زوائد السنن الأربع
على الصحيحين في أحاديث الصيام

جمعاً وتخريجاً ودراسة

تأليف

د. عمر بن عبد الله بن محمد المقبل

أستاذ الحديث المساعد بجامعة القصيم

أشرف على هذا البحث

فضيلة الشيخ الدكتور

إبراهيم بن عبد الله اللاحم

أستاذ الحديث المشارك بجامعة القصيم

- تشتمل الرسالة على فهرسة فقهية مفصّلة لأحاديث الكتاب على أبواب كتاب الصيام.

زوائد السنن الأربع

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب، رسالة ماجستير، نوقشت في ١٤٢١/٢/٢١هـ، وقد تكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، من كل من:

- فضيلة الشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مشرفاً على الرسالة.
- فضيلة أ.د. عبد الله بن مرحول السوالمة، عضواً.
- فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن صالح اللحيدان، عضواً.

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى الإسلام ديناً لصفوة بريته، وبعث به المرسلين الذين اختارهم من خليقته، وجعلنا قوامين بشريعته، وعلى ملته ذابين عن حريمه عاملين بسنته، نحمده حق حمده، ونسأله التوفيق لرشده، ونرغب إليه في المزيد من فضله، وصلى الله على خاتم رسله، سيدنا محمد، أفضل النبيين، وخيرة الله من الخلق أجمعين، وعلى صحابته الأخيار المنتجبين، وتابعيهم بالإحسان إلى يوم الدين، أما بعد[1]:

فإن الله تبارك وتعالى قد اصطفى طائفة من عباده، فاختارهم لحفظ الشريعة، والذب عنها، فبذلوا في ذلك الغالي والنفيس، والطارف والتليد، ورحلوا من أجلها الرحلات الطويلة، فطوفوا البلدان، وفارقوا بسببها الأهل والأولاد والأوطان، حتى إن الواحد منهم ربما رحل الأيام والليالي للبحث عن حديث واحد بلغه عن المعصوم عليه الصلاة والسلام[2].

---

(١) اقتباس من مقدمة الخطيب البغدادي لكتابه «شرف أصحاب الحديث» ١/١.

(٢) ومن ذلك ما بوب عليه البخاري في كتاب العلم ـ من صحيحه ـ ١/٢٠٨ (مع الفتح)، باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد، وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٤/٢٢٢ عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد»، وأسند الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص٤٠١ قصة عجيبة وقعت للإمام شعبة فقد رحل من البصرة إلى مكة، ثم إلى المدينة، ثم يعود إلى البصرة مرة أخرى، كل ذلك ليتتبع حديثاً واحداً دلسه بعض الرواة. والأمثلة على هذا كثيرة.

ولقد كان على رأس هؤلاء الصحابة ﷺ ثم تلاهم التابعون لهم بإحسان ومن اقتفى أثرهم من بعدهم، فرضي الله عنهم أجمعين، وجزاهم الله خير الجزاء؛ على ما قاموا به من ذب عن السنة، ودفع عن حياض الملة، وذود عن حماها.

ومن المعلوم أن تدوين السنة النبوية لم يكن ظاهراً في القرن الأول، بل كان محدوداً حتى شاع وانتشر في بدايات القرن الثاني، واستمر التدوين، حتى بلغ أزهى عصوره وأوج مراحله في القرن الثالث، صاحبَ ذلك نشاطٌ واسع في الرحلة في طلب الحديث وبروز عدد كبير من أئمة السنة، والحفاظ الكبار، والنقاد الجهابذة[1].

وكان من آثار هذا التطور في التدوين، التفنن في التصانيف، على المسانيد والصحاح، والسنن، والجوامع، وغيرها من أنواع التأليف، والتي كان من أبرز هذه المصنفات، ما عُرِف فيما بعد بالكتب الستة، والتي اعتمدتها الأمة الإسلامية ـ في جملة ما اعتمدت من كتب ـ وصار عليها المعول، وإليها المرجع؛ فهي دواوين الإسلام.

ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالالتحاق بقسم السنة وعلومها، وتخرجت من السنة المنهجية أحببت أن يكون عملي في رسالتي الأولى في التخصص دائراً في فلك هذه الكتب الستة، وحائماً حول أحاديثها، فوقع اختياري ـ ولله الحمد والمنة والفضل ـ على موضوع يرتبط بها جميعاً، وإن كان بالسنن الأربع ألصق، وسميته:

«زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام، جمعاً ودراسة»

وكان لاختيار الموضوع جملة من الأسباب ألخصها فيما يلي:

---

(١) ينظر: «تدوين السنة النبوية» للدكتور محمد بن مطر الزهراني ص٩٣، وما بعدها.

١ ـ مكانة الكتب الستة من دواوين الإسلام لا تخفى، ومن معالم تلك المكانة العظيمة التي لهذه الكتب من قبل العلماء ـ على تفاوت بينها في ذلك ـ إلا أنها ـ في الجملة ـ لقيت عناية، واهتماماً لم تلقه سائر المصنفات الأخرى، وقد ألمع إلى شيء من ذلك الحافظ المزي في مقدمته الطويلة لكتابه الكبير «تهذيب الكمال»[(١)].

٢ ـ أن السنن الأربع، اشتملت على أحاديث ثبتت بها أحكام ـ عند بعض أو كل العلماء ـ وليست في الصحيحين، وفي هذه الرسالة فقط جملة من الأمثلة، تؤكد هذه الحقيقة[(٢)]، فما الظن بأحاديث السنن كلها؟

٣ ـ أن جماعة من الأئمة أطلق وصف الصحة على الكتب الخمسة ـ الستة سوى ابن ماجه ـ وبعضهم أطلق وصف الصحة على أبي داود، وبعضهم على الترمذي، وأكثر السنن التي وقفت على إطلاق اسم الصحة عليها، هي سنن النسائي[(٣)].

وكذلك البغوي لما قسم كتابه «مصابيح السنة» إلى صحاح وحسان، اصطلح على أن الحسان هي ما رواه الأئمة في السنن الأربع[(٤)].

كل ذلك ـ مع ما تقدم ومع ما سيأتي ـ يؤكد أهمية دراسة زوائد هذه السنن على الصحيحين، ليتبين هل هذا الإطلاق صحيح أم لا؟

---

(١) ١/ ١٦٧ ـ ١٧٤.

(٢) ينظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (١٣، ١٦، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٥٠، ٦٠، ٩٤، ١٠١، ١١٣).

(٣) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي ١/ ١٠٠، وسيأتي مزيد تفصيل في الجواب عن هذا الإطلاق عند الكلام على شرط النسائي في سننه، ضمن ترجمته في المطلب الثالث من المبحث الثاني في التمهيد.

(٤) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي ١/ ٩٤ ـ ٩٥.

وقد ظهر لي من خلال دراسة أحاديث هذه الرسالة ـ والتي بلغت مائة وسبعة وستين حديثاً ـ أن هذا الإطلاق محل نظر، إذْ فيها ما صرح فيه المصنفون أنفسهم بنكارته وبطلانه، أو ضعفه[١]، وفيها ما يسكتون عنه مما ضعفه محتمل، وربما سكتوا عما فيه ضعف شديد[٢].

وستتجلى هذه القضية بوضوح، باستعراض ما يتوصل إليه زملائي ـ الذين سجلوا رسائلهم في «زوائد السنن» ـ من نتائج تظهر من خلال دراستهم لتلك الأحاديث.

٤ ـ اهتمام طائفة من العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ بالتصنيف في علم الزوائد ويظهر هذا جلياً في إفرادهم كتباً مستقلة فيما زاد على الكتب الستة ـ خاصة ـ من المصنفات الأخرى التي سبقتها أو تلتها، وسيأتي الكلام عن هذه الجهود مفصلةً في المبحث الأول من التمهيد.

٥ ـ عناية المحدثين ـ رحمهم الله تعالى ـ بالتصنيف الموضوعي للأحاديث، وبالأخص الموضوعات التي تتناول أحاديث الأحكام والتي عليها مدار الشرع المطهر.

وموضوع الرسالة يتناول دراسة جزء من أحاديث الأحكام، المتعلقة بالركن الرابع من أركان الإسلام، ألا وهو صيام رمضان.

٦ ـ أنني لم أقف ـ حسب اطلاعي وسؤالي ـ على من أفرد هذا الموضوع بالدراسة اللهم إلا ما كان من ابن الملقن[٣]، الذي

---

(١) ينظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (١٣، ٣٥، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٠٩).

(٢) وسيأتي في الكلام على شرط أبي داود في سننه ـ في المطلب الأول من المبحث الثاني في التمهيد ـ أنه قد يسكت عما فيه ضعف يسير، بل ويسكت عما فيه ضعف شديد أحياناً، وهو قليل ـ كما سيأتي بيانه ـ.

(٣) ستأتي ترجمته، والكلام على مؤلفاته في الزوائد، في المطلب الثالث من المبحث الأول في التمهيد.

صنف في زوائد السنن كتباً، لكن لا أعلم عن وجودها شيئاً.

٧ ـ محاولة الإسهام في فتح المجال لخدمة السنة النبوية، من خلال إفراد زوائد السنن الأربع على الصحيحين بالبحث، والدراسة، وجمع أقوال الأئمة على تلك الأحاديث في صعيد واحد؛ لمسيس الحاجة إليها.

خطة البحث

وكانت على النحو التالي:

قسّمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة:

وقد بيّنت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ثم ذكرت خطة البحث والمنهج الذي سرت عليه في دراسة الأحاديث.

التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن علم الزوائد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم الزوائد.

المطلب الثاني: أهمية الكتب المؤلفة في هذا الباب.

المطلب الثالث: التأليف والمؤلفون في الزوائد.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالأئمة المصنفين، أصحاب السنن الأربع، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي داود السجستاني.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي.

المطلب الثالث: ترجمة الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي.

المطلب الرابع: ترجمة الإمام أبي عبد الله ابن ماجه.

المبحث الثالث: طريقتي في استخراج الزوائد.

الفصل الأول، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن أبي داود خارج كتاب الصيام.

الفصل الثاني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن الترمذي في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن الترمذي خارج كتاب الصيام.

الفصل الثالث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن النسائي في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن النسائي خارج كتاب الصيام.

الفصل الرابع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن ابن ماجه في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن ابن ماجه خارج كتاب الصيام.

الخاتمة.

الفهارس الفنية، وهي على الأنواع التالية:

١ ـ فهرس الآيات الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار على الترتيب الأبجدي.

٣ ـ فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.

٤ ـ فهرس الأعلام المترجمين.

٥ ـ فهرس الأحاديث موضوعياً.

٦ ـ فهرس الأماكن.

٧ ـ فهرس المراجع.

٨ ـ فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث

سلكت في البحث منهجاً حرصت فيه أن يكون على بابة واحدة، ويمكن أن أوضحه في النقاط الآتية:

أولاً: نص الحديث:

أنقل النص كاملاً من سنن الإمام الذي أخرج زوائده، مع ذكر اسم الباب ورقم الجزء والصفحة، ولا أذكر اسم الكتاب؛ لأن عملي في الأصل في كتاب الصيام فإن كان الحديث خارج كتاب الصيام، فإني أذكر اسم الكتاب، وهكذا صنعت في التخريج، فإني لا أذكر كتاب الصيام، للسبب ذاته.

وقد اعتمدت في نقل النص من سنن أبي داود، على الطبعة التي حققها عزت الدعاس، مع الاستفادة من الطبعة المتقنة التي حققها محمد عوامة، وكذا النسخة المطبوعة مع «عون المعبود»، و«بذل المجهود»، وقد أرجع إلى المخطوطة[1] عند الحاجة.

أما فيما يتعلق بسنن الترمذي، فقد نقلت النص من الطبعة التي حقق جزءاً منها الشيخ أحمد شاكر، وأتمها إبراهيم عطوة، ورقمها محمد

---

(١) وهي من رواية اللؤلؤي ـ الذي ستأتي ترجمته ضمن رواة السنن عن أبي داود ـ وهي نسخة قديمة عليها سماعات كثيرة، وبعضها كان سنة ٦٠٤هـ، وهي نسخة متقنة ومضبوطة، تقع في (٣٢) جزءاً تجزئة الخطيب البغدادي، وعليها تصويبات كثيرة، تدل على تداول العلماء لها، وهي محفوظة في المكتبة السعودية بالرياض برقم (٨٦/ ١٩٤).

فؤاد عبد الباقي، ويوسف الحوت، مع الاستفادة من الطبعة المتقنة التي حققها الدكتور: بشار عواد.

وفيما يتعلق بسنن النسائي فقد اعتمدت الطبعة التي حققها عبد الفتاح أبو غدة.

وفيما يتعلق بسنن ابن ماجه، فقد اعتمدت الطبعة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ ـ إذا وجدت خطأً في المطبوع، فإني أنبه على الصواب في الحاشية، مؤيداً ما ذهبت إليه بالبرهان.

٣ ـ أدخلت علامات الترقيم؛ كالفاصلة ونحوها داخل النص المنقول من السنن.

٤ ـ إذا كان للحديث أكثر من طريق، فإني أكتفي بنقل الطريق الأول، والثاني أجعله ضمن الطرق، إلا إذا كانت الطرق الأخرى معلقةً، فإني أنقلها مع النص.

وفيما يخص سنن الترمذي، فإني لا أنقل كلام الترمذي المتعلق بفقه الحديث، ولا ما يشير إليه من الأحاديث الواردة في الباب، ولكني أستفيد من ذلك ـ أعني من الأحاديث التي يشير إليها ـ عند ذكر الشواهد.

ثانياً: تراجم الرواة:

١ ـ أترجم لجميع الرواة الواردين في الأسانيد عند أصحاب السنن.

٢ ـ أراعي في الترجمة ذكر اسم المترجم كاملاً ثلاثياً، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة فعلت، دفعاً لما قد يقع من اشتباه، وأذكر كنيته، ولقبه إن وجد، وأذكر تاريخ وفاته ـ إن وجد ـ وإن وقع في تعيين وفاته

اختلاف أشرت إليه، فإن كان لتعيين التاريخ أثر ذكرت الراجح، مدعماً ذلك بالدليل.

وفيما يتعلق بسياق اسم المترجم، فإني أعتمد سياق ابن حجر في التقريب، وقد أخرج عن سياقه لغرضٍ ما ـ وهو قليل ـ وأذكر اثنين أو أكثر من شيوخه ـ إن وجد ـ أحدهما شيخه في الإسناد، واثنين أو أكثر من تلاميذه ـ إن وجد ـ أحدهما الراوي عنه في الإسناد.

٣ ـ من حيث الحكم على المترجم، فإن كان ظاهر التوثيق أو التضعيف، فأنقل عبارة الحافظ ابن حجر في التقريب، وأجعلها بين علامتي تنصيص هكذا « »، ثم أشير إلى مصدرين من مصادر ترجمته وهما «تهذيب الكمال»، و«التقريب»، وقد أزيد عليهما لغرض يقتضي ذلك، فإن كان الراوي مختلفاً فيه، أو في ترجمته شيء من الغموض، أو اختلاف في عين المترجم، فإني أسوق من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يزيل ذلك الإشكال، أو يحدد عين المترجم، واعتمد في نقلها على «تهذيب الكمال»، أو «تهذيب التهذيب»، أو هما جميعاً، وقد أنقل من غيرهما من المصادر الأصلية لغرض يقتضيه المقام، كأن يكون النقل في أحد التهذيبين فيه اختصار، أو تحريف، أو نحو ذلك، فإن لم أجد الكلام في التهذيبين، نقلته من مصدره الأصلي.

وأرتب الكلام ـ غالباً ـ بذكر من وثقوه، ثم من توسطوا فيه، ثم من جرحوه ثم أختم البحث فيه بعبارة ابن حجر، التي هي عبارة عن تلخيص لأقوال الأئمة في الراوي وقد أذكر عبارة الذهبي من الكاشف أو من كتبه الأخرى.

فإن ظهر لي تعقيب أو اعتراض على كلمة الذهبي أو ابن حجر، ذكرته بعد ذلك مبيناً وجه ذلك، وهذا قليل.

ثم أختم الترجمة بذكر المصادر التي استقيت منها تلك النصوص.

ثالثاً: التخريج:

١ ـ أقسم التخريج على المتابعات، جاعلاً إسناد الإمام الذي نقلته من كتابه منطلقاً لترتيبها، مبتدءاً بالمتابعة التامة فالقاصرة.

٢ ـ أكتفي بتسمية الراوي موضع المتابعة دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين، ما لم يكن هناك غرض يقتضيه التخريج، من بيان فروق في المتن اختلف فيها من دون الراوي موضع المتابعة، أو اختلاف في الإسناد.

٣ ـ أجعل لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، فإذا انتهت المتابعة ذكرت الفروق المتنية، والإسنادية ـ إن وجدت ـ بين الطرق داخل هذه المتابعة.

٤ ـ إذا كثرت المتابعات إلى الراوي ـ الصحابي أو من دونه ـ فإني أقسم الرواة عنه، ثم أذكر المتابعات التي تلتقي عنده.

٥ ـ إذا كانت مصادر التخريج قليلة، فإني أحاول التوسع في المصادر، ولو كانت تدخل من طريق المصنف، مثل ما يفعله البيهقي في روايته أحاديث من سنن أبي داود من طريق ابن داسة.

٦ ـ إذا كان الحديث مخرجاً في الكتب التسعة، كلها أو جلها، وفيه علة، فإني لا أكتفي بالتسعة، بل أتوسع في التخريج بما يساعد في إثبات العلة أو دفعها عن إسناد الحديث.

٧ ـ ابتدئ في التخريج بأصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المشهور، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

٨ ـ إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث، فإني أؤخره إلى الحكم على الحديث، ليكون كلام الأئمة في نقدهم للحديث مزبوراً في صعيدٍ واحد؛ لتتم بذلك الفائدة.

٩ ـ إذا كانت الإحالة إلى المصدر قريبة، والباب واحد، والصفحة واحدة وأُمِنَ اللبس، فإني أكتفي برقم الحديث؛ خشية الإطالة.

١٠ ـ إذا أخرج الحديث مصنف متأخر من طريق مصنف متقدم، فإني أكتفي بذكر المصنف المتقدم، إلا لغرض ما؛ كالذي أشرت إليه في الفقرة رقم (٥)، فإن كان المصنف من القرن الثالث؛ كرواية أحمد عن عبد الرزاق، أو كان المتأخر اشترط الصحة في كتابه كرواية ابن حبان عن أبي يعلى، وكذا إن كان في ذكر المتأخر فائدة زائدة، فإنني أذكره.

١١ ـ إذا أشار أحد المصنفين ـ من أصحاب السنن الأربع ـ إلى طرق أخرى للحديث، بتعليقها، أو نحو ذلك، خرَّجت ما وقفت عليه منها، حسب إيراد الإمام المصنف لها.

رابعاً: الحكم على الحديث:

١ ـ بعد تخريج الحديث أعنون للحكم عليه، وأبدأ أولاً بالحكم على إسناد الإمام الذي خرّجت حديثه، فأقول ـ مثلاً ـ: إسناده صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو غيرها من العبارات التي تناسب حال الإسناد ـ فيما أراه ـ.

فإن وقفت على أئمة صححوا الحديث بذلك الإسناد ذكرتهم عقب العبارة السابقة، ثم اتبعهم بذكر من خالفهم.

وقد أؤخر نقل أحكام أؤلئك الأئمة، إن كان في الحديث اختلاف على أحد الرواة فأعين المدار، ثم ألخص ما وقع من اختلاف عليه، وأنقل في أثناء ذكر تلك الأوجه ما وقفت عليه من كلام للأئمة على ذلك الوجه بعينه، من تصحيح، أو تضعيف، أو بيان لتصحيف وقع من بعض الرواة، أو غيرها من دواعي النقد، وبعد سوق الاختلاف، أذكر ما يترجح لي من الأقوال، مبيناً سبب الترجيح.

٢ ـ إذا انتهيت من الحكم على الحديث، فإن كان محتاجاً لعاضدٍ يعضده، أو شاهدٍ يقويه، ذكرت ما وقفت عليه من ذلك، مبتدءاً بما وافق لفظ حديث الباب ولو تأخرت رتبة ذلك الكتاب، ثم بما قاربه، ثم بما

كان في معناه، وحينئذ أرتبها حسب الترتيب الذي ذكرته في التخريج.

٣ ـ إذا ذكرت الشاهد، فإني أحاول أن أنقل ما وقفت عليه من كلام الأئمة عليه ـ إن وجد ـ وإلا اجتهدت في دراسة إسناده وبيان حاله.

ولا أشترط أن تكون الشواهد أو ما جاء في معنى حديث الباب من قسم المقبول؛ بل أذكر ما وقفت عليه، ولو كان في إسناده ضعف شديد بله ما كان محتملاً؛ لأن الآراء ـ خاصةً في الحكم على بعض الأحاديث التي يتجاذبها الضعف ـ قد تختلف، فيكون في إيرادها فوائد، منها ما ذكرته الآن، ومنها أن يُعْلم أن ما في الباب من المرفوع لا يخلو من مقال، وغير ذلك من الفوائد.

فإن كانت الشواهد كثيرة، فأشير إلى بعضها، فإن كان ما يشهد للحديث في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفي بهما في الغالب.

خامساً: ترتيب الأحاديث:

ابتدأت بما زاده أبو داود على الصحيحين في كتاب الصيام، ثم أتبعته بما زاده من أحاديث لها ارتباط بالصيام خارج كتاب الصيام، مراعياً في ترتيبها أول الكتاب، وانتهاءً بآخره، ففي سنن أبي داود ـ مثلاً ـ ابتدأت بما في كتاب الطهارة، وانتهيت بما في كتاب السنة في أواخر سننه، وهكذا صنعت في باقي السنن كذلك.

ثم أتبعت زوائد أبي داود بزوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود، ثم بما زاده النسائي على الصحيحين وأبي داود، والترمذي، ثم بما زاده ابن ماجه على الخمسة.

وفي ختام هذه المقدمة، أتقدم بخالص الشكر إلى مستحق الشكر والحمد والثناء، إلى من لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه سبحانه، فأحمد الله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، حمداً يوافي

نعمه، ويكافئ مزيده، فبفضله وتوفيقه تيسر لي العمل في هذا البحث وأكملته، فله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأثني بالشكر، لمن أمرني ربي بشكرهما: الوالدان، فشكر الله لهما حسن تربيتهما، وجميل رعايتهما، ولا أجد إلا أن أقول كما أمرني الله: رب ارحمهما كما ربياني صغيراً، وأسأل الله تعالى، أن ينسأ لهما في أثرهما، وأن يبارك في بقية أعمارهما، وأن يرفع درجتهما في الدارين، وأن يوفقني لبرهما، وردِّ شيء من جميلهما.

والشكر موصول لفضيلة شيخي الكريم المشرف على هذه الرسالة، فضيلة الشيخ الدكتور: أبي عمر إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن اللاحم، الذي أحاطني بنصحه وتوجيهه وإرشاده، قبل وأثناء العمل في الرسالة، والذي كان له أثر واضح جداً على ما في هذه الرسالة من الجوانب الحسنة، ولقد غمرني بكريم خلقه، وحميد سجاياه، وسعة احتماله لكثرة ما أعرضه من أسئلة واستفسارات، وحلٍّ لما يواجهني من إشكالات، لم تقتصر على ساعات معينة، فشكر الله له ذلك، وأجزل له المثوبة، وأعظم له الأجر وأسأله تعالى أن يجزيه خير ما جزى شيخاً عن تلاميذه، وأن يثيبه خير ما أثاب عباده الصالحين، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يصلح له زوجه وذريته، وأن يرفع درجته في الدارين.

كما أشكر صاحبي الفضيلة عضوي لجنة المناقشة:

١ ـ فضيلة أ.د. عبد الله بن مرحول السوالمة ـ أستاذ الحديث في جامعة الملك سعود ـ.

٢ ـ فضيلة د. عبد العزيز بن صالح اللحيدان، الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام.

فلقد أفدت من ملاحظاتهما، وصححت ما رأيته صواباً، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وأود أن أشكر في هذه المقدمة كل من أعانني أو ساعدني على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر، أهل بيتي، وزميلي الفاضلين في القسم: فضيلة الشيخ د. تركي بن فهد الغميز، وفضيلة الشيخ د. محمد بن عبد العزيز الفراج.

كما أشكر لأخي العزيز فضيلة الشيخ د. أحمد بن محمد الخليل على ما أبداه من ملاحظات أثناء إعداد الرسالة للطبع، فلقد أفدت منها، لا حرمه الله أجر المحسنين.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعلى وجه الخصوص كلية أصول الدين، ممثلة بقسم السنة وعلومها، على ما يقدمونه من خدمات جليلة لطلاب العلم.

وختاماً: فلن أعتذر عن القصور، وعن وجود الخلل، فهذا من طبع البشر، فلقد بذلت ما في وسعي وطاقتي، وحرصت على الاستفادة من توجيهات شيخي الجليل ـ المشرف على الرسالة ـ ومع هذا، فأنا موقن بوجود ما يمكن تسديده، وتصحيحه، ولن أعدم ذلك من أخٍ ناصحٍ ستترتفع يداي له بالدعاء على حسن صنيعه بتواصله معي، وأرجو الله تعالى أن لا يحرمه أجر النصحية، ليس لشخصي فقط، بل لسنة محمد ﷺ، فهذا البحث يدور في فلكها.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه
عمر بن عبد الله بن محمد المقبل
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها
في كلية الشريعة بجامعة القصيم
جوال/ ٠٥٥٥١٥٤٤٩١
omar1427@gmail.com

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن علم الزوائد.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالأئمة المصنفين، أصحاب السنن الأربع.

المبحث الثالث: طريقتي في استخراج الزوائد.

المبحث الأول

لمحة موجزة عن علم الزوائد

المطلب الأول

تعريف علم الزوائد

الناظر في الكتب المصنفة في هذا العلم يجد، أن بعض المصنفين يبين مراده بالزوائد في ذلك الكتاب الذي أخرج زوائده، ومن خلال تعريفه ذاك، تتضح بعض الضوابط التي يستفاد منها في تعريف علم الزوائد.

فمن ذلك مثلاً قول الحافظ الهيثمي[(١)] في مقدمة كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» ـ مبيناً طريقته في استخراج زوائد هذا الكتاب : «فذكرت فيه ما تفرد به عن أهل الكتب الستة، من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه، أو بعضهم، وفيه زيادة»[(٢)].اهـ.

وقال البوصيري[(٣)] في مقدمة كتابه «مصباح الزجاجة» ـ مبيناً منهجه في استخراج زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة:

---

(١) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

(٢) مقدمة «المقصد العلي» ١/ ٢٩، وينظر أيضاً: مقدمات كتبه الآتية: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ١/ ٨، و«كشف الأستار عن زوائد البزار» ١/ ٥، ففيها أيضاً كلام له يدور على بيان منهجه في كتبه تلك، وهو قريب من كلامه الذي ذكره في مقدمة «المقصد».

(٣) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

«فإذا كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدهم من طريق صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم.

وإن كان من طريق صحابيين فأكثر وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها أخرجته، ولو كان المتن واحداً، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها من طريق فلان مثلاً، إن كان، فإن لم يكن، ورأيت الحديث في غيرها نبهت عليه للفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرد، ثم أتكلم على كل إسناد بما يليق بحاله من صحة، وحسن، وضعف، وغير ذلك وما سكت عليه ففيه نظر»[1]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر[2] رَحِمَهُ اللهُ في بيان شرطه في كتابه «المطالب العالية»:

«وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي، لم يخرجه الأصول السبعة من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحياناً»[3]. اهـ.

فمن خلال هذه النقول عن هؤلاء الأئمة تتضح المعالم الرئيسة التي يمكن أن يستخرج منها تعريف لعلم زوائد الحديث، فيقال:

«**هو الحديث الذي روي**[4] ....

---

(١) مقدمة البوصيري لكتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، وينظر أيضاً: مقدمة كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ١/ ٣٣.

(٢) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

(٣) «المطالب العالية» ١/ ٥، وينظر: مقدمته لكتابه «مختصر زوائد مسند البزار» ١/ ٥٨.

(٤) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (لو قيل: هو رواية الحديث لكان أحسن؛ لأن «روي» صيغة تمريض).

من طريق[1] صحابي[2] آخر[3]، أو وقع في لفظه زيادة، أو اختلاف[4] مؤثر[5]»[6].

شرح هذا التعريف مدعماً ذلك بالأمثلة، فأقول:

قولي[7] في التعريف: «هو الحديث الذي روي من طريق صحابي آخر»:

---

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (لو قيل: من حديث صحابي لكان أحسن؛ لأن المعروف في قولهم: «من طريق» أن يوصف بها ما يرويه التابعي أو مَنْ دونه).

(٢) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا القيد يخرج المراسيل، وليست بخارجة).

(٣) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا القيد يخرج الأحاديث التامة، وما اتحد فيه اسم الصحابي وتعددت متونه، وشرحك يؤكد ذلك، وهذا هو الأصل).

(٤) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (قولك: «اختلاف» تكرار مع لفظ: «زيادة»، وما ذكرت في شرحك يدل عليه، وإن أردت بقولك هذا التضاد، فهو مكرر مع قولك: «طريق صحابي آخر»).

(٥) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا أشبه بتعريف الشاهد).

(٦) كنت عند تقديم البحث قد عرّفت الزوائد بهذا التعريف المدون أعلاه، وقد أبدى د. عبد العزيز اللحيدان بعض الملاحظات التي أفدت منها، وبعضها لم يظهر لي صواب رأيه فيما أبداه.
وسأذكر هنا التعريف الذي ظهر لي أنه أجود من هذا التعريف ـ بعد ملاحظات د. عبد العزيز ـ، وهو: «هو الحديث الذي روي مرفوعاً، من حديث راوٍ آخر، أو وقع فيه زيادة مؤثرة».
وعرفاناً مني بجميل فضيلة د. عبد العزيز في مناقشته العلمية للتعريف الذي استظهرته أولاً، ثم تبين لي فيه بعض الملاحظات، فسأثبت تعريفه الذي أبداه أثناء المناقشة، لعل الله أن ينفع به.
قال ـ وفقه الله ـ في تعريفه: «الأحاديث التي انفرد بها مصدر أصلي دون غيره».

(٧) كنت متحرجاً من إثبات هذه العبارة، ولكن بعد تقليب للأمر واستشارة، بل =

أي: ولو كان ذلك المتن بعينه في الكتاب الذي تخرج الزوائد عليه، وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً، بل أكثر الأحاديث التي تخرج زوائدها ـ حسب اطلاعي ـ هي من هذا النوع[1]، وأكتفي للتمثيل عليها بمثالين:

المثال الأول:

أخرج الإمام مسلم في صحيحه[2]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها**».

هذا الحديث، أخرجه الحارث بن أبي أسامة بحروفه، من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ولهذا أورده الهيثمي في «بغية الباحث»[3]، والبوصيري في «الإتحاف»[4].

المثال الثاني:

أخرج الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**تسحروا فإن في السحور بركة**»، وأخرج النسائي هذا الحديث بحروفه من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهما فلهذا أوردته في زوائد النسائي في هذه الرسالة[5].

= وتوجيه من شيخي المشرف على الرسالة د. إبراهيم اللاحم، أثبت هذه العبارة؛ لأني وجدت إثبات غيرها فيه تكلف، كأن أقول: (قوله في التعريف) وكأني أشرح كلام غيري، أو أقول: (جملة كذا... المراد بها كذا...). والله المستعان.

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (الذي يظهر أن الأكثر هي الأحاديث التامة، عن صحابةٍ مخرج لهم في المصدر المزاد عليه).

(٢) «كتاب الصلاة» ١/٣٢٦ ح(١٣٢).

(٣) ص٥٨.

(٤) «إتحاف الخيرة» ٢/٣١٣ ح(١٧٧٢).

(٥) سيأتي الكلام عليهما ـ إن شاء الله تعالى ـ وعلى موضع الحديث في =

ومما ينبه عليه في هذا المقام، أن مما يدخل تحت هذه الجملة من التعريف، أن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد عن صحابي مسمى، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده عن صحابي مبهم الاسم، وأضرب لهذا مثالاً واحداً:

فقد أورد البوصيري في «الإتحاف»[1] حديثاً أخرجه أحمد بن منيع، من طريق المهلب بن أبي صفرة قال: أخبرني من سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا كان بينك وبين الطريق مثل مؤخرة الرحل فلا يضرك من مرّ بين يديك**» قال البوصيري: «أصله في صحيح مسلم من حديث طلحة بن عبيدالله»[2]. اهـ.

وكذلك أيضاً مما يدخل تحت هذه الجملة من التعريف:

أن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد عن صحابي واحد، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده عن نفس ذلك الصحابي لكن يقرن معه صحابي آخر ومثال ذلك ما أورده الهيثمي في «المجمع»[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها...**» الحديث، قال الهيثمي: حديث ابن مسعود في الصحيح، رواه الطبرني في «الأوسط». . . . اهـ[4].

= الصحيحين، عند تخريج الحديثين الحادي عشر بعد المائة، والثاني عشر بعد المائة.

(١) «الإتحاف» ٢/ ٢٥٧ ح(١٦٣٧، ١٦٣٨).

(٢) والحديث الثامن والعشرون من أحاديث هذه الرسالة، وهو حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، يصلح مثالاً لهذا النوع.

(٣) ٧/ ٢٨٣.

(٤) ولهذا فقد ذكرت في هذه الرسالة حديثاً رواه أبو داود من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة، وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو في الصحيح عن أبي هريرة فحسب، وسيأتي تخريجه إن شاء الله ـ في الحديث الواحد والسبعين.

وقولي في التعريف: «أو زيادة»:

أي: زيادة مؤثر في المتن، إذْ قد يكون أصل الحديث مخرجاً في الكتاب المزيد عليه، لكن وقع في لفظ الكتاب الذي تُخْرَجُ زوائده، لفظة زائدة لها أثر في الحكم؛ كتقييد مطلق، أو تخصيص عام، أو تبيين مجمل: أو تحديد لتاريخ ونحو ذلك، أو زيادة تتعلق بالعدد، أو غير ذلك من أنواع الزيادة المؤثرة.

والتمثيل لكل نوع من هذه الأنواع يطول، لكن سأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة يستدل بها على غيرها:

المثال الأول:

للزيادة التي لها أثر من حيث العدد، أورده البوصيري في «الإتحاف»[1] من حديث خولة بنت حكيم ﵂ أن النبي ﷺ قال: «**ما من مسلم ينزل منزلاً فيقول: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاثاً، إلا أعيذ من شر منزله ذلك، حتى يظعن منه**». قال البوصيري: هو في صحيح مسلم دون قوله: «ثلاثاً».

المثال الثاني:

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد، لزيادة قيدٍ فيه، أورده الحافظ الهيثمي في «كشف الأستار» من حديث أبي بكر ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من مسلم يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يأتي المسجد، فيصلي فيه ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له**». قال الهيثمي[2]: رواه أبو داود وغيره، وليس فيه: «**ثم يأتي المسجد فيصلي**».

---

(١) ٨/ ٣٨٦ ح(٧١٨٤).

(٢) «كشف الأستار» ١/ ٢١٩ ح(٤٣٧).

المثال الثالث:

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛ لأن فيه تحديداً لتاريخ الحكم، أورده الهيثمي في «المجمع»(١)، عن أبي بكرة «**أن النبي ﷺ نهى عن الصرف قبل موته بشهرين**». قال الهيثمي: «له في الصحيح أنه نهى عن الذهب بالذهب من غير ذكر تاريخ».اهـ.

المثال الرابع:

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛لأن فيه بياناً لمجمل، أورده الحافظ الهيثمي في كتابه «الكشف»(٢)، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قنت في صلاة الصبح فحفظت من دعائه: «**واجعل قلوبهم كقلوب نساءٍ كوافرٍ**»، قال الهيثمي: «القنوت في الصحيح خلا الدعاء».اهـ.

المثال الخامس:

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛ لأن فيه بياناً لعلة الحكم، أورده الهيثمي في «الكشف»(٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأى أحدكم أحداً في بلاء، فليقل: الحمد لله الذي عافني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، فإنه إذا قال ذلك، كان شكر تلك النعمة**». قال الهيثمي: رواه الترمذي، خلا قوله: «**فإنه إذا قال ذلك كان شكر تلك النعمة**»، والإسناد حسن، ثم تعقبه الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد مسند البزار»(٤): «قلت: لكن أبدلها بقوله: إلا لم يصبه ذلك البلاء».اهـ.

---

(١) ٤/ ١١٥، ١١٦.
(٢) «كشف الأستار» ١/ ٢٧٠ ح(٥٥٨).
(٣) «كشف الأستار» ٤/ ٢٩ ح(٣١١٨).
(٤) ٢/ ٤٢٢ ح(٢١٣٣).

قولي في التعريف: «أو اختلاف مؤثر»:

كأن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد مختصراً، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده بسياق أتم، أو أكثر تفصيلاً.

وإخراج الزوائد ـ في هذا المقام ـ مما يدخل فيه الاجتهاد، إذْ قد يعتبره الجامع مؤثراً، وغيره لا يعتبره كذلك، أو هو محتمل، وأكتفي بمثالين لهذا النوع، يتبين من خلالهما أن بعض المصنفين يخرج الحديث في الزوائد لأدنى اختلاف:

المثال الأول:

ما رواه الإمام مسلم[1] من طريق عمر بن عبد العزيز عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أخبره، أنه وجد أبا هريرة ﵁ يتوضأ على المسجد، فقال: إنما أتوضأ من أثوار أقطٍ أكلتها؛ لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**توضأوا مما مست النار**».

فهذا سياق مسلم، بينما رواه مسدد من طريق إبراهيم ابن قارظ ـ بلفظ ـ: أن أبا هريرة أكل أثواراً من أقط فتوضأ، فقال: تدري لم توضأت؟ إني أكلت أثواراً من أقط، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**توضأوا مما مست النار**». قال الحافظ البوصيري[2]: «هو في صحيح مسلم باختصار». اهـ.

فهذا اختلاف يسير، أخرجه البوصيري في الزوائد، لما فيه من ذكر سؤال أبي هريرة لابن قارظ.

المثال الثاني:

أخرج الإمام مسلم في «صحيحه»[3]، من حديث جابر ﵁ قال:

(١) «كتاب الطهارة» ١/ ٢٧٢ح (٣٥٢).
(٢) «إتحاف الخيرة المهرة» ١/ ٤٦٢ ح(٨٩٧).
(٣) «كتاب الصلاة» ١/ ٤٦١، ح(٦٤٤).

خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «**إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد**» قالوا: نعم يا رسول الله، قد أردنا ذلك، فقال: «يا بني سلمة ديارَكم تكتب آثاركم، ديارَكم، تكتب آثاركم». فأورده الهيثمي في «المجمع»[1]، وعزاه للبزار، وسياقه عن جابر: أن بني سلمة قالوا: يا رسول الله، أنبيع دورنا، ونتحول إليك؟ فإن بيننا وبينك وادٍ، فقال رسول الله ﷺ: «**اثبتوا، فإنكم أوتادها، وما من عبد يخطو إلى الصلاة خطوةً إلا كتب الله له بها أجراً**»، قال الهيثمي: «لجابر حديث في الصحيح، بغير هذا السياق».اهـ.

(١) ٢/ ٣٠.

المطلب الثاني

أهمية الكتب المؤلفة في هذا الباب

الحديث عن أهمية علم الزوائد لا ينفك عن الحديث عن أهمية كتب الزوائد، ولهذا فإن الحديث عنهما مرتبط بعضه ببعض، ويمكن إجمال الكلام على أهميتها في النقاط الآتية:

١ ـ أن الكتب المؤلفة في هذا النوع من العلم، حفظت لنا جملة من الكتب المفقودة مما ساهم في الحفاظ على جملة من كتب التراث، التي لم تكن لتحفظ لولا التصنيف في هذا العلم، وأيضاً فإن كتب الزوائد تعتبر نسخاً لأصولها، تساعد في ضبط الأسانيد ـ خاصةً ـ والمتون، والتي قد يقع في بعضها تصحيف أو تحريف، إما من النساخ، أو من جراء الطباعة.

لقد كان «مجمع الزوائد» للهيثمي ـ مثلاً ـ إلى فترة قريبة، حالاً محل أصوله ـ فيما يتعلق بالمتون ـ التي لم تكن قد طبعت، أو لا يُعْلم لها وجود على وجه الأرض ولا زال كذلك فيما يتعلق بالأجزاء المفقودة من «معجم الطبراني الكبير».

وهذا يقال أيضاً في كتاب البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة»، وكتاب ابن حجر «المطالب العالية»، ودورها في حفظ مسانيد الأئمة: مسدد، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة، وغيرهم ـ رحمهم الله تعالى ـ فجزاهم الله خير الجزاء على ما قاموا به من حفظ للسنة.

٢ ـ أثر هذا النوع من العلم في تقريب السنة، وتيسير الوصول إلى مواضع الأحاديث التي لا توجد في الكتب المزاد عليها، خاصة وأن المصنفين في الزوائد ـ جزاهم الله تعالى خيراً ـ سهلوا المهمة

كثيراً بتصنيف تلك الأحاديث على طريقة الجوامع أو المصنفات.

وقد أشار الحافظ الهيثمي إلى هذا المعنى بقوله في مقدمة كتابه «المقصد العلي»:

«فقد نظرت في مسند الإمام أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى، الموصلي رضي الله عنه، فرأيت فيه فوائد غزيرة، لا يفطن لها كثير من الناس، فعزمت على جمعها على أبواب الفقه، لكي يسهل الكشف عنها لنفسي، ولمن أراد ذلك»[(١)]. اهـ.

٣ ـ أن منهج العمل الذي سار عليه الأئمة المصنفون يعتبر وسيلة عظيمة، وطريقة نافعة في جمع السنة النبوية التي تفرقت في المصنفات، والأجزاء الكبيرة والصغيرة، والتي لو كان العمل فيها متقدماً لكان في ذلك نفع عظيم، كما قال الحافظ ابن حجر ـ فيما نقله عنه السيوطي[(٢)] ـ: «لقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً، لو أراد الله تعالى ذلك بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالذيل عليه، وكذا من بعده، فلا يمضي كثير من الزمان، إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف الواحد، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن». اهـ.

ولعل هذه الكلمة من الحافظ رحمه الله تكون حافزاً لجمع ما لم يجمع من زوائد الكتب المتفرقة، ولو أن العمل انصب على إخراج ما زاد على كتب الزوائد التي صنفها الحفاظ المتأخرون، بحيث يكون العمل متمماً

---

(١) ١/ ٢٩، وينظر أيضاً مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه: «المطالب العالية» ١/ ٣، فقد ذكرا من نحواً من كلام الهيثمي السابق.

(٢) في كتابه «تدريب الراوي» ١/ ١٠٧ ضمن شرحه للمسألة الثانية في نوع «الصحيح».

لما بدأوه، ومن أجل ألا تتكرر الجهود، لكان ذلك حسناً.

٤ ـ أن هذه الكتب حفظت لنا جملةً وافرةً من كلام بعض أئمة النقد على الأحاديث، تعليلاً، أو تصحيحاً، وهذا ظاهر في عمل الهيثمي في «كشف الأستار» فإنه ينقل كلام البزار على الأحاديث.

٥ ـ أن مصنفي هذه الكتب، بالإضافة إلى عملهم الجليل في جمع الزوائد، فإنهم لم يخلوا ذلك من فوائد جمة في كلامهم على الأحاديث، إما حكماً عليها بالقبول، أو الرد أو بيان سبب إخراج ذلك الحديث في الزوائد إن كان فيه خفاء، وغير ذلك من الفوائد.

ولما ألف الحافظ ابن حجر كتابه «مختصر زوائد مسند البزار»، كانت الفوائد أكثر وذلك أن الحافظ كان يستدرك على شيخه الهيثمي كثيراً، إما بالتنبيه على وهم، أو بزيادة علة، أو بيان لمبهم لم يعرفه شيخه، أو مخالفته في الحكم على الحديث، أو على الراوي، وأحياناً يعلق الحافظ على كلام البزار، وإن لم يكن لشيخه الهيثمي كلام عليه، إلى غير ذلك من أنواع الاستدراكات المفيدة، التي زادت من قيمة الكتاب العلمية[١].

٦ ـ عناية بعض المصنفين بذكر مصادر أخرى خرَّجت الأحاديث، قد تكون أصولها مفقودة، وهذا واضح في عمل الحافظ البوصيري في «المصباح»، فإنه يشير إلى رواية ابن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة في مسنديهما، وغيرهما.

٧ ـ التسهيل على حفاظ السنة الذين يريدون حفظ زوائد بعض الكتب.

---

(١) ينظر على سبيل المثال الأحاديث ذوات الأرقام: (١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٣٣، ٧٨، ١١٣، ٥٨٤، ٨٢٧، ١٠٣٥، ١٣٣١، ١٥٢٠، ١٦٠١، ١٩١٣، ٢٠٣٦، ٢٢٨١، ٢٣٢٩).

المطلب الثالث

التأليف والمؤلفون في الزوائد

قبل الإشارة، إلى بداية جمع الزوائد والتأليف فيها، يحسن هنا أن أشير إلى أن العلماء المصنفين في الزوائد، سلكوا في تآليفهم مسلكين هما:

الأول: إثبات الأحاديث الزائدة بأسانيدها كاملة، وهذا هو الأصل، وعليه جرى غالب عمل المصنفين في الزوائد؛ لأنه لا يمكن معرفة حال الأحاديث ولا تتم إذا لم تكن مسندة، قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[(١)].

الثاني: إثبات الأحاديث الزائدة محذوفة الأسانيد، ويمثل لهذا بعمل الحافظ الهيثمي في كتابه الكبير «مجمع الزوائد».

ورغم الجهد الكبير الذي بذله الهيثمي فيه، إلا أن الاستفادة من الأحاديث التي لا توجد أصولها، صارت محدودة؛ كبعض الأجزاء المفقودة من معجم الطبراني الكبير، ولعل عذر الهيثمي في ذلك، أن تأليفه للمجمع جاء بعد إفراده لزوائد تلك الكتب في مؤلفات مستقلة، ثم جمعها في مصنف واحد، وحذف الأسانيد خشية أن يطول الكتاب، وذلك بمشورة من شيخه الحافظ العراقي[(٢)]، كما نص على ذلك في المقدمة[(٣)].

---

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» ١/ ١٥.

(٢) هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، المهراني المولد، العراقي الأصل، ولد سنة ٧٢٥هـ، فقيه، محدث، صاحب رحلة، من مؤلفاته: «ألفية الحديث»، و«طرح التثريب» ـ لم يكمل ـ، «تخريج أحاديث الإحياء»، وغيرها من المصنفات، توفي سنة ٨٠٦هـ، وله أكثر من ثمانين سنة، «إنباء الغمر» ٥/ ١٧٠، «لحظ الألحاظ» ٥/ ٢٢٠.

(٣) مقدمة «مجمع الزوائد» ١/ ٧.

أما فيما يتعلق بابتداء الجمع في الزوائد بصورتها المعروفة وضوابطها التي تقدمت في تعريف علم الزوائد، فإن أول من صنف على الصفة المذكورة ـ فيما أعلم ـ هو الحافظ مغلطاي الحنفي(١) المتوفى سنة ٧٦٢هـ في كتابه «زوائد ابن حبان على الصحيحين»(٢).

وعلى هذا فيمكن أن يقال إن التصنيف في هذا النوع من أنواع العلم بدأ في منتصف القرن الثامن الهجري، ثم تتابع العلماء، والباحثون ـ بعد ذلك ـ في التصنيف، إلى يومنا هذا(٣).

---

(١) هو الحافظ مغلطاي ـ بضم الميم وفتح الغين المعجمة ـ ابن قَلِيْج ـ على وزن خليج ـ البَكْرَجي ـ على وزن سرمدي ـ علاء الدين، أبو عبد الله، الحنفي، محدث مشهور، ولد سنة ٦٨٩هـ، قال ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ»: له عدة تآليف مفيدة في الحديث، واللغة، وغير ذلك، منها: «شرح البخاري...»، و«سيرة النبي ﷺ» مختصرة...اهـ. توفي سنة ٧٦٢هـ.

ينظر: «توضيح المشتبه» ٧/ ١١٨، «لحظ الألحاظ» ٥/ ١٣٣، «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي ٥/ ٣٦٥، «الأعلام» للزركلي ٧/ ٢٧٥ ـ وفي حاشيته هوامش مفيدة في ضبط اسمه ـ.

(٢) ذكره ضمن مؤلفاته: ابن فهد المكي في «لحظ الأحاظ» ٥/ ١٣٩، وذكر أنه يقع في مجلد، والسيوطي في «ذيل التذكرة» ٥/ ٣٦٦، وغيرهما، ولم أقف على ما يثبت وجوده في هذا الوقت، لكن لعل كتاب الهيثمي «موارد الظمآن» ـ وهو في نفس الموضوع يقوم مقامه ـ وربما فاقه ـ والله أعلم ـ لما يتميز به الهيثمي من قوة الحفظ، وكثرة الممارسة في هذا الباب، كما وصفه بذلك الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» ٥/ ٢٥٧.

(٣) سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ذكر أشهر العلماء الذين صنفوا في الزوائد ـ وحسب اطلاعي ـ فإن التأليف في الزوائد قد توقف بعد السيوطي، إلى أن بُعِثَ في هذا العصر، ولهذا ستختم التراجم التي سأذكرها بترجمة الحافظ السيوطي، وسأضمن ترجمة كل واحد منهم، ما وقفت عليه من مصنفاته في هذا العلم، وذلك في المطلب الثالث من هذا المبحث ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وعليه فإن جعل بعض الباحثين[1] «مستدرك الحاكم» رَحِمَهُ اللَّهُ من جملة كتب الزوائد، فيه نظر ـ والله أعلم ـ؛ لأنه يختلف عن كتب الزوائد من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الحاكم نفسه لم يسم كتابه باسم يدل أن موضوعه هو الزوائد بالمعنى الذي عرف به هذا العلم فيما بعد.

الثاني: أن الحاكم لم يحدد كتاباً معيناً ليخرج زوائده على الصحيحين، بل كان مراده من كتابه من تأليفه ما نصّ عليه في مقدمة كتابه، حيث قال:

«وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذْ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يدعيا ذلك لأنفسهما. . . وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان ـ شا ـ أو أحدهما. . .»[2].اهـ.

والمصنفون في الزوائد، يعمدون إلى كتابٍ معين، فيخرجوا زوائده على الكتب الستة، أو على مسند الإمام أحمد، أو غيرها من الكتب، وأبو عبد الله الحاكم لم يفعل ذلك في مستدركه.

الثالث: أن الحاكم اشترط الصحة لما يخرجه في كتابه، وهذا الشرط غير معتبر عند الأئمة المصنفين في الزوائد، كما تقدم ذلك آنفاً.

والناظر في عمل الحاكم في «المستدرك» يجد أنه يشابه في بعض عمله، عمل المصنفين في الزوائد، فإنه يخرج الحديث في كتابه، لأجل ما وقع في روايته من بيان لمجمل، أو تحديد لتاريخ، أو غير ذلك من

---

(١) ينظر: كتاب «علم زوائد الحديث» ص١٩٠، لعبد السلام علوش.

(٢) «مستدرك الحاكم» ١/ ٣.

الفوائد المعتبرة عند المصنفين في الزوائد[1]، لكن هذا ليس مسوغاً ـ في نظري ـ لجعله من جملة كتب الزوائد التي عرفت فيما بعد؛ لأن موضوع كتابه مستقل، والعبرة في المعنى، وليس في التسميات.

وأوضح من ذلك، أنه وجدت كتب سميت بـ«الزوائد» أو «الزيادات» ومع ذلك فليست هي من جملة المؤلفات في الزوائد على الاصطلاح الذي أشرت إليه آنفاً، ومن هذه الكتب:

١ ـ كتاب «زوائد عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل»[2].

٢ ـ كتاب «الزيادات» في كتاب المزني للإمام أبي بكر بن زياد النيسابوري[3].

---

(١) تنظر ـ مثلاً ـ المواضع الآتية: (١/ ٢٤، ٢٥، ١٦١، ٢/ ٢٩، ١٩، ١٨، ٤/ ١٥١، ١٦٢).

(٢) وهي مبثوثة في ثنايا المسند، وقد اعتنى بجمعها د. عامر حسن صبري في كتاب سماه: «زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند»، إلا أن الدكتور عامر اقتصر ـ في جمعه ـ على ما يطابق اصطلاح الزوائد المتقدم فذكر فيه: «ما انفرد عبد الله عن أبيه من حديث بتمامه، أو من حديث شاركه فيه وفيه زيادة عنده، أو من طريق صحابي آخر غير الصحابي الذي روى له الإمام أحمد وإن كان المتن واحداً»، وعلى هذا فعمل الباحث هو الذي جعلها على طريقة كتب الزوائد لا أصل عمل المؤلف؛ لأن الباحث نص على حذف أحاديث من عمله لا ينطبق عليها الشرط المذكور. ينظر ص١١٤ ـ ١١٥.

تنبيه: أصل زوائد عبد الله ليست على شرط الزوائد الذي سبق التعريف به، وإنما الذي على شرط الزوائد هو عمل د. عامر، وهذا ظاهر، وإنما نبهت عليه حتى لا يقال: إن عمل الزوائد التي صنعها د. عامر متأخرة فلماذا ذكرته هنا؟! والجواب عنه هو ما ذكرته.

(٣) تنظر ترجمة أبي بكر النيسابوري في: «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٢٠، و«السير» ١٥/ ٦٥، وكتابه عبارة عن زيادة استدلال لأكثر مسائل كتاب شيخه المزني في «مختصره لكتاب الأم» حيث روى هذا الكتاب بأسانيده عن شيوخه، وقد حُقق =

وهذان كتابان متقدمان، ومن كتب المتأخرين: كتاب للحافظ البوصيري، واسمه: «تحفة الحبيب للحبيب، بالزوائد في الترغيب والترهيب»[1].

وكذلك أيضاً كتاب للحافظ ابن حجر، واسمه: «زيادات بعض الموطآت بعضها على بعض»[2]، وذلك أن عمل الحافظ فيه منصب على إثبات ما وقع زيادات الموطآت بعضها على بعض بسبب اختلاف النسخ والروايات[3].

أما المؤلفون في الزوائد، فهذا بيان لمن وقفت عليهم ممن صنفوا في الزوائد، مرتبين حسب وفياتهم:

١ ـ الحافظ مغلطاي بن قَلَيْجْ:

وقد تقدمت ترجمته والإشارة إلى كتابه، في هذا الباب، إلا أن

= أكثر هذا الكتاب في رسالتين علميتين لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحثين: وليد بن عثمان الرشودي عام ١٤١٨هـ، وعبد الله بن فوزان الفوزان عام ١٤١٩هـ.

(١) ذكره شيخه ابن حجر، وتحدث عنه في «الإنباء» ٨/ ٤٣٢ فقال: «وجمع من مسند الفردوس، وغيره أحاديث، أراد أن يذيل بها على الترغيب والترهيب، للمنذري، ولم يبيضه، وسماه: «تحفة الحبيب. . .»، وذكر نحواً من هذا السخاوي في «الضوء» ٣/ ٢٥٢ وأضاف: «ومات قبل أن يهذبه ويبيضه، فبيضه من مسودته ولده، على خلل كثير فيه»اهـ. ولا أعلم عن وجود الكتاب شيئاً.

(٢) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٢/ ٦٦٨.

(٣) وذكر د. شاكر عبد المنعم، في كتابه عن «مصنفات ابن حجر» ١/ ٢٥١ ـ وسيأتي التعريف به عند ترجمة الحافظ بعد قليل ـ أن في المكتبة الأزهرية جزءاً من هذا الكتاب، وأن ابن حجر رتبه على مسانيد الصحابة رضي الله تعالى عنهم. وقد قام الأستاذ: نذير حمدان، بدراسة موسعة حول الموطآت، وما يتعلق برواياتها، وبزوائد بعضها على بعض، وقد جاء كتابه في (٣٦٥) صفحة، صدر عن دار القلم، والمكتبة الشامية، عام ١٤١٢هـ.

الكتاني[١] ذكر ـ أثناء عرضه لكتب الزوائد[٢] ـ أن لمغلطاي كتاباً اسمه: «زوائد سنن الدارقطني».

وهذا وهْمٌ منه، فإن كتاب مغلطاي إنما هو في زوائد رجال سنن الدارقطني على رجال الكتب الستة، وليس في زوائد المتون، كما يدل عليه الاسم الذي ذكره الكتاني، وممن نبه على ذلك السخاوي[٣].

٢ ـ الحافظ ابن الملقن، (٧٢٣ـ ٨٠٤هـ)[٤]:

وله في هذا الباب تصانيف، وهي كما يلي:

(أ) زوائد صحيح مسلم على البخاري، وشرحها.

(ب) زوائد أبي داود على الصحيحين، وشرحها.

(ج) زوائد الترمذي على الصحيحين، وأبي داود، وشرحها.

(د) زوائد النسائي على الصحيحين، وأبي داود والترمذي، وشرحها.

(هـ) زوائد ابن ماجه على الخمسة وشرحها، وسمى كتابه هذا «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه».

---

(١) هو محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، الحسني، الفاسي، مؤرخ، محدث، مكثر من التصنيف، ولد سنة ١٢٧٤هـ، له كتب كثيرة، منها: «نظم المتناثر»، و«الدعامة في أحكام العمامة»، توفي سنة ١٣٤٥هـ. «الأعلام» للزركلي ٦/ ٧٢.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ص١٧٢.

(٣) «الضوء اللامع» ٦/ ١٨٧.

(٤) هو الحافظ عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري، الأندلسي، ثم المصري، سراج الدين، المعروف بابن الملقن، ويعرف أيضاً بابن النحوي، قال عنه ابن حجر: «تفقه بشيوخ عصره، ومهر في الفنون، ...، واشتهر بكثرة التصنيف، ... واشتهر اسمه، وطار صيته...»اهـ. «إنباء الغمر» ٥/ ٤١، «لحظ الألحاظ» ٥/ ١٩٧، «الضوء اللامع» ٦/ ١٠٠، «ذيل التذكرة» ٥/ ٣٦٩.

وقد ذكر ابن حجر ـ فيما نقله عنه السخاوي ـ أنه طالع شرح ابن الملقن زوائد أبي داود، وزوائد ابن ماجه وقال: «ليس فيهما كبير أمر». اهـ[1]. .

وذكر الحافظ نفسه أن كتبه احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره، ففقد أكثرها، وتغير حاله بعدها[2].

٣ ـ الحافظ الهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ)[3]:

وهو أشهر العلماء الذين تصدوا لخدمة السنة النبوية في هذا الجانب، وله التصانيف المشهورة في هذا الباب، وهذا بيانها مرتبة على حروف المعجم:

(أ) البدر المنير في زوائد المعجم الكبير[4].

(ب) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. مطبوع[5].

---

(١) ينظر: «إنباء الغمر» ٥/ ٤٣، ٤٤، و«الضوء اللامع» للسخاوي ٦/ ١٠٢، و«هدية العارفين» ١/ ٧٩١.

(٢) «إنباء الغمر» ٥/ ٤٥.

(٣) هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، نور الدين، أبو الحسن، محدث، لزم شيخه العراقي وأفاد منه كثيراً، وصفه الحافظ ابن حجر، بأنه كان: «كثير الاستحضار للمتون جداً لكثرة الممارسة، كان هيناً، ليناً، خيِّراً، ديناً، مُحَبَّاً في أهل الخير، . . .، كان سليم الفطرة، كثير الخير، كثير الاحتمال للأذى. . .»اهـ. ينظر: «إنباء الغمر» ٥/ ٢٥٦، و«لحظ الألحاظ» ٥/ ٢٣٩، و«الضوء اللامع»، و«ذيل التذكرة» ٥/ ٣٧٣.

(٤) ذكره ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ» ٥/ ٢٤٠، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص١٧٢، وذكر الأخير أنه يقع في ثلاث مجلدات، وأشار إليه السيوطي إشارة عابرة في «ذيل التذكرة» ٥/ ٣٧٢، ولم يسمه، أو يتكلم عليه. ولم أقف على معلومات عن الكتاب تتعلق بنسخه، وأماكن وجودها.

(٥) طبع أكثر من مرة، منها طبعة دار الطلائع بمصر، بتحقيق مسعد السعدني، يقع في مجلد واحد في (٣٨٣) صفحة، وعدد أحاديثه: (١١٤٣) حديثاً.

(ج) غاية المقصد في زوائد المسند. لم يطبع[1].

(د) كشف الأستار عن زوائد البزار. مطبوع[2].

(هـ) مجمع البحرين في زوائد المعجمين. مطبوع[3].

(و) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: وهذا الكتاب أعظم كتبه التي ألفها في هذا الباب، إذْ جمع فيه جميع الكتب التي ذكرتها هنا ـ سوى «البغية» و«الموارد» ـ الآتي ذكرها ـ وحذف أسانيدها، ورتبه على طريقة الجوامع[4]. مطبوع[5].

---

(١) ينظر في نسخ هذا الكتاب، ووصفه، مقدمة محقق «مختصر زوائد مسند البزار» ١/ ١٢، و«علم زوائد الحديث» للدكتور خلدون الأحدب، ص٥٠.

(٢) وقد طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في أربع مجلدات، وعدد أحاديثه: (٣٦٩٨) حديثاً.

(٣) وقد طبعته دار الرشد بالرياض، بتحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير، عام ١٤١٣هـ، في ثمان مجلدات، والتاسع فهارس، وقد حقق الدكتور حافظ بن محمد حكمي جزءاً منه لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية [من أول الكتاب إلى بداية أبواب الإمامة من كتاب الصلاة] ١٤٠٨هـ. ينظر: «معجم ما طبع من كتب السنة»، لمصطفى عمار منلا، ص٢٥٧.

(٤) تنظر مقدمة الهيثمي لكتابه هذا ١/ ٧، فقد أبان فيه عن سبب تأليفه، ومنهجه في الكتاب، وينظر ما كتبه: محمد أبو صعيليك في كتابه «كتب الزوائد» ص٧٠ ـ ٧٧، وعبد السلام علوش في كتابه «علم زوائد الحديث» ص٢٢٦ ـ ٢٤٨ في بيان مزايا هذا الكتاب، والمؤاخذات عليه.

(٥) وقد سبق شيء من الكلام عليه في المطلب الثاني من هذا المبحث، ويضاف هنا، أن الكتاب مطبوع في عشرة أجزاء، طبعته أول مرة مكتبة القدسي بالقاهرة، ثم صُوِّر عنها بعد ذلك. وقد خدم هذه الطبعة السيد بسيوني زغلول بفهارس مفصلة لأطراف الأحاديث والآثار، والأعلام، والمصطلحات الفقهية، والرواة الذين تكلم فيهم الهيثمي جرحاً أو تعديلاً، وهذا الفهارس تقع في ثلاثة مجلدات، طبعتها دار الكتب العلمية، ثم طبع «المجمع» في دار الكتب العلمية، طبعةً مرقمة الأحاديث، ومذيلةً بفهارس.

(ز) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي. مطبوع[1].

(ح) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان. مطبوع[2].

ومما ينبه عليه في هذا المقام، أن هناك كتباً للحافظ الهيثمي عُدَّتْ من كتب الزوائد وليست كذلك، بل كان عمله فيها، ترتيبها على الأبواب الفقهية، وعدتها أربعة كتب، وهي: زوائد الحلية لأبي نعيم، وزوائد فوائد تمام، وزوائد الغيلانيات، وزوائد الخلعيات[3].

قال الحافظ السخاوي: «ورتب ـ أي: الهيثمي ـ أحاديث الحلية؛ لأبي نعيم ومات عنه مسودة، فبيضه وأكمله شيخنا[4] في مجلدين وأحاديث الغيلانيات والخلعيات، وفوائد تمام، والأفراد للدارقطني»[5].

---

(١) وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق سيد كسروي حسن، في مجلدين، وعدد أحاديثه: (٢٠٣٠) حديثاً.

(٢) وهذا الكتاب يختلف عن جميع مؤلفات الهيثمي السابقة من ناحية موضوعه، فهو قد خرّج زوائد ابن حبان على الصحيحين فحسب، وليس على الستة، كسائر كتبه الأخرى، وقد بلغت أحاديثه وفق طبعة دار الثقافة العربية، والتي حققها: حسين أسد، وعبده كوشك، (٢٦٤٧) حديثاً، وللكتاب طبعات أخرى، ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى عمار منلا، ص٣٠٦.

(٣) ممن عدها الكتاني في «الرسالة» (١٧٢).

(٤) يعني الحافظ ابن حجر: واسمه: «تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية»، وهو مطبوع مع إكماله لابن حجر، بتحقيق محمد حسن محمد حسن، نشرته مكتبة عباس الباز بمكة، شرفها الله.

(٥) «الضوء اللامع» ٥/ ٢٠١، وينظر: «الإنباء» لابن حجر ٥/ ٢٥٧، و«لحظ الألحاظ» لابن فهد ٥/ ٢٤٠.

٤ ـ الحافظ شهاب الدين البوصيري (٧٦٢ ـ ٨٤٠هـ)[(١)]:

وله في هذا الباب مصنفات وهي كما يلي، مرتبةً على حروف المعجم:

(أ) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة[(٢)]. مطبوع[(٣)].

(ب) زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة[(٤)].

---

(١) هو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم الكتاني، البوصيري، القاهري، الشافعي، شهاب الدين، محدث، صاحب تصانيف جلها ـ حسب اطلاعي في الزوائد ـ، سمع من العراقي، وابنه أبي زرعة، والبلقيني، وابن حجر، وغيرهم، قال عنه السخاوي: «كان كثير السكون، والتلاوة، والعبادة، والانجماع عن الناس، والإقبال على النسخ والاشتغال،...».اهـ. «إنباء الغمر» ٨/ ٤٣١، «الضوء اللامع» ١/ ٢٥٠، «ذيل تذكرة الحفاظ» ٥/ ٣٧٩.

(٢) أي زوائدها على الكتب الستة، وهذه المسانيد هي: مسند أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهوية، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير. وقد ذكر السخاوي في «الضوء» ١/ ٢٥٢، أن البوصيري اختصر كتابه «الإتحاف» بحذف أسانيده.

(٣) وقد طبع الكتاب طبعتين: الأولى: عن دار الرشد بالرياض، والثانية: عن دار الوطن بالرياض، كلاهما طبع عام ١٤١٩هـ، وفي كلا الطبعتين نقص، إلا أن طبعة دار الوطن أتمت النقص من «مختصر الإتحاف» الذي حذفت أسانيده، والذي أشار إليه السخاوي ـ فيما نقلته عنه آنفاً في الحاشية السابقة ـ.

(٤) ذكره البوصيري نفسه في مواضع من كتابه «مصباح الزجاجة» ومنها: ١/ ٢٨٣، ح(٥٨٠)، و١/ ٣٥٧ ح(٧٣٦)، وغيرها، كما ذكره ضمن مؤلفاته، شيخه الحافظ ابن حجر، في «الإنباء» ٨/ ٤٣٢، والسخاوي، في «الضوء» ١/ ٢٥١، ٢٥٢، وذكر أنه يقع في مجلدين أو ثلاثة، وكذا ذكره السيوطي في «ذيل التذكرة» ٥/ ٣٧٩. وقد ذكر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص٧٠ أن اسمه: «فوائد المنتقي لزوائد سنن البيهقي»، بينما من تقدم ذكرهم ممن ترجم له سموه بما ذكرته في الصلب، ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً. والله أعلم.

(ج) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه[1]. مطبوع[2].

٥ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)[3]:

وله في هذا الباب عدة مصنفات، وهي كما يلي ـ مرتبة على حروف المعجم ـ:

---

(١) والظاهر أن هذا الكتاب هو آخر كتبه في الزوائد ـ التي أتمها ـ فإنه قد أحال في مواضع كثيرة جداً على «الإتحاف» منها: ١/ ٥٣ ح(٢٨)، ١/ ٥٥ ح(٣٤)، ١/ ٥٨، ٥٩ ح(٤٤) ١/ ٦٠ ح(٤٦)١، / ٢٢٦ ح(٤٣٨)، وغيرها، كما أحال على كتابه «زوائد سنن البيهقي» في مواضع قليلة، تقدم ذكر بعضها عند الكلام على زوائد البيهقي في الحاشية السابقة.

(٢) طبع مراراً، ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى منلا، ص٢٨٥، وعن مزايا هذا الكتاب والمآخذ عليه ينظر كتاب «كتب الزوائد»، لمحمد أبو صعيليك، ص٥٤ ـ ٦٢.

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد ـ بالتكرار ـ ابن علي، العسقلاني الأصل، المصري المولد، القاهري الدار ـ هكذا نسب نفسه في «إنبائه»، شهاب الدين، أبو الفضل، الشهير بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، من كبار المحدثين، قال تلميذه السخاوي في «الضوء»: «وتصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه، مطالعة، وقراءة، وإقراءً، وتصنيفاً، وإفتاءً، وشهد له أعيان شهوده بالحفظ، وزادت تصانيفه ـ التي معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب، والفقه، والأصلين، وغير ذلك ـ على مائةٍ وخمسين تصنيفاً، ورزق فيها من السعد والقبول، خصوصاً «فتح الباري». . .اهـ. .
وقد أفرد السخاوي لشيخه ترجمة موسعةً جداً، سماها «الجواهر والدرر، ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، فيها من الفوائد الكثير، طبعت مؤخراً كاملةً في ثلاثة مجلدات، عن دار ابن حزم، بتحقيق: ابراهيم باجس. ينظر: «الضوء اللامع» ٢/ ٣٨، «ذيل تذكرة الحفاظ» ٥/ ٣٢٦. وقد أفرد الحديث عن مصنفاته في كتاب مستقل، د. شاكر محمود عبد المنعم بعنوان «ابن حجر، مصنفاته، ودراسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة» في مجلدين، وقد طبعته مؤسسة الرسالة عام، ١٤١٧هـ.

(أ) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. مطبوع[1].

(ب) تلخيص زوائد البزار، للهيثمي[2]. مطبوع.

(ج) زوائد الأدب المفرد للبخاري، على الكتب الستة[3].

(د) زوائد ما في الكتب الأربعة السنن مما هو صحيح[4].

(هـ) زوائد مسند أحمد بن منيع[5].

---

(١) وقد طبع أكثر من مرة، فقد طبعه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي لكن طبعته محذوفة الأسانيد، ثم طبع أخيراً طبعةً مسندة، عام ١٤١٩هـ، وهو عبارة عن ترتيب عمل مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في رسائل علمية.

(٢) هكذا سماه تلميذه السخاوي في «الجواهر» ٢/ ٦٦٤، وكذا أورده د. شاكر ١/ ٢٥١ في كتابه عن «مصنفات ابن حجر»، ثم ذكر ـ أي: د. شاكر ـ أن للحافظ كتاباً آخر واسمه: «المنتخب من زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد» فالظاهر أنهما اسمان لمسمىً واحد، ولذلك لم يذكر السخاوي في ترجمة شيخه سوى الاسم الذي ذكرته في الأصل، والله أعلم، ومما يؤيد هذا أن الاختلاف في اسم الكتاب قديم، ينظر لهذا مقدمة محقق هذا الكتاب الذي طبع باسم: «مختصر زوائد مسند البزار» ١/ ٢٩.

(٣) ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢/ ٦٦٤، وينظر: كتاب د. شاكر عبد المنعم ١/ ٢٥١. ولم أقف على يبين حاله، هل هو موجود أم لا؟.

(٤) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٢/ ٦٦٠، إلا أن محقق «الجواهر» جعل هذا الكتاب كتابين، حيث وضع رقماً خاصاً لكتاب «زوائد ما في الكتب الأربعة» ثم وضع رقماً خاصاً للكتاب الآخر وسماه: «السنن على الصحيحين مما هو صحيح»، كتب منه كراريس، وهما كتاب واحد، وقد ساقه د. شاكر عبد المنعم ١/ ٢٢١ الذي نقل اسم الكتاب عن المخطوطة هكذا كما ذكرته في الأصل، ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً. والله أعلم.

(٥) ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢/ ٦٦٤.

وينظر: كتاب د. شاكر عبد المنعم ١/ ٢٥١، ويضاف هنا أن ابن حجر أشار في مقدمة كتابه «المطالب العالية» ١/ ٣ أنه كان أفرد زوائد كل كتاب من تلك المسانيد، ثم عاد فجمعها في كتاب واحد.

(و) زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة[١].

(ز) أفراد مسلم على البخاري[٢].

ومما نسب إلى كتب الزوائد من مؤلفات ابن حجر وليس كذلك:

كتاب «زوائد مسند الفردوس» ذكره الكتاني[٣]، والصواب أن اسمه: «تسديد القوس» وهو اختصار لمسند الفردوس، للديلمي، كما ذكر ذلك تلميذه السخاوي[٤].

ولما ترجم السخاوي لنفسه في «الضوء»[٥]، ذكر أنه قرأ على شيخه «تلخيص مسند الفردوس».

٦ ـ الحافظ السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)[٦]:

والذي وقفت عليه من مؤلفاته في هذا الباب ثلاثة مؤلفات، وهي:

(أ) زوائد شعب الإيمان للبيهقي[٧].لم يكمل، بل كتب منه الثلث

---

(١) والكلام فيه كالكلام عن مسند ابن منيع، الذي سلف في الحاشية السابقة.

(٢) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٢/٦٦٨، وقال: «علقها في سنة ثلاثين وثمانمائة»اهـ.

(٣) في «الرسالة المستطرفة» ص١٧١.

(٤) في «الجواهر والدرر» ٢/٦٦٧، وينظر: «ابن حجر ومصنفاته» د. شاكر، ١/٢٢٦.

(٥) «الضوء» ٨/٦.

(٦) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السيوطي الأصل، الشافعي، محدث، لغوي، له مشاركة في فنون كثيرة، وهو من المكثرين من التصنيف جداً، حتى بلغت ستمائة مصنف، بعضها رسالة لا تتجاوز صفحة واحدةً، وبعضها يقع في مجلدات، ومنها: «تدريب الراوي»، و«الدر المنثور في التفسير»، «ألفية في النحو»، و«الإتقان في علوم القرآن»، وغيرها. ترجم لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ١/١٨٨، وينظر: «الضوء اللامع» ٤/٦٥، و«الأعلام» ٣/٣٠١.

(٧) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص١٧٢، وذكر أنه في مجلد واحد.

فقط[1].

(ب) زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي[2].

(ج) بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد، لكنه لم يتم[3].

وختاماً ـ لهذا التطواف مع التأليف والمؤلفين في علم الزوائد ـ يقال:

إن مما لا شك فيه، أن الجهود التي قام بها هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ في جمع الزوائد، جهود كبيرة وجبارة، وإن كانت تتفاوت فيما بينها، بحسب إمامة كل واحد منهم، وحفظه وسعة اطلاعه.

والتصنيف في هذا النوع من العلم ـ على طريقة أولئك الأئمة ـ يحتاج ـ في نظري ـ إلى مقومات خاصة، يمكن أن توصف بأنها ـ بالنسبة لغيرهم ـ عقبات تعترض من يريد التأليف فيها، ويمكن أن تلخص هذه العقبات فيما يلي:

أولاً: يحتاج المؤلف في هذا الباب إلى حافظة قوية للكتاب، أو الكتب التي سيخرج الزوائد عليه، أو عليها، ولهذا فإنه لم يؤلف في هذا الباب إلا من وصف بالحفظ.

ولما كان الحافظ الهيثمي موصوفاً بقوة استحضاره للمتون ـ كما وصفه بذلك ابن حجر[4] ـ كانت مؤلفاته في هذا الباب محل تقدير واهتمام العلماء ممن أتى بعده.

---

(١) ذكر ذلك حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/ ٥٧٤. ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً.

(٢) ذكره الكتاني في «الرسالة» ص١٧٢. ولم أقف على معلومات تذكر عن وجوده شيئاً.

(٣) ذكر ذلك الكتاني في «الرسالة» ص١٧٢. ولم أقف على معلومات تصفه أو تذكر عن وجوده شيئاً.

(٤) كما تقدم في ترجمته، في المطلب الثالث.

وفي المقابل لما كان ابن الملقن غير مشهور بالحفظ، والاستحضار، قال ـ تلميذه ابن حجر ـ كلمته الآنفة الذكر عن مؤلفين اطلع عليهما من مؤلفاته في الزوائد: «لم يكن فيهما كبير أمر».

ثانياً: يحتاج المؤلف أيضاً إلى علم في الفقه وأصوله، يدرك بهما دلالة الألفاظ، وما يستنبط منها، حتى لا يخرج في الزوائد ما ليس منها، أو يبقي في الكتاب المزيد عليه ما هو منها.

ثالثاً: ما تقدم في (أولاً) و(ثانياً)، يشير إلى عقبة ثالثة، وهي أن التأليف في هذا الباب، يحتاج إلى وقتٍ، بل أوقات طويلة، حتى يحرر المؤلف كتابه، ويتأكد مما كتب، وإن لزم الأمر فليعرض ما كتب على غيره ممن يثق بحفظه وإتقانه.

ولست أزعم في هذا البحث أنه لم يعترضني شيء من هذه العقبات، بل واجهني شيء منها، وحاولت أن أتجاوزها قدر المستطاع، وأن أحرص على الوفاء بموضوع البحث، ويبقى هذا العمل، جهداً بشرياً، يعتريه ما يعتري عمل البشر من القصور والنقص. والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به ﷻ.

المبحث الثاني

تعريف موجز بالأئمة، أصحاب السنن الأربع

المطلب الأول

ترجمة الإمام أبي داود السجستاني

اسمه ونسبه:

هو أبو داود[1] سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني هذا هو المشهور في نسبه، والاختلاف إنما وقع في اسم جده ومن بعده[2].

مولده ووفاته:

ولد فيما ذكره عنه تلميذه أبو عبيد الآجري: سنة اثنتين ومائتين وذكر الآجري أنه مات لأربع عشرة بقين من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين، وهذا هو الصواب في وفاته، كما ذكر ذلك عامة من ترجم له[3].

---

(١) من مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل» ٤/ ١٠١، و«تاريخ بغداد» ٩/ ٥٥، «طبقات الحنابلة» ١/ ١٥٩، «المعجم المشتمل» ص١٣٢ رقم (٣٨٧)، «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٤ رقم (٢٧٢)، «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٥، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩١، وغيرها.

(٢) ينظر في بيان ما وقع من الاختلاف في اسم جده: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٢٨٢، و«تاريخ بغداد» ٩/ ٥٥، و«تاريخ دمشق» ٢٢/ ١٩٢، «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٥، و«السير» ١٣/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: «سؤالات الآجري» ٢/ ٢٩٤. =

حياته العلمية:

الذي يظهر من ترجمة أبي داود، أنه بدأ في طلب العلم في سن مبكرة، يتبين ذلك من خلال معرفة شيوخه الذين أخذ عنهم وهو صغير، ويتبين أيضاً من معرفة طريقة طلاب العلم آنذاك، فقد كان الطالب عادة ـ بعد حفظ القرآن ـ يبدأ في جمع حديث أهل بلده ثم يرحل إلى البلدان الأخرى، وهكذا فعل أبو داود، فإنه كتب في بلده سجستان وما حولها قبل أن يرحل إلى العراق ـ كما سيأتي نقله عن الحاكم ـ وكانت أول رحلة لأبي داود في سنة عشرين ومائتين، وعمره ثمان عشرة سنة، وهذا يعني أنه أخذ عن أهل بلده قبل هذه السن.

روى الآجري عن أبي داود أنه قال: صليت على عفان ببغداد سنة عشرين، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً، ودخلت البصرة وهم يقولون: أمس مات عثمان المؤذن[1].

والذي يظهر أن أبا داود حج في هذه السنة ـ سنة ٢٢٠ـ فقد أخذ من عبد الله بن مسلمة القعنبي بمكة[2]، وكان مجاوراً بها، وقد ذكر أبو

= وقد ذكر أبو سليمان الربعي أنه مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال ابن عساكر: وهو وهم، كما في «تاريخ دمشق» ٢٢/ ٢٠٠.

(١) «سؤالات الآجري» ٢/ ٢٩٥، وقد وقع في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٦ أن اسمه (عثمان المؤذن) ففيه: وقد توفي عثمان المؤذن ـ وهو عثمان بن الهيثم العبدي، في شهر رجب سنة عشرين، قاله أبو داود، وقال ابن حبان إنه مات سنة (٢١٨هـ)، كما في «تهذيب الكمال» ١٩/ ٥٠٤، وقد اعتمد الحافظ الذهبي في «الكاشف» ٢/ ١٤ قول ابن حبان، بينما اعتمد الحافظ ابن حجر في «التقريب» ص٣٨٧ رقم(٤٥٢٥) قول أبي داود، وهو الأقرب ـ والله أعلم ـ لأن أبا داود حكى القصة عن نفسه.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٤.

داود أن القعنبي مات في شهر المحرم سنة ٢٢١[١]، وقد أكثر عنه أبو داود، ومن طريقه روى موطأ الإمام مالك، وأخذ بمكة من سليمان بن حرب وغيره.

والمقصود هنا بيان تقدم أبي داود في طلبه للعلم، وأنه رحل مبكراً، وطوَّف البلاد، كما قال الحاكم أبو عبد الله: «أبو داود، إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، سمع بمصر والحجاز والشام والعراقين وخراسان، وقد كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق، في بلده، وهراة، وكتب ببغلان عن قتيبة، وبالري عن إبراهيم بن موسى، إلّا أن أعلى إسناده ـ يعني في سننه ـ القعنبي ومسلم بن إبراهيم ـ وسمّى جماعة ـ قال: وكان قد كتب قديماً بنيسابور، ثم رحل بابنه أبي بكر إلى خراسان»[٢].اهـ.

ثم إن أبا داود حطَّ عصا الترحال بعدما خرج من بغداد آخر مرة في أول سنة ٢٧١هـ، فنزل البصرة ومات بها سنة ٢٧٥هـ[٣].

ثناء الأئمة عليه:

لقد حظي أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقبولٍ واسع عند الناس، فلا غرو أن تجتمع كلمة الأئمة في الثناء عليه، وتبجيله وتقديره.

ولم يكن هذا الثناء منحصراً في أئمة عصره، بل أثنى عليه من جاء بعده، كما سيتبين ذلك مما سأذكره ـ بعد قليل ـ في كلام الأئمة الذين جاءوا بعده.

---

(١) «سؤالات الآجري» ٢/ ١٣٢ رقم(١٣٥٧).

(٢) «تاريخ دمشق» ١٩٣/٢٢، و«تهذيب الكمال» ٣٦٦/١١، و«سير أعلام النبلاء» ٢١٢/١٣.

(٣) «تاريخ بغداد» ٥٨/٩، ٥٩.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني، وابراهيم بن إسحاق الحربي ـ لما صنَّف أبو داود كتاب السنن ـ: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد[1].

وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا: فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، ممن جمع وصنَّف وذب عن السنن، وقمع من خالفها، وانتحل ضدها[2].

وقال الحافظ أبو عبد الله ابن منده: «الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب، أربعة: البخاري، ومسلم، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن النسائي»[3].

وقال الذهبي: شيخ السنة مقدم الحفاظ، محدث البصرة، وقال أيضاً: الإمام الثبت سيد الحفاظ[4].

شيوخه:

سبق أن أبا داود كان ذا رحلةٍ واسعة، وقد كانت هذه الرحلة سبباً في كثرة شيوخه الذين أخذ عنهم العلم.

وقد اعتنى غير واحدٍ من أهل العلم بإفراد شيوخه بالتأليف، منهم: أبو علي الجياني، المتوفى ٤٩٨هـ، في كتابه: «تسمية شيوخ أبي داود»[5]، وقد بلغ عدد شيوخه ـ في السنن وغيرها ـ الذين ذكرهم الجياني (٤٤٩) شيخاً.

---

(١) «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٦٥.

(٢) «الثقات» ٨/ ٢٨٢.

(٣) «شروط الأئمة» لابن منده ص٤٢.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣.

(٥) طبع الكتاب الكتاب مؤخراً (سنة ١٤٢٠هـ)، مع حاشية ابن الدباغ على كتاب الجياني، ويقع في ٣٤٨ صفحة، انظر قائمة المراجع.

وليس الغرض ههنا حصر هؤلاء الشيوخ، بل المراد الإشارة إلى جملة منهم، وخاصة ممن أكثر الرواية عنهم في سننه، وهذا ذكر لبعضهم على حروف المعجم:

١ ـ أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام المشهور، المتوفى سنة ٢٤١هـ.

٢ ـ الحسن بن علي الخلال، الحلواني، الحافظ، المتوفى سنة ٢٤٢هـ.

٣ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي، المتوفى سنة ٢٢١هـ.

٤ ـ قتيبة بن سعيد الثقفي، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

٥ ـ محمد بن بشار، «بندار»، المتوفى سنة ٢٥٢هـ.

٦ ـ محمد بن العلاء، أبو كريب، المتوفى سنة ٢٤٨هـ.

٧ ـ محمد بن المثنى، أبو موسى الزمن، المتوفى سنة ٢٥٠هـ.

٨ ـ مسدد بن مسرهد، المتوفى سنة ٢٢٨هـ.

٩ ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، المتوفى سنة ٢٥٨هـ.

١٠ ـ موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التبوذكي، المتوفى سنة ٢٢٣هـ[1].

---

(١) وكل هؤلاء الشيوخ ستأتي تراجمهم في الأحاديث الآتية، وهي كما يلي ـ على ترتيبهم السابق ـ: (٣، ٤، ٧، ٩، ١٣، ١٥، ٢٨، ٦٨)، أما محمد بن بشار، فترجمته ستأتي عند الترمذي برقم (٩٠)، وأما مسلم بن إبراهيم، فهو مسلم بن إبراهيم، الأزدي الفراهيدي، مولاهم البصري، القصاب، ولد في حدود ١٣٠هـ، حدث عن خلقٍ كثير منهم: ابن عون، والدستوائي، شعبة، وغيرهم، وعنه البخاري، وأبو داود ـ وهو أكبر شيخ لأبي داود ـ وابن معين، وغيرهم. مات سنة ٢٢٢هـ وله نيف وثمانون سنة. ينظر: «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤٨٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣١٤.

ولا ريب أن هؤلاء الشيوخ، ليسوا في درجة واحدة في كثرة رواياته عنهم، بيد أن أشهر شيوخه الذي كان أثره عليه واضحاً في نقد الحديث، وفقهه هو الإمام أحمد بن حنبل، فقد لازمه أبو داود، ونقل عنه الكثير في سننه وخارجها.

كما تأثر أبو داود أيضاً بالإمامين: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، خاصة في صناعة الحديث ونقده.

تلاميذه:

تقدم أن رحلة أبي داود كانت واسعة، وقد أثرت عليه في كثرة شيوخه، وهي كذلك أيضاً أثرت عليه في كثرة تلاميذه والآخذين عنه، خاصة وأنه ألَّف «السنن» في مقتبل عمره[1]، وتلقاه الناس عنه بالقبول، مما زاد في شهرته، وحرص التلاميذ على الأخذ عنه، والارتحال إليه من كل مكان.

وقد أخذ عن أبي داود تلاميذ كثر يصعب حصرهم، وسأذكر أشهر الآخذين عنه سواءٌ كانوا من أقرانه أو من تلاميذه، ثم أتبعهم بذكر رواة السنن عنه، وهذا بيانهم على حروف المعجم:

١ ـ أحمد بن شعيب النسائي، أبو عبد الرحمٰن، الإمام المشهور، صاحب السنن الكبرى والصغرى، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وستأتي ترجمته لاحقاً.

٢ ـ أحمد بن محمد بن هارون الخلال، البغدادي، المتوفى سنة

(١) ذكر ذلك الخطيب في «التاريخ» ٩/٥٦ لكنه قال «ويقال إنه صنفه قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه»، وكذا حكى هذا القول الذهبي بصيغة التمريض في «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات سنة (٢٧٥هـ) ص٣٥٩.

٣١١هـ، له كتاب السنة، وله أيضاً جوامع في الفقه، وجامع في العلل، كلها عن الإمام أحمد بن حنبل[(١)].

٣ ـ حرب بن إسماعيل الكرماني، المتوفى سنة ٢٨٠هـ[(٢)].

٤ ـ زكريا بن يحيى الساجي، أبو يحيى الحافظ صاحب التصانيف ومنها: علل الحديث، وغيرها، المتوفى سنة ٣٠٧هـ[(٣)].

٥ ـ ابنه عبد الله، أبو بكر صاحب تصانيف، ومنها: السنن، وشريعة المقارئ، وغيرهما، توفي سنة ٣١٦هـ[(٤)].

٦ ـ عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، مولاهم، المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى سنة ٢٨١هـ، له تصانيف كثيرة جداً، ومنها: الصمت، وذم الملاهي، وغيرها[(٥)].

رواة السنن:

من تقدم ذكرهم لم يذكر عنهم رواية للسنن، أما رواة السنن الذين وقفت عليهم فهذا ذكرهم مراعياً في ترتيبهم إتقان، وضبط، وتمام الرواية، وشهرتها:

١ ـ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو البصري، اللؤلؤي، المتوفى سنة ٣٣٣هـ[(٦)]. وروايته أتقن الروايات وأحسنها انتقاء، كما نصَّ على ذلك غير واحدٍ من أهل العلم[(٧)].

---

(١) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ١١٢، و«السير» ١٤/ ٢٩٧.

(٢) تنظر ترجمته في: «السير» ١٣/ ٢٤٤.

(٣) تنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٣/ ٦٠١، و«السير» ١٤/ ١٩٧.

(٤) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٦٤، و«السير» ١٣/ ٢٢١.

(٥) تنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٥/ ١٦٣.

(٦) تنظر ترجمته في: «السير» ١٥/ ٣٠٧.

(٧) ينظر على سبيل المثال: «التقييد» لابن نقطة ص٤٩، ٥٠، و«السير» ١٥/ ٣٠٧.

قال أبو جعفر ابن الزبير: «ورواية اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات»[١].اهـ.

٢ ـ أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار، المتوفى سنة ٣٤٦هـ[٢].

وهو آخر من حدَّث بالسنن كاملاً، لذا فقد كانت روايته أكمل الروايات فيما ذكره أبو جعفر بن الزبير في برنامجه[٣]، وابن خير الإشبيلي في فهرسته[٤].

وهذا لا ينافي ما تقدم من أن رواية اللؤلؤي هي أتقن الروايات؛ لأن ابن داسة قرأ السنن على أبي داود عشرين سنة، والزيادات التي كانت في رواية ابن داسة حذفها أبو داود آخراً، لأمرٍ رابه في الإسناد[٥].

٣ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري، ثم المكي، المعروف بابن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤٠هـ[٦].

في روايته فواتات، نبه عليها بعض أهل العلم[٧]، وفيها زيادات غير موجودة في رواية اللؤلؤي، وقد ذكرها المزي في «التحفة» مبيناً أنها من زيادات ابن الأعرابي[٨].

---

(١) ينظر: «عون المعبود» ١٤/ ١٣٤.

(٢) تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٣٨.

(٣) ينظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان ص٢١٦، و«عون المعبود» ١٤/ ١٣٤.

(٤) «فهرسة ابن خير» ص٨٨، ٨٩.

(٥) «التقييد» ص٤٩، ٥٠، «السير» ١٥/ ٣٠٧.

(٦) تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٣٨.

(٧) ينظر: «الحطة» ص٢١٦، و«فهرسة بن خير» ص٩٠.

(٨) ينظر: «عون المعبود» ١٤/ ١٣٥.

٤ ـ أبو الحسن، علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، الورَّاق، المتوفى سنة ٣٢٨هـ[١]، وفي روايته كلام في الأسانيد وجماعة من الرواة ما ليس في رواية اللؤلؤي، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]، وقد ميزها المزي في «تحفة الأشراف».

٥ ـ أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي، ثم البغدادي، وراق أبي داود، المتوفى سنة ٣٢٠هـ[٣]، وقد ذكر أبو جعفر بن الزبير في «برنامجه» أن روايته تقارب رواية ابن داسة[٤].

٦ ـ أبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ[٥].

ذكر الخطيب البغدادي أنه روى عن أبي داود كتاب السنن، وأشار الذهبي إلى ذلك أيضاً[٦].

٧ ـ أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن الأشناني البغدادي[٧].

٨ ـ أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري.

٩ ـ أبو أسامة محمد بن عبد الملك بن يزيد الرواس.

وهؤلاء الثلاثة ذكر المزي والذهبي[٨] أنهم من رواة السنن.

وقد ذكر ـ أي: الذهبي ـ أن الرواس عليه فوت في ذلك، ولم أقف على ترجمة الأخيرين.

---

(١) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١١/ ٣٨٨.
(٢) «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٤٤١.
(٣) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٩٥.
(٤) ينظر: «الحطة» ص٢١٦.
(٥) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٣١١.
(٦) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٢.
(٧) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ٤/ ١٦.
(٨) «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٦٠، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٥.

مؤلفاته:

يعد الإمام أبو داود من المكثرين من التصنيف، وقد لاقت كتبه قبولاً عند الناس، وهذا بيان لما وقفت عليه من مؤلفاته:

١ ـ كتاب السنن، وسيأتي الحديث عنه، وعن شرطه فيه مفصلاً، في الفقرة التالية ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٢ ـ المراسيل، وهو جزء من السنن، كما نص على ذلك أبو داود نفسه في رسالته إلى أهل مكة[1] وهو الجزء الأخير من السنن، والظاهر أن فصله عن السنن كان قديماً، فقد ذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته ـ حينما ذكر «المراسيل» عقب «السنن» التي عبر عنها بـ«مصنف أبي داود»: «كتاب المراسل لأبي داود، وقد تضاف إلى المصنف» يعني بذلك السنن، وابن خير توفي سنة ٥٧٥هـ[2].

٣ ـ الزهد، وهو خاص بمرويات الزهد عن الصحابة والتابعين.

٤ ـ تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث.

٥ ـ رسالته إلى أهل مكة.

٦ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم.

٧ ـ مسائل الإمام أحمد، لأبي داود.

٨ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل.

وهذه الكتب كلها مطبوعة، وأما ما لم يطبع فهو كالتالي:

٩ ـ الناسخ والمنسوخ.

---

(١) ص٣١.

(٢) ينظر: «فهرسة ابن خير» ص٩١، وتأريخ وفاته مذكور في ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٨٥.

١٠ ـ التفرد، أو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن.

١١ ـ فضائل الأنصار.

١٢ ـ مسند مالك.

١٣ ـ القدر.

١٤ ـ الزهد، وهو خاص بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ.

١٥ ـ دلائل النبوة، ويقال عنه: أعلام النبوة.

١٦ ـ الدعاء.

١٧ ـ ابتداء الوحي.

١٨ ـ أخبار الخوارج.

١٩ ـ البعث والنشور.

٢٠ ـ كتاب أصحاب الشعبي.

٢١ ـ المسائل التي حلف عليها أحمد.

كتابه السنن وشرطه فيه:

كتاب السنن لأبي داود أشهر كتبه على الإطلاق، وأكثرها انتشاراً، وعناية، وثناءً من قبل أهل العلم.

وقد تتابعت كلمات الأئمة في الثناء على هذا الكتاب، وأول من أثنى عليه أبو داود نفسه، حيث قال في رسالته إلى أهل مكة:

«وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي، فإن ذكر عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلم، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، . . . وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر، وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي

فيه، إلا أن يكون كلام استُخْرِجَ من الحديث، ولا يكاد يكون هذا.

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم ـ بعدما يكتب هذه الكتب ـ شيئاً، وإذا نظر فيه، وتدبره، وتفهمه، حينئذٍ يعلم مقداره»[1].اهـ.

وما قاله أبو داود عن كتابه أقره عليه أهل العلم في الجملة، بل زادوا على ذلك ومن ذلك:

قال ابن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن عنده شيء من العلم، إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة».

وقد علق تلميذه الخطابي على كلمة شيخه ابن الأعرابي فقال: «وهذا كما قال لا شك فيه، ... وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدماً سبق إليه، ولا متأخراً لحقه فيه»[2].

وقال زكريا الساجي: «كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود عهد الإسلام»[3].

وقال ابن عبد البر: «سمعت محمد بن إبراهيم بن سعيد الحافظ يقول: خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود»[4].

وقال ابن القيم: «ولما كان السنن لأبي داود ـ سليمان بن الأشعث السجستاني: ـ من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به، بحيث صار

---

(١) ص٢٧ ـ ٢٨.

(٢) «معالم السنن» ١/ ١٢.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٣.

(٤) «فهرست ابن خير» ص١٠٧.

حكماً بين أهل الإسلام وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطرحه أحاديث المجروحين والضعفاء»[١].اهـ.

وقال الذهبي: «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه، من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك، ...»[٢].اهـ.

أما شرطه في كتابه:

فإن أبا داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه أبان عن منهجه في إيراد الأحاديث، فسأذكر كلامه، ثم أتبعه بتعليق أهل العلم على كلامه.

قال في رسالته: «وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجلٍ متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره»[٣].

علق ابن رجب على هذه الجملة فقال: «ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرّج لمن قيل إنه متروك ومن قيل إنه متهم بالكذب، وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على تركه، وحكي ذلك عن النسائي»[٤].اهـ.

ونقل ابن طاهر المقدسي عن ابن منده قوله: «إن شرط أبي داود

---

(١) «تهذيب السنن» ١/ ٨.

(٢) «السير» ١٣/ ٢١٥.

(٣) «رسالته» ص٢٦.

(٤) «شرح العلل» ٢/ ٦١٢.

والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال»[1].

هكذا نقل ابن طاهر، والذي في شروط الأئمة لابن منده، أن هذا القول سمعه ابن منده من محمد بن سعد الباوردي[2].

وكلامه يؤيد تفسير ابن رجب لكلمة أبي داود.

ثم قال أبو داود: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[3].

وقال ابن داسة: «سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، وانتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ـ يعني: كتاب السنن ـ جمعت فيه أربعة الآف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه، وما يقاربه»[4].

قال الذهبي معلقاً على كلمة أبي داود الأخيرة:

«قلت: قد وفى رحمه الله بذلك حسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهْنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة،

---

(١) «شروط الأئمة الستة» ص١٩.

(٢) «شروط الأئمة» لابن منده ص٧٣.

(٣) «رسالته» ص٢٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٧، «شروط الأئمة الخمسة» ص٦٨.

فإنه لو انحط عن ذلك، لخرج عن حد الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً، سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته. والله أعلم»[(١)] .اهـ.

وقال الذهبي في موضع آخر ـ بعد أن ذكر كلمة ابن داسة ـ: «قلت: وقال رحمه الله بذلك[(٢)]، فإنه يبين الضعيف الظاهر، ويسكت عن الضعيف المحتمل، فما سكت لا يكون حسناً عنده ولا بد، بل قد يكون فيه ضعف ما»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن ذكر قريباً من كلام الذهبي، وبعد أن ذكر أن أبا داود يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة، . . . ثم ذكر جماعة، قال ـ:

«فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه على الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد

---

(١) «السير» ١٣/ ٢١٤.

(٢) كذا في المطبوع من تاريخ الإسلام، ولعل الصواب: «وفّى: بذلك»، كما سبق في «السير».

(٣) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات سنة (٢٧٥هـ) ص٣٦٠.

به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق، فينحط إلى قبيل المنكر، . . . ـ إلى أن قال ـ:

فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته، لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس ـ إن ثبت ذلك عنه ـ والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يقلده فيه؟!.

وهذا جميعه إن حملنا قوله: «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح» على أن مراده أنه صالح للحجة، وهو الظاهر، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك ـ وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ـ فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف»[(١)]. اهـ.

وقد تبع السخاوي شيخه على هذا التقرير في «فتح المغيث»[(٢)].

وما ذكره الحافظان الذهبي وابن حجر، ذكره قبلهما ـ على وجه مختصر ـ الحافظ ابن طاهر المقدسي في رسالته «شروط الأئمة الستة»[(٣)].

وخلاصة ما سبق أمران:

الأول: أن يحمل مراد أبي داود في عدم إخراجه عن المتروكين؛ أي: المتفق على تركهم، أو المتروك بحسب، اجتهاده ونظره.

الثاني: أن ما يسكت عنه أبو داود ليس على درجة واحدة، بل هو درجات أعلاها المخرج في الصحيحين، وأدناها الذي فيه وهن شديد، وعليه فلا ينبغي الاحتجاج بسكوته عليه، أو تقليده في ذلك. والله أعلم.

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٤.

(٢) ١/ ٨٩ ـ ٩٣.

(٣) ص١٩ ـ ٢٠.

المطلب الثاني

ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عيسى بن سَوْرة ـ بفتح السين، والراء المهملتين بينهما واو ساكنة[(١)] ـ بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي.

هذا الذي عليه الأكثر في جرِّ نسبه[(٢)]، وممن نسبه هكذا: المزي[(٣)]، والذهبي[(٤)]، وابن كثير[(٥)]، وابن حجر[(٦)]، وغيرهم.

مولده ووفاته:

أكثر الذين ترجموا للترمذي لا يذكرون تاريخاً محدداً لمولده! غير أن ابن الأثير[(٧)] ذكر أنه ولد سنة (٢٠٩هـ) وهو موافق لقول الذهبي[(٨)] إنه ولد سنة بضع ومائتين؛ لأن البضع يصدق على التسع.

وللذهبي قول آخر[(٩)] وهو أنه ولد سنة (٢١٠هـ)، وهو قول قريب

---

(١) هكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» ٤/ ٣٩٦، والفيروزآبادي في «القاموس» ص٥٢٧.

(٢) ينظر في بيان ماوقع في اسمه من الاختلاف: «النفح الشذي» لابن سيد الناس ١/ ١٦٤، ١٦٨.

(٣) «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٠.

(٤) «السير» ١٣/ ٢٧٠.

(٥) «البداية والنهاية» ١١/ ٧١.

(٦) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥.

(٧) «جامع الأصول» ١/ ١٩٣.

(٨) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات (٢٦١ ـ ٢٨٠هـ) ص٤٥٩.

(٩) «السير» ١٣/ ٢٧١.

من الأول، إذ يحتمل أن يكون قد ولد في أواخر سنة (٢٠٩هـ) أو أوائل سنة (٢١٠هـ). والله أعلم.

أما وفاته، فقد أرخها المستغفري[١] بقوله: «مات أبو عيسى الترمذي الحافظ ليلة الإثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين»[٢]. اهـ.

حياته العلمية:

الذي يظهر أن ابتداء الترمذي للطلب كان مبكراً، ويدل على ذلك أن أقدم شيوخ الترمذي وفاةً هو: أبو جعفر، محمد بن أبي الحسين جعفر السمناني القومسي المتوفى سنة ٢٢٠هـ[٣]، وعلى هذا فيكون سماعه منه قبل بلوغه سن العشرين.

وفيما يتعلق برحلاته، فقد رحل الترمذي وطاف البلاد ـ كما قال المزي[٤] وابن حجر[٥] ـ ولكن لم تذكر المصادر التي وقفت عليها شيئاً عن ابتداء رحلته، ولا تحديد الأماكن التي مرَّ عليها، إلَّا أن المزي قال: «سمع خلقاً كثيراً، من الخراسانيين والعراقيين، والحجازيين، وغيرهم»[٦].

وقد نصَّ الذهبي في «السير» على أنه لم يرحل إلى الشام ومصر[٧]، ولم يترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، فهذا يوافق قول الذهبي.

---

(١) هو جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر، النصفي، المعروف بالمستغفري، مات سنة ٤٣٢هـ. له ترجمة في «السير» ١٧/ ٥٦٤.

(٢) «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٢.

(٣) «تهذيب الكمال» ٢٥/ ١٣، «التقريب» ص٤٧٢، رقم (٥٧٨٩).

(٤) «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٠.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥.

(٦) «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٠.

(٧) «السير» ١٣/ ٢٧١.

ولما تقدمت السن بأبي عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحل إلى بخارى، وحدَّث بها ـ كما ذكر ذلك محمد بن أحمد البخاري الملقب بـ (غنجار)[1] في تاريخ بخارى[2] ـ.

ورحل أيضاً إلى بلدة نسف، وقرأ عليه كتابه الجامع بها، ذكر ذلك الحافظ عبد المؤمن بن خلف النسفي[3].

ثناء الأئمة عليه:

الإمام أبو عيسى الترمذي ممن حظي بالثناء العاطر، والإطراء الجميل من قبل الأئمة، وعلى رأسهم شيخه الإمام البخاري، فقد قال الترمذي: «قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك، أكثر مما انتفعت بي»[4].

وقال ابن حبان: «كان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر»[5].

وقال الخليلي: «الحافظ، ثقة متفق عليه، مشهور بالأمانة والعلم»[6].

وقال الذهبي في «التذكرة»[7]: «الإمام الحافظ»، وفي «السير»[8]: «الحافظ العلم، الإمام، البارع».

وقال ابن كثير: «أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة»[9].

---

(١) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٥٢.
(٢) «النفح الشذي» ١/ ١٦٥.
(٣) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات (٢٦١ ـ ٢٨٠هـ) ص٤٦٠.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥.
(٥) «الثقات» ٩/ ١٥٣.
(٦) «الإرشاد» ٣/ ٩٠٤، ٩٠٥.
(٧) ٢/ ٦٣٣.
(٨) ١٣/ ٢٧٠.
(٩) «البداية والنهاية» ١١/ ٧١.

ومع شهرته وجلالته، فقد جهله ابن حزم في الفرائض من كتاب «الإيصال»[(١)]!

وقد توارد الأئمة في الرد عليه؛ كالذهبي[(٢)]، وابن كثير، وابن حجر[(٣)].

وأكتفي هنا بنقل كلام ابن كثير حيث يقول: «وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره... إن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»[(٤)]

شيوخه:

إن حرص الإمام الترمذي على الطلب منذ وقت مبكر، ورحلاته الواسعة، أدَّى ذلك كله إلى سماعه من شيوخٍ كثر، وقد تقدم آنفاً قول المزي وأنه سمع من الخراسانيين والعراقيين، والحجازيين وغيرهم.

وقد قام بعض الباحثين[(٥)] بتتبع شيوخ الترمذي، فبلغ عددهم (٢٢١) مائتين وواحداً وعشرين شيخاً.

بيد أن أكبر شيوخه أثراً في نفسه وعلمه الإمام البخاري، حتى قال عنه في أوائل كتاب «العلل» من «الجامع»: «ولم أر أحداً بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل والتأريخ، ومعرفة الأسانيد كثير[(٦)] أحدٍ أعلم

---

(١) كذا في «الميزان» ٣/ ٦٧٨، وفي «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٣٥: «الإتصال».

(٢) «الميزان» ٣/ ٦٧٨.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥، وينظر: مقدمة «تحفة الأحوذي» ص٢٧١.

(٤) «البداية والنهاية» ١١/ ٧١.

(٥) هو الباحث محمد حبيب الله، في كتابه «كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب» ١/ ٤٦ فما بعدها.

(٦) «جامع الترمذي» ٥/ ٦٩٤، وفي ط. التي حققها الدكتور بشار عواد ٦/ ٢٢٩، =

من محمد بن إسماعيل»[1].

وعمله في كتابه «العلل الكبير» دليل واضح على ما ذكرت، فإن كثيراً من مادة هذا الكتاب استقاها من سؤالاته لشيخه البخاري.

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم، ونصَّ على أسمائهم في كتاب «العلل» من «الجامع»[2] وروى عنهم:

١ ـ محمد بن عثمان الكوفي[3]، وقد روى الترمذي عنه، عن عبيد الله بن موسى، أقوال الإمام سفيان الثوري.

٢ ـ مكتوم بن العباس الترمذي[4]، أبو الفضل، وقد روى الترمذي عنه، عن محمد بن يوسف الفريابي أقوال الثوري.

٣ ـ أبو مصعب الزهري[5]، وقد روى عنه، أقوال الإمام مالك بن أنس.

٤ ـ موسى بن حزام[6]، وقد روى عنه الترمذي، عن القعنبي، أقوال الإمام مالك بن أنس.

٥ ـ إسحاق بن موسى الأنصاري[7]، وقد روى عنه الترمذي، عن معن بن عيسى القزاز أقوال الإمام مالك بن أنس.

= وفي «شرح العلل» لابن رجب ١/ ٣٣٧، «كبير أحد»، وهو أولى.

(١) «جامع الترمذي» ٥/ ٦٩٤.

(٢) «الجامع» ٥/ ٣٩٢ ـ ٦٩٣.

(٣) له ترجمة في «السير» ١٢/ ٢٩٦.

(٤) له ترجمة في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٦٤، و«الميزان» ٤/ ١٧٧، وغيرها.

(٥) له ترجمه في «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٤٨٢.

(٦) له ترجمة في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٥٢.

(٧) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٥٥.

٦ ـ أحمد بن عبد الأعلى[١]، وقد روى الترمذي عنه، عن أصحاب ابن المبارك أقوال ابن المبارك.

ثم ذكر بقية الطريق إلى ابن مبارك، لكنه لم يذكر من حدثه بها.

٧ ـ الحسن بن محمد الزعفراني بن الشافعي. وقد روى الترمذي عنه أكثر أقوال الشافعي في كتابه.

وقد روى بعضاً من أقواله عن بعض أصحاب الشافعي ومنهم:

٨ ـ أبو الوليد المكي[٢]، عنه.

٩ ـ أبو إسماعيل الترمذي[٣]، عن يوسف بن يحيى القرشي، عن الشافعي.

١٠ ـ إسحاق بن منصور[٤]، وقد روى الترمذي عنه أقوال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

فهؤلاء عشرة من شيوخه روى عنهم عن شيوخهم فقه بعض أئمة الحديث.

ومن شيوخه الذين روى عنهم: قتيبة بن سعيد، ومحمد بن العلاء، أبو كريب ومحمد بشار، والحسن بن علي الخلال، وهؤلاء وغيرهم اشترك مع أبي داود في الرواية عنهم[٥].

تلاميذه:

الآخذون عن أبي عيسى كثر، وسأذكر هنا بعضهم، ثم أتبعهم برواة «الجامع»:

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٦٢، و«السير» ١٢/ ٢٥٨، وغيرها.

(٤) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٢/ ٤٢، و«السير» ١٣/ ٢٤٢، وغيرها.

(٥) سبق التعريف بهؤلاء عند ذكر شيوخ أبي داود.

١ ـ أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي[١].

٢ ـ حماد بن شاكر بن سَوِيَّه، أبو محمد النسفي. المتوفى سنة ٣١١هـ. روى عن البخاري ـ وهو أحد رواة صحيحه ـ والترمذي، وعنه غير واحد[٢].

٣ ـ علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوذاري[٣].

رواة السنن:

١ ـ أبو العباس، محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي، رحل إلى أبي عيسى الترمذي ليسمع الجامع منه، سنة ٢٦٥، وعمره حينذاك ستة عشرة سنة، ثم صارت الرحلة إليه بعد ذلك، فسُمِعَ الجامع منه، توفي سنة ٣٤٦هـ[٤].

٢ ـ أبو سعيد، الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي، صاحب المسند، المتوفى سنة ٣٣٥هـ[٥]. وقد ذكره فيمن روى الجامع، ابن خير في فهرسته[٦]، والتجيبي في برنامجه[٧].

٣ ـ أبو حامد، أحمد بن عبد الله التاجر، المروزي، ذكره ابن خير فيمن روى الجامع عن الترمذي[٨]، والتجيبي[٩]، ولم أظفر له بترجمة.

---

(١) ذكره المزي في «تهذيبه» ٢٦/ ٢٥١، ولم أظفر له بترجمة.
(٢) «السير» ١٥/ ٥.
(٣) ذكره المزي في «التهذيب» ٢٦/ ٢٥١، ولم أظفر له بترجمة.
(٤) «السير» ١٥/ ٥٣٧.
(٥) «السير» ١٥/ ٣٥٩.
(٦) ص٩٩.
(٧) ص١٠٣.
(٨) ص٩٩.
(٩) ص١٠٣.

٤ ـ أبو ذر، محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي، ذكر روايته ابن خير[(١)].

٥ ـ أبو محمد، الحسن بن إبراهيم القطان[(٢)]، ذكر روايته ابن خير[(٣)].

مؤلفاته:

لقد ترك الإمام الترمذي بعده آثاراً نفع الله بها، وهذا بيان لهذه الكتب:

١ ـ كتاب «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»، وهذا الاسم سماه به ابن خير في فهرسته[(٤)]، وأيده عبد الفتاح أبو غدة[(٥)].

وهذا الكتاب هو أشهر كتبه، بل هو أحد أصول الإسلام، وسيأتي الكلام عليه وعلى شرطه فيه بعد قليل.

٢ ـ الشمائل المحمدية. وهو مطبوع متداول.

٣ ـ العلل الكبير. وهو مطبوع متداول بترتيب أبي طالب القيسي.

وقد ذكر الحافظ ابن كثير أن الترمذي فرغ منه كان في يوم الأضحى سنة ٢٧٠هـ[(٦)].

---

(١) ص٩٩.
(٢) له ترجمة في «تاريخ الإسلام»، في وفيات سنة ٣٤٣هـ ص٢٧٤.
(٣) ص١٠٠.
(٤) ص١٠٠.
(٥) وله في ذلك رسالة مفردة اسمها: «تحقيق اسمي الصحيحين، واسم جامع الترمذي». ينظر ص٥٣ من تلك الرسالة.
(٦) «البداية والنهاية» ١١/ ٧٢.

٤ ـ التاريخ: وقد ذكره في مؤلفاته جماعة من أهل العلم، منهم: غنجار[١]، والإدريسي[٢]، وابن النديم[٣]، وسماه الخليلي: «الجرح والتعديل»[٤].

٥ ـ كتاب الزهد: ذكره ابن حجر[٥]، وقال إنه مفرد، ليميزه عن كتاب الزهد الذي في كتابه الجامع، وقال: «لم يقع لنا».

٦ ـ أسماء الصحابة: ذكره ابن كثير[٦].

٧ ـ كتاب فيه الموقوف: كذا عبر عنه الترمذي في كتاب «العلل» من «الجامع»[٧].

قال ابن رجب: «وكأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه من قليلاً من الموقوفات»[٨].

كتابه السنن وشرطه فيه:

لقد لقي جامع الترمذي من الثناء والتقدير كالذي لقيه مؤلفه، ولقد أثنى الترمذي نفسه على جامعه، ووصفه فقال: «صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان فرضوا به، ومن كان

---

(١) «النفح الشذي» ١/ ١٦٤.
(٢) «النفح الشذي» ١/ ١٦٤.
(٣) في «فهرسته» ص٣٢٥.
(٤) «الإرشاد» ٣/ ٩٠٥.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٦.
(٦) «البداية والنهاية» ١١/ ٧٢.
(٧) «الجامع» ٥/ ٦٩٣.
(٨) «شرح العلل» ١/ ٣٣٨.

هذا الكتاب ـ يعني الجامع ـ في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم»(١).

وقال ابن طاهر: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة ـ وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه ـ فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم(٢)؛ لأن كتاب البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحدٍ من الناس»(٣).اهـ.

وقال الذهبي: «في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل»(٤).

وقال في موضع آخر: «وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلح، وما ضعف ولم يترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها»(٥).

وعناية العلماء بشرحه، والتعليق عليه، ومناقشة الترمذي في أحكامه دليل عملي على مكانته، وللجامع شروح، ومختصرات كثيرة، ينظر فيها:

---

(١) «النفح الشذي» ١/ ١٨٤، «السير» ١٣/ ٢٧٤.

(٢) وفي كلامه رَحِمَهُ اللهُ نظرٌ بيّن، فإن النفع الكبير إنما هو بالاقتصار على الصحيح ـ وهو ما فعله الشيخان ـ؛ ولذا يقول الإمام مسلم في «صحيحه» ١/ ٤: «فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يرجى بعض المنفعة فى الاستكثار من هذا الشأن، وجمع المكررات منه، لخاصة من الناس ـ ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعلله ـ. . . ، فأما عوام الناس ـ الذين هم بخلاف معانى الخاص من أهل التيقظ والمعرفة ـ فلا معنى لهم فى طلب الكثير، وقد عجزوا عن معرفة القليل».

(٣) «شروط الأئمة الستة» ص٢٤.

(٤) «السير» ١٣/ ٢٧٤.

(٥) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات من (٢٦١ ـ ٢٨٠هـ) ص٤٦٢.

«تاريخ التراث العربي»[1].

أما شرط الترمذي في جامعه:

فقد قال ابن طاهر: «وأما أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً.

وقسم على شرط الثلاثة، دونهما، كما بينا[2].

وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، ولم يغفله.

وقسم رابع، أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[3]. اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب ـ وهو أحد شراح الترمذي ـ مبيناً شرط الترمذي في كتابه:

«واعلم أن الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ خرّج في كتابه الحديث الصحيح

---

(١) لفؤاد سزكين ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

(٢) مراده بذلك، أبو داود، والترمذي، والنسائي؛ لأنه سبق أن ذكر أن أحاديث أبي داود على ثلاثة أقسام، القسم الثاني منها: «صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله ابن منده، أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد، من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا من القسم الصحيح...»اهـ. وينظر: «شروط الأئمة» لابن منده ص٧٣.

(٣) «شروط الأئمة الستة» ص٢٦.

والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم، قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم؛ كإسحاق بن أبي فروة، وغيره...، والترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ومن يغلب على حديثه الوهم يخرج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه...، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه»[1].اهـ.

(١) «شرح العلل» ٢/ ٦١١ ـ ٦١٣.

المطلب الثالث

ترجمة الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمٰن، أحمد بن شعيب بن علي بن سفيان بن بحر بن دينار[1] الخراساني، النَّسائي ـ بفتح النون والسين المهملة ـ نسبةً إلى (نسا) بلد في خراسان[2].

مولده ووفاته:

ولد سنة ٢١٥هـ، وبذلك جزم الذهبي، وتبعه السبكي[3].

وقد سأل أبو بكر ابن الإمام الدمياطي؛ الإمامَ أبا عبد الرحمٰن النسائي عن ولادته فقال: يشبه أن يكون سنة خمس عشرة ومائتين[4].

حياته العلمية:

«ارتحل النسائي رحلة واسعة جامعة، فسافر في الطلب والجمع، وطاف البلاد طلباً لعلو الإسناد، فسمع بخراسان، وبنيسابور، وبالبصرة،

---

(١) «ذيل تاريخ بغداد» ١٩/ ٤٨، «وفيات الأعيان» ١/ ٧٧، «تهذيب الكمال» ١/ ٣٢٨، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٩٨، «السير» ١٤/ ١٢٥، «طبقات السبكي» ٣/ ١٤، وقد وقع في «وفيات الأعيان»: أحمد بن علي بن شعيب بن علي، وهو خلاف سائر المصادر التي ترجمت له..

(٢) «معجم البلدان» ٥/ ٢٨٢، «الأنساب» ٥/ ٤٨٣، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٩٨.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٩٨، «السير» ١٤/ ١٢٥، «الطبقات للسبكي» ٣/ ١٤.

(٤) «تهذيب الكمال» ١/ ٣٣٨، «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي» ص٩٧، ٩٨.

وبمصر، وبالكوفة، وببغداد وبالحجاز، وببيت المقدس، وبدمشق، وبحلب، وبالمصيصة[١]، وبالعراق، ومرو والجزيرة، وغيرها»[٢].

والنسائي طلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومائتين فأقام عنده ببغلان سنةً وشهرين، فأكثر عنه[٣]، وهذا يعني أنه لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ولا يبعد أن يكون قد طلب العلم قبل ذلك، على عادة الطلاب آنذاك، في جمع حديث شيوخ بلد الطالب، ثم الرحلة بعد ذلك.

لقد كان لهذا التقدم في الطلب، وسعة الرحلة؛ أثره في كثرة ونوعية شيوخ النسائي، إذْ سمع من الكبار ـ كما سيأتي ذكر بعضهم ـ ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «سمع من خلائق لا يحصون»[٤].

ثناء الأئمة عليه:

إن من أفنى عمره في طلب هذا العلم الشريف، والرحلة، والتصنيف، والذب عن السنة بنقد الزائف، وتبيين الأصيل، من كانت هذه حاله ـ وهي حال أبي عبد الرحمٰن النسائي ـ ليس بمستغرب أن يُمْدح ويُثنى عليه، وهذا ما وقع للإمام النسائي فمما قيل فيه، ما ذكره ابن عدي في «الكامل» حيث قال:

«سمعت منصوراً الفقيه، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمٰن النسائي، إمام من أئمة المسلمين»[٥].

---

(١) في «الأنساب» ٥/٥١٣: بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين، الأولى مشددة.
(٢) «السير» ١٤/١٢٥.
(٣) «تهذيب الكمال» ١/٣٣٨، «السير» ١٤/١٢٧، «بغية الراغب» ص٩٨ ـ ١٠٠.
(٤) «تهذيب التهذيب» ١/٣٥.
(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» ١/١٣٧.

وقال أيضاً: «أخبرني محمد بن سعد البارودي، قال: ذكرت لقاسم المطرز أبا عبد الرحمٰن النسائي، فقال: هو إمام، أو يستحق أن يكونَ إماماً، أو كما قال»[1].

وقال الحاكم: «سمعت أبا علي الحافظ غير مرة، يذكر أربعة من أئمة المسلمين، فيبدأ بأبي عبد الرحمٰن»[2].

وقال الحاكم أيضاً: «سمعت علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول: أبو عبد الرحمٰن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره»[3].

وقال الدارقطني ـ لما سأله السلمي ـ من يقدم إذا حدَّث ابن خزيمة أو النسائي؟ فقال: «النسائي؛ لأنه أسند، على أني لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير، قال: وسمعت أبا طالب يقول: من يصبر على ما صبر عليه أبو عبد الرحمٰن، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدَّث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة»[4].

وقال المزي: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين»[5].

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث»[6].

---

(١) «الكامل» ١/ ١٣٨.
(٢) «معرفة علوم الحديث» ص٨٢.
(٣) «معرفة علوم الحديث» ص٨٣.
(٤) «سؤالات السلمي» ص١١٣ ـ ١١٥، رقم (٣٣)، «السير» ١٤/ ١٣١.
(٥) «تهذيب الكمال» ١/ ٣٢٩.
(٦) ينظر على سبيل المثال: «تهذيب الكمال» ١/ ٣٣٣ وما بعدها، و«بغية الراغب المتمني» ص١٠٦، و«القول المعتبر» ص٧٠، و«الحطة» ص٢٥٣.

والثناء عليه أكثر من أن يحصر، والمقصود هنا الإشارة إلى شيءٍ من ذلك[١].

شيوخه:

سبق أن الإمام أبا عبد الرحمٰن كان واسع الرحلة، كثير الأخذ عن الشيوخ، وسأذكر طائفة من أهم شيوخه، وهم ـ على ترتيب حروف المعجم ـ كما يلي:

١ ـ أحمد بن منيع، أبو جعفر البغوي، توفي سنة ٢٤٤[٢]هـ.

٢ ـ إسحاق بن راهوية، الحنظلي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ[٣].

٣ ـ الحسين بن منصور السلمي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ[٤].

٤ ـ سويد بن نصر المروزي، المتوفى سنة ٢٤٠هـ[٥].

٥ ـ عمرو بن زرارة الكلابي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ[٦].

٦ ـ عمرو بن علي الفلَّاس، أبو حفص، المتوفى سنة ٢٤٩هـ[٧].

٧ ـ عيسى بن حماد، المشهور بـ(زغبة)، المتوفى سنة ٢٤٨هـ[٨].

٨ ـ قتيبة بن سعيد، المتوفى سنة ٢٤٠هـ[٩].

---

(١) «السير» ١٤/ ١٢٥.
(٢) «التقريب» ص٨٥ رقم (١١٤).
(٣) «التقريب» ص٩٩ رقم (٣٣٢).
(٤) «التقريب» ص١٦٨ رقم (١٣٥٢).
(٥) «التقريب» ص٢٦٠ رقم (٢٦٩٩).
(٦) «التقريب» ص٤٢١ رقم (٥٠٣٢).
(٧) «التقريب» ص٤٢٤ رقم (٥٠٨١).
(٨) «التقريب» ص٤٣٨ رقم (٥٢٩١).
(٩) «التقريب» ص٤٥٤ رقم (٥٥٢٢).

٩ ـ محمد بن العلاء، أبو كريب، المتوفى سنة ٢٤٧هـ[١].

١٠ ـ هشام بن عمار بن نصير، المتوفى سنة ٢٤٠هـ[٢].

وغير هؤلاء كثير، وقد استوعب شيوخه في السنن الحافظُ ابن عساكر في «المعجم المشتمل».

تلاميذه:

ما قيل في كثرة شيوخ أبي عبد الرحمٰن، يقال أيضاً في تلاميذه، إذ أقبل عليه الطلاب من كل مكان، ليستفيدوا منه، ويكتبوا عنه، ومن هؤلاء التلاميذ: رواة السنن ـ الذين سأقتصر على بعضهم ـ مرتبين على حروف المعجم:

١ ـ أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الحافظ، المعروف بابن السني، المتوفى سنة ٣٦٤هـ[٣].

٢ ـ أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أبي التمام[٤].

٣ ـ أبو بكر، أحمد بن محمد بن المهندس[٥] المتوفى سنة ٣٨٥هـ، إلَّا أن الحافظ الذهبي قال عن ابن المهندس: «وكان مكثراً، وأخطأ من قال: إنه سمع من النسائي»[٦].

٤ ـ أبو علي، الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي[٧]، المتوفى سنة ٣٦١هـ.

---

(١) «التقريب» ص٥٠٠ رقم (٦٢٠٤).

(٢) «التقريب» ص٥٧٣ رقم (٧٣٠٣).

(٣) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٣٩، «السير» ١٦/ ٢٥٥، وغيرهما

(٤) له ترجمة في: «تاريخ علماء أهل مصر» ص٣٣ رقم (٨١).

(٥) له ترجمة في: «السير» ١٦/ ٤٦٢.

(٦) «السير» ١٦/ ٤٦٢.

(٧) له ترجمة في: «السير» ١٦/ ٧٥.

٥ ـ أبو محمد، الحسن بن رشيق العسكري[١]، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

٦ ـ أبو القاسم، حمزة بن محمد الكناني الحافظ[٢]، المتوفى سنة ٣٥٧هـ.

٧ ـ أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني[٣]، صاحب المعاجم المشهورة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ.

٨ ـ عبد الكريم النسائي، ابن الإمام أبي عبد الرحمٰن صاحب الترجمة[٤].

٩ ـ أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيّويه النيسابوري[٥].

١٠ ـ أبو بكر، محمد بن معاوية الأندلسي، ابن الأحمر[٦]، المتوفى سنة ٣٥٨هـ.

وهناك آخرون رووا عنه السنن أيضاً، ذكرهم السخاوي في «البغية»[٧].

مؤلفاته:

كان أبو عبد الرحمٰن النسائي، من الأئمة المكثرين من

---

(١) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٢٥٩، و«السير» ١٦/ ٢٨٠.

(٢) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٣٢، و«السير» ١٦/ ١٧٩، وغيرها.

(٣) له ترجمة في: «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٧، و«السير» ١٦/ ١١٩، و«البداية والنهاية» ١١/ ٢٨٧، وغيرها.

(٤) لم أظفر له بترجمة.

(٥) له ترجمة في: «السير» ١٦/ ١٦٠.

(٦) له ترجمة في: «السير» ١٦/ ٦٨، و«النجوم الزاهرة» ٤/ ٢٨. وللحافظ السخاوي ختم على روايته اسمه: «القول المعتبر»، وهو مطبوع بتحقيق جاسم الفجي.

(٧) تنظر: «البغية» ص٥١، ١٣٣ ـ ١٣٨، و«القول المعتبر» ص٦٠ ـ ٦٢.

التصنيف[1]، وقد قام بعض الباحثين[2] بإحصاء مصنفات النسائي، فبلغت (٣١) واحداً وثلاثين مصنفاً.

ومن هذه المصنفات:

١ ـ السنن الصغرى ـ وسيأتي الحديث عنها وعن شرطه فيها ـ.

٢ ـ السنن الكبرى.

٣ ـ مسند علي رضي الله عنه.

٤ ـ الكنى.

٥ ـ فضائل الصحابة.

٦ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين.

٧ ـ الإخوة والأخوات.

٨ ـ مسند منصور بن زاذان.

٩ ـ غرائب الزهري.

١٠ ـ منسك على مذهب الشافعي.

وغيرها من الكتب. والله أعلم.

كتابه السنن وشرطه فيه:

لقد حظي كتاب أبي عبد الرحمٰن النسائي ـ كسابقيه ـ بالثناء والإعجاب من قبل أهل العلم، وخاصة أن شرطه في الرجال أقوى من شرط أبي داود، والترمذي ـ كما سيأتي في الحديث عن شرطه ـ ومن ذلك:

---

(١) «القول المعتبر» ص٧٧، و«بغية الراغب» ص٩٦.

(٢) هو الدكتور: فاروق حمادة، في تحقيقه لكتاب «عمل اليوم والليلة» ص٢٨ ـ ٣٨.

أن جماعة من الأئمة أطلق عليها اسم الصحة، ومنهم: الحاكم، وأبو علي بن السكن، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السلفي، وأبو علي النيسابوري، وابن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، والخليلي، وغيرهم، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر[(١)].

إلا أن ابن الصلاح[(٢)]، والعراقي، لم يرتضيا ذلك، فقد قال العراقي في «الألفية»:

ومن عليها أطلق الصحيحا فقد أتى تساهلاً صريحا[(٣)]

قال السخاوي ـ مبيناً سبب ذلك ـ:

«لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً، أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. . .، وبالجملة فكتاب النسائي أقلها ـ بعد الصحيحين ـ حديثاً ضعيفاً، ولذلك قال ابن رشيد: إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظ وافر من بيان العلل، بل قال بعض المكيين من شيوخ ابن الأحمر: إنه أشرف المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام قبله، انتهى»[(٤)].اهـ.

ومما ينبه عليه هنا، أن إطلاق اسم الصحة ليس خاصاً بسنن النسائي، بل قد أطلق اسم الصحة على غيره، فقد أطلق اسم الصحة على سنن أبي داود، وعلى جامع الترمذي لكن أكثر ما وقفت عليه، هو إطلاقها على سنن النسائي، ولذلك أوردته هنا.

---

(١) «النكت» ١/ ٤٨١، ٤٨٢.

(٢) «علوم الحديث» ص٤٤.

(٣) «الألفية مع شرحها فتح المغيث» للسخاوي ١/ ٧٨، وينظر: «التقييد والإيضاح» ص٦١، و«فتح المغيث» للعراقي ص٤٥.

(٤) «فتح المغيث» ١/ ١٠٠، ١٠١، وينظر: «بغية الراغب» ص٩٠، و«القول المعتبر» ص٤٩ ـ ٥٦.

وقد سبق أن أشرت في مقدمة الرسالة ـ ضمن أسباب اختيار الموضوع ـ أن بعض أهل العلم، أطلق الصحة على بعض السنن، وأن هذا لا يصح لما سبق في كلام السخاوي.

وقال أبو الحسن المعافري[(١)]: «إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره»[(٢)].

وقال ابن الأحمر[(٣)] ـ أحد رواة السنن ـ: «قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته[(٤)]، والمنتخب منه المسمى المجتبى، صحيح كله»[(٥)].

وقال ابن حجر: «وبالجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، والترمذي، . . .»[(٦)].اهـ.

أما شرطه في كتابه:

فقد سبق في الكلام على شرط أبي داود، والترمذي، وما تقدم آنفاً من الكلام على كتابه إشارات إلى قوة شرطه، ويضاف هنا ما وقفت عليه من كلام أهل العلم بخصوص كتاب النسائي.

فقد نقل ابن طاهر المقدسي عن أحمد بن محبوب الرملي قوله: «سمعت أبا عبد الرحمٰن بن شعيب النسائي يقول: لما عزمت على جمع

---

(١) له ترجمة في: «السير» ١٧/ ١٥٨.

(٢) «النكت» ١/ ٤٨٤، «القول المعتبر» ص٥١.

(٣) سبقت الإحالة على مصادر ترجمته عند ذكر رواة السنن.

(٤) وفي هذا الإطلاق نظرٌ، فإنه أبان عن علل بعضها.

(٥) هكذا جاءت العبارة في «النكت» ١/ ٤٨٤.

(٦) «النكت» ١/ ٤٨٤.

كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم.

قال ابن طاهر: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني ـ بمكة ـ عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعفه! فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمٰن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم»[1].

علق الذهبي بقوله: «صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[2].

وقال ابن منده: سمعت محمد بن سعد البارودي ـ بمصر ـ يقول: «كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، . . .»[3].اهـ.

لكن علق العراقي[4]، وابن حجر[5]، والسخاوي[6] على هذا الكلام بأن مراده إجماعاً خاصاً، قال ابن حجر: «وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط. . . ـ ثم ذكر جملة من الطبقات ثم قال ـ وقال النسائي لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه ـ قال ابن حجر ـ فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان ـ مثلاً ـ فإنه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد.

---

(١) «شروط الأئمة الستة» ص٢٦.
(٢) «السير» ١٤/ ١٣١.
(٣) «شروط الأئمة» لابن منده ص٧٣.
(٤) «فتح المغيث» للسخاوي ١/ ٨٧، ٩٨.
(٥) «النكت» ١/ ٤٨٢.
(٦) «بغية الراغب» ص٥٤.

وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه. . .، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين».اهـ.

قال السخاوي معلقاً على كلمة النسائي التي أوردها شيخه:

«ومن ثَمَّ خرّج لعبد الله بن عثمان بن خثيم، وقال ـ أي النسائي ـ: إن يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي لم يتركاه، وقال علي بن المديني: إنه منكر الحديث وكأن علي بن المديني خلق للحديث»[(١)].اهـ.

ومن شدة تحري النسائي في كتابه أنه إذا أخرج للضعيف اعتذر عن ذلك، وبين سبب إخراجه، فقد أخرج حديثاً من طريق سعيد بن سلمة، ثم قال: «سعيد بن سلمة شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث»[(٢)].

فإن قيل: لم أخّروا كتاب النسائي عن كتاب أبي داود والترمذي مع قوة شرطه؟

أجاب عن ذلك السخاوي بقوله: ولكن إنما أخروه عن أبي داود والترمذي ـ فيما يظهر ـ لتأخره عنهما وفاةً، بل هو آخر أصحاب الكتب الستة وفاةً وأسنهم، لم يعمر منهم أحد كتعميره»[(٣)].

---

(١) المصدر السابق، وكلام النسائي الذي ذكره السخاوي في: «السنن» ٥/ ٢٤٨، كتاب مناسك الحج، باب الخطبة قبل يوم التروية، ح(٢٩٩٣).

(٢) «السنن الصغرى» ٨/ ٢٥٨، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الحزن، ح(٥٤٥٣).

(٣) «بغية الراغب» ص٩٠.

المطلب الرابع

ترجمة الإمام أبي عبد الله ابن ماجه

اسمه ونسبه:

هو محمد بن يزيد، الرَّبَعيُّ ـ بفتح الراء والباء المنقوطة، بواحدة وفي آخرها العين المهملة ـ مولى لربيعة(١)، أبو عبد الله ابن ماجه ـ بفتح الميم والجيم وبينها ألف وفي الآخر هاء ساكنة(٢) ـ القزويني.

وقد اختلف أهل العلم في «ماجه»، هل هو لقب لأبيه أم لأمه أم لجده؟ والذي عليه الأكثر أنه لقب لأبيه يزيد(٣).

مولده ووفاته:

ولد ابن ماجه سنة ٢٠٩هـ، كما حكى ذلك هو عن نفسه، فيما رواه عنه تلميذه جعفر بن إدريس، وذكر ابن إدريس أنه توفي يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ٢٧٣هـ، وله أربع وستون سنة رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة(٤).

وقيل إنه مات سنة ٢٧٥هـ، والأول أصح كما ذكر ذلك تلميذه،

---

(١) «الأنساب» ٣/ ٤٣.

(٢) «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٩.

(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٨، «الحطة» ص٢٥٥، و«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص١٦٩، ١٧٠.

(٤) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر ص٢٤، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٩، «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤١، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٧٧، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣٦، «تاريخ الإسلام» ص٢٢٤.

وهو الذي صححه الذهبي[(١)].

حياته العلمية:

بدأ ابن ماجه بطلب العلم، فرحل وطوَّف البلدان، للأخذ عن الشيوخ في سن متقدمة، فسمع بخراسان، والكوفة، والبصرة، والري، والحجاز، ومصر، والشام وغيرها من البلاد[(٢)].

وبالنظر في تاريخ وفاة قدماء شيوخه ـ وسيأتي ذكر بعضهم ـ نجد أن ابن ماجه قد بدأ بطلب الحديث وعمره في حدود العشرين أو بعدها بقليل.

فمن قدماء شيوخه وكبارهم ـ الذين أخذ عنهم ـ الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي[(٣)] الذي توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين، ومثله في سنة الوفاة شيخه الآخر: الحافظ أبو خيثمة، زهير بن حرب النسائي نزيل بغداد[(٤)]، وهذا يعني أنه حين مات هذان كان عمره قرابة خمس وعشرين سنة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار طريقة طلاب العلم في ذلك الوقت، والتي أشرت إليها في ترجمة الإمام أبي داود، من البدء في الأخذ عن شيوخ البلد، ثم الارتحال بعد إلى الأقطار، ـ إذا استحضرنا هذا ـ كان ما ذكرته من تحديد بداية طلبه للعلم قريباً. والله أعلم.

---

(١) «السير» ١٣/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٩، «معجم البلدان» ٤/ ٣٤٤، «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤٠، «السير» ١٣/ ٢٧٩، «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٨..

(٣) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٢٩، و«السير» ١١/ ٤٥٥، وغيرهما.

(٤) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٨٢، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ٤٣٧، و«السير» ١١/ ٤٨٩، وغيرها.

ثناء الأئمة عليه:

لقد حظي الإمام ابن ماجه بثناء الأئمة الذين جاءوا بعده، فمن ذلك، قول الحافظ أبي يعلى الخليلي: «هو ثقة كبير، متفق عليه، يحتج به، له معرفة بالحديث وحفظ..»[(١)].

وقال ابن الأثير: «وكان عاقلاً إماماً»[(٢)].

وقال الذهبي: «الحافظ، الكبير، الحجة، المفسِّر، ....»[(٣)].اهـ.

وقال في موضع آخر: «الحافظ أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، مصنف السنن والتفسير والتاريخ، محدث قزوين غير مدافع»[(٤)].

وقال ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره، واطلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع»[(٥)].اهـ.

شيوخه:

كتاب السنن لابن ماجه، يدل على سعة رحلته، وكثرة شيوخه، وقد استوعبهم الحافظ ابن عساكر في كتابه «المعجم المشتمل»، كما قام الشيخ محمد بن عبد الرشيد النعماني باستقصاء شيوخ ابن ماجه في «السنن» و«التفسير»، ورتبهم على بلادهم فبلغ عددهم ثلاثمائة وعشرة رجال، قال النعماني: «وكلهم مترجمون في تهذيب الكمال...»[(٦)].

---

(١) «شروط الأئمة الستة» ص٢٥، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣٦.

(٢) «الكامل في التاريخ» ٦/ ٤٤٣.

(٣) «السير» ١٣/ ٢٧٧.

(٤) «تاريخ الإسلام»، وفيات سنة ٢٧٣هـ، ص٤٦٨.

(٥) «البداية والنهاية» ١١/ ٥٦.

(٦) ذكر ذلك في كتابه «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص١٧٣.

وسأقتصر في هذا المقام على ذكر بعضهم مرتبين على حروف المعجم:

١ ـ جبارة بن المغلس، الحماني، أبو محمد الكوفي، توفي سنة ٢٤١هـ[١].

٢ ـ حميد بن مسعدة بن المبارك السامي، أو الباهلي، توفي سنة ٢٤٤هـ[٢].

٣ ـ زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، توفي سنة ٢٣٤هـ[٣].

٤ ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي، صاحب المصنَّف، توفي سنة ٢٣٥هـ[٤].

٥ ـ عثمان بن أبي شيبة، أبو الحسن، توفي سنة ٢٣٩هـ[٥].

٦ ـ علي بن محمد الطنافسي، وقد أكثر عنه في سننه، توفي سنة ٢٣٣، وقيل سنة ٢٣٥هـ[٦].

٧ ـ محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي مولاهم، المصري، توفي سنة ٢٤٢هـ[٧].

٨ ـ محمد بن عبد الله بن نمير الهمْداني، الكوفي، أبو

---

(١) «التقريب» ص١٣٧ رقم (٨٩٠).

(٢) «التقريب» ص١٨٢ رقم (١٥٥٩).

(٣) «التقريب» ص٢١٧ رقم (٢٠٤٢).

(٤) «التقريب» ص٣٢٠ رقم (٣٥٧٥).

(٥) «التقريب» ص٣٨٦ رقم (٤٥١٣).

(٦) «التقريب» ص٤٠٥ رقم (٤٧٩١).

(٧) «التقريب» ٤٧٨ رقم (٥٨٨١).

عبد الرحمٰن، مات سنة ٢٣٤هـ[١].

٩ ـ مصعب بن عبد الله بن مصعب، أبو عبد الله الزبيري، المدني، نزيل بغداد، توفي سنة ٢٣٦هـ[٢].

١٠ ـ هشام بن عمار بن نصير، السلمي، الدمشقي، الخطيب، مات سنة ٢٤٥هـ على الصحيح[٣].

تلاميذه:

لقد أخذ عن ابن ماجه تلاميذ كثيرون، وسأذكر بعضهم، ثم أتبعهم بمن وقفت عليه ممن روى السنن عنه، وهم على ـ ترتيب حروف المعجم ـ:

١ ـ أحمد بن روح البغدادي الشعراني، أبو الطيب[٤].

٢ ـ أحمد بن محمد بن حكيم بن المديني الأصبهاني[٥].

٣ ـ جعفر بن إدريس القزويني[٦].

أما رواة السنن عنه ـ الذين وقفت عليهم ـ فهم على النحو التالي:

١ ـ إبراهيم بن دينار الحَوْشَبي الهَمَذَاني، [٧]وهو ممن روى السنن عن ابن ماجه كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر[٨].

---

(١) «التقريب» ٤٩٠ رقم (٦٠٥٣).

(٢) «التقريب» ص٥٣٣ رقم (٦٦٩٣).

(٣) «التقريب» ص٥٧٣ رقم (٧٣٠٣).

(٤) له ترجمة في: «تاريخ أصبهان» ١/١٤٦ رقم (١٠١).

(٥) له ترجمة في: «طبقات المحدثين» بأصبهان ٤/٢٧.

(٦) له ترجمة في: «لسان الميزان» ٢/١١٠.

(٧) لم أظفر له بترجمة.

(٨) «تهذيب التهذيب» ٩/٤٥٨.

٢ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني، جد الحافظ أبي يعلى الخليلي، توفي سنة ٣٢٧هـ[١].

٣ ـ حامد الأبهري، أبو بكر[٢]، وهو ممن روى السنن عن ابن ماجه، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر عن الرافعي في «تاريخ قزوين»[٣].

٤ ـ سليمان بن يزيد القزويني الفامي ـ فاء ثم ألف ثم ميم ـ[٤] وهو ممن روى السنن عن ابن ماجه، نقله ابن حجر عن الرافعي، كما تقدم قبل قليل، وقد توفي سنة ٣٣٩هـ.

٥ ـ سعدون، هكذا اقتصر الحافظ ابن حجر على ذكر اسمه فقط[٥] وأنه ممن روى السنن عن ابن ماجه.

٦ ـ علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، أبو الحسن بن القطان، القزويني[٦]، وهو صاحب الزيادات على سنن ابن ماجه[٧]، صاحب رحلةٍ واسعة، توفي سنة ٣٤٥هـ.

٧ ـ محمد بن عيسى، أبو جعفر الصفار[٨]، ممن روى السنن عن ابن ماجه، كما ذكره ابن حجر عن الرافعي في تاريخه، وقد تقدم آنفاً.

---

(١) ترجم له حفيده أبو يعلى في «الإرشاد» ٢/ ٧٦٥ رقم (٦٣١).

(٢) لم أظفر له بترجمة.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٨.

(٤) له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٠٥.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٨، ولم أظفر له بترجمة.

(٦) له ترجمة في «الإرشاد» للخليلي ٢/ ٧٣٥ رقم ٥٦٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٦٣، و«تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٥٦، وغيرهما.

(٧) وهي مطبوعة، جمعها وحققها شيخنا الدكتور: مسفر بن غرم الله الدميني.

(٨) له ترجمة في: «الإرشاد» ٢/ ٧١٧ رقم (٥٢٦).

مؤلفاته:

كل من ترجم لابن ماجه وذكر مؤلفاته، لم يزد على ثلاثة مصنفات ـ فيما وقفت عليه ـ وهي:

١ ـ السنن، وسيأتي الكلام عليها بعد قليل.

٢ ـ التفسير، وقد ذكره ابن كثير فقال: «لابن ماجه تفسير حافل»[(١)]، وذكره غيره أيضاً.

٣ ـ التاريخ، وقد ذكره غير واحد، ومنهم ابن طاهر المقدسي، حيث قال: «ورأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره»[(٢)].اهـ.

وسبق آنفاً قول الذهبي: «مصنف السنن، والتفسير، والتاريخ».

وقال ابن كثير: «لابن ماجه تفسير حافل، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره»[(٣)].اهـ.

كتابه السنن وشرطه فيه:

كتاب السنن لابن ماجه أثنى عليه جمع من أهل العلم، إلا أنهم انتقدوه في إخراج الواهيات، والمناكير ـ كما سيأتي ـ.

ونظراً لتداخل كلام أهل العلم في الثناء على الكتاب، ونقدهم له، فسأسوق كلامهم فيه، ثم أذكر في النهاية خلاصة ما قيل.

وأول من أثنى على الكتاب الإمام أبو زرعة الرازي حين عرضه عليه ابن ماجه، قال ابن ماجه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة

---

(١) «البداية والنهاية» ١١/٥٦.

(٢) «شروط الأئمة السته» ص٢٤.

(٣) «البداية والنهاية» ١١/٥٦.

الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا بأيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا»[١].

وهذه القصة تحتاج إلى البحث عن ثبوتها، وإن ثبتت فتحتاج إلى توجيه، ومن ثمَّ علق الذهبي على هذه الكلمة في «السير» فقال: «قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة ـ إن صح ـ فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف».

وقال في «التذكرة»[٢] ـ بعد حكاية القصة الماضية ـ: «قلت: سنن أبي عبد الله كتاب حسن، لولا ما كدره أحاديث واهية، ليست بالكثيرة».

وقال ابن كثير: «وهو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه»[٣].

وقال أيضاً عن السنن: «ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألفاً وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث، كلها جياد سوى اليسيرة»[٤].

---

(١) «السير» ١٣/ ٢٧٨، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣٦، والذي في «البداية والنهاية» ١١/ ٥٦ لابن كثير: «وقد حكي عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً»اهـ. ونقل ابن حجر في «التهذيب» ٩/ ٤٥٨ عن ابن طاهر في كتابه «المنثور»: أن أبا زرعة وقف عليه فقال: ليس فيه إلا سبعة أحاديث».
وهذا الاختلاف في تحديد الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة، يجعل في النفس شيئاً من ثبوت هذه القصة، وخاصة أن من نقلها من العلماء ـ الذين وقفت على كلامهم ـ لم يسندها، ولم يذكر من أسندها، فإن صحت فينبغي أن توجه بما ذكره الذهبي. والله أعلم.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣٦.

(٣) «اختصار علوم الحديث» ٢/ ٦٦٠.

(٤) «البداية والنهاية» ١١/ ٥٦.

وقال ابن حجر: «كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السري[1] كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وبالجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة. والله المستعان.

ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة، انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل: يعني، وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح لما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة الحسان مما انفرد به عن الخمسة»[2]. اهـ.

ويمكن أن يقال: إنه لا مانع من حملها ـ أي كلمة المزي ـ على الأحاديث ويكون هذا بحسب نقد المزي، وفي هذه الرسالة أمثلة تؤيد ما ذهب إليه المزي، فإن أكثر الأحاديث التي زادها ابن ماجه على الخمسة ضعيفة. والله أعلم.

ومن أجل ما تقدم من كلام أهل العلم في كثرة ما فيه من المناكير، والواهيات التي غضت من رتبة كتابه ـ كما قال الذهبي ـ لم يدخله بعض أهل العلم في الأصول:

فابن منده في رسالته عن شروط الأئمة، لم يتعرض لابن ماجه ولا لكتابه البتة.

والحازمي في رسالته عن شروط الأئمة، قصرها على الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

---

(١) كذا في المطبوع ولعل الصواب هو: المزي، كما ستأتي الإشارة إليه في كلام الحافظ.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٩/٤٥٨.

ورزين بن معاوية السرقسطي[1]، وتبعه المجد ابن الأثير[2] ـ في «جامع الأصول» ـ لم يعدا سنن ابن ماجه في الأصول، وجعلا بدلاً منها «الموطأ» للإمام مالك.

ولما تحدث النووي عن مكانة الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي قال: «والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني...» ثم ذكر هذه الكتب[3].

وقد علق السيوطي على ذلك بقوله: «لم يدخل المصنف سنن ابن ماجه في الأصول وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها. وقيل: وأول من ضمها إليها ابن طاهر المقدسي، فتابعه أصحاب الأطراف، والرجال والناس»[4].

وقال العلائي[5] ـ فيما نقله عنه السخاوي ـ: «ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادساً للخمسة بدله، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة، وموقوفة، فهو مع ذلك أولى منه».اهـ.

وقد كان السخاوي قال قبل إيراد كلمة العلائي هذه: «فأما كتاب ابن ماجه فإنه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث مما حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة، حتى كان العلائي...، ثم ذكر كلامه»[6].

---

(١) له ترجمة في: «السير» ٢٠/ ٢٠٤.

(٢) له ترجمة في: «السير» ٢١/ ٤٨٨.

(٣) «التقريب والتيسير» [مع تدريب الراوي] ١/ ١٠٥.

(٤) «تدريب الراوي» ١/ ١٠٨.

(٥) له ترجمة في: «البداية والنهاية» ١٤/ ٢٨٠.

(٦) «فتح المغيث» ١/ ١٠٢.

ولأجل ما تقدم أيضاً تأخرت رتبته عن الكتب الستة، ولم أقف على اختلاف بين أهل العلم الذين تحدثوا عن الكتاب في أن رتبته هي الأخيرة، ولكن ذلك لم يجعل العلماء يتراجعون عن خدمته، والتي تمثلت بشرحه، أو التعليق عليه، وقد ذكر صديق حسن في «الحطة»[(١)] جملة من شروحه.

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ ـ أن كتاب ابن ماجه ـ مع ثناء أهل العلم عليه ـ تتفق كلماتهم على أن ما فيه من الواهيات والمناكير أكثر من باقي السنن الأربعة.

٢ ـ ولأجل ما تقدم في رقم [١]، فقد نزلت رتبته، مع أن وفاة ابن ماجه كانت قبل أصحاب السنن الثلاث: أبي داود، والترمذي، والنسائي ـ رحم الله الجميع ـ.

---

(١) «الحطة» ص٢٢١.

المبحث الثالث

طريقتي في استخراج الزوائد

استخراجي للزوائد سبقه عدة خطوات عملية، ألخصها فيما يلي:

١ ـ لقد كان توفيق الله تعالى لي بحفظ مختصر الصحيحين، من أكبر العون لي على سهولة استخراج زوائد السنن عليهما.

ومن ثمرة ذلك: الاستفادة من أحاديث الصحيحين في الشواهد لعضد ما يحتاج إلى عاضد من أحاديث السنن.

٢ ـ بعد ذلك قمت باستقراء كتب الصيام من السنن فاستخرجت منها ما يوافق شرط البحث، ثم أتبعت ذلك باستقراء كتابين أفدت منهما، وهما: جامع الأصول لابن الأثير، وزوائد السنن على الصحيحين لصالح الشامي.

٣ ـ فيما يتعلق بأحاديث الصيام التي خارج كتاب الصيام، قمت بجرد أوسع لكامل كتاب الشامي المذكور، فاستخرجت منه ما وافق شرط البحث.

وقد حاولت جاهداً ألا يوفتني شيء مما يوافق شرط البحث، والله أعلم.

الفصل الأول

في زوائد سنن أبي داود

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن أبي داود خارج كتاب الصيام.

المبحث الأول

زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام

الحديث الأول

قال أبو داود ٢/ ٧٣٦ باب مبدأ فرض الصيام ح(٢٣١٣):

حدثنا أحمد بن محمد بن شبويه، حدثني علي بن حسين بن واقد، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٣] **فكان الناس على عهد النبي ﷺ إذا صلوا العتمة، حرم عليهم الطعام والشراب والنساء، وصاموا إلى القابلة، فاختان رجل نفسه، فجامع امرأته، وقد صلى العشاء، ولم يفطر، فأراد الله ﷻ أن يجعل ذلك يسراً لمن بقي ورخصة ومنفعة، فقال سبحانه:** ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧] **الآية، وكان هذا مما نفع الله به الناس، ورخص لهم ويسر.**

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن محمد بن شبويه: وهو أحمد بن محمد بن محمد بن ثابت الخزاعي، أبو الحسن ابن شبويه، بمعجمة وبعدها موحدة ثقيلة، مات سنة ٢٣٠هـ. روى عن: علي بن حسين بن واقد، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، وأحمد بن زهير. «ثقة».

تهذيب الكمال ١/ ٤٣٣، التقريب ص٨٣.

٢ ـ علي بن الحسين بن واقد، المروزي، مات سنة ٢١١هـ. روى عن: أبيه وابن المبارك، وعنه: ابن شبويه، وابن راهويه.

ضعَّفه أبو حاتم، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي فيه: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم».

تهذيب الكمال ٢٠/٤٠٦، الميزان ٣/١٢٣، التقريب ص٤٠٠.

٣ ـ عن أبيه: هو الحسين بن واقد المروزي، كان على قضاء مرو، مات سنة ١٥٩هـ، ويقال: ١٥٧هـ ورجح الذهبي في «الميزان» الأول. روى عن: ثابت ويزيد النحوي، وعنه: ابناه علي، والعلاء وغيرهما.

أثنى عليه ابن المبارك، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: لا بأس به وأثنى عليه، وقال مرة: «أحاديث حسين ما أدري أي شيء هي، ونفض يده».

وقال أبو داود، وأبو زرعة، والنسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ في الروايات»، ووصفه الدارقطني، والخليلي بالتدليس، ونصَّ ـ أي الخليلي ـ على أنه من جملة الرواة الذين رووا عن عكرمة ولم يلقوه، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى.

قال الذهبي عنه في المغني: «صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه»، وقال ابن حجر: «ثقة له أوهام».

ضعفاء العقيلي ١/٢٥١، الإرشاد للخليلي ١/٣٤٩، تهذيب الكمال ٦/٤٩١، الميزان ١/٥٤٩، المغني في الضعفاء ١/٢٦٩، تعريف أهل التقديس ص٧٩، التقريب ص١٦٩.

٤ ـ يزيد النحوي: هو يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن القرشي مولاهم المروزي، النحوي، نسبة إلى بطن من الأزد يقال لهم:

بنو نحو، ليسوا من نحو العربية مات سنة ١٣١هـ. روى عن: عكرمة، ومجاهد، وعنه: الحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري. «ثقة عابد».

الأنساب ٥/٤٦٨، تهذيب الكمال ٣٢/٤٣، التقريب ص٦٠١.

٥ ـ عكرمة: هو أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، مات سنة ١٠٤هـ وقيل بعد ذلك. روى عن ابن عباس، وعائشة، وعنه: يزيد النحوي، وأيوب السختياني، والشعبي، وغيرهم كثير.

تكلَّم فيه وطعن عليه بطعون خلاصتها ثلاثة أمور:

١ ـ رميه بالكذب. ٢ ـ رميه برأي الخوارج. ٣ ـ قبوله جوائز الأمراء.

وقد دافع عنه جماعة من العلماء: كابن جرير، وابن عدي، وابن عبد البر، والذهبي وابن حجر، وغيرهم.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي:

«أجمع عامة أهل العلم، على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه...».اهـ.

وقال ابن عدي:

«وعكرمة مولى ابن عباس لم أخرج ها هنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، ...، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه ـ إذا روى عنه ثقة ـ في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به».اهـ.

وقال ابن عبد البر ـ مجيباً عن إعراض بعض الأئمة كمالك وغيره عن الرواية عنه ـ:

«عكرمة مولى ابن عباس، من جلة العلماء، لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحدٍ تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه [ثم ذكر المطعنين الأولين] ثم أشار إلى إعراض الشافعي عنه، ثم قال: «وكل أحدٍ من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك إلَّا رسول الله ﷺ».اهـ.

وقال ابن القطان في «بيان الوهم»: «فإن ما قيل في عكرمة هو في الحقيقة شيء لا يلتفت إليه، ولا يعرج أهل العلم عليه».اهـ.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثبت، لكنه أباضي يرى السيف، روى له مسلم مقروناً، وتحايده مالك».اهـ.

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة».اهـ.

وقد احتج به البخاري فأخرج له شيئاً كثيراً جداً، ولم يخرج له مسلم إلا في موضعين مقروناً مرة بطاووس، ومرة بسعيد بن جبير، كلاهما في حديث ضباعة بنت الزبير في حديث الاشتراط في الحج.

صحيح مسلم ٢/ ٨٦٨ ح(١٢٠٨)، الكامل ٥/ ٢٧١، التمهيد ٢/ ٢٦، بيان الوهم ٥/ ٤٠٩، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤، الكاشف ٢/ ٣٣، هدي الساري ص٤٤٦، ٤٥٠، التقريب ص٣٩٧.

٦ ـ ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له النبي ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر، والحبر لسعة علمه، مات سنة (٦٨هـ). روى عن: النبي ﷺ وعمر، وعنه: عكرمة، وابن المسيب، وابن جبير وغيرهم.

معجم الصحابة ٢/ ٦٦، الإصابة ٤/ ٩٠، التقريب ص٣٠٩.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٠١ من طريق أبي داود.

* وأخرجه ابن جرير في «التفسير» ٢/ ١٦٤، من طريق علي بن طلحة، عن ابن عباس نحوه، ووقع فيه، تسمية عمر الفاروق رضي الله عنه وأنه كان من الذين يختانون أنفسهم.

الحكم عليه:

إسناده لين، ومتنه ثابت.

وسبب لينه علي بن الحسين، وأبوه، فهما صدوقان، وفي حديث أبيه بعض الأوهام، وهو أيضاً ممن وصف بالتدليس، وقد عنعن في هذا الإسناد، إلَّا أنه ممن لا يدلسون إلَّا نادراً كما ذكره ابن حجر عنه، إذ جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين.

والحديث ضعفه المنذري ـ كما في مختصره للسنن ٣/ ٢٠٧ ـ بعلي بن حسين وقال: «وهو ضعيف»، وقال النووي في «المجموع» ٦/ ٢٥١: «وفي إسناده ضَعْفٌ ولم يضعّفه أبو داود».

ومع ما في إسناده من الضعف، فإن متنه جاء عن بعض الصحابة، وحديث بعضهم في الصحيح ومنها:

١ ـ البراء بن عازب رضي الله عنه:

أخرجه البخاري ٢/ ٣٤، باب قول الله جل ذكره: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ ح(١٩١٥)، وفي التفسير ٣/ ١٩٨، باب ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ ح(٤٥٠٨)؛ وأبو داود ٢/ ٧٣٧، باب مبدأ فرض الصيام؛ والترمذي ٥/ ١٩٤ في «التفسير»، باب من سورة البقرة؛ والنسائي ٤/ ١٤٧، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ من طرق، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء، بنحو حديث ابن عباس.

٢ ـ كعب بن مالك ﷺ:

أخرجه أحمد ٣/ ٤٦٠، وابن جرير في «التفسير» ٢/ ١٦٥ من طريق عبد الله بن المبارك، عن ابن لهيعة، عن موسى بن جبير ـ مولى بني سلمة ـ أنه سمع عبد الله بن كعب ابن مالك، يحدث عن أبيه، فذكره بنحو حديث ابن عباس، وفيه أن عمر، وكعب بن مالك كانا ممن يختان نفسه فأنزل الله. . . .

وفي إسناده ابن لهيعة، وقد تكلم في حفظه جمع من الأئمة، منهم: يحيى القطان، وإبن معين، وابن مهدي ـ واستثنى حديث ابن المبارك عنه ـ، وأبو زرعة، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

أما الإمام أحمد، فعنه في ابن لهيعة روايات: فمرة يلينه، ومرةً قال: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض، ومرةً قال: من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه، ونصَّ في بعض الروايات، على أن من سمع منه قديماً، فسماعه صحيح، ينظر تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣١.

والذي يظهر من حاله ـ والله أعلم ـ أنه من الضعفاء الذين إذا توبعوا فحديثهم حسن، وإن انفردوا لم يقبل حديثهم، كما في هذا الحديث، فإني لم أقف له على متابع.

وفي الإسناد ـ أيضاً ـ موسى بن جبير، لم أجد من تكلم عليه، غير أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وروى عنه جمع كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٢، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» ص٥٥٠: مستور.

٣ ـ معاذ بن جبل ﷺ:

وسيأتي الكلام عليه مفصلاً عند تخريجه في الحديث السابع والستين، وخلاصة القول فيه أنه معلول بثلاث علل وهي:

١ ـ كثرة الاختلاف على عمرو بن مرة.

٢ ـ أن الثقات من أصحاب عمرو بن مرة، رووه عنه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً، وكذلك رواه الثقات من أصحاب حصين بن عبد الرحمن، عن ابن أبي ليلى مرسلاً، وهو الذي رجحه جمع من الأئمة، وعلى فرض ثبوت تسمية معاذ فيه، فإنه معلول بالعلة التالية وهي:

٣ ـ الانقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلى ومعاذ؛ لأنه لم يسمع منه. والله أعلم.

الحديث الثاني

قال أبو داود ٢/ ٧٣٨ باب نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] **ح(٢٣١٦):**

حدثنا أحمد بن محمد، حدثني علي بن حسين، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] **فكان من شاء منهم أن يفتدي بطعام مسكين افتدى، وتم له صومه، فقال:** ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، **وقال:** ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن محمد: هو ابن شبويه، تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة.

٢ ـ علي بن حسين: ابن واقد، تقدم أيضاً في الحديث الأول، وأنه صدوق يهم.

٣ ـ عن أبيه: هو حسين بن واقد، تقدم في الحديث الأول، وأنه صدوق له أوهام.

٤ ـ يزيد النحوي: تقدم أيضاً في الحديث الأول، وأنه ثقة عابد.

٥ ـ عكرمة: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

٦ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

تخريجه:

لم أقف عليه عند غير أبي داود. والله أعلم.

الحكم عليه:

إسناده ليّن ـ لذات العلة التي ذكرتها في الحديث الأول ـ ومتنه فيه نكارة؛ إذ هو مخالفٌ للمشهور والثابت عن ابن عباس في كونه يرى أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ ليس بمنسوخ، كما سيأتي بيان ذلك في الحديثين التاليين.

الحديث الثالث

قال أبو داود ٢/٧٣٨ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى ح(٢٣١٧):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا قتادة، أن عكرمة حدثه، أن ابن عباس قال: أثبتت(١) للحبلى والمرضع.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن إسماعيل: المِنْقَري ـ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ـ أبو سلمة التبوذكي، بفتح المثناة، وسكون الواو وفتح المعجمة، مشهور بكنيته وباسمه، مات سنة ٢٢٣هـ. روى عن: أبان العطار، وشعبة، وعنه، أبو داود، والبخاري. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٩/٢١، التقريب ص٥٤٩.

٢ ـ أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد. روى عن: قتادة، والحسن، وعنه: أبو سلمة التبوذكي، والقطان.

قال أحمد: ثبت في كل المشايخ، ووثقه ابن المديني، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق».

وقد علق الذهبي على كلام ابن عدي بقوله:

---

(١) يعني: قوله تعالى ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾.

«بل هو ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ، ...، وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في «الضعفاء»، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي، وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً». اهـ بتصرف.

وقد لخص ابن حجر حاله فقال: «ثقة له أفراد».

الكامل ١/ ٣٩١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤، الميزان ١/ ١٦، التقريب ص٨٧.

٣ ـ قتادة: هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، مات سنة (١١٨هـ) وقيل (١١٧هـ). روى عن: أنس بن مالك، وعكرمة، وعنه: أبان، وشعبة وابن أبي عروبة، وهمام، وخلق كثير. وهو «ثقة ثبت» وكان يدلس، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين لم يحتج الأئمة إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومما يستدرك هنا أن الحافظ في «التقريب»، لم يشر إلى تدليسه مع ذكره له في «الطبقات».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٩٨، تعريف أهل التقديس ص١٤٦، التقريب ص٤٥٣.

٤ ـ عكرمة: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

٥ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

تخريجه:

* أخرجه ابن جرير ٢/ ١٣٩ من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، وابن المبارك، كلاهما، عن عاصم الأحول، عن عكرمة به بنحوه، وزاد فيه: «والشيخ الكبير»، وفي حديث أبي معاوية قال:

«يفطرون، ويطعمون عن كل يوم مسكينا، ثم قرأ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾»، وفي حديث ابن المبارك قال: عن عاصم، عمن حدثه، عن ابن عباس.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس، منها عن سعيد بن جبير، سيأتي تخريجها في الحديث التالي، وعن عطاء سيأتي ذكرها أيضاً هناك.

الحديث الرابع

قال أبو داود ٢/ ٧٣٨ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى ح(٢٣١٨):

حدثنا ابن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن عروة[1]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٌ طَعَامُ مِسۡكِينٍۖ﴾ [البقرة: ١٨٤] **قال: كانت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا، والحبلى والمرضع إذا خافتا.**

قال أبو داود: يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا.

رواة الإسناد:

١ ـ ابن المثنى: هو محمد بن المثنى بن عبيد العنَزَي، بفتح النون والزاي، أبو موسى البصري، المعروف بالزَّمِن، مشهور بكنيته وباسمه، مات سنة (٢٥٢هـ). روى عن: ابن أبي عدي، وابن عيينة، وعنه: الجماعة. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٥٩/٢٦، نزهة الألباب ١/ ٣٤٤، التقريب ص٥٠٥.

---

(١) كذا وقع في المطبوع، والصواب «عزرة» بالزاي، كما في المخطوط، وهو كذلك في الطبعة التي حققها الشيخ محمد عوامة ٣/ ١٣٢، وفي «تحفة الأشراف» ١١/ ١٠١، وفي النسخة التي عليها شرح السنن المسمى «بذل المجهود»، وهو أيضاً على الصواب في «سنن البيهقي» ٤/ ٢٣٠، والذي روى الحديث من طريق أبي داود.

٢ ـ ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجده، أبو عمرو البصري، مات سنة ١٩٤هـ، روى عن: ابن أبي عروبة، وحميد، وعنه: أحمد بن سنان، وابن المثنى. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٢١، التقريب ص٤٦٥.

٣ ـ سعيد: هو ابن أبي عروبة، مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، مات سنة ١٥٦هـ. روى عن: قتادة، وأبي رجاء العطاردي، وعنه: ابن أبي عدي، وشعبة. «ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة».

تهذيب الكمال ١١/ ٥، التقريب ص٢٣٩.

٤ ـ قتادة: تقدم في الحديث السابق، وأنه ثقة ثبت مشهور بالتدليس.

٥ ـ عزرة: هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي، الكوفي الأعور.

روى عن: سعيد بن جبير، وأبي الشعثاء، وعنه: قتادة، وعاصم الأحول، «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٥١، التقريب ص٣٩٠.

٦ ـ سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم، الكوفي، قتل رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٩٥هـ. روى عن ابن عباس، وابن مغفل، وعنه: قتادة، والأعمش، وخلق كثير. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٨، التقريب ص٢٣٤.

٧ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/ ٢٣٠ من طريق أبي داود.

* وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» ٢/ ٣٣ ح(٣٨١) من طريق روح بن عبادة؛ **وابن جرير** في «التفسير» ٢/ ١٣٥ من طريق يزيد بن زريع، وابن المبارك، **والبيهقي** ٤/ ٢٣٠ من طريق مكي بن إبراهيم.

أربعتهم (روح، ويزيد، وابن المبارك، ومكي) عن سعيد به بلفظ: «رُخِّص للشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة في ذلك، وهما يطيقان الصوم أن يفطرا إن شاءا، ويطعما كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليهما، ثم نسخ ذلك في هذه الآية: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وثبتت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم، والحبلى والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكيناً» هذا لفظ روح، والبقية بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢١٩ ح(٧٥٦٧) عن ابن التيمي (المعتمر)، عن **أبيه سليمان التيمي**؛ وابن جرير ٢/ ١٣٦؛ والدارقطني ٢/ ١٦٥ ح(٢٣٥٧) من طريق **ابن أبي عروبة**[1]؛ والدارقطني ٢/ ١٦٦ ح(٢٣٥٩) من طريق **هشام الدستوائي**؛ وابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٦٣، من طريق **حماد بن سلمة**.

أربعتهم (التيمي، وسعيد، وهشام، وحماد) عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال لأمةٍ له مرضع: أنت بمنزلة ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ أفطري وأطعمي كل يومٍ مسكيناً ولا تقضي، هذا لفظ حماد، إلَّا أن ابن أبي عروبة وهشام جعلا بين قتادة وبين ابن جبير: عزرة بن عبد الرحمن، وليس في حديث التيمي ذكر القضاء.

* وأخرجه البخاري ٣/ ١٩٧ في «التفسير» باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ من طريق إسحاق بن زكريا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء عن ابن عباس بنحوه، إلَّا أنه لم يذكر الحبلى والمرضع.

---

(١) وقع في إسناد ابن جرير ـ في المطبوع ـ سقط كثير، استدرك من رواية الدارقطني.

* وأخرجه ابن جرير ٢/ ١٣٨؛ والدارقطني ٢/ ١٦٥ ح(٢٣٥٤) من طريق **شبل بن عباد المكي**؛ وابن جرير ٢/ ١٣٨ من طريق **عيسى بن ميمون**، كلاهما (شبل، وعيسى) عن **ابن أبي نجيح**، وابن جرير ٢/ ١٣٨ من طريق **منصور**.

كلاهما (ابن أبي نجيح، ومنصور) عن مجاهد، عن ابن عباس بنحوه، زاد عيسى في حديثه: وعطاء، وفي حديث شبل قال: عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن دينار عن عطاء، ورواه مرة من طريق شبل بإسقاط عمرو وجعله عن مجاهد، وفي حديث ابن أبي نجيح: «والمريض الذي يعلم أنه لا يشفى».

* وأخرجه ابن جرير ٢/ ١٣٨ من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن رواية ابن عدي عن ابن أبي عروبة كانت بعد الاختلاط، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٧٤٥، و«هدي الساري» ص٤٢٦، و«الكواكب النيرات» ص١٩٠.

وقد دلَّت رواية الأربعة الآخرين عن ابن أبي عروبة، أن في رواية ابن أبي عدي اختصاراً مخلاً، إذْ لم يُذكر فيها نسخ ذلك الحكم في حالة إطاقة الصيام، ومن هؤلاء الأربعة يزيد، وروح، وابن المبارك، وهؤلاء جميعاً سمعوا منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب» ص١٩٠ ـ ٢١٢، وتهذيب التهذيب ٤/ ٥٦، أما مكي بن إبراهيم، فلم أقف على ما يميز روايته، ومن تقدم من الثقات يكفي، وموافقته لهم تدل على ضبطه لحديثه.

وفي الإسناد أيضاً عنعنة قتادة، ولم أقف على تصريحٍ له بالسماع.

وقد حسن النووي سند الحديث في «المجموع» ٦/ ٢٦٧، لكن اللفظ الذي ذكره صاحب المهذب وحسنه النووي، ليس هو لفظ أبي

داود، بل لفظ غيره ممن سبق ذكرهم من الأئمة. وقد تبين من التخريج السابق أن الأثر رواه عن ابن عباس، جماعة من أصحابه ومنهم:

١ ـ عطاء، وهو في البخاري، وغيره.

٢ ـ مجاهد، وقد صحح إسناده الدارقطني، وذلك عقب إخراجه طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعطاء.

وبذلك يتبين أن المحفوظ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما، أنه كان يرى أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾، لم ينسخ بل حكمها باقٍ في كل من عجز عن الصوم إما لكبر أو لمرض لا يرجى برؤه، بخلاف ما تدل عليه رواية ابن أبي عدي التي رواها أبو داود، والتي تبين من خلال التخريج السابق أنها مرجوحة. والله أعلم.

الحديث الخامس

قال أبو داود ٢/ ٧٣٨ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى ح(٢٣٢٢):

حدثنا أحمد بن منيع، عن ابن أبي زائدة، عن عيسى بن دينار، عن أبيه، عن عمرو بن الحارث بن أبي ضرار، عن ابن مسعود قال: «لما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين».

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن منيع: ابن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصم، مات سنة ٢٤٤هـ، روى عن: ابن أبي زائدة وهشيم، وعنه: الجماعة لكن البخاري بواسطة، «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١/ ٤٩٥، التقريب ص٨٥.

٢ ـ ابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني، بسكون الميم، أبو سعيد، الكوفي، مات سنة ١٨٣هـ، روى عن: أبيه، وعيسى بن دينار، وعنه: ابن منيع وابن معين. «ثقة متقن».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٠٥، التقريب ص٥٩٠.

٣ ـ عيسى بن دينار: الخزاعي، مولاهم، أبو علي الكوفي، المؤذن، روى عن: أبيه، والباقر، وعنه: يحيى بن أبي زائدة، ووكيع، «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٦٠٠، التقريب ص٤٣٨.

٤ ـ دينار: والد عيسى، روى عن: مولاه عمرو بن الحارث، لم يرو عنه سوى: ابنه عيسى، ذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي: «وثِّق»، وقال الحافظ: «مقبول» والأقرب فيه ـ والله أعلم ـ أنه مجهول،

لما سبق من عدم توثيقه عند أحد سوى ذكر ابن حبان له في الثقات.

الثقات لابن حبان ٤/ ٢١٨، الميزان ٢/ ٣١، الكاشف ١/ ٣٨٥، التقريب ص٢٠٢.

٥ ـ عمرو بن الحارث بن أبي ضِرار: بكسر المعجمة، الخزاعي، المصطلقي، أخو جويرية أم المؤمنين، صحابي، قليل الحديث، روى عن: النبي ﷺ، وابن مسعود، وعنه: مولاه دينار الكوفي، وأبو إسحاق السبيعي، بقي إلى بعد الخمسين.

معرفة الصحابة ٤/ ٢٠٠٢، تهذيب الكمال ٢١/ ٥٦٩، التقريب ص٤١٩.

٦ ـ ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين ومن كبار علماء الصحابة، مناقبه جمة، وأمَّره عمر على الكوفة، ومات سنة ٣٢هـ، أو في التي بعدها بالمدينة.

معجم الصحابة ٢/ ٦٢، الإصابة ٤/ ١٢٩، التقريب ص٣٢٣.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٧٣، باب ما جاء أن الشهر يكون تسعاً وعشرين ح(٦٨٩)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٨ ح(١٩٢٢) عن أحمد بن منيع به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ١/ ٤٥٠؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٨ ح(١٩٢٢) من طريق يحيى بن أبي زائدة به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ١/ ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٥٠؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٨ ح(١٩٢٢)؛ والطبراني في «الأوسط» ٤/ ٢٧٤ من طرق عن عيسى بن دينار به بلفظه.

* وأخرجه الطبراني في «الصغير» ١/ ٨٤؛ والدارقطني ٢/ ١٥٩ ح(٢٣٢٥) من طريق صالح بن مالك، عن عبد الأعلى بن أبي المساور، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود بلفظه.

الحكم عليه:

في إسناده ضعف؛ لجهالة دينار والد عيسى، فإنه مجهول، ومع ذلك فالحديث صححه ابن خزيمة من هذا الطريق، فأخرجه في صحيحه ـ كما تقدم ـ ولعل ذلك لما عضده من أحاديث.

وهي ـ أي الأحاديث ـ على قسمين:

القسم الأول: أحاديث مقاربة للفظ حديث الباب، وهي التي فيها أن صيامهم رمضان تسعةً وعشرين يوماً، كان أكثر من صيامهم له ثلاثين، والذي وقفت عليه في هذا حديثان:

أحدهما: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين، أكثر مما صمنا ثلاثين».

أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٣٠، باب ما جاء في «الشهر تسع وعشرون» ح(١٦٥٨)؛ والطبراني في «الأوسط» ٦/ ٣٨٨ ح(٦٤٨٦) من طريق مجاهد بن موسى، عن القاسم بن مالك المزني، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي هريرة، فذكره.

قال الترمذي في العلل الكبير (١١١) ح(١٩٢): سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلَّا من حديث القاسم بن مالك، واستحسن هذا الحديث جداً، وقال: لم يخالف القاسم في هذا الحديث.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الجريري، إلَّا القاسم بن مالك، تفرد به مجاهد بن موسى، ولا يروى عن أبي هريرة إلَّا بهذا الإسناد». اهـ.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١/ ٢٩٧:

«هذا إسناد رجاله ثقات إلَّا أن الجريري ـ واسمه سعيد بن إياس ـ اختلط بآخره، ولم يعرف حال القاسم بن مالك، هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده».اهـ.

ولم أجد ـ بعد البحث ـ ما يبين حال سماع القاسم في أي وقت هو؟ فالله أعلم.

الثاني: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «ما صمنا مع رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين، أكثر مما صمنا ثلاثين».

أخرجه الطيالسي ص٢١٧؛ وأحمد ٦/ ٨١؛ والطبراني في «الأوسط» ٥/ ٤٠٤ ح(٥٢٤٩)؛ والدارقطني ١/ ٢٥٩ ح(٢٣٢٦) من طرق عن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة فذكره، وهذا لفظ الطبراني، وقد قال عقب إخراجه: «لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلَّا بهذا الإسناد، تفرد به إسحاق بن سعيد».اهـ.

وقال الدارقطني: «هذا إسنادٌ صحيح حسن». وقال الحافظ في «الفتح» ٤/ ١٤٧ ح(١٩١١): «إسناده جيد».

القسم الثاني: أحاديث تدل على أن الشهر يمكن أن يكون تسعةً وعشرين ويمكن أن يكون ثلاثين، وفي ذلك أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، أكتفي من ذلك بحديثين:

الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**إنا أمةٌ أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا**»، وعقد الإبهام في الثالثة «**والشهر هكذا وهكذا وهكذا**» يعني تمام ثلاثين.

أخرجه البخاري ٢/ ٣٣، باب قول النبي ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب» ح(١٩١٣)؛ ومسلم ٢/ ٧٦١ ح(١٠٨٠) واللفظ له؛ وأبو داود ٢/ ٧٣٩، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ح(٢٣١٩)؛ والنسائي ٤/

١٣٩، ١٤٠، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ح(٢١٤٠، ٢١٤١).

الثاني: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ في قصة إيلائه ﷺ من أزواجه ـ وأنه أقسم ألَّا يدخل عليهن شهراً كاملاً، فلما كان اليوم التاسع والعشرون دخل عليهن، فقيل له ذلك، فقال: «**إن الشهر يكون تسعة وعشرين**».

أخرجه البخاري ٣/ ٣٨٥ في «النكاح»، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها ح(٥١٩١)؛ ومسلم في «الطلاق» ٢/ ١١٠٥ ح(١٤٧٩)؛ والترمذي ٥/ ٣١٩ في «التفسير»، باب من سورة التحريم ح(٣٣١٨)؛ والنسائي ٤/ ١٣٧، باب كم الشهر؟ ح(٢١٣٢).

وقد جاء معنى هذه القصة وهذا الحديث عن جماعة آخرين من الصحابة ومنهم سعد، وجابر، وعائشة رضي الله عنهم، وجميع أحاديثهم في الصحيح. والله أعلم.

الحديث السادس

قال أبو داود ٢/ ٧٤٣، باب إذا أخطأ القوم الهلال، ح(٢٣٢٤):

حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد في حديث أيوب، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة ذكر النبي ﷺ فيه قال: «وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرفة موقف، وكل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبيد: ابن حِسَاب، بكسر الحاء، وتخفيف السين المهملتين الغَبَري، بفتح المعجمة، البصري، مات سنة ٢٣٢هـ. روى عن حماد بن زيد، وأبي عوانة، وعنه: مسلم، وأبو داود وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٦٠، التقريب ص٤٩٥.

٢ ـ حماد: هو ابن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل، البصري قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن أيوب، وثابت البناني وعنه محمد بن عبيد، وأبو عاصم النبيل. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٩، التقريب ص١٧٨.

٣ ـ أيوب: هو ابن أبي تميمة: كيسان، السختياني، أبو بكر البصري، مات سنة ١٣١هـ. روى عن ابن المنكدر، وعمرو بن سلمة وعنه: شعبة، وحماد بن زيد. «ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد».

تهذيب الكمال ٣/ ٤٥٧، التقريب ص١١٧.

٤ ـ محمد بن المنكدر: ابن عبد الله بن الهُدَيْر، بالتصغير،

المدني، مات سنة ١٣٠هـ. روى عن أبي هريرة ـ ولم يسمع منه ـ وجابر وعنه أيوب، وابن عيينة. «ثقة فاضل».

تهذيب الكمال ٢٦/٥٠٣، التقريب ص٥٠٨.

٥ ـ أبو هريرة: اختلف في اسمه، واسم أبيه، والأكثرون على أنه: عبد الرحمٰن بن صخر. هو أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ، وقد روى عن أبي بكر، وعمر وعنه أمم ومنهم: ابن المنكدر، وابن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، وغيرهم.

معجم الصحابة ٢/ ١٩٤، الإصابة ٨/ ١٩٩، التقريب ص٦٨٠.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني٢/ ١٢٨ح(٢١٥٨) من طريق أبي داود به بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني ٢/ ١٧٨ ح(٢٤٢٢) من طريق علي بن سهل، والعباس بن محمد، كلاهما عن **إسحاق بن عيسى الطباع**؛ والبيهقي ٥/ ١٧٥ من طريق **محمد بن الفضل السدوسي «عارم»**.

كلاهما (إسحاق، وعارم) عن حماد بن زيد، به بنحوه، إلا أن في حديث الطباع مختصر على أول الحديث، إلى قوله: «**تضحون**»، وليس في حديث عارم: «**وكل جمع موقف**».

* وأخرجه الدارقطني ٢/ ١٢٧، ١٢٨ ح(٢١٥٧) ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٥١ـ من طريق **عبد الوهاب الثقفي**؛ والدارقطني ٢/ ١٢٨ح(٢١٥٧) ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٥١ ـ من طريق **ابن علية**، كلاهما (عبد الوهاب، وابن علية) عن أيوب به بنحوه، لكنهما جعلاه موقوفاً على أبي هريرة، وفي أول حديثهما: «**إنما الشهر تسعة وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم**

عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين...»، ثم ذكره، لكن ليس في حديثهما: «وكل جمع موقف».

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٦٥، باب ما جاء في الفطر والأضحى متى يكون؟ ح(٨٠٢) من طريق **يحيى بن اليمان**؛ **وعبد الرزاق** ٤/ ١٥٦ح(٧٣٠٤)، كلاهما (يحيى، وعبد الرزاق) عن **معمر**؛ وعبد الرزاق ٤/ ١٥٦ح(٧٣٠٤) عن **ابن جريج**؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ١٠/ ٦٢ عن **ابن عيينة**؛ والبيهقي ٤/ ٢٥٢ من طريق **عبد الوارث بن سعيد، وروح بن القاسم**؛ والبيهقي ـ أيضاً ـ ٥/ ١٧٥ من طريق محمد بن إسماعيل (أبو إسماعيل) عن **سفيان الثوري**.

ستتهم (معمر، وابن جريج، وابن عيينة، وعبد الوارث، وروح، والثوري) عن ابن المنكدر به بمعناه، إلا أن في أول حديثهم ـ سوى الثوري ـ: «**وإذا رأيتموه فصوموا...**»، وقد وقف حديثهم عند قوله: «**يوم تضحون**»، وجعله معمر ـ فيما رواه عنه يحيى بن اليمان ـ من مسند عائشة، واختصر ـ أي يحيى ـ حديثه على قوله: «**الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحي الناس**»، وليس في حديث معمر: «**وأضحاكم يوم تضحون**»، بل فيه «وصومكم يوم تصومون»، وجعل ابن عيينة الحديث مرسلاً، ولفظ حديث الثوري: «**عرفة يوم يعرف الإمام، والأضحى يوم يضحي الإمام، والفطر يوم يفطر الإمام**».

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٨٠، باب ما جاء في أن الصوم يوم تصومون ح(٦٩٧) من طريق **إسحاق بن جعفر**؛ والدارقطني ٢/ ١٢٨ح(١٢٦١) من طريق **الواقدي**؛ والبيهقي ٤/ ٢٥٢ من طريق **أبي سعيد مولى بني هاشم**.

ثلاثتهم (إسحاق، والواقدي، وأبو سعيد) عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن **عثمان الأخنسي**.

والدارقطني ٢/ ١٢٨ح(٢١٦٠) من طريق الواقدي، عن ثابت بن

قيس، ومحمد بن مسلم، وداود بن خالد، أربعتهم (الأخنسي، وثابت، ومحمد، وداود) عن سعيد المقبري.

* وابن ماجه ١/ ٥٣١، باب ما جاء في شهري العيد ح(١٦٦٠) عن محمد بن عمر المقرئ، عن إسحاق بن عيسى الطباع، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن **ابن سيرين**.

كلاهما (المقبري، وابن سيرين) عن أبي هريرة به بنحوه، إلا أن ابن سيرين، والمقبري ـ فيما رواه إسحاق، وأبو سعيد عنه ـ وقف حديثهم عند قوله: «**تضحون**»، وزاد إسحاق والواقدي ـ في حديثه عن الثلاثة ـ: «**وصومكم يوم تصومون**».

* وأخرجه الشافعي في مسنده ص(٧٣) عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن عبد الله بن عطاء مولى صفية بنت عبد المطلب، عن **عروة**؛ وابن حبان في المجروحين ٢/ ٢٩١ من طريق الواقدي، عن مالك، وابن أبي الرجال، كلاهما عن أبي الرجال، عن **عمرة بنت عبد الرحمٰن**؛ والبيهقي ٥/ ١٧٥ من طريق علي بن الأقمر، عن **مسروق**.

ثلاثتهم (عروة، وعمرة، ومسروق) عن عائشة به بنحوه، إلا أن بعضهم وقف حديثه على قوله: «**تضحون**»، وحديث مسروق موقوف، وفي أوله قصة.

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف لانقطاعه؛ فمحمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، كما نص على ذلك جمع من الأئمة، منهم: ابن معين، وأبو زرعة، والبزار، كما في «المراسيل» ص١٨٩، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٨.

وقد تبين من التخريج السابق، أن الحديث روي عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما.

أما حديث أبي هريرة، فقد رواه عنه جماعة من أصحابه، وهم:

أولاً: محمد بن المنكدر، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه عبد الوارث بن سعيد، وروح بن القاسم، وابن جريج،

وأيوب ـ فيما رواه عنه حماد بن زيد ـ عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢ ـ ورواه معمر، واختلف عليه:

(أ) ـ فرواه عبد الرزاق عنه، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(ب) ـ ورواه يحيى بن اليمان عنه، عن ابن المنكدر، عن عائشة، فجعله من مسند عائشة.

ولا شك أن الوجه الذي رواه عبد الرزاق هو الصواب؛ لاختصاص عبد الرزاق بشيخه معمر؛ ولأن يحيى بن اليمان، قال عنه النسائي ـ كما في «سننه» ٨/ ٣٢٥ ح(٥٧٠٣) ـ «لايحتج بحديثه، لسوء حفظه، وكثرة خطئه».

٣ ـ ورواه ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة، موقوفاً.

٤ ـ ورواه ابن عيينة، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقبل النظر في الراجح عن ابن المنكدر، يحسن أن أذكر قبل ذلك الراجح عن أيوب، فيقال:

إذا نظرنا في الذين رووا الوجه الموقوف، فإذا هما: ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، أما ابن علية، فقد قدمه بعض الأئمة في أيوب كالبرديجي، وأكثر الأئمة على تقديم حماد بن زيد في أيوب مطلقاً؛ كابن معين، وأحمد ـ في رواية ـ، وسليمان بن حرب، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم، حتى قال ابن معين: «ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب، فالقول قوله».اهـ، ونص مرةً أخرى على تقديم حماد إذا خالفه ابن علية.

وقال الإمام أحمد ـ في رواية ـ: «كان حماد بن زيد، لا يعبأ إذا

خالفه الثقفي، ووهيب، وكان يهاب أو يتهيب من إسماعيل بن علية، إذا خالفه».اهـ، ينظر في هذه النصوص: «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٢.

ومما تقدم يظهر تقدم حماد في حديث أيوب، ويليه ابن علية، ولهذ فإنني أتوقف عن الترجيح لسببين:

الأول: أن أيوب في الوجه الذي رواه عنه حماد، توبع عليه من أكثر الرواة عن ابن المنكدر، وابن علية توبع على الوجه الموقوف من قبل عبد الوهاب الثقفي.

الثاني: أن ابن معين سئل ـ كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٧٠٢ ـ عن اختلاف حماد ن وابن علية في حديث أيوب، فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء».اهـ، وعلق الحافظ ابن رجب على هذه الكلمة قائلاً: «فنسب الاختلاف إلى أيوب».اهـ.

أما فيما يتعلق بالراجح عن ابن المنكدر، فإنه بالنظر في المختلفين عليه، نجد أن الأكثر ـ وجميعهم ـ من الحفاظ، رووه موصولاً بذكر أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وخالف ابن عيينة فرواه مرسلاً، وأيوب ـ فيما رواه عنه ابن علية والثقفي ـ فرواه موقوفاً.

وبكل حال فإن ابن المنكدر، لم يسمع من أبي هريرة، كما تقدم.

ثانياً: ممن رواه عن أبي هريرة، سعيد المقبري:

رواه عنه عثمان الأخنسي، وثابت بن قيس، ومحمد بن مسلم، وداود بن خالد ورواية هؤلاء الثلاثة (ثابت، ومحمد، وداود) من طريق الواقدي، فهي مطروحة.

أما الأخنسي، فقد وثقه بعض الأئمة؛ كالبخاري، وابن معين، بينما قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن المديني: روى عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أحاديث مناكير. وقال ابن حبان ـ بعد

ذكره في الثقات ـ: يعتبر من غير رواية المخرمي عنه؛ لأن المخرمي ليس بشيء في الحديث. كما في «تهذيب التهذيب» ٧/ ١٣٤.

وقد جمع الحافظ الذهبي بين هذه الأقوال فقال ـ كما في «الميزان» ٣/ ٥٢ ـ: «صدوق وثقه ابن معين، وله ما ينكر»، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله ـ كما في «التقريب» ص ٣٨٦ـ: «صدوق له أوهام».

ومثل هذا ـ أعني الصدوق الذي له أوهام ـ إذا لم يتابع عن مثل المقبري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ، أوجب ذلك التوقف في حديثه ـ على أقل الأحوال ـ خاصة أن حديث الأخنسي هنا، من رواية عبد الله بن جعفر المخرمي عنه، وهي ـ كما قال ابن حبان ـ غير معتبرة، لكن كلمة ابن حبان هذه في المخرمي، شديدة، كما نبه على ذلك الذهبي في «السير» ٧/ ٣٢٩.

ثالثاً: ممن رواه عن أبي هريرة: ابن سيرين:

وقد رواه عنه أيوب ـ فيما رواه محمد بن عمر المقرئ عن إسحاق بن عيسى الطباع، عن حماد بن زيد عنه ـ، وقد تبين من التخريج أن إسحاق قد اختلف عليه في إسناده:

١ ـ فرواه محمد بن عمر المقرئ، عن إسحاق، عن حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين.

٢ ـ ورواه علي بن سهل، والعباس بن محمد ـ عند الدارقطني ـ عن إسحاق، عن حماد، عن أيوب، عن ابن المنكدر.

وبالنظر في المختلفين على إسحاق، نجد أن محمد بن عمر المقرئ «لا يعرف» كما في «التقريب» ص٤٩٨، قال ابن حجر: ولعله: «محمد بن أبي عمر الدوري»، وسبقه المزي في «تهذيبه» ٢٦/ ١٧٧ فقال: أخشى أن يكون. . . . فإن كان هو الدوري، فلم أجد فيه سوى

قول أبي حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٣٦ ـ: «كتبنا عنه». اهـ.
ثم هو قد خولف من قبل راويين:

أحدهما: علي بن سهل بن المغيرة، وهو «ثقة»، كما في «التقريب» ص٤٠٢.

الثاني: العباس بن محمد بن هارون، كذا هو في الدارقطني (ابن هارون)، ولم أقف ـ بعد البحث الطويل ـ على أحد من تلاميذ الطباع أو من شيوخ أبي القاسم البغوي ـ شيخ الدارقطني ـ بهذ الاسم، بينما وجدت في تلاميذ الطباع، وشيوخ البغوي: عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل، فلعله هو، ويؤيد ذلك أمور:

١ ـ أنه في طبقة علي بن سهل الذي قرن به في الرواية عن إسحاق.

٢ ـ أنه مذكور في شيوخ البغوي، وتلاميذ الطباع.

٣ ـ احتمال التصحيف في اسم جده، وهذا غير بعيد لأمرين:

(أ) ـ كثرة التصحيف في النسخ المطبوعة.

(ب) ـ وجود التشابه النسبي في الرسم بين اسم (حاتم) و(هارون).

وبكل حال، فإن لم يكن هذا الاجتهاد صواباً، فيكفي في رجحان الوجه الذي رواه علي بن سهل، أن المخالف له لا يعرف، فإن كان عباس، هو الدوري، فهذا أقوى؛ لأن الدوري ثقة حافظ ـ كما في «التقريب» ص٢٩٤ ـ وبه يتبين، أن ذكر ابن سيرين في حديث الطباع، وهم من محمد بن عمر المقرئ. والله أعلم.

وأما حديث عائشة، فلا يصح عنها مرفوعاً، لما يلي:

١ ـ أن الطريق الذي رواه ابن المنكدر، وعنه معمر، إنما هو

وهم، وأن الصواب في حديث معمر ما رواه عنه عبد الرزاق، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة ـ كما تقدم الكلام عليه ـ.

٢ ـ أن الطريق الذي رواه الثوري، لا يثبت عنه؛ لأنه من رواية محمدبن إسماعيل، أبو إسماعيل، قاضي فارس، وقد تفرد به عن سفيان، كما قال البيهقي ٥/ ١٧٥.

٣ ـ أن طريق عمرة، في إسناده الواقدي، وهو متروك.

٤ ـ أما طريق مسروق الموقوف على عائشة، فإسناده لا بأس به، إن كان محمد بن الحسين بن أبي حنين، سمعه من محمد بن الفضل (عارم) قبل الاختلاط، وإنما لم يردّ حديثه ـ مع عدم تميز روايته عنه ـ لأن الدارقطني ـ كما في «السير» ١٠/ ٢٦٧ ـ قال عن عارم: «تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة» وارتضاه الذهبي، إلا أنه ذكر له حديثاً بعد اختلاطه، واستغربه ـ أي الذهبي ـ. والله أعلم.

وخلاصة الكلام السابق:

أن المرفوع عن أبي هريرة فيه انقطاع، وأنه لا يصح من حديث عائشة مرفوعاً، ولم أجد ما يشهد لما دلّ عليه قوله في الحديث: «**وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون**».

وأمّا ما دلَّ عليه حديث الباب، من أن عرفة كلها موقف، وجمع كذلك، ومنى ومكة كلها منحر، جاء عن جماعة من الصحابة ﵃، ومن ذلك:

١ ـ حديث جابر ﵁، أن النبي ﷺ قال: «**نحرت ههنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم، ووقفت ههنا، وعرفة كلها موقف، ووقفت ههنا، وجمع كلها موقف**».

أخرجه مسلم ـ واللفظ له ـ ٢/ ٨٩٣ ح(١٢١٨)؛ وأبو داود ٢/

٥٠٠، باب الصلاة بجمع ح(١٩٣١)؛ والنسائي ٥/ ٢٥٥، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة ح(٣٠١٥)، بلفظ: «**عرفة كلها موقف**»، وفي ٥/ ٢٦٥، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ح(٣٠٤٥) بلفظ: «**المزدلفة كلها موقف**».

٢ ـ حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ وقف على قزح، فقال: «**هذا قزح، وهو الموقف، وجمع كلها موقف، ونحرت ههنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم**».

أخرجه أبو داود ـ واللفظ له ـ ٢/ ٥٠٠، باب الصلاة بجمع ح(١٩٣٠)؛ والترمذي مطولاً ٣/ ٢٣٢، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ح(٨٨٥)؛ وابن ماجه ٢/ ١٠٠١، باب الموقف بعرفات ح(٣٠١٠)، بلفظ: «**هذا الموقف، وعرفة كلها موقف**» من طرق عن عبد الرحمٰن بن عياش، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، به.

قال الترمذي: «حديث علي، حديث حسن صحيح، لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه، من حديث عبد الرحمٰن بن الحارث بن عياش». اهـ.

وعبد الرحمٰن هذا، قال عنه أحمد: متروك الحديث، وضعفه ابن المديني، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه العجلي، وابن حبان ـ كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٤٢ ـ ومع ذلك تفرد به، كما يشير إليه كلام الترمذي رحمه الله، وعليه ففي تحسينه بله تصحيحه، نظر. والله تعالى أعلم.

الحديث السابع

قال أبو داود ٢/ ٧٤٣ باب إذا أغمي الشهر ح(٢٣٢٥):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثني عبد الرحمٰن بن مهدي، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الله بن أبي قيس، قال: سمعت عائشة ﵂ تقول: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. مات سنة ٢٤١هـ. روى عن: ابن مهدي، والقطان، وهشيم، وخلق، وعنه: أبو داود، وابناه: عبد الله، وصالح وأمم. «أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة».

تهذيب الكمال ١/ ٤٣٧، التقريب ص٨٤.

٢ ـ عبد الرحمٰن بن مهدي: ابن حسان العنبري، مولاهم، أبو سعيد البصري، مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: معاوية بن صالح والسفيانين، وشعبة، وجماعة، وعنه: أحمد، وابن معين، وابن راهويه، وبندار، وخلق كثيرون. «ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه».

تهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٠، التقريب ص٣٥١.

٣ ـ معاوية بن صالح: ابن حُدَيْر ـ مصغر ـ الحضرمي، أبو عمرو، وأبو عبد الرحمٰن، الحمصي، قاضي الأندلس، مات سنة ١٥٨هـ، وقيل بعد السبعين. روى عن: مكحول، وعبد الله بن أبي قيس وعنه: ابن مهدي، وابن وهب وغيرهما.

وثقه ابن مهدي ـ وكان من تلاميذه ـ وابن سعد، وابن معين ـ وقال مرةً: صالح ـ وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، والترمذي، والبزار، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وخالفهم في ذلك آخرون، فنقل ابن معين عن القطان أنه كان لا يرضاه، وقال أبو إسحاق الفزاري: ما كان بأهلٍ أن يروى عنه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن خراش: صدوق.

وقال ابن عدي: «حدث عنه: الليث، وبشر بن السري، وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي صدوق إلَّا أنه يقع في حديثه أفرادات». اهـ.

وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» في معرض دفاعه عن معاوية بن صالح:

«وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح فيه، ويحيى شرطه شديد في الرجال...، وأما قول أبي حاتم: لا يحتج به، فغير قادحٍ أيضاً، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه، في رجال كثيرٍ من أصحاب الصحيح، من الثقات الأثبات، من غير بيان السبب؛ كخالد الحذاء وغيره». اهـ.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق إمام»، وابن حجر بقوله: «صدوق».

الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٣، الكامل ٦/ ٤٠٤، «التنقيح» ٢/ ٢٩٤، الميزان ٤/ ١٣٥، الكاشف ٢/ ٢٧٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٩٠، التقريب ص٥٣٨.

٤ ـ عبد الله بن أبي قيس: ويقال ابن قيس، ويقال ابن موسى، أبو الأسود النصري الحمصي. روى عن: عائشة، وأبي ذر، وعنه: معاوية بن صالح، ويزيد بن خمير. «ثقة مخضرم».

تهذيب الكمال ١٥/ ٤٦٠، التقريب ص٣١٨.

٥ ـ عائشة: ابنة أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي ﷺ، إلَّا خديجة ففيها خلاف شهير، ماتت سنة (٥٧هـ) على الصحيح. روت عن النبي ﷺ كثيراً، وعن أبيها، وعنها: عروة، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، وعبد الله بن أبي قيس وغيرهم كثير.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٢٠٨، الإصابة ٨/ ١٣٩، التقريب ص٧٥٠.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٦/ ١٤٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٣ ح(١٩١٠)؛ وابن حبان ٨/ ٢٢٨ ح(٣٤٤٤)؛ والدارقطني ٢/ ١٢٢ح(٢١٣٠) من طرق عن ابن مهدي به بلفظه.

* وأخرجه ابن الجارود ٢/ ٣١ ح(٣٧٧) من طريق أسد بن موسى؛ والحاكم ١/ ٤٢٣ من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما (أسد، وعبد الله) عن معاوية بن صالح به بنحوه، وفي أول حديث أسد قصة.

الحكم عليه:

إسناد الحديث ـ عندي والله أعلم ـ متردد بين الصحة والحسن من أجل معاوية بن صالح.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني في سننه، والحاكم، وقال ابن حجر في «التلخيص» ٢/ ١٩٨: «إسناده صحيح». والله أعلم.

الحديث الثامن

قال أبو داود ٢/ ٧٤٤ باب إذا أغمي الشهر ح(٢٣٢٦):

حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة».

قال أبو داود: ورواه سفيان، وغيره عن منصور، عن ربعي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لم يسم حذيفة.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن الصباح البزاز: الدولابي، أبو جعفر البغدادي، مات سنة ٢٢٧هـ. روى عن: جرير بن عبد الحميد وهشيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٨٨، التقريب ص٤٨٤.

٢ ـ جرير بن عبد الحميد: ابن قُرْط الضبي، الكوفي، نزيل الري وقاضيها. مات سنة ١٨٨هـ. روى عن: منصور، والأعمش وغيرهما، وعنه: ابن الصباح، وابن المديني والإمام أحمد، وابن معين وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي إلَّا أنه قال ـ أي البيهقي ـ: «قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه»، لكن ردَّ هذا الحافظ ابن حجر بقوله: «ولم أر ذلك لغيره، بل احتج به الجماعة».اهـ، وكذلك ردَّ ما حكاه الشاذكوني من أنه كان يدلس فقال: «لكن الشاذكوني فيه مقال».اهـ.

وأما قول أبي حاتم إنه تغير قبل موته بسنة فحجبه أولاده، فهذا وهمٌ كما ذكر ذلك الذهبي في «الميزان»، وابن حجر في «تهذيبه»، وأن الصواب: جرير بن حازم.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه».

طبقات ابن سعد ٧/ ٣٨١، سؤالات ابن هاني رقم (٢١٧٥)، الميزان ١/ ٣٩٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٧، هدي الساري ص٤١٤، التقريب ص١٣٩.

٣ ـ منصور بن المعتمر: ابن عبد الله السُلمي، أبو عتَّاب، الكوفي، مات سنة ١٣٢هـ، روى عن: ربعي، وأبي وائل وعنه: جرير بن عبد الحميد، وشعبة والسفيانان وغيرهم. «ثقة ثبت وكان لا يدلس».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٤٦، التقريب ص٥٤٧.

٤ ـ ربعي بن حراش: أبو مريم العبسي، مات سنة ١٠٤هـ. روى عن: حذيفة، وعمر، وعنه: منصور، وأبو مالك الأشجعي. «ثقة عابد مخضرم».

تهذيب الكمال ٩/ ٥٤، التقريب ص٢٠٥.

٥ ـ حذيفة بن اليمان: العبسي، صاحب سر رسول الله ﷺ، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، واسم اليمان: حسيل وهو صحابي، مات سنة ٣٦هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعمر، وعنه: الأسود، وربعي، وهمام بن الحارث وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ٢١٥، الاستيعاب ١/ ٣٣٤، تهذيب الكمال ٥/ ٩٤، التقريب ص١٥٤.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٣٥، باب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه ح(٢١٢٦)؛ والبزار ٧/ ٢٧٢ ح(٢٨٥٥)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٣ ح(١٩١١)، وابن حبان ٨/ ٢٣٨ ح(٣٤٥٨) من طرق عن جرير به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٣٥ ح(٢١٢٧)؛ والبزار ٧/ ٢٧٢ ح(٢٨٥٦) من طريق **عبد الرحمٰن بن مهدي**؛ **وعبد الرزاق** ٤/ ١٦٤ ح(٧٣٣٧)؛ وابن الجارود في «المنتقى» ٢/ ٤٤ ح(٣٩٦) من طريق **وكيع**؛ والدارقطني ١/ ١٢٦ ح(٢١٥٠، ٢١٥١) من طرق عن **إسحاق الأزرق، وإسماعيل ابن علية**.

خمستهم (ابن مهدي، وعبد الرزاق، ووكيع، والأزرق، وابن علية) عن سفيان الثوري؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٨٥ ح(٩٠٢٠) عن **أبي الأحوص سلام بن سليم الكوفي**؛ والدارقطني ٢/١٢٦ ح(٢١٤٩) من طريق **عبيدة بن حميد التيمي**؛ وعلقه الخليلي في «الإرشاد» ٢/ ٥٣٧ عن **زهير بن معاوية**.

أربعتهم (سفيان، وأبو الأحوص، وعبيدة، وزهير) عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب ـ وقال عبيدة وأبو الأحوص عن رجل من أصحاب ـ النبي ﷺ فذكره بنحوه، لم يسموا حذيفة.

* وأخرجه النسائي ح(٢١٢٨)؛ والدارقطني ٢/ ١٢٥ ح(٢١٤٦) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن منصور، عن ربعي مرسلاً، ليس فيه ذكر الرجل ولا حذيفة، بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد أبي داود متصل ورجاله ثقات إلَّا أن جريراً خولف في تسمية الصحابي، فقد رواه الأكثرون من أصحاب منصور وهم: الثوري، وأبو الأحوص، وعبيدة، وزهير وغيرهم، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، ولم يسموه حذيفة.

وقد رجح رواية هؤلاء جماعة من الأئمة منهم:

١ ـ ابن معين، كما في «الإرشاد» للخليلي ٢/ ٥٣٧.

٢ ـ أحمد، كما نقله أبو داود في «مسائله» ص٢٩٤، وابن الجوزي في «التحقيق» ٥/ ٢٩٨ وفي جزء «درء اللوم» ص١٠٩ حيث قال: «ليس ذكر حذيفة بمحفوظٍ في هذا الحديث».اهـ.

٣ ـ أبو داود، كما يشير إليه كلامه عقب إخراج الحديث.

٤ ـ البزار ٧/ ٢٧٣ حيث قال: «ولا نعلم أحداً قال فيه عن حذيفة إلّا جرير».

٥ ـ النسائي، كما في «التحفة» ٣/ ٢٨، وذكر نحواً من كلام البزار.

٦ ـ الدارقطني ٢/ ١٢٥.

٧ ـ الخليلي، كما يدل عليه ظاهر كلامه في «الإرشاد» ٢/ ٥٣٧.

وغيرهم.

وذهب آخرون إلى تصويب الوجه الذي فيه تسمية حذيفة، ومنهم:

١ ـ ابن خزيمة ٣/ ٢٠٣ حيث أخرج هذا الوجه وصححه.

٢ ـ ابن حبان ٨/ ٢٣٨ ح(٣٤٥٨).

٣ ـ البيهقي ٤/ ٢٠٨ حيث قال: «وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة فيه، وهو ثقة حجة».اهـ.

٤ ـ النووي في «المجموع» ٦/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ حيث قال عقب ذكر هذا الوجه: «بإسنادٍ صحيح على شرط البخاري ومسلم».

٥ ـ ابن عبد الهادي، في التنقيح ٢/ ٢٩٤، وردَّ بذلك على ابن الجوزي ـ الذي قال كما في «التحقيق» ٥/ ٢٩٨: «أحمد ضعَّف حديث حذيفة، وقال ليس ذكر حذيفة فيه بمحفوظ» ـ حيث قال ـ أي ابن عبد الهادي ـ:

«ومن زعم أن حديث حذيفة الذي رواه ربعي عنه أنه مرسل فقد وهم، بل هو متصل، إما عن حذيفة، وإما عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، وجهالة الصحابي غير قادحة في صحة الحديث، كما ظنه بعضهم. والله أعلم».اهـ. من التنقيح المطبوع، وفي نصب الراية ٢/ ٤٣٩ زيادة في أوله حيث قال: «وهذا وهمٌ منه، فإن أحمد إنما أراد أن الصحيح قول من قال: عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ وأن تسمية حذيفة وهم من جرير، فظنَّ ابن الجوزي أن هذا تضعيف من أحمد للحديث، وأنه مرسل...».

٦ ـ ابن حجر، فقد قال في «الفتح» ٤/ ١٤٥ ح(١٩١١) لما ذكر طريق جرير: «وقيل الصواب فيه: عن ربعي عن رجلٍ من الصحابة مبهم، ولا يقدح ذلك في صحته». وما قاله هؤلاء الأئمة من أن جهالة الصحابي لا تضر لا إشكال فيه إذا صرَّح التابعي بالسماع من الصحابي المبهم، أما إذا رواه بالعنعنة ـ كما في حديث الباب ـ فالمسألة محل خلاف بين أهل العلم؛ لأنه يخشى أن يكون التابعي أرسله، فمن ثَمَّ احتيج إلى إثبات السماع من ذلك الصحابي الذي لم يُسَمَّ، وعليه فالجزم بأنه موصول ـ كما قاله ابن القيم في تهذيب السنن ٣/ ٢١٤ ـ وغيره، محل نظر. والله أعلم.

وهذه المسألة تَعرَّضَ لها بعض من كتب في علوم الحديث، ومن ذلك على سبيل المثال: العراقي في «التقييد والإيضاح» ص٧٤ في مبحث المرسل؛ والحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/ ٥٦٢؛ والأنصاري في «التبصرة» ١/ ١٥٥؛ والسخاوي في «فتح المغيث» ١/ ١٧٨؛ والسيوطي في «الألفية»/ ٢٨.

وقد رجح العراقي، والسيوطي، القول بأنه لا بد أن يوقف على سماعٍ لذلك التابعي عن الصحابي المبهم، واختار الباقون ـ ممن سلف

ذكرهم ـ أنه محمول على الاتصال، على أن الحافظ ابن حجر ممن رجح قول البخاري وغيره ـ فيما إذا قال التابعي عن فلان من الصحابة وسمَّاه ـ أن هذا محمول على الانقطاع حتى يثبت السماع كما في «النكت» ٥/ ٥٩٥ فما بعدها، فإذا كان هذا رأي الحافظ في هذه المسألة فينبغي أن يكون رأيه كذلك فيما سبق من باب أولى. والله أعلم[1].

أما الوجه الثالث ـ والذي لم يشر إليه أبو داود ـ الذي رواه الحجاج بن أرطاة عن منصور عن ربعي مرسلاً، فقد أشار إلى ضعفه النسائي كما في «التحفة» ٣/ ٢٨:

«وحجاج ضعيف، لا تقدم به حجة».اهـ، وهو على ضعفه خولف في إسناده، وذلك لأجل أنه كثير الخطأ والتدليس، كما في «الميزان» ١/ ٤٥٨ والتقريب ص١٥٢.

---

(١) يمكن أن تراجع رسالة الباحث: خالد بن منصور الدريس «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين» ص٤٣ فما بعدها، فقد توسع في ذكر الأدلة على هذه المسألة.

الحديث التاسع

قال أبو داود في ٢/ ٧٤٥ باب من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ح(٢٣٢٧):

حدثنا الحسن بن علي، حدثنا حسين عن زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فإن حال دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا والشهر تسع وعشرون».

قال أبو داود: رواه حاتم بن أبي صغيرة، وشعبة، والحسن بن صالح، عن سماك بمعناه، لم يقولوا: «ثم أفطروا».

قال أبو داود: وهو حاتم بن مسلم بن أبي صغيرة وأبو صغيرة زوج أمه.

رواة الإسناد:

١ ـ الحسن بن علي: هو ابن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحُلواني، نزيل مكة، مات سنة ٢٤٢هـ. روى عن: حسين الجعفي، ووكيع، وعنه: الجماعة سوى النسائي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٩، التقريب ص١٦٢.

٢ ـ حسين: هو ابن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرئ، مات سنة ٢٠٣هـ. روى عن: الأعمش، وزائدة بن قدامة وعنه: الحسن الحلواني، والإمام أحمد. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٦/ ٤٤٩، التقريب ص١٦٧.

٣ ـ زائدة: هو ابن قدامة، أبو الصلت الكوفي، مات سنة ١٦٠هـ، وقيل بعدها، روى عن: سماك، وسليمان التيمي، وعنه: حسين الجعفي، وحماد بن أسامة. «ثقة ثبت صاحب سنة».

تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٣، التقريب ص٢١٣.

٤ ـ سماك: هو ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة، مات سنة ١٢٣هـ.روى عن عكرمة، وإبراهيم النخعي وعنه زائدة، والثوري، وشعبة، وغيرهما.

والكلام على سماك جرحاً وتعديلاً يمكن أن يقسَّم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: من وثقه أو مشَّاه ومنهم:

ابن معين، وأبو حاتم فقد قالا عنه: ثقة، وزاد أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين مرة: «أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة»، وقال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وقد حدَّث عنه الأئمة، وهو من كبار الكوفيين. . . . . وأحاديثه حسان عن من روى عنه، وهو صدوق لا بأس به».

ثانياً: من ضعَّفه مطلقاً أو غمزه، ومنهم:

ابن المبارك حيث قال: سماك ضعيف في الحديث، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال صالح جزرة: يضعف، وقال ابن خراش: في حديثه لين، وقال النسائي: ليس به بأس وفي حديثه شيء، وقال مرةً: ليس بالقوي، كان يقبل التلقين، وقال مرةً: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين، وكلمة النسائي الأخيرة توضح مراده بقوله: «في حديثه شيء»، وقوله: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً، وقال الدارقطني: سيئ الحفظ.

ثالثاً: من ضعف روايته عن عكرمة خاصة، أما عن غيره، فجائزة، ومنهم:

ابن المديني، ويعقوب بن شيبة السدوسي، والعجلي.

قال الذهبي في السير ـ عقب كلام صالح جزرة، وابن خراش، والنسائي ـ:

«قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاداً به، فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس نسخةٌ، عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري، لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تُعَدَّ صحيحة لأن سماكاً إنما تكلم فيه من أجلها».اهـ.

وقال في «الميزان»: «صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور». وفي «الكاشف»: «ثقة ساء حفظه»، وقال ابن حجر ملخصاً حاله: «صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن».

سنن النسائي الصغرى ٨/ ٣١٩، وسننه الكبرى ٢/ ٢٥٠، السير ٥/ ٢٤٥، الميزان ٢/ ٢٣٢، الكاشف ١/ ٤٦٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٠، التقريب ص٢٥٥.

٥ ـ عكرمة: مولى ابن عباس، تقدم في الحديث الأول وأنه ثقة ثبت.

٦ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ١/ ٢٥٨ عن معاوية بن عمرو، عن زائدة به بنحوه، لكنه لم يذكر قوله: «**ثم أفطروا**».

* وأخرجه النسائي ٤/١٣٦، باب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه ح(٢١٢٩) عن **ابن راهويه**؛ **وأحمد** ١/٢٢٦؛ والدارمي ١/٤٢٧ ح(١٦٣٥) عن **عبد الله بن سعيد**، **ثلاثتهم** (ابن راهويه، وأحمد، وعبد الله) **عن ابن علية**؛ والنسائي ٤/١٥٣، باب صيام يوم الشك ح(٢١٨٩) من طريق **ابن أبي عدي**.

كلاهما (ابن علية، وابن أبي عدي) عن حاتم بن أبي صغيرة به بنحوه، إلَّا أن في أول حديث عبد الله بن سعيد، وابن أبي عدي قصة، وليس في حديثه قوله: «**ثم أفطروا**».

* وأخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٠٤ ح(١٩١٢)؛ وابن حبان ٨/ ٣٥٦ ح(٣٥٩٠)؛ والحاكم ١/ ٤٢٤ من طريق يحيى بن كثير العنبري، عن **شعبة**؛ والترمذي ٣/ ٧٢، باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له ح(٦٨٨)؛ والنسائي ٤/ ١٣٦ ح(٢١٣٠) من طريق **أبي الأحوص سلَّام بن سليم**؛ والطيالسي ص٣٤٨ ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٠٨ ـ عن **أبي عوانة**؛ والطبراني في «الكبير» ١١/ ٢٨٦ ح(١١٧٥٥) من طريق **الوليد بن أبي ثور**؛ والطبراني في «الكبير» ١١/ ٢٨٦ ح(١١٧٥٧) من طريق **الحسن بن صالح**.

خمستهم (شعبة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، والوليد، والحسن) عن سماك به بنحوه إلَّا أنهم لم يذكروا في حديثهم قوله: «**ثم أفطروا**».

* وأخرجه الطبراني في الكبير ١١/ ٢٧١ ح(١١٧٠٦) من طريق خلف بن تميم عن أبي الأحوص، عن أشعث بن سوار، عن عكرمة به بنحوه، وليس فيه قوله: «**ثم أفطروا**».

* وأخرجه مسلم ٢/ ٧٦٦ ح(١٠٨٨)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٥ ح(١٩١٥) من طريق أبي البختري سعيد بن فيروز قال: أهللنا رمضان ونحن بذات عرق، فأرسلنا رجلاً إلى ابن عباس رضي الله عنهما يسأله، فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله قد أمدَّه لرؤيته، فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة**».

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٣٥ باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار ح(٢١٢٥)؛ والدارمي ١/ ٤٢٨ ح(١٦٣٨) من طريق **سفيان الثوري**؛ والنسائي ح(٢١٢٤) من طريق **حماد بن سلمة**، وعبد الرزاق ٤/ ١٥٥ ح(٧٣٠٢) **عن ابن جريج**.

ثلاثتهم (الثوري، وحماد، وابن جريج) عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين، عن ابن عباس فذكره بنحوه، إلَّا أن حماداً لم يذكر محمد بن حنين في حديثه، ولم يذكر النهي عن التقدم، وليس في حديثهم جميعاً قوله: «**ثم أفطروا**».

* وأخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٢٨٧ ح(٣) عن ثور بن زيد الديلي، عن ابن عباس بنحوه وليس فيه ذكر التقدم، ولا قوله: «**ثم أفطروا**».

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف، ومتنه ثابت إلا قوله: «**ثم أفطروا**».

وضعف إسناده من أجل ما قيل في رواية سماك عن عكرمة ففيها اضطراب ـ كما تقدم ـ.

وقد تابعه أشعث بن سوَّار ـ وهو ضعيف عند الأكثرين كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ١/ ٣١٩، إلَّا أنه ممن يعتبر به ويكتب حديثه كما قال العجلي، وابن عدي، والدارقطني ـ ومما يقوي متابعته هنا أن متن الحديث معروف وثابت ـ كما سيأتي ذكر بعض شواهده ـ ولعله لأجل ذلك صححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ٢٦، ٣٥: «وهذا الحديث صحيح لعكرمة عن ابن عباس».اهـ. وصححه أيضاً ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/ ٢٩٣، وابن حجر في «التلخيص» ٢/ ١٩٧ حيث قال: «وهو من صحيح حديث سماك، لم يدلس فيه ولم يلقن أيضاً فإنه من رواية

شعبة عنه، وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلَّسوا فيه ولا ما لقنوا».

والذي يظهر من كلام الأئمة ـ رحمهم الله ـ أن نقدهم منصبٌ على رواية سماك عن عكرمة، بغض النظر عن الرواة عنه، اللهم إلَّا أن يكون مستمسك الحافظ ابن حجر في كلامه هذا ما جاء في «سؤالات السلمي» (١٩٧) رقم (١٥٨) للدارقطني حيث سئل عن سماك فقال: «سماك بن حرب، إذا حدَّث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك بن عبد الله، وحفص بن جُميع، ونظرائهم، ففي بعضها نكارة».اهـ. فكلام الدارقطني ـ كما هو ظاهر ـ ليس خاصاً بشعبة، بل هو عامٌ في الثقات من أصحاب سماك، وعليه فيبقى كلام الحافظ محل نظر وتأمل. والله أعلم.

ثم إن قوله في الحديث: «**ثم أفطروا**»، قد تبين من التخريج السابق، أن هذه اللفظة اختلف فيها على زائدة، فرواها حسين الجعفي، وهو ـ وإن كان ثقة ـ فقد خالفه معاوية ابن عمرو الأزدي، فرواه عن زائدة بدون هذه الزيادة، ومعاوية ممن روى عن زائدة كتبه ومصنفاته، كما قال ابن سعد في الطبقات ٣٤١/٧، وروايته موافقة لرواية الجماعة عن سماك، شيخ زائدة.

وعلى هذا فرواية الجعفي غير محفوظة، وإلى هذا أشار أبو داود بقوله ـ المتقدم نقله عنه ـ «رواه حاتم... ولم يقولوا: «**ثم أفطروا**» فهذا نقدٌ من جهة الإسناد.

وأما من جهة المعنى، فإنه لا يستقيم ذكر هذه اللفظة؛ لأن الحديث عن شعبان فكيف يؤمر الناس إذا تم الشهر ثلاثين يوماً أن يفطروا؟ والواجب أن يصوموا!! فهذا وهمٌ ظاهر.

أما ما يتعلق ببقية الطرق إلى ابن عباس، فأحدها طريق أبي البختري ـ وهو عند مسلم ـ، وأما طريق عمرو بن دينار، عن محمد بن

حنين، فقد سبق أنه وقع اختلاف على عمرو في إسناده، فرواه حماد بن سلمة، عن عمرو، عن ابن عباس، وخالفه الثوري، وابن جريج، فروياه عن عمرو، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس وهذا ـ فيما يظهر ـ وهمٌ من حماد، إذ هو لا يقاوم الثوري وحده، فضلاً عن أنه توبع من ابن جريج، ولذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ٣٧: «وروى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس ولم يسمعه عمرو من ابن عباس، وإنما يرويه عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي عليه السلام مثله».اهـ.

وأما طريق ثور بن زيد عن ابن عباس، فهو منقطع، قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ٢٦: «وإنما رواه ثور عن عكرمة، وقد روى عن روح بن عبادة هذا الحديث عن مالك عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس... وليس في الموطأ في هذا الإسناد عكرمة...».

وما دلَّ عليه حديث الباب من النهي عن التقدم، والأمر بتحري رؤية الهلال، فإن لم ير أكملت العدة، وأن الشهر يكون تسعة وعشرين، كل ذلك ثابت مفرقاً في أحاديث أخرى بعضها في الصحيحين وبعضها خارجهما، ومن ذلك:

١ ـ حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

أخرجه البخاري ٢/ ٣٢، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الهلال...» ح(١٩٠٧) ـ واللفظ له ـ؛ ومسلم ٢/ ٧٦٠ ح(١٠٨٠) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر فذكره.

٢ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، نحو حديث ابن عمر رضي الله عنهما وليس فيه ذكر الشهر تسعٌ وعشرون، أخرجه البخاري ٢/ ٣٣، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الهلال...» ح(١٩٠٩)؛ ومسلم ٢/ ٧٦٢ ح(١٠٨١)؛ والنسائي

٤/ ١٣٣، باب إكمال شعبان ثلاثين ح(٢١١٧، ٢١١٨) من طرق عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لا تقدموا رمضان بصوم يومٍ ولا يومين، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه**».

أخرجه البخاري ٢/ ٣٤، باب لا يتقدم رمضان بصوم يومٍ ولا يومين ح(١٩١٤)؛ ومسلم ٢/ ٧٦٢ ح(١٠٨٢) ـ واللفظ له ـ؛ وأبو داود ٢/ ٧٥٠، باب فيمن يصل شعبان برمضان ح(٢٣٣٥)؛ والترمذي ٣/ ٦٩، باب ما جاء «لا تقدموا الشهر بصوم» ح(٦٨٥)؛ والنسائي ٤/ ١٤٩، باب التقدم قبل شهر رمضان ح(٢١٧٢، ٢١٧٣)؛ وابن ماجه ١/ ٥٢٨، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ح(١٦٥٠) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة فذكره. والله أعلم.

الحديث العاشر

قال أبو داود ٢/ ٧٤٦ باب في التقدم ح(٢٣٢٩):

حدثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي من كتابه، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء، عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة، قال: قام معاوية في الناس بدير مسحل ـ الذي على باب حمص ـ فقال: أيها الناس! إنا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا، وأنا متقدم بالصيام، فمن أحب أن يفعله فليفعله، قال: فقام إليه مالك بن هبيرة السبئي فقال: يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله ﷺ، أم شيء من رأيك؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوموا الشهر وسره».

حدثنا سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي في هذا الحديث قال: قال الوليد سمعت أبا عمرو ـ يعني الأوزاعي ـ يقول: سره أوله.

حدثنا أحمد بن عبد الواحد، حدثنا أبو مسهر قال: كان سعيد ـ يعني ابن عبد العزيز ـ يقول: سره أوله.

قال أبو داود: وقال بعضهم سره وسطه، وقالوا: آخره.

غريب الحديث:

قوله: «دير مسحل»: هو موضع بين حمص وبعلبك، كما في «معجم البلدان» ٢/ ٥٣٨.

قوله: «وسُرَّه»: البحث في المراد بسرة الشهر يطول، ولكن يمكن يلخص كلام أهل العلم في ذلك النقاط الآتية:

أولاً: بيانها من كلام أهل اللغة:

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» ٣/ ٦٧: «السين والراء،

يجمع فروعه إخفاء الشيء، وما كان من خالصه ومستقره، لا يخرج شيء منه عن هذا، ومن ذلك السِّرار والسَّرار، وهو ليلة يستسر الهلال، فربما كان ليلة، وربما كان ليلتين إذا تم الشهر، ومن ذلك الحديث، أنه سأل رجلاً: «**هل صمت من سرر الشهر شيئاً؟ فقال: لا فقال: إذا أفطرت رمضان فصم يومين**»[(١)].اهـ.

وينظر: «القاموس المحيط» ص٥٢١، و«المعجم الوسيط» ١/ ٤٢٦.

وحكى ابن منظور في «اللسان» ٤/ ٣٥٧ القولين الآخرين في لغة السرر، وهما: أول الشهر ووسطه، وقد صدرهما بصيغة التمريض.

ولم يحك أبو عبيد في «غريبه» ٢/ ٧٩ سوى قول واحد، وهو أن المراد بالسرر آخر الشهر.

وعلى هذا المعنى عامة أهل اللغة، وينظر أيضاً: «النهاية» لابن الأثير ٢/ ٣٥٩، وما سيأتي في كلام الخطَّابي.

وأما ما رواه أبو داود عن الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، فقد قال الخطابي في «المعالم» ٣/ ٢١٨:

«وأنا أنكر هذا التفسير، وأراه غلطاً في النقل، ولا أعرف له وجهاً في اللغة والصحيح أن سره: آخره، ثم ساق بسنده إلى الأوزاعي أنه قال: سره آخر، ثم قال: وهذا هو الصواب».اهـ. وصوَّب هذه الرواية عن الأوزاعي، الإمام البيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢١١.

وأما قول سعيد بن عبد العزيز، فمعارض بما رواه الدولابي في «الكنى» ١/ ١١١ من طريق أبي مسهر قال: سألت سعيد بن عبد العزيز

---

(١) أخرجه البخاري ٢/ ٥٥، باب الصوم من آخر الشهر ح(١٩٨٣)؛ ومسلم ٢/ ٢٨٠ ح(١١٦١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما، وسيأتي الاستدلال به بعد قليل ضمن بحث هذه المسألة.

عن سره؟ فقال: آخره. فاتفق بذلك كلامهما، مع كلام أئمة اللغة.

ثانياً: إذا ترجح أن المراد بالسرر آخر الشهر، فهل المراد بالشهر رمضان أم شعبان؟

قولان لأهل العلم، فمن رجح القول بأنه رمضان ـ كابن حزم في «المحلى» ٧/ ٢٥ ـ فيشكل عليه أن رمضان يجب صيامه كله من أوله إلى آخره، كما ذكره الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢٧١ عن جماعة من أهل العلم.

ومن رجح أن المراد به شعبان، فيشكل عليه ثبوت النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، وهذا الإشكال يجاب عنه بأن يقال:

إن هذا النهي العام قد خصَّ من كانت له عادة في صيام أيام معينة، فوافق صيامه قبل رمضان، فلا يشمله النهي.

فإن قيل فما الجواب عن حديث عمران ـ الآنف الذكر في كلام ابن فارس ـ؟ قيل في الجواب عنه أوجه:

الأول: أن هذا محمول على أن هذا الرجل المخاطب كان قد علم منه النبي ﷺ أنه له عادة بصيام آخر الشهر، فلما سمع نهيه ﷺ عن التقدم ـ ولم يبلغه الاستثناء ـ ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك، فأمره بقضائها، لتستمر محافظته على ما وظف نفسه من العبادة ويحتمل أنه ﷺ علم أنه نذر ذلك، فأمره ﷺ بقضائه[١].

الثاني: أن قصة الرجل ـ في حديث عمران ـ قضية عين في حق رجلٍ معين، فيتعين حمله على صورة صيامٍ لا ينهى عن التقدم به جمعاً بين الحديثين، ذكره ابن رجب في «اللطائف» ص٢٧٢.

---

(١) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد ٢/ ٧٩، «معالم السنن» ٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨، «المفهم» للقرطبي ٣/ ٢٣٤، «تهذيب السنن» ٣/ ٢١٩، «لطائف المعارف» ص٢٧٠، «الفتح» ٤/ ٢٧٢.

الثالث: «أن هذا الرجل الذي سأله النبي ﷺ كان قد علم منه ﷺ أنه كان يصوم شعبان أو أكثره، موافقةً لصيام النبي ﷺ، وكان قد أفطر فيه بعضه، فسأله عن صيام آخره، فلما أخبره أنه لم يصم آخره، أمره بأن يصوم بدله بعد يوم الفطر؛ لأن صيام أول شوال كصيام آخر شعبان، وكلاهما حريم لرمضان» ذكره ابن رجب أيضاً في «اللطائف» ص٢٧٢.

وخلاصة هذا البحث ما يلي:

أن الأرجح في معنى السرر: آخر الشهر.

أن هذا لا يعارض ما ثبت من النهي عن التقدم، وحديث عمران المخرج في الصحيحين يحمل على أوجهٍ سبق ذكرها، وحديث الباب لا يثبت ـ كما سيأتي ـ ولو ثبت فالجواب عنه كالجواب عن حديث عمران، سوى الجواب الذي يقول إنها قضية عين لأن لفظ حديث معاوية عام. والله أعلم.

رواة الإسناد:

١ ـ إبراهيم بن العلاء: ابن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمٰن الزُبيدي، أبو إسحاق الحمصي، روى عن: الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش، وعنه: أبو داود، وأبو حاتم وغيرهما.

سئل عنه أبو داود مرةً فقال: ثقة كتبت عنه. وسئل عنه مرةً فقال: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، إلَّا في حديثٍ واحد ليس هو حديث الباب.

وقد لخص الذهبي حاله فقال: «شيخ صدوق». واختار ابن حجر عبارة، ابن عدي فقال: «مستقيم الحديث إلَّا في حديث واحد. يقال: إن ابنه محمداً أدخله عليه».

سؤالات الآجري ٢/ ٢٢٩، ٢٣٩، الكاشف ١/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٤، التقريب ص٩٢.

٢ ـ الوليد بن مسلم: القرشي، أبو العباس الدمشقي. مات سنة ١٩٥هـ. روى عن: الأوزاعي وعبد الله بن العلاء وغيرهما، وعنه: الإمام أحمد وإبراهيم بن العلاء وغيرهما.

وثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن عدي، وأثنى على حفظه أبو مسهر. وقدح فيه من جهة تدليسه، وقال ابن المديني: سمعت من الوليد، وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وعابه أحمد بكثرة الخطأ، وقال مرةً: صاحب تسهيل، وقال أبو حاتم مرةً: كثير الوهم، وقال مرةً: كثير الغلط، وقال مرةً: صالح الحديث، وقال الدارقطني: يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، مثل نافع، وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم.

وقال ابن القطان ـ في بيان الوهم ـ مبيناً حقيقة صنيع الوليد الذي وصفه به الدارقطني وأنه لا يقدح فيه: أن الوليد «يسقط من بين الأوزاعي وبين أشياخه الثقات قوماً روى عنهم، وهم عند الوليد ثقات، وإن كان غيره يضعفهم، فلا يكون بعمله المذكور مضعفاً. والله أعلم».اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» و«الميزان»: «قلت: لا نزاع في حفظه وعلمه، وإنما الرجل مدلس، فلا يحتج به إلَّا إذا صرَّح بالسماع لأنه يدلس عن كذابين فإذا قال حدثنا، فهو حجة».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية».

وقد احتج الشيخان بحديثه، لكن على سبيل الانتقاء.

العلل لابن أبي حاتم ١/ ١٧٣، ٣٢٨؛ سؤالات المروذي ص١٠٥ رقم (٢٤٥)، سؤالات الميموني ص١٨٩ رقم (٢٤٥) بيان الوهم والإيهام ٤/ ١١٠، الميزان ٤/ ٣٤٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٤، هدي الساري ص٤٧٣، تهذيب التهذيب ١١/ ١٣٣، التقريب ص٥٨٤.

٣ ـ عبد الله بن العلاء: ابن زبْر، الدمشقي، الرَّبعي، مات سنة ١٦٤هـ. روى عن: أبي الأزهر، وعمر بن عبد العزيز، وعنه: الوليد بن مسلم، وأبو مسهر. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٥/ ٤٠٥، التقريب ص٢١٧.

٤ ـ أبو الأزهر: هو المغيرة بن فروة الثقفي، ومنهم قَلَبَه فقال: فروة بن المغيرة ويقال: المغيرة بن حكيم، ويقال إنهما اثنان.

وقد نصَّ البخاري، والدولابي، وأبو داود، وأبو أحمد الحاكم، على أن اسمه: المغيرة ابن فروة، وممن قلبه: ابن معين، والذي سماه المغيرة بن حكيم: الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» له، وتبعه الذهبي في «المقتنى» ثم قال: ويقال ابن فروة.

ولم أقف ـ بعد البحث ـ على كلامٍ للأئمة فيه، سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات»، وقول الجوزقاني في «الأباطيل»: «ثقة، الَّا أن في حديثه بعض النكارة»، وقول ابن حزم: «غير مشهور»، ولذا قال الذهبي: «وثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

سؤالات الآجري ٢/ ٢٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٩٤، الأباطيل للجوزقاني ٢/ ٩٨، المحلى ٧/ ٢٤، المقتنى في سرد الكنى ١/ ٨٤، الكاشف ٢/ ٢٨٧، التقريب ص٥٤٣.

٥ ـ معاوية بن أبي سفيان: ابن صخر بن حرب بن أمية، الأموي، أبو عبد الرحمٰن الخليفة الأموي، صحابي أسلم قبل الفتح، وكتب

الوحي، مات سنة ٦٠هـ في رجب وقد قارب الثمانين. روى عن: النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعنه: جرير، وأبو الأزهر وغيرهما.

معرفة الصحابة ٥/٢٤٩٦، الإصابة ٦/١١٢، التقريب ص٥٣٧.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ١/٤٥١؛ والجوزقاني في «الأباطيل» ٢/٩٨ من طريق دحيم، عن الوليد به بنحوه.

* وأخرجه الدولابي في «الكنى» ١/١١١ من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن أبي الأزهر عن النبي ﷺ مرسلاً، فذكره بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/٥٧٢، باب ما جاء في صيام يوم الشك ح(١٦٤٧) من طريق **الهيثم بن حميد**؛ والجوزقاني في «الأباطيل» ٢/ ٩٥؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/٥٢٩ من طريق **خالد بن يزيد** المري، **كلاهما** (الهيثم، وخالد) عن العلاء بن الحارث، قال الهيثم في حديثه: عن العلاء، عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، عن معاوية رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر قبل شهر رمضان: «الصيام يوم كذا كذا، ونحن متقدمون، فمن شاء فليتقدم، ومن شاء فليتأخر»، وأما خالد فقال في حديثه: عن العلاء عن مكحول عن معاوية، فذكر نحو حديث الباب وفي آخره: هكذا كان رسول الله ﷺ إذا حضر رمضان قال كما قلت.

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف؛ لأن في إسناده أبا الأزهر فهو في عداد المجاهيل، إذْ لم يوثقه أحد من الأئمة المعتبرين، ثم إنه اضطرب في إسناده، فمرةً يرويه موصولاً بذكر معاوية ومرة مرسلاً، لا يذكر فيه معاوية.

وأما طريق العلاء بن الحارث، فقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف عليه في تسمية شيخه، وبالنظر في الشيخ المختلف عليه، ومن اختلف عليه، نجد أن العلاء بن الحارث قد أطلق توثيقه جمع من الأئمة منهم ابن المديني، وابن معين، وأحمد وأبو داود ودحيم، وأبو حاتم وقال: لا أعلم في أحد من أصحاب مكحول أوثق منه وذكر ابن سعد، وأبو داود أنه اختلط، ورمي بالقدر، ينظر تهذيب الكمال ٢٢/٤٧٨، والكواكب النيرات ص٣٣٥.

ولم أقف على ما يميز رواية هذين الراويين عنه، إلَّا أن كلمة أبي حاتم ونحوها عن دحيم، والتي تفيد تقديمه مطلقاً على أصحاب مكحول، وعدم ذكرهما ما يؤثر على رواتيه من جهة الاختلاط، فكأنه اختلاط غير فاحش. والله أعلم.

وأما الهيثم بن حميد فقد وثقه ابن معين، وأبو داود، ودحيم، وقال أحمد: لا أعلم إلَّا خيراً، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو مسهر: كان ضعيفاً قدرياً، وقال مرةً: كان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه؛ استضعفته، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٣٧٠، وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق رمي بالقدر»، كما في «التقريب» ص٥٧٧.

وأما خالد بن يزيد المري، فقد وثقه العجلي ودحيم وأبو حاتم، وزاد: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: يعتبر به، كما في «تهذيب الكمال» ٨/ ١٩٣، وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله في «التقريب» ص١٩١ بقوله: «ثقة».

فتبين من خلال هذه التراجم أن خالد بن يزيد أحسن حالاً من الهيثم بن حميد، وعليه فيقدم ما رواه خالد على ما رواه الهيثم، وهو

رواية العلاء بن الحارث عن مكحول عن معاوية.

وهذا الوجه إسناده منقطع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من معاوية، كما قال أبو حاتم الرازي ـ فيما نقله عنه ابنه في «المراسيل» ص٢١٢ ـ وبهذا الانقطاع أعله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٢٩.

وقال الجوزقاني في «الأباطيل» ٢/ ٩٥ ـ عقب رواية مكحول ـ: «هذا حديث باطل». اهـ.

ويضاف إلى ذلك عدم تميز رواية خالد عن العلاء هل هي في الاختلاط أم قبله؟ كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة العلاء.

وثمة تعليل آخر لهذا الحديث ـ بجميع طرقه ـ وهو مخالفته لما ثبت في الصحيحين من النهي عن التقدم بصيام يومٍ أو يومين[1]، وبهذا أيضاً أعله ابن الجوزي في «علله» ٢/ ٥٢٩.

وقال الجوزقاني ـ عقب إخراجه الحديث ـ: «هذا حديث منكر».

وقال البوصيري ـ في «مصباح الزجاجة» ١/ ٢٩٦ ـ لما ذكر حديث التقدم: «فهذا مخالف لرواية ابن ماجه».

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ ـ أن في رواية أبي الأزهر ـ على جهالته ـ اضطراباً، فمرةً روي مرسلاً، ومرةً موصولاً.

٢ ـ أن في متن الحديث نكارة، وهي مخالفته للنهي عن التقدم بصيام يوم أو يومين قبل رمضان، إلَّا لمن كانت له عادة، كما في «الصحيحين». والله أعلم.

---

(١) تقدم تخريجه، عند ذكر الشواهد لحديث ابن عباس المتقدم برقم (٩).

الحديث الحادي عشر

قال أبو داود ٢/ ٧٤٩ باب كراهية صوم يوم الشك ح(٢٣٣٤):

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحق، عن صلة، قال: كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه، فأتي بشاة فتنحى بعض القوم، فقال عمار: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبد الله بن نمير: الهمْداني، الخارفي، أبو عبد الرحمٰن الكوفي، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن: أبي خالد الأحمر، وأبي نعيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ فاضل».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٦٦، التقريب ص٤٩٠.

٢ ـ أبو خالد الأحمر: سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، مات سنة ١٩٠هـ أو قبلها. روى عن: عمرو بن قيس، وسليمان التيمي وجماعة، وعنه: محمد بن نمير، والإمام أحمد وآخرون.

أثنى عليه وكيع، ووثقه ابن سعد، وابن معين ـ في رواية ـ وكذا وثقه ابن المديني والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين ـ في رواية ـ وأبو حاتم: صدوق زاد ابن معين: وليس بحجة، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة. . . وإنما أتي من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل، كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة».اهـ.

وقال الذهبي: «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره».اهـ.

لكن هل رواية الشيخين له على سبيل الاحتجاج؟

أما البخاري، فقد قال الحافظ عنه: «له عند البخاري نحو ثلاث أحاديث من روايته عن حميد، وهشام بن عروة، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر، كلها مما توبع عليه». اهـ.

فهذا ظاهر أن البخاري لم يخرج له احتجاجاً، وكذا الحال أيضاً عند مسلم فقد تتبعت أحاديثه في صحيحه، فلم أجده احتج به، إنما أخرج له كثيراً في الشواهد والمتابعات. والله أعلم.

وقد لخص ابن حجر حاله بقول: «صدوق يخطئ».

الكامل ٣/ ٢٨٣، الميزان ٢/ ٢٠٠، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦١، هدي الساري ص٤٢٧، التقريب ص٢٥٠.

٣ ـ عمرو بن قيس: هو الملائي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: أبي إسحاق، والأسود بن قيس، وعنه: أبو خالد الأحمر، وإسماعيل بن أبي خالد. «ثقة متقن عابد».

تهذيب الكمال ١٥/ ٤٠٥، التقريب ص٢١٧.

٤ ـ أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، الهمْداني، السبيعي، مات سنة ١٢٩هـ. روى عن: جماعة من الصحابة منهم: البراء، وزيد بن أرقم، وعن التابعين فأكثر ومنهم: صلة بن زفر، وعنه: ابنه يونس، وحفيده إسرائيل، وعمرو بن قيس وجماعة.

كلام الأئمة في توثيقه والثناء عليه مشهور جداً، وهو من المكثرين، لكنه اختلط بآخره، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد ونصَّ عليه أبو زرعة الرازي، إلَّا أن الذهبي في «الميزان» قال: «شاخ ونسي ولم يختلط» ثم قال بعد ذلك مباشرة: «وقد تغيَّر قليلاً»، ثم ساق في آخر ترجمة أبي إسحاق كلاماً للفسوي، حكى فيه عن بعض أهل العلم أنه اختلط وأنهم تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه ولم يتعقبه بشيء.

ومع هذا الاحتمال فلا يجزم بنسبة إنكار اختلاط أبي إسحاق للذهبي، كما ذكره صاحب «الكواكب النيرات»[1]، إذْ يمكن أن يحمل كلام الذهبي على أن مراده: الاختلاط الفاحش؛ لأن اختلاطه ثابت كما تقدم ذكره عن بعض الأئمة، بل نصَّ عليه أقرب الناس وأخصهم بأبي إسحاق، وهو حفيده إسرائيل في قصةٍ ذكرها أبو زرعة الدمشقي بإسناده، وخلاصتها: أن نفراً طلبوا من إسرائيل أن يستأذن لهم على أبي إسحاق، فقال إسرائيل: صلَّى بنا الشيخ البارحة فاختلط، ثم دخلوا عليه.

ويؤيد ما سبق أن الذهبي نفسه قال في «معرفة الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد»: «ثقة، تغير قبل موته من الكبر، وساء حفظه».

وقد لخص ابن حجر بقوله: «ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة»، بقي أن يذكر فيه أنه مدلس، فقد وصفه بذلك جماعة: منهم ابن حبان في الثقات، والذهبي، والعلائي، وأشار إلى تدليسه جماعة منهم: شعبة، والعجلي، والنسائي، والبيهقي وغيرهم، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، الذين احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

السنن الكبرى للنسائي ٥/ ١١٥، تاريخ أبي زرعة الدمشقي/ ٢٢٣ رقم (١٢١٢) سنن البيهقي ١/ ٢٠٢؛ تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢؛ الميزان ٣/ ٢٧٠؛ الرواة المتكلم فيهم ص١٩٥؛ جامع التحصيل ص١٠٨؛ تهذيب التهذيب ٨/ ٥٥؛ التقريب ص٤٢٣؛ الكواكب النيرات ص٣٤٩.

٥ ـ صلة: هو ابن زفر العبسي، أبو العلاء، وأبو بكر، تابعي كبير، مات في حدود السبعين. روى عن: عمار، وابن مسعود،

---

(١) وتابعه على ذلك صاحبا كتاب «تحرير التقريب» ٣/ ٩٩، اعتماداً على مقولة الذهبي المشار إليها.

وغيرهما، وعنه: أبو إسحاق، وربعي بن حراش وغيرهما. «ثقة جليل».

تهذيب الكمال ١٣/ ٢٣٣، التقريب ص٢٧٨.

٦ ـ عمار: هو ابن ياسر بن عامر بن مالك العَنْسي، بنون ساكنة ومهملة، أبو اليقظان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور، من السابقين الأولين، بدري، قتل مع علي بصفين سنة ٣٧هـ. روى عن: النبي ﷺ وحذيفة، وعنه: جابر بن عبد الله، وصلة وأبو وائل وغيرهم.

طبقات ابن سعد ٣/ ٢٤٦، معجم الصحابة ٢/ ٢٤٩، الإصابة ٤/ ٢٧٣، التقريب ص٤٠٨.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٢٧، باب ما جاء في صيام يوم الشك ح(١٦٤٥) عن ابن نمير به.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٧٠، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك ح(٦٨٦)؛ والنسائي ٤/ ١٥٣، باب صيام يوم الشك ح(٢١٨٨)؛ والدارمي ١/ ٤٢٨ ح(١٦٣٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٤ ح(١٩١٤)؛ وابن حبان ٨/ ٣٥١ ح(٣٥٨٥)؛ والدارقطني من طريق **أبي سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي**؛ والحاكم ١/ ٤٢٣ من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة**، **كلاهما** (أبو سعيد، وأبو بكر) عن أبي خالد الأحمر به بنحوه.

* وعلقه البخاري ٢/ ٣٢، باب قول النبي ﷺ: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا**...» عن صلة بن زفر عن عمار، فذكره.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ١٥٩ ح(٧٣١٨) عن **الثوري**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٢٣ ح(٩٥٠٢) عن **عبد العزيز العمي**(١)، **كلاهما** (الثوري،

(١) وقع في الأصل (ربعي عن منصور) وصوبته من «فتح الباري» ٤/ ١٤٤.

والعمي) عن منصور، عن ربعي، عن رجل قال: كنا عند عمار بن ياسر في اليوم الذي يشك فيه في رمضان، فجيءَ بشاة مصلية، فتنحى رجلٌ من القوم، قال: أُدْن، قال: إني صائم، وما هو إلَّا صوم كنت أصومه، فقال: أما أنت تؤمن بالله واليوم الآخر؟ فاطعم، هذا حديث الثوري، ولفظ العمي نحوه إلَّا أنه قال في حديثه: عن ربعي أن عمار بن ياسر... فذكره، فأسقط الواسطة بين ربعيٍ وعمار(١).

الحكم عليه:

إسناد أبي داود حسن من أجل أبي خالد الأحمر فهو صدوق، ومعناه ثابت في الصحيح.

والحديث صححه جماعة من الأئمة منهم: الترمذي حيث قال: «حسن صحيح» وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني فقد قال عنه: «هذا إسناد حسن صحيح، ورجاله كلهم ثقات».

ولكن يشكل على تصحيح هؤلاء الأئمة، أن في الإسناد عنعنة أبي إسحاق، ولم أقف ـ بعد البحث ـ على روايةٍ تصرّح بسماعه من صلة، ولذلك قال ابن حجر في «التغليق» ٣/ ١٤١: «وللحديث مع ذلك علة خفية، ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة».اهـ، ولعل هذا هو السبب جعل البخاري يعرض عن إخراجه مسنداً في صحيحه، بل علقه عن صلة.

بقي النظر في الطريق التي أخرجها عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، فقد اختلف على منصور فيه: فرواه سفيان عنه، عن ربعي، عن رجل،

---

(١) ذكر الحافظ في «إتحاف المهرة» ١١/ ٧٢٩، أن حديث عمار، رواه أحمد، ولم أجده في المسند، ولم يذكره في «أطراف المسند» ٥/ ٦ ـ ١٢، ولم يشر إليه في «الفتح»، فلعله سها.

عن عمار، ورواه العمي عنه، عن ربعي، عن عمار، والحديث حديث سفيان؛ لأنه أحفظ وأتقن، وخاصة في حديث منصور ـ كما في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٢٥؛ و«تهذيب الكمال» ١١/ ١٥٤ ـ وعليه فرواية العمي شاذة، وقد حسن الحافظ إسنادها ـ أي رواية العمي ـ في «الفتح» ٤/ ١٤٤، كما أنه حسن رواية الثوري في «التغليق» ٣/ ١٤١.

وإذا ترجحت رواية الثوري، فيحتمل ـ والله أعلم ـ أن يكون الرجل المجهول هو صلة، وخاصةً أن ربعياً يروي عنه ـ كما تقدم في ترجمة صلة ـ ويحتمل أن يكون غيره من شيوخ ربعي، وفي الجملة فهو عاضد للطريق الأول.

وما دلَّ عليه حديث عمار من النهي عن صيام يوم الشك، جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم:

١ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في النهي عن تقدم رمضان بصوم يومٍ أو يومين وقد تقدم تخريجه(١).

٢ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى الله ورسوله**».

أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٢٤ ح(٩٥٠٣)؛ **والخطيب** في «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٩٧ من طريق أحمد بن عمر الوكيعي، **وعلقه** الخطيب أيضاً ٢/ ٣٩٧ عن أحمد بن عاصم الطبراني، وإسحاق بن راهويه، **أربعتهم** (ابن أبي شيبة، والوكيعي، وأحمد بن عاصم، وإسحاق) عن وكيع، **وعلقه الخطيب** ٢/ ٣٩٧ عن يحيى القطان، **كلاهما** (وكيع، والقطان) عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «**من صام...**» فذكره إلَّا أن يحيى القطان، ووكيع ـ فيما رواه عنه ابن راهويه أوقفاه

(١) ضمن شواهد الحديث التاسع، حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

على عكرمة، لم يذكرا فيه ابن عباس. **والأرجح** من هذين الوجهين هو الذي رواه القطان ووكيع ـ من رواية ابن راهويه عنه ـ لإمامتهما وضبطهما وإتقانهما، والمخالفون لإسحاق عن وكيع لا يقارنون بابن راهويه، فكيف وقد تابعه القطان؟

ومع رجحان هذا الوجه، إلَّا أن في الحديث علة أخرى، وهي أنه من رواية سماك عن عكرمة، وهي مضطربة كما نصَّ على ذلك جمع من الأئمة، وقد تقدم تفصيل ترجمته في الحديث التاسع.

في الباب آثار عن الصحابة في النهي عن صوم يوم الشك، ذكر جملةً منها البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٢١٠ ـ ٢١١.

الحديث الثاني عشر

قال أبو داود ٢/ ٧٥٠: باب فيمن يصل شعبان برمضان ح(٢٣٣٦): حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن توبة العنبري، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة.

٢ ـ محمد بن جعفر الهذلي، البصري، المعروف بغندر، مات سنة ١٩٣ أو ٩٤.

روى عن: شعبة وجالسه نحواً من عشرين سنة، وابن جريج، وعنه: أحمد بن حنبل وابن المديني، وبندار وغيرهم.

وثقه الأئمة وخاصة في كتابه، إلا أن الإمام أحمد قال: سمعت غندراً يقول: لزمت شعبة عشرين سنة، لم أكتب عن أحدٍ غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا.

ولذا قال الحافظ في التقريب: «ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٥، التقريب ص٤٧٢.

٣ ـ شعبة: ابن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، الواسطي، ثم البصري، مات سنة ١٦٠هـ. روى عن: توبة العنبري، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وعنه: غندر وابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع،

وغيرهم كثير جداً. «ثقة، حافظ، متقن»، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً».

تهذيب الكمال ١٢/٤٧٩، التقريب ص٢٦٦.

٤ ـ توبة العنبري، البصري، أبو المُوَرِّع ـ بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة ـ، مات سنة ١٣١هـ. روى عن: أنس بن مالك، والشعبي ومحمد بن إبراهيم التيمي، وعنه: شعبة، والثوري، وهشام بن حسان وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٤/٣٣٦، التقريب ص١٣١.

٥ ـ محمد بن إبراهيم: ابن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني، مات سنة ١٢٠هـ، على الصحيح. روى عن بعض الصحابة ومنهم: أنس، وروى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، وعنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وتوبة العنبري، والزهري وغيرهم.

وثقه جمهور الأئمة، إلا أن الإمام أحمد قال: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، ذكره عنه العقيلي.

وقد علق الحافظ ابن حجر على هذه الكلمة قائلاً في «الهدي»: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة».اهـ، وقال في معرض دفاعه عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة: «وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة».اهـ[1].

وقال الذهبي: «وثقوه، وقال أحمد: روى مناكير»، وأما ابن حجر فقال: «ثقة له أفراد».

---

(١) في «الرفع والتكميل» للكنوي ص١٩٩ مزيد بيان وتوضيح لهذه المسألة.

تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٠١، الكاشف ٢/ ١٥٣، هدي الساري ص٤١٢، ٤٥٩، التقريب ص٤٦٥.

٦ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، المدني، قيل اسمه: عبد الله وقيل: إسماعيل، مات سنة ٩٤، أو ١٠٤هـ، وكان مولده سنة بضع وعشرين. روى عن: أبي هريرة، وأم سلمة، وعائشة، وعنه: التيمي، والزهري، وغيرهما كثير. «ثقة مكثر».

تهذيب الكمال ٣٣/ ٣٧٠، التقريب ص٦٤٥.

٧ ـ أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة، سنة ٤هـ، وقيل سنة ٣هـ، ماتت سنة ٦٢هـ، وقيل سنة ٦١هـ، وقيل قبل ذلك، والأول أصح. روت عن النبي ﷺ وعن زوجها الأول أبي سلمة وعنها أسامة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، وغيرهما.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٢١٨، تهذيب الكمال ٣٥/ ٣١٧، الإصابة ٨/ ٢٠٣، التقريب ص٧٥٤.

تخريجه:

* حديث الباب في المسند ٦/ ٣١١.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠٠، باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٥٣) عن محمد بن الوليد، عن غندر به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٥٠، باب الاختلاف على محمد بن إبراهيم ح(٢١٧٦) من طريق النضر بن شميل، عن شعبة به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١١٣، باب ما جاء في وصال شعبان برمضان ح(٧٣٦)؛ وفي «الشمائل» ص٢٤٧ ح(٣٠٢)؛ وأحمد ٦/ ٣٠٠ من طريق **الثوري**؛ والنسائي ٤/ ٢٠٠ ح(٢٣٥٢)؛ وابن ماجه ١/ ٥٢٨،

باب ما جاء في وصال شعبان برمضان ح(١٦٤٨) من طريق **شعبة**؛ **وأحمد** ٦/ ٢٩٣ من طريق **الجراح بن مليح (والد وكيع)**؛ والدارمي ١/ ٤٤٣ ح(١٦٩٠) من طريق **إسرائيل بن يونس**.

أربعتهم (الثوري، وشعبة، والجراح، وإسرائيل) عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة به بنحوه، إلّا أن لفظ حديث الجراح: «كان يصوم شعبان ورمضان»، وفي حديث إسرائيل زيادة في آخره: «وكان يصوم من الشهر حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم».

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

وللحديث طريق أخرى إلى أبي سلمة، وهي طريق سالم بن أبي الجعد، وسالم يدلس ويرسل كثيراً، كما في «الميزان» ٢/ ١٠٩، و«التقريب» ص٢٢٦، ولم أجد ـ بعد البحث ـ طريقاً واحداً صرَّح فيه سالم بالسماع من أبي سلمة، فيحتمل أنه أرسله. والله أعلم.

والحديث حسنه الترمذي في «جامعه»، وقال في «الشمائل»: «وهذا إسناد صحيح، وهكذا قال: عن أبي سلمة عن أم سلمة، وروى هذا الحديث غير واحدٍ عن أبي سلمة عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ ويحتمل أن يكون أبو سلمة بن عبد الرحمٰن قد روى هذا الحديث عن عائشة وأم سلمة جميعاً عن النبي ﷺ».اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢٥٢ ح(١٩٧٠) عقب نقل كلام الترمذي:

«ويؤيده أن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة، وعن أم سلمة تارة أخرى، أخرجهما النسائي».اهـ.

وحديث عائشة ـ المشار إليه في كلام هذين الإمامين ـ هو أنها

قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلّا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان».

أخرجه البخاري ٢/ ٥٠، باب صوم شعبان ح(١٩٦٩)؛ ومسلم ٢/ ٨١٠ ح(١١٥٦)؛ وأبو داود ٢/ ٨١٣، باب كيف كان يصوم النبي ﷺ؟ ح(٢٤٣٤) من طريق أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله؛ والترمذي ٣/ ١١٤، باب ما جاء في وصال شعبان برمضان ح(٧٣٧)؛ والنسائي ٤/ ١٥٠، باب الاختلاف على محمد بن إبراهيم ح(٢١٧٧، ٢١٧٨) من طريق محمد بن عمرو؛ والنسائي ح(٢١٧٩)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٥، باب ما جاء في صيام النبي ﷺ ح(١٧١٠) من طريق عبد الله بن أبي لبيد؛ والنسائي ح(٢١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير؛ والنسائي ٤/ ٢٠٠، باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٥٥) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، خمستهم (أبو النضر، ومحمد بن عمرو، وابن أبي لبيد، وابن أبي كثير، والأنصاري) عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن عائشة بنحوه.

وخلاصة البحث:

أن الحديث مداره على أبي سلمة، وقد روي عنه على الوجهين ـ كما تقدم ـ وأنه لا مانع من أن يكون الحديث محفوظاً عنهما ـ كما قال الترمذي وأيده ابن حجر ـ وإن كانت علة الإرسال في طريق سالم تبقى قائمة، وأيضاً فالأكثرون من أصحاب أبي سلمة على روايته عن عائشة، وهو الوجه الذي أخرجه الشيخان، وهو دليل ـ مع إعراضهما عن إخراج حديث أم سلمة ـ على ترجيحهما لكون الحديث من مسند عائشة. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر

قال أبو داود في ٢/ ٧٥١ باب في كراهية ذلك (أي وصل شعبان برمضان) ح(٢٣٣٧):

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: قدم عباد بن كثير المدينة، فمال إلى مجلس العلاء، فأخذ بيده فأقامه، ثم قال: اللهم إن هذا يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا» فقال العلاء: اللهم إن أبي حدثني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بذلك.

قال أبو داود: رواه الثوري، وشبل بن العلاء، وأبو عميس، وزهير بن محمد، عن العلاء.

قال أبو داود: وكان عبد الرحمٰن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم، قال: لأنه كان عنده أن النبي ﷺ يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خلافه.

قال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء عن أبيه.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة بن سعيد: ابن جميل ـ بفتح الجيم ـ ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني ـ بفتح الموحدة وسكون المعجمة ـ مات سنة ٢٤٠هـ روى عن: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومالك، والليث، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، كما نبه عليه الذهبي، ومراده أنه لم يرو عنه مباشرة وإلا فقد روى عنه بواسطة «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٢٣، الكاشف ١/ ١٣٤، التقريب ص٤٥٤.

٢ ـ عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني سنة ١٨٦ أو ١٨٧، روى عن: العلاء بن عبد الرحمٰن، وزيد بن أسلم، وعنه: قتيبة وعلي بن حجر.

وثقه مالك، وابن سعد وقال: كثير الحديث يغلط، وقال ابن المديني: ثقة ثبت، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن معين، والنسائي ـ في رواية ـ: لا بأس به، وقال مرة: ثقة حجة، وفي رواية عن النسائي: ليس بالقوي وقال أبو زرعة: سيء الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ. وقال أحمد: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وقال مرة: كتابه أصح من حفظه، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر».اهـ. ولذلك كان النسائي: حديث عن عبيد الله بن عمر منكر.

وقد لخص الحافظ ابن حجر هذه الأقوال في التقريب بقوله: «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر».

تهذيب الكمال ١٨/ ١٨٧، الميزان ٢/ ٦٣٤، الكاشف ١/ ٦٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٠، التقريب ص٣٥٨.

٣ ـ العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوب الحرقي، بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، أبو شبل، المدني، روى عن: أبيه، وابن عمر، وعنه: الدراوردي، ومالك.

وثقه أحمد وقال: «لم أسمع أحداً ذكره بسوء، ووثقه ابن سعد، والترمذي.

وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال مرةً: ليس بذاك لم يزل الناس يتوقون حديثه. وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء. وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون. وقال النسائي: ليس به بأس وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

وأما ابن عدي فقد قال في «الكامل» في أول ترجمته: «من جهنية مديني ليس بالقوي» ثم قال في آخرها: «وللعلاء بن عبد الرحمٰن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأساً، وقد روى عنه شعبة، ومالك، وابن جريج ونظراؤهم».

وقد لخّص ابن حجر كلام الأئمة فيه بقوله: «صدوق ربما وهم».

وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه، دون هذا والشواذ «كما قال الخليلي.

تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٢٠، الكاشف ٢/ ١٠٥، تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٠، التقريب ص٤٣٥.

٤ ـ عن أبيه: هو عبد الرحمٰن بن يعقوب الجهني، المدني، مولى الحرقة، روى عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعنه: ابنه العلاء، ومحمد التيمي.

وثقه العجلي، وقال النسائي: لا بأس، وسئل ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس.

وقد قال الذهبي، وابن حجر عنه: «ثقة».

تاريخ عثمان الدارمي ص١٧٣ رقم (٦٢٣)، الكاشف ١/ ٦٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦، التقريب ص٣٥٣.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

❁ **تخريجه:**

* أخرجه أبو عوانه ـ من طريق أبي داود ـ ص٩٨ [القسم المفقود]؛ وابن حزم في المحلى ٧/ ٢٥ بلفظه.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١١٥، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان ح(٧٣٨)؛ والبيهقي ٤/ ٢٠٩ من طريق قتيبة به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٢٨، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ح(١٦٥٠) عن أحمد بن عبدة، عن الدراوردي به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٧٢، باب صيام شعبان ح(٢٩١١)؛ وأبو عوانه ص٩٨ من طريق **محمد بن ربيعة**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٨٥ ح(٩٠٢٦)؛ وأحمد ٢/ ٤٤٢ عن **وكيع**، **كلاهما** (محمد، ووكيع) عن أبي العميس[1] **عتبة بن عبد الله المسعودي**؛ وابن ماجه ح(١٦٥٠) من طريق **مسلم بن خالد**؛ وعبد الرزاق ٤/ ١٦١ في (٧٣٢٥) عن **ابن عيينة**؛ وأبو عوانة (٩٨)؛ وابن حبان ٨/ ٣٥٦ ح(٣٥٨٩) من طريق **روح ابن القاسم**؛ وأبو عوانة (٩٨) من طريق **محمد بن الوليد الزبيدي**؛ وابن حبان ٨/ ٣٥٨ ح(٣٥٩١) من طريق **زهير بن محمد**، و«الخلعي» في الفوائد ـ عن الأجوبة المرضية للسخاوي ١/ ٣٣ ـ من طريق **شبل بن العلاء**.

سبعتهم (أبو العميس، ومسلم، وابن عيينة، وروح، والزبيدي، وزهير، وشبل) عن العلاء بن عبد الرحمٰن به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٢/ ٣١٢ ح(١٩٥٧) من طريق عبيد الله بن عبد الله المنكدري قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده

---

(١) وقع في سنن النسائي «الكبرى»: [أبي عيش عتبه]، وهو خطأ، والصواب ما جاء في مسندي أحمد وأبي عوانه، ينظر: «تحفة الأشراف» ١/ ٢٣٩، و«أطراف المسند» ٧/ ٣٩١.

[عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد بن المنكدر] عن عبد الرحمٰن بن يعقوب به بنحوه.

* وأخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ٢٢٤ من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر، والعلاء بن عبد الرحمٰن، عن عبد الرحمٰن بن يعقوب به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الصحة، إلا أن متنه منكر ـ كما سيأتي بيان ذلك ـ ورجاله ثقات سوى الدراوردي والعلاء بن عبد الرحمٰن، أما الدراوردي فقد توبع من أئمة.

وقد اختلفت أنظار الأئمة في الحكم على هذا الحديث، فمنهم من صححه، ومنهم من ضعفه واستنكره، فأما من صححه فمنهم:

الترمذي حيث قال ٣/ ١١٥: «حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ»، والطحاوي في: «شرح المعاني» ٢/ ٨٣، وأبو عوانة حيث أخرجه في «مستخرجه على صحيح مسلم»؛ وابن حبان ٨/ ٣٥٨؛ وابن عبد البر في «الاستذكار» ١٠/ ٢٣٨؛ وابن حزم ٧/ ٢٥ وغيرهم.

قال ابن رجب في «اللطائف» ص٢٦٠ ـ عقب حكاية التصحيح عن هؤلاء الأئمة ـ:

«وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم عبد الرحمٰن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة، والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء أنكر منه، وردّه بحديث: «**لا تقدموا رمضان بصوم يوم...**»» اهـ.

وما نقله أبو داود عن ابن مهدي، ظاهر في إنكاره إذ لم يحدث به الإمام أحمد.

وأما إنكار أبي زرعة، فقد نقله البرذعي في سؤالاته ٢/ ٣٨٨. ونقل أبو عوانة في «مستخرجه» ص٩٨ أن عفان بن مسلم كان يستنكره أيضاً.

ونقل أبو عوانة أيضاً ـ وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ٤/ ١٥٣ ـ أن ابن معين قال عنه: منكر، وإنكار أحمد للحديث نقله عنه المروذي في سؤالاته ص١١٧ رقم (٢٧٣).

وقال النسائي عقب إخراج الحديث في «الكبرى» ٢/ ١٧٢: «لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمٰن». اهـ.

وقال الخليلي في «الإرشاد» ١/ ٢١٨ عن العلاء: «مديني، مختلف فيه؛ لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها ـ ثم ذكر حديث الباب، ثم قال: ـ وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا والشواذ». اهـ.

وأشار البيهقي ٤/ ٢٠٩ إلى ضعفه.

وما ذكره الخليلي، فيه إشارة واضحة، أن مسلماً أعرض عن حديثه لما فيه من النكارة، مع أنه أخرج من هذه السلسلة: العلاء عن أبيه كثيراً، وقد أشار إلى هذا السخاوي، كما في «الأجوبة المرضية» ١/ ٣٧.

وما ذكره بعض الأئمة من تفرد العلاء به، لا يعكر عليه ما رواه الطبراني ـ كما سبق تخريجه من طريق محمد بن المنكدر عن عبد الرحمٰن بن يعقوب ـ لأن هذه الطريق معلولة بثلاثة أمور:

الأول: أن فيها المنكدر بن محمد بن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: «كان رجلاً صالحاً لا يفهم الحديث، وكان كثير الخطأ، ولم يكن بالحافظ لحديث أبيه»، وقال عنه أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال ابن

معين: «ليس بشيء» وقد وثقه أحمد في رواية أبي طالب نقل ذلك كله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/ ٤٠٦.

الثاني: أن الطبراني قال عقب إخراج الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا ابنه المنكدر، تفرد به ابنه عبد الله». اهـ، فهو مع ضعفه تفرد أيضاً.

الثالث: قال ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٤٥٥ عن هذه السلسلة (عبيد الله بن عبد الله المنكدري قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده):

«وهذه نسخة حدثناه ابن قديد، عن عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد، عن أبيه عن جده، عن الصحابة وعن غيرهم، وعامتها غير محفوظة». اهـ.

وأما الطريق التي أخرجها ابن عدي من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، فلا أثر لها؛ لأن إبراهيم هذا، متروك الحديث، كما في «الميزان» ١/ ٥٧، و«التقريب» ص٩٣.

بقي أن أشير إلى أن الطريق التي علقها أبو داود عن الثوري، لم أقف عليها موصولة. والله أعلم.

الحديث الرابع عشر

قال أبو داود في ٢/ ٧٥٢ باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال، ح(٢٣٣٨):

حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى البزاز، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا عباد، عن أبي مالك الأشجعي، حدثنا حسين بن الحارث الجدلي من جديلة قيس أن أمير مكة خطب ثم قال: عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية، فإن لم نره، وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما، فسألت الحسين بن الحارث: من أمير مكة؟ قال: لا أدري ثم لقيني بعد، فقال: هو الحارث بن حاطب أخو محمد بن حاطب، ثم قال الأمير: إن فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني، وشهد هذا من رسول الله ﷺ، وأومأ بيده إلى رجل، قال الحسين: فقلت لشيخ إلى جنبي: من هذا الذي أومأ إليه الأمير؟ قال: هذا عبد الله بن عمر، وصدق، كان أعلم بالله منه، فقال: بذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبد الرحيم، أبو يحيى البزاز، المعروف بصاعقة، مات سنة ٢٥٥هـ روى عن: سعيد بن سليمان، ويزيد بن هارون، وعنه: أبو دواد، والبخاري «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٥، التقريب ص٤٩٣، خلاصة التهذيب ص٣٤٩، نزهة الألباب ١/ ٤٢١.

٢ ـ سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، نزيل بغداد البزاز، لقبه: سعدويه مات سنة ٢٢٥ روى عن: عباد بن العوام، وهشيم، وعنه: صاعقة والبخاري، وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١٠/ ٤٨٣، الكاشف ١/ ٣٠٢، التقريب ص٢٣٧، نزهة الألباب ١/ ٣٦٦.

٣ ـ عباد: هو ابن العوام بن عمر الكلابي، أبو سهل الواسطي مات سنة ١٨٥، روى عن: أبي مالك الأشجعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وعنه: سعدويه، والإمام أحمد ثقة إلا في حديثه عن ابن أبي عروبة كما قال أحمد. وقال في «التقريب»: «ثقة» فقط، وينبغي أن يستثنى حديث ابن أبي عروبة.

تهذيب الكمال ١٤/ ١٤٠، الكاشف ١/ ٥٣١، التقريب ص٢٩٠.

٤ ـ أبو مالك الأشجعي: سعد بن طارق بن أشيم، مات سنة ١٤٠هـ. روى عن: أنس بن مالك، والحسين بن الحارث الجدلي، وعنه: عباد بن العوام، وشعبة. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٠/ ٢٦٩، التقريب ص٢٣١.

٥ ـ حسين بن الحارث الجدلي: بفتح الجيم، أبو القاسم. روى عن: الحارث بن حاطب وابن عمر، وعنه: أبو مالك الأشجعي، وعطاء بن السائب وغيرهم.

قال ابن المديني: معروف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد صحح له الإمام الدارقطني حديث الباب، وهذا دليل على أنه معروف عنده، وأن حديثه مقبول، وقد قال الحافظ في التقريب: «صدوق».

تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٢، التقريب ١٦٦.

٦ ـ الحارث بن حاطب: هو ابن الحارث بن معمر الجمحي، صحابي صغير، ووهم من خلطه بالحارث بن حاطب بن عمرو بن عبيد الأنصاري، فإن هذا صحابي آخر، ردّه النبيج من بدر. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: حسين بن الحارث ويوسف بن سعد الجمحي.

ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، فوهم لأن نصّ حديثه: «عهد إلينا رسول الله ﷺ» كما في «الإصابة».

معجم الصحابة ١/ ١٧٦، الإصابة ١/ ٢٨٩، التقريب ص١٤٥.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/ ٢٤٧ من طريق المصنف.

* وأخرجه الدارقطني ٢/ ١٣٠ ح(٢١٧١، ٢١٧٢)؛ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٤٨ من طريق سعيد بن سليمان به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده حسن من أجل حسين بن الحارث فهو صدوق ـ كما تبين من ترجمته ـ.

وقد قال الدارقطني عقب إخراجه الحديث: «هذا إسناد متصل صحيح»، وصححه النووي في «المجموع» ٦/ ٢٧٥.

الحديث الخامس عشر

قال أبو داود ٢/ ٧٥٤، باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال، ح(٢٣٣٩).

حدثنا مسدد، وخلف بن هشام المقرئ، قالا: حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان، فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهلّا الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا، زاد خلف في حديثه: وأن يغدوا إلى مصلّاهم».

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد: هو ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن مات سنة ٢٢٨هـ، ويقال إن اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب. روى عن: أبي عوانة، وابن علية، وهشيم وغيرهم، وعنه: البخاري، وأبو داود وغيرهما. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٤٣، التقريب ص٥٢٨.

٢ ـ خلف بن هشام: ابن ثعلب، بالمثلثة والمهملة، البزار، بالراء آخره، المقرئ البغدادي، مات سنة ٢٢٩هـ. روى عن: أبي عوانة، وهشيم، وعنه: مسلم، وأبو داود. «ثقة».

تهذيب الكمال ٨/ ٢٩٩، التقريب ص١٩٤.

٣ ـ أبو عوانة: هو وضاح، بتشديد المعجمة ثم مهملة، اليشكري، بالمعجمة الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، مات سنة ١٧٥ أو ١٧٦هـ. روى عن: منصور، وقتادة، والأعمش وغيرهم،

وعنه: مسدد، وخلف بن هشام، وابن مهدي ووكيع وأمم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٤١، التقريب ص٥٨٠.

٤ ـ منصور: هو ابن المعتمر، تقدم في الحديث الثامن، وهو ثقة ثبت وكان لا يدلس.

٥ ـ ربعي بن حراش: تقدم في الحديث الثامن، وهو ثقة عابد مخضرم.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/ ١٣٣ ح(٢١٨٢) عن محمد بن يحيى بن مرداس، عن أبي داود به بلفظه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ١٦٤ ح(٧٣٣٥)؛ وأحمد ٤/ ٣١٤، ٥/ ٣٦٢ من طريق **الثوري**؛ والدارقطني ١/ ١٣٥ ح(٢١٩٢)؛ والحاكم ١/ ٢٩٧؛ والبيهقي ٤/ ٢٤٨ من طريق **سفيان بن عيينة**، والحارث بن أبي أسامة ـ بغية الباحث ص١١١ ح(٣١٢) ـ من طريق **شعبة**؛ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/ ٦٢٥ ح(٨٣١) من طريق **أبي معاوية الضرير**؛ والدارقطني ٢/ ١٣١ ح(٢١٧٤) من طريق **عبيدة بن حميد**.

خمستهم (الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وأبو معاوية، وعبيدة) عن منصور به بنحوه، إلا أن في حديث شعبة قال: عن ربعي أن أعرابيين، فأرسله، وفي حديث ابن عيينة قال: عن ربعي عن أبي مسعود قال: أصبح الناس.. فذكره بنحوه، ولم يذكروا جميعاً قوله في آخره: «وأن يغدوا إلى مصلاهم».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن الصواب إرساله ـ كما سيأتي بيان ذلك ـ. ولفظة: «وأن يغدوا إلى مصلاهم» شاذة على الوجهين: الموصول والمرسل.

وقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف على منصور في وصله وإرساله، وأن الجماعة على إرساله، ولم يروه موصولاً سوى ابن عيينة، فلعله وهم فيه، أو أن الوهم ممن دونه. والله أعلم.

وقد صحح الوجه المرسل الذي رواه الجماعة: الدارقطني، حيث قال عن الطريق التي أخرجها من طريق أبي داود: «هذا إسناد حسن ثابت»، وقال عن الطريق التي أخرجها من طريق عبيدة بن حميد: «هذا صحيح». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» ٣/ ٣٩٠: «رواه الحارث مرسلاً بإسناد صحيح».

بينما صحح الحاكم ١/ ٢٩٧ الحديث موصولاً بذكر أبي مسعود رضي الله عنه.

ونقل المنذري في «مختصره للسنن» ٣/ ٢٢٧ عن البيهقي قوله: «وأصحاب رسول الله ﷺ كلهم ثقات سواء سموا أم لم يسموا». اهـ، وهذا ميل من الحافظ المنذري إلى أن الحديث متصل مسند إلى النبي ﷺ، وهذا محل نظر؛ لأن ربعياً لم يصرح بالسماع من ذلك الرجل، وهو غير معروف لنا، باعتبار أن تسميته أبا مسعود وهم ـ كما سبق ـ ولو ثبت سماعه منه لحكم له بالاتصال؛ لأن جهالة الصحابة لا تضر ـ كما قال البيهقي ـ.

وتبين من التخريج السابق أيضاً أن خلف بن هشام لم يتابعه أحد ـ فيما وقفت عليه ـ عن أبي عوانة، ولم يتابع أبا عوانة أحد عن منصور في قوله: «وأن يغدوا إلى مصلاهم»، وعليه فتكون هذه اللفظة شاذة. والله أعلم.

الحديث السادس عشر

قال أبو داود ٢/ ٧٥٤، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ح(٢٣٤٠):

حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا الوليد ـ يعني بن أبي ثور ـ (ح):

وحدثنا الحسن بن علي، حدثنا الحسين ـ يعني الجعفي ـ عن زائدة، المعنى، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، قال الحسن في حديثه: يعني رمضان، فقال: «أتشهد أن لا إلا الله»؟ قال: نعم قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «يا بلال أذّن في الناس فليصوموا غداً».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن بكار بن الريان: الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، الرصافي مات سنة ٢٣٨هـ، وله ٩٣هـ. روى عن: الوليد بن أبي ثور، وهشيم، وعنه: مسلم، وأبو داود، وابنه إبراهيم وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٢٥، التقريب ص٤٧٠.

٢ ـ الوليد: هو ابن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوني، وقد ينسب لجده، مات سنة ١٧٢هـ. روى عن: سماك بن حرب، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السدي، وعنه: محمد بن بكار بن الريان، ومحمد بن الصباح وغيرهما. «ضعيف».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٢، التقريب ص٥٨٢.

٣ ـ الحسن بن علي: هو الخلال، تقدم في الحديث التاسع، وهو ثقة حافظ.

٤ ـ الحسين الجعفي: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وأنه وهو ثقة عابد.

٥ ـ زائدة: هو ابن قدامة، تقدم في الحديث التاسع وهو ثقة ثبت صاحب سنة.

٦ ـ سماك: هو ابن حرب، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وهو صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن.

٧ ـ عكرمة: مولى ابن عباس، تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه، ولا تثبت عنه بدعة.

٨ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٧٤، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ح(٦٩١) من طريق محمد بن الصباح، عن الوليد بن أبي ثور به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ح(٦٩١) عن **أبي كريب**؛ والنسائي ٤/ ١٣٢، باب قبول الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ح(٢١١٣)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٨ ح(١٩٢٤) عن **موسى بن عبد الرحمٰن**؛ **وابن أبي شيبة** ٢/ ٣٢٠ ح(٩٤٦٧)، ومن طريقه أبي يعلى ٤/ ٤٠٧ ح(٢٥٢٩)؛ وعن أبي يعلى رواه ابن حبان ٨/ ٢٢٩ ح(٣٤٤٦)؛ والدارمي ١/ ٤٣٠ ح(١٩٤٤) عن **عصمة بن الفضل**؛ والحاكم ١/ ٤٢٤ من طريق **أبي البختري عبد الله بن محمد بن شاكر**.

خمستهم (أبو كريب، وموسى، وابن أبي شيبة، وعصمة، وأبو البختري) عن حسين الجعفي به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٢٩ باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ح(١٦٥٢)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٨ ح(١٩٢٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن زائدة به بنحوه.

* وأخرجه **أبو داود** ح(٢٣٤١) ـ ومن طريقه الدارقطني ٢/ ١٢٤ ح(٢١٤٠) ـ؛ والحاكم ١/ ٤٢٤ عن أحمد بن محمد سلمة العنزي، عن **عثمان الدارمي**، كلاهما (أبو داود، وعثمان) عن **أبي سلمة التبوذكي**، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/ ٢٣٠ ح(٢١٨) من طريق **عبد الأعلى بن حماد النرسي**، **كلاهما** (أبو سلمة، وعبد الأعلى) عن **حماد بن سلمة**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٢٠ ح(٩٤٦٤) من طريق **إسرائيل**؛ والطبراني في «الكبير» ١١/ ٢٩٥ ح(١١٧٨٦)؛ والدارقطني ٢/ ١٢٣ ح(٢١٣٣) من طريق **حازم بن إبراهيم**؛ والنسائي ٤/ ١٣٢ ح(٢١١٤) عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة؛ والحاكم ١/ ٤٢٤ من طريق عبدان، **كلاهما** (ابن أبي رزمة، وعبدان) عن **الفضل بن موسى السيناني**؛ والنسائي ٤/ ١٣٢ ح(٢١١٥)؛ وابن جرير في «تهذيب الآثار» ٢/ ٧٥٧ من طريق **ابن المبارك**؛ **والنسائي** ٤/ ١٣٢ ح(٢١٤٤) من طريق **أبي داود الطيالسي**؛ **وعبد الرزاق** ٤/ ١٦٦ ح(٧٣٤٢)؛ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/ ٢٢٩ ح(٢١٦) من طريق **وكيع**؛ **والدارقطني** ٢/ ١٢٤ ح(٢١٣٨)؛ والحاكم ١/ ٤٢٤ من طريق الحسن بن علي المعمّري، عن محمد بن بكار العيشي، عن **أبي عاصم النبيل**؛ **والدارقطني** ٢/ ١٢٤ ح(٢١٣٩) من طريق **شعبة**.

سبعتهم (الفضل، وابن المبارك، والطيالسي، وعبد الرزاق، ووكيع، وأبو عاصم، وشعبة) عن الثوري.

أربعتهم (حماد بن سلمة، وإسرائيل، وحازم بن إبراهيم، والثوري) عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، ليس فيه ابن عباس، إلا أن في رواية أبي سلمة

التبوذكي ـ فيما رواه عنه الدارمي ـ والثوري ـ فيما رواه عنه الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل ـ جعلوه موصولاً بذكر ابن عباس، وجعله وكيع من مرسل سماك، فلم يذكر في حديثه عكرمة، وزاد حماد بن سلمة في حديثه: «وأن يقوموا».

* وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١١/ ٢٥٧ ح(١١٦٦٤) من طريق أبي عمر النضر بن عبد الرحمٰن الخزاز، عن عكرمة، عن ابن عباس، مختصراً.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لإرساله ـ كما سيأتي بيانه ـ.

وقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف في هذا الحديث على سماك وعلى من دونه في وصل هذا الحديث وإرساله على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، وقد رواه عنه: زائدة بن قدامة، والوليد بن أبي ثور، وحازم بن إبراهيم، والثوري ـ فيما رواه عنه الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل ـ، وحماد بن سلمة ـ فيما رواه عثمان الدارمي، عن أبي سلمة التبوذكي عنه ـ.

الوجه الثاني: عن سماك عن عكرمة مرسلاً، وهذه رواية الثوري ـ فيما رواه الجماعة عنه ـ وهي رواية إسرائيل بن يونس، وحماد بن سلمة ـ فيما رواه أبو داود السجستاني وعبد الأعلى بن حماد، كلاهما عن أبي سلمة عنه ـ.

الوجه الثالث: عن سماك مرسلاً، ليس فيه ذكر عكرمة ولا ابن عباس، وهي رواية الثوري ـ فيما رواه عنه وكيع ـ.

وقبل ذكر الراجح من هذه الأوجه الثلاثة، يحسن أن يذكر الراجح من الوجهين عن حماد بن سلمة، وسفيان الثوري؛ لأنه اختلف عليهما، فيقال:

أولاً: حماد بن سلمة، وقد رواه عنه راويان، وهما:

عبد الأعلى بن حماد النرسي، وقد رواه مرسلاً، وأبو سلمة التبوذكي، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه عثمان بن سعيد الدارمي عنه، عن حماد بن سلمة موصولاً بذكر ابن عباس.

(ب) ورواه أبو داود عنه، عن حماد مرسلاً.

وهذا الوجه ـ أعني المرسل ـ أولى عن حماد، لما يلي:

١ ـ لجلالة أبي داود وإتقانه لحديث شيوخه، ومنهم أبو سلمة التبوذكي.

٢ ـ أن شيخه، أبا سلمة، قد توبع من قبل عبد الأعلى بن حماد على هذا الوجه ولذلك لم يزد الدارقطني في السنن ٢/ ١٢٣ على حكاية الوجه المرسل عن حماد، إذْ لم يذكر الوجه الموصول عن حماد، فلعل رواية الدارمي عن أبي سلمة، عن حماد الموصولة وهم، ويتحمل أن تكون من تلميذ الدارمي: أحمد بن محمد بن سلمة العنزي؛ لأنه «صدوق»، كما وصفه بذلك تلميذه الحاكم، كما في «السير» ١٥/ ٥١٩، ومثله لا يستبعد منه الوهم. والله أعلم.

ثانياً: سفيان الثوري:

وقد اختلف عليه كما اختلف على حماد، فرواه الجماعة: عبد الرزاق، وشعبة والطيالسي، وابن المبارك، ووكيع ـ على أنه جعله من مرسل سماك ـ وغيرهم عن سفيان عن سماك عن عكرمة مرسلاً.

وخالفهم: الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل ـ فيما قيل عنه ـ كلاهما عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة موصولاً بذكر ابن عباس.

وقد أشار الدارقطني ـ في السنن ٢/ ١٢٣ ـ إلى أن في صحة الوجه

الموصول عن أبي عاصم نظراً بقوله: «وقد قيل عن أبي عاصم..».اهـ.

ولعل سبب ذلك ـ والله أعلم ـ أنها رواية تفرد بها الحسن بن علي المعمري، عن محمد بن بكار العيشي، عن أبي عاصم النبيل.

والمعمري هذا تَرْجَمَهُ ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٣٣٧، ونقل عن عبد الله ابن الإمام أحمد أنه قال عنه: «لا يتعمد الكذب، ولكن أحسب أنه صحب قوماً يوصلون الحديث».اهـ.

وقال عنه ابن عدي: «رفع أحاديث وهي موقوفة، وزاد في المتون أشياء ليس فيها».اهـ. وذكر هذا ابن حجر في «اللسان» ٢/ ٢٢١، فلعل هذا الحديث من غرائبه، ومن جملة ما وصله من الأحاديث التي أرسلها غيره.

وأما رواية وكيع، فلم أقف على من تابعه عليها، ووكيع ـ وإن كان إماماً حافظاً ـ إلا أنه أخطأ في أحاديث كما قال ذلك الإمام أحمد، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٤٦٢.

وعلى هذا فالرواية المحفوظة عن الثوري، هي رواية الجماعة، وهي مقدمة على رواية الفضل بن موسى، وأبي عاصم ـ إن ثبت عنه ـ، ووكيع، ويؤيد هذا أن رواة الوجه المرسل هم أعلم الناس بحديث الثوري، وأثبتهم فيه. والله أعلم.

وقد تبين مما سبق أن رواة الوجه الموصول هم: زائدة بن قدامة، والوليد بن أبي ثور، وحازم بن إبراهيم، وأن رواة الوجه المرسل هم: حماد بن سلمة، وإسرائيل والثوري.

وقد صحح الحديث موصولاً جمع منهم:

ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن جرير الذي قال في «التهذيب» ٢/ ٧٥٦: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً لعلل ثلاث... ثم ساقها».اهـ.

وخالف هؤلاء آخرون من الأئمة النقاد، فأعلوا الحديث موصولاً وصححوه مرسلاً، منهم الترمذي حيث قال مشيراً إلى ترجيح الوجه المرسل:

«وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً». اهـ.

وقال النسائي ـ كما في «التحفة» ٥/ ١٣٧ ـ: «هذا أولى بالصواب ـ يعني المرسل ـ من حديث الفضل بن موسى؛ لأن سماك بن حرب كان ربما لقن فقيل له: عن ابن عباس. وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل بن موسى، وسماك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيلقن». اهـ.

وقد أشار إلى إعلال هذا الحديث موصولاً، الدارقطني، والبيهقي في «المعرفة» ٣/ ٣٥٦، ويؤيد ترجيح المرسل، ما يلي:

١ ـ أن رواة الوجه المرسل عن سماك، أحفظ وأثبت من رواة الوجه الموصول فرواة الوجه المرسل هم: حماد بن سلمة، والثوري، وإسرائيل بن يونس، وأما رواة الوجه الموصول فهم: زائدة بن قدامة ـ وهو ثقة ثبت، كما تقدم ـ والوليد بن أبي ثور وهو ضعيف ـ كما تقدم ـ وفي روايته عن سماك خاصة ضعف، كما قال العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣١٩: «حدث عن سماك بما لا يتابع عليه» وحازم بن إبراهيم، قال عنه ابن عدي ٢/ ٤٤٤: «أرجو أن لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات ٦/ ٢٤٤. فلم يتمحض سوى زائدة، وقد خالفهم الجماعة ومنهم الثوري.

٢ ـ أن سماك بن حرب، كما قال النسائي: كان يقبل التلقين فيما يرويه عن عكرمة، فلعل هذا الحديث مما تلقنه، فحدث به موصولاً، فأخذه عنه رواة الوجه الموصول على ذلك، مع أن الصواب فيه أنه مرسل.

وبكل حال، فإن الحديث لا يصح من الوجهين كليهما الموصول، والمرسل لما يلي:

١ ـ أنه من رواية سماك عن عكرمة، وقد سبق أنها مضطربة.

٢ ـ أنه مما تفرد به سماك، وقد سبق قول النسائي في ذلك وهو أنه إذا انفرد بأصل، لم يكن حجة.

٣ ـ ومما ذكره ابن جرير ـ في تهذيب الآثار ـ في بيان الأوجه التي عُلِّل بها هذا الحديث قوله: «أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به منفرد وجب التثبت فيه». اهـ.

بقي أن يقال: إن ما ذكر من تفرد سماك بهذا الخبر، لا يعكر عليه ما أخرجه الطبراني ـ كما تقدم ذكره ـ من طريق النضر بن عبد الرحمٰن، أبي عمر الخزاز عن عكرمة؛ لأن هذه الطريق لا تصح، فالنضر متروك الحديث، كما في «التقريب» ص٥٦٢ بل إن في روايته عن عكرمة خاصة ضعف أيضاً، كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٣٩٥.

وما دلّ عليه مرسل عكرمة من قبول شهادة الواحد في رؤية هلال شهر رمضان جاء مثله في حديث ابن عمر الذي سيأتي تخريجه في الحديث التالي إن شاء الله. والله أعلم.

الحديث السابع عشر

قال أبو داود في ٢/٧٥٦، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ح(٢٣٤٢):

حدثنا محمود بن خالد، وعبد الله بن عبد الرحمٰن السمرقندي وأنا لحديثه أتقن، قالا: حدثنا مروان ـ هو ابن محمد ـ عن عبد الله بن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته، فصامه وأمر الناس بصيامه.

رواة الإسناد:

١ ـ محمود بن خالد السلمي، أبو علي الدمشقي مات سنة ٢٤٩هـ. روى عن: مروان بن محمد، والوليد بن مسلم، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٩٥، التقريب ص٥٢٢.

٢ ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن السمرقندي: أبو محمد الدارمي، الحافظ صاحب السنن. مات سنة ٢٥٥هـ. روى عن: مروان بن محمد، ويزيد بن هارون، وعنه: أبو داود، ومسلم وغيره. «ثقة فاضل متقن».

تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٠، التقريب ص٣١١.

٣ ـ مروان بن محمد: ابن حسان الأسدي، الدمشقي، الطاطري ـ بمهملتين مفتوحتين ـ مات سنة ٢١٠هـ. روى عن: عبد الله بن وهب، ومعاوية بن سلام، وعنه: الدارمي، ومحمود بن خالد. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/٣٩٨، التقريب ص٥٢٦.

٤ ـ عبد الله بن وهب: ابن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري مات سنة ١٩٧هـ. روى عن: يحيى بن عبد الله بن سالم، وابن جريح، وعنه: مروان الطاطري، وأحمد بن صالح. «ثقة حافظ عابد».

تهذيب الكمال ١٦/ ٢٧٧، التقريب ص٣٢٧.

٥ ـ يحيى بن عبد الله بن سالم: ابن عبد الله العمري. مات سنة ١٥٣هـ. روى عن: أبي بكر بن نافع، ويزيد بن الهاد، وعنه: ابن وهب، والليث.

قال النسائي: مستقيم الحديث وقال الدارقطني: مدني ثقة حديثه بمصر.

وقال ابن معين: صدوق ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب»، وقد لخص الحافظان: الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

الكاشف ٢/ ٣٦٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٠٩، التقريب ص٥٩٢.

٦ ـ أبو بكر بن نافع: العدوي، مولى ابن عمر، مدني. روى عن: أبيه وسالم، وعنه: مالك، وابن وهب.

قال أحمد: هو أوثق ولد نافع، وقال عنه أبو زرعة: رجل جليل. ووثقه أبو داود، والترمذي. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن عدي: «قد روى عنه، ولولا أنه لا بأس به لما روى عنه مالك؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة... وأرجو أنه صدوق لا بأس به».اهـ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقول: «صدوق».

سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/ ٤٣٩، جامع الترمذي ٥/ ٨٨، الكامل ٧/ ٩٢٨، تهذيب الكمال ٣٣/ ١٤٦، التقريب ص٦٢٤.

٧ ـ عن أبيه: هو نافع مولى ابن عمر، مات سنة ١١٧هـ. روى عن: مولاه ابن عمر، وأبي هريرة، وجماعة من الصحابة، وعنه: ابنه أبو بكر، ومالك والليث. «ثقة ثبت فقيه مشهور».

تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٨، التقريب ص٥٥١.

٨ ـ ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمٰن، مات سنة ٧٣هـ في آخرها أو أول سنة ٧٤هـ. روى عن: النبي ﷺ وأبيه، وعنه: ابناه: سالم، وحمزة ومولاه نافع وخلق، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر.

معجم الصحابة ٢/٨٢، الإصابة ٤/١٠٧، التقريب ص٣١٥.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/١٢٢ ح(٢١٢٨)؛ وابن حزم في «المحلى» ٦/٢٣٦؛ والبيهقي ٤/٢١٢ من طريق أبي داود به بلفظه.

* وأخرجه ابن حبان ٨/٢٣١ ح(٣٤٤٧) من طريق الدارمي [وهو في السنن ١/٤٢٩ ح(١٦٤٣)] به بلفظه.

* وأخرجه الدارقطني ٢/١٢٢ ح(٢١٢٧) من طريق إبراهيم بن عتيق العنسي عن مروان بن محمد به بنحوه.

* وأخرجه الحاكم ١/٤٢٣؛ والبيهقي ٤/٢١٢ من طريق هارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب به بنحوه.

الحكم عليه:

ظاهر الإسناد الحسن، وفيه علّة ـ كما سيأتي ـ.

والحديث صححه ابن حبان، والحاكم، وابن حزم، والنووي في «المجموع» ٦/٢٧٦ قال الدارقطني عقب إخراجه الحديث: «تفرد به

مروان بن محمد، وهو ثقة»، ولكن تعقبه الحافظ ابن حجر في إتحاف الخيرة ٩/ ٣٨٥ فقال:

«إن كان محفوظاً ـ يعني طريق هارون بن سعيد الأيلي ـ فهو وارد على دعوى الدارقطني في تفرد مروان بن محمد، فيحرر».اهـ.

وبالنظر في إسناد الحاكم ـ الذي روى هذا الطريق ـ نجد أنه رواه عن محمد بن صالح بن هانئ، عن محمد بن إسماعيل بن مهران، عن هارون بن سعيد الأيلي.

أما هارون، فهو فاضل فقيه، كما في «الكاشف» ٢/ ٣٢٩، و«التقريب» ص٥٦٨.

وأما تلميذه محمد بن إسماعيل بن مهران، فهو المعروف بالإسماعيلي، قال عنه الذهبي في «السير» ١٤/ ١١٧: «الإمام الحافظ الرحال الثقة».اهـ.

وأما شيخ الحاكم، محمد بن صالح بن هانئ، فلم أظفر له بترجمة تبين عن حاله، إلا أن الحاكم قد روى في «مستدركه» في مواضع كثيرة، فيبقى الأمر ـ بعد هذا ـ يحتاج إلى تحرير ـ كما قال الحافظ ـ إلا أن كلمة الدارقطني لا تنفى حتى تثبت هذه الطريق إلى هارون الأيلي. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر

قال أبو داود ٢/ ٧٥٧، باب من سمى السحور الغداء، ح(٢٣٤٤):

حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا حماد بن خالد الخياط، حدثنا معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية قال: دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور في رمضان فقال: «هلم إلى الغداء المبارك».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن محمد بن بكير الناقد، أبو عثمان البغدادي، نزل الرقة، مات سنة ٢٣٢هـ. روى عن: حماد الخياط، وهشيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ وهم في حديث».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٢١٣، الكاشف ٢/ ٨٧، التقريب ص٤٢٦.

٢ ـ حماد الخياط: هو حماد بن خالد الخياط، القرشي، أبو عبد الله البصري.

روى عن: معاوية بن صالح، وأفلح بن حميد، وعنه: عمرو الناقد، وأحمد بن حنبل، وابن معين. «ثقة أميّ».

تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٣، التقريب ص١٧٨.

٣ ـ معاوية بن صالح: ابن حدير، تقدم في الحديث السابع وهو صدوق.

٤ ـ يونس بن سيف: الكلاعي، الحمصي. روى عن: الحارث بن زياد وعمرو بن الأسود، وأبي إدريس الخولاني، وعنه: معاوية بن صالح، والزبيدي. مات سنة ١٢٠هـ. وثقه الدارقطني، وقال البزار: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: «كان معروفاً وله أحاديث».

ولذا قال الذهبي: «ثقة»، أما الحافظ فقد قال: «مقبول».

الكاشف ٢/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٥، التقريب ص٦١٣.

٥ ـ الحارث بن زياد الشامي، روى عن: أبي رهم فقط، وعنه: يونس بن سيف فقط، ولم أقف له على توثيق أو تجريح سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات.

قال الذهبي عنه في الميزان إنه «مجهول». وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «إنه مجهول آخر غيره فيما يظهر لي، نعم قال أبو عمر بن عبد البر في صاحب هذه الترجمة مجهول حديثه منكر».اهـ.

وقد قال الحافظ عنه: «لين الحديث: وأخطأ من زعم أن له صحبة».

الميزان ١/ ٤٣٣، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٠، والتقريب ص١٤٦.

٦ ـ أبو رهم: هو أحزاب بن أسيد، بفتح أوله على المشهور، يكنى أبارهم، بضم الراء، السمعي، بفتح المهملة والميم. روى عن: النبي ﷺ والعرباض بن سارية، وعنه: الحارث بن زياد، وخالد بن معدان وغيرهما.

اختلف في صحبته، والأكثر على أنه تابعي، كما رجح ذلك البخاري وأبو حاتم، وابن يونس، وابن حبان وغيرهم، وممن أثبت صحبته ابن أبي خيثمة، وابن سعد، على أنهما لم يسمياه، فيحتمل أن يكون هو، ويحتمل أن يكون غيره.

ولذا قال ابن حجر: «مختلف في صحبة، والصحيح أنه مخضرم، ثقة».

تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧١، التقريب ص٩٦.

٧ ـ العرباض بن سارية: السلمي، أبو نجيح صحابي، كان من أهل الصفة ونزل حمص. مات بعد سنة ٧٠هـ، وحدد الذهبي وفاته سنة ٧٥هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو رهم، وابنته أم حبيبة.

طبقات ابن سعد ٤/ ٢٧٦، ٧/ ٤١٢، معرفة الصحابة ٤/ ٢٢٣٤، الكاشف ٢/ ١٧، التقريب ص٣٨٨.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٤/ ١٢٦ عن حماد الخياط به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٤٥، باب دعوة السحور ح(٢١٦٣) عن **شعيب بن يوسف، وأحمد** ٤/ ١٢٧؛ وابن خزيمة ٣/ ٢١٤ ح(١٩٣٨) عن **بندار، ويعقوب الدورقي، وعبد الله بن هاشم؛ وابن حبان** ٨/ ٢٤٤ ح(٣٤٦٥) من طريق **القواريري**.

ستتهم (شعيب، وأحمد، وبندار، ويعقوب، وعبد الله بن هاشم، والقواريري) عن **ابن مهدي**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٧٦ ح(٨٩٢٢) عن **زيد بن الحباب**؛ والطبراني في «الكبير» ١٨/ ٢٥١ ح(٦٢٨) من طريق **عبد الله بن صالح وأسد بن موسى**.

أربعتهم (ابن مهدي، وزيد، وابن صالح، وأسد) عن معاوية بن صالح به بنحوه، إلا أن ابن مهدي ـ فيما رواه أحمد والدورقي وابن هاشم ـ وعبد الله بن صالح، وأسد بن موسى، زادوا في آخره أنه قال: «**اللهم علم معاوية الكتاب والحساب، وقه العذاب**»، وقال عبد الله بن هاشم في روايته ـ بعد دعائه لمعاوية ـ: «**هلم إلى الغداء المبارك**»، ووقع في رواية ابن خزيمة عن شيوخه الثلاثة كلهم بلفظ: «سمعت رسول الله ﷺ يدعو رجلاً...».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف للجهل بحال الحارث بن زياد.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وأشار إلى تضعيفه المنذري في الترغيب والترهيب ٢/١٣٨، حيث ذكر كلام ابن عبد البر في الحارث ـ الذي تقدم نقله ـ وسكت عنه، وقال النووي في «المجموع» ٦/٣٦١: «وفي إسناده نظر».

وقد جاءت شواهد لهذا الحديث عن جماعة من الصحابة ﷺ، منهم:

١ ـ المقدام بن معدي كرب ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «عليكم بغداء السحور، فإنه الغداء المبارك»، وستأتي دراسة هذا الحديث عند النسائي برقم (١١٥) والراجح فيه ـ والله أعلم ـ أنه مرسل.

٢ ـ أبو الدرداء، وعتبة بن عبد ﷺ قالا: أن النبي ﷺ قال: «**تسحروا من آخر الليل**» وكان يقول: «هو الغداء المبارك».

أخرجه ابن حبان ٨/٢٤٣ ح(٣٤٦٤) ـ عن أبي الدرداء فقط ـ؛ والطبراني في «الكبير» ١٧/١٣١ من طرق عن راشد بن سعد، عن أبي الدرداء وعتبة بن عبد.

لكن في إسناد ابن حبان، إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي، كذبه محدث حمص: محمد بن عوف الطائي، وقال عنه أبو داود والنسائي: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، كما في «الميزان» ١/١٨١، وفي «التقريب» ص٩٩: «صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب».اهـ.

وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحارث، لم يوثقه إلا ابن حبان، وفي «التقريب» ص٤١٩: «مقبول».

وفي إسناد الطبراني، جبارة بن المغلّس، قال عنه ابن معين: كذاب، وقال البخاري: حديث مضطرب، كما في «تهذيب الكمال» ٤/٤٨٩، وبجبارة أعله الهيثمي في «المجمع» ٣/١٥١.

٣ ـ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ سماه الغداء المبارك».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ١/ ٢٢٥ ح(٥٠٥) وقال عقبه: «لا يروى هذا الحديث عن عمر إلّا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا محمد بن إبراهيم أخو أبي معمر عيسى بن السري الحجواني، كوفي». اهـ.

وعليه فالحديث لا يصح لتفرد محمد بن إبراهيم، عن ابن عيينة.

٤ ـ عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال لها: «**قربي إلينا الغداء المبارك**» يعني السحور.

أخرجه أبو يعلى ٨/ ١٣٧ ح(٤٦٧٩)، وفي إسناده معاوية بن يحيى الصدفي، ضعفه ابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم من الأئمة كما في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٢٢١؛ وفي «الكاشف» ٢/ ٢٧٧، و«التقريب» ص٥٣٨: «ضعيف».

فهذه أحاديث كلها لا تخلوا من مقال، إلا أن وصف السحور بالبركة ثابت في الصحيحين من حديث أنس، وسيأتي تخريجه في الكلام على حديث ابن مسعود عند النسائي برقم (١١١).

الحديث التاسع عشر

قال أبو داود في ٢/ ٧٥٨، باب من سمى السحور الغداء، ح(٢٣٤٥):

حدثنا عمر بن الحسن بن إبراهيم، حدثنا محمد بن أبي الوزير أبو المطرف، حدثنا محمد بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نعم سحور المؤمن التمر».

رواة الإسناد:

١ ـ عمر بن الحسن بن إبراهيم: كذا وقع في سنن أبي داود، والظاهر أنه خطأ قديم، فقد قال الحافظ ابن حجر ـ في «التقريب» عند ذكر اسم عمر بن الحسن ـ صوابه: محمد بن الحسين، وهو ابن إشكاب.

وهذا الذي ذكره الحافظ جاء في «تحفة الأشراف» على الصواب: محمد بن الحسين بن إبراهيم.

ومحمد بن الحسين بن إبراهيم هو العامري، أبو جعفر بن إشكاب، بسكون المعجمة، البغدادي، مات سنة ١٦٢هـ. روى عن: أبيه، وأبي المطرف محمد بن عمر بن أبي الوزير، وعنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي وجماعة.

وثقه ابن أبي حاتم، والخطيب، ومسلمة، وقال ابن أبي عاصم ـ أحد تلاميذه ـ: ثبت، وذكره في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق.

وقد اختار هذا القول الحافظ في التقريب فقال: «الحافظ الصدوق».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٩، تحفة الأشراف ٩/ ٤٩٩، الكاشف ٢/ ١٦٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٣، التقريب ص٤٧٤.

٢ ـ محمد بن عمر بن مطرف، أبو المطرف بن أبي الوزير، البصري. روى عن: محمد بن موسى، وهشيم، وشريك، وعنه: ابن إشكاب، وبندار. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٦/ ١٧٧، التقريب ص٤٩٨.

٣ ـ محمد بن موسى الفطري، بكسر الفاء وسكون الطاء، المدني. روى عن: سعيد المقبري، ويعقوب بن سلمة الليثي، وعنه: أبو المطرف بن أبي الوزير، وخالد بن مخلد القطواني.

وثقه أحمد بن صالح المصري، والترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال البخاري: لا بأس به مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، كان يتشيع، وقال الطحاوي: محمود في روايته.

وقد لخص الحافظ هذه الأقوال بقوله: «صدوق، رمي بالتشيع».

علل الترمذي الكبير (٣٢) ح(١٧)، تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٢٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٣، التقريب ص٥٠٩.

٤ ـ سعيد المقبري: سعيد بن أبي سعيد، واسم أبي سعيد: كيسان المقبري أبو سعد المدني. روى عن: أبي هريرة، وأبيه، وعنه: محمد بن موسى الفطري وجماعة من الأئمة منهم: شعبة، ومالك وغيرهم.

ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين، وقيل قبلها وقيل بعدها.

ومع أن اختلاطه صرّح به جمع من الأئمة منهم الواقدي، وابن سعد، وشعبة، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وغيرهم، إلا أن الذهبي قال في «الميزان»: «ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط».

لكنه قال عقب هذا الكلام بأسطر: «قلت: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط». وهذا إثبات منه للاختلاط.

فهذا هو المتأخر من كلامه، وينبغي أن يحمل كلامه على ما يوافق كلام الأئمة، ليتفق معهم على إثبات هذا القضية، خاصة أن شعبة كان يقول ـ وهو أحد تلاميذه ـ: «حدثنا سعيد المقبري، بعد أن كبر».

أو يقال: إن مراده إنه لم يختلط اختلاطاً فاحشاً. والله أعلم.

تهذيب الكمال ١٠/ ٤٦٦، الكاشف ١/ ٤٣٧، الميزان ٢/ ١٣٩، التقريب ص٢٣٦، الكواكب النيرات ص٤٦٦.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/ ٢٣٦ من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن أبي المطرف (محمد بن أبي الوزير)، به بلفظه.

وأخرجه ابن حبان ٨/ ٢٥٣ ح(٣٤٧٥) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن إبراهيم بن أبي الوزير، عن محمد بن موسى به بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده حسن، من أجل محمد بن موسى الفطري، وقد وثقه جمع من الأئمة، والحديث صححه ابن حبان. والله أعلم.

وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ومنها:

١ ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

أخرجه البزار ١/ ٤٦٥ ح(٩٧٨) ـ كشف ـ؛ وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٢٩؛ وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٣٥٠، من طريق زمعة بن صالح، عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً بنحوه.

وقال البزار: لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد، وقال أبو نعيم: غريب من حديث عمرو، تفرد به عنه زمعة. .اهـ.

وزمعة بن صالح هذا: «ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون» كما في «التقريب» ص٢١٧.

٢ ـ عقبة بن عامر ﵁: أن النبي ﷺ أخذ حفنة من تمر، فقال: «**نعم سحورٌ للمسلم**».

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٧/ ٢٨٢ ح(٧٧٨) وفيه: ابن ليهعة، وهو ضعيف بسبب سوء حفظه، كما سبق الكلام عليه في شواهد الحديث الأول عند حديث كعب بن مالك.

٣ ـ السائب بن يزيد ﵁: أن النبي ﷺ قال: «**نعم السحور التمر**» وقال: «**يرحم الله المتسحرين**».

أخرجه الطبراني ٧/ ١٥٩ ح(٦٦٨٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٥١: «وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف». .اهـ.

وفيه خالد بن يزيد العمري، كذبه ابن معين، وأبو حاتم، كما في «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٦٠ وعليه فلا يصلح هذا شاهداً لحديث الباب. والله أعلم.

الحديث العشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٠، باب وقت السحور، ح(٢٣٤٨):

حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن النعمان، حدثني قيس بن طلق، عن أبيه، قال: رسول الله ﷺ: «كلوا واشربوا، ولا يهيدنكم الساطع المصعد، فكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر».

قال أبو داود: هذا مما تفرد به أهل اليمامة.

غريب الحديث:

قوله: (ولا يهيدنكم): أي «لا تنزعجوا للفجر المستطيل، فتمتنعوا به عن السحور، فإنه الصبح الكاذب، وأصل الهيد: الحركة، وقد هدت الشيء أهده هيداً إذا حركته، وأزعجته»، هذا كلام ابن الأثير في «النهاية» ٥/ ٢٨٦، ٢٨٧، وينظر: «معالم السنن» ٣/ ٢٣١.

قوله (الأحمر): هذا لا يعارض الآية: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فإن العرب تطلق الحمرة وتريد بها البياض؛ كقولهم: امرأة حمراء أي بيضاء، والمراد هنا: البياض المشوب بحمرة، وذلك أن الفجر إذا تتام طلوعه، ظهرت أوائل الحمرة، والعرب تشبه الصبح بالبلق؛ لما فيه من بياض وحمرة.

ينظر: معالم السنن ٣/ ٢٣١، ٢٣٢، عون المعبود ٦/ ٣٣٩، بذل المجهود ١١/ ١٤٧، لسان العرب ٤/ ٢١٠.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عيسى: ابن نجيح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع،

نزيل أَذَنَه، مات سنة ٢٢٤هـ. روى عن: ملازم بن عمرو، وهشيم، وعنه: أبو داود والدارمي. «ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم».

تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٨، التقريب ص٥٠١.

٢ ـ ملازم بن عمرو: ابن عبد الله بن بدر، أبو عمرو اليمامي، روى عن: عبد الله بن النعمان، وهوذة بن قيس بن طلق، وعنه: محمد بن عيسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعارم وغيرهم.

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، والفسوي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم وأبو داود: لا بأس به، زاد أبو حاتم: صدوق.

وقد قال الذهبي فيه: «ثقة مفوه»، أما الحافظ فقال: «صدوق».

ثقات العجلي ص٤٣٩، تهذيب الكمال ٢٩/١٨٨، الكاشف ٢/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٣، التقريب ص٥٥٥.

٣ ـ عبد الله بن النعمان: السُحَيْمي، بمهملتين، مصغر، روى عن: قيس بن طلق، وعنه: ملازم بن عمرو، وعمر بن يونس اليمامي.

قال ابن معين ـ لما سئل عنه، وعن قيس بن طلق ـ: يمامية ثقات، وقد وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال الذهبي: «وثِّق»، وقال الحافظ: «مقبول».

ومع توثيق ابن معين والعجلي له، ومع عدم وجود ما يجرحه، يستغرب الباحث من الحافظ كيف وصفه بالجهالة؟! فهو على أقل أحواله أنه «صدوق». والله أعلم.

الكاشف ١/٦٠٤، تهذيب التهذيب ٦/٥٢، التقريب ص٣٢٦.

٤ ـ قيس بن طلق: ابن علي الحنفي، روى عن: أبيه، وعنه: ابن هوذة، وعبد الله بن النعمان.

قال الإمام الشافعي: لم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وتثبته. انتهى.

وقال الإمام أحمد: ما أعلم به بأساً، وقد تقدم توثيق ابن معين له ـ في ترجمة عبد الله بن النعمان ـ، وقد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن تقوم به حجة.

قال الذهبي ـ في «الميزان» ـ: «ضعفه أحمد، ويحيى ـ في إحدى الروايتين عنه ـ»[١].

وقال الدارقطني: لا يحتج به.

ولذا قال المنذري: وقيس هذا تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وقال ابن القطان: «يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً».

وفي «التقريب»: «صدوق، وهم من عدّه من الصحابة».

سؤالات أبي داود ص٣٥٥ رقم (٥٥١)، علل ابن أبي حاتم ١/ ٤٨، سنن الدارقطني ١/ ١١٣، ٢/ ١٣٠، سنن البيهقي الكبرى ١/ ١٣٥، تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٦، مختصر المنذري ٣/ ٢٣١، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٧، التقريب ص٤٥٧.

٥ ـ عن أبيه: هو طلق بن علي بن المنذر الحنفي السحيمي، بمهملتين، مصغراً، أبو علي اليمامي. روى عن: النبي ﷺ وعن ابنه، وعبد الله بن النعمان السحيمي.

---

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان على هذا النقل من الذهبي ـ والذي نقله في أكثر من كتابٍ له ـ بأن تضعيف الإمام أحمد وابن معين لا يثبت عنهما، ولم أقف على مستنده في ذلك.

طبقات ابن سعد ٥/ ٥٥٢، الإصابة ٣/ ٢٩٣، التقريب ص٢٨٣

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٨٥ ح(٧٠٥) باب ما جاء في بيان الفجر عن **هناد**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢١٢ ح(١٩٣٠)؛ والدارقطني ٢/ ١٣٠ ح(٢١٦٨) عن القاضي المحاملي، وأخيه أبي عبيد، **ثلاثتهم** (ابن خزيمة، والمحاملي، وأبو عبيد) عن **أحمد بن المقدام**.

كلاهما (هناد، أحمد) عن ملازم بن عمرو به بنحوه، إلا أن في حديث المحاملي وأخيه اختصاراً.

* وأخرجه أحمد ٤/ ٢٣ عن موسى بن داود الضبي، عن محمد بن جابر، عن **عبد الله بن النعمان**؛ والطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٥٤ من طريق **عبد الله بن بدر السحيمي**، **كلاهما** (عبد الله بن النعمان، وابن بدر) عن قيس بن طلق به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده يحتمل التحسين.

وليست علة الإسناد من قبل عبد الله بن النعمان، فإنه وإن كان فيه جهالة إلا أنه توبع من قبل عبد الله بن بدر ـ وهو ثقة كما في «التقريب» ص٢٩٦ ـ، ولكن من أجل قيس بن طلق، فإنه ـ أيضاً ـ صدوق وقد وثق.

وقد قال الترمذي عنه: حسن غريب من هذا الوجه.

وتردد ابن خزيمة في صحة الخبر فقال ٣/ ٢١١: «إن صح الخبر، فإني لا أعرف عبد الله بن النعمان هذا بعدالة ولا جرح، ولا أعرف عنه راوياً غير ملازم بن عمرو».

ومن أعدل العبارات التي رأيتها في هذا الإسناد، كلمة الإمام

الدارقطني: حيث يقول ـ لما سأله البرقاني [سؤالاته، رقم (٥٧٠)] عن الإسنادين التاليين: ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وعبد الله بن بدر، عن عبد الرحمٰن بن علي، عن أبيه، عن ابن شيبان، عن النبي ﷺ، قال: **حملهما الناس، ويخرجان**.

وقال مرةً عن ـ أيضاً لما سأله البرقاني [سؤالاته، رقم (٤٩٤)] عن سلسلة عبد الله بن بدر اليمامي، عن قيس بن طلق، عن أبيه، فقال: «كلهم من أهل اليمامة، **وهذا إسناد مجهول يخُرّج**».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم:

١ ـ عبد الله بن مسعود: أخرجه البخاري ١/ ٢١٠ ح(٦٢١)، باب الأذان قبل الفجر)؛ ومسلم ٢/ ٧٦٨ ح(١٠٩٣)؛ وأبو داود ٢/ ٧٥٩ باب وقت السحور ح(٢٣٤٧)؛ والنسائي ٤/ ١٤٨ باب كيف الفجر؟ ح(٢١٧٠)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤١ باب ما جاء في تأخير السحور ح(١٦٩٦).

٢ ـ سمرة بن جندب: أخرجه مسلم ٢/ ٧٦٩ ح(١٠٩٤)؛ وأبو داود ٢/ ٧٥٩ باب وقت السحور ح(٢٣٤٦)؛ والترمذي ٣/ ٨٥ باب ما جاء في بيان الفجر ح(٧٠١)؛ والنسائي ٤/ ١٤٨ باب كيف الفجر؟ ح(٢١٧١).

والخلاصة: أن حديث الباب وإن كان في إسناده ما فيه، إلا أن معناه ثابت في الصحيحين وغيرهما. والله اعلم.

﴿ الحديث الحادي والعشرون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٧٦١، باب في الرجل يسمع النداء والإناء على يده ح(٢٣٥٠):

حدثنا عبد الأعلى بن حماد، حدثنا حماد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمع أحدكم النداء، والإناء على يده، فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه».

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الأعلى بن حماد: ابن نصر الباهلي مولاهم، البصري، أبو يحيى، المعروف بالنرسي، بفتح النون وسكون الراء المهملة. مات سنة ٢٣٦ أو ٢٣٧هـ.

روى عن: حماد بن زيد، وابن مهدي، وعنه: الشيخان، وأبو داود وغيرهما.

وثقه ابن معين ـ في رواية ـ وأبو حاتم، وابن قانع، والدارقطني، ومسلمة بن قاسم، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال صالح جزرة، وابن خراش: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس.

قال الذهبي عنه: «المحدث الثبت»، وقال ابن حجر: «لا بأس به».

تهذيب الكمال ١٦/ ٣٤٨، الكاشف ١/ ٦١٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٨٥، التقريب ص٣٣١.

٢ ـ حماد: هو ابن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. مات سنة ١٦٧هـ. روى عن: ثابت، وحميد، وعنه: عبد الأعلى النرسي، وروح بن

عبادة وغيرهم. «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة».

تهذيب الكمال ٧/ ٢٥٣، التقريب ص١٧٨.

٣ ـ محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، مات سنة ١٤٥هـ. روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن وغيرهم، وعنه: حماد بن سلمة وشعبة، والسفيانان وغيرهم.

وثقة ابن معين، والنسائي ـ في رواية عنهما ـ، وقال يحيى القطان: رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال ابن معين ـ في رواية ـ: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال ابن المبارك، والنسائي ـ في رواية ـ: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف، وقال أحمد: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين، قال: وهو مضطرب الحديث والعلاء أحب إلي منه، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ.

وقال ابن عدي: «ولمحمد بن عمرو بن علقمة حديث صالح، وقد حدّث عنه جماعة من الثقات، كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به».

ولذا قال الذهبي ـ ملخصاً ما تقدم ـ: «شيخ مشهور، حسن الحديث. . . وقد أخرج له الشيخان متابعة».اهـ. وقال مرة: «صدوق».

وقال ابن حجر في «الهدي»: «وأخرج له الشيخان أما البخاري فمقروناً بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعة، وروى له الباقون».اهـ، وفي التقريب: «صدوق له أوهام».

طبقات ابن سعد [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (٣٦٣)]، أحوال الرجال ص٢٤٣، الكامل ٦/ ٢٢٥، الميزان ٣/ ٦٧٣، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص١٦٨، شرح علل الترمذي ١/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤، هدي الساري ص٤٦٣، التقريب ص٤٩٩.

٤ ـ أبو سلمة: ابن عبد الرحمٰن، تقدم في الحديث الثاني عشر وهو ثقة مكثر.

٥ ـ أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/ ١٢٨ ح(٢١٦٢) من طريق أبي داود.

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق الحسن بن سفيان، عن عبد الأعلى بن حماد به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٥١٠ عن **روح بن عبادة**، وفي ٤/ ٤٢٣ عن **غسان بن الربيع**؛ والحاكم ١/ ٢٠٣، ٢٠٥ من طريق **عفان بن مسلم، وعبد الواحد بن غياث، أربعتهم** (روح، وغسان، وعفان، وعبد الواحد) عن حماد بن سلمة به بلفظه.

* وأخرجه **أحمد** ٢/ ٥١٠؛ **وابن جرير** ٢/ ١٧٥ عن **أحمد بن إسحاق الأهوازي**؛ والبيهقي ٤/ ٢١٨ من طريق **أحمد بن عبيد الله النرسي، ومحمد بن أحمد الرياحي، أربعتهم** (أحمد، والأهوازي والنرسي، والرياحي) عن روح بن عبادة، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظه، لكن زاد أحمد والأهوازي، والرياحي في حديثهم: «وكان المؤذن يؤذن إذا بزغ الفجر».

* وعلقه ابن حزم في المحلى ٦/ ٢٣٣ عن حماد بن سلمة، عن

حميد، عن أبي رافع أو غيره، عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: «أنه سمع النداء، والإناء على يده، فقال: أحرزتها ورب الكعبة».

* وأخرجه أحمد ٢/٤٢٣ عن غسان بن الربيع البصري، عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد، عن الحسن مرسلاً بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الحسن، إلا أن الحديث معلول ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله ـ.

وحديث الباب صححه الحاكم، وجوّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ١/٥٢٦.

وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/١٢٣ ـ ١٢٤، ٢٥٦ ـ ٢٥٧ عن طريق حماد عن محمد بن عمرو: «ليس بصحيح».

ولم يبين أبو حاتم سبب ذلك، وهناك أسباب يمكن أن يعزى إليها عدم تصحيحه للحديث وهي:

١ ـ تفرد حماد عن محمد بن عمرو بن علقمة بالحديث.

٢ ـ رواية الحديث عن حماد على أوجه مختلفة وهي أربعة ـ كما تقدم في التخريج ـ.

٣ ـ خطأ حماد في الإسناد الآخر، وهو روايته عن عمار بن أبي عمار، قال أبو حاتم: «أما حديث عمار فعن أبي هريرة موقوف، وعمار ثقة». اهـ.

فهذه إشارة من أبي حاتم إلى وهم حماد في رفعه ـ والله أعلم ـ ويؤيد هذا أن حماداً قد اختلف عليه ـ كما تقدم ـ فكأنه لم يضبط هذا الحديث.

وأما قول شعبة: كان حماد يفيدني عن عمار بن أبي عمار، وقول

ابن المديني: هو أعلم الناس بثابت، وعمار بن أبي عمار ـ كما في «السير» ٧/ ٤٤٥، ٤٤٦ ـ فلا ينافى ما ذهب إليه أبو حاتم من تعليل الوجه المرفوع، إذ يحمل ثناء شعبة وابن المديني عليه على العموم، وكلام أبي حاتم مستثنى من هذا العموم ليتم الجمع بين أقوال الأئمة ما دام ذلك ممكناً.

هذا، وقد جاء معنى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ومنهم:

١ ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

أخرجه أحمد ٣/ ٣٤٨ من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير قال: سألت جابراً عن الرجل يريد الصيام، والإناء على يده ليشرب منه، فيسمع النداء؟ قال جابر: كنا نتحدث أن النبي ﷺ قال: «**ليشرب**».

وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن الهيعة، وقد تقدم الكلام عليه مراراً، ولم أقف على من تابعه.

٢ ـ بلال بن رباح رضي الله عنه:

أخرجه أحمد ٦/ ١٢ وغيره من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن معقل المزني، وفي ٦/ ١٣ من طريق شداد مولى عياض بن عامر، كلاهما (عبد الله، وشداد) عن بلال رضي الله عنه «أنه جاء إلى النبي ﷺ يؤذنه بالصلاة، فوجده يتسحر في مسجد بيته» هذا لفظ حديث شداد.

وإسنادا الإمام أحمد فيهما ضعف، أما الطريق الأول، ففيه عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس، ولم أقف له على طريق صرّح بالسماع، وأيضاً فلم أقف على ما يبين إدراك عبد الله بن معقل لبلال.

وأما الطريق الثاني فهو منقطع؛ لأن شداداً لم يدرك بلالاً، كما قال أبو داود وغيره، وهو أيضاً لا يعرف، كما نقله ابن حجر عن الذهبي في تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩١.

ولذا قال الحافظ في التقريب ص٢٦٤: «مقبول، يرسل».

وقصة بلال هذه جاءت من مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، حيث قال: كان علقمة بن علاثة عند رسول الله ﷺ فجاء بلال يؤذنه بالصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «**رويداً يا بلال، يتسحر علقمة، وهو يتسحر برأس**».

أخرجه الطيالسي ص٢٥٨، والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» ٣/ ١٥٣، وفي سنده قيس بن الربيع، قال عنه الحافظ في «التقريب» ص٤٥٧: «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به».

٣ ـ أنس بن مالك رضي الله عنه:

أخرجه البزار ١/ ٤٦٧ ح(٩٨٣) كشف ـ من طريق مطيع بن راشد، عن توبة العنبري أنه سمع أنس به مالك يقول، قال رسول الله ﷺ: «**انظر مَنْ في المسجد فادعه**، فدخلت ـ يعني المسجد ـ فإذا أبو بكر وعمر سما، فدعوتهما، فأتيته بشيء فوضعته بين يديه، فأكل وأكلوا، ثم خرجوا، فصلّى بهم رسول الله ﷺ صلاة الغداة».

قال البزار: «لا نعلم أسند توبة عن أنس إلّا هذا وحديثاً آخر، ولا رواهما عنه إلّا مطيع».اهـ. ومطيع بن راشد لا يعرف، كما قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ١٣٠، وفي «التقريب» ص٥٣٥: «مقبول»، وهو على ضعفه تفرد به عن توبة العنبري.

٤ ـ أبو أُمامة الباهلي رضي الله عنه:

أخرجه ابن جرير ٢/ ١٧٥ من طريق الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أُمامة قال: أقيمت الصلاة والإناء في يد عمر، قال: أشربها يا رسول الله؟ قال: «**نعم**»، فشربها. وفي إسناده الحسين بن واقد، وقد ترجمته في الحديث الأول، وأن الإمام أحمد قد استنكر بعض حديثه، وهو ممن يدلس كما وصفه بذلك الدارقطني والخليلي، وقد عنعن في هذا الإسناد.

وأبو غالب صاحب أبي أمامة، ضعّفه ابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، ووثقه الدارقطني، وقال ابن معين: صالح الحديث كما في «تهذيب الكمال» ٣٤/ ١٧٠.

وقد لخص ابن حجر هذه الأقوال بقوله في «التقريب» ص٦٦٤: «صدوق يخطئ».

وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة، ذكر جملة منها ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨؛ وابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣؛ وابن حجر في «فتح الباري» ٤/ ١٦١ ح(١٩١٧)، ٤/ ١٦٢ ح(١٩١٨). والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٣ باب ما يستحب من عجيل الفطر ح(٢٣٥٣):

حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد ـ يعني ابن عمرو ـ عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يزال الدين ظاهراً ما عجّل الناس الفطر؛ لأن اليهود والنصارى يؤخرون».

رواة الإسناد:

١ ـ وهب بن بقية: ابن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له: وهبان، مات سنة ٢٣٩هـ. روى عن: خالد بن عبد الله الواسطي، وهشيم، وعنه: أبو داود، ومسلم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/ ١١٥، التقريب ص٥٨٤.

٢ ـ خالد: هو ابن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يزيد الطحّان الواسطي، المزني، مولاهم، مات سنة ١٨٢هـ. روى عن: محمد بن عمرو، وبيان بن بشر، وعنه: وهب بن بقية، ومسدد. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٨/ ٢١٣، التقريب ص١٨٩.

٣ ـ محمد بن عمرو: تقدم في الحديث الواحد والعشرين، وهو صدوق له أوهام.

٤ ـ أبو سلمة تقدمت ترجمة في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه الحاكم ١/ ٤٣١ من طريق مسدد عن خالد الواسطي به بلفظه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٧٨ ح(٨٩٤٤) ـ ومن طريقه ابن ماجه ١/ ٥٤١، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح(١٦٩٨) ـ عن **محمد بن بشر**؛ **وأحمد** ٢/ ٤٥٠؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٣، باب الترغيب في تعجيل الفطر ح(٣٣١٣) عن **شعيب بن يوسف**، **كلاهما** (أحمد، وشعيب) عن **يزيد بن هارون**؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٧٥ ح(٢٠٦٠) من طريق **عبد الأعلى بن عبد الأعلى**، **وعلي بن محمد**، **وعبد الرحمٰن بن محمد المحاربي** ـ ومن طريق المحاربي هذا، أخرجه ابن حبان ٨/ ٢٧٣، ٢٧٧ ـ.

خمستهم (ابن بشر، ويزيد، وعبد الأعلى، وعلي بن محمد، والمحاربي) عن محمد بن عمرو بن علقمة به بنحوه، إلا إن شعيب بن يوسف اقتصر على قوله: «**إن اليهود**» بدون ذكر النصارى.

الحكم عليه:

رجال إسناده ثقات، وله علة، وهي تفرد ابن علقمة به عن أبي سلمة.

وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والنووي في «المجموع» ٦/ ٣٦٠ والبوصيري في «المصباح» ١/ ٣٠٢ ح(٦٢١).

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على محمد بن عمرو بن علقمة، ولم أقف على متابع له عن أبي سلمة.

ومحمد بن عمرو في روايته عن أبي سلمة ـ خاصة ـ كلام، تقدم ذكره آنفاً في ترجمته في الحديث السابق، وحينئذ فتفرده بهذا الحديث عن أبي سلمة ـ مع كثرة أصحاب أبي سلمة ـ علة له. والله أعلم.

وقد جاء معنى الحديث عن بعض الصحابة ومنهم:

١ ـ سهل بن سعد رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

أخرجه البخاري ٢/ ٤٧، باب تعجيل الإفطار ح(١٩٥٧)؛ ومسلم ٢/ ٧٧١ ح(١٠٩٨)؛ والترمذي ٣/ ٨٢، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح(٦٩٩)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤١، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح(١٦٩٧).

٢ ـ أبو هريرة رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: «**قال الله** عز وجل: أحب عبادي إليّ أعجلهم فطراً».

أخرجه الترمذي وغيره، وسيأتي الكلام ـ إن شاء الله ـ عند تخريج الحديث الثالث والسبعين.

٣ ـ عائشة رضي الله عنها:

فعن مالك بن عامر أبي عطية قال: دخلت أنا ومسروق على عاشئة فقلنا: يا أم المؤمنين: رجلان من أصحاب محمد ﷺ، أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة، والآخر يؤخر الإفطار، ويؤخر الصلاة، قالت: أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلاة؟ قال لنا: عبد الله (يعني ابن مسعود)، قالت: كذلك كان يصنع رسول الله ﷺ. زاد أبو كريب: والآخر أبو موسى.

أخرجه مسلم ٢/ ٧٧١ ح(١٠٩٩) واللفظ له؛ وأبو داود ٢/ ٧٦٣، باب ما يستحب من تعجيل الفطر ح(٢٣٥٤)؛ والترمذي ٢/ ٨٣، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح(٧٠٢)؛ والنسائي ٤/ ١٤٣، ١٤٤ ح(٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١) باب ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران في حديث عائشة. والله أعلم.

﴿ الحديث الثالث والعشرون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٧٦٤، باب ما يفطر عليه ح(٢٣٥٥):

حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر عمها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء؛ فإن الماء طهور».

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد بن مسرهد: تقدم في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ ـ عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم، أبو بشر، وقيل: أبو عبيدة البصري. مات سنة ١٧٧هـ أو قريباً منها. روى عن: عاصم الأحول، والأعمش، وعنه: مسدد، وابن مهدي وغيرهم «ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال».

تهذيب الكمال ١٨/ ٤٥٠، الكاشف ١/ ٦٧٢، التقريب ص٣٦٧.

٣ ـ عاصم الأحول: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمٰن البصري، مات بعد سنة ١٤٠هـ. روى عن: حفصة بنت سيرين، وأنس بن مالك وجماعة وعنه: عبد الواحد بن زياد، والسفيانان، وشعبة وغيرهم.

وثقه جمع من الأئمة وأثنوا على حفظه منهم: شعبة، والثوري، وحفص بن غياث، وابن مهدي، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، لكن تكلم فيه القطان،

وابن إدريس، ووهيب بن خالد، واستضعفوه، وكان كلامهم فيه بسبب دخوله في الولاية.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لا بأس به.

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة، لم يتكلم فيه إلّا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية»، وسبق أنه تكلم فيه ابن إدريس، ووهيب.

الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٣، ضعفاء العقيلي ٣/ ٣٣٦، الثقات لابن شاهين ص١١٢ رقم (٢١٤)، تهذيب الكمال ١٣/ ٤٨٥، الكاشف ١/ ١١٩، التقريب ص٢٨٥.

٤ ـ حفصة بنت سيرين، أم الهذيل الأنصارية، البصرية، ماتت بعد المائة.

روت عن أنس بن مالك، والرباب أم الرائح وغيرهما، وعنها عاصم الأحول وأيوب السختياني، وابن عون وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٥/ ١٥١، التقريب ص٧٤٥.

٥ ـ الرباب: هي ابنة صليع بمهملتين، مصغر، أم الرائح، بتحتانية ومهملة الضبيّة البصرية. روت عن عمها سلمان بن عامر وعنها حفصة بنت سيرين.

علّق لها البخاري، وروى لها الباقون سوى مسلم. وذكرها ابن حبان في الثقات وعدها الذهبي في المجهولات من النساء وقال: «لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها»، ولذا قال الحافظ في التقريب «مقبولة».

تهذيب الكمال ٣٥/ ١٧١، الميزان ٤/ ٦٠٦، تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٦٨، التقريب ص٧٤٧.

٦ ـ سلمان بن عامر: ابن أوس بن صخر بن عمرو الضبي، صحابي، سكن البصرة. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: حفصة بنت سيرين، ومحمد بن سيرين، وبنت أخيه الرباب أم الرائح.

طبقات ابن سعد ٦/ ١٦، معجم الصحابة ١/ ٢٨٥، الإصابة ٣/ ١١٢، التقريب ص٢٤٦.

تخريجه:

* أخرجه الحاكم ١/ ٤٣١ من طريق قيس بن حفص الدارمي، عن عبد الواحد بن زياد به.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٤٦ في الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة ح(٦٥٨) وفي ٣/ ٧٩، باب ما يستحب عليه الإفطار ح(٦٩٥)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح(٣٣٢٠)، وفي «الكبرى» أيضاً ٤/ ١٦٤ في «الأطعمة»، باب التمر وما ذكر فيه ح(٦٧٠٧) عن **قتيبة بن سعيد**؛ **والحميدي** ٢/ ٣٦٢ ح(٨٢٣)؛ **وأحمد** ٤/ ١٧؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٧٨ ح(٢٠٦٧) عن **عبد الجبار بن العلاء**.

أربعتهم (قتيبة، والحميدي، وأحمد، وعبد الجبار) عن **ابن عيينة**؛ والترمذي ٣/ ٧٨ باب ما يستحب عليه الإفطار ح(٦٩٥) عن **محمود بن غيلان**، **وأحمد** ٤/ ١٧، **كلاهما** (محمود، وأحمد) عن وكيع، عن **سفيان الثوري**؛ والترمذي ٣/ ٧٨، باب ما يستحب عليه الإفطار ح(٦٩٥) عن **هناد**؛ **وأحمد** ٤/ ١٨، **كلاهما** (هناد، وأحمد) عن **أبي معاوية محمد بن خازم**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤، باب ما يستحب للصائم أن الإفطار عليه ح(٣٣١٩) عن **يحيى بن حبيب**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٧٨ ح(٢٠٦٧) عن **أحمد بن عبدة**، **كلاهما** (يحيى، وأحمد) عن **حماد بن زيد**؛ **والنسائي** في «الكبرى» ٤/ ١٦٤ في «الأطعمة» باب التمر وما ذكر

فيه ح(٦٧١٠) عن **محمد بن بشار**؛ **وأحمد** ٤/ ١٨، كلاهما (محمد بن بشار، وأحمد) عن **غندر**؛ والترمذي ٣/ ٧٧ باب ما يستحب عليه الإفطار ح(٦٩٤)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٣، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح(٣٣١٧)، كلاهما عن **محمد بن عمر المقدمي**؛ **والنسائي** في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤ ح(٣٣١٦) عن **إبراهيم بن يعقوب**؛ **وابن حبان** ٨/ ٢٨١ ح(٣٥١٤) من طريق **محمد بن يحيى الذهلي**؛ **والحاكم** ١/ ٤٣١ من طريق **محمد بن إسحاق الصغاني**.

أربعتهم (المقدمي، وإبراهيم، والذهلي، والصغاني) عن **سعيد بن عامر**، **والنسائي** في «الكبرى» ٢/ ٢٥٣ ح(٣٣١٤) من طريق **أبي قتيبة سلْم بن قتيبة**.

ثلاثتهم (غندر، وسعيد، وسلم) **عن شعبة**؛ **وابن ماجه** ١/ ٥٤٢، باب ما جاء على ما يستحب الفطر؟ ح(١٦٩٩) من طريق **محمد بن فضيل**، **وعبد الرحيم بن سليمان**؛ **والدارمي** ١/ ٤٣٢ ح(١٦٥٣) من طريق **ثابت بن يزيد**.

ثمانيتهم (ابن عيينة، والثوري، وأبو معاوية، وحماد بن زيد، وشعبة، وابن فضيل، وعبد الرحيم، وثابت) عن عاصم الأحول به بنحوه، إلّا ابن عيينة زاد ـ بعد قوله: «**فليفطر على تمر**» ـ «**فإنه بركة**»، وقد اتفق أصحابه على ذكرها عنه، سوى أحمد ٤/ ١٧، وفي حديث أحمد وعبد الجبار بن العلاء زيادة حديث العقيقة، وحديث الصدقة على القريب.

وفي جميع الطرق عن شعبة يسقط ذكر الرباب بين حفصة وسلمان، وفي حديث المقدمي والصغاني قالا: عن سعيد، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس مرفوعاً بنحو حديث الباب، وفي حديث إبراهيم بن يعقوب والذهلي قالا: عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن حفصة بدون ذكر الرباب ـ كما تقدم ـ ورواه سلم بن قتيبة، عن شعبة، عن هشام بن حسان، عن حفصة به بدون ذكر الرباب.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه ح(٣٣٢١) من طريق **ابن علية**، وفي ٢/ ٢٥٥ ح(٣٣٢٢) من طريق **قُرَّان بن تمام**، وفي ٢/ ٢٥٥ ح(٣٣٢٣) من طريق **خالد بن الحارث**، وفي ٢/ ٢٥٥ ح(٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦) من طريق **حماد بن مسعدة، ويوسف بن يعقوب؛ وعبد الرزاق** ٤/ ٢٢٤ ح(٧٥٨٦) ـ ومن طريقه أحمد ٤/ ١٨؛ **وابن حبان** ٨/ ٢٨١ ح(٣٥١٥) ـ؛ وأحمد ٤/ ١٧ عن **محمد بن جعفر (غندر)**.

سبعتهم (ابن علية، وقران، وخالد، وحماد، ويوسف، وعبد الرزاق، وغندر) عن هشام بن حسان، عن حفصة به بنحوه، إلّا أن محمد بن جعفر وحماد بن مسعدة ويوسف بن يعقوب وقفوه على سلمان وفي حديثهم جميعاً قال هشام: حدثني عاصم الأحول، أن حفصة ترفعه إلى النبي ﷺ، قال المزي في «التحفة» ٤/ ٢٠: «يعني عن الرباب عن سلمان».

ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق زيادة حديث العقيقة والصدقة على القريب، ولم يذكرها عبد الرزاق في المصنف، ولا ابن حبان في روايته.

الحكم عليه:

إسناده جيد، وجهالة الرباب بنت صليع، تزول ـ إن شاء الله ـ بتصحيح أبي حاتم، والترمذي لحديثها هذا، مع تصحيح غيرهما من الأئمة الذين سيرد ذكرهم قريباً.

وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة منهم:

أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٣٧ ـ، فقد سأله ابنه عن طريق حماد، وطريق هشام بن حسان أيهما أصح؟ فقال: «جميعاً صحيحين». اهـ.

والترمذي، فحسنه في ٣/ ٤٧، وقال في ٣/ ٧٩: «حسن صحيح»،

وقال في الأضاحي ٤/ ٨٣ باب الأذان في أذن المولود ح(١٥١٥): «صحيح»[(١)].

وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وهذا التصحيح من هؤلاء الأئمة لحديث الباب مما يقوي من حال الرباب، وقد علق لها البخاري[(٢)] ـ كما تقدم ـ.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على حفصة، وقد رواه عنها ثلاثة:

١ ـ خالد الحذاء.

٢ ـ عاصم الأحول، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه الجماعة (ابن عيينة، والثوري، وأبو معاوية، وابن فضيل، وحماد بن زيد، وثابت بن يزيد) عن عاصم، عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان مرفوعاً، إلا أن ابن عيينة زاد في حديثه: «**فإنه بركة**» وقد قال النسائي ـ كما في «الكبرى» ٢/ ٢٥٤ ـ: «هذا الحرف «**فإنه بركة**» لا نعلم أن أحداً ذكره غير ابن عيينة، ولا أحسبه محفوظاً». اهـ.

(ب) ورواه شعبة، واختلف عليه:

(*) فرواه محمد بن جعفر ـ فيما رواه عنه أحمد ٤/ ١٨ ـ عنه، عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان فلم يذكر الرباب.

---

(١) في ط. أحمد شاكر التي أحلت عليها (حسن صحيح)، وفي النسخة التي عليها «شرح تحفة الأحوذي» ٥/ ٨٩ وط، د. بشار عواد (صحيح) فقط، وهو كذلك في أكثر من نسخة من نسخ «الجامع» كما ذكره، د. بشار.

(٢) ينظر: كتاب العقيقة من «صحيح البخاري» ٣/ ٤٥٠ ح(٥٤٧١) مع «الفتح» ٩/ ٥٠٤.

(**) ورواه أبو قتيبة سلم بن قتيبة عنه، عن هشام بن حسان، عن حفصة، عن سلمان مرفوعاً، ولم أقف على من تابع سلماً على هذا الوجه عن شعبة، فلعل هذا من أوهامه التي أشار إليها أبو حاتم في قوله عنه: «ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديث».اهـ. كما في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٦٦.

(***) ورواه سعيد بن عامر، واختلف عليه:

١ ـ فرواه محمد بن عمر المقدمي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، عنه، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس مرفوعاً.

وقد نصّ البخاري ـ كما في «علل الترمذي الكبير» ص١١٣ ح(١٩٤) ـ على أن حديث سعيد بن عامر وهم.

وقال الترمذي ٣/ ٧٨ عن هذا الطريق: «وهو حديث غير محفوظ، ولا نعلم له أصلاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس».اهـ.

وكذا نصّ النسائي ـ في الكبرى ٢/ ٢٥٣ ـ: «على أن حديث شعبة عن عبد العزيز بن صهيب خطأ».اهـ.

وبنحو ما تقدم قال البيهقي في سننه «الكبرى» ٤/ ٢٣٩.

٢ ـ ورواه إبراهيم بن يعقوب، والذهلي، عن سعيد، عن شعبة عن خالد الحذاء عن حفصة به، بدون ذكر الرباب.

وهذا الطريق مع الذي قبله يدلان على أن سعيداً لم يضبط حديثه عن شعبة، وقد قال عنه أبو حاتم الرازي: «كان رجلاً صالحاً، وكان في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق»، كما في «الجرح والتعديل» ٤/ ٤٩.

بل قال البخاري ـ كما في «العلل الكبير» للترمذي ص١٠٤ ح(١٧٩) ـ «كثير الغلط»، فلعل حديث الباب من أغلاطه.

ومما يؤيد خطأه، تفرده بهذه الأوجه عن شعبة.

وأما ما يتعلق بإسقاط شعبة للرباب في حديثه، فقد قال الإمام الترمذي ٣/ ٤٧ عقب إخراجه الحديث من طريق ابن عيينة:

«وهكذا روى سفيان الثوري، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث، وروى شعبة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر، ولم يذكر فيه (عن الرباب)، وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصح، وهكذا روى ابن عون، وهشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن سلمان بن عامر».اهـ. ورواية ابن عون التي أشار إليها الترمذي، لم أقف فيها على حديث الباب، وإنما الذي وقفت عليه من رواية ابن عون إنما هو في حديث الصدقة على المسكين القريب فحسب.

٣ ـ هشام بن حسان، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه عنه قران بن تمام، وخالد بن الحارث، وعبد الرزاق، وإسماعيل ابن علية وشعبة عنه مرفوعاً.

(ب) ورواه يوسف بن يعقوب، ومحمد بن جعفر، وحماد بن مسعدة، عنه موقوفاً على سلمان.

وبالنظر في هؤلاء المختلفين ـ بعد استبعاد رواية شعبة؛ لأنها لا تصح عنه كما تقدم ـ نجد أن رواة الوجه المرفوع ممن وصفوا بأنهم ثقات أثبات، سوى قُرّان بن تمام، وأكثر الأئمة على توثيقه، ولم يلينه سوى أبي حاتم، كما في «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٥٥٩، وهو هنا قد توبع من قبل هؤلاء الأئمة.

ثم إنهم ـ أعني رواة هذا الوجه ـ أكثر عدداً من رواة الوجه الموقوف.

وعلى هذا فيترجح الوجه المرفوع عن هشام بن حسان. والله أعلم.

ومما يقوي ترجيح هذا الوجه عن هشام، أن عاصماً الأحول، وابن عون ـ كما قال الترمذي ـ تابعاه على هذا الوجه.

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ ـ أن إسناد أبي داود فيه الرباب بنت صليع، وهي لا تعرف، إلا أن تصحيح الأئمة ـ الذين تقدم ذكرهم ـ لحديثها مما يقوي حالها.

٢ ـ أن المحفوظ عن شعبة في هذا الحديث، هو روايته للحديث عن عاصم عن حفصة عن سلمان، وأن سواه من الأوجه التي رويت عنه لا تثبت.

٣ ـ أن الراجح عن عاصم هو ذكر الرباب في حديثه، كما رواه الثوري، وابن عيينة وغيرهم، وأن رواية شعبة بإسقاط الرباب مرجوحة، كما قال الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ ـ أن أرجح الوجهين عن هشام بن حسان هو الوجه المرفوع، وتأيد ذلك بمتابعة عاصم وابن عون له على رفعه. والله أعلم.

وما دلّ عليه حديث الباب جاء عن بعض الصحابة ومنهم:

١ ـ أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

وهو الحديث التالي، وسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى.

٢ ـ جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال:

أن رسول الله ﷺ إذا كان الرطب، لم يفطر إلا على الرطب، فإذا لم يكن الرطب لم يفطر إلّا على التمر».

أخرجه عبد بن حميد في مسنده ـ كما في «المنتخب» منه ـ ٥/ ٣٤٦ ح(١١٤٤)، من طريق زمعة بن صالح، عن محمد بن أبي سليمان،

عن بعض أهل جابر، عن جابر فذكره، وفي أوله: «**اللهم اغفر للأنصار وأبنائها، وأبناء أبنائها وحشمها» فذكره.**

لكن هذا الإسناد ضعيف لما يلي:

١ ـ فيه زمعة بن صالح، ضعفه الأئمة، كما في «تهذيب الكمال» ١٠/ ٣٨٦، وقال عنه في «التقريب» ص٢١٧: «ضعيف، وحديثه في مسلم مقرون».

٢ ـ وفيه محمد بن أبي سليمان، لم يتضح لي من هو؟ إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٧٥ أن شريكاً كان إذا حدّث عن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي قال: «محمد بن أبي سليمان، فينسبه إلى جده يدلسه، ذكر ذلك البخاري».اهـ بتصرف ولكن الإسناد ليس هنا، ليس فيه ذكر لشريك.

وفي التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٩٩ قال: «محمد بن أبي سليمان، عن ابن عمر روى عنه زمعة، لم يصح عنه».اهـ. والظاهر أن قوله: «لم يصح عنه» أي لم تثبت روايته عن ابن عمر.

وقال الذهبي في الميزان ٣/ ٥٧٣ ـ ونقله عنه البرهان الحلبي في «الكشف الحثيث» ص ٢٣٣ـ: «محمد بن أبي سليمان بن أبي فاطمة، قال الدارقطني: كذاب يضع الحديث».اهـ.

فإن كان الراوي هو العرزمي فهو متروك الحديث، كما في «التقريب» ص٤٩٤، وإن كان هو ابن أبي فاطمة، فقد تقدم قول الدارقطني فيه. والله أعلم.

وقد جاء الحديث عن جابر من طريق أخرى كما في «الكامل» لابن عدي ٦/ ٩٨ وفي سندها محمد بن عبيد الله العرزمي ـ الذي تقدم قريباً ـ عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يعجبه أن يفطر قبل أن يصلي، وكان يفطر في زمان الرطب على

رطبات، وعلى التمر إذا لم يكن رطباً ويجعلهن وتراً ثلاثاً، أو خمساً أو سبعاً». ورواه العرزمي مرةً ـ كما في «الكامل» ٦/ ٩٩ ـ عن عطاء، عن أبي هريرة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يفطر على الرطب، ويستحر به، ويجعله آخر سحوره».

قال ابن عدي: وهو بهذا الإسناد في الفطر على الرطب، غير محفوظ. والله تعالى أعلم.

﴿ الحديث الرابع والعشرون ﴾

قال أبو داود في ٢/ ٧٦٤ باب ما يفطر عليه ح(٢٣٥٦):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت البناني، أنه سمع أنس بن مالك يقول: «كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا، حسوات من ماء».

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة حافظ فقيه حجة.

٢ ـ عبد الرزاق: هو ابن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني مات سنة ٢١١هـ. روى عن: جعفر بن سليمان، ومعمر وغيرهما، وعنه: أحمد، وإسحاق. «ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع».

تهذيب الكمال ١٨/ ٥٢، التقريب ص٣٥٤.

٣ ـ جعفر بن سليمان الضبعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو سليمان البصري مات سنة ١٤٧هـ. روى عن: ثابت البناني، وأبي عمران، وعنه: عبد الرزاق، وابن مهدي.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني وغيرهم لكن قال ابن سعد: ثقة فيه ضعف. اهـ. وكان القطان يستضعفه، وكان ابن مهدي لا ينبسط لحديثه، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال أحمد: لا بأس به. وقال البزار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في

خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم.

وقال ابن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ. وقال ابن عدي: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث. . . وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه».

وقد لخص الحافظ الذهبي حاله بقوله: «ثقة فيه شيء، مع كثرة علومه، قيل كان أمياً، وهو من زهاد الشيعة»، وقال في الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: «شيعي صدوق».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد لكنه كان يتشيع».

وعندي أن عبارة الحافظين تجمعان أقوال الأئمة فيه، فهو صدوق، لا بأس به، إلا في روايته عن ثابت فهي ضعيفة.

التاريخ الكبير ٢/ ١٩٢، الكامل ٢/ ١٤٥، تهذيب الكمال ٥/ ٤٣، الكاشف ١/ ٢٩٤، الميزان ١/ ٤٠٨، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (٨١)، تهذيب التهذيب ٢/ ٨٥، التقريب ص١٤٠.

٤ ـ ثابت بن أسلم البناني، بضم الموحدة ونونين، أبو محمد البصري، مات سنة بضع عشرين ومائة كذا قال الحافظ في «التقريب». وحدّده الذهبي بـ(١٢٧هـ). روى عن: أنس، وابن عمر، وابن الزبير وخلق، وعنه: جعفر بن سليمان، والحمادان، وأمم. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٤/ ٣٤٢، التقريب ص١٣٢.

٥ ـ أنس بن مالك: ابن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين. روى عن: النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وجماعة من الصحابة، وعنه: خلق كثير، منهم: ثابت، والزهري، ومكحول وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ١٤، الإصابة ١/ ١٧، التقريب ص١١٥.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/ ١٤٦ ح(٢٢٥٥) عن محمد بن يحيى بن مرداس، عن أبي داود به بلفظه.

* الحديث في «مسند أحمد» ٣/ ١٦٤.

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٣٢؛ والضياء في المختارة ٤/ ٤١١، من طريق أحمد به بلفظه.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٧٩ باب ما يستحب عليه الإفطار ح(٦٩٤) عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق به بنحوه، وقال في حديثه «تميرات» مصغراً.

* وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢/ ١٤٨، ٥/ ٧٥ من طريق سعيد بن سليمان النشيطي، وعمار بن هارون، كلاهما عن جعفر بن سليمان به إلا أن لفظ النشيطي: «إذا أفطر أحدكم فليفطر على التمر، فإن لم يجد فماءً»، ولفظ عمار: «كان النبي ﷺ يفطر على التمر، ويحب أن يفطر عليه».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لعلتين:

١ ـ تفرد عبد الرزاق به عن جعفر.

٢ ـ لأنه من رواية جعفر بن سليمان، عن ثابت، وقد تفرد به عن ثابت، وسيأتي بيان ذلك ـ إن شاء الله ـ.

والحديث قال عنه الترمذي: حسن غريب، وقال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، وصححه الحاكم، واحتج به ابن حزم في المحلى ٧/ ٣١ على وجوب الإفطار التمر إن وجد، وصححه الضياء، وخالف هؤلاء

بعض الأئمة، فقال الإمامان: أبو حاتم، وأبو زرعة لما سألهما ابن أبي حاتم ـ كما في «العلل» له ١/ ٢٢٤ ـ عن هذا الحديث قالا: لا نعلمُ روى هذا الحدِيث غير عبد الرّزّاقِ، ولا ندرِي مِن أين جاء عبد الرّزّاقِ؟

قال أبو زرعة: «لا أدري ما هذا الحديث؟» لم يرفعه[1] إلّا من حديث عبد الرزاق».

وقال ابن عدي عقب إخراج الحديث من طريق النشيطي، وعمار:

«والحديث مشهور بعبد الرزاق عن جعفر»، ثم قال عقب ذكر جملة من الأحاديث من رواية جعفر عن ثابت ـ ومنها حديث الباب ـ ٢/ ١٤٩: «وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، كلها إفرادات لجعفر، لا يرويها عن ثابت غيره».اهـ.

وقال في ٥/ ٧٥ عن مرويات عمار ـ ومنها حديث الباب ـ: «ولعمار غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظة».اهـ.

وخلاصة كلام هؤلاء الأئمة الثلاثة: أبي حاتم، وأبي زرعة، وابن عدي، أن هذا الحديث له علة، وهي تفرد عبد الرزاق به عن جعفر، وتفرد جعفر عن ثابت به وهذا التفرد في هذه الطبقات الثلاث مشعر بضعف الإسناد. والله أعلم.

وما أشار إليه هؤلاء الأئمة من التفرد لا ينتقض بما رواه أبو يعلى ٦/ ٥٩ ح(٣٣٠٥) من طريق عبد الواحد بن ثابت الباهلي عن ثابت البناني، عن أنس أن النبي ﷺ «كان يحب أن يفطر على ثلاث تمرات، أو شيء لم تصبه النار»؛ لأن فيه عبد الواحد الباهلي، وهو منكر الحديث، كما قال البخاري، كما في «الميزان» ٢/ ٦٧١.

لكن جاء معنى هذا الحديث عن أنس من طرق أخرى ومنها:

---

(١) كذا في المطبوع، والمخطوطة، ولعل الصواب: لم نعرفه، والله أعلم.

١ ـ طريق حميد الطويل:

أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٧٧ ح(٢٠٦٥) من طريق يحيى بن أيوب وزائدة بن قدامة؛ وأبو يعلى ٦/ ٤٢٤ ح(٣٧٩٢) ومن طريقه: ابن حبان ٨/ ٢٧٤ ح(٣٥٠٤، ٣٥٠٥) من طريق زائدة بن قدامة، كلاهما (يحيى، وزائدة) عن حميد، عن أنس قال: ما رأيت النبي ﷺ قطّ صلى صلاة المغرب حتى يفطر، ولو على شربة من ماء، هذا لفظ زائدة، ولفظ يحيى: «كان رسول الله ﷺ إذا كان صائماً، لم يصل حتى نأتيه برطب وماء، فيأكل ويشرب إذا كان الرطب، وأما الشتاء لم يصل حتى نأتيه بتمر وماء».

وقال ابن حبان في ح(٣٥٠٤): حدثنا أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى) بخبر غريب، ولذا فإن الذي يظهر هو التوقف في نسبة تصحيح هذا الخبر إلى ابن حبان. والله أعلم.

وفي الإسناد عنعنة حميد، ولم أقف على طريق صرّح فيها بالسماع.

٢ ـ طريق قتادة:

أخرجه البزار ١/ ٤٦٨ ح(٩٨٤) ـ كشف ـ وابن خزيمة ٣/ ٢٧٦ ح(٢٠٦٣)؛ والطبراني في «الأوسط» ٨/ ٣٩٤ ح(٨٧٩٣)؛ والحاكم ١/ ٤٣٢ من طريق القاسم بن غصن، وشعيب بن إسحاق، إلا أن البزار اقتصر على رواية القاسم، واقتصر الطبراني والحاكم على رواية شعيب، وجمع بينهما ابن خزيمة، كلاهما (القاسم، وشعيب) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلّى المغرب قط ـ وهو صائم ـ حتى يفطر ولو على شربة من ماء»، هذا لفظ القاسم، والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم.

وقال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، والقاسم لين الحديث».اهـ.

وما ذكره البزار من ضعف القاسم وافقه عليه أئمة منهم أحمد وأبو حاتم، وابن حبان ـ كما في «الميزان» ٣/ ٣٧٧، ويضاف إليه ـ أنه بعد البحث ـ لم أقف على ما يميز روايته عن سعيد هل هي قبل الاختلاط أم بعده؟

وأما متابعة شعيب بن إسحاق له، فأثرها ينبني على تحديد سماع شعيب بن إسحاق من ابن أبي عروبة: فقد نص الإمام أحمد ـ كما في «سؤالات أبي داود» ص١٥٨ ـ على أن شعيب سمع من ابن أبي عروبة بآخر رمق.

وهو مؤدى قول ابن معين في تحديد سنة خروج إبراهيم بن عبد الله بن حسن ـ كما في «الكواكب» ص١٩٤، ١٩٦ ـ واختاره ابن حجر، فقال في «التقريب» ص٢٦٦: «ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة».

لكن ذكر صاحب «الكواكب النيرات» ص١٩٥ أن سماع شعيب من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، ولم يعزُ هذا القول إلى أحد، لكن وجدت في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢١٢) رقم (١١٣٩) أنه قال: سألت يحيى بن معين عن سماع شعيب من سعيد بن أبي عروبة، فقال لي: كل من لم يسمع من سعيد أيام يونس بن عبيد، فإنما سمع منه بعدما اختلط، فذكر من سعيد اختلاطاً قديماً. قال أبو زرعة: فحدثت هشام بن عمار بما قال لي يحيى بن معين، فأخبرني أنه سمع شعيب بن إسحاق يقول: سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومائة. قال أبو زرعة: فحدثت عبد الرحمٰن بن إبراهيم بما قال لي يحيى بن معين وما أخبرني هشام بن عمار، وسألته عن ذلك، فأخبرني أن سعيداً اختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة».اهـ.

فهذه النصوص، تدل على أن سماع شعيب من ابن أبي عروبة كان

قبل الاختلاط، بينما ابن معين يذهب إلى أن سماعه منه بعد أن اختلط؛ لأنه كان يرى أن تأريخ خروج إبراهيم كان سنة (١٤٢)، وتبعه على ذلك ابن الصلاح، ولكن اعترض على هذا القول، الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» ص٤٢٨ حيث قال: «ما اقتصر عليه المصنف حكاية عن ابن معين، من أن هزيمة إبراهيم كانت سنة اثنتين وأربعين ومائة، ليس بجيد؛ فإن المعروف في التواريخ، أن خروجه وهزيمته معاً، كانا في سنة خمس وأربعين ومائة، وأنه احتز رأسه في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذي القعدة منها، . . .» ثم استشهد بقول دحيم الذي نقله أبو زرعة.

وقد أيده صاحب «الكواكب» ص١٩٥، ونقل عن ابن حبان أنه سمع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه بسنة وهذا هو الموافق لما نقله أبو زرعة عن شعيب آنفاً.

وبناءً على ما تقدم، فإن متابعة شعيب للقاسم مما تقوي روايته، وتدل على أن الحديث محفوظ عن ابن أبي عروبة، ولكن تبقى في الإسناد علة أخرى، عنعنة قتادة فإني لم أقف على طريق صرح فيها بالسماع. والله أعلم.

وأما قول الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا شعيب، تفرد به محمد بن عبد العزيز».اهـ. يعني الرملي ـ الراوي عن شعيب ـ فدعوى تفرد شعيب، متعقبة برواية القاسم بن غصن.

الحديث الخامس والعشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٥ باب القول عند الإفطار ح(٢٣٥٧):

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى (أبو محمد)، حدثنا علي بن الحسن، أخبرني الحسين بن واقد، حدثنا مروان ـ يعني ابن سالم المقفع ـ قال: رأيت ابن عمر يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكف، وقال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله».

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الله بن محمد بن يحيى: الطرسوسي، أبو محمد، المعروف بالضعيف؛ لأنه كان كثير العبادة، وقيل:كان نحيفاً، وقيل لشدة إتقانه. مات سنة ٢٧٢هـ. روى عن: علي بن الحسن بن شقيق، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، والنسائي. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٦/ ٩٨، التقريب ص٣٢٢، نزهة الألباب ١/ ٤٣٦.

٢ ـ علي بن الحسن: ابن شقيق، أبو عبد الرحمٰن المروزي، مات سنة ٢١٥هـ. روى عن: إبراهيم بن طهمان، والحسين بن واقد، وعنه: عبد الله بن محمد الضعيف، والبخاري وغيرهم. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٧١، التقريب ص٣٩٩.

٣ ـ الحسين بن واقد: تقدمت ترجمته في الحديث الأول وهو ثقة له أوهام.

٤ ـ مروان بن سالم المفقّع: بفاء ثم قاف ثقيلة، كذا ضبطه ابن حجر في «التقريب» عند ذكر اسمه، وفي «تهذيب التهذيب»، وفي

الألقاب من التقريب بـ (المقفع) قاف ثم فاء. وفي «النزهة» ضبطه بـ (المقنع) قاف ثم نون، وهو كذلك في «المستدرك» للحاكم.

والذي في سنن أبي داود، والسنن الكبرى للنسائي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي وتحفة الإشراف، وتهذيب الكمال، ورد بقاف ثم فاء. والله أعلم.

روى عن: عبد الله بن عمر، وعنه: الحسين بن واقد، وعزرة بن ثابت الأنصاري.

ذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال الذهبي: «وثق»، والحافظ ابن حجر «مقبول».

ولا تعارض بين عبارة الذهبي وابن حجر، فالذهبي يقول هذه العبارة ـ كما هو معلوم ـ فيمن كان في مثل طبقة مروان، ولم ينقل فيه جرح، وعبارة ابن حجر فيها إشارة إلى جهالته كما هي عبارة الذهبي. والله أعلم.

السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٢٥٥، ٦/ ٨٢، سنن الدارقطني ٢/ ١٤٦، مستدرك الحاكم ١/ ٤٢٢، سنن البيهقي ٤/ ٢٣٩، تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٩٠، تحفة الأشراف ٦/ ٤٦، الكاشف ٢/ ٢٥٣، التقريب ص٥٢٦، ٧٢٥، نزهة الألباب ٢/ ١٩١، ١٩٢.

٥ ـ ابن عمر رضي الله عنهما: تقدم في الحديث السابع عشر.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٥، باب ما يقول إذا أفطر ح(٣٣٢٩)، وفي ٦/ ٨٢ كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقوم إذا أفطر ح(١٠١٣١) عن **قريش بن عبد الرحمٰن**؛ والدارقطني ٢/ ١٤٦ ح(٢٢٥٦) من طريق **علي بن مسلم**؛ والحاكم ١/ ٤٢٢ ـ ومن طريقه البيهقي ٤/

٢٣٩ـ من طريق **إبراهيم بن هلال**؛ **والبيهقي** ٤/ ٢٣٩ من طريق **يحيى بن أبي طالب**، **أربعتهم** (قريش، وعلي، وإبراهيم، ويحيى) عن علي بن الحسن بن شقيق به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة مروان المقفع، ولتفرد الحسين بن واقد به.

قال الإمام الدارقطني عقب إخراج الحديث: «تفرد به الحسين بن واقد، وإسناده حسن». اهـ.

ونقل المزي في «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٣٩١ عن ابن منده أنه قال: «هذا حديث غريب، لم نكتبه إلا من حديث الحسين بن واقد»، ومع ذلك كله صححه الحاكم!.

وقد تقدم في ترجمة الحسين أن له أوهاماً في حديثه، فلعل هذا منها، ويؤيد هذا كلام الإمامين الدارقطني، وابن منده اللذين نصّا على تفرد الحسين به.

وبه يتضح أن تحسين الإمام الدارقطني هنا، لا ينبغي حمله على الحسن المشهور في عرف المتأخرين، بل الظاهر أن مقصوده استغراب الحديث ـ كما هو معلوم من عبارات الأئمة الذين يطلقون التحسين مريدين به الاستغراب[1]. والله أعلم.

ولم أقف ـ بعد البحث ـ على شواهد لحديث الباب المرفوع الذي فيه الدعاء عند الإفطار، إلّا أن البيهقي في «شعب الإيمان» ٣/ ٤٠٧ روى من طريق عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع قال ابن عمر: كان يقال إن لكل مؤمن دعوة مستجابة عند إفطاره إما أن يعجل له في دنياه أو يدخر له في آخرته، قال: فكان ابن عمر يقول عند إفطاره: يا واسع المغفرة اغفر لي.

---

(١) ينظر مثال آخر في الحديث الثامن والثلاثين.

وفي إسناده محمد بن يزيد بن خنيس ـ الراوي عن ابن أبي رواد ـ قال عنه أبو حاتم الرازي لما سئل: كان شيخاً صالحاً، كتبنا عنه بمكة، وكان ممتنعاً من التحديث، أدخلنا عليه ابنه، قال ابن أبي حاتم، فقيل لأبي فما قولك فيه؟ قال: ثقة ـ كما في «الجرح» ٨/ ١٢٧ ـ وقال ابن حبان: كان من خير الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه، إذا بيّن السماع في خبره ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢٧/ ١٧ وهو هنا لم يبين السماع بل قال: قال عبد العزيز بن أبي روّاد، وقال الذهبي: «هو وسط» ـ كما في «الميزان» ٤/ ٦٨ ـ.

وفي الإسناد أيضاً ابن أبي روّاد، وهو صدوق عابد ربما وهم ـ كما في «التقريب» ص٣٥٧، وهو مع هذا، تفرد به عن نافع، إذْ لم أقف على من تابعه.

وقد تكلم فيه بعض النقاد بخصوص روايته عن نافع، فقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٣٦: «وكان ممن غلب عليه التقشف حتى كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن: نافع أشياء، لا يشك مَن الحديثُ صناعته إذا سمعها، أنها موضوعة، كان يحدث بها توهماً لا تعمداً. .»، ثم ذكر ابن حبان بعد ذلك أنه روى نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلّا على سبيل الاعتبار.

وقد جاء في الباب أحاديث أخرى في الدعاء عند الافطار بغير هذا اللفظ، وكلها لا تخلو من مقال ومنها:

١ ـ عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: «**بسم الله اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت**».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٧/ ٣٤٧ ح(٧٥٤٩)، وفي «الصغير» ٢/ ٥١ من طريق داود بن الزبرقان، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس فذكره.

وفي الإسناد علتان وهما:

الأولى: داود بن الزبرقان، وهو متروك الحديث، كما في «التقريب» ص١٩٨.

الثانية: أنه على ضعفه الشديد، تفرد به عن شعبة، كما قاله الطبراني في الموضعين السابقين، ولذلك قال ابن حجر في «التلخيص» ٢/ ٢٠٢: «بسند ضعيف».اهـ. وهو دون ذلك بكثير. والله أعلم.

٢ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: «**لك صمت وعلى رزقك أفطرت، فتقبل مني إنك أنت السميع العليم**».

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢/ ١٤٦ ح(١٢٧٢٠)؛ والدارقطني ٢/ ١٤٧ ح(٢٢٥٧) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس.

وعبد الملك هذا، وقال عنه ابن معين والأزدي: كذاب، وقال أبو حاتم: متروك، ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث، كما في «الميزان» ٢/ ٦٦٦.

وفي الباب أيضاً آثار عن بعض السلف في الدعاء عند الصوم ومنها:

١ ـ أثر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

وسيأتي عند تخريج الحديث الستين بعد المائة، عند ابن ماجه إن شاء الله.

٢ ـ أثر الربيع بن خثيم رحمه الله، وهو ثقة عابد مخضرم ـ كما في «التقريب» ص٢٠٦ ـ فقد كان يقول: «الحمد لله الذي أعانني فصمت، ورزقني فأفطرت».

أخرجه ابن فضيل في كتاب «الدعاء» ص٢٣٨ رقم (٦٧)؛ وعنه:

ابن أبي شيبة ٢/ ٣٤٤ ح(٩٧٤٤) عن حصين بن عبد الرحمٰن السلمي قال: كان الربيع بن خثيم يقول: فذكره. والله أعلم.

فائدة:

ظاهر كلام ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (١٨٦)﴾ [البقرة: ١٨٦] **أنه يصحح بعض ما ورد في الباب**، وقد استروح إلى ذلك رَحِمَهُ اللهُ بتناسب ورود هذه الآية، ثم تعقيبها بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ...﴾ الآية، فقال: «وفي ذكره تعالى هذه الآية الباعثة على الدعاء متخللة بين أحكام الصيام إرشاد إلى الإجتهاد في الدعاء عند إكمال العدة بل وعند كل فطر...» ثم ساق جملةً من الآثار في هذا الباب التي ذكرتها آنفاً.

الحديث السادس والعشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٥ باب القول عند الإفطار ح(٢٣٥٨):

حدثنا مسدد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن معاذ بن زهرة، أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت».

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ ـ هشيم: هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، بمعجمتين، الواسطي، مات سنة ١٨٣هـ. روى عن: حصين، وعمرو بن دينار، وعنه: أحمد، وابن معين. «ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٧٢، التقريب ص١٧٠.

٣ ـ حصين: هو ابن عبد الرحمٰن السلمي، أبو الهذيل الكوفي، مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: معاذ بن زهرة، وجابر بن سمرة، وعنه: هشيم، والثوري وغيرهما. «ثقة تغير حفظه في الآخر».

تهذيب الكمال ٦/ ٥١٩، التقريب ص١٧٠.

٤ ـ معاذ بن زهرة، ويقال معاذ أبو زهرة الضبي. أرسل عن النبي ﷺ، وعنه: حصين بن عبد الرحمٰن.

قال عنه ابن حجر «مقبول، أرسل حديثاً، فوهم من ذكره في الصحابة»، والحديث الذي أشار إليه الحافظ، هو حديث الباب.

تهذيب الكمال ٢٨/ ١٢٢، التقريب ص٥٣٦.

❁ **تخريجه:**

* أخرجه أبو داود في «المراسيل» ص١٢٤ ح(٩٩) ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٣٩ ـ عن مسدد، به بلفظه.

* وأخرجه **ابن المبارك** في «الزهد» ص٤٩٥ ح(١٤١٠) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ٦/ ٢٦٥ ـ؛ وابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص٢٢٦ ح(٤٧٩)؛ والبيهقي في «الدعوات الكبير» ٢/ ٢٢١ ح(٤٥٠) من طريق **عبيد الله بن عبيد الرحمٰن** ـ بالتصغير فيهما ـ الأشجعي، **كلاهما** (ابن المبارك، والأشجعي) عن **سفيان الثوري**[1]؛ **وابن فضيل** في «الدعاء» ص٢٣٧ ح(٦٦)، وعنه: ابن أبي شيبة[2] ٢/ ٣٤٤ ح(٩٧٤٤)؛ والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٢٢٧ عن موسى، عن **عبد العزيز بن مسلم**، وابن صاعد في «زياداته على الزهد» لابن المبارك (٤٩٥) ح(١٤١١) من طريق **عبثر بن القاسم**.

أربعتهم (سفيان، وابن فضيل، وعبد العزيز، وعبثر) عن حصين به بنحوه، إلا أن في حديث سفيان ـ فيما رواه عنه الأشجعي ـ قال: عن حصين، عن رجل، عن معاذ، وليس في حديث سفيان ـ فيما رواه عنه ابن المبارك ـ ولا في حديث ابن فضيل ولا عبثر قوله: بلغه أن النبي...، بل في حديثهم جميعاً: قال: كان رسول الله ﷺ ليس فيه بلاغ، وقال عبثر في حديثه: عن معاذ أبي زهرة.

---

(١) سقط ذكر سفيان من نسخة الزهد المطبوعة، ولعل الصواب إثباتها، كما روى ذلك البغوي في «شرح السنة»، ولأن ابن المبارك ـ على إمامته وجلالته ـ لم يذكر في تلاميذ حصين، كما في «تهذيب الكمال» ٦/ ٥١٩.

(٢) تحرف في المطبوع من ابن أبي شيبة من زهرة وهي كنية معاذ إلى أبي هريرة، والصواب: معاذ بن زهرة.

وقد نصّ ابن حجر في «النكت الظراف» مع «تحفة الأشراف» ١٣/ ٣٩١ على أن ابن أبي شيبة رواه عن معاذ بن زهرة.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لإرساله، وقد أُعِلَّ بما يلي:

١ ـ عنعنة هشيم، فهو كثير التدليس والإرسال الخفي، إلّا أن هذه العلة تزول هنا لأمرين:

الأول: أن لهشيم اختصاصاً وعناية بحديث حصين، كما قال ابن مهدي ـ في ترجمة حصين من «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٤٤ ـ: «هشيم عن حصين، أحب إليّ من سفيان، وهشيم أعلم الناس بحديث حصين». اهـ. وقال أحمد ـ كما في «سؤالات أبي داود» ص٣٢٣ رقم (٤٤٣): «ليس أحدٌ أصحّ حديثاً عن حصين من هشيم». اهـ. وقال مرة: هشيم لا يكاد يدلس عن حصين(١).

الثاني: أن هشيماً قد توبع من حافظين ثقتين، وهما: سفيان وعبثر.

٢ ـ جهالة معاذ بن زهرة، فهو غير معروف، كما تقدم في ترجمته.

٣ ـ الإرسال، فقد رواه معاذ بن زهرة عن النبي ﷺ، ولم أقف على طريق موصولة من طريق معاذ تبين الواسطة، وأما طريق سفيان الثوري ـ التي رواها عنه الأشجعي ـ عن حصين، فهي لا تزيد الإسناد إلا ضعفاً، ذلك أنه ذكر ـ أي سفيان ـ بين حصين ومعاذ رجلاً، فأبهمه، ولو عرف، فستبقى علة الإرسال. والله أعلم.

وقد تقدم في الحديث السابق ذكر بعض ما ورد في هذا الباب من المرفوع والموقوف، والمقطوع، والحمد لله.

---

(١) ينظر: «شرح العلل» ص٣٨٩.

الحديث السابع والعشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٨ باب السواك للصائم ح(٢٣٦٤):

حدثنا محمد بن الصبّاح، حدثنا شريك (ح)

وحدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم، زاد مسدد: ما لا أعد ولا أحصي.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن الصبّاح: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ شريك: هو ابن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله. روى عن: عاصم بن عبيد الله، وشعبة، وسماك بن حرب وغيرهم، وعنه: محمد بن الصبّاح، وعلي بن حجر، وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

تكلم فيه الأئمة كثيراً ما بين معدل ومجرح، ومن ذلك:

أن ابن معين والعجلي وثقاه، وقال العجلي: وكان حسن الحديث، وقال ابن معين مرةً: شريك صدوق ثقة إلّا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه ولأحمد نحو هذا، وقال ابن معين أيضاً: لم يكن شريك عند يحيى بشيء، وهو ثقة ثقة. وقيل ليحيى القطان: زعموا أن شريكاً إنما خلّط بأخرة، فقال: ما زال مخلطاً. وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة سيء الحفظ جداً. وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث، مائل. وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو

يغلط أحياناً. وقال أبو حاتم: ساء حفظه بآخرة. وقال الترمذي: كثير الغلط والوهم. وقال الدارقطني: ليس بالقوي فيما يتفرد به.

قال الذهبي: «كان شريك حسن الحديث، إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً، ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم متابعة».اهـ.

وقد لخص الحافظ ابن حجر هذه الأقوال بقوله: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً، شديداً على أهل البدع».

وعندي أن كلمة الحافظ فيه تجمع بين أقوال النقاد فيه.

العلل لابن أبي حاتم ١/ ٢٣٠ ح(٦٦٨)، العلل الكبير للترمذي (٧٠) ح(١٠٠)، سنن الدارقطني ١/ ٢٧١ ح(١١٩٢)، تهذيب الكمال ١٢/ ٤٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٢، التقريب ص٢٦٦.

٣ ـ مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٤ ـ يحيى: هو ابن سعيد القطان التميمي، أبو سعيد، البصري مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: الثوري، والأعمش، وشعبة وغيرهم، وعنه: مسدد، والإمام أحمد وابن مهدي وغيرهم. «ثقة متقن حافظ إمام قدوة».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٢٩، التقريب ص٥٩١.

٥ ـ سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. مات سنة ١٦٠هـ. روى عن: عاصم بن عبيد الله، وابن المنكدر، وخلق، وعنه: ابن مهدي والقطان وخلق. «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربمّا دلّس».

تهذيب الكمال ١١/ ١٥٤، التقريب ص٢٤٤.

٦ ـ عاصم بن عبيد الله: ابن عاصم بن عمر بن الخطّاب، المدني مات سنة ١٣٢هـ. روى عن: جابر بن عبد الله، وعم أبيه، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعنه: شريك، والثوري وغيرهما.

ضعفه جمع كثير من الأئمة منهم: ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، والجوزجاني، ويعقوب بن شيبة، والنسائي وغيرهم، بل قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال العجلي: لا بأس به.

وقال ابن عدي: «ولعاصم بن عبيد الله غير ما ذكرت من الحديث، وقد روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقد قال فيه الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

الكامل ٥/٢٢٨، تهذيب الكمال ١٣/٥٠٠، التقريب ص٢٨٥.

٧ ـ عبد الله بن عامر بن ربيعة، العنزي، حليف بني عدي، أبو محمد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة. روى عن: النبي ﷺ وعن أبيه وغيرهم، وعنه: عاصم بن عبيد الله، وأمية بن هند، والزهري وغيرهم.

وثقه أبو زرعة، والعجلي وقال: «مدني تابعي ثقة من كبار التابعين»، وقال الترمذي: «رأى النبي ﷺ وروى عنه حرفاً، وإنما روايته عن أصحاب النبي ﷺ».اهـ.

ولم يزد ابن حجر في «التقريب» على قوله: «وثقة العجلي» بعد أن ذكر ولادته في العهد النبوي، وأن أباه صحابي.

الجرح والتعديل ٥/١٢٢، ثقات العجلي ص٢٣٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٤١، التقريب ص٣٠٩.

٨ ـ عامر بن ربيعة: ابن كعب بن مالك العنزي، بسكون النون،

حليف آل الخطاب، صحابي مشهور، أسلم قديماً وهاجر، وشهد بدراً، مات ليالي قتل عثمان.

روى عن: النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعنه: ابنه عبد الله، وابن عمر وغيرهما.

طبقات ابن سعد ٣/ ٣٨٦، معجم الصحابة ٢/ ٢٣٤، تهذيب الكمال ١٤/ ١٧، الإصابة ٤/ ٨، التقريب ص٢٨٧.

تخريجه:

* أخرجه **أحمد** ٣/ ٤٤٦ ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» ـ ٨/ ١٨٢؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٨ ح(٢٠٠٧) عن **محمد بن بشار، وأبي موسى محمد بن المثنى، ثلاثتهم** (أحمد، ومحمد، وأبو موسى) عن يحيى القطان به بلفظه، إلا أن ابن بشار وأبا موسى قال: ما لا أحصي يستاك، وهو صائم.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٠٤ باب ما جاء في السواك للصائم ح(٧٢٥) عن **محمد بن بشار؛ وأحمد** ٣/ ٢٤٨؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٨ ح(٢٠٠٧) عن **محمد بن المثنى، ثلاثتهم** (محمد، وأحمد، وابن المثنى) عن **عبد الرحمٰن بن مهدي؛ وأحمد** ٣/ ٤٤٥؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٤٨ ح(٢٠٠٧) عن **جعفر بن محمد الثعلبي**، كلاهما (أحمد، وجعفر) عن **وكيع**.

كلاهما (ابن مهدي، ووكيع) عن سفيان الثوري به بنحوه، إلا ابن مهدي قال: ما لا أحصي يستاك وهو صائم.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٩٥ ح(٩١٤٨) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» ـ ٨/ ١٨٣ عن شريك به بلفظه.

* وأخرجه **الحميدي** ١/ ٧٧ ح(١٤١)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٨ ح(٢٠٠٧) عن **أبي موسى محمد بن المثنى**، كلاهما (الحميدي، وأبو

موسى) عن ابن عيينة، عن عاصم به بلفظه: «ما لا أحصي يستاك وهو صائم».

* وعلقه البخاري ٢/ ٣٩، باب سواك الرطب واليابس للصائم، عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، بصيغة التمريض.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من أجل عاصم، ومدار الحديث عليه.

والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة إلا أنه قال عقب إخراجه الحديث: «وإنا بريئ من عهدة عاصم... ـ ثم قال ـ: كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة، والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير «الموطأ»». اهـ.

وقال العقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٣٣٤ ـ عقب إخراجه الحديث من طريق الثوري عن عاصم ـ: «ولا يروى بغير هذا الإسناد، إلا بإسناد لين». اهـ.

وقال الدارقطني عقب إخراجه الحديث ٢/ ١٦٢ ح(٢٣٤٤): عاصم بن عبيد الله غيره أثبت منه». اهـ.

وقال ـ كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر ٦/ ٣٩٣ ـ: «عاصم ليس بقوي».. اهـ.

وقد سقط هذا الكلام من المطبوع.

وقال البيهقي ٤/ ٢٧٢ لما أخرجه من طريق عاصم: «عاصم ليس بالقوي»، وفي موضع آخر قال عنه ٢/ ١٢: «ضعيف»، وقال في ١٠/ ٢٤: «روايات عاصم فيها ضعيف».

وأشار ابن عبد البر إلى تضعيفه بقوله في «الاستذكار» ١٠/ ٢٥٤: «وقد روي عنه...».اهـ.

وقال ابن حجر في «التغليق» ٣/ ١٥٩: «وأما إمام أهل الصنعة محمد بن إسماعيل فعلق حديثه بصيغة التمريض للين فيه».اهـ. ومع ذلك فقد حسن إسناده الحافظ في «التلخيص» ١/ ٦٢.

وأما زيادة مسدد، فقد تابعه عليها أحمد، عن القطان، ووكيع، وابن مهدي عن الثوري ـ إلا أن ابن مهدي لا يقول: ما لا أعد ـ، وكذلك ابن عيينة في حديثه عن عاصم، وحديثه كحديث ابن مهدي.

وبهذا يتبين أن رواية ابن الصباح، والتي تابعه عليها ابن أبي شيبة ـ وهما ثقتان حافظان ـ فيها اختصار، ولعل التقصير في سياق اللفظ من شريك، فإنه يخطئ كثيراً ـ كما سبق ـ ولم أقف على ما يشهد لما دل عليه حديث الباب من كثرة السواك للصائم إلا أنه جاء حديث عن عائشة مرفوعاً: «من خير خصال الصائم السواك». وسيأتي تخريجه والكلام عليه إن شاء الله تعالى عند الحديث (١٤٥) وهو من زوائد سنن ابن ماجه.

ولا تخلو أحاديث الباب ـ التي وقفت عليها ـ من ضعف وبعضها شديد الضعف[1]. والله أعلم.

(١) ينظر: «حاشية مسند الإمام أحمد»، ط. مؤسسة الرسالة ٢٤/ ٤٤٧ ـ ٤٤٩.

﴿ الحديث الثامن والعشرون ﴾

قال أبو داود ٢/٧٦٩، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق ح(٢٣٦٥):

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمٰن، عن أبي بكر بن عبد الرحمٰن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر، وقال: «تقووا لعدوكم»، وصام رسول الله ﷺ. قال أبو بكر: قال الذي حدثني: لقد رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يصبّ على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر.

غريب الحديث:

قوله: (العرج): موضع بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل من المدينة. انظر: «معجم البلدان» ٤/٩٨، و«عون المعبود» ٦/٣٥٢ و«بذل المجهود» ١١/ ١٧٤، «النهاية» ٣/ ٢٠٤.

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الله بن مسلمة: ابن قعنب، القعتبي، الحارثي، أبو عبد الرحمٰن البصري أصله من المدينة، وسكنها مدة مات سنة ٢٢١هـ. روى عن: مالك، وابن أبي ذئب وجماعة، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً».

تهذيب الكمال ١٦/١٣٦، التقريب ص٣٢٣.

٢ ـ مالك: هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو

عبد الله المدني، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن: سمي مولى أبي بكر، ونافع، والزهري، وخلق، وعنه: القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي. قال عنه ابن حجر: «رأس المتقنين، وكبير المتثبتين».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٩١، التقريب ص٥١٦.

٣ ـ سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمٰن: ابن الحارث بن هشام، قتل يوم قديد سنة ١٣٠هـ. روى عن: مولاه أبي بكر، وابن المسيب، وعنه: مالك، وورقاء. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٢/ ١٤١، التقريب ص٢٥٦.

٤ ـ أبو بكر بن عبد الرحمٰن: ابن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، المدني، قيل: اسمه محمد، وقيل: المغيرة، وقيل: أبو بكر اسمه، وكنيته أبو عبد الرحمٰن، مات سنة ٩٤هـ. روى عن: أبي هريرة، وعائشة، وعنه: بنوه: عبد الله، وسلمة، وعبد الملك وعمر، ومولاه سمي والزهري. «ثقة فقيه عابد».

تهذيب الكمال ٣٣/ ١١٢، التقريب ص١٢٣.

تخريجه:

* الحديث في الموطأ ١/ ٢٩٤، وفي آخره: ثم قيل لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت، قال: «فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد[1] دعا بقدح فشرب»، فأفطر الناس.

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٣٢ من طريق القعنبي به بلفظه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٩٦، باب صب الصائم الماء

---

(١) موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة إلى جهة المدينة بين عسفان وأَمَجَ ـ بفتحات ثلاث ـ ينظر: «معجم البلدان» ٤/ ٤٤٢، و«النهاية» لابن الأثير ١/ ٦٥.

على رأسه ح(٣٠٢٩) عن **قتيبة بن سعيد**؛ وأحمد ٣/ ٤٧٥ عن **إسحاق بن عيسى الطباع**، وفي ٤/ ٦٣، ٥/ ٣٧٦ عن **أبي نوح عبد الرحمٰن بن غزوان**، وفي ٤/ ٦٣، ٥/ ٣٧٦ عن **عثمان بن عمر العبدي**، وفي ٥/ ٤٠٨، ٤٣٠ عن **عبد الرحمٰن بن مهدي**.

خمستهم (قتيبة، وإسحاق، وأبو نوح، وعثمان، وابن مهدي) عن مالك به بنحوه، إلّا أن حديث قتيبة، وابن مهدي مختصر على قصة صب الماء من شدة الحر، وفي حديث الطباع زيادة في آخره، بمثل ما في الموطأ، وحديث أبي نوح، وعثمان نحو حديث الطباع، وفيه أن صب الماء على رأسه حال كونه صائماً.

الحكم عليه:

إسناده صحيح إن كان أبو بكر سمع هذا الحديث من الصحابي.

والحديث صححه الحاكم، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢٢/ ٤٧ فقال: «هذا حديث مسند صحيح، ولا فرق أن يسمي التابع الصاحب الذي حدثه، أوْ لا يسميه، في وجوب العمل بحديثه؛ لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون، ثقات، أثبات وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث». اهـ.

وما ذكره الإمام أبو عمر، لا إشكال فيه، إذا ثبت سماع التابعي ممن روى عنه. أما إذا لم يثبت السماع، فالخلاف في المسألة مشهور جداً، وهي مسألة اشتراط اللقاء والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، وقد اشتهرت المسألة بشرط البخاري وشرط مسلم، وقد سبق التعرض لهذه المسألة عند تخريج الحديث الثامن[١].

---

(١) ينظر: ص١٤١.

وحديث الباب ثبت معناه، بل وقريباً من لفظه في الصحيحين وغيرهما، عن جماعة من الصحابة ﷺ ومنهم:

١ ـ ابن عباس ﵄ قال: «خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يده ليراه الناس، فأفطر حتى قدم مكة، وذلك في رمضان، فكان ابن عباس يقول: قد صام رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر».

أخرجه البخاري ٢/ ٤٤، باب من أفطر في السفر ليراه الناس ح(١٩٤٨) ـ وهذا أحد ألفاظه عنده ـ؛ ومسلم ٢/ ٧٨٤ ح(١١١٣)؛ وأبو داود ٢/ ٧٩٤، باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٤)؛ والنسائي ٤/ ١٨٤، باب ذكر الاختلاف على منصور ح(٢٢٩٠)؛ وابن ماجه ١/ ٥٣١، باب ما جاء في الصوم في السفر ح(١٦٦١). ووقع في رواية للبخاري ٢/ ٤٣ ح(١٩٤٤) «حتى بلغ الكديد».

٢ ـ أبو سعيد الخدري ﵁ قال: «سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ـ ونحن صيام ـ قال: فنزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ: «**إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم**»، فكانت رخصة، فمنا من صام، ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: «**إنكم مصبحوا عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا**»، وكانت عزمة، فأفطرنا، ثم قال: لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر».

أخرجه مسلم ٢/ ٧٨٩ ح(١١٢٠)، أبو داود ٢/ ٧٩٥، باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٦).

٣ ـ جابر بن عبد الله ﵄ أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، صام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فرفعه، حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: «**أولئك العصاة، أولئك العصاة**».

أخرجه مسلم ٢/ ٧٨٥ ح(١١١٤) ـ واللفظ له ـ؛ والترمذي ٣/ ٨٩، باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ح(٧١٠)؛ والنسائي ٤/ ١٧٧، باب ذكر اسم الرجل ح(٢٢٦٣).

قال ياقوت في «معجمه» ٤/ ٤٤٣: «وكراع الغميم، موضع بناحية الحجاز، بين مكة والمدينة، وهو وادٍ أمام عسفان بثمانية أميال، وهذا الكراع، جبل أسود في طرف الحرة...».اهـ. فبهذا يظهر أن هذه الأحاديث متفقة على أن النبي ﷺ كان صائماً ثم أفطر. والله أعلم.

الحديث التاسع والعشرون

قال أبو داود ٢/ ٧٦٩، باب الصائم يصبّ عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق ح(٢٣٦٦):

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثني يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله ﷺ: «بالغ في الاستنشاق إلّا أن تكون صائماً».

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة بن سعيد: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة.

٢ ـ يحيى بن سليم: الطائفي، نزيل مكة، مات سنة ١٩٣هـ أو بعدها. روى عن: إسماعيل بن كثير، والثوري وغيرهما، وعنه: قتيبة، ووكيع وهو من أقرانه.

وثقة ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات أثنى على دينه الشافعي، وقال أحمد: يحيى بن سليم كذا وكذا. والله إن حديثه، يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده، وقال أبو حاتم: شيخ صالح، محله الصدق لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن معين ـ في رواية ـ والنسائي: ليس به بأس، زاد النسائي: وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقال النسائي مرة: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: سيء الحفظ.

وقد وافق الذهبي في «الكاشف» ابن معين وغيره في توثيقه فقال: «ثقة»، وذكره في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد». وقال: «وثقة غير واحد». أما الحافظ ابن حجر فقال فيه: «صدوق سيء الحفظ».

والذي يتحرر فيه ـ إن شاء الله ـ أنه: «صدوق سيء الحفظ، وحديثه عن عبيد الله بن عمر ضعيف لا يحتج به».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٥، الكاشف ٢/ ٣٦٧، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٨٧)، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٦، التقريب ص٥٩١.

٣ ـ إسماعيل بن كثير: الحجازي، أبو هاشم المكي، روى عن: عاصم بن لقيط بن صبرة، وسعيد بن جبير، وعنه: الثوري، ويحيى بن سليم الطائفي.

وثقة ابن سعد، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، والفسوي، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقد أخذ الحافظ ابن حجر برأي الجمهور فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٤، التقريب ص١٠٩.

٤ ـ عاصم بن لقيط بن صبرة: بفتح المهملة وكسر الموحدة، العقيلي. روى عن: أبيه، وعنه: إسماعيل بن كثير المكي، ولم يرو عنه غيره كما في «الميزان».

وثقه النسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٩، الميزان ٢/ ٣٥٧، التقريب ص٢٨٦.

٥ ـ عن أبيه: هو لقيط بن صبرة، ويقال إنه ـ أي: صبرة ـ جده، واسم أبيه عامر، صحابي مشهور، وقيل: هو أبو رزين العقيلي، والأكثر على أنهما اثنان. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: ابنه عاصم، وعمرو بن أوس الثقفي.

طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦١، معجم الصحابة ٣/ ٨، الإصابة ٦/ ٧، التقريب ص٤٦٤.

تخريجه:

* أخرجه أبو داود في الطهارة ١/ ٩٧، باب في الاستنثار ح(١٤٢)، وفي كتاب الحروف والقراءات ٤/ ٢٨١ ح(٣٩٧٣)؛ والنسائي في الطهارة ١/ ٦٦، باب المبالغة في الاستنشاق ح(٨٧)، كلاهما عن قتيبة به، إلّا أن رواية أبي داود في الطهارة قال: عن قتيبة في آخرين، وفيه قصة طويلة للقيط في قدومه في وفد بني المنتفق، وفي الحروف ذكره مختصراً، بدون ذكر حديث الباب، لكنه قال: وذكر الحديث، ثم ساق الشاهد منه للكتاب، وفي رواية النسائي، ذكر الحديث مختصراً، وفي أوله قصة.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٥٥، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ح(٧٨٨) عن **عبد الوهاب البغدادي الورّاق، وأبي عمار الحسين بن حريث**؛ وابن ماجه، في الطهارة ١/ ١٤٢، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ح(٤٠٧) عن **أبي بكر بن أبي شيبة** [وهو في المصنف ١/ ١٩ ح(٨٤)]؛ ـ ومن طريق ابن أبي شيبة ـ أخرجه ابن حبان ١/ ٣٦٨ ح(١٠٨٧)؛ وابن خزيمة ١/ ٧٨ ح(١٥٠) عن **الزعفراني، وزياد الحساني، وإسحاق بن حاتم المدائني، ورزق الله بن موسى**، والجماعة؛ **وابن حبان** ١/ ٣٣٢ ح(١٠٥٤) من طريق **سريج بن يونس**.

ثمانيتهم (عبد الوهاب، والحسين، وابن أبي شيبة، والزعفراني، والحساني، والمدائني، ورزق الله، وسريج) عن يحيى بن سليم بن بنحوه، ووقع في حديث سريج ذكر قصة وفد بني المنتفق الطويلة، وبعضهم يذكر قصة التخليل والاستنشاق جميعاً، وبعضهم يقتصر على إحداهما.

* وأخرجه أبو داود في الطهارة ١/ ١٠٠، باب في الاستنثار ح(١٤٣) عن **عقبة بن مكرم؛ وأحمد ٤/ ٢١١، كلاهما** (عقبة، وأحمد) عن **يحيى القطان؛ وأبو داود في الطهارة** ١/ ١٠٠، باب في الاستنثار ح(١٤٤) من طريق أبي عاصم النبيل: **الضحاك بن مخلد؛ وعبد الرزاق** ١/ ٢٦ ح(٨٠) ـ؛ وعنه: أحمد ٤/ ٣٣ ـ.

ثلاثتهم (يحيى، وأبو عاصم، وعبد الرزاق) عن **ابن جريج، والنسائي** في الطهارة ١/ ٦٦ باب في المبالغة في الاستنشاق ح(٨٧) عن **إسحاق بن راهويه؛ وأحمد** ٤/ ٣٢، **كلاهما** (إسحاق، وأحمد) عن **وكيع، وأحمد** ٤/ ٣٣ عن **ابن مهدي**، والحاكم ١/ ١٤٧ من طريق **محمد بن كثير**.

ثلاثتهم (وكيع، وابن مهدي، ومحمد بن كثير) عن **سفيان الثوري**.

كلاهما (ابن جريج، وسفيان) عن إسماعيل بن كثير به بنحوه، إلّا أن عبد الرزاق ذكر قصة وفد بني المنتفق.

الحكم عليه:

في إسناده ضعف من أجل يحيى بن سليم، فإنه صدوق سيء الحفظ، لكنه توبع من قبل سفيان، وابن جريج، فزال ما يخشى من سوء حفظه.

وقد صحح الحديث جمع من الأئمة منهم: الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والنووي في «المجموع» ١/ ٣٥١، ٦/ ٣١٢، وفي الخلاصة ١/ ٩٩، وابن القطان في بيان الوهم ٥/ ٥٩٢، وابن حجر في «الإصابة» ٦/ ٨. والله أعلم.

الحديث الثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٠، باب في الصائم يحتجم ح(٢٣٦٧):

حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن هشام (ح)؛

وحدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا شيبان جميعاً، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، يعني الرحبي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال شيبان: أخبرني أبو قلابة، أن أبا أسماء الرحبي حدّثه أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أخبره أنه سمع النبي ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد هو ابن مسرهد، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر وهو ثقة.

٢ ـ يحيى: هو ابن سعيد بن فروخ، التميمي، أبو سعيد القطان، البصري، مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: هشام الدستوائي، وشعبة، والثوري وخلق، وعنه: مسدد والإمام أحمد، وبندار، وغيرهم. «ثقة متقن حافظ إمام قدوة».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٢٩، التقريب ص٥٩١

٣ ـ هشام: هو ابن أبي عبد الله: سنبر، بمهملة ثم نون موحدة، وزن جعفر، أبو بكر الدستوائي[١]، مات سنة ١٥٤هـ. روى عن: قتادة،

(١) بفتح الدال، وسكون السين المهملتين، وضم التاء ـ ثالث الحروف ـ وفتح الواو، وفي آخره الألف (ثم الياء آخر الحروف)، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد =

ويحيى بن أبي كثير، وعنه: القطان وأبو نعيم وغيرهما. «ثقة ثبت، رمي بالقدر».

الكاشف ٢/ ٣٣٧، التقريب ص٥٧٣.

٤ ـ أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة حافظ إمام حجة.

٥ ـ حسن بن موسى: الأشيب، بمعجمة ثم تحتانية، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرهما. روى شيبان التميمي، والحمادين، وشعبة، وعنه: أحمد، وابنا أبي شيبة وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني ـ في رواية ـ وأحمد، وفي رواية لابن المديني قال: كان ببغداد، وكأنه ضعّفه.

لكن عقّب الخطيب على ذلك بقوله: «لا أعلم علة تضعيفه إياه». اهـ.

وقد دافع الحافظ عنه في مقدمة الفتح «هدي الساري».

وقال أبو حاتم، وصالح جزرة: صدوق، إلا أن الراوي عن صالح قال: أراه قال ثقة. وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «ثقة».

تاريخ بغداد ٧/ ٤٢٨، تهذيب الكمال ٦/ ٣٢٨، الكاشف ١/ ٣٣٠، هدي الساري ص٤١٧، التقريب ص١٦٤.

٦ ـ شيبان: هو ابن عبد الرحمٰن التميمي مولاهم، النحوي، يقال: إنه منسوب إلى «نحوة» بطن من الأزد، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة. روى عن: يحيى بن أبي كثير، والحسن البصري، وقتادة،

= الاهواز، يقال لها: دستوا، وإلى ثياب جلبت منها. ينظر: «الأنساب» للسمعاني ٥/ ٣٤٧.

وعنه: الحسن بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، «ثقة صاحب كتاب».

الأنساب للسمعاني ٥/٤٦٨، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٩٢، التقريب ص٢٦٩.

٧ ـ يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي. روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وأبي قلابة، وعنه: أيوب، والدستوائي، وشيبان التميمي. «ثقة ثبت لكنه كان يدلس ويرسل».

تهذيب الكمال ٣١/ ٥٠٤، التقريب ص٥٩٦.

٨ ـ أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو ـ أو عامر ـ الجرمي، أبو قلابة البصري مات سنة ١٠٤ وقيل بعدها. روى عن: أنس بن مالك، وأبي أسماء الرحبي، وعنه: ابن أبي كثير، وأيوب وغيرهم. «ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير».

تهذيب الكمال ١٤/ ٥٤٢، التقريب ص٣٠٤.

٩ ـ أبو أسماء الرحبي: هو عمرو بن مرثد الدمشقي، ويقال: اسمه عبد الله. روى عن: ثوبان، وشداد بن أوس وغيرهما، وعنه: أبو قلابة، ومكحول وغيرهما.

وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذلك قال الذهبي: «وثّق»[1]، وأما الحافظ فقد اعتمد توثيق العجلي فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٢٣، الكاشف ٢/ ٨٨، التقريب ص٤٢٦.

١٠ ـ ثوبان: هو ابن بُجْدَد، ويقال: ابن جحدر، أبو عبد الله،

---

(١) الظاهر أن الذهبي لم يقف على توثيق العجلي؛ لأن المعروف أن الذهبي يطلق عبارة: (وثق) على من وثقه ابن حبان وحده.

ويقال: أبو عبد الرحمٰن الهاشمي، مولى النبي ﷺ، صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو أسماء الرحبي، وخالد بن معدان، وشداد بن أوس وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ١١٩، تهذيب الكمال ٤/ ٤١٣، الإصابة ١/ ٢١٢، التقريب ص١٣٤.

تخريجه:

* هو في مسند أحمد ٥/ ٢٨٣، والحاكم (٤٢٧) من طريق حسن بن موسى به.

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٢٧ من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى، عن مسدد به.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٧، باب ذكر الاختلاف على أبي قلابة ح(٣١٣٧) من طريق **خالد بن الحارث**؛ وأحمد ٥/ ٢٨٢ عن **روح**، وفي ٥/ ٢٧٧ عن **ابن علية**؛ والدارمي ١/ ٤٤٠ ح(١٦٨٢) عن **وهب بن جرير**.

أربعتهم (خالد، وروح، وابن علية، ووهب) عن هشام الدستوائي به بنحوه إلّا أن في حديث أصحاب هشام جميعاً ـ سوى ابن علية ـ قصة في أوله.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٣٧، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح(١٦٨٠) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيبان التميمي به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٥/ ٢٨٠؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٦ ح(١٩٦٢)؛ وابن حبان ٨/ ٣٠١ ح(٣٥٣٢)؛ والحاكم ١/ ٤٢٧ من طرق عن **الأوزاعي**؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢٠٩ ح(٧٥٢٢) ـ؛ وعنه: أحمد ٥/ ٢٨٢ ـ عن **معمر**، **كلاهما** (الأوزاعي، ومعمر) عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه، وفي حديثهما قصة.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٧ ح(٣١٣٩) من طريق **عاصم بن هلال**، وفي ح(٣١٤٠، ٣١٤١) من طريق **عباد بن منصور**، وفي ح(٣١٤٢) من طريق **جرير بن حازم**، وفي ح(٣١٤٣) من طريق **حماد بن زيد**، وفي ح(٣١٤٤) من طريق **ابن عيينة**؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢٠٩ ح(٧٥١٩) عن **معمر**.

ستتهم (عاصم، وعباد، وجرير، وحماد، وابن عيينة، ومعمر) عن أيوب، عن أبي قلابة به بنحوه، إلا أن عباد بن منصور اضطرب، فجعله مرةّ كحديث الباب ومرةّ جعله عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، وفي حديث جرير: عن أبي قلابة عن شداد وثوبان، لم يذكر أبا أسماء، وقال جرير: عرضت على أيوب كتاباً لأبي قلابة، فإذا فيه: عن شداد وثوبان هذا الحديث، قال: عرضته عليه فعرفه، وفي حديث حماد وابن عيينة: عن أبي قلابة عن شداد، فحسب، ليس فيه أبو أسماء ولا ثوبان، وفي حديث معمر، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد، وفي حديث عاصم، عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن شداد.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٦، باب مَن الشيخ؟ ح(٣١٣٦) من طريق **راشد بن داود**؛ وأحمد ٥/ ٢٨٢ ـ ومن طريقه أبو داود ٢/ ٧٧٢ ح(٢٣٧٠) ـ؛ والنسائي ٢/ ٢١٦ ح(٣١٣٤، ٣١٣٥) من طرق عن **ابن جريج**؛ وأبو داود ٢/ ٢٧٣ ح(٢٣٧١)؛ والنسائي ٢/ ٢١٦ ح(٣١٣٥) من طرق **العلاء بن الحارث**؛ والنسائي ٢/ ٢١٧ ح(٣١٣٧) من طريق **سعيد بن عبد العزيز**.

ثلاثتهم (ابن جريج، والعلاء، وسعيد) عن مكحول.

كلاهما (راشد، ومحكول) عن أبي اسماء الرحبي به بنحوه، وفي حديث ابن جريج، وسعيد بن عبد العزيز عن شيخ من الحي، وقد سماه العلاء بن الحارث في حديثه وأنه مكحول.

* وأخرجه النسائي ٢/ ٢٢١ ح(٣١٥٧) من طريق **همام بن يحيى**،

وفي ٢/ ٢٢٢ ح(٣١٥٨)؛ وأحمد ٥/ ٢٨٢، من طريق **ابن أبي عروبة؛** وأحمد ٥/ ٢٨٦ من طريق **شعبة، ثلاثتهم** (همام، وابن أبي عروبة، وشعبة) عن قتادة، عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمٰن بن غنم.

والنسائي في ٢/ ٢٢٢، باب الاختلاف على خالد الحذاء ح(٣١٥٩)؛ والطبراني في «الكبير» ٢/ ٩١ ح(١٤٠٦) من طريق بكير بن أبي السميط، عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد، عن **معدان بن أبي طلحة؛** والنسائي في ٢/ ٢٢٢ ح(٣١٦٠)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٣٦ ح(١٩٨٤)؛ والطبراني في «الأوسط» ٥٧/ ١٥٣ ح(٤٧٢٠) من طريق الليث، عن قتادة، عن **الحسن**.

ثلاثتهم (ابن غنم، ومعدان، والحسن) عن ثوبان به بنحوه، إلّا أن هماماً لم يذكر عبد الرحمٰن بن غنم، بل جعله عن شهر عن ثوبان.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وما يخشى من إرسال أبي قلابة زال بتصريحه بالسماع، كما نقل ذلك أبو داود عن شيبان عن أبي قلابة نفسه.

وأما ما وقع في حديث ابن جريج، وسعيد بن عبد العزيز من قولهما: عن شيخ من الحي، فقد صرّح العلاء بن الحارث في روايته عن مكحول بأنه أبو أسماء الرحبي، وقد نص على اسمه أيضاً أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٣٨ ـ ولذلك جعل المزي في «التحفة» ٢/ ١٤٣ حديث ثوبان هذا فيما رواه عنه أبو أسماء، حيث أحال عليه عند قوله: حديث شيخ من الحي.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن ثوبان أربعة:

١ ـ أبو أسماء الرحبي، وعنه: ثلاثة: محكول، وراشد بن داود، وأبو قلابة، وقد اختلف على أبي قلابة:

(أ) فرواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان.

(ب) ورواه أيوب، عن قلابة، واختلف عليه:

(*) فرواه عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن ثوبان.

(**) ورواه عباد نفسه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد، عن أوس.

(***) ورواه جرير بن حازم، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد وثوبان، مرسلاً فلم يذكر أبو قلابة أحداً بينه وبين ثوبان ولا شداد.

(****) ورواه حماد بن زيد، وابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد فأرسلاه عن أبي قلابة.

(*****) ورواه معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد.

(******) ورواه عاصم بن هلال، عن أبي أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد.

أما رواية عباد بن منصور فقد قال عنها النسائي ٢/٢١٧: «عباد بن منصور جمع بين الحديثين، فقال: عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد، ثم قال عقب ذلك ٢/٢١٨: «وعباد بن منصور ليس بحجة في الحديث، وقيل إن ريحان بن سعيد ـ الراوي عنه ـ ليس بقديم السماع منه».

وقول النسائي هنا: (ليس بحجة) مفسّر بقوله في «الضعفاء» ص٢١٤ ت(٤١٤): «ضعيف، وكان أيضاً قد تغيّر».اهـ.

وأما رواية معمر، فهي من روايته عن البصريين، وهي متكلم فيها عند الأئمة ـ كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٢٨/٣٠٣.

وأما رواية جرير، فجرير وإن كان ثقة، إلا أن الإمام أحمد قال ـ

كما في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٩٩ ـ: «يروي عن أيوب عجائب».اهـ. ومع ذلك فقد خولف من قبل حماد بن زيد، وسفيان، وحماد خاصة، من أثبت الناس في أيوب، كما نصّ على ذلك جمع من الأئمة ـ كما في «شرح العلل» ٢/ ٦٩٩ ـ ولذلك أشار النسائي إلى ترجيح رواية حماد بن زيد على غيره بقوله ـ في «السنن الكبرى» ٢/ ٢١٨ ـ: «تابعه حماد بن زيد على إرساله عن شداد، وهو أعلم الناس بأيوب».اهـ.

وأما رواية عاصم، فعاصم قال عنه أبو زرعة ـ كما في «أسئلة البرذعي» له ٢/ ٥٣٦ ـ: «حدث عن أيوب بأحاديث مناكير».اهـ. فلعل هذا منها. والله أعلم.

وهناك اختلاف أوسع من هذا على أيوب، سيأتي ذكره في حديث شداد التالي ـ إن شاء الله ـ.

فتبين إذاً أن الراجح عن أيوب، هو ما رواه حماد بن زيد، وابن عيينة، وتابعهما جرير بن حازم على بعض ذلك[1]، عن أيوب عن أبي قلابة عن أيوب، فرجع حديث أيوب إلى حديث شداد، وسيأتي الكلام على حديث شداد في الحديث التالي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

أما بقية الرواة عن ثوبان فهم ثلاثة، وهم:

١ ـ معدان بن أبي طلحة: وقد رواه عنه سالم بن أبي الجعد، وعن سالم، بكير بن أبي السميط.

٢ ـ الحسن البصري: وقد رواه عنه قتادة، وعن قتادة، الليث بن سعد.

وقد سئل أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٢٦ عن طريق الليث فقال:

---

(١) إنما قلت: (على بعض ذلك)، لأنه جمع بين ثوبان وشداد رضي الله عنهما في حديثه، ولعل هذا من عجائبه التي أشار إليها الإمام أحمد رحمه الله. والله أعلم.

«هذا خطأ، رواه قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ، وهو مرسل، ورواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن أسامة بن زيد».اهـ.

وقال النسائي عن هذين طريقين: «ما علمت أحداً تابع الليث، ولا بكير بن أبي السميط على روايتهما. والله أعلم».اهـ.

وقال ابن خزيمة: «الحسن لم يسمع من ثوبان».اهـ.

وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد».اهـ.

٣ ـ عبد الرحمٰن بن غنم: وقد رواه عنه شهر بن حوشب وعن شهرٍ، قتادة واختلف عليه:

(أ) فرواه ابن أبي عروبة، وشعبة، عن قتادة، عن شهر، عن عبد الرحمٰن بن غنم، عن ثوبان.

(ب) ورواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن شهر، عن ثوبان، ليس فيه ذكر عبد الرحمٰن بن غنم.

وقد قال أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/٢٢٦ ـ: «وأما حديث ثوبان، فإن سعيد بن أبي عروبة، يرويه عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمٰن بن غنم، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، ورواه بكير بن أبي السميط، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، ورواه يزيد بن هارون، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال، عن النبي ﷺ، ورواه قتادة عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ».اهـ.

وكلام الإمام أبي حاتم، يشير إلى أن في الحديث اضطراباً، وأن قتادة اختلف عليه في ذلك كثيراً.

ويمكن أن يقال إن هذا الاضطراب الذي وقع في الطرق إلى شهر،

إنما هو من شهر نفسه؛ لأنه متكلم في حفظه وضبطه، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ١٢/ ٥٨٧. والله أعلم.

وبناءً على ما تقدم من نقد الطرق إلى ثوبان فإنها كلها معلولة سوى الطريق الأولى التي أخرجها أبو داود.

وحديث الباب، صححه جمع من الأئمة، ومنهم:

١ ـ ابن المديني، كما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢٣.

٢ ـ أحمد: ففي مسائل أبي داود ص٣١١ قال أحمد: «كل شيء يروى عن: ثوبان فهو صحيح، يعني حديث مكحول هذا».اهـ.

وفي مسائل ابنه عبد الله ٢/ ٦٢٦ قال: «شيبان جمع الحديثين جميعاً، يعني حديث ثوبان، وحديث شداد بن أوس».اهـ. وقد نص أحمد على الحديثين ـ أي ثوبان وشداد ـ كما في «طبقات الحنابلة» ١/ ٢٠٦.

وفي مسائل ابن هانئ ١/ ١٣١، نصّ على أن أقوى حديث عنده هو حديث ثوبان.

ونقل ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٠٩ عن عثمان الدارمي أنه قال: «صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم، من طريق ثوبان، وشداد، قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك، ولما قيل لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت، قال: هذه مجازفة». انتهى بتصرف.

٣ ـ عثمان الدارمي، وقد تقدم آنفاً.

٤ ـ البخاري: نقله الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢٢، فأورد الترمذي عليه ما فيه من الاضطراب؟ فقال: «كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير، روى عن: أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعاً».اهـ. قال

ابن حجر معلقاً على ذلك في «الفتح» ٤/ ٢٠٩: «يعني فانتفى الاضطراب، وتعين الجمع بذلك». اهـ.

٥ ـ ابن خزيمة ٣/ ٢٢٦.

٦ ـ ابن حبان ٨/ ٣٠١.

٧ ـ الحاكم ١/ ٤٢٧.

٨ ـ ابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٠٣.

٩ ـ النووي في «المجموع» ٦/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

١٠ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٢٥/ ٢٥٥.

١١ ـ ابن القيم: كما يدل عليه كلامه في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٤٣ وما بعدها وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله جميعاً.

وكلام الإمام أبي حاتم الرازي في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٩، يدل على أن الحديث عنده غلط، حيث قال ـ لما سئل عن حديث رافع بن خديج: «أفطر الحاجم والمحجوم» الذي روى من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد عن رافع[١] ـ قال:

«إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحجام ومهر البغي، وهذا الحديث في يفطر الحاجم والمحجوم عندي باطل». اهـ.

وسيأتي ـ عند الكلام على حديث رافع ـ أن الراجح فيه قول أبي

(١) سيأتي مزيد كلام على حديث رافع ضمن زوائد الترمذي، برقم (٨٧) ـ إن شاء الله ـ.

حاتم ومن وافقه في أن الصواب هو أنه حديث: «**كسب الحجام خبيث**» **الذي أخرجه مسلم وغيره لا أنه** «**أفطر الحاجم والمحجوم**».

وأما رد أبي حاتم لهذا الحديث كله ـ كما يفهم من كلامه ـ فلعل سبب رده هو أنه يرى أن الحديث مضطرب الإسناد، إلا أن أبا حاتم خولف من بعض الأئمة الذين نصّ بعضهم على أن الحديث ـ عن ثوبان وشداد ـ محفوظ لا اضطراب فيه كما تقدم آنفاً. والله أعلم.

الحديث الواحد والثلاثون

قال أبو داود ١/ ٧٧٢، باب في الصائم يحتجم ح(٢٣٦٩):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم، وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال أبو داود: وروى خالد الحذاء، عن أبي قلابة بإسناد أيوب مثله.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن إسماعيل: أبو سلمة التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ وهيب: بالتصغير، ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، مات سنة ١٦٥ وقيل بعدها. روى عن: أيوب، والحذاء، وابن جريج، وعنه: أبو سلمة التبوذكي، وابن علية، وابن مهدي، والقطان وغيرهم. «ثقة ثبت، لكنه تغيّر قليلاً بآخره».

تهذيب الكمال ٣١/ ١٦٤، التقريب ص٥٨٦.

٣ ـ أيوب: هو السختياني تقدمت ترجمته في الحديث السادس، وهو ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد.

٤ ـ أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد الجرمي، تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة فاضل كثير الإرسال.

٥ ـ أبو الأشعث: هو شراحيل بن آده، بالمد وتخفيف الدال، أبو

الأشعث الصنعاني ويقال: آده جدُّ أبيه، وهو ابن شرحبيل بن كليب، شهد فتح دمشق. روى عن: شداد بن أوس، وثوبان، والنعمان بن بشير، وعنه: أبو قلابة، وأبو أسماء الرحبي ـ إن كان محفوظاً ـ. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٢/ ٤٠٨، التقريب ص٢٦٤.

٦ ـ شداد بن أوس: ابن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، صحابي، مات بالشام قبل الستين أو بعدها، وهو ابن أخي حسان بن ثابت. روى عن: النبي ﷺ وكعب الأحبار، وعنه: أبو قلابة، وأبو أسماء الرحبي، وأبو الأشعث الصنعاني.

معرفة الصحابة ٣/ ١٤٥٩، الإصابة ٣/ ١٩٥، التقريب ص٢٦٤.

تخريجه:

هذا الحديث مداره في جميع الطرق التي وقفت عليها على أبي قلابة، وله عن أبي قلابة طرق وهي:

١ ـ عن أيوب السختياني:

* أخرجه الحاكم ١/ ٤٢٨ من طريق موسى بن إسماعيل، ومن طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي، كلاهما (موسى، وأحمد) عن وهيب به بلفظه.

* وأخرجه النسائي[1] ٢/ ٢١٧، باب الاختلاف على أيوب ح(٣١٤٣) عن **قتيبة**؛ وأحمد ٤/ ١٢٤ عن **يونس أبي محمد المؤدب، كلاهما** (قتيبة، والمؤدب) عن **حماد بن زيد**؛ والنسائي في ح(٣١٣٩) من طريق **عاصم بن هلال**؛ والنسائي في ح(٣١٤١) من طريق **عباد بن منصور**؛ والنسائي في ح(٣١٤٢) من **طريق جرير بن حازم**؛ والنسائي في

(١) جميع الإحالات على النسائي في هذا الحديث إنما هي للكبرى؛ لأن النسائي لم يخرج من هذا الحديث في «السنن الصغرى» شيئاً.

ح(٣١٤٤) من طريق **سفيان ابن عيينة**؛ وعبد الرزاق ٤/٢٠٦ ح(٧٥١٩) ـ، وعنه: أحمد ٤/١٢٣، وسلمة بن شبيب فيما رواه عنه البزار ٨/٣٩٦ ح(٣٤٧١) ـ عن **معمر**؛ وأحمد ٤/١٢٥؛ والبزار ٨/٣٩٦ ح(٣٤٧٠) من طريق **ابن علية**.

سبعتهم (حماد، وعاصم، وعباد، وجرير، وابن عيينة، ومعمر، وابن علية) عن أيوب، إلا أن حماداً ـ فيما رواه عنه قتيبة، وجرير، وابن عيينة، جعلوه عن أيوب عن أبي قلابة عن شداد ليس فيه ذكر أبي الأشعث، وفي حديث عاصم جعل بدل أبي الأشعث، أبا أسماء الرحبي، وفي حديث معمر ـ فيما رواه أحمد عن عبد الرزاق عنه ـ جعله عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد، وفي حديث جرير قال: عرضت على أيوب كتاباً لأبي قلابة فإذا فيه عن شداد بن أوس، وثوبان هذا الحديث، قال: فعرضته عليه فعرفته، وفي حديث سفيان بن عيينة قال: سبع عشرة، وفي حديث ابن علية قال: عن أبي قلابة عمن حدّثه عن شداد.

٢ ـ عن يحيى بن أبي كثير:

* أخرجه أبو داود ٢/٧٧١، باب في الصائم يحتجم، ح(٢٣٦٨)؛ وابن ماجه ١/٥٣٧، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح(١٦٨١) من طريق شيبان بن فروخ عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه.

٣ ـ عن عاصم الأحول:

* أخرجه النسائي ٢/٢١٩، باب الاختلاف على عاصم بن سليمان ح(٣١٤٧)؛ وأحمد ٤/١٢٣؛ والدارمي ١/٤٤٠ ح(١٦٨١) من طريق **يزيد بن هارون**؛ والنسائي ٢/٢٢٠، ح(٣١٥٠)؛ وأحمد ٤/١٢٤؛ والحاكم ١/٤٢٩ من طرق عن **شعبة**؛ والنسائي ح(٣١٤٨) من طريق **زائدة بن قدامة**، وفي ح(٣١٤٩) من طريق **هشام بن حسان**، وفي ح(٣١٥١) من طريق **سفيان بن حبيب**؛ وأحمد ٤/١٢٤ من طريق **ابن**

أبي عروبة؛ والبزار ٨/ ٣٩٨ ح(٣٤٧٣) من طريق **أبي معاوية الضرير محمد بن خازم**؛ وابن حبان ٨/ ٣٠٢ ح(٣٥٣٣) من طريق **ابن المبارك**؛ والحاكم ١/ ٤٢٨ من طريق **الثوري**.

تسعتهم (يزيد، وشعبة، وزائدة، وهشام، وسفيان بن حبيب، وابن أبي عروبة، وأبو معاوية، وابن المبارك، والثوري) عن عاصم به بنحوه، إلا أن في حديث الثوري مرّ رسول الله ﷺ بمعقل بن يسار، وفي حديث يزيد، وابن أبي عروبة، وزائدة، وأبي معاوية، وابن المبارك، خمستهم قالوا: عن عاصم، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد، فذكروا أبا أسماء بين أبي الأشعث وشداد، وليس في حديث ابن أبي عروبة قصة.

٤ ـ عن خالد الحذاء:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢٢٠، باب الاختلاف على خالد الحذاء فيه، ح(٣١٥٣)؛ والبزار ٨/ ٣٩٥، ح(٣٤٦٩) من طريق **يزيد بن زريع**؛ والنسائي ٢/ ٢١٧ باب من الشيخ؟ ح(٣١٣٨) من طريق **هشيم**؛ والنسائي ٢/ ٢٢٠، باب الاختلاف على عاصم ح(٣١٥٠) من طريق **شعبة**، وفي ح(٣١٥١) من طريق **سفيان بن حبيب**، وفي ٢/ ٢٢٠، ح(٣١٥٢) من طريق **ابن أبي عدي**، وفي ٢/ ٢٢١ ح(٣١٥٤) من طريق **إسماعيل بن عبد الله**؛ وأحمد ٤/ ١٢٢ من طريق **ابن علية**؛ وابن حبان ٨/ ٣٠٣ ح(٣٥٣٤) من طريق **عبد الوهاب الثقفي**.

ثمانيتهم (يزيد، وهشيم، وشعبة، وابن حبيب، وابن أبي عدي، وإسماعيل، وابن علية، والثقفي) عن خالد الحذاء به بنحوه، إلا أن إسماعيل بن عبد الله جعله عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد، ليس فيه أبو الأشعث، وفي حديث ابن علية قال: زمن الفتح.

٥ ـ عن أبي غفار المثنى بن سعيد:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢١٩، باب الاختلاف على أيوب،

ح(٣١٤٦)؛ والبزار ٨/ ٣٩٧ ح(٣٤٧٢) من طريق سهل بن يوسف، عن أبي غفار، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بنحوه.

٦ ـ عن قتادة:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢٢١، باب الاختلاف على خالد الحذاء فيه ح(٣١٥٥)؛ وأحمد ٤/ ١٢٤ من طريق أبي العلاء القصّاب، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن شداد بنحوه ليس فيه ذكر أبي الأشعث.

٧ ـ عن داود بن أبي هند:

* أخرجه أحمد ٤/ ١٢٤، والبزار ٨/ ٣٩٩ ح(٣٤٧٤) عن أحمد بن عبد الجبار، كلاهما (أحمد، وابن عبد الجبار) عن محمد بن فضيل، عن داود بن أبي هند، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد بنحوه.

٨ ـ عن منصور بن زاذان:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢١٧، باب من الشيخ؟ ح(٣١٣٨) من طريق خضر بن محمد، عن هشيم، عن منصور، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، ليس فيه أبو أسماء، وفيه أن ذلك عام الفتح، لثمان عشرة أو تسع عشرة.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، إلّا أنه اختلف فيه على أبي قلابة كثيراً كما ظهر من التخريج، ويمكن أن يلخص هذا الاختلاف كما يلي:

تبين مما سبق أن مدار الحديث على أبي قلابة، وقد اختلف عليه وعلى من دونه:

١ ـ فرواه أيوب السختياني، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه وهيب بن خالد وحماد بن زيد ـ فيما رواه عنه يونس المؤدب ـ وابن علية ومعمر ـ فيما رواه سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق عنه ـ وعباد بن منصور عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

(ب) ورواه حماد بن زيد ـ فيما رواه عنه قتيبة بن سعيد ـ وابن عيينة، وجرير بن حازم، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد، لم يذكروا أحداً بين أبي قلابة وشداد، لكن جريراً جمع بين روايته عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد، وذكر ـ كما تقدم ـ أنه عرض ذلك على أيوب فعرفه.

(جـ) ورواه معمر ـ فيما رواه أحمد، عن عبد الرزاق عنه ـ عن أيوب عن أبي قلابة، عن ثوبان، وعن أبي قلابة، عن شداد.

(د) ورواه عاصم بن هلال، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد.

أما طريق عاصم بن هلال، فهي مطروحة؛ لأنه لم يتابع عليها ـ فيما وقفت عليه؛ وقد قال عنه أبو زرعة كما في «سؤالات البرذعي» له ٥٣٦/٢: «حدث عن أيوب بأحاديث بمناكير».اهـ، فلعل هذا منها ـ والله أعلم ـ.

وأما طريق معمر (ج)، فهي مرجوحة أيضاً؛ لأن رواية معمر عن البصريين تكلم فيها جمع من الأئمة ـ كما في «تهذيب الكمال» ٣٠٣/٢٨ ـ ولم أقف على من تابعه على أيوب على هذا الوجه، فلعل هذا من أوهامه ـ والله أعلم ـ.

بقي النظر في الطريقتين الآخرين، اللذين رويا عن أيوب على وجهين ـ كما تقدم ـ فإذا نظرنا في رواة الوجه الذي رووه عن أيوب،

عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، فإذا فيهم من اتفق مع الأئمة على أنهما أثبت الناس في أيوب، وهما: حماد بن زيد ـ على اختلاف عليه كما سيأتي ـ وابن علية، كما في «شرح العلل» ٢/ ٦٩٩، وقد تابعهم على هذا الوجه وهيب، ومعمر، وعباد بن منصور.

وإذا نظرنا في رواة الوجه الآخر والذين رووه عن أيوب عن أبي قلابة عن شداد فإذا فيهم أيضاً حماد بن زيد، وقد تابعه على هذا الوجه ابن عيينة، وجرير بن حازم.

وعليه فيمكن أن ينظر إلى الاختلاف على أيوب من خلال أمرين:

الأول: أن يقال بترجيح الوجه الذي اتفق عليه حماد وابن علية؛ لتثبتهما في حديث أيوب، وضبطهما له.

الثاني: أن يقال إن هذا الاختلاف ليس من أصحاب أيوب، وإنما هو من أيوب نفسه، فقد قال الإمام يحيى بن معين ـ كما في «شرح العلل» ٢/ ٧٠٢ ـ لما سئل عن أحاديث أيوب، واختلاف ابن علية وحماد بن زيد فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء».اهـ. قال ابن رجب معلقاً على كلمة ابن معين: «فنسب الاختلاف إلى أيوب».اهـ. وكأن هذا الوجه أقرب. والله أعلم.

٢ ـ ورواه داود بن أبي هند، وأبو غفار المثنى بن سعد، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد.

لكن قال البزار ٨/ ٤٠٠: «وأبو غفار شيخ قد روي عنه. . . وأما حديث داود بن أبي هند، عن أبي قلابة، فلا نعلم أحداً أسنده إلّا محمد بن فضيل، ولا نعلم أسند داود بن أبي هند، عن أبي قلابة غير هذا الحديث».اهـ.

٣ ـ ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن شداد، وهذا مرسل، كما قال النسائي ٢/ ٢١٨ ح(٣١٤٢).

٤ ـ ورواه قتادة عن أبي قلابة، وهو منقطع، فقد قال النسائي ٢/ ٢٢١: «قتادة لا نعلم سمع من أبي قلابة شيئاً».اهـ.

٥ ـ ورواه منصور بن زاذان، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد. وقد رواه الخضر بن محمد الجزري، عن هشيم، عن منصور، ولم أقف على متابع للخضر عن هشيم، وهذا يوجب التوقف في قبول خبر الخضر، وهو وإن كان صدوقاً لا بأس به ـ كما قال أبو حاتم، في الجرح والتعديل٣/ ٣٩٩ ـ لكن مثله لا يحتمل التفرد عن هشيم.

وأيضاً ففي الإسناد عنعنة هشيم، وهو شديد التدليس، ولم أقف على ما يثبت السماع، ولا على متابع لهشيم عن منصور.

٦ ـ ورواه عاصم الأحول، واختلف عليه:

(أ) فرواه الثوري، وهشام بن حسان، وشعبة، وسفيان بن حبيب، عن عاصم عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

(ب) ورواه يزيد بن هارون، وابن أبي عروبة، وزائدة، وأبو معاوية، وابن المبارك عن عاصم، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد.

وهذان الوجهان، رواتهما أئمة ثقات أثبات، على تفاوت بينهم، وللجواب عن هذا الاختلاف على عاصم أحد وجهين:

فالأول: أن يقال إن هذا من قبل عاصم نفسه، فهو وإن كان ثقةً عند جمهور الأئمة، إلا أن يحيى القطان قال: «لم يكن بالحافظ».اهـ.

وقال ابن علية: «كل من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء».اهـ.

نقل ذلك عنهما ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٢٣٥.

والثاني: أن يقال كلا الوجهين محفوظ عن عاصم. والله أعلم.

٧ ـ ورواه خالد الحذاء، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه إسماعيل بن عبد الله، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد.

لكن قال النسائي ٢/ ٢٢١: «إسماعيل رجل مجهول لا نعرفه».اهـ.

وهو مع جهالته، فقد خالفه الأئمة من أصحاب خالد، وهم رواة الوجه الآخر.

(ب) ورواه شعبة، وهشيم، وابن أبي عدي، وابن علية، وسفيان بن حبيب، وعبد الوهاب الثقفي، ويزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد.

وهذا الوجه هو الثابت عن خالد الحذاء.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

١ ـ أن الوجه المروي عن أبي قلابة عن أبي أسماء لا يثبت؛ لأن الطرق إليه ضعيفة فإسماعيل بن عبد الله الراوي عن خالد الحذاء، مجهول، وقتادة لم يسمع من أبي قلابة وعاصم بن هلال في حديثه عن أيوب نكارة، مع أن في حفظه شيئاً.

٢ ـ أن الوجه المروي عن أبي قلابة عن شداد، مرسل؛ لأن أبا قلابة عنعن وهو ممن يرسل كثيراً، وقد تبين من الطرق الأخرى أن بينه وبين شداد رجلاً، ولم أقف على ما يثبت سماعه من شداد.

٣ ـ أن الوجه المروي عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث ـ عن أبي أسماء الرحبي، عن شداد، أصح الطرق إليه، ما رواه عاصم الأحول، أما طريق داود بن أبي هند، وأبي غفار، فقد تقدم الكلام عليهما من كلام البزار.

وأما طريق أيوب، فقد رواها عنه معمر، ولم أقف على من تابعه، وهي من روايته عن البصريين، وقد تقدم أن فيها كلاماً للأئمة.

٤ ـ أما الوجه الذي رواه أبو قلابة عن أبي الأشعث عن شداد، فقد رواه عنه أيوب، وعاصم الأحول، وخالد الحذاء، ومنصور بن زاذان، وقد تقدم أنه اختلف على أيوب، وعاصم، أما خالد الحذاء، فلم يثبت عنه اختلاف؛ لأن راوي الوجه الآخر مجهول ـ كما قال النسائي ـ ومثله لا يعتد بانفراده بله مخالفته للحفاظ الثقات.

وأما الطريق إلى منصور، ففيها رواية خضر بن محمد، عن هشيم، وتقدم أن هذا الطريق فيه علتان، وهما: تفرد خضر عن هشيم، وعنعنة هشيم.

وبعد: فلعل هذا الوجه الذي رواه أبو قلابة، عن أبي الأشعث عن شداد أقوى هذه الأوجه، لضبط خالد الحذاء له، وعدم الاختلاف عليه، ولذلك لما أشار البزار في مسنده إلى شيء من الاختلاف على أيوب، وعاصم، قال ـ كما في ٨/ ٤٠٠ ـ: «والحديث حديث خالد».اهـ.

ثم إن خالداً توبع من قبل أيوب ـ على اختلاف عليه ـ إلّا أن هذا الوجه هو الذي اتفق عليه حماد بن زيد، وإسماعيل ابن علية، وكذلك تابعه عاصم ـ على اختلاف عليه ـ إلّا أن الثوري، وشعبة، وهشام بن حسان، وسفيان بن حبيب قد اتفق على روايته عن عاصم هكذا، ويقوي ترجيح هذا الوجه أن ابن راهويه لما حكى الحاكم ١/ ٤٢٨ عنه تصحيح هذا الحديث، حكاه عقب رواية أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد. والله أعلم.

بقي أن يقال: ألا يحتمل أن حديث ثوبان، وشداد كلاهما مضطرب؛ لأن مدار الحديثين على رجل واحد، وهو أبو قلابة؟

والجواب: أنه تقدم من كلام الإمام أحمد، والبخاري ـ في حديث

ثوبان السابق ـ ما يبين أن كلا الحديثين محفوظ، وقد تابعهما على هذا الجواب: ابن حبان ٨/٣٠٣؛ والحاكم ١/٤٢٧؛ وابن حجر في «الفتح» ٤/٢٠٩، بل يقال: إن جميع الأئمة الذين ثبت عنهم تصحيح الحديثين يقولون بذلك، إذ لو ثبت الاضطراب في الحديث عند أحدهم، لم يقل بتصحيح الحديثين.

هذا وقد صحح حديث الباب جمع من الأئمة، ومنهم من تقدم ذكرهم في حديث ثوبان وهم: ابن المديني، وأحمد، وعثمان الدارمي، والبخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، ويضاف إليهم هنا: الإمام إسحاق بن راهويه، كما نقله الحاكم ١/٤٢٨، حيث قال: «هذا إسناد صحيح، تقوم به الحجة، وهذا الحديث قد صح بأسانيد، وبه نقول». اهـ.

وكذا صححه أبو جعفر العقيلي في «الضعفاء» ٤/٤٥٦. والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٣ باب في الرخصة في ذلك ح(٢٣٧٣):

حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم.

رواة الإسناد:

١ ـ حفص بن عمر بن الحارث الأزدي النمري، بفتح النون والميم، أبو عمر الحوضي، وهو بها أشهر، توفي سنة ٢٢٥هـ. روى عن: شعبة، والدستوائي، وعنه: البخاري، وأبو داود. «ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث».

تهذيب الكمال ٧/ ٢٦، الكاشف ١/ ٣٤١، التقريب ص١٧٢.

٢ ـ شعبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة حافظ متقن.

٣ ـ يزيد بن أبي زياد: الهاشمي مولاهم الكوفي. توفي سنة ١٣٦هـ. روى عن: مقسم، وإبراهيم النخعي، وعنه: شعبة والثوري وغيرهما.

قال عنه شعبة: كان رفاعاً، وقال ابن المبارك: ارم به، وقال ابن معين: لا يحتج به، وقال مرة، وكذا أبو حاتم، والنسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال عنه أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال مرة: حديثه ليس بذلك. ولينه أبو زرعة، وقال البخاري: صدوق لكنه يغلط، وقال العجلي: جائز الحديث، وكان بآخره يلقن، وقال ابن عدي: «ويزيد من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه»، وقال

ابن حبان: «كان صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يتلقن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح».

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «شيعي، عالم، فهم، صدوق، رديئ الحفظ لم يترك»، وقال ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغيّر وصار يتلقن، وكان شيعياً».

وأما رواية شعبة والثوري عنه فلا تفيده شيئاً؛ لأنهما يرويان عن مثله أو أضعف منه خاصة الثوري.

علل الترمذي الكبير (٣٣١) (٦١٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٥٢) رقم (٦٥١)، الكامل ابن عدي ٧/ ٢٧٥، تهذيب الكمال ٣٢/ ١٣٥، الكاشف ٢/ ٣٨٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٥، التقريب ص٦٠١.

٤ ـ مقسم: بكسر أوله، ابن بجرة ويقال: نجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة ١٠١هـ. روى عن: ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعنه: يزيد بن أبي زياد، والحكم بن عتيبة.

وثقة أحمد بن صالح المصري، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفاً، وقال النسائي: لا يحتج بحديثه.

قال الذهبي: «والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء، فساق له حديث شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق من مشاهير التابعين»، وابن حجر بقوله: «صدوق كان يرسل».

وعبارة الحافظين الذهبي وابن حجر متقاربة، إلا أن عبارة ابن حجر أكثر دقة.

السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٢٣٥ ح(٣٢٢٧)، تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٦١، الميزان ٤/ ١٧٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٨، التقريب ص٥٤٥.

٥ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٢/ ٢٣٤ باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر ابن عباس ح(٣٢٢٦)؛ وأحمد ١/ ٢٨٦ من طريق **غندر**؛ والنسائي ح(٣٢٢٥) من طريق **خالد بن الحارث**، **كلاهما** (غندر، وخالد) عن شعبة به.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٤٧ باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح(٧٧٧)؛ وأحمد ١/ ٢٢٢ من طريق **عبد الله بن إدريس**؛ وابن ماجه ١/ ٣٧، باب ما جاء في الحجامة للصائم ح(١٦٨٢) من طريق **محمد بن فضيل**، وفي «المناسك» ٢/ ١٠٢٩، باب الحجامة للمحرم ح(٣٠٨١) عن **محمد بن الصبّاح**؛ والحميدي ١/ ٢٣٣، **كلاهما** (ابن الصباح، والحميدي) عن **ابن عيينة**، وعبد الرزاق ٤/ ٢١٣ ح(٧٥٤١) عن **الثوري**؛ **وأحمد** ١/ ٢١٥ عن **هشيم**.

خمستهم (ابن إدريس، وابن فضيل، وابن عيينة، والثوري، وهشيم) عن يزيد بن أبي زياد به بنحوه، إلّا أن الحميدي في حديثه عن ابن عيينة اقتصر على قوله (وهو محرم).

* وأخرجه النسائي ٢/ ٢٣٥ ح(٣٢٢٨) من طريق شريك، عن **خُصَيْف**؛ والنسائي ح(٣٢٢٧) عن **محمد بن المثنى**، وأحمد ١/ ٢٨٦، ١/ ٣٤٤، **كلاهما** (ابن المثنى، وأحمد) عن **غندر**؛ والنسائي ح(٣٢٢٤)؛ وأحمد ١/ ٢٨٠ من طريق **بَهْز بن أسد**، وأحمد ١/ ٢٤٤ عن **هاشم بن القاسم**، وفي ١/ ٣٤٤ عن **وكيع**.

أربعتهم (غندر، وبهز، وهاشم، ووكيع) عن **شعبة**؛ وأحمد ١/ ٢٤٨ عن **نصر بن باب**، وفي ١/ ٣٥١ عن **يزيد بن هارون**، **كلاهما** (نصر، ويزيد) عن **الحجاج بن أرطاة**، **كلاهما** (شعبة، والحجاج) عن **الحكم بن عتيبة**.

كلاهما (خصيف، والحكم) عن مقسم به بنحوه، إلا أنه في حديث بهز، وهاشم، ووكيع احتجم بالقاحة، وهو صائم لم يذكروا (وهو محرم)، وفي حديث نصر بن باب زاد:

«فغشي عليه، قال: فلذلك كره الحجامة للصائم»، ولفظ حديث يريد: «احتجم وأعطى الحجام أجره»، لم يذكر الصوم ولم يسق الحديث كما ساقه الجماعة.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس وهذا سياقها.

١ ـ طريق عطاء:

❊ أخرجه البخاري ٢/ ١٣ في كتاب «جزاء الصيد»، باب الحجامة للمحرم (١٨٣٥)، وفي «الطب» باب الحجم في السفر والإحرام ح(٥٦٩٥)؛ ومسلم ٢/ ٨٦٢ ح(١٢٠٢)؛ والترمذي٣/ ١٩٨ في «الحج» باب الحجامة للمحرم ح(٨٣٩)؛ والنسائي ٥/ ١٩٣ في «المناسك» باب الحجامة للمحرم ح(٢٨٤٦، ٢٨٤٧)؛ والحميدي ١/ ٢٣٣ ح(٥٠٠)؛ وأحمد ١/ ٢٢١ ـ؛ ومن طريقه أبو داود ٢/ ٤١٨ في «الحج» باب المحرم يحتجم (١٨٣٥) ـ؛ والدارمي ١/ ٤٦٥ ح(١٧٦٥)؛ وابن خزيمة ٤/ ١٨٤ ح(٢٦٥١) من طرق عن ابن عيينة، عن **عمرو بن دينار**؛ والنسائي ٢/ ٢٢٩ باب ذكر الاختلاف ح(٣١٩٦) من طريق بشر بن حسن عن **ابن جريج**؛ والنسائي ٥/ ١٩٣ في المناسك، باب الجماعة للمحرم ح(٢٨٤٥) عن **قتيبة**؛ وفي «الكبرى» ٢/ ٢٣١ ح(٣٢٠٧) عن **عيسى بن حماد**؛ وأحمد ١/ ٢٩٢ عن **يونس بن محمد**؛ وأحمد في ١/ ٢٩٩ عن **أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي**.

أربعتهم (قتيبة، وعيسى، ويونس، ومنصور) عن الليث بن سعد، عن **أبي الزبير المكي**، وابن خزيمة ٤/ ١٨٦ح(٢٦٥٥) من طريق يحيى بن حمزة، عن **النعمان بن المنذر**.

أربعتهم (عمرو بن دينار، وابن جريج، وأبو الزبير، والنعمان) عن عطاء عن ابن عباس به لكن بلفظ: «وهو محرم»، ولم يذكروا وهو صائم

محرم، إلا أن أبا سلمة الخزاعي قال في حديثه: «وهو صائم» فحسب لم يذكر وهو محرم، وفي حديث النعمان بن المنذر زيادة في آخره، وهي سؤاله لابن عباس: وهل تسوك وهو محرم؟ قال: نعم كما أن في حديثه وفي حديث الحميدي عن ابن عيينة أن عمراً ذكر في روايته مع عطاء طاووساً، فقال سفيان ـ كما رواه عنه الحميدي ـ: «حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين مرة قال فيه: سمعت عطاء يقول... فذكره، ومرةً سمعته يقول: سمعت طاووساً يحدث عن ابن عباس... فذكره، ولا أدري أسمعه عمرو منهما، أو كانت إحدى المرتين وهم»، وقد تابع الحميدي عن سفيان على الجمع بين عطاء طاووس أحمد ومسدد عند البخاري ٤/ ٣٥ (٥٦٩٥)؛ وابن راهويه عند مسلم ٢/ ٨٦٢ (١٢٠٢)؛ والدارمي ١/ ٤٦٥ (١٧٦٥)، زاد مسلم، وابن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وقد قال أحمد في رواية: ١/ ٢٢١: «قال سفيان: قال عمرو أولاً فحفظناه عن طاووس، وقال مرة: أخبرني طاووس... فذكره، وقال سفيان: وقال عمرو وعن عطاء وطاووس عن ابن عباس... فذكره».

٢ ـ طريق ميمون بن مهران:

* أخرجه الترمذي ٣/ ١٤٧ باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح(٧٧٦)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٥ ح(٣٢٣١)، كلاهما (الترمذي، والنسائي) عن **محمد بن المثنى؛ وأحمد** ١/ ٣١٥، **كلاهما** (ابن المثنى، وأحمد) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس به بنحوه، إلا أن لفظ الترمذي عن محمد بن المثنى: «وهو صائم»، ولفظ أحمد: «وهو محرم».

٣ ـ طريق سعيد بن جبير:

* أخرجه النسائي ٢/ ٣٥ ح(٣٢٢٩) من طريق قبيصة بن عقبة عن

الثوري، وفي ح(٣٢٣٠) من طريق **أبي هاشم الرمّاني**، **كلاهما** (الثوري، وأبو هاشم) عن **حماد بن أبي سليمان**؛ والدارمي ١/ ٦٥ ح(١٧٦٣) من طريق الثوري عن **عبد الله بن عثمان بن خثيم**.

كلاهما (حماد، وابن خثيم) عن سعيد بن جبير به، إلّا أن لفظ حماد: «وهو صائم» وقد رواه عنه أبو هاشم مرسلاً عن النبي ﷺ ليس فيه ابن عباس، ولفظ ابن خثيم: «وهو محرم».

٤ ـ طريق عكرمة مولى ابن عباس، وله إلى عكرمة طرق، وهي كما يلي:

الأول: طريق أيوب السختياني:

* أخرجه البخاري ٢/ ٤٢، باب الحجامة للصائم والقيء للصائم ح(١٩٣٨) عن **معلّى بن أسد**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٣ ح(٣٢١٨) من طريق **حبان بن هلال**، **كلاهما** (معلى، وحبان) عن **وهيب بن خالد**؛ والبخاري ٢/ ٤٢ ح(١٩٣٩)؛ وأبو داود ٢/ ٧٧٣، باب الرخصة في ذلك ح(٢٣٧٢) عن **أبي معمر عبد الله بن عمر المقعد**؛ والترمذي ٣/ ١٤٦، باب ما جاء من الرخصة في ذلك ح(٧٧٥)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٣ ح(٣٢١٧) عن **بشر بن هلال البصري**، **كلاهما** (أبو معمر، وبشر) عن **عبد الوارث بن سعيد**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٤ ح(٣٢٢٢) عن **علي بن حجر**؛ **وابن أبي شيبة** ٢/ ٣٠٨ ح(٩٣١٥)، **كلاهما** (ابن حجر، وابن أبي شيبة) عن **إسماعيل ابن علية**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٣ ح(٣٢١٩) من طريق **الحسين بن الوليد**، وفي ٢/ ٢٣٤ ح(٣٢٢٠) من طريق **عبيد الله بن عمر القواريري**، **كلاهما** (الحسين، والقواريري) عن **حماد بن زيد**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٣٤ ح(٣٢٢١) من طريق **معمر**.

خمستهم (وهيب، وعبد الوارث، وابن علية، وحماد، ومعمر) عن أيوب عن عكرمة به بنحوه، إلا أن في حديث معلّى بن أسد عن وهيب،

والحسين بن وليد عن حماد، وابن حجر عن ابن علية: (احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم)، وفي حديث حبان بن هلال عن وهيب، وأبو معمر عن عبد الوارث، والنسائي، عن بشر، عن عبد الوارث، والقواريري عن حماد، وابن أبي شيبة عن ابن علية، ومعمر، أنه ﷺ احتجم وهو صائم، لم يذكروا الإحرام، ورواه معمر، وعلي بن حجر عن ابن علية والقواريري عن حماد، رووه مرسلاً عن عكرمة أن النبي ﷺ. . فذكره.

الثاني: طريق هشام بن حسان:

* أخرجه البخاري ٣٦/٤٤ في «الطب»، باب الحجامة من الشقيقة والصداع ح(٥٧٠٠) من طريق **ابن أبي عدي**؛ وأبو داود ٤١٨/٢ في المناسك، باب المحرم يحتجم ح(١٨٣٦)؛ وأحمد ٢٣٦/١ من طريق **يزيد بن هارون**، زاد أحمد وغندر؛ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٣/٢ ح(٣٢١٦) من طريق **عبد الله بن رجاء**؛ وأحمد ٢٤٩/١ عن **غندر**، وفي ١/ ٢٥٩ عن **محمد بن عبد الله الأنصاري**، وفي ٣٧٢/١ عن **روح بن عبادة**.

ستتهم (ابن أبي عدي، ويزيد، وغندر، وابن رجاء، والأنصاري، وروح) عن هشام بن حسان، عن عكرمة به بنحوه، إلا أن في حديث ابن أبي عدي، ويزيد، وغندر في ٢٣٦/١، والأنصاري، وروح: «وهو محرم لم يذكروا الصيام» زاد يزيد بن هارون: «من أذىً كان به»، وبيَّن الأنصاري، وروح في روايتهما أن ذلك كان بسبب الصداع، بينما في حديث ابن رجاء، وغندر ٢٤٩/١: «وهو صائم» لم يذكروا الإحرام.

الثالث والرابع والخامس: طريق الحسن بن زيد، وجعفر بن ربيعة، وخالد الحذاء:

* أخرجها النسائي ٢٣٣/٢ ح(٣٢١٥) من طريق **الحسن بن زيد**، وفي ٢٣٤/٢ ح(٣٢٢٣) من طريق **جعفر بن ربيعة**؛ وأحمد ٣٥١/١ من

طريق **خالد الحذاء**، **ثلاثتهم** (الحسن، وجعفر، والحذاء) عن عكرمة به، إلّا أن الحسن، وجعفر قالا: «وهو صائم» ولم يذكروا قصة الإحرام، ورواه جعفر مرسلاً، ورواه الحذاء بلفظ: «وهو محرم».

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد، وقد توبع من خصيف، والحكم لكن متابعة خصيف ضعيفة أيضاً لأنها من رواية شريك القاضي عنه، وهو سيء الحفظ، كما يتبين ذلك من ترجمته من «تهذيب الكمال» ١٢/ ٤٦٢ وفي «التقريب» ص٢٦٦: «صدوق، يخطئ كثيراً»، وخصيف أيضاً متكلم في حفظه، وقد ضعفه جمع من الأئمة كما في «تهذيب الكمال» ٨/ ٢٥٧ منهم: أحمد، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم، وحسن حاله آخرون. وأما متابعة الحكم فلا تصح لأن الحكم لم يسمع من مقسم حديث الباب ـ كما نصّ على ذلك شعبة ـ؛ وذكره الإمام أحمد كما في «العلل» له ١/ ٢١٦؛ و«مسائل أحمد رواية البغوي» ص٢٢؛ و«التاريخ الأوسط» للبخاري ١/ ٤٣٧. ويضاف إلى ما سبق، أن مقسماً خالفه كبار أصحاب ابن عباس في الراوية فقد جمع في حديثه بين الإحرام والصيام، بينما فصله كبار أصحاب عبد الله بالضمير، وبعضهم اقتصر على أحد اللفظين ومنهم عكرمة وعطاء وهو دونهم في ابن عباس، كما قال الإمام أحمد، كما في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٦٣.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن ابن عباس جمع وأنهم قد اختلفوا عليه واختلف على من دونهم كثيراً، وبعد أن تبين حال الطريق التي رواها مقسم، بقي النظر في باقي الطرق وما فيها من اختلاف فيقال:

١ ـ طريق عطاء: وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه ابن جريج، وعنه: بشر بن الحسن بلفظ: «احتجم

بلحي جمل وهو صائم محرم» لكن قال النسائي ٢/ ٢٣٠: «حديث بشر بن حسن عندي ـ والله أعلم ـ وهم، ولعله أراد أن يكون النبي ﷺ تزوج وهو محرم». اهـ.

(ب) ورواه عمرو بن دينار ـ، وعنه: سفيان بن عيينة ـ ولم يختلف على سفيان في لفظه وإنما اختلف عليه في ذكر طاووس مع عطاء بن أبي رباح، وقد تقدم قول سفيان وأنه هل سمعه عمرو منهما أو كانت إحدى المرتين وهم؟ وتبين هناك أن عمراً ربما فرق الطريقين وربما جمعهما، كما بين ذلك الإمام أحمد في روايته للحديث، ولا يبعد أن يكون عمرو حفظ الحديثين، وقد صحح البخاري ذلك في روايته عن مسدد عن ابن عيينة التي جمع فيها بين عطاء وطاووس، وكذا مسلم في رواية عن ابن راهويه، وابن أبي شيبة وزهير بن حرب، وغيرهم[1]. وتابع عمرو بن دينار على الجمع بينهما، النعمان ابن المنذر ـ عند ابن خزيمة ـ لكنه زاد (مجاهداً) ولعل هذا وهم من النعمان، وهو وإن وثقه أبو زرعة، فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوى، كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٦١، ولذلك قال عنه الحافظان الذهبي، كما في «الكاشف» ٢/ ٣٢٣، وابن حجر في «التقريب» ص٥٦٤: «صدوق».

(جـ) ورواه النعمان بن المنذر: وقد تقدم الكلام على متابعته، وما زاد فيها آنفاً.

(د) ورواه أبو الزبير المكي: ، وعنه: الليث وقد اختلف عليه:

(*) فرواه الجماعة يونس بن محمد، وقتيبة، وعيسى بن حماد عنه، عن ابي الزبير بلفظ: «وهو محرم».

(**) ورواه أبو سلمة بن سلمة الخزاعي عنه عن أبي الزبير بلفظ:

---

(١) ينظر: «فتح الباري» ٤/ ٦١ ح(١٨٣٥).

«وهو صائم» والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال: ليس هذا من الاختلاف المؤثر، فيحتمل أن يكون بعضهم اختصر الحديث، فرواه بعضهم بلفظ: «وهو محرم»، وبعضهم: «وهو صائم» وبعضهم جمع لكنه فصل بضمير الشأن فقال: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم».

وقد أشار إلى شيء من ذلك ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٤٩.

وقد يقال: إن أبا سلمة وهم، فإن جميع الراوة عن عطاء ومن دونهم كلهم يروونه بلفظ: «وهو محرم» فقط. لا يزيدون على ذلك ولا يبدلون، وكأن هذا ـ والله أعلم ـ أقرب، ويدل لذلك أن هذا اللفظ: «وهو محرم» هو الذي أتفق عليه الشيخان، وصححه ابن خزيمة.

وبذلك يتبين أن المحفوظ في حديث عطاء وطاووس هو قوله: «احتجم وهو محرم» فحسب. والله أعلم.

٢ ـ طريق ميمون بن مهران:

وقد رواه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عنه.

لكن الإمام أحمد نقل إنكار معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد القطان، على محمد الأنصاري هذا الحديث، كما في «العلل» له ١/ ١٢٢، ٢٤٢.

وقال النسائي ٢/ ٢٣٥: «وهذا منكر، ولا نعلم أحداً رواه عن حبيب غير الأنصاري ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة».اهـ.

وقال الترمذي ٣/ ١٤٧: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».اهـ.

٣ ـ طريق سعيد بن جبير:

وقد اختلف عليه في متنه، وسنده:

(أ) فرواه حماد بن أبي سليمان، واختلف عليه:

(*) فرواه الثوري، وعنه: قبيصة بن عقبة السوائي، عن حماد، عن ابن جبير موصولاً بذكر ابن عباس بلفظ: «احتجم وهو صائم».

(**) ورواه أبو هاشم الرمّاني، عن حماد، عن سعيد، عن عكرمة مرسلاً لفظ: «احتجم وهو صائم».

(ب) ورواه الثوري ـ، وعنه: محمد بن يوسف الفريابي ـ عن عبد الله بن عثمان بن خثيم موصولاً بذكر ابن عباس، بلفظ: «احتجم وهو محرم».

قال النسائي ٢/ ٢٣٥ عن طريق قبيصة عن الثوري: «هذا خطأ، لا نعلم أن أحداً رواه عن سفيان غير قبيصة، وقبيصة كثير الخطأ، وقد رواه أبو هاشم عن حماد مرسلاً».

وهذا الكلام من الإمام النسائي إعلال لطريق قبيصة بالتفرد والمخالفة.

وأيضاً فقد خالفه الفريابي في تسمية شيخ سفيان، وفي متنه حيث ذكره، قصة الإحرام ولم يذكر قصة الصيام.

وفي الإسناد خلف بن خليفة «صدوق» اختلط في آخر عمره، كما في «التقريب» ص١٩٤، و«الكواكب النيرات» ص١٥٥، ولم أجد ما يميز رواية قتيبة بن سعيد عنه على أن احتمال روايته عنه قبل الاختلاط قوية، فقد ذكر الإمام أحمد كما في «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٣٦ أن رواية القدماء، عنه صحيحة، وقتيبة أدرك من حياته قرابة ثلاثين سنة على ما رجحه الحافظ ابن حجر على أن في سنة ميلاده اختلاف. والله أعلم.

بقي أن يقال: ومع هذا الاختلاف على سعيد ومن دونه، فإن حماد بن أبي سليمان وعبد الله بن عثمان بن خثيم لا يحتملان مثل هذا عن سعيد بن جبير، إذ يقال: أين بقية كبار أصحابه كعمرو بن دينار،

والحكم بن عتيبة، اللذين رويا حديث الباب عن شيوخ آخرين، واللذين لو وجداه عند سعيد ما تركاه؟ والله أعلم.

٤ ـ طريق عكرمة:

وقد رواه عنه جماعة من أصحابه وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه جعفر بن ربيعة، والحسن بن زيد عنه بلفظ «احتجم وهو صائم» لكن رواه جعفر عنه مرسلاً.

(ب) ورواه خالد الحذاء، عنه موصولاً بلفظ «احتجم وهو محرم».

(ج) ورواه هشام بن حسان، واختلف عليه:

(*) فرواه الجماعة: محمد بن عبد الله الأنصاري، وروح، وابن أبي عدي، ويزيد بن هارون، وغندر ـ في إحدى الروايتين عنه ـ عن هشام، عن عكرمة موصولاً بلفظ: «احتجم وهو محرم».

(**) ورواه غندر ـ في الراوية الثانية عنه ـ وعبد الله بن رجاء، عن هشام، عن عكرمة موصولاً بلفظ «احتجم وهو صائم».

والمحفوظ في حديث هشام هو روايته الحديث بلفظ: «احتجم وهو محرم»، أما ما رواه عبد الله بن رجاء عنه، فلعله من أوهامه، فقد قال الإمام أحمد عنه: زعموا أن كتبه ذهبت فكان يكتب من حفظه، فعنده مناكير، كما في «تهذيب التهذيب» ٥/١٨٩. وقد قال عنه الذهبي في «الميزان» ٢/٤٢١: «كان صدوقاً محدثاً».اهـ.

بقي الجواب عن رواية غندر، فيقال:

غندر قد روى اللفظين، وحمل روايته على ما وافق فيه الجماعة الثقات أولى، وتكون روايته المخالفة وهم، وقد ذكر عنه الإمام أحمد كما في «تهذيب الكمال» ٥/٢٥ أن فيه غفلة، فلعل هذا من آثارها. والله أعلم.

(د) ورواه أيوب السختياني، وقد اختلف عليه:

فرواه معمر، ووهيب بن خالد ـ فيما رواه حبان بن هلال عنه ـ وعبد الوارث بن سعيد ـ فيما رواه أبو معمر المقعد، والنسائي في روايته الحديث عن بشر بن هلال ـ وحماد بن زيد ـ فيما رواه عبيد الله بن عمر القواريري عنه ـ وابن علية ـ فيما رواه ابن أبي شيبة عنه ـ بلفظ: «احتجم وهو صائم»، إلا أن معمراً، والقواريري، عن حماد جعلاه مرسلاً ليس فيه ابن عباس.

ورواه ابن علية ـ فيما رواه علي بن حجر عنه ـ وحماد بن زيد ـ فيما رواه الحسين بن الوليد عنه ـ ووهيب بن خالد ـ فيما رواه معلى بن أسد عنه ـ بلفظ: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» إلّا أن علي بن حجر جعله مرسلاً ليس فيه ابن عباس.

ورواه عبد الوارث ـ فيما رواه عنه الترمذي عن بشر بن هلال عنه ـ بلفظ: «احتجم وهو محرم صائم».

أما الطريق الأخير الذي رواه الترمذي عن بشر، عن عبد الوارث، فلعله غير محفوظ؛ لأن الترمذي خالف في ذلك النسائي في روايته عن بشر، وخالف البخاري وأبا داود في روايتهما الحديث عن أبي معمر المقعد الذي رواه هو وبشر عن عبد الوارث، وقد أخرج البخاري في صحيحه الحديث عن أبي معمر المقعد عن عبد الوارث بلفظ: «احتجم وهو صائم» فلم يتابع عليه عن شيخه، ولا عن شيخه، وعليه فالمحفوظ في حديث عبد الوارث هو هذا اللفظ. والله أعلم.

أما ما وقع في بعض الطرق إلى أيوب من رواية الحديث مرسلاً مع رواية آخرين الحديثَ عنه موصولاً، فلعل هذا من قبل أيوب نفسه، فقد سئل ابن معين كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/٧٠٢ عما يقع من الاختلاف بين ابن علية وحماد بن زيد، فقال إن أيوب كان يحفظ

وربما نسي الشيء، انتهى». وقد علق الحافظ ابن رجب على ذلك بقوله: «فنسب الاختلاف إلى أيوب».اهـ.

ولذلك اختار البخاري الموصول، ولم يقدح الوجه المرسل الذي رواه حماد في الموصول. والله أعلم.

بقي النظر في اللفظين الآخرين عن أيوب، فيقال: لا يبعد أن يكون كلا اللفظين محفوظان عن أيوب، ويقوي ذلك ما يلي:

١ ـ أن رواة كلا اللفظين «وهو صائم، وهو محرم» فيهم من هو في الطبقة العليا من التثبت كعبد الوارث الذي لم يختلف عليه على ما تقدم ترجيحه، وهو روى الحديث بلفظ «وهو صائم» وقد تابعه على ذلك ابن علية ـ فيما رواه ابن أبي شيبة ـ.

وابن علية من أثبت الناس في أيوب. وفي المقابل من روى اللفظين جميعاً فاصلاً بينهما بالضمير، هم كذلك من كبار الحفاظ، فرواه حماد بن زيد ـ فيما رواه عنه الحسين بن الوليد، ووهيب بن خالد فيما رواه عنه معلّى بن أسد ـ.

٢ ـ أن احتمال الاختصار في الرواية هنا وارد جداً، بدليل أن المحفوظ في حديث هشام بن حسان هو لفظ «احتجم وهو محرم»، بينما أكثر الرواة عن أيوب إما أن يرويه مقتصراً على الصيام أو يجمعها، وكذلك بعض الراوة من الشيخ الواحد بعضهم يبين السبب فيقول: «من داء كان به»، وبعضهم يبين هذا الداء فيقول: «من صداع» ـ كما تقدم ـ، وبعضهم يعرض عن ذكر ذلك كله فلا يذكر السبب ولا تفصيله.

٣ ـ أن البخاري أخرج اللفظين جميعاً في صحيحه من حديث أيوب، وهو ذهاب منه إلى ثبوتهما.

والخلاصة مما تقدم كله ما يلي:

١ ـ أن طريق مقسم لا تثبت لضعف الطرق إليه.

٢ ـ أن المحفوظ في حديث عطاء وطاووس هو روايته بلفظ «احتجم وهو محرم».

٣ ـ أن طريق ميمون بن مهران منكرة، كما قاله أحمد والقطان والنسائي وغيرهم.

٤ ـ أن طريق ابن جبير في ثبوته عنه نظر لما تقدم.

٥ ـ أن أقوى الطرق عن عكرمة هو رواية الحديث بلفظ «احتجم وهو محرم» رواها عنه هشام بن حسان، وتابعه عليها خالد الحذاء، وهي التي اتفق عليها الشيخان: البخاري ومسلم. ثم يليها طريق أيوب والتي روي فيها حديث الباب عنه بلفظين: «احتجم وهو صائم»، «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم»، وأن كل هذه الألفاظ الثلاثة محفوظة، وتوجيه ذلك هو أنه اختصار من بعض الرواة كما تقدم ذلك، وقد أشار إليه ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٤٩، وعليه فإن اللفظ الذي روي في حديث الباب لا يثبت لأمرين:

١ ـ لضعف الطرق إلى مقسم، ثم انقطاعه بين مقسم وبين ابن عباس.

٢ ـ أنه مخالف لما رواه كبار أصحاب عبد الله بن عباس الذين يفصلون بين كلمة «صائم» و«محرم» بالضمير، أو يفصلون الروايتين جميعاً على وجه الاختصار كما تقدم.

لكن ذكر ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٤٩، والزيلعي في «نصب الراية» ٢/ ٤٧٨، وابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٠٩، وفي «التلخيص» ٢/ ١٩٢ أن الأئمة: يحيى القطان، وابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٣٠، على أن نسبة هذا القول إليه تحتاج إلى تأمل ـ وتبعهم ابن القيم في «زاد المعاد» ٢/ ٦١ أعلّوا لفظة «وهو صائم» وقالوا: ليست هي في حديث ابن عباس واحتج أحمد بأن

عطاءً وطاووساً، وسعيد بن جبير رووه كذلك وقال: «فهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً».

ويمكن أن يحتج لهم أيضاً بما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن مالك ابن بحينة أنه قال: «احتجم رسول الله ﷺ بلحي جمل[1]، وهو محرم وسط رأسه».

أخرجه البخاري ٢/ ١٣ في «جزاء الصيد»، باب الحجامة للمحرم ح(١٨٣٦) وهذا لفظه، وفي «الطب» باب الحجامة على الرأس ح(٥٦٩٨)؛ ومسلم ٢/ ٨٦٢ ح(١٢٠٣)؛ والنسائي ٥/ ١٩٤ في «المناسك»، باب حجامة المحرم وسط رأسه ح(٢٨٥٠)؛ وابن ماجه ٢/ ١١٥٢ في «الطب»، باب موضع الحجامة ح(٣٤٨١).

ويمكن أن يجاب عمّا ذكره هؤلاء الأئمة بما يلي:

١ ـ أن لفظة «وهو صائم» قد صحت عن بعض كبار أصحاب ابن عباس كعكرمة، وقد صححها البخاري.

٢ ـ قال ابن حجر في «التلخيص» ٢/ ١٩١: «واستشكل كونه ﷺ جمع بين الصيام والإحرام؛ لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام في السفر، ولم يكن محرماً إلا وهو مسافر، ولم يسافر في رمضان إلى جهة الإحرام إلّا في غزاة الفتح، ولم يكن حينئذ محرماً، قلت: وفي الجملة الأولى نظر، فما المانع من ذلك؟ فلعله فعل ذلك مرةً لبيان الجواز، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة، ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر، فأوهم أنهما وقعا معاً، والأصوب رواية

---

(١) ولحي جمل هو موضع بين مكة والمدينة كما بينته بعض الروايات في حديث ابن بحينة، وفي حديث ابن عباس. وينظر: «معجم البلدان» لياقوت ٥/ ١٦، و«إصلاح غلط المحدثين» للخطابي ص٩٢.

البخاري: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» فيحمل على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه، فقد صح أنه ﷺ صام في رمضان وهو مسافر، وهو في الصحيحين بلفظ: «وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة»، ويقوي ذلك: أن غالب الأحاديث ورد مفصلاً».اهـ.

لكن قد يورد على الحافظ أيضاً أن يقال: لا يلزم أيضاً من قوله (وهو صائم) أن ذلك كان في السفر، فربما كان احتجامه في الحضر، إذا كانت كل قصة وقعت منفصلة عن الأخرى، كما ذكر الحافظ نفسه. والله أعلم.

الحديث الثالث والثلاثون

قال أبو داود في ٢/ ٧٧٤، باب في الصائم يحتجم ح(٢٣٧٤):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، عن عبد الرحمٰن بن عابس، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة، ولم يحرمهما إبقاءً على أصحابه، فقيل له: يا رسول الله، إنك تواصل إلى السحر، فقال: «إني أواصل إلى السحر، وربي يطعمني ويسقيني».

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو إمام ثقة حافظ، أحد الأئمة.

٢ ـ عبد الرحمٰن بن مهدي: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث.

٣ ـ سفيان: هو الثوري، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة حافظ فقيه، عابد، إمام، حجة.

٤ ـ عبد الرحمٰن بن عابس: ابن ربيعة، النخعي، الكوفي. روى عن: عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وأبيه عابس، وعنه: الثوري، وشعبة. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٧/ ١٩٣، التقريب ص٣٤٣.

٥ ـ عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، أبو عيسى، مات في وقعة الجماجم سنة ٨٣هـ، وقيل إنه غرق بدجيل مع ابن الأشعث، وعبد الله بن شداد. روى عن: أُبي بن كعب، وأنس

وجماعة آخرين من الصحابة، وعنه: عبد الرحمٰن بن عابس والشعبي، والأعمش وغيرهم.

وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره العقيلي في «الضعفاء» متعلقاً بما رواه ـ بإسناده ـ عن إبراهيم النخعي أنه قال فيه: «ذاك صاحب أمراء». اهـ.

فتعقبه الذهبي في «الميزان» بقوله: «وبمثل هذا لا يلين الثقة»، وقال في «الكاشف»: «عالم الكوفة. . .، كان أصحابه يعظمونه كأنه أمير»، وقال ابن حجر: «ثقة، اختلف في سماعه من عمر».

ضعفاء العقيلي ٢/ ٣٣٧، تهذيب الكمال ١٧/ ٣٧٢، الكاشف ١/ ٦٤١، الميزان ٢/ ٥٨٤، التقريب ص٣٤٩.

تخريجه:

* هو في مسند أحمد ٤/ ٣١٤، بهذا الإسناد.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢١٢ح(٧٥٣٥) ـ؛ وعنه: أحمد ٤/ ٣١٤، ٣١٥؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٠٩ ح(٩٣٢٨)؛ وأحمد ٥/ ٣٦٣، ٣٦٤ عن وكيع؛ والبيهقي ٤/ ٢٦٣ من طريق أبي داود الحفري، **ثلاثتهم** (عبد الرزاق، ووكيع، والحفري) عن سفيان به بنحوه إلا أن في حديث وكيع اختصاراً.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، والجهالة بالصحابي لا تضر فقد صرّح التابعي بالتحديث، وقد صحح إسناد الحديث، النووي في «المجموع» ٦/ ٣٤٩، وابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢١٠ ح(١٩٤٠).

ولمواصلته ﷺ إبقاءً على أصحابه شواهد، منها:

١ ـ عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا تواصلوا» قالوا: إنك

تواصل، قال: «لست كأحد منكم، إني أطعم وأسقى، أو إني أبيت أطعم وأسقى».

أخرجه البخاري ٢/ ٤٨ باب الوصال ح(١٩٦١) ـ واللفظ له ـ؛ ومسلم ٢/ ٧٧٥ ح(١١٠٤)؛ والترمذي ٣/ ١٤٨ باب ما جاء في كراهية الوصال ح(٧٧٨).

٢ ـ عن عائشة رضي الله عنها، ولفظه نحو حديث أنس السابق:

أخرجه البخاري ٢/ ٩٢، باب الوصال ح(١٩٦٤)؛ ومسلم ٢/ ٧٧٦ ح(١١٠٥).

وأما النهي عن الحجامة إبقاءً على أصحابه رضي الله عنهم، فله شواهد منها:

عن أنس رضي الله عنه أنه سئل: «أكنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف» هذا لفظ البخاري، وزاد بعده: وزاد شبابة حدثنا شعبة: على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظ أبي داود: ما كنا ندع الحجامة للصائم إلا كراهية الجهد.

أخرجه البخاري ٢/ ٤٢ باب الحجامة والقيء للصائم ح(١٩٤٠)؛ وأبو داود ٢/ ٧٧٤ باب الرخصة في ذلك ح(٢٣٧٥).

قال الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢١١ عن قول البخاري «زاد شبابة...»: «هذا يشعر بأن رواية شبابة موافقة لرواية آدم في الإسناد المتن، إلا أن شبابة زاد فيه ما يؤكد رفعه، وقد أخرج ابن منده في «غرائب شعب» طريق شبابة فقال: حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن روح، حدثنا شبابة عن شعبة عن حميد عن أنس نحوه».اهـ.

وفي النهي عن الوصال أحاديث أخرى عن جماعة من الصحابة في الصحيحين أو أحدهما، ينظر: الجمع بين الصحيحين للحافظ عبد الحق الإشبيلي٢/ ١٣٧ح(١٦٧٨، ١٦٨٦). والله أعلم.

الحديث الرابع والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٥، باب في الصائم يحتلم نهاراً في شهر رمضان ح(٢٣٧٦):

حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن كثير العبدي، البصري، روى عن: الثوري وشعبة، وعنه: البخاري وأبو داود.

وثقه أحمد وقال: لقد مات على سنة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان تقياً فاضلاً. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال العجلي: بصري ضعيف. وقال ابن معين: لم يكن بثقة. وقال مرة: لم يكن يستأهل أن يكتب عنه.

لكن الذهبي قال في «التذهيب» ـ كما نقله سبط ابن العجمي في «حاشية الكاشف»: كلمة ابن معين هذه إنما قالها في محمد بن كثير الفهري لا البصري.

ولهذا أورد الذهبي كلمة ابن معين هذه في «السير»، و«الميزان» في ترجمة محمد بن كثير الفهري، وقد قال الذهبي في «السير» عن العبدي: «الرجل ممن طَفَرَ القنطرة وما علمنا له شيئاً منكراً يلين به»، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ثقة، لم يصب من ضعّفه».

سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٥٧ رقم (٣٤٣، ٣٤٤)، ثقات

العجلي ص٤١١، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٨٤، ٣٨٥، الميزان ٤/ ١٨، ٢٠، حاشية ابن العجمي على الكاشف ٢/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦١، التقريب ص٥٠٤.

٢ ـ سفيان: هو الثوري، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة حافظ إمام حجة.

٣ ـ زيد بن أسلم: العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدني. مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: ابن عمر، وسلمة بن الأكوع، وعنه: الثوري، ومالك وغيرهما.

روى عن: جماعة لم يسمع منهم، وقد وثقه جمع من الأئمة، ولذا قال الحافظ: «ثقة عالم، وكان يرسل».

تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٥، التقريب ص٢٢٢.

تخريجه:

* أخرجه **عبد الرزاق** ٤/ ٢١٣، ح(٧٥٣٨)؛ ومن طريقه ابن خزيمة ٣/ ٢٣٤ (١٩٧٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٣٣، ٢٣٤ ح(١٩٧٣، ١٩٧٤) من طرق عن **ابن مهدي، وأبي عاصم النبيل، ومحمد بن يوسف**.

أربعتهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وأبو عاصم، ومحمد) عن الثوري به بنحوه، إلا أن عبد الرزاق أوقفه على الصحابي.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٩٧، باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء ح(٧١٩) عن **محمد بن عبيد**؛ وابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٥٨ من طريق **إبراهيم بن محمد الشافعي**؛ وابن عدي في «الكامل» ٤/ ٢٧١ من طريق **أبي مصعب الزهري أحمد بن القاسم**؛ وأبو نعيم في «الحلية» ٨/ ٣٥٧ من طريق **بشر بن الحارث**؛ والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٦٤ من طريق **يحيى الحماني، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي**.

ستتهم (ابن عبيد، والشافعي، وأبو مصعب، وبشر، والحماني، والحجبي) عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً فذكره بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢١٣ ح(٧٥٣٩) ـ ومن طريقه ابن خزيمة ح(١٩٧٦) عن **أبي بكر بن أبي سبرة**؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢١٣ ح(٧٥٣٨) ـ ومن طريقه ابن خزيمة ٣/ ٢٣٤ ح(١٩٧٤) عن **معمر**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٠٨ ح(٩٣١٦) عن إسماعيل بن عياش، عن **يحيى بن سعيد الأنصاري**؛ والبزار ١/ ٤٧٩ ح(١٠١٧ ـ كشف)، من طريق **محمد بن عبد العزيز الرملي**؛ وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢٨٢ من طريق **يزيد بن خالد بن مرسل**[1]، **كلاهما** (الرملي، ويزيد) عن **أبي خالد الأحمر**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٣٤ ح(١٩٧٧) عن محمد بن يحيى عن **جعفر بن عون**؛ وابن خزيمة في ٣/ ٢٣٥ ح(١٩٧٨) من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**؛ والدارقطني ٢/ ١٤٥ ح(٢٢٤٧) من طريق **شعيب بن حرب**.

أربعتهم (جعفر، وأبو نعيم، وأبو خالد، وشعيب) عن **هشام بن سعد**.

أربعتهم (أبو بكر، ومعمر، ويحيى الأنصاري، وهشام بن سعد) عن زيد بن أسلم به بنحوه، إلا ابن أبي سبرة قال في حديثه: عن زيد، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وجعله هشام بن سعد ـ فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه ـ موقوفاً ـ على الصحابي، ورواه هشام بن سعد ـ فيما رواه عنه جعفر بن عون، و أبو نعيم ـ وكذا يحيى الأنصاري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلاً، ورواه هشام بن سعد ـ فيما رواه عنه شعيب بن حرب ـ عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

---

(١) وقع في «الكامل»: «مرشد» آخره دال، والصواب: «مرشل» آخره لام، كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٥٩، و«تهذيب الكمال» ١١/ ٣٩٦.

ورواه أبو خالد الأحمر ـ فيما رواه عنه الرملي ـ عن هشام بن سعد، عن عروة، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً، ورواه أبو خالد ـ فيما رواه عنه يزيد بن خالد ـ عن هشام بن سعد، عن زيد عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس مرفوعاً.

الحكم عليه:

ضعيف؛ لجهالة شيخ زيد.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث اختلف فيه على زيد بن أسلم ومن دونه وبيان ذلك كما يلي:

١ ـ فقد رواه الثوري عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، وكذا رواه معمر ـ فيما رواه عنه عبد الرزاق ـ إلّا أنه وقفه ـ كما قال ابن خزيمة ـ والذي في مصنف عبد الرزاق ح(٧٥٣٨) أنه قال ـ بعد أن أخرج حديث الباب عن الثوري ومعمر ـ قال: وذكره معمر عن النبي ﷺ.

٢ ـ ورواه هشام بن سعد، واختلف عليه:

(أ) فرواه جعفر بن عون، وأبو نعيم عن هشام عن زيد عن عطاء مرسلاً.

(ب) ورواه شعيب بن حرب، عن هشام، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد مرفوعاً.

(ج) ورواه أبو خالد الأحمر، واختلف عليه.

(*) فرواه محمد بن عبد العزيز الرملي، عن أبي خالد، عن هشام، عن عروة، عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

(**) ورواه يزيد بن خالد بن مرشل، عن أبي خالد، عن هشام، عن زيد بن أسلم عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً.

٣ ـ ورواه ابن أبي سبرة، عن زيد، عن عطاء، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

٤ ـ ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلاً.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر ما يلي:

أولاً: الوجه الذي رواه ابن أبي سبرة مطروح؛ لأن ابن أبي سبرة، قال في «التقريب» ص٦٢٣: «رموه بالوضع».اهـ.

ثانياً: الوجه الذي رواه أبو خالد الأحمر ـ على الاختلاف عليه ـ مرجوح فالرملي لم يكن بالحافظ، ويزيد بن خالد بن مرشل ـ وإن كان ثقة ـ كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٥٩ ـ إلّا أن هذا الاختلاف على أبي خالد يشعر بعدم الضبط، ولذلك حكم بعض الأئمة على أن هذا الوجه الذي فيه ذكر ابن عباس خطأ.

ولذلك قال ابن عدي ـ كما في «نصب الراية» ٢/ ٤٤٧ ـ في نقد طريق أبي خالد: «وما ذكرناه عن ابن عباس مرفوعاً، لا أعرفه إلّا من حديث هشام بن سعد ولا عنه إلا سليمان هذا».اهـ، ويعني بسليمان، أبا خالد الأحمر.

وهذا الوجه الذي رواه أبو خالد، رغم الاختلاف عليه، إلا أنه أيضاً خولف من قبل بعض أصحاب هشام، الذي هم أوثق منه وأحفظ، وهما: أبو نعيم، وجعفر بن عون، حيث روياه عن هشام، عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلاً.

وقد أعل الدارقطني في «العلل» ١١/ ٢٦٨، وابن حجر في «التلخيص» الطريق التي رواها الرملي، عن أبي خالد، عن هشام.

ويحتمل أن يكون هذا الاختلاف على أبي خالد من قبله هو، فقد قال ابن عدي عنه ـ كما في «الكامل» ٣/ ٢٨٣ ـ: «وأبو خالد الأحمر،

له أحاديث صالحة. . .، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو ـ في الأصل ـ كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة».اهـ.

ثالثاً: الوجه الذي رواه شعيب بن حرب، عن هشام بن سعد، عن زيد، عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً، تقدم نقده في الكلام على الوجه الثاني.

رابعاً: الوجه المرسل الذي يرويه زيد بن أسلم عن عطاء عن النبي ﷺ، هو أقوى هذه الأوجه السابقة، فقد تابع على روايته عن زيد، يحيى الأنصاري، وهشام بن سعد ـ فيما رواه جعفر بن عون وأبو نعيم ـ إلّا أن جماعة من الأئمة حكموا بشذوذ الوجه الموصول بذكر أبي سعيد، والمرسل عن عطاء.

فقد سئل الإمام أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن الوجه الموصول بذكر أبي سعيد فقالا ـ كما في «العلل» ١/ ٢٤٠ ـ: «هذا خطأ، رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذا الصحيح.

سألت أبي وأبا زرعة مرة أخرى عن هذا الحديث، قال أبي: هذا أشبه بالصواب. والله أعلم. وقال أبو زرعة: هذا أصح».اهـ.

وقال الإمام محمد بن يحيى الذهلي ـ فيما نقله عنه ابن خزيمة ٣/ ٢٣٣ ـ:

«هذا الحديث غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار، والمحفوظ عندنا حديث سفيان، ومعمر».اهـ.

وبنحو مما ذكر هؤلاء الأئمة، قال به الترمذي ٣/ ٩٧، وابن خزيمة ٣/ ٢٣٣، وابن عدي ٢/ ٢٧١، ٣/ ٢٨٢، والدارقطني في «العلل» ١١/ ٢٦٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/ ٣٥٧، والمنذري في مختصره لأبي داود ٣/ ٢٥٨.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٥٧ عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: «كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».اهـ.

وقد جاء نحو حديث الباب مروياً عن ثوبان بن بجدد رضي الله عنه، ولم أقف على غيره، وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٧/ ٣٢ ح(٦٦٧٣) من طريق ابن وهب، أخبرني يزيد بن عياض، عن أبي علي الفدكي، عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث...» فذكره بنحوه.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن ثوبان إلّا بهذا الإسناد، تفرد به ابن وهب».اهـ.

وقال ابن حجر في «التلخيص» ٢/ ١٩٤: «أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» بسند ضعيف».اهـ. والله أعلم.

الحديث الخامس والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٥ باب في الكحل عن النوم للصائم ح(٢٣٧٧):

حدثنا النفيلي، حدثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمٰن بن النعمان بن معبد بن هوذة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه أمر بالإثمد المروح عند النوم وقال: «ليتقه الصائم».

قال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر، يعني: حديث الكحل.

غريب الحديث:

قوله: «الإثمد»: «والإثمد بكسر الهمزة، وهو حجر للكحل»، كما في «القاموس».

قوله: «المُرَوَّح»: «بضم الميم وتشديد الواو المفتوحة وآخر الحروف حاء مهملة؛ أي: المطيب بالمسك، كأنه جعل له رائحة تفوح بعد أن لم تكن له رائحة». ينظر: «عون المعبود» ٧/ ٥.

رواة الإسناد:

١ ـ النفيلي: هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، بنون وفاء، مصغر، أبو جعفر النفيلي الحراني، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن: علي بن ثابت، ومالك، وعنه: أبو داود، والفريابي وغيرهما. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١٦/ ٨٨، التقريب ص٣٢١.

٢ ـ علي بن ثابت: الجزري، أبو أحمد الهاشمي مولاهم. روى عن: عبد الرحمٰن بن النعمان، وقيس بن الربيع، وعنه: النفيلي، والإمام أحمد.

وثقه الأئمة: ابن سعد، ومحمد بن نمير، وأحمد، وأبو داود، والعجلي، وأبو زرعة وقال: لا بأس به، وابن معين وقيدها مرة بقوله: «ثقة إذا روى عن: ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ»، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وضعفه الأزدي.

وقد لخص حاله الحافظ فقال: «صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة».

قلت: والواقع أن كلمة أبي حاتم فيها تضعيف ـ كما هو ظاهر ـ فلا أدري لم خصّ الحافظ التضعيف بالأزدي، اللهم إلا إن كان مقصوده التنصيص على الضعف، فهذا صحيح.

تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٣٥، الكاشف ٢/ ٣٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٦، التقريب ص٣٩٨.

٣ ـ عبد الرحمٰن بن النعمان بن معبد بن هوذة، الأنصاري، أبو النعمان الكوفي. روى عن: أبيه، وسليمان بن قتة، وعنه: علي بن ثابت، وأبو نعيم الفضل بن دكين وأبو أحمد الزبيري وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن المديني: مجهول، وضعفه ابن معين، وقال الدارقطني: متروك، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في الميزان: «روى عن: سعد بن إسحاق العجري، فقلب اسمه أولاً فقال: إسحاق بن سعد بن كعب، ثم غلط في الحديث فقال: عن أبيه، عن جده فضعفه راجح»، وقال في «الكاشف»: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق ربما غلط».

تهذيب الكمال ١٧/ ٤٥٨، الميزان ٢/ ٥٩٤، الكاشف ١/ ٦٤٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٤ التقريب ص٣٥٢.

٤ ـ النعمان بن معبد بن هوذة الأنصاري، المدني. روى عن: أبيه، وعنه: ابنه عبد الرحمٰن.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن أبيه، روى عنه الحجازيون.

قال الذهبي عنه في «الكاشف»: «وثق» وقال في «الميزان»: «غير معروف، تفرد عنه ابنه عبد الرحمٰن».اهـ. وقال ابن حجر: «مجهول».

الثقات لابن حبان ٧/ ٥٣٠، تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٥٨، الميزان ٤/ ٢٦٦، الكاشف ٢/ ٣٢٣، التقريب ص٥٦٤.

٥ ـ معبد بن هوذة الأنصاري، صحابي، روى عن: النبي ﷺ، وعنه: ابنه النعمان.

قال ابن حجر: «وقيل: إن الضمير في قوله: عن جده، يعود لعبد الرحمٰن، فتكون الصحبة لهوذة. والله أعلم».اهـ، وقد ذكر البخاري في «التاريخ» أن لمعبدٍ صحبة ثم ساق حديث الكحل لكن بسياق مغاير. والله أعلم.

التاريخ الكبير ٧/ ٣٩٨، معجم الصحابة ٣/ ٩٤، الإصابة ٦/ ١٢٠، التقريب ص٥٣٩.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/ ٤٩٩ عن علي بن ثابت به بلفظ: «أمر بالإثمد المروّح عند النوم» وجعله من مسند هوذة[1].

* وأخرجه أحمد ٣/ ٤٧٦ عن **أبي أحمد الزبيري (محمد بن عبد الله بن الزبير)؛ والدارمي** ١/ ٤٤١ (١٦٨٤)؛ **والبخاري** في «التاريخ الكبير» ٧/ ٣٩٨؛ والبيهقي ٤/ ٢٦٢ من طريق **أحمد بن يوسف، ثلاثتهم**

(١) ينظر: «تعجيل المنفعة» ٢/ ٣٣٣ رقم الترجمة (١١٣٧)، فقد قرر وبين الحافظ ـ كما جزم به أكثر المصنفين في الصحابة ـ أن الحديث من مسند معبد بن هوذة، لا من مسند هوذة.

(الدارمي، والبخاري، وأحمد بن يوسف) عن **أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما** (أبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم) عن عبد الرحمٰن بن النعمان، عن أبيه عن جده ولفظ: الزبيري: «اكتحلوا بالإثمد الروّح، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» ولفظ أبي نعيم نحوه إلا أن فيه قصة معبد في مسح النبي ﷺ رأسه. وفيه ـ أي حديث أبي نعيم ـ أن عبد الرحمٰن بن النعمان قال: حدثني أبي، عن جدي: فهذا صريح في أن الحديث من مسند معبد لا من مسند هوذة. والله أعلم.

الحكم عليه:

منكر، كما قال الإمام يحيى بن معين ـ فيما نقله عنه أبو داود ـ وهذا استنكره الإمام أحمد ـ كما في «مسائل أبي داود» ص٢٩٨ ـ، وابن حجر ـ كما سيأتي ـ.

قال الترمذي ٣/ ١٠٥ في «الجامع»: «ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

وقال ابن القيم عن هذا الحديث «زاد المعاد» ٢/ ٦٣: «ولا يصح»، وكان قال قبل ذلك ٢/ ٦٠: «ولا يصح عنه في الكحل شيء».

وقال ابن حجر ـ عن حديث الباب ـ في تعجيل المنفعة ٢/ ٣٣٣: «وهو حديث منكر».

وفي الباب عن أنس، وعائشة، وأبي رافع وغيرهم.

أما حديث أنس، وعائشة فسيأتي تخريجهما والكلام عليهما ـ إن شاء الله ـ عند تخريج الحديثين (٧٧، ١٤٦).

وأما حديث أبي رافع فقد أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٤٨ ح(٢٠٠٨) قال: حدثنا علي بن معبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع قال: «نزل

رسول الله ﷺ خيبر ونزلت معه، فدعاني بكحل إثمد فاكتحل في رمضان وهو صائم ـ بإثمد غير ممسك».

قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر.

وقد بوّب على الحديث بقوله: «باب الرخصة في اكتحال الصائم إن صحّ الخبر وإن لم يصح الخبر من جهة النقل، فالقرآن دال على إباحته، وهو قول الله ﷻ: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ الآية، دال على إباحة الكحل للصائم». اهـ.

ونقل في التلخيص ٢/ ١٩٠ عن أبي حاتم[١] أنه قال: «هذا حديث منكر، وقال في محمد: منكر الحديث، وكذا قال البخاري».اهـ. والله أعلم.

---

(١) لم أجده في «العلل» لابنه.

الحديث السادس والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٦، باب الصائم يستقيء عامداً ح(٢٣٨٠) حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض».

قال أبو داود: رواه أيضاً حفص بن غياث مثله.

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ ـ عيسى بن يونس: ابن ابي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطاً، مات سنة ١٨٧هـ. روى عن: أبيه، وهشام بن حسان، وعنه: حماد بن سلمة ومسدد، وأمم. «ثقة مأمون».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٦٢، التقريب ص٤٤١.

٣ ـ هشام بن حسان: الأزدي القردوسي، بالقاف وضم الدال، أبو عبد الله البصري، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨هـ. روى عن: محمد، وأنس، وحفصة أبناء سيرين، وعنه: السفيانان، والحمادان، وعيسى بن يونس.

وثقه جمهور الأئمة، وتكلم فيه شعبة، حيث قال لجرير بن حازم ـ لما سأله عن هشام ـ: دمر عليه. وقال أبو شهاب الحناط: قال لي شعبة: عليك بحجاج، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد، وهشام.

وقد علق الذهبي على هذه الكلمة الأخيرة، فقال: «قلت: هذا قول

مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالد الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء، نسأل الله التوبة».اهـ.

وبعض الأئمة؛ كشعبة، وابن عيينة ـ في رواية عنه ـ وابن علية، وابن المديني تكلم في روايته عن الحسن البصري، وتكلم شعبة، والقطان في روايته عن عطاء بن أبي رباح، وتكلم بعضهم في روايته عن عكرمة.

وقد دافع عنه ابن حجر عنه في «الهدي» فقال: «قلت: احتج به الأئمة، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً، توبع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به، إما أيوب، وإما عوف».

وقد لخص الذهبي حاله في «السير» فقال: «هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في بحر ما روى».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال».

تهذيب الكمال ٣٠/ ١٨١، الميزان ٨/ ٢٩٥، السير ٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٤، هدي الساري ص٤٧٠، التقريب ص٥٧٢.

٤ ـ محمد بن سيرين: الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. مات سنة ١١٠هـ. روى عن: أبي هريرة، وعمران، وعنه: هشام بن حسان، وابن عون وغيرهما.

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٤٤، التقريب ص٤٨٣.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه من طريق أبي داود، الدارقطني ٢/ ١٤٦ ح(٢٢٥٢) بنحوه.

* وأخرجه **البخاري** في «التاريخ الكبير» ٢/ ٩٢؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ ـ ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» ٣/ ٣٧٠ ح(٢٤٧٦) ـ من طريق أبي المثنى **معاذ بن المثنى**؛ والبيهقي ٤/ ٢١٩ من طريق **عثمان بن سعيد**، ثلاثتهم (البخاري، ومعاذ وعثمان) عن مسدد به بنحوه، إلّا أن لفظ حديث ومعاذ بن المثنى «**من استقاء فعليه القضاء**».

* وأخرجه **الترمذي** ٣/ ٩٨ باب ما جاء فيمن استقاء عمداً ح(٧٢٠)؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٢٦ ح(١٩٦٠)؛ والحاكم ١/ ٤٢٦، ٤٢٧ من طريق **جعفر بن أحمد، والحسن سفيان**.

أربعتهم (الترمذي، وابن خزيمة، وجعفر، والحسن) عن علي بن حجر؛ **والنسائي** في الكبرى ٢/ ٢١٥ ح(٣١٣٠)؛ والدارمي ١/ ٤٣٩ ح(١٦٨٠) عن **إسحاق بن إبراهيم**، وابن ماجه ١/ ٥٣٦، باب ما جاء في الصائم يقيء ح(١٦٧٦) عن **عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي؛ وأحمد** ٢/ ٤٩٨، **كلاهما** (أحمد، أبو زرعة) عن **الحكم بن موسى**، وابن حبان ٨/ ٢٨٤ ح(٣٥١٨) من طريق **أبي وهب الوليد بن عبد الملك**، والدارقطني ٢/ ١٤٦ ح(٢٢٥١)؛ والبيهقي ٤/ ٢١٩ من طريق **عبد الله بن وهب**؛ والدارقطني ٢/ ١٤٦ ح(٢٢٥١) من طريق **محمد بن المبارك الصوري**؛ والبيهقي ٤/ ٢١٩ من طريق **شداد بن حكيم**.

سبعتهم (علي بن حجر، وإسحاق، والحكم بن موسى، وأبو وهب، وعبد الله بن وهب، والصوري، وشداد) عن عيسى بن يونس به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٣٦ باب ما جاء في الصائم يقيء ح(١٦٧٦) من طريق أبي **الشعثاء علي بن الحسن**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٦ ح(١٩٦١) عن **محمد بن يحيى**؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق **إبراهيم بن أبي داود**، **كلاهما** (محمد، وإبراهيم) عن **أبي سعيد يحيى بن سليمان الجعفي**، **كلاهما** (أبو الشعثاء، والجعفي) عن حفص بن غياث به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٩٨ ح(٩١٨٩) عن **أبي بكر بن عياش**؛ وأبو يعلى ١١/ ٤٨٢ ح(٦٦٠٤) من طريق **حفص بن غياث**؛ والدارقطني ٢/ ٤٦ ح(٢٢٥٢)، ح(٢٢٥٣) من طريق **ابن فضيل**، **ومندل**، **أربعتهم** (أبو بكر، وحفص، ومحمد، ومندل) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده أبي سعيد، عن أبي هريرة، بنحوه، إلا أن أبا بكر بن عياش لم يذكر إذا ذرعه القيء.

* وأخرجه البخاري في «الصحيح» ٢/ ٤٢ باب الحجامة والقيء للصائم من طريق **عمر بن الحكم بن ثوبان**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٥ ح(٣١٣١) من طريق **عطاء**، **كلاهما** (عمر، وعطاء) عن أبي هريرة موقوفاً، ولفظ عمر: «**إذا قاء فلا يفطر، إنما يخرج ولا يولج**»، ولفظ عطاء: «من قاء وهو صائم فليفطر».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، مع أن ظاهر إسناده الصحة ـ كما سيأتي ـ.

وقد صحح الحديث جمع من الأئمة، ومنهم: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم ولما أخرجه الدارقطني قال: «رواته كلهم ثقات ولم يتعقبه بشيء».

وأشار الطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٩٧ إلى تصحيحه، وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٢٥/ ٢٢٢ إلى ثبوته.

لكن أشار جمع من الأئمة المتقدمين إلى أنه هذا الحديث غير محفوظ:

فقد قال الإمام أحمد: ليس من ذا شيء، قال الخطابيّ: يريد أنه غير محفوظ كما في «البيهقي» ٤/ ٢١٩، و«مختصر المنذري» ٣/ ٢٦١.

ونقل البيهقي في المعرفة ٣/ ٣٧٠ عن أحمد قوله: تفرد به هشام بن حسان.

ونقل الحافظ في التلخيص٢/ ١٨٩ عن أحمد أنه قال: «حدث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه وليس هو من حديثه».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٩٢: «ولم يصح، وإنما يروي هذا عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال ثنا معاوية، ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة... فذكره ـ يعني موقوفاً..».

ونقل الترمذي عنه ٣/ ٩٩ عنه أنه قال: «لا أراه محفوظاً» وهو في العلل الكبير له ص١١٥ وعارضه ـ أي البخاري ـ بحديث عمر بن حكم، عن أبي هريرة.

ونقل الدارمي في سننه ١/ ٤٣٩ عن عيسى بن يونس قوله: «زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه، فموضع الخلاف ههنا».

قال الترمذي ٣/ ٩٨: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلّا من حديث عيسى بن يونس... وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة، ولا يصح إسناده».

وذكر البيهقي ٤/ ٢١٩ نحواً مما سبق، مؤيداً ضعف الحديث.

وبهذا يتبين أن تضعيف الأئمة المتقدمين لهذا الحديث يدور على ثلاث علل:

العلة الأولى: غلط عيسى بن يونس فيه، حيث حدث به، وليس هو في كتابه، كما ذكر ذلك الإمام أحمد.

العلة الثانية: التفرد من قبل هشام بن حسان، كما نصّ على ذلك الإمام أحمد ـ فيما نقله البيهقي في «المعرفة» ـ وكما يشير إليه كلام الدارمي، والترمذي.

ولعل هذه العلة أقرب إلى الصواب ـ والله أعلم ـ من إعلاله بتفرد عيسى بن يونس لسببين:

* **السبب الأول**: أن عيسى ـ كما نقله عنه الدارمي ـ: «زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه»، ففي هذا إشارة إلى أنه ـ وإن تفرد به ـ فقد ضبطه ـ في نظر يونس ـ ولذلك لما ذكر الحافظ ابن حجر كلام البخاري وأن الحديث غير محفوظ، قال الحافظ في «تغليق التغليق» ٣/ ١٧٧: «قلت: قد رواه ابن ماجه أيضاً عن أبي زرعة، وعن أبي الشعثاء علي بن الحسن بن سلمان، عن حفص بن غياث، عن هشام نحوه، فكأن هشاماً هو المتفرد به، كما أشار إليه الدارمي». اهـ.

* **السبب الثاني**: أن بعض الأئمة ـ وهو أبو داود ـ ذكر أن حفص بن غياث قد تابع عيسى بن يونس، عن هشام، وهو ما أوضحه ابن حجر في النقل الآنف عنه ولذلك قال بعده: «فكأن هشاماً المتفرد به». اهـ.

العلة الثالثة: المخالفة، ويمكن أن يلخص من كلام البخاري وغيره أنها على وجهين:

* **الوجه الأول**: في تسمية الرواة للوجه المرفوع، وأن الصواب: عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة.

وهذا لا يثبت؛ لأن عبد الله بن سعيد، «متروك» كما في «التقريب» ص٣٠٦.

* **الوجه الثاني**: أن الحديث روي موقوفاً على أبي هريرة، واختلف عليه:

فرواه عطاء بلفظ: «**من قاء وهو صائم فليفطر**»، ورواه عمر بن حكم بلفظ: «**إذا قاء فلا يفطر**» وقد قال البخاري عن هذا اللفظ إنه أصح من اللفظ الذي رواه عطاء، وحكاه بصيغة التمريض.

والخلاصة:

أن الحديث لا يثبت، كما قاله الأئمة المتقدم ذكرهم. والله أعلم.

وفي الباب عن أبي الدرداء، وفضالة بن عبيد ﵄، وسيأتي تخريجهما في الأحاديث ذوات الأرقام (٣٧، ١٤٤).

الحديث السابع والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٧ باب الصائم يستقيء عامداً ح(٢٣٨١):

حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو حدثنا عبد الوارث، حدثنا الحسين عن يحيى حدثني عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام أن أباه حدّثه معدان بن طلحة، أن أبا الدرداء حدثه أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر، فلقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ في مسجد دمشق، فقلت: إن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر، قال: صدق، وأنا صببت له وضوءه ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو معمر عبد الله بن عمرو: ابن أبي الحجاج التميمي، أبو معمر المقعد المنقري، واسم أبي الحجاج: ميسرة، مات سنة ٢٢٤هـ. روى عن: عبد الوارث، وأبي الأشهب العطاردي، وعنه: أبو داود، والبخاري وغيرهم. «ثقة ثبت رمى بالقدر».

تهذيب الكمال ١٥/ ٣٥٣، التقريب ص٣١٥.

٢ ـ عبد الوارث: هو ابن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، أبو عبيدة التنوري بفتح المثناة وتشديد النون، البصري، مات سنة ١٨٠هـ. روى عن: حسين المعلم، وأيوب، وعنه: أبو معمر المقعد، ومسدد: «ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه».

تهذيب الكمال ١٨/ ٤٧٨، التقريب ص٣٦٧.

٣ ـ الحسين بن ذكوان المعلم المكتب، العوذي، بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة، البصري، مات سنة ١٤٥هـ. روى عن: يحيى بن أبي كثير، وعطاء، وعنه: عبد الوارث، والقطان، وغندر وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يحيى القطان: فيه اضطراب، وقال العقيلي: ضعيف.

وقد أجاب ابن حجر في مقدمة الفتح عن كلمة القطان فقال: «لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة».

وقال الذهبي عن كلمة العقيلي: «ضعفه العقيلي بلا حجة... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبة؟ أمالك؟»، ولذا قال في «الكاشف»: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة ربما وهم» فكأنه أخذ بكلمة العقيلي مع جوابه عنها. والله أعلم.

الميزان ١/ ٥٣٤، الكاشف ١/ ٣٣٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٧، التقريب ص١٦٦.

٤ ـ يحيى بن أبي كثير: تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

٥ـ عبد الرحمٰن بن عمرو: ابن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، مات سنة ١٥٧هـ، روى عن: يعيش بن الوليد، وعطاء، والتيمي، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وقتادة ـ وهما من شيوخه ـ والوليد بن مسلم، وابن المبارك، وأبو المغيرة الخولاني وغيرهم وكان رأساً في العلم والعبادة. «فقيه، ثقة جليل».

تهذيب الكمال ١٧/ ٣٠٧، التقريب ص٣٤٧.

٦ ـ يعيش بن الوليد بن هشام: ابن معاوية الأموي المعيطي، الدمشقي، نزيل الجزيرة. روى عن: أبيه، ومعاوية بن أبي سفيان، وعنه: الأوزاعي، وعكرمة بن عمار.

قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٠٤، التقريب ص٦١٠.

٧ ـ عن أبيه: هو الوليد بن هشام بن معاوية بن عقبة بن أبي معيط، بالتصغير، الأموي أبو يعيش المعيطي. روى عن: معدان بن أبي طلحة، وابن محيريز، وعنه: ابنه والأوزاعي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/ ١٠٢، التقريب ص٥٨٤.

٨ ـ معدان بن أبي طلحة: ويقال: ابن طلحة، اليعمري، بفتح التحتانية والميم بينهما، الشامي. روى عن: أبي الدرداء، وثوبان، وعنه: سالم بن أبي الجعد، والوليد بن هشام المعيطي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٥٦، التقريب ص٥٣٩.

٩ ـ أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد، صحابي مشهور، وقع في اسم أبيه اختلاف، مات في أواخر خلافة عثمان.

طبقات ابن سعد ٧/ ٣٩١، الإصابة ٥/ ٤٦، التقريب ص٤٣٤.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٣ باب الصائم يتقيأ ح(٣١٢٠) عن **محمد بن علي بن ميمون**؛ والدارقطني ٢/ ١٤٣ ح(٢٢٣٦)؛ والبيهقي ٤/ ٢٢٠، كلاهما من طريق **محمد بن إبراهيم بن جنادة**، **كلاهما** (ابن علي، وابن إبراهيم) عن أبي عمرو المقعد به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ١/ ١٤٢ في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ضوء القيء والرعاف ح(٨٧) عن أبي عبيدة بن أبي السفر؛ وإسحاق بن منصور، **والنسائي** في «الكبرى» ٢/ ٢١٤ باب الصائم يتقيأ ح(٣١٢٢)؛ **وابن خزيمة ٣/ ٢٢٤**، ٢٢٥ ح(١٩٥٦) ـ؛ ومن طريقه ابن حبان ٣/ ٣٧٧ ح(١٠٧٩) ـ؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق **الحسين بن محمد بن زياد**، **ثلاثتهم** (النسائي، وابن خزيمة، وابن زياد) عن **محمد بن المثنى**؛

والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٤، باب الصائم يتقيأ ح(٣١٢١) عن **عمرو بن علي الفلّاس**؛ **وأحمد** ٦/ ٤٤٣؛ والدارمي ١/ ٤٣٩ ح(١٦٧٩)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٤ ح(١٩٥٧) عن **الحسين بن عيسى البسطامي، ومحمد بن يحيى القطعي**؛ والحاكم ١/ ٤٢٦؛ والبيهقي ١/ ١٤٤؛ والبغوي في «شرح السنة» ١/ ٣٣٣ ح(١٦٠) من طريق **أبي قلابة الرقاشي** عبد الملك بن محمد.

تسعتهم (أبو عبيدة، وابن منصور، وابن المثنى، والفلاس، وأحمد، والحسين، والقطعي، والرقاشي) عن عبد الصمد بن عبد الوارث به بنحوه، إلّا أن محمد بن المثنى، وأبا قلابة الرقاشي، روياه عن يعيش، عن معدان، لم يقولا عن «أبيه»، ولفظ حديث إسحاق وأبي عبيدة ـ شيخي الترمذي ـ «قاء فأفطر، فتوضأ»، وقال إسحاق والفلّاس: ابن طلحة، والأصح: ابن أبي طلحة، كما قال الترمذي.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٤ ح(٣١٢٣، ٣١٢٤) عن عبدة بن عبد الرحيم، وسليمان بن سلم، كلاهما عن **النضر بن شميل**، وفي ح(٣١٢٥، ٣١٢٦) عن إبراهيم بن يعقوب، ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم، كلاهما عن **يزيد بن هارون**، وفي ح(٣١٢٧) من طريق **معاذ بن هشام**، وفي ح(٣١٢٨) من طريق **ابن أبي عدي**؛ وأحمد ٥/ ١٩٥، ٢٧٧ عن **إسماعيل ابن علية**؛ والحاكم ١/ ٤٢٦ من طريق أبي بحر (عبد الرحمٰن بن عثمان البكراوي).

ستتهم (النضر، ويزيد، ومعاذ، وابن أبي عدي، وابن علية، وأبو بحر) عن هشام الدستوائي؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٥ ح(٣١٢٩) عن **أحمد بن فضالة النيسابوري**؛ **وأحمد** ٦/ ٤٤٩، كلاهما (النيسابوري، والإمام أحمد) عن عبد الرزاق ـ وهو في المصنّف ٤/ ٢١٥ ح(٧٥٤٨) ـ عن **معمر**؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٢٥ ح(١٩٥٨)؛ والبغوي في «شرح السنة» ١/ ٣٣٣ ح(١٦٠) من طريق **عبد الصمد**؛ **والحاكم** ١/ ٤٢٦ من طريق **عبد الله بن رجاء**، كلاهما (عبد الصمد، وعبد الله) عن **حرب بن شداد**.

ثلاثتهم (هشام، ومعمر، وحرب) عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه، إلّا أن في حديث ابن شميل ـ فيما رواه عنه سليمان بن سلم ـ عن يحيى، عن رجل، عن يعيش، عن أبي معدان ـ كما في «التحفة» ٨/ ٢٣٤ ـ وفي حديث ابن علية ويزيد بن هارون ـ فيما رواه إبراهيم بن يعقوب، عن يحيى، عن يعيش، أن معدان، فلم يذكر الأوزاعي، ولا (عن أبيه)، لكن وقع الشك عند ابن علية ـ عند أحمد ٥/ ١٩٥ ـ عن معدان أو ابن معدان ـ كما في «أطراف المسند» ٦/ ١٤٤ ـ ورواه بدون شك في ٥/ ٢٧٧، وفي حديث يزيد بن هارون ـ فيما رواه محمد بن إسماعيل عنه ـ عن يحيى، عن يعيش، عن خالد بن معدان أخبره، وفي حديث معاذ بن هشام، عن يحيى، عن يعيش، عن ابن معدان ـ كما في «التحفة» ٨/ ٢٣٤ ـ ولعل هذا موافق لرواية محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، عن يزيد بن هارون، وفي حديث ابن أبي عدي، عن يحيى، عن رجل، عن يعيش، عن ابن معدان، وفي حديث البكراوي عن يحيى، عن رجل من إخواننا، عن يعيش، حدثني معدان أبي طلحة فلم يذكر هؤلاء جميعاً والد يعيش، وأبدل محمد بن إسماعيل بمعدان خالداً، وأسقط الأوزاعي، ومثله معاذ بن هشام، وأبهم ابن أبي عدي والبكراوي الرجل وهو الأوزاعي، كما نصّ عليه ابن خزيمة ٣/ ٢٢٥، وفي حديث معمر قال: عن يحيى، عن يعيش، عن خالد، عن أبي الدرداء بلفظ: «استقاء رسول الله ﷺ فأفطر، فأتي بماء فتوضأ» ولم يذكر ثوبان.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٢٧٦ عن غندر، وفي ٢/ ٢٨٣ عن غندر وحجاج الأعور، **كلاهما** (غندر، وحجاج) عن شعبة، عن أبي الجودي، عن بلج، عن أبي شيبة المهري، عن ثوبان قال: رأيت رسول الله ﷺ قاء فأفطر.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، والاضطراب الذي وقع فيه لا يؤثر عليه ـ إن شاء الله ـ كما سيأتي بيانه.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث وقع فيه اختلاف كثير على يحيى بن أبي كثير ـ كما سيأتي تلخيص ذلك ـ.

وقد صحح الحديث الإمام أحمد ـ كما نقله ابن قدامة في «المغني» ١/ ٢٤٧ ـ والترمذي ١/ ١٤٦، وقال: «حديث حسين ـ يعني المعلم ـ أصح شيء في هذا الباب»، والبغوي في شرح السنة ١/ ٣٣٣ حيث قال: «والصحيح عن يعيش بن الوليد، عن أبيه، عن معدان».اهـ.

وصححه ابن منده أيضاً، كما في «التلخيص» ٢/ ١٩٠.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، وقد اختلف عليه وعلى من دونه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: عن يحيى، عن الأوزاعي، عن يعيش، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء:

وقد رواه حسين المعلم ـ فيما رواه عنه أحمد، والدارمي، والفلّاس، وإسحاق بن منصور، وابن أبي السفر، والبسطامي، والقطعي، ـ كلهم عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن حسين ـ وقد توبع عبد الصمد على هذا الوجه من أبي معمر المقعد.

ولهذا صوّب الإمام أحمد هذا الوجه، حيث قال ـ لما سأله الأثرم ـ قلت: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوّده، كما في «التحقيق» لابن الجوزي ١/ ٢٢٦ ح(٢١٣).

وكذا قال الترمذي ١/ ١٤٦، وصحح هذا الوجه البغوي في شرح السنة ١/ ٣٣٣.

والوجه الثاني: عن يحيى، عن الأوزاعي، عن يعيش، عن معدان، بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، لم يقل: عن أبيه: وقد رواه حرب بن شداد، وحسين المعلم ـ فيما رواه محمد بن المثنى وأبو قلابة الرقاشي عن عبد الصمد عن أبيه عنه ـ.

وقد صوّب هذا الوجه ابن خزيمة، والحاكم، وقد رواه ابن حبان في صحيحه غير أنه لم يصرّح بأن هذا الوجه أصوب، ألّا أنه لم يخرج في صحيحه غيره.

الوجه الثالث: عن يحيى، عن رجل، عن يعيش، عن أبي معدان [وهو معدان بن أبي طلحة كما في «التقريب» ص٦٧٤] عن أبي الدرداء.

وقد رواه عن يحيى، هشام الدستوائي ـ فيما رواه ابنه، وابن أبي عدي عنه ـ وقالا: ابن معدان، ورواه هشام ـ فيما رواه سليمان بن سلم، عن النضر بن شميل، وأبو بحر البكراوي، كلاهما (النضر، وأبو بحر) عنه ـ ولفظه: عن رجل من إخواننا عن يعيش، عن معدان بن أبي طلحة.

والرجل هو الأوزاعي، كما قاله ابن خزيمة ٣/ ٢٢٥.

الوجه الرابع: عن يحيى، عن يعيش، أن معدان أخبره، عن أبي الدرداء.

وقد رواه هشام ـ فيما رواه عنه ابن علية، مرة بالشك عن معدان أو ابن معدان ومرة بدون شك فقال: عن معدان ـ وكذلك رواه هشام ـ فيما رواه إبراهيم بن يعقوب عن يزيد بن هارون عنه ـ.

الوجه الخامس: عن يحيى، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدراداء.

وقد رواه هشام ـ فيما رواه محمد بن إسماعيل، عن يزيد بن هارون عنه ـ ورواه معمر، عن يحيى، لكن خالف في لفظه واختصره فقال: «استقاء...»، ولم يذكر قصة ثوبان.

وقد حكم الترمذي على هذا الوجه بالخطأ، فقال ١/ ١٤٦: «وروى معمر هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه فقال: عن يعيش بن

الوليد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء»، ولم يذكر فيه الأوزاعي وقال: عن خالد بن معدان، وإنما هو معدان بن أبي طلحة».

وأيضاً، فلم أقف على من تابع معمراً على قوله: «استقاء...»، بل خالفه هشام وحسين وحرب في لفظه فقالوا: «قاء...»، وهشام مقدم في يحيى بن أبي كثير على غيره، كما نص على ذلك بعض الأئمة كأحمد، وأبي حاتم وغيرهما كما في «شرح العلل» ٢/٦٧٧، فكيف وقد توبع من قبل حسين، وحرب، فظهر بذلك أن رواية معمر مرجوحة سنداً ومتناً.

وأما الوجهان الثاني والثالث فهما ـ على ما ذكر ابن خزيمة ـ وجه واحد؛ لأن المبهم في الوجه الثالث هو المسمّى في الوجه الثاني.

وقد سبق أن الأئمة أحمد، والترمذي، والبغوي رجحوا خلاف هذا الوجه.

وأما الوجه الرابع، فقد عنعن يحيى في روايته عن يعيش، فأسقط الراوي عن يعيش وهو الأوزاعي، فدلّسه، ويقوي هذا، أنه في بعض الطرق قال: عن رجل فأبهمه، ولعل السبب أن يحيى من شيوخ الأوزاعي، وعليه فيمكن أن يدخل هذا الوجه في الوجهين السابقين المرجوحين. والله أعلم.

والخلاصة:

أن هذا الحديث قد وقع فيه اضطراب كثير قد يكون عذراً لمن يضعفه، أو يقدح في ثبوته.

وقد تبين أن بعض الأئمة ـ كما تقدم عن أحمد، والترمذي، والبغوي ـ سلك مسلك الترجيح فرجحوا الوجه الذي رواه حسين المعلم عن يحيى. والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٧٩ باب القبلة للصائم ح(٢٣٨٥):

حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا الليث (ح)

وحدثنا عيسى بن حماد، أخبرنا الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله، عن عبدالملك بن سعيد، عن جابر بن عبد الله، قال: قال عمر بن الخطاب: هششت فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، قال: «أرأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم»؟ قال عيسى بن حماد في حديثه: قلت: لا بأس به. ثم اتفقا، قال: «فمه».

غريب الحديث:

قوله: «هششت»: «يقال: هشّ لهذا الأمر يهش هشاشة، إذا فرح به واستبشر وارتاح له وخفّ»، و «الهشاش: الارتياح، والخفة والنشاط، والفعل. . . ».

ينظر: «النهاية» لابن الأثير ٥/ ٢٦٤، و«القاموس المحيط» (٧٨٧) مادة (هش).

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، مات سنة ٢٢٧هـ. روى عن: الليث، والثوري، وعنه: الشيخان وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١/ ٣٤٨، التقريب ص٨١.

٢ ـ عيسى بن حماد بن مسلم التجيبي: أبو موسى الأنصاري، لقبه زغبة، بضم الزاي وسكون المعجمة، بعدها موحدة، وهو لقب أبيه أيضاً، مات سنة ٢٤٨هـ. روى عن: الليث ـ وهو آخر من روى عنه من الثقات ـ وعن عبد الله بن وهب، وعنه: مسلم، وأبو داود وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٩٥، التقريب ص٤٣٨.

٣ ـ الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي: أبو الحارث المصري، مات سنة ١٧٥هـ في شعبان. روى عن: عطاء، وبكير بن عبد الله، وعنه: أحمد بن يونس، وعيسى بن حماد، وقتيبة وغيرهم. «ثقة ثبت فقيه إمام مشهور».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٥٥، التقريب ص٤٦٤.

٤ ـ بكير بن عبد الله: ابن الأشج، مولى مخزوم، أبو عبد الله، أو أبو يوسف المدني، نزيل مصر. مات سنة ١٢٧هـ. روى عن: عبد الملك بن سعيد، وابن المسيب، وعنه: الليث، وابن مخرمة. «ثقة».

تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٢، التقريب ص١٢٨.

٥ ـ عبد الملك بن سعيد: ابن سويد الأنصاري، المدني. روى عن: جابر بن عبد الله وأبي حميد الساعدي، وعنه: بكير بن عبد الله، وربيعة بن عبد الرحمٰن.

وثقه العجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد أخرج له مسلم في الصحيح احتجاجاً في حديث واحد فقط في دعاء الدخول للمسجد.

قال الذهبي عنه: «صدوق»، وأما ابن حجر فقال: «ثقة».

صحيح مسلم ١/ ٤٩٤ ح(٧١٣)، الكاشف ١/ ٦٦٥، الميزان ٢/ ٦٥٥، التقريب ص٣٦٣.

٦ ـ جابر بن عبد الله: ابن عمرو بن حرام، بمهملة وراء، الأنصاري ثم السَلَمي، بفتحتين صحابي ابن صحابي، غز تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين. روى عن: النبي ﷺ وعمر، وعنه: عبد الملك بن سعيد، وأبو الزبير المكي وأمم.

طبقات ابن سعد ٣/ ٥٧٤، معجم الصحابة ١/ ١٣٦، الإصابة ١/ ٢٢٢، التقريب ص١٣٦.

٧ ـ عمر، هو أمير المؤمنين، أشهر من نار على علم، قتل شهيداً سنة ٢٣ في شهر ذي الحجة، وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً، مناقبة جمة وكثيرة.

ينظر: «معجم الصحابة» ٢/ ٢٢٣، «الإصابة» ٤/ ٢٧٩.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٩٨ باب المضمضة للصائم ح(٣٠٤٨) عن **قتيبة**؛ وأحمد ١/ ٢١، ٥٢ عن **حجاج بن محمد الأعور**؛ والدارمي ١/ ٤٣٨ ح(٢١٧٥)؛ **والبزار** ١/ ٣٥٢ عن **محمد بن المثنى، وهلال بن يحيى**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٥ ح(١٩٩٩) عن **محمد بن يحيى الذهلي**؛ وابن حبان ٨/ ٣١٣ ح(٣٥٤٤) عن **الفضل بن الحباب الجمحي**؛ والحاكم ١/ ٤٣١ ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢١٨ ـ من طريق **أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن نصر**.

سبعتهم (الدارمي، ومحمد، وهلال، والذهلي، والفضل، وأبو حاتم، وابن نصر) عن **أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك**؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٤٥ ح(١٩٩٩) من طريق **شعيب بن الليث**؛ **والضياء** في «المختارة» ١/ ١٩٥، ١٩٦ ح(٩٩، ١٠٠) من طريق **عيسى بن حماد، وشبابة بن سوار**.

ستتهم (قتيبة، وحجاج، وأبو الوليد، وشعيب، وعيسى، وشبابة) عن الليث به بنحوه.

الحكم عليه:

رجاله ثقات، وفي إسناده غرابة.

وقد حسنّه علي بن المديني كما في «مسند الفاروق» لابن كثير ١/ ٢٧٧، وتبعه ابن كثير على تحسينه، وقال ـ أي: ابن المديني ـ والبزار ١/ ٣٥٢: لا أحفظه إلّا من هذا الوجه، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي.

لكن قال النسائي ـ كما في «التحفة» ٨/ ١٧ ـ: هذا حديث منكر،

وبكير مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه (عنه)[1] غير واحد، ولا ندري ممن هذا». اهـ.

قال ابن كثير في «مسند الفاروق» ١/ ٢٧٨: «ومما يؤيد ما قاله النسائي الحديث الآخر الذي رواه أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد ـ ثم ساقه ـ من طريق زيد بن حبان أخبرنا الزهري عن سعيد بن المسيب قال: كان لعمر بن الخطّاب ينهى الصائم أن يقبل، ويقول: إنه ليس لأحد منكم من الحفظ ما كان لرسول الله ﷺ».

ولكن زيد بن حبان هذا هو الرقي، وقد تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما. واتهموه بأنه كان يشرب المسكر حتى يسكر، ووثقه ابن معين في رواية عنه[2]، وقال ابن عدي: لا أرى برواياته بأساً كمّل بعضها بعضاً.

وعلى هذا فيمكن أن يكون مراد ابن المديني بحسنه أي غرابته. والله أعلم.

تنبيه: لما أخرج ابن الجوزي حديث الباب في «التحقيق» ١/ ٨٨ من طريق الإمام أحمد قال عقبة: «ليث ضعيف». اهـ. بناء على أن ليثاً هو ابن أبي سليم. وهذا وهم كما هو ظاهر.

---

(١) هذا الحرف في بعض نسخ التحفة، والصواب حذفه، كما أشار إلى ذلك المحقق، وتكون العبارة: وبكير مأمون وعبد الملك بن سعيد، رواه غير واحد.

(٢) قال محقق «تهذيب الكمال» ١٠/ ٤٩ حاشية (٣) عن توثيق ابن معين ـ في رواية عثمان الدارمي ـ: «لم أجده في «تاريخ عثمان» المطبوع أو المخطوط، ولا نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولكنه ذكره ابن عدي في «الكامل» عن شيخه محمد بن علي، عن عثمان، وأنا أشك فيه؟ فلعل الصحيح ما نقله إسحاق بن منصور عنه». انتهى كلام المحقق.
ورواية إسحاق عن ابن معين أنه قال: لا شيء، وهي ـ أعني كلمة ابن معين ـ تتفق مع كلمات الأئمة الآخرين الذين جرحوه، فلعل ابن كثير نقل هذا الرواية من كتاب شيخه المزي. والله أعلم.

الحديث التاسع والثلاثون

قال أبو داود ٢/ ٧٨٠ باب الصائم يبلغ الريق ح(٢٣٨٦):

حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا محمد بن دينار، حدثنا سعد بن أوس العبدي، عن مصدع أبي يحيى، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها.

قال ابن الأعرابي: «بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا الإسناد وليس بصحيح».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عيسى: أبو جعفر الطباع، تقدم في الحديث العشرين وهو ثقة فقيه.

٢ ـ محمد بن دينار: الأزدي، ثم الطاحي، بمهملتين، أبو بكر بن أبي الفرات البصري. روى عن: سعد بن أوس العبدي، وسعيد الجريري، وعنه: محمد بن عيسى الطباع، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

ضعفه ابن معين، والنسائي، والدارقطني ـ في رواية عنهم ـ.

وقال ابن معين والنسائي ـ في رواية عنهما ـ والعجلي: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث جداً، وقال مرة: ضعيف، وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال الدارقطني مرة: متروك. وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت، وقال ابن عدي: «ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به». اهـ.

وقال الذهبي: «حسنّوا أمره» ومع ذلك ذكره في «الديوان»، ونقل كلمة ابن عدي «حسن الحديث». ولخص ابن حجر حاله فقال: «صدوق سيء الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته».

وعبارة الحافظ فيه أقرب وأدق من عبارة الذهبي. والله أعلم.

الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٠، سؤالات البرذعي ٢/ ٧٣٢، الكامل ٦/ ١٩٨، تهذيب الكمال ٢٥/ ١٧٦، الكاشف ٢/ ١٦٩، ديوان الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٩٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٢، التقريب ص٤٧٧.

٣ ـ سعد بن أوس العدوي أو العبدي، البصري. روى عن: مصدع أبي يحيى وأنس بن سيرين، وعنه: محمد بن دينار، وحميد بن مهران.

قال ابن معين: ضعيف، وقال الساجي: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد أخرج الترمذي من طريقه حديثين، أما الأول فهو في ٤/ ٤٣٥ ح(٢٢٢٤) وقال: حسن غريب، والآخر ٥/ ١٧٣ ح(٢٩٣٤) وقال: غريب. ولذا قال الذهبي: «ضعّف». وأما ابن حجر فقال: «صدوق له أغاليط». وكأن قول الذهبي فيه أقرب. والله أعلم.

الكاشف ١/ ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٧، التقريب ص٢٣٠.

٤ ـ مصدع أبي يحيى: بكسر أوله ـ أي مصدع ـ وسكون ثانيه، وفتح ثالثه أبو يحيى الأعرج المعرقب. روى عن: عائشة، وابن عمرو، وابن عباس، وعنه: سعد بن أوس وهلال بن يساف.

ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن حبان: «كان ممن يخالف الأثبات في الروايات، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها والاعتبار بما وافقهم فيها»، وذكره الجوزجاني في الضعفاء فقال: زائغ جائر عن الطريق، يريد بذلك ما نسب إليه من

التشيع، علق ابن حجر بقوله: والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله. وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق». وأما الحافظ ففي «التقريب» قال: «مقبول»، وفي «لسان الميزان» قال: «موثق».

وعندي أن عبارة ابن حجر في «التقريب» أقرب من عبارة الذهبي.

ضعفاء العقيلي ٤/ ٢٦٦، المجروحين ٣/ ٣٩، الكاشف ٢/ ٢٦٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٤، لسان الميزان ٧/ ٤٨٩، التقريب ص٥٣٣.

٥ ـ عائشة: أم المؤمنين، تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٦/ ١٢٣ عن عفان، وفي ٦/ ٢٣٤ عن هشام بن سعيد؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٦ ح(٢٠٠٣) عن بشر بن معاذ العقدي؛ وابن عدي في «الكامل» ٦/ ١٩٨، ٤٦٨ عن النسائي عن قتيبة.

أربعتهم (عفان، وهشام، وبشر، وقتيبة) عن محمد بن دينار به بلفظه، إلّا أن عفان زاد في حديثه قوله لمحمد بن دينار: سمعته من سعد بن أوس؟ قال: نعم.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن فيه محمد بن دينار، وقد ضُعّف، وهو ممن ينفرد بعامة حديثه، كما قال ابن عدي، وفيه سعد بن أوس ومصدع أبي يحيى كلاهما ضعف ـ أيضاً ـ.

وقد نقل ابن الأعرابي ـ فيما بلغه ـ عن أبي داود أنه قال: هذا الحديث ليس بصحيح.

وقال النسائي ـ فيما نقله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»

٩/ ١٣٢ ـ عن لفظة: «ويمص لسانها»: «هذه اللفظة، لا توجد إلّا في رواية محمد بن دينار».

وبنحو من هذا قاله ابن عدي في «الكامل» ٦/ ١٩٨، ٤٦٨.

وقال ابن خزيمة: «باب الرخصة في مصّ الصائم لسان المرأة، خلاف مذهب من كره القبلة للصائم على الفم، إن جاز الاحتجاج بمصدع أبي يحيى، فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح».اهـ.

وقد ضعّفه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ٢/ ٢١٨، ٢١٩، بمحمد بن دينار وسعد بن أوس، واعترض عليه ابن القطان بأن العلة في ضعفه هي مصدع وليست منهما، كما في «بيان الوهم» ٣/ ١١٠، ١١١، والمقصود أن كليهما ضعّفه.

وبهؤلاء الثلاثة (ابن دينار، وسعد، ومصدع) ضعفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٤٤.

وظاهر كلام ابن القيم في «زاد المعاد» ٢/ ٥٨ أنه يضعفه، وكذا الذهب في «الميزان» ٣/ ٤٥١، ٤٥٢، وضعفه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٨١ ح(١٩٢٩).

ومما يضعف هذه الزيادة، أن حديث القبلة ثابت عن عائشة ﵂ دون هذه الجملة، كما في «الصحيحين» عنها أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم، ثم ضحكت.

أخرجه البخاري ٢/ ٣٨، باب القبلة للصائم ح(١٩٢٨)؛ ومسلم ٢/ ٧٧٦ ح(١١٠٦).

وكذلك جاء من حديث حفصة ﵂ أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم.

* أخرجه مسلم ٢/ ٧٧٦ ح(١١٠٧)؛ وابن ماجه ١/ ٥٣٨، باب ما جاء في القبلة للصائم ح(١٦٨٥). والله أعلم.

قال أبو داود ٢/ ٧٨٠ باب كراهية للشاب ح(٢٣٨٧):

حدثنا نصر بن علي، حدثنا أبو أحمد ـ يعني الزبيري ـ أخبرنا إسرائيل، عن أبي العنبس، عن الأغر، عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب.

رواة الإسناد:

١ ـ نصر بن علي: ابن نصر علي الأزدي الجهضمي، البصري، أبو عمرو الحافظ. روى عن: أبي أحمد الزبيري، والمعتمر بن سليمان، وعنه: الجماعة. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٩/ ٣٥٥، التقريب ص٥٦١.

٢ ـ أبو أحمد الزبيري: محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر، الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي. روى عن: إسرائيل بن يونس، ومسعر، وعنه: الجهضمي، والإمام أحمد.

وثقه ابن معين، والترمذي وقال: «ثقة حافظ»، والعجلي وزاد: «وكان يتشيع». وقال ابن سعد، وأبو زرعة، وابن خراش: صدوق، وقال ابن معين ـ مرة ـ والنسائي: ليس به بأس، وقال الإمام أحمد ـ تلميذه ـ: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال مرة: يأتي بما لا يرويه عامة الناس وما به بأس، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام.

وقد لخص حاله الحافظ بقوله: «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري».

وعندي أن الأقرب من عبارة الحافظ أن يقال فيه: «ثقة له أوهام، وخاصة في حديث الثوري»؛ إذ من يوصف بأن له أوهاماً لا يناسب أن يوصف بالتثبت، نعم يوصف بأنه ثقة، إذ لا يمكن أن يسلم أحد من أوهام، لكن أن يكون ثقةً ثبتاً مع الأوهام فهذا غير دقيق.

جامع الترمذي ٥/ ١٢٢، الكاشف ٢/ ١٨٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠، التقريب ص٤٨٧، بحر الدم ص٣٧٥.

٣ ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، مات سنة ١٦٠هـ وقيل بعدها. روى عن: أبي العنبس، وجده أبي إسحاق، وعنه: أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن كثير.

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد ـ في رواية ـ وابن نمير، وأبو حاتم، والعجلي ويعقوب بن شيبة ـ مرة ـ وزاد: وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الإمام أحمد مرة: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة، وقال مرة: إسرائيل ثبت الحديث، وذلك لما سأله أبو داود عن الاحتجاج به إذا انفرد بحديث، وقال يعقوب بن شيبة مرة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وقال ابن المديني: ضعيف، وتابعه ابن حزم، وقد ترك القطان الرواية عنه.

وقد أثنى عليه في حفظه وخاصة لحديث أبي إسحاق: شعبة، وابن مهدي، وابن معين.

ولما أورد الذهبي جملة من الأقوال فيه ومنها تضعيف ابن المديني، قال ـ كما في «السير» ـ: «مشى عليّ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم وقال: ضعيف،

وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام، وكان عبد الرحمٰن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد [ليس بالقوي وقد تغير بأخرة، كما في «التقريب» ص٥٢٠]. . . إلى أن قال ـ فإن إسرائيل كان عكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع».

وقال في «التذكرة»: «وكان حافظاً حجة صالحاً خاشعاً من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من ليّنه، فقد احتج به الشيخان».

وقال في «الميزان»: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه».

وذكر نحواً مما تقدم ابن حجر في التهذيب، ولذا فقد لخص حاله بقوله في «التقريب»: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

تهذيب الكمال ٢/ ٥١٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٨، ٣٥٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤، الميزان ١/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٧، التقريب ص١٠٤.

٤ ـ أبو العنبس: بفتح المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة، العدوي الكوفي صاحب أبي العدبَّس، بتشديد الموحدة، روى عن: الأغر أبي مسلم، وأبي العدبس الأصغر، وعنه: إسرائيل ومسعر بن كرام.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولذا قال ابن حجر: «مقبول».

تهذيب التهذيب ١٢/ ١٦٩، التقريب ص٦٦٢.

٥ ـ الأغر، أبو مسلم المديني، نزيل الكوفة. روى عن: أبي

هريرة، وأبي سعيد الخدري وكانا رضي الله عنهما قد أعتقاه، وعنه: أبو العنبس وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

سماه بعضهم: سلمان الأغر، أبو عبد الله، كما قال ذلك الطبراني، وتبعه عبد الغني بن سعيد، وهو وهم كما قال ابن حجر.

وثقه البزار، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ولذا قال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب التهذيب ١/ ٣٣١، التقريب ص١١٤.

٦ ـ أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٤/ ٢٣١ من طريق أبي داود به بلفظه.

الحكم عليه:

في إسناده ضعف.

والإسناد رجاله ثقات سوى أبي العنبس، فإنه مقبول كما قال الحافظ، وهو لم يذكر بجرح ولا تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، ومثل هذا مجهول الحال، كما قال ابن حزم في المحلى ٦/ ٢٠٨.

وقد ضعّف الحديث جماعة من أهل العلم، ومنهم: ابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٠٨، وابن القيم في «زاد المعاد» ٢/ ٥٨ حيث قال: «ولا يصح عنه ﷺ التفريق بين الشاب والشيخ، ولم يجيء من وجه يثبت، وأجود ما فيه...» ثم ذكر حديث الباب، وقال ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٧٨ ح(١٩٢٧): «فيه ضعف».

أما النووي فإنه جوّد إسناده ـ كما في «المجموع» ٦/ ٣٥٤، ٣٥٥ ـ معتمداً على سكوت أبي داود، وهذا غير كاف في الاعتماد عليه في

تصحيح الحديث أو تحسينه أو تضعيفه[1].

وقد جاء معنى حديث الباب عن بعض الصحابة ومنهم:

١ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام أحمد ٢/ ١٨٥، ٢٢٠ من طريق ابن لهيعة عن قيصر التجيبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه.

وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، كما يتلخص ذلك من كلام الأئمة رحمهم الله، وينظر على سبيل المثال: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣١.

وفيه أيضاً قيصر التجيبي، وهو ابن أبي بحرية ـ كما في «فتوح مصر والمغرب» لابن عبد الحكم (٢٩٤) ـ له ترجمة في: «التاريخ الكبير» ٧/ ٢٠٤، و«الجرح والتعديل» ٧/ ١٤٨ وقال أبو حاتم ـ كما نقله عنه ابنه ـ: «ليس به بأس»، وله ترجمة وابن حبان في «الثقات» ٥/ ٣٢٥، و«تعجيل المنفعة» ٢/ ١٤٢، وكل هؤلاء ذكروا أنه يروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ولذلك ذكر ابن عبد الحكم في «فتوح مصر والمغرب» ص٢٩٤ أنه قد اختلف في تسمية صحابية على ابن لهيعة، فرواه أبو الأسود النضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة عن قيصر عن ابن عمر بن الخطاب، وخالفه أسد بن موسى، فجعله من مسند ابن عمرو بن العاص، ثم قال ابن عبد الحكم: وكأني رأيت المصريين يقولون: هو ابن عمر.

٢ ـ عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه البيهقي ٤/ ٢٣٢ من طريق أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص عن عائشة، فذكر نحوه.

---

(١) وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة عند الكلام على شرط أبي داود في سننه، في ترجمته التي تقدمت في المطلب الأول من المبحث الثاني.

وإسناده منقطع؛ لأن أبا بكر لم يسمع من عائشة ﵂، كما نصّ على ذلك أبو حاتم الرازي، كما في «المراسيل» لابنه ص٢٥٧، ٩٥٦.

٣ ـ عن ابن عباس ﵄، ولفظه: «رُخِّصَ للكبير الصائم في المباشرة وكره للشاب». وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله عند تخريج أحاديث سنن ابن ماجه برقم (١٤٩).

وخلاصة القول فيه: أنه ضعيف لا يثبت، وقد تقدم عن ابن القيم أنه لا يصح في التفريق شيء. والله أعلم.

قال أبو داود ٢/ ٧٨٦، باب كفارة من أتى أهله في رمضان ح(٢٣٩٣):

حدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا هشام بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ أفطر في رمضان، بهذا الحديث[1]، قال: فأتي بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً، وقال فيه: «كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً واستغفر الله».

غريب الحديث:

قوله: «فأتي بعرق فيه تمر»: «هو زبيل منسوج من نسائج الخوص، وكل شيء مضفور فهو عرَق وعرَقة بفتح الراء فيهما».اهـ. ينظر: «النهاية» لابن الأثير ٣/ ٢١٩.

رواة الإسناد:

١ ـ جعفر بن مسافر: ابن راشد التنسيي، أبو صالح الهذلي. روى عن: عبد الله بن يحيى، وإسماعيل بن أبي أويس، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد لخص حاله الذهبي فقال: «صدوق»، وابن حجر فقال: «صدوق ربما أخطأ».

---

(١) يعني: حديث المجامع في نهار رمضان، وسيأتي ذكر لألفاظه أثناء تخريجه.

الكاشف ١/ ٢٩٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٢، التقريب ص١٤١.

٢ ـ ابن أبي فديك: واسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، بالفاء مصغر، الديلي مولاهم، المدني، أبو إسماعيل، مات سنة ٢٠٠هـ على الصحيح.

روى عن: أبيه، وهشام بن سعد، وابن أبي ذيب، وعنه: الإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، وجعفر بن مسافر وغيرهم.

قال ابن معين والدارمي: ثقة، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث وليس بحجة قال الحافظ ابن حجر معلقاً على ذلك في «الهدي»: «ولم يوافقه على ذلك أئمة الجرح والتعديل، وقد احتج به الجماعة».اهـ.

وكلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فيه نقاش من وجهين:

الأول: أن كلمة ابن سعد «ليس بحجة» ليست تضعيفاً مطلقاً، فمثل هذه الكلمة هي في مرتبة: «فيه ضعف»، «في حديثه ضعف» ونحوها من العبارات التي لا تدل على التضعيف المطلق، كما ذكره العراقي في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح فلعل كلمة ابن سعد هذه قريبة بعض الشيء من كلام الإمام أحمد، والنسائي فيه وهي قولهما عنه: لا بأس به.

الثاني: إن كان يفهم منها أنها تضعيف، فقد وافقه على تضعيفه يعقوب بن سفيان حيث قال: هو ضعيف. والله أعلم.

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٥، ٣/ ٥٣، الكاشف ٢/ ١٥٨، فتح المغيث للعراقي ص١٧٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٩، هدي الساري ص٤٥٩، التقريب ص٤٦٨.

٣ ـ هشام بن سعد: المديني، أبو عباد، أبو سعيد، مات سنة ٦٠ أو قبلها.

روى عن: الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: الثوري، والقعنبي، وابن أبي فديك.

قال ابن معين ـ في رواية ـ ضعيف، ومرةً: صالح، ليس بمتروك الحديث، ومرة: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال ابن المديني: صالح، وليس بالقوي وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال مرةً: ليس بمحكم للحديث، وقال أبو زرعة مرةً:

شيخ محله الصدق، وقال مرةً: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد.، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرةً: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما روى عن الثقات، بطل الاحتجاج به وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا ضير». اهـ.

وقد لخص الذهبي أمره بقوله: «حسن الحديث»، وابن حجر بقول: «صدوق له أوهام، رمي بالتشيع».

وعبارة الحافظ ابن حجر ـ في نظري ـ قريبة، ويمكن أن تكون العبارة الأدق: «صدوق يهم».

وأما كلام ابن حبان فيه، فهو أشبه ما يكون بتفسير الجرح الذي أجمله بعض الأئمة، وإن كان التشدد فيه بادياً ـ كعادته ـ، ولذا فإنك تلحظ أن أبا حاتم ـ على تشدده ـ لم ينزله عن رتبة ابن إسحاق، وأنه يكتب حديثه؛ لأنه ليس بمحكم لحديثه ولا حافظ له ـ كما قال أحمد وغيره ـ، ولذا قال الحافظ ابن رجب فيه ـ وهو يتكلم على هذا الحديث ـ: «وهو حديث في إسناده مقال، تفرد به من لا يوثق بحفظه وإتقانه».

المجروحين لابن حبان ٣/ ٨٩، الكاشف ٢/ ٣٣٦، فتح الباري لابن رجب ٥/ ١٣٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧، التقريب ص٥٧٢.

٤ ـ ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، مات سنة ١٢٥هـ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، وحميد بن عبد الرحمٰن وخلق آخرين، وعنه: هشام بن سعد، ومالك، وابن عيينة، وأمم لا يحصون. «متفق على جلالته وإتقانه».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٤١٩، التقريب ص٥٠٦.

٥ ـ أبو سلمة بن عبد الرحمٰن: تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ أبو هريرة: تقدم ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٢٣ ح(١٩٥٤) من طريق حسين بن حفص، عن هشام بن سعد به بنحوه.

وقد رُوي الحديث من طرق أخرى كثيرة عن الزهري، وهذا سياق بعضها، على أن جميع من سيأتي ذكرهم قد خالفوا هشام بن سعد في إسناده فرووه عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما خالفه أكثرهم في ذكر بعض الألفاظ؛ كذكر القضاء والأمر بالاستغفار على ما يأتي بيانه فيما يلي:

١ ـ طريق سفيان بن عيينة:

أخرجه البخاري ٤/ ٢٣١ في «كفارات الأيمان»، باب قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [التحريم: ٢]، ح(٦٧٠٩)، وفي نفس الكتاب، باب يعطي في الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أو بعيداً

ح(٦٧١١)؛ ومسلم ٢/ ٧٨١ ح(١١١١)؛ وأبو داود ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢٣٩٠)؛ والترمذي ٣/ ١٠٢، باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان ح(٧٢٤)؛ والنسائي في الكبرى ٢/ ٢١٢، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة ح(٣١١٧)؛ وابن ماجه ١/ ٥٣٤ باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ح(١٦٧١)، كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة ﵁ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله! قال: «**وما أهلكك؟**» قال: وقعت على امرأتي في رمضان! قال: «**هل تجد ما تعتق رقبة؟**» قال: لا، قال: «**فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟**» قال: لا، قال: «**فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟**» قال: لا، ثم جلس، فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: «**تصدق بهذا**»، قال: أفقر منا؟ فما بين لابيتها أهل بيت أحوج إليه منا. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «اذهب فاطعمه أهلك».

٢ ـ طريق الليث بن سعد:

أخرجه البخاري ٤/ ٢٥٥ في الحدود، باب من أصاب ذنباً دون الحد، ح(٦٨٢١)؛ ومسلم ٢/ ٧٨٢ ح(١١١١)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢١٢ ح(٣١١٦) عن **قتيبة**؛ ومسلم ح(١١١١) عن **يحيى بن يحيى، ومحمد بن رمح**؛ والنسائي في الكبرى ٢/ ٢١٢ ح(٣١١٥) من طريق **أشهب**؛ والبيهقي ٤/ ٢٢٤ من طريق **يحيى بن بكير**، وفي ٤/ ٢٢٦ من طريق **إبراهيم بن سعد**.

ستتهم (قتيبة، ويحيى، وابن رمح، وأشهب، وابن بكير، وابن سعد) عن الليث، عن الزهري، بنحو حديث ابن عيينة، إلّا أن إبراهيم بن سعد زاد في حديثه: «**واقض يوماً مكانه**»، وقال أشهب في أول حديثه: «أن رجلاً أفطر. . .» ولم يذكر سبب الفطر وأنه الجماع.

٣ ـ طريق منصور بن المعتمر:

أخرجه البخاري ٢/ ٤١، باب المجامع في رمضان، هل يطعم أهله إذا كانوا محاويج؟ ح(١٩٣٧)؛ ومسلم ٢/ ٧٨٢ ح(١١١١)؛ والنسائي في الكبرى ٢/ ٢١٣ ح(٣١١٨) من طرق عن منصور، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٤ ـ طريق معمر بن راشد:

أخرجه البخاري ٤/ ٢٣١ في «كفارات الأيمان»، باب من أعان المعسر في الكفارة ح(٦٧١٠)؛ ومسلم ٢/ ٧٨٢ ح(١١١١)؛ وأبو داود ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢٣٩١)؛ وأحمد ٢/ ٢٨١.

٥ ـ طريق إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري ٣/ ٤٢٨ في «النفقات»، باب نفقة المعسر على أهله ح(٥٣٦٨)، وفي ٤/ ١٠٧ في «الأدب»، باب التبسم والضحك ح(٦٠٨٧)؛ والدارمي ١/ ٤٣٦ ح(١٦٦٨) من طرق عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٦ ـ طريق الأوزاعي:

أخرجه البخاري ٤/ ١٢٢ في «الأدب»، باب ما جاء في قول الرجل «ويلك» ح(٦١٦٤) من طريق **ابن المبارك**؛ والطحاوي ٢/ ٦١ من طريق **بشر بن بكر**؛ وابن حبان ٨/ ٢٩٥ ح(٣٥٢٦، ٣٥٢٧)؛ والدارقطني ٢/ ١٥١ ح(٢٢٨٠)؛ والبيهقي ٤/ ٢٢٤ من طريق **الوليد بن مسلم**؛ والبيهقي ٥/ ١٧١ من طريق **الهقل بن زياد**، وفي ٧/ ٣٩٣ من طريق **مسرور بن صدقة**.

خمستهم (ابن المبارك، وبشر، والوليد، والهقل، ومسرور) عن الأوزاعي عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، وقد ذكروا جميعهم ـ سوى ابن المبارك وبشر ـ في آخره: «**واستغفر الله**».

٧ ـ طريق شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري ٢/ ٤١، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ح(١٩٣٦)، من طريق شعيب، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

٨ ـ طريق مالك:

أخرجه مسلم ٢/ ٧٨٢ ح(١١١١)؛ وأبو داود ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢٣٩٢)؛ والنسائي في الكبرى ٢/ ٢١٢ ح(٣١١٥)؛ وأحمد ٢/ ٥١٦؛ والدارمي ١/ ٥٣٦ ح(١٦٦٨) من طريق مالك، عن الزهري به بنحوه حديث ابن عيينة، لكن في أوله أن رجلاً أفطر فجاء. . .، ولم يذكر أن سبب فطره هو الجماع.

٩ ـ طريق ابن جريج:

أخرجه مسلم ٢/ ٧٨١ ح(١١١١)؛ وأحمد ٢/ ٢٧٣، من طرق عن ابن جريج، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، لكن في حديثه: أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً، هكذا (أو) بألفٍ وواوٍ.

١٠ ـ طريق يحيى بن سعيد الأنصاري:

أخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ٢١١ ح(٣١١٤) من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

١١ ـ طريق عراك بن مالك:

أخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ٢١٣ ح(٣١١٩) من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة.

١٢ ـ طريق الحجاج بن أرطاة:

أخرجه أحمد ٢/ ٢٠٨ عن يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن

إبراهيم بن عامر، عن سعيد بن المسيّب، وعن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة بنحو حديث ابن عيينة، إلّا أنه ذكر أن عدد الآصع خمسة عشر صاعاً.

١٣ ـ طريق محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد ٥١٦/٢ من طريقه عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلّا أنه ذكر أن عدد الآصع خمسة عشر صاعاً.

١٤ ـ طريق عبد الجبار بن عمر:

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» ٢٤٢/١؛ والبيهقي ٢٢٦/٤ من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبد الجبار، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلّا أنه ذكر في آخره: «وصم يوماً مكانه».

١٥ ـ طريق أبي أويس ـ عبد الله بن عبد الله بن أويس ـ المديني:

أخرجه الدارقطني ١٦٩/٢ ح(٢٣٧٤)؛ والبيهقي ٢٢٦/٤ من طريق ابن أبي أويس، عن أبيه، عن الزهري به بنحو حديث ابن عيينة، إلّا أنه زاد في آخره: «**وصم يوماً مكانه**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، وله أكثر من علّة:

الأولى: الكلام في هشام بن سعد.

الثانية: مخالفة هشام بن سعد في سنده ومتنه:

أما المخالفة في الإسناد: فقد رواه الأكثرون، والكبار من أصحاب الزهري عنه عن حميد بن عبد الرحمٰن بدلاً من أبي سلمة، حتى قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٩٣/٤ ح(١٩٣٦): «هكذا توارد عليه أصحاب الزهري، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً... وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن

أبي هريرة، أخرجه أبو داود وغيره، قال البزار، وابن خزيمة، وأبو عوانة: أخطأ فيه هشام...».اهـ.

وأما ما يتعلق بالمخالفة في المتن: فقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على الزهري، وقد اختلف عليه في بعض الألفاظ، والذي يراد تحريره هنا لفظان وهما:

اللفظ الأول: قوله في بعض الطرق: «**واستغفر الله**».

اللفظ الثاني: قوله في بعض الطرق: «**وصم ـ واقض ـ يوماً مكانه**».

فأما اللفظ الأول، فاختلف فيه على الزهري:

١ ـ فرواه جميع أصحاب الزهري ـ الذي تقدم ذكرهم سوى الأوزاعي ـ عنه بنحو حديث ابن عيينة، ولم يذكروا فيه قوله: «**واستغفر الله**».

٢ ـ ورواه الأوزاعي، واختلف عليه:

(أ) فرواه عبد الله بن المبارك ـ عند البخاري ـ وبشر بن بكر ـ عند الطحاوي ـ عن الأوزاعي عن الزهري به، ولم يذكر هذه اللفظة.

(ب) ورواه الوليد بن مسلم، والهقل بن زياد، ومسرور بن صدقه، ثلاثتهم عن الأوزاعي، وزادوا في آخره: «**واستغفر الله**».

وهذه اللفظة لا تثبت في حديث الزهري لما يلي:

١ ـ أن هذا الاضطراب في هذه اللفظة على الأوزاعي، يحتمل أن يكون من قبل الأوزاعي نفسه؛ لأنه وإن كان ثقةً، إلّا أن في حديثه عن الزهري شيئاً، كما نصّ على ذلك جمع من الأئمة، ومنهم: ابن معين، ويعقوب بن شيبة، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٦٧٥، وحديث الباب شاهد لما ذكره هذان الإمامان، إذْ لم يذكر أحد من أصحاب

الزهري هذه اللفظة سواه.

٢ ـ أن هذه اللفظة يحتمل أن يكون حصل فيها انتقال من حديث للأوزاعي غير حديثه هذا عن الزهري، وهو حديثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في نفس قصة الحديث، فذكرها بعض الرواة عنه في هذا الحديث، وإلى ذلك أشار البيهقي ٤/ ٢٢٤ حيث قال بعد أن أخرج حديث الوليد: «وكذلك رواه عبد الله بن المبارك، والهقل بن زياد، ومسرور بن صدقة، عن الأوزاعي غير أن ابن المبارك جعل قوله (خمسة عشر صاعاً) من رواية عمرو بن شعيب وأدرجه هقل، ومسرور في الحديث، كما أخرجه دحيم عن الوليد».اهـ.

وينظر: ٤/ ٢٢٢.

ولعل ما تقدم هو السر في اقتصار البخاري في روايته للحديث من طريق الأوزاعي على ما وافق فيه الحفاظ والثقات من أصحاب الزهري. والله أعلم.

أما اللفظ الثاني، وهو قوله: «**وصم يوماً مكانه**» فقد اختلف فيه على الزهري أيضاً:

١ ـ فرواه ابن عيينة، ومالك، وعراك بن مالك، وشعيب، ومنصور، والأوزاعي وابن جريج، ومعمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن أبي حفصة وغيرهم من أصحاب الزهري، فلم يذكروا هذه اللفظة.

٢ ـ ورواه هشام بن سعد، وعبد الجبار، وأبو أويس عبد الله المدني، والليث بن سعد ـ فيما رواه إبراهيم بن سعد ـ كلهم عن الزهري، وفي آخر حديثهم ذكروا أن النبي ﷺ قال: «**وصم يوماً** ـ وبعضهم يقول: **واقض يوماً ـ مكانه**».

وبالنظر في هؤلاء المختلفين، نجد أن الذين لم يذكروها هم كبار أصحاب الزهري المتقنين لحديثه، بينما ذكرها آخرون من أصحابه ممن

في حفظهم وضبطهم كلام، وبما سيأتي بيانه سيتبين هل هذه اللفظة محفوظة في حديث الزهري أم لا؟ فيقال:

أولاً: رواية هشام بن سعد:

وقد تقدم الكلام على حديثه وأنه غلط في إسناده، وأن في حفظه وضبطه كلاماً. ولذلك لما أخرج ابن خزيمة حديثه عن الزهري، عن أبي سلمة قال قبل ذلك ٣/ ٢٢٣:

«إن صح الخبر، فإن القلب من هذه اللفظة» (يعني الاستغفار والصوم بدله).

وذكر نحو هذا ابن عبد البر في «التمهيد» ٧/ ١٦٨، ١٧٤.

ثانياً: رواية أبي أويس المدني:

والتي أخرجها الدارقطني والبيهقي، وأبو أويس تكلم الأئمة في حفظه، وأكثرهم على ضعفه، خاصة إن روى من حفظه ـ كما ذكره البخاري وغيره ـ، بل رماه ابن معين بسرقة الحديث. وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء، ينظر: «تهذيب التهذيب» ٥/ ٢٤٩.

وحديث الباب، الأقرب أنه رواه من حفظه، ويؤيد ذلك أنه مذكور أن سماعه هو والإمام مالك واحد، فلو كان حديثه من كتابه لوافق في ذلك رواية الإمام مالك الموافقة لرواية بقية أصحاب الزهري الحفاظ، فلما خالف، علم أنه رواه من حفظه فوهم فيه.

ولذلك قال أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٢٥ ـ عن رواية أبي أويس هذه: «ليس هذا بصحيح، لم يقل هذا الحرف واحد».اهـ. يعني من الثقات.

بل نص الإمام أحمد في رواية الأثرم ـ كما في «تعليقات الدارقطني على المجروحين» ص١٤٨ ـ على ضعف رواية هذا الحديث بهذه الزيادة فقال: «وأبو أويس، عن الزهري، عن حميد، عن أبي

هريرة، حديث الجماع، فقال فيه: «**تقضي يوماً مكانه**» وسماع مالك بن أنس وأبي أويس من الزهري واحد، مالك لا يقول هذا، كأنه منكر». اهـ.

ثالثاً: رواية عبد الجبار بن عمر الأيلي:

ضعفه الأئمة إلا ابن سعد حيث وثقه، وقد قال فيه البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال مرةً: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث ليس محله الكذب، وقال ابن عدي: عامة ما يرد به يخالف في ذلك، والضعف على رواياته بيّن. وضعّفه أيضاً أبو داود، والترمذي، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حبان والدارقطني، والذهلي وغيرهم، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٩٤.

رابعاً: رواية إبراهيم بن سعد عن الليث بن سعد، عن الزهري:

فقد تبين من التخريج السابق أن الليث اختلف عليه في هذه اللفظة:

(أ) فرواه إبراهيم بن سعد، عن الليث، عن الزهري، وزاد: «**واقض يوماً مكانه**».

(ب) وخالفه بقية أصحاب الليث:

فرواه قتيبة، ويحيى بن يحيى، ومحمد بن رمح، ويحيى بن بكير، وأشهب، وغيرهم عن الليث، عن الزهري فلم يذكروا هذه الزيادة.

وبالنظر في هؤلاء المختلفين نجد أنهم أكثر وأحفظ لحديث الليث من إبراهيم، وعلى رأسهم قتيبة، وقد أخرج حديثه الشيخان، وحديث يحيى بن يحيى وابن رمح عند مسلم وكلهم لم يذكروها.

ثم إن إبراهيم بن سعد قد روى هذا الحديث عن الزهري مباشرة ـ عند البخاري والدارمي ـ فلم يذكر هذه الزيادة في حديثه، مما يقوي وجود الوهم في روايته عن الليث، كما أشار إلى ذلك البيهقي ٤/ ٢٢٦

بقوله: «وإبراهيم بن سعد سمع الحديث عن الزهري، ولم يذكر منه هذه اللفظة، فذكرها عن الليث».اهـ.

وبما سبق يتبين أن هذه الزيادة: «**واقض يوماً مكانه**» غير محفوظة في هذا الحديث وعليه، فإن قول الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٠٤ ح(١٩٣٦) ـ لما أشار إلى هذه الطرق، بالإضافة إلى ورودها في مرسل سعيد بن المسيب وغيره من المراسيل ـ: «وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً».اهـ = محل نظر.

وكلام الحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٧٨ أجود منه في الفتح، حيث جعل هذا الحديث مثالاً للمنكر، وإن كان تعقبه على كلام العلائي الذي نقله هناك، يدل على أن هذه النكارة ـ عنده ـ يمكن أن تزول.

وقد أعل هذا الحديث بهذا اللفظ جمع من الحفاظ، بل حكى الخليلي اتفاق الحفاظ على إنكاره ـ كما سيأتي ـ ومن أولئك الحفاظ:

١ ـ ابن عدي، حيث أورد هذا الحديث في الكامل من جملة مناكير هشام.

٢ ـ الحافظ أبو يعلى الخليلي، حيث قال ـ في «الإرشاد» ١/ ٣٤٥ ـ: «يروي ـ أي هشام بن سعد ـ عن الزهري عن أبي سلمة في قصة المواقع في رمضان، وهذا **أنكره الحفاظ قاطبة** من حديث الزهري، عن أبي سلمة؛ لأن أصحاب الزهري كلهم اتفقوا: عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف ـ أخي أبي سلمة ـ وليس هو من حديث أبي سلمة».

٣ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ كما في «الفتاوى» ٢٥/ ٢٢٥ ـ حيث يقول:

«وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين من حديث

أبي هريرة، ومن حديث عائشة، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم، وهو حكم شرعي يجب بيانه، ولما لم يأمره به، دل على أن القضاء لم يبق مقبولاً منه، وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر، لم يكن ناسياً ولا جاهلاً...».اهـ.

٤ ـ ابن القيم ـ كما في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٧٣: ـ حيث يقول: «هذه الزيادة ـ وهي الأمر بالصوم ـ قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ، قال عبد الحق: طريق حديث مسلم أصح وأشهر، وليس فيها «**صم يوماً**»، ولا تكميله التمر، ولا الاستغفار وإنما يصح حديث القضاء مرسلاً، وكذلك رواه مالك في الموطأ، وهو من مراسيل سعيد بن المسيب... والذي أنكره الحفاظ ذكر هذه اللفظة في حديث الزهري، فإن أصحابه الأثبات الثقات كيونس... (وذكر جماعة)... لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، وإنما ذكره الضعفاء عنه كهشام بن سعد... (وذكر جماعة ممن تتابعوا على ذكرها)... وهذا لا يفيد صحة هذه اللفظة فإن هؤلاء إنما هم أربعة، وقد خالفهم من هو أوثق منهم وأكثر عدداً، وهم أربعون نفساً، لم يذكر أحدٌ منهم هذه اللفظة، ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها، ولو انفرد بهذه اللفظة من هو احفظ وأوثق، وخالفهم هذا العدد الكثير، لوجب التوقف فيها، وثقة الراوي شرط في صحة الحديث، لا موجبة بل لا بد من انتفاء العلة والشذوذ، وهما غير منتفيين في هذه اللفظة».اهـ[١].

٥ ـ الحافظ العلائي، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٧٨، بكلام حاصله تقدم نقله عن الخليلي، وابن تيمية، وابن القيم.

٦ ـ الحافظ ابن رجب، حيث يقول ـ في «الفتح» ٥/ ١٣٤ ـ: «وهو

---

(١) هنا كلام للعلائي نقله ابن حجر في «النكت» ٢/ ٦٧٨ في بحث المنكر، وقد ساقه الحافظ في النكت مثالاً للمنكر وعليه فله فيه قولان.

حديث في إسناده مقال، تفرد به من لا يوثق بحفظه وإتقانه».

وقد وردت هذه اللفظة «**وصم يوماً مكانه**» في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي مراسيل أخرى عن بعض التابعين، إلّا أن الكلام هنا على الحديث الموصول لأنه حجة إن ثبت إسناده، أما المرسل فلا حجة فيه خاصة مع ثبوت الأحاديث الموصولة بخلافه كما في هذا الحديث، وهذا بيان حال حديث عبد الله بن عمرو:

فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٤٨ ح(٩٧٨٧) عن أبي خالد الأحمر؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٤ ح(١٩٥٥)؛ والبيهقي في ٤/ ٢٢٦ من طريق يزيد بن هارون، كلاهما (أبو خالد، ويزيد) عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده بنحو حديث الزهري عن حميد، لكن زاد في آخره: «وأمره أن يقضي يوماً مكانه».

والحديث مداره على الحجاج به أرطاة، وقد صرّح بالتحديث في رواية ابن خزيمة ولكن في الإسناد علة أخرى، وهي أن عبد الرحمٰن السراج رواه عن حماد بن زيد، عن عمرو بن شعيب وعطاء قالا: إن رجلاً... فذكره مرسلاً، رواه مسدد هكذا كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري ٣/ ٤٦٣، وانظر: «المطالب العالية» ١/ ٢٨٠ لابن حجر ـ وفي آخره: «يوم مكان يوم واستغفر الله» قال: فلا أدري في حديث أحدهما أو في حديثهما «**يوم مكان يوم واستغفر الله**»؟

وعبد الرحمٰن السراج ثقة كما قاله ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم ـ كما في «تهذيب الكمال» ١٧/ ٢٤٦ ـ والإسناد إلى عمرو بن شعيب صحيح.

وقد قال الإمام أحمد ـ فيما رواه ابن أبي حاتم في «الجرح» ٣/ ١٥٦ ـ من طريق أبي طالب قال: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: كان الحجاج من الحفاظ. قلت: فلم ليس هو عند الناس

بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلّا فيه زيادة». اهـ.

والزيادة التي ظهرت ـ من خلال ما تقدم ـ في حديث الحجاج هي في أمرين:

١ ـ وصل المرسل.

٢ ـ زيادة «وصم يوماً مكانه» مع عدم ورودها في أحاديث الصحيحين مع أن القصة واحدة، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام فيما نقل عنه آنفاً. والله أعلم.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

١ ـ ضعف إسناد حديث أبي داود، لغلط هشام فيه، وأن الصواب عن الزهري في إسناده عن حميد، عن أبي هريرة.

٢ ـ أن لفظة: «**واستغفر الله**» غير محفوظة في حديث الزهري، وأن الأوزاعي، لعدم ضبطه لحديث الزهري، يحتمل أن يكون وهم فيها، أو أن بعض أصحابه أدرجها في حديثه عن الزهري مع أنها إنما رواها الأوزاعي في حديثه عن عمرو بن شعيب لحديث الباب.

٣ ـ أن الطرق التي فيها زيادة «**واقض يوماً مكانه**» لا تثبت، سواء ما كان منها من طريق الزهري، أو في رواية الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب. والله أعلم.

قال أبو داود ٢/٧٨٨، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً، ح(٢٣٩٦، ٢٣٩٧) حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا شعبة (ح)

وحدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن ابن مطوس، عن أبيه ـ قال ابن كثير: عن أبي المطوس عن أبيه ـ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أفطر يوماً من رمضان في غير رخصة رخصها الله له، لم يقض عنه صيام الدهر».

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوس، قال: فلقيت ابن المطوّس، فحدثني، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: النبي ﷺ مثل حديث ابن كثير وسليمان.

قال أبو داود: واختلف على سفيان وشعبة عنهما: ابن المطوّس، وأبو المطوّس.

رواة الإسناد:

١ ـ سليمان بن حرب: الأزدي، الواشحي، بمعجمة ثم مهملة، البصري قاضي مكة، مات سنة ٢٢٤هـ، وله ثمانون سنة. روى عن: شعبة، وجرير بن حازم، وعنه: البخاري، وأبو داود. «ثقة إمام حافظ».

تهذيب الكمال ١١/ ٣٨٤، التقريب ص٢٥٠.

٢ ـ محمد بن كثير: هو العبدي، تقدم في الحديث الرابع والثلاثين، وهو ثقة.

٣ ـ أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة إمام حافظ متقن.

٤ ـ يحيى بن سعيد: هو القطان، تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة حافظ متقن.

٥ ـ شعبة: تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة ثبت حافظ.

٦ ـ حبيب بن أبي ثابت: قيس ـ ويقال: هند ـ بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي. روى عن: عمارة بن عمير، وابن عباس، وعنه: شعبة، والثوري وأمم.

وأثنى عليه الأئمة، وقد روى عمن لم يسمع منه، ولذا وصفه جماعة بأنه مدلس؛ كابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما.

قال عنه الذهبي: كان ثقة مجتهداً فقيهاً، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس»، ولذا ذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

الكاشف ١/٣٠٧، تهذيب التهذيب ٢/١٦٤، التقريب ص١٥٠، تعريف أهل التقديس ص١٣٢.

٧ ـ عمارة بن عمير: التيمي، الكوفي. مات بعد المائة، وقيل بعدها بسنتين.

روى عن: أبي المطوس، والأسود النخعي، وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وإبراهيم النخعي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢١/٢٥٦، التقريب ص٤٠٩.

٨ ـ ابن مطوس، أو أبو المطوس: هو يزيد، وقيل عبد الله بن المطوس. روى عن: أبيه، وعنه: حبيب بن أبي ثابت، وقيل: عن حبيب، عن عمارة بن عمير، عنه.

وثقه ابن معين، وقال أحمد: لا أعرفه، ولا أعرف حديثه عن غيره.

وقال البخاري: لا أعرف له غير حديث الصيام، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟ وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج بأفراده، علق ابن حجر ـ معلقاً على كلام ابن حبان ـ: «وإذا لم يكن له إلّا هذا الحديث فلا معنى لهذا الكلام».

قال الذهبي: «وثق»، وفي «الميزان»: «لا يعرف لا هو ولا أبوه»، وقال ابن حجر: «لين الحديث».

الميزان ٤/ ٥٧٤، الكاشف ١/ ٤٦١، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٤، التقريب ص٦٧٤.

٩ ـ المطوس: بتشديد الواو المكسورة، ويقال: أبو المطوس. روى عن: أبي هريرة، وعنه: ابنه يزيد.

وقد تقدم قول الذهبي في جهالته وجهالة ابنه. وقال ابن حجر: «مجهول».

الميزان ٤/ ٥٧٤، التقريب ص٥٣٥.

١٠ ـ أبو هريرة تقدم في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في: «الكبرى» ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٨٢) عن **أحمد بن الحكم**؛ **وأحمد** ٢/ ٣٨٠؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٣٨ ح(١٩٨٧) عن **بندار**، ثلاثتهم (ابن الحكم، وأحمد، وبندار) عن **محمد بن جعفر، غندر**؛ **وأبو داود الطيالسي** في «مسنده» ص٣٣١ ـ؛ ومن طريقه: النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٨٣)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٣٨ ح(١٩٨٨) ـ؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٨٢) من طريق **ابن علية**؛ وأحمد

٢/ ٣٨٦، وفي ٢/ ٤٥٨ عن **بهز بن أسد**، على أنه قرنه في الموضع الثاني بغندر؛ والدارمي ١/ ٤٣٦ ح(١٦٦٧) عن **أبي الوليد الطيالسي** (هشام بن عبد الملك)؛ وابن خزيمة ٢/ ٢٣٨ ح(١٩٨٧) من طريق **خالد بن الحارث، وابن أبي عدي**؛ والطحاوي في «شرح المشكل» ٤/ ١٧٩ من طريق سعيد بن عامر.

ثمانيتهم (غندر، وأبو داود، وابن علية، وبهز، وأبو الوليد، وخالد، وابن أبي عدي، وسعيد بن عامر) عن شعبة به بنحوه، إلّا أن بعضهم قال: عن ابن المطوس، وبعضهم قال: عن أبي المطوس، وفي حديث أبي داود الطيالسي قال حبيب: وقد رأيت أبا المطوس، وفي حديث سعيد بن عامر، لم يذكر عمارة بن عمير بين حبيب وأبي المطوس.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٠١، باب ما جاء في الإفطار عمداً ح(٧٢٣)؛ النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٧٩)، كلاهما (الترمذي، والنسائي) عن **محمد بن بشار (بندار)**؛ **وأحمد** ٢/ ٤٧٠ ـ ومن طريقه أبو داود ٢/ ٧٨٨ ح(٢٣٩٧) ـ، **كلاهما** (بندار، وأحمد) عن **ابن مهدي، ويحيى القطان**، إلا أن أبا داود لم يخرج حديث ابن مهدي؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٤، ح(٣٢٧٨) عن **عمرو بن منصور**؛ **وأحمد** ٢/ ٤٧٠، كلاهما (عمرو، وأحمد) عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٨٠) عن محمود بن غيلان، عن **عبد الرزاق** [وهو في مصنفه ٤/ ١٩٨ ح(٧٤٧٤)]؛ والنسائي ٢/ ٢٤٥ ح(٣٢٨٠) عن محمود بن غيلان، **عن أبي داود الطيالسي**؛ **وابن أبي شيبة** ٢/ ٣٤٨ ح(٩٧٨٣) ـ؛ وعنه: ابن ماجه ١/ ٥٣٥، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ح(١٦٧٢) ـ؛ وابن ماجه ١/ ٥٣٥ ح(١٦٧٢) عن **علي بن محمد**؛ **وأحمد** ٢/ ٤٤٢، **ثلاثتهم** (ابن أبي شيبة، وعلي، وأحمد) عن **وكيع**؛ وأحمد ٢/ ٤٧٠ عن **يزيد بن هارون**؛ والدارمي ١/ ٤٣٥ ح(١٦٦٦) عن **محمد بن يوسف الفريابي**.

ثمانيتهم (ابن مهدي، والقطان، وأبو نعيم، وعبد الرزاق، والطيالسي، ووكيع، ويزيد، والفريابي) عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه، إلّا أن وكيعاً، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وأبا داود الطيالسي، وابن مهدي، والقطان ـ فيما رواه عنهم بندار ـ كلهم لم يذكروا عمارة بن عمير بين حبيب، وأبي المطوس، وبعضهم قال: أبو المطوّس، وبعضهم قال: ابن المطوّس.

* وعلقه البخاري ٢/ ٤٠ باب إذا جامع في رمضان، وقال: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه. . . فذكر نحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى، ٢/ ٢٤٦ ح(٣٢٨٤) عن هلال بن العلاء، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة: أن رجلاً أفطر في شهر رمضان، فأتى أبا هريرة فقال: لا يقبل منه صوم سنة.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٦[1] ح(٣٢٨٥) من طريق شريك عن العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: «**من أفطر يوماً من رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه ابن المطوّس، وهو لين الحديث، وأبوه مجهول.

وقد ضعّف حديث الباب جماعة ومنهم:

١ ـ ابن خزيمة في «صحيحه»، حيث قال: «إن صح الخبر، فإني لا أعرف ابن المطوّس ولا أباه»، وبه يتبين أن نسبة ابن خزيمة إلى تصحيح هذا الخبر فيه نظر، كما فعل العيني في «العمدة» ١١/ ٢٣.

---

(١) سقط من المطبوع جميع الإسناد سوى شيخ النسائي، واستدركته من «التحفة» ١٠/ ٣٧٣.

٢ ـ البيهقي، حيث قال في «المعرفة» ٦/ ٢٦٨: ولم يثبت في الكفارة بالفطر بغير الجماع حديث».اهـ.

٣ ـ ابن عبد البر في «التمهيد» ٧/ ١٧٣، حيث قال: «وهو حديث ضعيف لا يحتج به».اهـ.

وقد أعل الخبر بعدة علل غير ما تقدم، وهي كما يلي:

١ ـ الشك في سماع المطوّس من أبي هريرة، كما قاله البخاري فيما تقدم النقل عنه في ترجمة ابن المطوّس.

٢ ـ التفرد بالحديث من أبي المطوس، كما ذكر ذلك الإمام أحمد ـ فيما نقله العيني في «العمدة» ١١/ ٢٣ ـ والبخاري ـ فيما نقله الترمذي في «العلل الكبير» ص١١٦ ح(١٩٩) ـ وأبو علي الطوسي، نقله عنه العيني أيضاً، وكذلك أعله الذهبي بالتفرد كما في «الميزان» ٤/ ٥٧٤.

٣ ـ الإنقطاع بين حبيب وأبي المطوس، وأنه رآه فقط ولم يسمعه، كما ذكر الإمام شعبة ـ فيما نقله الدارقطني في العلل ٨/ ٢٦٧ ـ.

وأجيب عن هذه العلة بأن حبيباً صرّح بالتحديث عند الإمام أحمد في المسند ٢/ ٤٧٠.

٤ ـ الإختلاف الكثير في إسناده، كما أعله بذلك جماعة ومنهم:

(أ) الإمام أحمد كما يفهم من رواية مهنا الذي سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فذكر الاختلاف في سنده، ثم قال: لا أعرف المطوس. . .، كما في «العمدة» للعيني ١١/ ٢٣.

(ب) ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٩١ ح(١٩٣٥).

وأجيب: أن الاختلاف قد وقع في إسناده إلّا أن الأوجه ليست متكافئة فقد رجح الإمام أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٥

ـ طريق الثوري عن حبيب، وكذا الدارقطني في «العلل» ٨/ ٢٦٩، حيث قال: «وأضبطهم للإسناد يحيى القطان ومن تابعه عن الثوري».اهـ.

إلّا أنه ومع ذلك، فكون الإسناد متحد المخرج، على جهالة في راويه، ويقع فيه هذا الاضطراب، فإن هذا مما يزيد القدح في الخبر. والله أعلم.

أنه روي موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، كما تقدم في التخريج.

وأجيب بأن هذه العلة غير قادحة لأن الوجه الموقوف ـ الذي سبق تخريجه عن النسائي ـ لا يثبت، وبيان ذلك كما يلي:

أما الوجه الذي رواه النسائي عن هلال بن العلاء، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة، فقد أعله أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٥٤ ـ بقوله: «إنما هو حبيب، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم... فذكره».

وكلامه رحمه الله فيه إعلال لهذا الوجه من وجهين:

الأول: تدليس حبيب.

الثاني: أن المحفوظ عن حبيب إنما هو رواية الجماعة ـ يعني حديث سفيان وشعبة ـ.

ويمكن أن يعلّ هذا الوجه أيضاً بعلة ثالثة وهي:

أن فيه العلاء بن هلال، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال، روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى، أو من أبيه كما في «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٥٤٥، وعليه فلعل الخطأ في هذا الإسناد من العلاء. والله أعلم.

أما الوجه الثاني، وهو الذي رواه شريك، عن العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ففيه تفرد شريك ومن بعده ـ حسب ما وقفت عليه ـ ومع ذلك، فهو أقوى إسناداً من الإسناد المرفوع.

وكلمة البيهقي المتقدمة وهي أنه لا يثبت في الكفارة بالفطر غير الجماع حديث تدل على أنه لا حاجة لجمع الشواهد المرفوعة، وقد ذكر جملة منها، العيني في «عمدة القاري» ١١/٢٣، وقد تكلم عليها، وكلها من رواية المجاهيل والمتروكين والضعفاء.

﴿ الحديث الثالث والأربعون ﴾

قال أبو داود ٢/٧٩٦ باب اختيار الفطر ح(٢٤٠٨):

حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا أبو هلال الراسبي، حدثنا ابن سوادة القشيري، عن أنس بن مالك ـ رجل من بني عبد الله بن كعب أخوة بني قشير ـ قال: أغارت علينا خيل لرسول الله ﷺ فانتهيت أو قال: فانطلقت إلى رسول الله ﷺ وهو يأكل فقال: «اجلس فأصب من طعامنا هذا». فقلت: إني صائم. قال: «اجلس أحدثك عن الصلاة وعن الصيام، إن الله تعالى وضع شطر الصلاة أو نصف الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع أو الحبلى».

والله لقد قالهما جميعاً أو أحدهما، قال: فتلهفت نفسي أن لا أكون أكلت من طعام رسول الله ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ شيبان بن فروخ: أبو شيبة الحبطي، بمهملة وموحدة مفتوحتين، الأبليّ بضم الهمزة والموحدة، وتشديد اللام، أبو محمد، روى عن: أبي هلال الراسبي (محمد بن سليم) وحماد بن سلمة، وعنه: أبو داود، وأبو يعلى.

وثقه أحمد، ومسلمة بن قاسم. وقال أبو زرعة ـ مرةّ ـ وأبو داود والساجي: صدوق، وقال أبو زرعة ـ مرة ـ يهم كثيراً. وقال أبو حاتم: كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بآخرة. اهـ، وقد احتج به مسلم في الصحيح في مواضع كثيرة.

وقد لخص الذهبي أمره بقوله في «السير»: «وما علمت به بأساً، ولا استنكروا شيئاً من أمره، ولكنه ليس في الذروة»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم، ورمي بالقدر».

أسئلة البرذعي لأبي زرعة ص٥١١، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٩٨، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٠١، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٠، التقريب ص٢٦٩.

٢ ـ أبو هلال الراسبي: محمد بن سليم، البصري، قيل كان مكفوفاً، مات سنة ١٦٧هـ، وقيل قبل ذلك. روى عن: ابن سوادة القشيري، والحسن البصري، وعنه: ابن مهدي، وشيبان بن فروخ.

وثقه أبو داود، وتكلم فيه باقي الأئمة، فقال ابن معين: صدوق. وقال مرة: ليس بأس، وقال أحمد: يحتمل في حديثه، إلّا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث، وقال البزار: كان غير حافظ، وقال ابن سعد: فيه ضعف، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: «ولأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه، وهو ممن يكتب حديثه».

قال عنه الذهبي: «صالح الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين».

الكامل ٦/ ٢١٦، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص١٦٦، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٨، التقريب ص٤٨١.

٣ ـ عبد الله بن سوادة ـ بالتخفيف ـ بن حنظلة، القشيري. روى عن: أنس بن مالك القشيري، وأبيه، وعنه: أبو هلال الراسبي، ووهيب بن خالد.

وثقه ابن معين والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس.

ولذا قال الحافظان؛ الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

الكاشف ١/ ٥٦٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢١، التقريب ص٣٠٧.

٤ ـ أنس بن مالك القشيري، الكعبي، أبو أمية، وقيل: أبو أميمة، أو أبو ميّة. نزل البصرة. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو قلابة، وعبد الله بن سوادة.

وقد وقع في نسبه بعض الأوهام، لخصها وبيّن الصواب فيها الحافظ، فقال: «ووقع فيه عند ابن ماجه، عن أنس بن مالك، رجل من بني عبد الأشهل، وهو غلط، وفي رواية أبي داود عن أنس بن مالك، رجل من بني عبد الله بن كعب أخوة قشير، لا من قشير، وهذا هو الصواب، وبذلك جزم البخاري في ترجمته، وعلى هذا، فهو كعبي لا قشيري، ولأن قشيراً، هو ابن كعب، ولكعب ابن اسمه عبد الله، فهو، من أخوة قشير نفسه. وقد تعقب الرشاطي قول ابن عبد البر فيه: القشيري، ويقال: الكعبي، وكعب أخو قشير، فإن كعباً والد قشير، لا أخوه. والله أعلم».

معرفة الصحابة ١/ ٢٤٠، الإصابة ١/ ٧٣، وينظر الإصابة ٧/ ١٠، ترجمة أبي أمية الجشمي، التقريب ص١١٥.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٩٤، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع ح(٧١٥) عن **يوسف بن عيسى بن يونس، وأبي كريب محمد بن العلاء**؛ وابن ماجه ١/ ٥٣١، باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع ح(١٦٦٧) عن **علي بن محمد، وأبي بكر بن أبي شيبة**؛ **وأحمد ٤/ ٣٤٧**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٨ ح(٢٠٤٤) من طريق **محمد بن جعفر (غندر)**.

ستتهم (يوسف، وأبو كريب، وعلي، وابن أبي شيبة، وأحمد، وغندر) عن **وكيع**؛ وأحمد ٤/ ٣٤٧، وابن خزيمة ٣/ ٢٦٨ ح(٢٠٤٤) من طريق **عفان بن مسلم**؛ وأحمد ٥/ ٢٩ عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٨ ح(٢٠٤٤) من طريق **عاصم بن علي**.

أربعتهم (وكيع، وعفان، وعبد الصمد، وعاصم) عن أبي هلال الراسبي به بنحوه، إلّا أنه وقع في حديث ابن أبي شيبة: رجل من بني عبد الأشهل، وسبق في ترجمة أنس أن هذا غلط، كما نبه عليه الحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٩٠، باب وضع الصيام عن الحبلى والمرضع ح(٢٣١٥) [في رواية ابن حيوية والأسيوطي، وحمزة الكناني، كما في «التحفة» ١/ ٤٥١] من طريق **مسلم بن إبراهيم**؛ والبيهقي ٤/ ٢٣١ من طريق **المعلّى بن أسد**، كلاهما (مسلم، والمعلى) عن وهيب بن خالد، عن عبد الله بن سواده القشيري، عن أبيه[1]، عن أنس بن مالك رجل منهم فذكر نحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٨١، باب وضع الصيام عن الحبلى والمرضع ح(٢٢٧٨) من طريق خالد الحذاء، عن **أبي العلاء: يزيد بن عبد الله بن الشخير**؛ والنسائي ٤/ ١٨٠ ح(٢٢٧٦)؛ وأحمد ٥/ ٢٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٨ ح(٢٠٤٣) من طريق **ابن علية**؛ والنسائي ٤/ ١٨٠ ح(٢٢٧٤)؛ وابن خزيمة ح(٢٠٤٣) من طريق **الثوري**؛ والنسائي ح(٢٢٧٥) من طريق **ابن عيينة**؛ والطبراني في «الكبير» ١/ ٢٦٢ ح(٧٦٤)؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ١/ ٤٢٢ من طريق **حماد بن زيد**.

أربعتهم (ابن علية، والثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد) عن أيوب.

---

(١) كذا وقع في رواية أكثر رواة السنن عن النسائي، وقد تابع مسلم بن إبراهيم على هذه الرواية المعلّى به أسد ـ عند البيهقي ـ كما في التخريج، وكأن هذه الرواية أرجح من رواية ابن السني ـ التي ذكر المزي في «التحفة» ١/ ٤٥١ ـ وهي هكذا: عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بن خالد عن عبد الله بن سوادة القشيري عن أبي أمية، فلم يذكر أباه، وسبب الترجيح أمران:

الأول: أن الأكثر على هذه الراوية، وتوبع عليها مسلم عند البيهقي.

الثاني: أن احتمال التصحيف في رواية ابن السني وارد، فيحتمل أن تكون الرواية هكذا: عبد الله بن سواده عن أبي أمية أنس، بدون (عن) بين أمية وأنس، ولو لم تسقط (عن) لاتفقت الروايتان، وذلك أن عبد الله ممن روى عن أنس، وكنيته أبو أمية، وليس لعبد الله في الكتب الستة سوى حديثين، كما قاله المزي في «التهذيب» ١٢/ ٧٠، أحدهما حديث الباب. والله أعلم.

والنسائي ٤/ ١٨١ ح(٢٢٧٨) من طريق **خالد الحذاء**؛ **والبخاري** في «التاريخ الكبير» ٢/ ٢٩ من طرق عن **يحيى بن عبد العزيز**، **وأبان العطار**؛ **والطحاوي** في «شرح المعاني» ١/ ٤٢٣ من طريق الوليد بن مسلم، عن **الأوزاعي**.

ثلاثتهم (يحيى، وأبان، والأوزاعي) عن **يحيى بن أبي كثير**؛ **والنسائي** ٤/ ٨٢، ح(٢٢٨٢) من طريق **غيلان بن جرير**.

أربعتهم (أيوب، وخالد، ويحيى، وغيلان) عن **أبي قلابة**.

كلاهما (أبو العلاء، وأبو قلابة) عن أنس به بنحوه، إلّا أن أبا العلاء وخالد الحذاء، قالا: عن رجلٍ قال: أتيت النبي ﷺ، وأما في حديث ابن عيينة وابن علية وحماد، فقالوا: عن رجلٍ عن أنس، وفي حديث ابن علية وحماد بن زيد قصة، وهي أن أيوب قال: حدثني أبو قلابة هذا الحديث ثم قال: هل لك في صاحب الحديث؟ فدلني عليه فلقيته، فقال: حدثني قريب لي يقال له: أنس بن مالك فذكر نحوه، وهذا لفظ ابن علية، وفي حديث غيلان، عن أبي قلابة مرسلاً، وفي بعض الروايات بعضهم يسقط ذكر الحامل والمرضع، وأكثرهم لا يذكر قصة الإغارة.

الحكم عليه:

في سنده لين من أجل أبي هلال الراسبي، فهو صدوق فيه لين، ولم أقف على من تابعه على هذا الإسناد، بل خالفه وهيب بن خالد، وهو ثقة ثبت ـ كما في «التقريب» ص٥٨٦ ـ كما تقدم في التخريج.

وأما الطريقان الآخران إلى صحابيه، فهما طريق أبي العلاء، وفيه: عن رجلٍ قال: أتيت النبي ﷺ.

وأما الطريق الأخرى، فطريق أبي قلابة، وقد اختلف عليه كثيراً:

١ ـ فقد رواه أيوب ـ فيما رواه الثوري عنه ـ عن أبي قلابة، عن أنس، بدون ذكر القصة، ولم يذكر بينه وبين أنس رجلاً.

٢ ـ ورواه أيوب ـ فيما رواه ابن علية، وحماد بن زيد، وابن عيينة عنه ـ عن أبي قلابة، عن رجل، عن أنس.

٣ ـ ورواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن رجل، عن النبي ﷺ.

٤ ـ ورواه يحيى بن أبي كثير ـ فيما رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عنه ـ عن أبي قلابة، عن أبي أمية أو عن رجل، عن أبي أمية.

٥ ـ ورواه غيلان بن جرير، عن أبي قلابة مرسلاً.

وأرجح هذه الأوجه ـ والله أعلم ـ هو الوجه الذي رواه ابن علية، وحماد، وابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجلٍ، عن أنس؛ لأن ابن علية، وحماد بن زيد أثبت الناس في حديث أيوب، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٦٩٩ ـ ٧٠٠.

وقد تبين مما سبق أن الحديث وقع فيه اختلاف كثير، جعل بعض أهل العلم يطعن في صحة الحديث، ومنهم:

١ ـ ابن عبد البر، فقد قال ـ كما في «الاستيعاب» ٤/ ١٦٠٣ ـ: «وهذا حديث مضطرب الإسناد... ولا يصح شيء من ذلك من جهة الإسناد». اهـ.

٢ ـ ابن التركماني، كما في «الجوهر النقي» ٣/ ١٥٤، حيث قال: «هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً». اهـ.

والحديث حسنه الترمذي، بل نقل ابن حجر في «الإصابة» ١/ ٧٣ أنه صححه، وكذا صححه ابن خزيمة، ولعلّ سبب تصحيح هؤلاء للحديث أمور، ومنها:

(أ) أن الحديث وإن وقع فيه اضطراب في سنده ومتنه، إلّا أن مجموع هذه الطرق يحتمل معها أن يكون للحديث أصل.

(ب) أن من ألف في الصحابة ذكر أنس بن مالك، وعرفه عن

طريق هذا الحديث الذي لا يعرف له غيره، كما قال الترمذي: «ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد».اهـ.

(جـ) أن متن الحديث غير مستنكر، فوضع شطر الصلاة، ووضع الصيام عن المسافر، ثابت بالإجماع، ودليل ذلك بالنسبة للصلاة، ما تواتر عن النبي ﷺ من قصره الصلاة إذا كان مسافراً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، وأما الصوم، فقد قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، وأما الحبلى والمرضع، فمن مفهوم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، وقد تقدم تخريج بعض الآثار في هذا عن ابن عباس سما في أول هذه الرسالة. والله أعلم.

﴿ الحديث الرابع والأربعون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٧٩٨ باب من اختار الصيام ح(٢٤١٠):

حدثنا حامد بن يحيى، حدثنا هاشم بن القاسم (ح)

وحدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا أبو قتيبة المعنى، قالا: حدثنا عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي، حدثني حبيب بن عبد الله قال: سمعت سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له حمولة تأوي إلى شبع فليصم رمضان حيث أدركه».

غريب الحديث:

قوله: «حمولة»: بفتح الحاء، أي: مركوب كل ما يحمل عليه من إبل أو حمار أو غيرهما».

قوله: «تأوي»؛ أي تأويه، فإن آوى لازم ومتعد على لفظ واحد.

قوله: «شِبْع»: بكسر الشين، وسكون الموحدة. . . والمعنى: من كانت له حمولة تأويه إلى حال شبع ورفاهية أو إلى مقام يقدر على الشبع فيه، ولم يلحقه في سفره وعثاء ومشقة وعناء، فليصم رمضان حيث أدركه. ينظر: «عون المعبود» ٧/ ٣٨.

رواة الإسناد:

١ـ حامد بن يحيى: ابن هانئ البلخي، أبو عبد الله، نزيل طرسوس، مات سنة٢٤٢هـ روى عن: هاشم بن القاسم، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، والحسين التستري. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٥/ ٣٢٥، التقريب ص١٤٩.

٢ ـ هاشم بن القاسم: ابن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه: قيصر. روى عن: عبد الصمد بن حبيب، وشعبة، وعنه: حامد بن يحيى والإمام أحمد. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٠/ ١٣٠، التقريب ص٥٧٠.

٣ ـ عقبة بن مُكْرَم: بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء، العَمّيّ، بفتح المهملة وتشديد الميم أبو عبد الملك البصري، مات في حدود الخمسين. روى عن: سلم بن قتيبة أبي قتيبة، ويحيى القطّان، وعنه: أبو داود، ومسلم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٢٣، التقريب ص٣٩٥.

٤ ـ أبو قتيبة: سلم بن قتيبة، الشعيري، بفتح المعجمة، أبو قتيبة الخراساني

نزيل البصرة. والشعيري نسبةً إلى بيع الشعير. روى عن: عبد الصمد بن حبيب، ومالك، وشعبة، وعنه: الفلّاس، وعقبة بن مكرم.

وثقه أبو زرعة، وأبو داود، وابن قانع، والدارقطني، والحاكم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين، وأبو حاتم: ليس به بأس، وزاد أبو حاتم: كثير الوهم يكتب حديثه، وقال يحيى القطّان: ليس أبو قتيبة من الجمال التي تحمل المحامل.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة يهم». أما ابن حجر فقال: «صدوق».

والظاهر أن حال أبي قتيبة متردد بين عبارة الحافظين، فالثقة إذا كثرت أوهامه نزلت رتبة وقاربة رتبة الصدوق، وإن كنت أميل إلى عبارة الذهبي؛ لإطلاق جمع من الأئمة توثيقه.

تهذيب الكمال ١١/ ٢٣٢، الكاشف ١/ ٤٥١، تهذيب التهذيب ٤/ ١١٩، التقريب ص٢٤٦.

٥ ـ عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي. روى عن: أبيه، وسعيد بن طهمان، وعنه: أبو قتيبة، وهاشم بن القاسم، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال الأثرم: ذكرناه فوضع أحمد من أمره، وقال البخاري: لين الحديث، ضعّفه أحمد، وقال أبو حاتم مثله وزاد: يكتب حديثه ليس بالمتروك، ونقل البيهقي عن البخاري أنه قال فيه: منكر الحديث ذاهب.

ولم يزد الذهبي في الكاشف على حكاية قول البخاري الأول فكأن هذا هو رأيه فيه.

وأما الحافظ ابن حجر فقد حكى تضعيف أحمد، وقول ابن معين.

السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٢٤٥، الكاشف ١/ ٦٥٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٨٦ التقريب ص٣٥٥.

٦ ـ حبيب بن عبد الله الأزدي، اليحمدي، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، والد عبد الصمد. روى عن: سنان بن سلمة بن المحبق، والحكم بن عمرو الغفاري، وعنه: ابنه عبد الصمد.

قال أبو حاتم: مجهول.

وقد ذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أن أبا حاتم قال فيه: «مجهول»، وقد بحثت في «الجرح والتعديل» وكثير من كتب الرجال فلم أجد لأبي حاتم كلاماً في حبيب هذا، فالله أعلم[1].

---

(١) وقد أفادني د. عبد العزيز اللحيدان ـ أحد مناقشي هذه الرسالة ـ جزاه الله خيراً، بأن الحافظ ابن حجر يحتمل أنه استنبط من نقل ابن أبي حاتم عن أبيه ـ في «الجرح والتعديل» ٣/ ١٠٤ (٤٨٤): «حبيب بن عبد الله الأزدي، بصري، روى عن سنان بن سلمة بن محبق، روى عنه ابنه عبد الصمد بن حبيب، سمعت أبي يقول ذلك» يحتمل أن الحافظ استنبط من هذا السياق أن أبا حاتم =

وقال الذهبي في «الميزان»: «مجهول»، وقد اقتصر ابن حجر في التقريب على هذه الكلمة فقال فيه: كما قال الذهبي.

الميزان ١/ ٤٥٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٣، التقريب ص١٥٤.

٧ ـ سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي: ولد يوم حنين. روى عن: النبي ﷺ مرسلاً وعن أبيه، وعمر، وابن عباس، وعنه: قتادة ـ وقيل لم يسمع منه ـ وحبيب بن عبد الله الأزدي.

ذكره ابن حبان في الصحابة، وكذا أبو نعيم، ونفى صحبته أبو زرعة الرازي وممن عده في التابعين: العجلي حيث قال: تابعي ثقة، وكذا ابن سعد، حيث عده في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة.

أما ابن حجر، فلم يزد على أن قال: «ولد يوم حنين، فله رؤية، وقد أرسل أحاديث، مات في آخر إمارة الحجاج»، وهذا ظاهر في أنه يثبت صحبته.

معرفة الصحابة ٣/ ١٤٢٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨، التقريب ص٢٥٦.

٨ ـ سلمة بن المحبق الهذلي، وقيل سلمة بن ربيعة بن صخر الهذلي، أبو سنان روى عن: النبي ﷺ، وسكن البصرة، وروى عنه: ابنه سنان، وقبيصة بن حريث، والحسن البصري.

معجم الصحابة ١/ ٢٧٨، الإصابة ٣/ ١١٨، التقريب ص٢٤٨.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/ ٤٧٦ عن هاشم بن القاسم به بنحوه.

= يرى أنه مجهول، حيث لم يرو عنه غير ابنه عبد الصمد. والله أعلم.

* وأخرجه أبو داود ٢/ ٧٩٩ ح(٢٤١١) عن **نصر بن المهاجر**؛ **وأحمد** ٥/ ٧، كلاهما (نصر، وأحمد) عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**[1]؛ والعقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٨٣ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٣٩ ح(٨٨٤) ـ عن **محمد بن زنجويه**؛ والبيهقي ٤/ ٢٤٥ من طريق **أبي قلابة الرقاشي**.

كلاهما (ابن زنجويه، وأبو قلابة) عن **مسلم بن إبراهيم**، وزاد أبو قلابة: عبد الصمد بن عبد الوارث.

كلاهما (عبد الصمد، ومسلم) عن عبد الصمد بن حبيب به بنحوه، إلّا أن في حديث الإمام أحمد قصة سلمة بن المحبق مع البشارة بولادة سنان يوم حنين، وأنه قال: «سهم أرمي به عن رسول الله ﷺ أحب إلي مما بشرتموني به، وسماني سناناً».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة حبيب، والد عبد الصمد، مع ضعف عبد الصمد نفسه، وممن ضعف هذا الحديث من الأئمة:

١ ـ البخاري: كما نقله البيهقي عنه في السنن ٤/ ٢٤٥ حيث قال: «ولم يعد البخاري هذا الحديث شيئاً».اهـ.

٢ ـ العقيلي: حيث قال في «ترجمة عبد الصمد ٣/ ٨٣، لما أخرج حديث الباب: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلّا به».اهـ.

---

(١) وقع في المطبوع من «المسند» ٥/ ٧، ط. دار صادر، أن الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الصمد بن حبيب العوذي، حدثني أبي، وهذا خطأ، وصوابه: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبد الصمد بن حبيب، عن أبيه به، كما في «أطراف المسند» ٢/ ٥٠٣ ح(٢٦٩١) وكما في بقية المصادر المذكورة في التخريج.

٣ ـ ابن الجوزي: حيث ذكره في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٣٩، ثم حكى قوله أحمد في تضعيف عبد الصمد، وحكى قول العقيلي الآنف الذكر.

٤ ـ المنذري: كما في «مختصره» لأبي داود ٣/ ٢٩٠، حيث ضعف الحديث بعبد الصمد، وحكى فيه جملة من أقوال النقاد المتقدمة في ترجمته، ثم حكى قول العقيلي.

وظاهر صنيع البيهقي أنه يضعف الحديث، حيث ذكر قول البخاري المتقدم ولم يتعقبه بشيء. والله أعلم.

الحديث الخامس والأربعون

قال أبو داود في ٢/ ٧٩٩ باب متى يفطر المسافر إذا خرج؟ ح(٢٤١٢):

حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثني عبد الله بن يزيد (ح)

وحدثنا جعفر بن مسافر، حدثنا عبد الله بن يحيى، المعنى، حدثني سعيد بن أبي أيوب وزاد جعفر: والليث ـ حدثني يزيد بن أبي حبيب، أن كليب بن ذهل الحضرمي أخبره عن عبيد (قال جعفر): ابن جبر قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب النبي ﷺ في سفينة من الفسطاط في رمضان فرفع، ثم قرب غداءه، قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب، قلت: ألست ترى البيوت؟ قال أبو بصرة: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ قال جعفر في حديثه: فأكل.

غريب الحديث:

قوله: «الفسطاط»: بضم الفاء أو كسرها، فسكون السين، المدينة التي فيها مجمع الناس، ويقال لمصر، والبصرة، الفسطاط وفي «نيل الأوطار»: أن الفسطاط علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص.

ينظر: «النهاية في غريب الحديث» ٣/ ٤٤٥، «نيل الأوطار» ٤/ ٢٢٩، «عون المعبود» ٧/ ٤٠.

وقوله: «فرفع»: كذا بالراء، بصيغة المجهول؛ أي: رفع أبو بصرة ومن كان معه على السفينة، وفي رواية لأحمد (فدفع) بالدال، وهو الواضح، وفي رواية له: فلما دفعنا من مرسانا أمر بسفرته فقربت. ينظر: «عون المعبود» ٧/ ٤٠.

رواة الإسناد:

١ ـ عبيد الله بن عمر: ابن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد مات سنة ٢٣٥هـ. روى عن: عبد الله بن يزيد، وحماد بن زيد، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ١٩/ ١٣٠، التقريب ص٣٧٣.

٢ ـ عبد الله بن يزيد: المكي، أبو عبد الرحمٰن المقرئ، أصله من البصرة أو الأهواز، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، مات سنة ٢١٣هـ وقد قارب المائة. روى عن: سعيد بن أبي أيوب، والثوري، وشعبة، وعنه: الإمام أحمد، والبخاري ـ وهو من كبار شيوخ البخاري ـ وعبيد الله بن عمر القواريري، وغيرهم. «ثقة فاضل».

تهذيب الكمال ١٦/ ٣٢٠، التقريب ص٣٣٠.

٣ ـ جعفر بن مسافر: تقدم في الحديث الواحد والأربعين، وهو صدوق ربما أخطأ.

٤ ـ عبد الله بن يحيى البُرُلُّسي: بضم الموحدة والراء وتشديد اللام المضمومة بعدها مهملة، مات سنة ٢١٢هـ. روى عن: سعيد بن أبي أيوب، ومعاوية بن صالح، وعنه: جعفر بن مسافر والحسن بن عبد العزيز الجرويّ.

قال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: مجهول، وكلمة الدارقطني هذه متعقبة بمعرفة غيره له، فقد عرفه أبو زرعة، وأبو حاتم والبخاري حيث أخرج له في الصحيح. وروى له أبو داود أحاديث في «السنن».

قال الذهبي عنه: «صدوق»، وقال ابن حجر: «لا بأس به صدوق».

سؤالات الحاكم للدارقطني ص٢٣١ رقم (٣٧٣)، الكاشف ١/ ٦٠٧، تهذيب التهذيب ٦/ ٧١، التقريب ص٣٢٩، فتح الباري ٨/ ١٦٠ ح(٤٦٥١).

٥ ـ سعيد بن أبي أيوب: الخزاعي مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلاص، مات سنة ١٦١هـ، روى عن: يزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة، وعنه: عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن يحيى البرلسي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ١٠/ ٣٤٢، التقريب ص٢٣٣.

٦ ـ الليث: ابن سعد، تقدم في الحديث الثامن والثلاثين، وهو ثقة ثبت فقيه حجة.

٧ ـ يزيد بن أبي حبيب: أبو رجاء المصري، واسم أبيه سويد. روى عن: كليب بن ذهل الحضرمي، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وعنه: الليث، وسعيد بن أبي أيوب.

وثقه الأئمة لكنه روى عن: جماعة لم يسمع منهم، ولذا قال ابن حجر: «ثقة، فقيه، وكان يرسل».

تهذيب الكمال ٣٢/ ١٠٢، التقريب ص٦٠٠.

٨ ـ كليب بن ذهل الحضرمي: المصري. روى عن: عبيد بن جبر، وعنه: يزيد بن أبي حبيب، وقد تفرد بالرواية عنه، ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «وثق»، وابن حجر بقوله: «مقبول».

الميزان ٣/ ٤١٤، الكاشف ٢/ ١٤٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٨، التقريب ص٤٦٢.

٩ ـ عبيد بن جبر: القبطي، مولى أبي بصرة. روى عن: مولاه أبي بصرة، وعنه: كليب بن ذهل تفرد عنه.

وثقه العجلي فقال: «تابعي ثقة»، وقال ابن خزيمة: لا أعرفه، وذكره يعقوب بن سفيان الفسوي في ثقات أهل مصر في «المعرفة»، ويقال[1]: إنه كان ممن بعث به المقوقس مع مارية، فعلى هذا: فله صحبة. وقد اكتفى ابن حجر في التقريب بذكر ما سبق عن ابن خزيمة ويعقوب وقصة بعثه.

وعدم ترجيح الحافظ دليل على أنه لم يتبين له حاله، أو أنه سها عن ذكر الحكم الذي يراه ـ والله أعلم ـ والذي يظهر لي أنه ـ على أحسن أحواله ـ أنه صدوق يهم.

وإنما قلت هذا؛ لأن عبيداً لا يعرف إلا في هذا الحديث، وفي المتن غرابة، يحتمل أن تكون منه أو ممن روى عنه ـ وهو كليب ـ ولولا توثيق العجلي والفسوي له لكان الحكم عليه بالضعف أقرب. والله أعلم.

ثقات العجلي رقم (١٠٧٤)، المعرفة والتاريخ٢/ ٤٩٢، الميزان ٣/ ١٩، تهذيب التهذيب ٧/ ٥٥، التقريب ص٣٧٦.

١٠ ـ أبو بصرة الغفاري: هو حميل ـ مثل حميد لكن آخره لام، وقيل بفتح أوله وقيل بالجيم ـ ابن بصرة، بفتح الموحدة، ابن وقاص، سكن مصر ومات بها رضي الله عنه. روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وعنه: عبيد بن جبر وابن شماسة المهري.

معرفة الصحابة ٥/ ٢٨٤٢، تهذيب الكمال ٧/ ٤٢٣، الإصابة ٢/ ٤١، التقريب ص١٨٣.

---

(١) والكلمة لابن حجر في «التقريب».

🙞 تخريجه:

* أخرجه **أحمد** ٦/ ٣٩٨؛ **والدارمي** ١/ ٤٣٥ ح(١٦٦٥)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٥ ح(٢٠٤٠) عن **محمد بن المثنى، ثلاثتهم** (أحمد، والدارمي، وابن المثنى) عن عبد الله بن يزيد المقرئ به بنحو حديث عبد الله بن يحيى البرلسي إلّا أنه قال: «فدفع ـ بالدال ـ ثم قرب غداءه» بدل قوله: «فرفع»(١).

* وأخرجه أحمد ٦/ ٧ عن **يحيى بن آدم**، وفي ٦/ ٣٩٨ عن **عتاب بن زيادة الخراساني**، كلاهما (يحيى، وعتاب) عن ابن المبارك، عن **سعيد بن يزيد**، وفي ٦/ ٣٩٨ عن يحيى بن غيلان، عن المفضل بن فضالة **عن عبد الله بن عياش**.

كلاهما (سعيد، وعبد الله) عن يزيد بن أبي حبيب به بنحو حديث البرلسي، إلّا أن في حديث يحيى بن آدم قال: عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا بصرة الغفاري، فلم يذكر كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبر، فهو على هذا مرسل، وفي حديث عتاب: «فلما دفعنا من مرسانا...».

🙞 الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة كليب بن ذهل الحضرمي؛ ولذا قال ابن خزيمة لما أخرجه في صحيحه: «إن ثبت الخبر... لست أعرف كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبر، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة».

وأما الاختلاف على ابن المبارك في إسناده، فيمكن أن يكون هذا ـ والله أعلم ـ من قبل حبيب بن أبي ثابت نفسه، وأنه أراد

---

(١) إلا أنه وقع في المطبوع من «المسند» (عبيد بن حنين) وفي الدارمي وابن خزيمة (عبيد بن جبير) والصواب: (عبيد بن جبر) كما في «تحفة الأشراف» ٣/ ٨٤، و«أطراف المسند» ٦/ ٧٦ ح(٧٧٨٦)، والمصادر المتقدمة في ترجمته.

الحكاية عن قصة أبي بصرة، والتحديث عن شأنه، لا أن مقصوده الرواية، وهذا ـ كما حكى الدارقطني عن موسى بن هارون الحافظ ـ يقع عند المتقدمين، كما ذكر ذلك ابن رجب في «شرح العلل» ٢/ ٦٠٣، وينظر: «النكت» لابن حجر ٢/٥٨٦ ـ ٥٨٩، فقيه أمثلة تطبيقية على هذه المسألة.

وفي الباب عن دحية بن خليفة ﵁، وسيأتي تخريجه في الحديث التالي.

﴿ الحديث السادس والأربعون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٠٠ باب قدر مسيرة ما يفطر فيه ح(٢٤١٣):

حدثنا عيسى بن حماد، أخبرنا الليث ـ يعني ابن سعد ـ عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن منصور الكلبي، أن دحية بن خليفة خرج من قرية من دمشق مرة إلى قدر قرية عقبة من الفسطاط، وذلك ثلاثة أميال في رمضان، ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس، وكره آخرون أن يفطروا، فلما رجع إلى قريته قال: والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أن أراه، إن قوماً رغبوا عن هدي رسول الله ﷺ وأصحابه، يقول ذلك للذين صاموا، ثم قال عند ذلك: اللهم اقبضني إليك.

غريب الحديث:

قوله: «خرج من دمشق. . . الفسطاط»: جاء في رواية الإمام أحمد في «المسند» ٦/ ٣٩٨: «خرج من قريته إلى قريب من قرية عقبة» وقرية دحية هذه هي «المزة» والمسافة بينهما ـ أي بين قرية دحية، وقرية عقبة ـ هي مقدار المسافة بين قرية عقبة وبين الفسطاط، وهي ثلاثة أميال كما قال الراوي.

ينظر: عون المعبود ٧/ ٤١، ٤٢، وبذل المجهود ١١/ ٢٦٠.

رواة الإسناد:

١ ـ عيسى بن حماد: المعروف بـ«زغبة» تقدم في الحديث الثامن والثلاثين وهو ثقة.

٢ ـ الليث بن سعد: تقدم في الحديث الثامن والثلاثين وهو ثقة حجة.

٣ ـ يزيد بن أبي حبيب: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والأربعين وهو «ثقة، فقيه، لكنه كان يرسل».

٤ ـ أبو الخير: هو مرثد بن عبد الله اليزني، بفتح التحتانية والزاي بعدها نون، أبو الخير المصري، روى عن: منصور الكلبي، وعقبة بن عامر الجهني، وعنه: يزيد أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة. «ثقة فقيه».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٥٧، التقريب ص٥٢٤.

٥ ـ منصور الكلبي: هو منصور بن سعيد أو ابن زيد بن الأصبغ الكلبي المصري روى عن: دحية، وعنه: أبو الخير مرثد اليزني فقط.

قال ابن المديني وابن خزيمة: مجهول لا أعرفه، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «لا يعرف» ونحوه ابن حجر فقال: «مستور».

الكاشف ٢/ ٢٩٦، الميزان ٤/ ١٨٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٤، التقريب ص٥٤٦.

٦ ـ دحية بن خليفة: هو ابن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي جليل، نزل المزة ومات في خلافة معاوية. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: منصور الكلبي، والشعبي وغيرهما.

طبقات ابن سعد ٤/ ٢٤٩، تهذيب الكمال ٨/ ٤٧٣، الإصابة ٢/ ١٦١، التقريب ص٢٠٠.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٦/ ٣٩٨ عن **يونس بن محمد المؤدب، وحجاج الأعور**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦٦ من طريق **عبد الله بن عبد الحكم، وشعيب بن الليث، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، خمستهم** (يونس، وحجاج، وعبد الله، وشعيب، وسعيد) عن الليث به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف.

وتبين مما سبق أن مدار الحديث على الليث، وأن في إسناده منصوراً الكلبي وهو مجهول كما قال ابن المديني، وابن خزيمة، وتبعهما الحافظان الذهبي وابن حجر.

ولذلك فإن ابن خزيمة لما أخرج الخبر قال: «إن ثبت الخبر، فإني لا أعرف منصور بن زيد الكلبي هذا بعدالة ولا جرح».

وقد أشار البيهقي إلى ضعفه بقوله عن الحديث ٤/ ٢٤١: «إن صحّ الحديث».

وضعفه الخطّابي في «المعالم» ٣/ ٢٩٢، وتبعه المنذري في مختصره للسنن ٣/ ٢٩٣.

وقد تقدم في الباب قبله حديث أبي بصرة الغفاري، وتبين من خلال تخريجه أنه ضعيف لجهالة كليب بن ذهل الحضرمي.

وحديث الباب تقدم آنفاً بيان علته، فهل يمكن أن يتعاضد الحديثان؟ ويقوي أحدهما الآخر؟

الذي يظهر أنهما لا يتعاضدان؛ لأن حديث أبي بصرة رضي الله عنه إنما هو في المكان الذي يجوز بدء الفطر منه، لقوله: «فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة»؛ ولذا بوب عليه أبو داود بقوله: «باب متى يفطر المسافر إذا خرج»؟ وبوب عليه الدارمي بقوله: «باب متى يفطر الرجل إذا خرج من بيته يريد السفر»؟.

أما حديث دحية رضي الله عنه فإنه يتعلق بالمسافة التي يجوز فيها الفطر، ولهذا بوب عليه ابن خزيمة بقوله: «باب الرخصة في الفطر في رمضان في مسيرة أقل من يوم وليلة، إن ثبت الخبر. . .» والله أعلم.

❊ الحديث السابع والأربعون ❊

قال أبو داود ٢/ ٨٠٢ باب من يقول: صمت رمضان كله ح(٢٤١٥):

حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن المهلب بن أبي حبيبة، حدثنا الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولنّ أحدكم إني صمت رمضان كلّه وقمته كلّه»، فلا أدري أكره التزكية، أو قال لا بد من نومة أو رقدة.

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد: ابن مسرهد تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ ـ يحيى: هو القطان: أحد الأئمة وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين.

٣ ـ المهلب بن أبي حبيبة: البصري. روى عن: الحسن البصري، وأبي الشعثاء، وعنه: القطان، وابن أبي عروبة.

وثقه أحمد، وأبو داود وزاد: «حدث عنه يحيى بن سعيد، وأثنى عليه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: «والمهلب يروي عن الحسن البصري أحاديث، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله في «الكاشف»: «ثقة»، لكنه في «الميزان» قال عنه: «مجهول»!.

فإن كان أراده فالصواب من قوليه هو الذي في الكاشف لموافقته أقوال الأئمة فيه.

أما ابن حجر فقد قال فيه: «صدوق»، وكلام الذهبي أرجح ـ والعلم عند الله ـ لتوثيق الإمامين أحمد وأبي داود وعدم المعارض لهما.

سؤالات الآجري ١/ ٤٣٩، الكامل ٦/ ٤٦٦، تهذيب الكمال ٢٩/ ٥، الميزان ٤/ ١٩٧، الكاشف ٢/ ٣٠٠، التقريب ص٥٤٩.

٤ ـ الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولاهم، مات سنة ١١٠، وقد قارب التسعين. روى عن: أبي بكرة وسمع منه على الراجح كما سيأتي، وعن جندب البجلي، وروى عن: أناس لم يسمع منهم، وعنه: أمم منهم: ابن عون، ويونس بن عبيد، والمهلب بن أبي حبيبة. «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوّز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذي حُدِّثوا وخطبوا بالبصرة».

تهذيب الكمال ٦/ ٩٥، التقريب ص١٦٠.

٥ ـ أبو بكرة: هو نفيع بن الحارث بن كلدة، بفتحيتن، ابن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته، وقيل: اسمه مسروح، بمهملات. أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة ١٥١هـ أو ٥٢هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: الحسن البصرة، وابنه عبد الرحمٰن، وربعي بن حراش وغيرهم.

طبقات ابن سعد ٧/ ١٥، معجم الصحابة ٣/ ١٤٢، تهذيب الكمال٣٠/ ٥، الإصابة ٦/ ٢٥٢، التقريب ص٥٦٥.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٣٠، باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان، ح(٢١٠٩)؛ وأحمد ٥/ ٣٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٨١ ح(٢٠٧٥)؛ وابن حبان ٨/ ٢٢٤ ح(٣٤٣٩)، من طرق عن يحيى القطان به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٥/ ٤٠، ٤٨ عن **يزيد بن هارون**، وفي ٥/ ٤١، ٥٢ عن **بهز بن أسد**، وفي ٥/ ٤٨ عن **عفان بن مسلم**، **ثلاثتهم** (يزيد، وبهز، وعفان) عن همام بن يحيى. وأحمد ٥/ ٤٨ عن **محمد بن جعفر**، وفي ٥/ ٤٨ عن **عبد الوهاب الثقفي**.

كلاهما (محمد، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة، **كلاهما** (همام، وسعيد) عن قتادة، عن الحسن به بنحوه، إلّا أن في حديث يزيد بن هارون التصريح بأن قائل: «فلا أدري» هو الحسن، ثم قال يزيد كما قال الإمام أحمد في روايته عنه ـ: «وقال يزيد مرة: قال قتادة: الله أعلم، أخاف على أمته التزكية أو لا بد من راقد أو غافل»، وكذا صرّح بهز في حديثه بأن القائل هو قتادة، وفي حديث عبد الوهاب جعل جملة «فالله أعلم... إلخ» متصلاً بقول النبي ﷺ، ثم أعاد عبد الوهاب الجملة فحكاها على أنها من كلامه، وفي بعض ألفاظهم (رقدة)، (غفلة)، (نومة).

الحكم عليه:

إسناده صحيح إن كان الحسن سمعه من أبي بكرة؛ لأن الحسن مدلس ومكثر من الإرسال، ولم أقف له على تصريح بالسماع لهذا الحديث.

أما سماعه بالجملة من أبي بكرة فثابت بلا ريب، كما قال علي بن المديني ـ فيما ذكره البخاري لما أخرج حديث: «إن ابني هذا سيد...» وأن الحسن قال: سمعت أبا بكرة يقول:... كما في «الفتح» ٥/ ٣٦١ ح(٢٧٠٤) ـ قال أبو عبد الله: «قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث»، وأقره البخاري على ذلك فهذا دليل على ثبوت سماعه منه بالجملة.

لكن ذهب الدارقطني ـ فيما نقله الباجي عنه ـ إلى أنه لم يسمع منه، بناءً على أن الحسن الذي قال سمعته من أبي بكرة هو الحسن بن علي رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجر: «هو عجيب منه، فإن البخاري قد أخرج متن هذا الحديث في علامات النبوة مجرداً عن القصة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى ـ وهو إسرائيل بن موسى ـ عن الحسن، عن أبي بكرة، وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من رواية مبارك بن فضالة، ومن رواية علي بن زيد، كلاهما عن الحسن، عن أبي بكرة وزاد في آخره: «قال الحسن: فلما ولي، ما أهريق في سببه محجمة دم». فالحسن القائل هو البصري، والذي ولي هو الحسن بن علي، وليس للحسن بن علي في هذا رواية، وهؤلاء الثلاثة ـ إسرائيل بن موسى، ومبارك بن فضالة وعلي بن زيد ـ لم يدرك واحد منهم الحسن بن علي، وقد صرّح إسرائيل بقوله: «سمعت الحسن»، وذلك فيما أخرجه الإسماعيلي. . .

ولم أر ما نقله الباجي عن الدارقطني عن أن الحسن هذا هو ابن علي في شيء من تصانيفه، وإنما قال في «التتبع لما في الصحيحين»: أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة، والحسن إنما روى عن: الأحنف عن أبي بكرة، وهذا يقتضي عنده أنه لم يسمع من أبي بكرة.

لكن لم أر من صرّح بذلك ممن تكلم في مراسيل الحسن؛ كابن المديني، وأبي حاتم وأحمد، والبزار، وغيرهم، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح» انتهى بتصرف من الفتح ١٣/ ٧٠ ح(٧١٠٩).

وخلاصة ما سبق:

أولاً: أن الدارقطني: يرى أن الحسن لم يسمع من أبي بكرة.

ثانياً: أنه لم يوجد عن الأئمة كلام يفيد نفي السماع، إلّا ما تدل عليه عبارة ابن المديني، وقد ثبت السماع.

ثالثاً: أن من ظن أن الحسن هو ابن علي، فقد وهم؛ لورود ما يدل على الوهم من أوجه عدّة. والله أعلم.

والمقصود هنا، أن سماع الحسن من أبي بكرة ثابت في الجملة، إلّا أن ما يتعلق بحديث الباب، فلم أقف على يثبت سماع الحسن من أبي بكرة.

أما الطريق التي رواها ابن أبي عدي عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، فقد ذكر البزار ـ كما في «النكت الظراف» ٩/ ٤١ ـ أن يحيى القطان أنكره وقال: «إنما هو عن المهلب».اهـ.

وفي رواية ابن أبي الصيف اليمني[1] لسنن أبي داود، أن أبا داود قال عقب إخراجه للحديث ـ كما في «السنن» التي حققها الشيخ محمد عوامة ٣/ ١٧٣ ـ:

«هذا رواه ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة يقال: إنه وهم من ابن أبي عدي».اهـ.

ولم أقف ـ بعد البحث ـ على هذه الطريق التي أشار إليها هذان الإمامان، وهذا لا يؤثر، فإن مرادهما ـ والله أعلم ـ بيان الصواب في حديث ابن أبي عدي، وأنه عن المهلب، لا عن ابن أبي عروبة. والله أعلم.

والحديث صححه ابن خزيمة، كما سبق.

وقال النووي ـ كما في «المجموع» ٦/ ٣٧٥ ـ: «رواه أبو داود والنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحة».اهـ. فقوله: «بأسانيد» محل نظر؛ إذ الحديث بإسناد واحد فحسب. والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر عن هذه الرواية تفصيلاً، ما كتبه الشيخ محمد عوامة في وصف الأصول التي اعتمدها في تحقيقه لسنن أبي داود، ومنها هذه الرواية ١/ ٦٨ ـ ٨٣.

الحديث الثامن والأربعون

قال أبو داود ٢/ ٨٠٣ باب صيام أيام التشريق ح(٢٤١٨):

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص، فقرّب إليهما[1] طعاماً، فقال: كلْ، فقال: إني صائم، فقال عمرو: كُلْ فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها وينهانا عن صيامها، قال مالك: وهي أيام التشريق.

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي: تقدم في الحديث الثامن والعشرين وهو ثقة عابد.

٢ ـ مالك: هو الإمام المشهور، تقدم في الحديث الثامن والعشرين.

٣ ـ يزيد بن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني، مات سنة ١٣٩هـ. روى عن: أبي مرة مولى أم هانئ، ومحمد بن كعب القرظيّ، وعنه: مالك، وأبو مرة، والليث بن سعد وغيرهم. «ثقة مكثر».

تهذيب الكمال ٣٢/ ١٦٩، التقريب ص٦٠٢.

٤ ـ أبو مرّة مولى أم هانئ: يزيد، مولى عقيل بن أبي طالب

---

(١) أي قرب عمرو بن العاص إلى ابنه عبد الله وإلى أبي مرة طعاماً، كما في «بذل المجهود» ١١/ ٢٦٩.

ويقال: مولى أخته أم هانئ. روى عن: عقيل، وأخته أم هانئ، وعمرو بن العاص، وعنه: يزيد بن الهاد، وزيد بن أسلم.

قال الواقدي: هو مولى أم هانئ، وكان يلزم عقيلاً فنسب إليه، وكان شيخاً قديماً، وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ولذا قال الحافظان الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

الكاشف ٢/ ٣٩٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٢٥، التقريب ص٦٠٦.

٥ ـ عمرو بن العاص: هو الصحابي المشهور، أسلم عام الفتح، وولي إمرة مصر مرتين ـ وهو الذي فتحها ـ مات سنة نيف وأربعين.

طبقات ابن سعد ٤/ ٢٥٤، معرفة الصحابة ٤/ ١٩٨٧، الإصابة ٥/ ٢، التقريب ص٤٢٣.

تخريجه:

* الحديث في «الموطأ» ـ رواية أبي مصعب الزهري ـ ١/ ٥٢٩ ح(١٣٦٩) بنحو حديث الباب، وفي رواية يحيى الليثي للموطأ ١/ ٣٧٦ ح(١٣٧) قال: حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن أبي مرة ـ مولى أم هانئ، أخت عقيل بن أبي طالب ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه أخبره، أنه دخل على أبيه فذكر نحو حديث الباب، فالحديث ـ في رواية الليثي ـ يدل على أن أبا مرة لم يحضر وعليه فهو لم يسمع من عمرو بن العاص، وهذا مخالف لرواية الجماعة عن مالك، وسيأتي الكلام على رواية يحيى هذه.

* وأخرجه الحاكم من طريق أحمد بن محمد القاضي، عن القعنبي به.

* وأخرجه أحمد ٤/ ١٩٧ عن **روح**؛ وابن خزيمة ٤/ ٣١٣

ح(٢٩٦١) من طريق **ابن وهب**؛ والحاكم ١/ ٤٣٥ من طريق **الشافعي**، **ثلاثتهم** (روح، وابن وهب، والشافعي) عن مالك به بنحوه.

* وأخرجه الدارمي ١/ ٤٥٠ ح(٢١٤٩) عن **عبد الله بن صالح**؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٣١١ ح(٢١٤٩) من طريق **عبد الله بن عبد الحكم**، **وشعيب بن الليث**.

ثلاثتهم (ابن صالح، وابن عبد الحكم، وشعيب) عن **الليث بن سعد**؛ **وابن خزيمة** ٤/ ٣١٣ ح(٢٩٦١) من طريق ابن وهب، عن **ابن لهيعة**.

كلاهما (الليث، وابن لهيعة) عن يزيد بن الهاد به بنحوه، إلا أن في حديث الليث زيادة في آخره، وهي قوله: «فأفطر عبد الله، فأكل فأكلت معه».

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٧٠ ح(٢٩٠٠، ٢٩٠١)؛ وأحمد ٤/ ١٩٧ من طريق ابن جريج، أخبرني سعيد بن كثير، عن عمه جعفر بن عبد المطلب، عن عمرو بن العاص بنحوه، لكن فيه ـ لما ذكر عبد الله أنه صائم ـ قال له أبوه: إن النبي ﷺ قال: «**إنها أيام أكل وشرب**».

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وتبين من التخريج أن للحديث طريقاً أخرى إلى عمروٍ رضي الله عنه.

والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم، وظاهر كلام ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٣/ ٦٩، أنه يصححه. أما ما يتعلق برواية يحيى ـ والتي فيها أن أبا مرة لم يسمع من عمرو بن العاص رضي الله عنه ـ فقد قال ابن عبد البر ـ في «التمهيد» ٢٣/ ٦٧ ـ:

«وقال سائر الرواة عن مالك، منهم القعنبي، وابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير، وأبو مصعب، ومعن، والشافعي، وروح بن عبادة، ومحمد بن الحسن، وغيرهم ـ في هذا الحديث ـ عن يزيد بن الهادي،

عن أبي مرة ـ مولى أم هانئ ـ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاص، وروى ابن وهب وغيره عن مخرمة بن بكير بن الأشج، عن أبيه، قال: سمعت أبا مرة يحدث، عن أبي رافع مولى ابن العجماء، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: دخلت على عمرو بن العاص ـ الغد من يوم النحر ـ وعبد الله صائم، فقال: اقترب فكل... ـ فذكر نحو حديث الباب ـ ذكره أبو الحسن الدارقطني... ـ ثم قال ابن عبد البر: ـ ورواية مخرمة بن بكير هذه تشهد لرواية يحيى بن يحيى عن مالك، بأن أبا مرة لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص. والله أعلم».اهـ.

وعلى كل حال، فإن ما دلّ عليه الحديث من النهي عن صيام أيام التشريق ثابت في أحاديث أخرى عن جماعة من الصحابة، منهم: عقبة بن عامر، وأبو هريرة، ونبيشة الهذلي رضي الله عنهم.

أما حديث عقبة، وأبي هريرة، فسيأتي تخريجهما إن شاء عند الأحاديث ذوات الأرقام ٤٩ و١٥٥.

وأما حديث نبيشة الهذلي، فقد أخرجه مسلم ٢/ ٨٠٠ ح(١١٤١) ولفظه: «**أيام التشريق أيام أكل وشرب**»، وزاد في رواية: «**وذكر لله** عز وجل». وأخرجه أبو داود ٣/ ٢٤٣ ح(٢٨١٣)، باب في حبس لحوم الأضاحي، والنسائي ٧/ ١٧٠ باب تفسير العتيرة ح(٤٢٣٠). والله أعلم.

قال أبو داود ٢/ ٨٠٤ باب صيام أيام التشريق ح(٢٤١٩):

حدثنا الحسن بن علي، حدثنا وهب، حدثنا موسى بن علي (ح).

وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن موسى بن علي، والإخبار في حديث وهب[1] قال: سمعت أبي أنه سمع عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب».

رواة الإسناد:

١ ـ الحسن بن علي: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع وهو ثقة حافظ.

٢ ـ وهب: هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري، مات سنة ٢٠٦هـ. روى عن: موسى بن علي بن رباح، وعبد الله بن عون، وعنه: الحسن بن علي الخلال، الإمام أحمد.

وثقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد، ولما سأل القزاز الإمام أحمد عندما أراد الذهاب إلى البصرة عمن يكتب؟ قال: عن وهب بن جرير وأبي عامر العقدي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس.

وكان عفان بن مسلم يتكلم فيه حتى رماه بالكذب، ولكن لم يوافقه أحد على ذلك، وقد سأل الآجري أبا داود: بلغك عن عفان بن مسلم

---

(١) أي: وألفاظ الحديث ما في حديث وهب، كما في «بذل المجهود» ١١/ ٢٧٠.

إنه ليكذّب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت علياً ـ يعني ابن المديني ـ يقول: أبو نعيم، وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلّا وقعوا فيه، ولذلك قال الحافظان الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

سؤالات الآجري ٢/١٦، الكاشف ٢/٣٥٦، تهذيب التهذيب ١١/١٤١، التقريب ص٥٨٥.

٣ ـ موسى بن علي: بالتصغير، ابن رباح، بموحدة، اللخمي، أبو عبد الرحمٰن المصري. مات سنة ١٦٣هـ. روى عن: أبيه، والزهري، وعنه: وكيع، ووهب بن جرير.

وثقه ابن معين ـ في رواية ـ وأحمد، وأبو حاتم، والبخاري، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق، قال: وقال ابن معين: لم يكن بالقوي، وقال ابن عبد البر: ما انفرد به فليس بالقوي.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «ثبت صالح»، أما ابن حجر فقال: «صدوق ربما أخطأ» كذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ، وليس في كلام الأئمة ما يدل على ماذكره، والأقرب أنه «ثقة» أو كما قال الذهبي. والله أعلم.

علل الترمذي الكبير ص٣٩١، الكاشف ٢/٣٠٦، تهذيب التهذيب ١٠/٣٢٣، التقريب ص٥٥٣.

٤ ـ عثمان بن أبي شيبة: واسم أبي شيبة محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، مات سنة ٢٣٩هـ. روى عن: وكيع، وهشيم وآخرين، وعنه: أبو داود، والذهلي وغيرهما.

أثنى عليه أحمد، ووثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق.

وقد استنكر عليه الإمام أحمد بعض أحاديث توهم فيها وأخطأ،

وبسببها ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال الأزدي: رأيت أصحابنا يذكرون أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليها.

وقد علق الذهبي على كلمة الأزدي فقال: «قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحيهما، وروى عنه أبو يعلى، والبغوي والناس، وقد سئل عنه أحمد فقال: ما علمت إلّا خيراً وأثنى عليه، وقال يحيى: ثقة مأمون».

ولذا قال ابن حجر ملخصاً أقوال من سبق: «ثقة حافظ شهير، وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن».

ضعفاء العقيلي ٣/ ٢٢٢، الميزان ٣/ ٣٥، تهذيب التهذيب ٧/ ١٣٢، التقريب ص٣٨٦.

٥ ـ وكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، مات سنة ١٩٧هـ. روى عن: موسى بن علي، وشعبة، والثوري وخلق سواهم، وعنه: ابنا أبي شيبة والإمام أحمد وغيرهم. «ثقة حافظ عابد».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٦٢، التقريب ص٥٨٠.

٦ ـ سمعت أبي: هو عُلي ـ بالتصغير على المشهور ـ ابن رباح بن قصير ـ ضد الطويل ـ اللخمي، أبو عبد الله المصري، مات سنة بضع عشرة ومائة. روى عن: عقبة بن عامر، وفضالة بن عبيد، وعنه: ابنه موسى، ويزيد بن أبي حبيب. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٢٧، التقريب ص٤٠١.

٧ ـ عقبة بن عامر: الجهني، صحابي مشهور، اختلف في كنيته على سبعة أقوال أشهرها أنه أبو حماد، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيهاً فاضلاً، مات قرب الستين. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: علي بن رباح، وأبو عُشّانة حي بن يؤمن.

طبقات ابن سعد ٤/ ٣٤٣، معجم الصحابة ٢/ ٢٧٢، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٠٣، الإصابة ٤/ ٢٥٠، التقريب ص٣٩٥.

تخريجه:

* أخرجه الدارمي ١/ ٤٤٩ ح(١٧١٣) عن وهب بن جرير به بنحوه، إلّا أنه لم يذكر يوم النحر.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٤٣، باب ما جاء في كراهية الصوم أيام التشريق ح(٧٧٣)؛ وأحمد ٤/ ١٥٢؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٢ ح(٢١٠٠) من طرق عن وكيع به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٥/ ٢٥٢، كتاب المناسك، باب النهي عن صوم يوم عرفة ح(٣٠٠٤)؛ والحاكم ١/ ٤٣٤ من طريق **عبد الله بن يزيد المقريء**؛ وأحمد ٤/ ١٥٢ عن **ابن مهدي**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٢ ح(٢١٠٠) من طريق **سعيد بن سالم**؛ وابن حبان ٨/ ٣٦٨ ح(٣٦٠٣) من طريق **سعد بن يزيد الفراء**، **أربعتهم** (المقرئ، وابن مهدي، وسعيد، وسعد) عن موسى بن علي به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وقد صحح الحديث: الترمذيُ، وابنُ خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وقد تقدّم في الحديث السابق الإشارة إلى شيء من الشواهد التي رويت عن جماعة من الصحابة في النهي عن صيام أيام التشريق، وقد قال الترمذي لما أخرج حديث عقبة ٣/ ١٤٣: «وفي الباب عن علي، وسعد، وأبي هريرة، وجابر، ونبيشة، وبشر بن سحيم، وعبد الله بن حذافة، وأنس، وحمزة بن عمرو الأسلمي، وكعب بن مالك وعائشة، وعمرو بن العاصي، وعبد الله بن عمرو».

فهؤلاء أربعة عشر صحابياً رضي الله عنهم، كلهم روى النهي عن صيام أيام التشريق، وفي بعضها ـ وهو قليل ـ ذكرٌ ليوم النحر، إلّا أنني لم أقف ـ بعد مراجعتي لجميع هذه الأحاديث ـ ذكر ليوم عرفة، إلّا في هذا الحديث، ولذلك قال الإمام ابن عبد البر في «التمهيد» ٢١/١٦٣:

«هذا حديث انفرد به موسى بن عُلي، عن أبيه، وما انفرد به فليس بالقوي. وذكر يوم عرفة في هذا الحديث غير محفوظ، وإنما المحفوظ عن النبي ﷺ من وجوه: «**يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق أيام أكل وشرب**» وقد أجمع العلماء على أن يوم عرفة جائز صيامه للمتمتع إذا لم يجد هدياً، وأنه جائز صيامه بغير مكة[1]... وفي حديث موسى بن علي هذا، ذكر عرفة مع بيان حكمه، وذكر يوم النحر، وقد أجمعوا على أنه لا يحل لأحدٍ صومه، وذكر أيام التشريق، وقد اختلف العلماء في صيامها للمتمتع وغيره...».اهـ[2].

وخلاصة كلام أبي عمر رحمه الله: أن لفظة: «يوم عرفة» شاذة من وجهين:

١ ـ تفرد موسى بن علي به، وهو ممن لا يحتمل تفرده بمثل هذا.

٢ ـ أن الإجماع منعقد ـ كما قال رحمه الله ـ على جواز صيامه للمتمتع الذي لم يجد الهدي، ولأهل الأمصار، بينما يوم النحر ـ بالإجماع ـ وأيام التشريق ـ على خلاف ـ يحرم صومها على أهل الأمصار والحجاج ـ إلّا لمن لم يجد الهدي ـ. والله أعلم.

---

(١) لعله عبّر بالجواز، ليبين خطأ ما روي من النهي عن صيامه، وإلّا فهو مستحب، كما ثبت ذلك في أحاديث، منها حديث أبي قتادة، الذي أخرجه ـ مسلم ٢/٨١٨ ح(١١٦٢)؛ والترمذي ٣/١٢٤، باب ما جاء في فضل صوم يوم عرفة ح(٧٤٩)، وغيرهما.

(٢) وقد مثل السخاوي ـ في «فتح المغيث» ١/٢٣١ ـ بهذا المثال على الزيادة غير المحفوظة في المتن، في أول مبحث الشاذ.

الحديث الخمسون

قال أبو داود ٢/ ٨٠٥، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم ح(٢٤٢١):

حدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا سفيان بن حبيب (ح) وحدثنا يزيد بن قبيس من أهل جَبَلة، حدثنا الوليد، جميعاً عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر السلمي، عن أخته، وقال يزيد (الصماء): أن النبي ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلّا فيما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلّا لحاء عنبةٍ أو عود شجر فليمضغه».

قال أبو داود: هذا الحديث منسوخ.

غريب الحديث:

قوله: «لحاء»: «اللحاء: بكسر اللام، قال التوربشتي: اللحاء ممدود، وهو قشر الشجر».اهـ. ينظر: «عون المعبود» ٧/ ٤٩.

رواة الإسناد:

١ ـ حميد بن مسعدة: ابن المبارك السامي، بالمهملة، أو الباهلي، بصري، روى عن: ابن علية، وحماد بن زيد، وسفيان بن حبيب، وعنه: الجماعة سوى البخاري.

قال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد لخص الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

ولعل حال حميد أحسن من ذلك، فإن النسائي وثقه، وأما كلام أبي حاتم فيه، فإنه يقول هذه الكلمة في أئمة ثقات، كالإمام مسلم صدوق!

فالأقرب فيه أنه ثقة، وهو ـ على الأقل ـ ليس كيزيد بن قبيس الآتي ـ الذي اعتمد فيه الحافظان على توثيق إنسان غير مشهور في مزكي رواة الأخبار، وهذا غريب من الحافظين رحمهما الله. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٥، الكاشف ١/ ٣٥٥، التقريب ص١٨٢.

٢ ـ سفيان بن حبيب: البصري، البزاز، أبو محمد، وقيل غير ذلك، مات سنة ١٨٢هـ، وقيل ١٨٦هـ، وله ٥٨ سنة. روى عن: ثور بن يزيد، وابن أبي عروبة وشعبة، وابن جريج، وعنه: حميد بن مسعدة ـ وهو راويته ـ ونصر بن علي وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ١١/ ١٣٧، التقريب ص٢٤٤.

٣ ـ يزيد بن قبيس: بموحدة ومهملة مصغر، ابن سليمان الشامي، من أهل جبلة روى عن: الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش وغيرهما، وعنه: أبو داود وأبو جعفر محمد بن الخضر الرقي[1] وقال عنه: «ثقة».

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقد اعتمد الحافظان الذهبي وابن حجر مقولة تلميذه أبي جعفر الرقي، وعلى رواية أبي دواد عنه، فقالا عنه: «ثقة»[2].

تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٢٦، الكاشف ٢/ ٣٨٨، التقريب ص٦٠٤.

٤ ـ الوليد: هو ابن مسلم، وقد تقدمت ترجمته في الحديث العاشر، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.

---

(١) هذا الرجل من المقلين جداً في تزكية الرواة، ولم أقف له على ترجمة، إلا أن له ذكراً في ضمن تلاميذ وشيوخ بعض رجال «التهذيب».

(٢) قارن بين اعتماد الحافظين على توثيق الرقي لشيخه، وعدم اعتبارهما لتوثيق النسائي في حميد بن مسعدة شيخ أبي داود الذي مضت ترجمته آنفاً.

٥ ـ ثور بن يزيد: بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه، أبو خالد الحمصي، مات سنة ١٥٠هـ، وقيل ١٥٣هـ، وقيل ١٥٥هـ. روى عن: خالد بن معدان، وأبان بن عياش وأبي الزناد، وعنه: الوليد بن مسلم، وسفيان بن حبيب، ووكيع والسفيانان وغيرهم. «ثقة ثبت، إلّا أنه يرى القدر».

تهذيب الكمال ٤/٤١٨، التقريب ص١٣٥.

٦ ـ خالد بن معدان: الكلاعي الحمصي، أبو عبد الله، مات سنة ١٠٣هـ وقيل بعد ذلك. روى عن: ثوبان، وعبادة بن الصامت، وعبد الله بن بسر وغيرهم، وعنه: ثور بن يزيد وحريز بن عثمان الرحبي وغيرهما. «ثقة عابد يرسل كثيراً».

تهذيب الكمال ٨/١٦٨، التقريب ص١٩٠.

٧ ـ عبد الله بن بسر: بضم الموحدة وسكون المهملة، المازني، صحابي صغير ولأبيه صحبة، مات سنة ٨٨هـ وقيل ٩٦هـ، وله ١٠٠ سنة، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة. روى عن: النبي ﷺ وأخته الصماء، وقيل عمّته، وقيل خالته وسيأتي تحرير ذلك إن شاء الله.، وعنه: خالد بن معدان، وأبو الزاهرية وغيرهما.

معجم الصحابة ٢/ ٨٠، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٣، الإصابة ٤/ ٤٠، التقريب ص٢٩٧.

٨ ـ أخته: هي الصماء بنت بسر المازنية، يقال اسمها: بهية، لها صحبة وحديث. روت عن النبي ﷺ وقيل عن عائشة عن النبي ﷺ في النهي عن صوم يوم السبت وسيأتي تحرير ذلك إن شاء الله، وعنها عبد الله بن بسر، وأبو زيادة عبيد الله بن زياد.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٣٨٠، تهذيب الكمال ٣٥/ ٢١٨، الإصابة ٨/ ١٣٠، التقريب ص٧٤٩.

❀ **تخريجه:**

* أخرجه الترمذي ٣/ ١٢٠، باب ما جاء في صوم يوم السبت ح(٧٤٤)؛ والنسائي في «الكبرى»[1] ٢/ ١٤٣، باب النهي عن صيام يوم السبت ح(٢٧٦٣)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٠، باب ما جاء في صيام يوم السبت ح(١٧٢٦)، ثلاثتهم (الترمذي، والنسائي، وابن ماجه) عن حميد بن مسعدة به بنحوه.

* أخرجه الحاكم ١/ ٤٣٥ من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٢/ ١٤٣ ح(٢٧٦١)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٠ ح(١٧٢٦) من طريق **عيسى بن يونس**؛ والنسائي ٢/ ١٤٤ ح(٢٧٦٥) من طريق **بقية بن الوليد**؛ والنسائي ٢/ ١٤٣ ح(٢٧٦٢) من طريق **أصبغ بن زيد**؛ والنسائي أيضاً ٢/ ١٤٤ ح(٢٧٦٤) من طريق **عبد الملك بن الصبّاح**؛ وأحمد ٦/ ٣٦٨؛ والدارمي ١/ ٤٤٥ ح(١٦٩٨)؛ وابن خزيمة ٢/ ٣١٧ ح(٢١٦٤)، من طريق **أبي عاصم النبيل**؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد» ٦/ ١٨٥ ح(٣٤١٣)؛ وتمام في «الفوائد» ٢/ ١٩٨ من طريق **أبي بكر عبد الله بن يزيد المقري**؛ والطبراني في «الكبير» ٢٤/ ٣٣٠ ح(٨١٩) من طريق **قرة بن عبد الرحمٰن**؛ والطبراني في «الكبير» ٢٤/ ٣٣٠ ح(٨٢١) من طريق **الفضل بن موسى**؛ وتمام في «الفوائد» ٢/ ١٩٩، وأشار إليه أبو دواد ح(٢٤٢٤) من طريق **الأوزاعي**.

تسعتهم (عيسى، وبقية، وأصبغ، وعبد الملك، وأبو عاصم، وأبو بكر عبد الله بن يزيد، وقرة، والفضل، والأوزاعي) عن ثور بن يزيد به بنحوه، إلّا أن عيسى بن يونس لم يذكر أخته، بل جعله عن عبد الله بن بسر مرفوعاً وفي حديث بقية قال: عن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء، وفي حديث أبي بكر المقرئ قال: عن عبد الله بن بسر، عن أمه.

(١) جميع الإحالات في هذا الحديث إلى «سنن النسائي الكبرى».

* وأخرجه النسائي ٢/ ١٤٥ ح(٢٧٦٩) عن **سعيد بن عمرو الحمصي**؛ والنسائي في ٢/ ١٤٤ ح(٢٧٦٦) عن **عمرو بن عثمان**؛ والنسائي أيضاً ٢/ ٤٥ ح(٢٧٧٠) عن عمران بن بكار، عن **يزيد بن عبد ربه**، ثلاثتهم (سعيد، وعمرو، ويزيد) عن **بقية بن الوليد**؛ وأحمد ٣٦٨/٦؛ والطبراني في مسند الشاميين ٢/ ٤٠٦ من طريق **إسماعيل بن عياش**؛ والنسائي ٢/ ١٤٤ ح(٢٧٦٧) من طريق **محمد بن حرب**، وفي ٢/ ١٤٤ ح(٢٧٦٨) من طريق **عبد الله بن سالم**.

أربعتهم (بقية، وإسماعيل، ومحمد، وعبد الله) عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن لقمان بن عامر، عن خالد بن معدان به بنحوه، إلّا أن سعيداً في حديثه عن بقية جعله عن خالته الصماء، وجعله عمرو بن عثمان من مسند عبد الله بن بسر، وجعل بين لقمان بن عامر، وخالد بن معدان رجلاً اسمه: عامر بن جشيب، وجعله يزيد ـ في حديثه عن بقية ـ من مسند عبد الله بن بسر، ورواه عن الزبيدي، عن عامر بن جشيب، عن خالد بن معدان فلم يذكر لقمان بن عامر، ورواه محمد بن حرب، وعبد الله بن سالم فجعلاه عن الزبيدي عن الفضيل بن فضالة، عن خالد بن معدان، إلّا محمد بن حرب قال في حديثه: عن ابن بسر عن خالته، وجعله ابن سالم، عن عبد الله بن بسر، عن أبيه.

* وأخرجه النسائي٢/ ١٤٥ح(٢٧٧١) من طريق داود بن عبيد الله عن خالد بن معدان به بنحوه إلّا أنه جعله عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن عائشة مرفوعاً.

* وأخرجه النسائي ٢/ ١٤٣ح(٢٧٥٩)؛ وابن حبان ٨/ ٣٧٩ ح(٣٦١٥) من طريق **مبشر بن إسماعيل**؛ وأحمد ٤/ ١٨٩ من طريق **علي بن عياش**؛ والروياني في «المسند» ٢/ ٣٠٧ من طريق **أبي المغيرة عبد القدوس الخولاني**، **ثلاثتهم** (مبشر، وعلي، وأبو المغيرة) عن

حسان بن نوح؛ والنسائي ٢/ ١٤٣ ح(٢٧٦٠)؛ وابن خزيمة ٣/ ٣١٧ ح(٢١٦٤) من طريق معاوية بن صالح، عن **ابن عبد الله بن بسر**؛ وأحمد ٤/ ١٨٩ من طريق الوليد بن مسلم عن **يحيى بن حسان**.

ثلاثتهم (حسان بن نوح، وابن عبد الله بن بسر، ويحيى بن حسان) عن عبد الله بن بسر مرفوعاً ـ لم يذكروا أخته ـ إلّا أن أبا المغيرة في حديثه عن حسان بن نوح جعله عن حسان، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً، وجعله معاوية بن صالح في حديثه عن ابن عبد الله بن بسر، عن أبيه، عن عمته الصماء أخت بسر.

الحكم عليه:

ظاهر إسناده الصحة إلا أنه شاذ المتن ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله ـ.

وعنعنة الوليد هنا لا تضر لأنه توبع من جماعة فالحديث معروف عن ثور بن يزيد، إلّا أنه وقع فيه اختلاف على عبد الله بن بسر وعلى من دونه في تسمية الصحابي، على أوجه، وهذا ملخصها:

الوجه الأول: جعل الحديث من مسند الصماء بنت بسر:

وقد رواه ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء، وقد اختلف في إسناده على ثور:

١ ـ فرواه الجماعة عنه ـ ومنهم أصبغ بن زيد، وعبد الملك بن الصباح، وأبو عاصم النبيل، والأوزاعي، وقرة بن عبد الرحمٰن وغيرهم ـ ممن تقدم ذكرهم ـ كلهم عن ثور، عن خالد، عن عبد الله عن أخته.

٢ ـ وخالفهم في ذلك بقية، فرواه عن ثور، عن خالد، عن عبد الله، عن عمته الصماء، ولعل هذا وهم من بقية، فإن الأكثرين رووه عن ثور، وهم جميعاً من الثقات سوى قرة بن عبد الرحمٰن.

٣ ـ وخالف جمهور الرواة عن ثور، عيسى بن يونس، فرواه عن ثور، عن خالد عن عبد الله بن بسر مرفوعاً ن فلم يذكر أخته، وهذا أيضاً مخالف لرواية الجماعة من أصحاب ثور، ولذلك قال أبو نعيم في «الحلية» ٥/٢١٨: «غريب من حديث خالد، تفرد به عيسى عن ثور». اهـ.

وعليه فالمحفوظ في حديث ثور، هو روايته عن خالد بن عبد الله، عن أخته الصماء وهذا هو أقوى الأوجه عن خالد، وعن عبد الله بن بسر، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» ٥/١٩٧/ب، حيث قال: «والصحيح عن ابن بسر، عن أخته». اهـ.

ولأن ثوراً هو أوثق من روى هذا الحديث عنه، بينما المخالفون إما مجهول أو غير موثق من قبل الأئمة المعتبرين ـ كما سيأتي ـ إضافة إلى أن ثوراً كان له مزيد عناية بحديث خالد بن معدان، كما ذكر ذلك عنه الوليد بن مسلم، كما في ترجمته في «تهذيب الكمال» ٤/٤٢٣.

الوجه الثاني: جعله من مسند عبد الله بن بسر:

وقد روى هذا الوجه عن ابن بسر كل من:

١ ـ يحيى بن حسان، إلّا أن الإسناد إلى يحيى من رواية الوليد بن مسلم عنه، وقد عنعنه، ولم أقف على طريق عن يحيى سوى هذا الطريق، وعليه فلا يعتد بهذه الطريق لعنعنة الوليد، لكثرة تدليسه وتسويته عن الضعفاء والمجاهيل، فيخشى أن يكون سواه والله أعلم.

٢ ـ حسان بن نوح، وقد اختلف عليه في تسمية الصحابي:

(أ) فرواه مبشر بن إسماعيل، وعلي بن عياش عنه، عن عبد الله بن بسر مرفوعاً.

(ب) ورواه أبو المغيرة الخولاني، عن حسان، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وهذا الاختلاف يحتمل أن يكون من حسان نفسه، فإنه لم يوثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٣٢.

ويحتمل أن يكون من أبي المغيرة، فإنه كان صدوقاً، كما قال أبو حاتم، وقال عنه النسائي: ليس به بأس، ووثقه العجلي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٢٤. وقد خالفه في هذا الحديث ثقتان، وهما مبشر، وعلي، كما في ترجمتهما من «تهذيب الكمال»، مبشر في ٢٧/ ١٩٠، وعلي في ٢١/ ٨١.

٣ ـ خالد بن معدان: وذلك فيما رواه عمرو بن عثمان، ويزيد بن عبد ربه، كلاهما عن بقية بن الوليد، عن الزبيدي، عن لقمان بن عامر، عن خالد.

وقد اختلف على بقية في إسناده، كما تقدمت الإشارة إليه في التخريج فيحتمل أن يكون الاضطراب من بقية، ويحتمل أن يكون من لقمان بن عامر، فإنه لم يوثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، كما في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٩٨، وقد قال عنه الذهبي في «الميزان» ٣/ ٤١٩: «صدوق» وكذا قال ابن حجر في «التقريب» ص٤٦٤. والله أعلم.

وسبق في الوجه الأول أن أقوى الأوجه عن خالد ما رواه عن عبد الله عن أخته.

الوجه الثالث: جعله عن عبد الله بن بسر، عن أبيه:

وقد روى هذا الوجه الفضيل بن فضالة ـ فيما رواه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي عنه ـ عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أبيه.

وهذا الوجه لا يصح؛ لأن الفضيل هذا في عداد المجاهيل، ولم

أجد فيه كلاماً سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات»، وقد قال عنه ابن حجر في «التقريب» ص٤٤٨: «مقبول، أرسل شيئاً»، ومع هذا فقد خولف في إسناده كما تقدم.

الوجه الرابع: جعله عن عبد الله بن بسر، عن خالته:

وهذا من رواية الفضيل الذي سبق الكلام عليه آنفاً، فهو وجه لا يصح.

الوجه الخامس: جعله عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن عائشة:

وقد رواه داود بن عبيد الله، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر به.

وهذا الوجه لا يصح أيضاً؛ لأن داود هذا مجهول، كما في «الميزان» ٢/ ١٢؛ و«التقريب» ص١٩٩.

الوجه السادس: جعله عن عبد الله بن بسر عن خالته الصماء:

وقد روى هذا الوجه لقمان بن عامر ـ فيما رواه عنه سعيد بن عمرو الحمصي، عن بقية بن الوليد، عن محمد بن الوليد الزبيدي عنه ـ عن خالد بن معدان.

وقد تقدم توجيه مثل هذا في الكلام على الطريق الثالث من طرق الوجه الثاني.

الوجه السابع: جعله عن عبد الله بن بسر عن أمه:

وقد رواه عبد الله بن يزيد المقرئ أبو بكر، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان عن عبد الله، عن أمه، كذا قال الراوي في كنية عبد الله بن يزيد المقرئ، والمشهور أن كنيته: أبو عبد الرحمٰن فلعله وهم.

وهذا الوجه يتبين نقده من خلال ما تقدم من الكلام على الطريق الثالث من طرق الوجه الثاني، وأن أصح الأوجه عن خالد بن معدان،

كون الحديث من مسند الصماء أخت عبد الله بن بسر، وعبد الله المقرئ، قد خالف جمهور الرواة، عن ثور عن خالد كما سبق وعليه فهذا الوجه مرجوح.

الوجه الثامن: جعله عن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء أخت بسر عن أبيه عن عمته الصماء:

وقد رواه خالد بن معدان ـ فيما رواه بقية بن الوليد عن ثور عنه ـ عن عبد الله عن عمته.

أما طريق ابن عبد الله بن بسر فلا تصح؛ لأن ابن عبد الله بن بسر مجهول لا يعرف، ولم يسم، كما في «الميزان» ٤/ ٥٩٣، و«التقريب» ص٦٩٥.

وأما رواية بقية، فهي مرجوحة أيضاً، كما تقدم من أن أصح الأوجه عن خالد هو جعله من مسند الصماء أخت عبد الله، وبقية لم يتابعه أحد ـ فيما وقفت عليه ـ على قوله: «عمته الصماء».

وبعد: فقد سلك العلماء ـ رحمهم الله ـ تجاه هذا الحديث ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: من رأى أن الحديث لا يصح، وعباراتهم في ذلك مختلفة، فبعضهم يشير إلى العلة الإسنادية، وبعضهم عبر عن ذلك بشذوذ المتن، ومن هؤلاء:

١ ـ الإمام الزهري: فقد روى أبو داود عنه عقب إخراج حديث الباب أنه قال: «هذا حديث حمصي».اهـ. قال الطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٨١، مبيناً مراد الزهري: «فلم يعده الزهري حديثاً يقال به، بل ضعّفه».اهـ.

٢ ـ الإمام مالك: كما نقل ذلك عنه أبو داود ـ عقب إخراج الحديث ـ حيث قال: «هذا كذب».اهـ.

وقد اعترض بعض أهل العلم على كلمة الإمام مالك هذه، ومنهم النووي حيث قال في «المجموع» ٦/ ٤٣٩: «وهذا القول لا يقبل، فقد صححه الأئمة...» ثم نقل قول الحاكم في تصحيحه. ومنهم الحافظ عبد الحق الإشبيلي ـ كما في «تهذيب السنن» لابن القيم ٣/ ٣٠٢ ـ حيث قال: «ولعل مالكاً إنما جعله كذباً من أجل رواية ثور بن يزيد الكلاعي، فإنه كان يرمى بالقدر، ولكن كان ثقة فيما يروي...».اهـ.

ومنهم ابن عبد الهادي، فقد قال عن كلام الإمام مالك ـ كما في «المحرر» ١/ ٣٧٩: «وفيه نظر».اهـ.

وهذا ـ فيما يظهر ـ ذهاب من هؤلاء العلماء إلى أن مالكاً يرى أنه مكذوب أي موضوع، ولعل الأقرب أن المراد من كلامه، أنه خطأ ووهم، والكذب يطلق في لغة أهل الحجاز ويراد به الكذب، كما في «لسان العرب» ١/ ٧٠٩. والله أعلم.

٣ ـ الأوزاعي: فقد ذكر أبو داود عنه ـ عقب ذكر كلام الزهري السابق ـ أنه قال: «ما زلت له كاتماً رأيته انتشر».اهـ.

٤ ـ يحيى بن سعيد القطان: فقد ذكر الإمام أحمد ـ كما في «تهذيب السنن» لابن القيم ٣/ ٢٩٨ ـ عنه: «أنه كان ينفيه، وأبى أن يحدث به، وقد كان سمعه من ثور، قال أحمد: فسمعته من أبي عاصم».اهـ. قال ابن القيم عقب ذلك: «فهذا تضعيف للحديث».اهـ.

٥ ـ الإمام أحمد: كما نقل ذلك عنه الأثرم ـ كما في «تهذيب السنن» لابن القيم ٣/ ٢٩٨ ـ وقال الأثرم: «حجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت: أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر، منها...» ثم ذكر بعضها.

٦ ـ الأثرم: ويفهم رأيه من خلال كلامه الذي نقله عنه ابن القيم فيما تقدمت الإشارة إليه.

٧ ـ النسائي: فقد نقل عنه ابن حجر في «التلخيص» ٢/ ٢١٦ أنه قال: «هذا حديث مضطرب». اهـ. مع أن صنيعه في السنن الكبرى، يشير إلى أنه يميل إلى النسخ وسيأتي قريباً.

٨ ـ الطحاوي: حيث قال في «شرح المعاني» ٢/ ٨٠: «ففي هذه الآثار المروية في هذا، إباحة صوم يوم السبت تطوعاً، وهي أشهر وأظهر في أيدي العلماء من هذا الحديث الشاذ، الذي قد خالفها». اهـ.

٩ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية: كما في «المستدرك على مجموع الفتاوى» ٣/ ١٧٨.

١٠ ـ ابن القيم: كما في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٩٨.

١١ ـ ابن حجر: حيث قال في «التلخيص» ٢/ ٢١٦ في معرض جوابه عمن صحح الحديث بحجة أن بعض الأمر أقوى من بعض، أو أن الحديث يحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه، وعن أخته ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لكن هذا التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه، وليس الأمر هنا كذا، بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عبد الله بن بسر أيضاً...». اهـ.

المسلك الثاني: أن الحديث منسوخ، وقد ذهب إليه بعض الأئمة، ومنهم:

١ ـ أبو داود، وسبق قوله عقب إخراج الحديث: «وهذا الحديث منسوخ». اهـ.

٢ ـ النسائي: على أن نسبة هذا القول إليه محل احتمال، إذ إنه بوّب في سننه الكبرى ٢/ ١٤٣ فقال: باب النهي عن صيام يوم السبت، ثم قال بعد ذلك ٢/ ١٤٥ باب الرخصة في صيام يوم السبت، ثم ذكر

حديث جنادة الأزدي وسيأتي الكلام عليه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وإنما قلت محل احتمال؛ لأن صنيع النسائي هذا قد يكون مراده التبويب على المتون، فيحتمل أن يكون تقوية للحديث، ويحتمل أنه جواب على فرض ثبوته.

المسلك الثالث: هو تقوية الحديث، والقول بأن النهي منصب إفراده تخصيص، وقد ذهب إلى هذا جمع من أهل العلم، ومنهم:

١ ـ الترمذي ٣/ ١٢٠.

٢ ـ ابن خزيمة ٣/ ٣١٦.

٣ ـ ابن حبان ٨/ ٣٧٩.

٤ ـ ابن شاهين كما في «ناسخ الحديث ومنسوخه» ص٣٣٣ ح(٣٩٨، ٣٩٩).

٥ ـ البغوي في «شرح السنة» ٦/ ٣٦١.

٦ ـ ابن الملقن، كما في شرحه لـ«عمدة الأحكام» ٥/ ٢٧٣.

وهذا المسلك لا يستقيم مع متن الحديث ـ لو صح ـ؛ لأن قوله: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم» دليل على المنع من صومه مطلقاً ـ في غير الفرض ـ سواء أضيف إليه يوم أم أفرد، فالحديث لم يستثن سوى الفريضة، فدلّ على أن الباقي داخل تحت النهي، ولو كان النهي منصباً على الإفراد، لقال كما في يوم الجمعة: «**لا تصوموا يوم الجمعة، إلّا أن تصوموا يوماً قبله، أو يوماً بعده**»، وقد ذكر هذا الجواب، ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيبه» ٣/ ٢٩٨.

ولعل أقرب المسالك في هذا هو المسلك الأول، والذي ذهب إليه أكثر الأئمة، من القول بتضعيف هذا الحديث، ويرجح هذا القول أدلة كثيرة منها:

١ ـ ما روته أم المؤمنين، جويرة بنت الحارث رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: «**أصمت أمس؟**» قالت: لا، قال: «**تريدين أن تصومي غداً؟**» قالت: لا، قال: «**فأفطري**».

أخرجه البخاري ٢/ ٥٥، باب صوم يوم الجمعة ح(١٩٨٦)؛ وأبو داود ٢/ ٨٠٦، باب الرخصة في ذلك ح(٢٤٢٢)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٢، باب الرخصة في صيام يوم الجمعة ح(٢٧٥٤)، وغيرهم من طرق عنها رضي الله عنها، واللفظ للبخاري.

٢ ـ ما سبقت الإشارة إليه في حديث جنادة الأزدي رضي الله عنه: أنهم دخلوا على النبي ﷺ ثمانية نفر، وهو ثامنهم، فقرب إليهم رسول الله ﷺ طعاماً يوم الجمعة فقال: «كلوا، قالوا: صيام، قال: «**صمتم أمس؟**» **قالوا: لا. قال:** «**فصائمون غداً؟**» قالوا: لا، قال: «**فأفطروا**».

أخرجه النسائي ٢/ ١٤٥، باب الرخصة في صيام يوم السبت ح(٢٧٧٣)؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٠٢ ح(٩٢٤٢)؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٧٩؛ والطبراني في «الكبير» ٢/ ٢٨١ ح(٢١٧٣ ـ ٢١٧٦)؛ والحاكم ٣/ ٦٠٨ من طرق عن ابن لهيعة، ومحمد بن إسحاق، والليث بن سعد، ثلاثتهم عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن حذيفة الأزدي، عن جنادة بن أبي أمية الأزدي، وألفاظهم متقاربة.

والحديث في إسناده حذيفة الأزدي، لم يرو عنه سوى أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني، كما في «تهذيب الكمال» ٥/ ٥١٠، وقد قال عنه الذهبي في «الميزان»: «مجهول». وقال ابن حجر في «التقريب» ص١٥٤: «مقبول»، ومع ذلك فقد صحح إسناده ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٧٥ ح(١٩٨٦)، فلعله صححه بشواهده، والتي منها حديث جويرية السابق.

٣ ـ حديث كريب مولى ابن عباس، أن ابن عباس وناساً من أصحاب النبي ﷺ بعثوني إلى أم سلمة أسألها عن أي الأيام كان رسول الله ﷺ أكثر لصيامها؟ فقالت: يوم السبت والأحد، فرجعت إليهم، فأخبرتهم، فكأنهم أنكروا ذلك، فقاموا بأجمعهم إليها، فقالوا: إننا بعثنا إليك هذا في كذا وكذا، وذكر أنك قلت كذا، فقالت: صدق، إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام السبت والأحد، وكان يقول: إنهما عيدان للمشركين، وأنا أريد أن أخالفهم».

أخرجه أحمد ٦/ ٣٢٣، وابن خزيمة ٣/ ٣١٨ ح(٢١٦٧)، واللفظ له؛ وابن حبان ٨/ ٣٨١ ح(٣٦١٦)؛ والحاكم ١/ ٤٣٦، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه أن كريباً . . . فذكره.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وحسنه ابن القطان في «بيان الوهم» ٤/ ٢٦٩، رغم أنه حكم على عبد الله بن محمد، ووالده بالجهالة، فلعله حسنه بالشواهد، وقال ابن مفلح في «الفروع» ٣/ ١٢٤: «صححه جماعة، وإسناده جيد».اهـ.

والحديث في إسناده عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال عنه ابن المديني: وسط، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٨، ووثقه الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني» رقم (٨٥)، وكذا وثقه الذهبي في «الكاشف» ١/ ٥٩٥، وقال ابن حجر في «التقريب» ص٣٢١: «مقبول».

كما أن أباه: محمد بن عمر، ذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٣٥٣، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» ٤/ ٢٦٧: «لا تعرف حاله»، وقال الذهبي في «الكاشف» ٢/ ٢٠٥: «ثقة» وفي «الميزان» ٣/ ٦٦٨ قال:

«ما علمت به بأساً، ولا رأيت لهم فيه كلاماً...».اهـ. وقال ابن حجر عنه (٤٩٨): «صدوق».

فمع بيان حال هذين الراويين، يشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون قول ابن القطان فيه أقرب، وهو أنه حسن، لما في هذين من الاختلاف في حالهما، ولتصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم لحديثهم. والله أعلم.

٤ ـ من أوجه تضعيف هذا الحديث، ما ذكره الطحاوي وغيره ـ كما في «شرح المعاني» ٢/ ٨٠: «وقد أذن رسول الله ﷺ في صوم عاشوراء وحضّ عليه، ولم يقل إن كان يوم السبت فلا تصوموه، ففي ذلك دليل على دخول كل الأيام فيه، وقد قال رسول الله ﷺ: «**أحب الصيام إلى الله** ﷻ صيام داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً...» ففي ذلك أيضاً، التسوية بين يوم السبت وبين سائر الأيام، وقد أمر رسول الله ﷺ بصيام أيام البيض...، وقد يدخل السبت في هذه كما يدخل فيها غيره من سائر الأيام».اهـ.

وما قاله هذا الإمام ظاهر جداً، ويقال ذلك أيضاً في صيام أيام السبت من شوال وقد ثبت عنه أنه ﷺ أنه كان يصوم حتى يقال لا يفطر، ويفطر حتى يقال لا يصوم[1]، ومثل هذا التواصل في الصيام منه ﷺ لا يتصور أن يكون لمدة تقل عن أسبوع، وفي ضمن ذلك يوم السبت، وأيضاً ثبت عنه في صحيح مسلم وغيره[2]، أنه لم يكن يبالي من أي الشهر صام من أوله أو أوسطه أو آخره ولم تذكر عائشة ـ الراوية لهذا الحديث ـ تحرزه من هذا اليوم، مع أنها من أخص الناس به ﷺ.

---

(١) مضى تخريجه في شواهد الحديث رقم (١٢).

(٢) سيأتي تخريجه في شواهد الحديث رقم (٥٧).

فإن قال قائل: «مثل هذا يأتي في النهي عن صيام يوم الجمعة أيضاً، فيجاب عنه بما تجيبون به وهو أن النهي عن الإفراد، فيقال: هذا الاعتراض قائم لولا ما سبق في الجواب من أن قوله: «إلّا فيما افترض عليكم» يقطع الاحتمال بأن المراد من النهي إنما هو الإفراد».

ويقال أيضاً: مثل هذا الحكم الذي تضمنه هذا الحديث، والذي لا يعرف إلّا من طريق هذه الصحابية بل لا تعرف هذه الصحابية إلا به، يحتاج إلى إسناد قوي سالم من مثل هذه العلة التي سبق الكلام عليها؛ لأنه حكم شديد، لا يمكن أن يخفى مثله على أمهات المؤمنين، وعلى كبار فقهاء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، الذين هم أعلم الناس بسنة رسول الله ﷺ، ولذلك كان الأوزاعي، ويحيى القطان وغيرهما من الأئمة يتقون هذا الحديث، حتى إن القطان لم يحدث به الإمام أحمد لغرابته. والله أعلم.

﴿ الحديث الواحد والخمسون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٠٩ باب في صوم أشهر الحرم ح(٢٤٢٨):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن سعيد الجريري، عن أبي السليل عن مجيبة الباهلية، عن أبيها أو عمها، أنه أتى رسول الله ﷺ ثم انطلق فأتاه بعد سنة وقد تغيرت حاله وهيئته فقال: يا رسول الله أما تعرفني؟ قال: «ومن أنت»؟ قال: أنا الباهلي الذي جئتك عام الأول. قال: «فما غيرك، وقد كنت حسن الهيئة»؟ قال: ما أكلت طعاماً إلا بليل منذ فارقتك. فقال رسول الله ﷺ: «لم عذبت نفسك»؟ ثم قال: «صم شهر الصبر، ويوماً من كل شهر». قال: زدني فإن بي قوة. قال: «صم يومين». قال: زدني. قال: «صم ثلاثة أيام». قال زدني. قال: «صم من الحرم واترك، صم من الحرم واترك، صم من الحرم واترك». وقال بأصابعه الثلاثة فضمها ثم أرسلها.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن إسماعيل: أبو سلمة التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث وهو ثقة ثبت.

٢ ـ حماد بن سلمة: تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والعشرين، وهو ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وقد تغير حفظه بأخرة.

٣ ـ سعيد الجريري: هو سعيد بن إياس الجريري، بضم الجيم، أبو مسعود البصري مات سنة ١٤٤هـ. روى عن: أبي السليل ضُريب بن نُقير، وأبي عثمان النهدي، وعنه: الحمادان، وابن علية وغيرهما.

وثقه الأئمة، إلّا أنهم نصّوا على أنه اختلط قبل موته، وبعضهم حدّد ذلك بثلاث سنين.

وممن سمع منه قبل الاختلاط حماد بن سلمة تلميذه في هذا الحديث كما قال أبو داود: «أرواهم عن الجريري إسماعيل ابن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد».

وحماد بن سلمة ممن أدرك أيوب، وقد روى له مسلم ـ أي لحماد ـ عن الجريري ١٩٦٨/٤ ح(٢٥٤٢) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني.

وقد لخص حاله ابن حجر بقوله: «ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين».

تهذيب التهذيب ٥/٤، التقريب ص٢٣٣، الكواكب النيرات ص١٨٦.

٤ ـ أبو السليل: هو ضريب بالتصغير، آخره موحدة، ابن نقير، بنون وقاف مصغراً، القيسي، الجريري، بضم الجيم، مصغراً. روى عن: مجيبة الباهلي وأرسل عن جماعة من الصحابة منهم: أبو ذر، وأبو هريرة، وعنه: سعيد الجريري، وعوف الأعرابي.

وثقه ابن معين، وابن سعد، وابن نمير، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال عنه الذهبي: «وثقوه»، أما الحافظ ابن حجر فقال: «ثقة».

الكاشف ٥٠٩/١، تهذيب التهذيب ٤٢١/٤، التقريب ص٢٨٠.

٥ ـ مجيبة الباهلية: عن الصحابة، كذا قال الحافظ في التقريب، لكن قال الذهبي في «الميزان»: مجيبة الباهلي، ويقال: مجيبة الباهلية ـ عن عمه في الصوم، وعنه: أبو السليل غريب لا يعرف»، ولم يتعقبه الحافظ في اللسان بشيء، فهي على هذا غير معروفة بعدالة ولا جرح.

وقد اختلف المصنفون في هذا الراوي هل هو امرأة أم رجل؟ فأبو داود روى هذا الإسناد على أن الراوي امرأة، وكذا وقع التصريح بذلك عند سعيد بن منصور عن ابن علية، عن الجريري، عن أبي سليل، عن مجيبة الباهلية عجوز من قومها، وقد صوب الحافظ هذا الرأي بناء على رواية سعيد هذه، كما في «الإصابة».

وقد وقع في مسند أحمد عن إسماعيل ابن عليه، عن الجريري، عن أبي السليل قال: حدثتني عجوز باهلة عن أبيهما أو عن عمها.

وهو ظاهر صنيع المزي في «التحفة» أن اسم الراوي: مجيبة الباهلية.

والقول الآخر أن الراوي اسم لرجل: فقد وقع في سنن النسائي الكبرى، ومسند عبد بن حميد: «عن مجيبة الباهلي عن عمه، وفي سنن ابن ماجه: عن أبي مجيبة الباهلي عن أبيه أو عن عمّه، والذي في «الإصابة» ٧/ ١٧٠: عند ابن ماجه عن مجيبة» بدون (أبي).

ولعل الأقرب من هذه الأقوال ـ والله أعلم ـ الأول؛ لأن التصريح بأنها امرأة وقع في رواية ابن علية، وهو أروى الناس عن الجريري كما سبق، والتصريح أقوى في نفي الاحتمال من عدم التصريح، إذ يمكن أن يكون في الروايات الأخرى تصحيف. والله أعلم.

مسند أحمد ٥/ ٢٨، سنن النسائي الكبرى ٢/ ١٤٠، سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٤، مسند عبد بن حميد ص١٥٣، التحفة ٤/ ٣٠٩، الميزان ٣/ ٤٤٠، الإصابة ٧/ ١٧٠، لسان الميزان ٧/ ٣٥٠، التقريب ص٥٢١.

٦ ـ والد مجيبة: هو عبد الله بن الحارث الباهلي، كما أفاده البغوي في معجمه وقد ذكره بكنيته: ابن حبان في «الصحابة»، وذكره باسمه البغوي، وابن قانع، وأما ابن عبد البر فقال: لا أعرفه، وقد وضع

المزي في «التحفة» حديث الباب في مسند عبد الله بن الحارث، ولعله استند على كلمة البغوي.

معجم الصحابة ٢/ ٩٣، تحفة الأشراف ٤/ ٣٠٩، الإصابة ٧/ ١٧٠، التقريب ص٥٢١.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٠، باب صوم يوم من الشهر ح(٢٧٤٣) من طريق **أبي عبيدة الصفّار**؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٤، باب صيام أشهر الحرم ح(١٧٤١) من طريق **وكيع**؛ وعبد بن حميد ص (١٥٣) عن **عمر بن سعد، ثلاثتهم** (أبو عبيدة، ووكيع، وعمر) عن **سفيان الثوري**؛ وأحمد ٥/ ٢٨ عن **إسماعيل ابن علية**.

كلاهما (الثوري، وابن علية) عن الجريري به بنحوه، إلّا أن في حديث وكيع عن أبي مجيبة الباهلي، عن أبيه أو عمه وقال: «**صم أشهر الحرم**»، وفي حديث أبي عبيدة وعمر بن سعد عن عمه فقط وقال: «**صم الحرم، وأفطر**» وفي حديث ابن علية: عن أبي السليل حدثتني عجوز من باهلة عن أبيها أو عن عمها.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لجهالة مجيبة، وثمة علة أخرى، وهي عدم التثبت من سماع مجيبة.

وعليه فيتوقف بالحكم على هذا الإسناد بالاتصال خاصة مع عدم تصريح مجيبة بالسماع، علاوة على أن المعاصرة غير معروفة هنا للجهالة بحال مجيبة وثمة أمرٌ آخر وهو الاختلاف الذي وقع في تحديد شيخ مجيبة، فبعضهم يقول: عن أبيها أو عمها ـ بالشك ـ وبعضهم يقول: عن عمه فقط بدون شك، وإن كان ظاهر صنيع المصنفين يدل على أن الصحابي هو الأب لا العم، ولم أقف على ما يسند ذلك، بل رواية

الجزم بأن الصحابي هو العم ـ وهي رواية أبي داود الحفري وسفيان ـ تضعف الجزم بأن الصحابي الراوي عن النبي ﷺ هو أبوها. والله أعلم.

ولذا قال المنذري في مختصره للسنن ٣/٣٠٦: «وقد وقع فيه هذا الاختلاف كما تراه، وأشار بعض شيوخنا إلى تضعيفه لذلك، وهو متوجه». اهـ.

وبناءً على ما تقدم من الكلام في مجيبة، وعدم ثبوت سماعها، وللاختلاف الذي تقدم في إسناده، فإن ضعف الحديث متوجه، كما قال المنذري رحمه الله. والله أعلم.

الحديث الثاني والخمسون

قال أبو داود في ٢/ ٨١٢ باب في صوم شوال ح(٢٤٣٢):

حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عبيد الله ـ يعني ابن موسى ـ عن هارون بن سلمان، عن عبيد الله بن مسلم القرشي، عن أبيه قال: سألت أو سئل النبي ﷺ عن صيام الدهر فقال: «إن لأهلك عليك حقاً، صم رمضان والذي يليه، وكلّ أربعاء، وخميس فإذن أنت قد صمت الدهر».

قال أبو داود: «وافقه زيد العكلي، وخالفه أبو نعيم، قال: مسلم بن عبيد الله».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عثمان العجلي: هو محمد بن عثمان بن كرامة العجلي أبو جعفر الكوفي. روى عن: عبيد الله بن موسى، وحماد بن أسامة، وعنه: البخاري، وأبو داود. والترمذي، وابن ماجه.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عقدة: سمعت محمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى يقولان: كان صدوقاً، وقال مسلمة: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «صاحب حديث صدوق»، وابن حجر بقوله: «ثقة»، ولعل قول الحافظ أقرب، فإن البخاري احتج به. والله أعلم.

الكاشف ٢/ ٢٠٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٢، التقريب ص٤٩٦.

٢ ـ عبيد الله بن موسى: ابن باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد. روى عن: هارون بن سليمان، وإسرائيل بن يونس.، وعنه: الإمام أحمد، والبخاري وغيرهما.

وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، واستثنى ـ ابن أبي شيبة ـ حديثه عن سفيان الثوري. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة حسن الحديث.

قال الميموني ـ وذكر عنده ـ يعني عند الإمام أحمد بن حنبل ـ عبيد الله بن موسى فرأيته كالمنكر له وقال: كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدَّث بها، وقال مرة: روى مناكير، وقد رأيته بمكة فأعرضت عنه، وقال مرة: كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى، وقال يعقوب بن شيبة: شيعي، وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث. وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة في نفسه، لكنه شيعي متحرق»، وقال ابن حجر: «ثقة كان يتشيّع»، وقال الحافظ في «الهدي»: «وهو ممن احتج به الشيخان والباقون».

ويمكن أن يجاب عن كلمة الإمام أحمد: بأنه روى مناكير، لكن ليست العهدة عليه فلعله كان يدلسها. والله أعلم.

سؤالات الآجري ١/١٦، ٢٧٠، الميزان ٣/١٦، تهذيب التهذيب ٧/٤٦، هدي الساري ص٤٤٤، تقريب التهذيب ص٣٧٥.

٣ ـ هارون بن سلمان: أو ابن موسى، مولى عمرو بن حريث المخزومي، كوفي يكنى أبا موسى. روى عن: عبيد الله بن مسلم، ويقال: مسلم بن عبيد الله، عن أبيه في صوم الدهر وغيره، وعنه: مالك بن مغول، وعبيد الله بن موسى.

قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن معين: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الذهبي، وابن حجر حاله بقولهما: «لا بأس به».

الكاشف ٢/ ٣٣٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٧، التقريب ص٥٦٨.

٤ ـ عبيد الله بن مسلم القرشي: وقيل: مسلم بن عبيد الله، وهو الأشهر، كذا قال الحافظ روى عن: أبيه حديث صوم الدهر، وعنه: هارون بن سلمان.

ذكره ابن حبان في الثقات، ورجح البغوي وغير واحد أنه مسلم بن عبيد الله وقد أخرجه النسائي في حديث الباب من طريقين عن هارون بن سلمان وبين الاختلاف عليه في تسمية شيخه، هل هو مسلم بن عبيد الله أو العكس؟ ولما أخرج الترمذي حديث الباب عن مسلم بن عبيد الله قال: وروى بعضهم عن هارون بن سلمان، عن مسلم بن عبيد الله، عن أبيه. قال ابن حجر: وصوّب غير واحد أن اسم الصحابي: مسلم.

وظاهر صنيع المزي في «التحفة» أن الصواب: عبيد الله بن مسلم، حيث ذكر حديث الباب في حرف العين، وحكى القول الآخر في اسمه بصيغة التمريض. ومع ذلك فقد ترجم ابن حجر في «التقريب» ص٥٣٠ لمسلم بن عبيد الله على أنه التابعي، وقال: مقبول، حيث أحال على هذا الموضع لما ورد ذكر عبيد الله بن مسلم في «التقريب» ص٣٧٤. والله أعلم.

تحفة الأشراف ٧/ ٢٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣، الإصابة ٦/ ٩٥، التقريب ص٣٧٤، ٥٣٠.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ١٢٣، باب ما جاء في صوم يوم الأربعاء

والخميس ح(٧٤٨) عن الحسين بن محمد الجرَيري (بفتح الجيم)، ومحمد بن قدويه، كلاهما عن عبيد الله بن موسى به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٧ ح(٢٧٧٩) عن إبراهيم بن يعقوب وأحمد بن يحيى، كلاهما عن أبي نعيم الفضل بن دكين، **وفي** ٢/ ١٤٧ ح(٢٧٨٠) من طريق زيد بن الحباب، **كلاهما** (أبو نعيم، وزيد) عن هارون بن سلمان به بنحوه، إلا أنه وقع في حديث إبراهيم بن يعقوب: مسلم بن عبيد الله، عن أبيه، وفي حديث أحمد بن يحيى: مسلم بن عبد الله ـ بالتكبير ـ عن أبيه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، من أجل عبيد الله بن مسلم أو مسلم بن عبيد الله، ابن الصحابي، فهو غير معروف، ولم يذكره سوى ابن حبان في الثقات، وهارون بن سلمان: «لا بأس به».

وقد قال الترمذي عقب إخراجه الحديث: «حديث غريب» وهذا القول إشارة إلى ضعف الحديث، ولعل غرابته تعود ـ والله أعلم ـ إلى أمرين:

الأول: جهالة التابعي.

الثاني: غرابة المتن بهذا السياق، ولعل هذا من الأحاديث التي استنكرها الإمام أحمد على عبيد الله بن موسى.

وقد روى النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٧، باب صيام يوم الأربعاء ح(٢٧٧٨) من طريق عارم محمد بن الفضل السدوسي؛ وأحمد ٣/ ٤١٦ عن عبد الصمد بن عبد الوارث وعفان بن مسلم، ثلاثتهم (عارم، وعبد الصمد، وعفان) عن ثابت بن يزيد أبو زيد، عن هلال بن خباب، عن عريف من عرفاء قريش قال: حدثني أبي أنه سمع النبي ﷺ يقول:

«**من صام رمضان، وشوال، والأربعاء، والخميس، دخل الجنة**» هذا حديث عارم، ورواه عبد الصمد، وعفان عن ثابت بن يزيد، عن هلال، عن عكرمة بن خالد، عن عريف من عرفاء قريش به بنحوه، وزادا في حديثهما: «**والجمعة**».

وهذا إسناد فيه راوٍ لم يسم، وهو شيخ عكرمة بن خالد، وفي الإسناد أيضاً اختلاف على هلال في تسمية شيخه، وإن كان إسناد أحمد قد بين أن هلال لم يسمع هذا الحديث من ذلك الراوي الذي لم يسمّ. والله أعلم.

الحديث الثالث والخمسون

قال أبو داود ٢/ ٨١٤ باب في صوم الاثنين والخميس ح(٢٤٣٦):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، عن عمر بن أبي الحكم بن ثوبان، عن مولى قدامة بن مظعون، عن مولى أسامة بن زيد، أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى(١) في طلب مال له، فكان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس، فقال له مولاه: لم تصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وأنت شيخ كبير؟ فقال: إن نبي الله ﷺ كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس، وسئل عن ذلك فقال: «إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس».

قال أبو داود: كذا قال هشام الدستوائي: عن يحيى، عن عمر بن أبي الحكم.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن إسماعيل: التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث وهو ثقة ثبت.

٢ ـ أبان: هو ابن يزيد العطار، تقدم في الحديث الثالث وهو ثقة له أفراد.

٣ ـ يحيى: هو ابن أبي كثير الطائي، تقدم في الحديث الثلاثين وهو ثقة يرسل.

٤ ـ عمر بن أبي الحكم بن ثوبان: هو عمر بن الحكم بن ثوبان

---

(١) واد بين الشام والمدينة، وهو بين تيماء وخيبر فيه قرى كثيرة، وبها سمي وادي القرى. كما في «معجم البلدان» ٤/ ٣٣٨.

المدني، أبو حفص روى عن: مولى قدامة بن مظعون، وأبي هريرة، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وثقه ابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن سعد: كان من جلة أهل المدينة، وهو عمر بن الحكم بن أبي الحكم، واسم أبي الحكم: ثوبان، وفي نسخة للسنن وضع ضبة على لفظة: «أبي» وعلى حاشية نسخة أخرى: صوابه عمر بن الحكم، وقد توسع صاحب بذل المجهود في بيان الصواب وخلاصته أن اسمه (عمر بن الحكم) كما في كتب التراجم. والله أعلم.

ووقع في المسند: عن ابن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عمر بن الحكم بن ثوبان وكان ثقة.

وقد قال الذهبي في بيان حاله: «وثق» كذا في الكاشف، وفي «الميزان»: «صدوق»[1]، وقال ابن حجر: «صدوق».

المسند ٤/ ٢٢١، الكاشف ٢/ ٥٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٨، التقريب ص٤١١، بذل المجهود ١١/ ٣٠٣.

٥ ـ مولى قدامة بن مظعون: لم أجد في ترجمة هذا الرجل ما يوضح حاله بعد البحث، وقد قال المنذري عقب ذكر حديث الباب في مختصره للسنن: «وفي إسناده مجهولان»، ولم يزد ابن حجر في «التقريب» على قوله: «عمر بن حكم بن ثوبان عن مولى قدامة بن مظعون، ويقال: هو أبو عبد الله».

مختصر المنذري ٣/ ٣٢٠، التقريب ص٧٣٥.

٦ ـ مولى أسامة بن زيد: هو كسابقه، مجهول لا يعرف، كما قال

---

(١) وقد وقع في ترجمته أوهام نبه عليها محقق الكاشف للذهبي، وهي مهمة فلتراجع في ٢/ ٥٧.

المنذري وتبعه على ذلك صاحبا «عون المعبود» و«بذل المجهود».

وليس المترجم هو حرملة، كما يشير إليه كلام المزي في التحفة، فإنه لما ذكر حديث الباب قال في آخر كلامه: «وروي عن حرملة مولى أسامة بن زيد حديث غير هذا»، ولذلك فإن المزي نفسه لم يذكر في رموز روايته عن أسامة ـ أعني حرملة ـ إلّا البخاري.

تحفة الأشراف ١/ ٦٢، تهذيب الكمال ٥/ ٥٥٢، عون المعبود ٧/ ٧٣، بذل المجهود ١١/ ٣٠٣.

٧ ـ أسامة بن زيد: ابن حارثة بن شراحيل، الكلبي، الأمير، أبو محمد، وأبو زيد، صحابي مشهور، مات سنة ٥٤هـ. روى عن: النبي ﷺ وأبيه، وعنه: أبو هريرة، ومولاه، وعامر بن سعد وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ٩، معرفة الصحابة ١/ ٢٢٤، الإصابة ١/ ٢٩، التقريب ص٩٨.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٥/ ٢٠٠ عن عفان بن مسلم، عن أبان بن يزيد به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٧ ح(٢٧٨١، ٢٧٨٢) باب صوم يوم الخميس من طريق خالد بن الحارث، ومعاذ بن هشام؛ وأحمد ٥/ ٢٠٤ عن ابن علية؛ والدارمي ١/ ٤٤٥ ح(١٦٩٩) عن وهب بن جرير، **أربعتهم** (خالد، ومعاذ، وابن علية، ووهب) عن هشام الدستوائي به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٤٨ح(٢٧٨٣) من طريق معاوية بن سلّام، وفي ٢/ ١٤٨ ح(٢٧٨٥) من طريق الأوزاعي، **كلاهما** (معاوية، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه، إلّا أن معاوية بن

سلام لم يذكر عمر بن الحكم، ولم يذكر الأوزاعي عمر، ولا مولى قدامة، بل رواه عن يحيى، عن مولى أسامة، وليس في حديثه ـ أي الأوزاعي ـ قصة.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠١، باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٥٨)؛ وأحمد ٥/ ٢٠١، ٢٠٦ من طريق ثابت بن قيس أبي الغصن، عن أبي سعيد المقبري؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٩ ح(٢١١٩) من طريق شرحبيل بن سعد، **كلاهما** (أبو سعيد، وشرحبيل) عن أسامة بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، ويحتمل أن يتقوى بما سيأتي ذكره.

وعلة ضعف إسناد أبي داود أن فيه مجهولين ـ كما تقدم إعلال المنذري له بذلك ـ.

وأيضاً اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبان بن يزيد، وهشام الدستوائي، كلاهما عن يحيى عن عمر عن مولى قدامة، عن مولى أسامة.

وقد تابع أبان وهشاماً على هذا الوجه: معاوية بن سلّام وحسين المعلم وحرب بن شداد، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم لما سأل أباه عن رواية هؤلاء للحديث، وهل هو محفوظ؟ فقال: نعم، كما في «العلل» لابنه ٢/ ١٨٣، ١٨٤.

الوجه الثاني: رواه معاوية بن سلام، عن يحيى، عن مولى قدامة، عن مولى أسامة فلم يذكر عمر، رواه عن معاوية، محمد بن المبارك الصوري، عند النسائي.

وبهذا يتبين أن معاوية بن سلّام اختلف عليه، فرواه مرةً كرواية الجماعة ـ كما تقدم في الوجه الأول ـ، ورواه مرةً بإسقاط عمر بن الحكم.

الوجه الثالث: رواه الأوزاعي عن يحيى، عن مولى أسامة، فلم يذكر عمر، ولا مولى قدامة، وقد رواه عنه الوليد بن مسلم.

والأرجح من هذه الأوجه، الوجه الأول، وذلك لسببين:

السبب الأول: لأن هشاماً الدستوائي، أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير، كما نصّ عليه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٦٧٧، ٦٧٨، وقد تابعه الثقات على هذا الوجه: حسين، وحرب، ومعاوية.

السبب الثاني: أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث ابن أبي كثير، ولم يكن عنده فيه كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه ويهم فيه، كما ذكر ذلك الإمام أحمد، كما في «شرح العلل» ٢/ ٧٩٩، ويضاف إلى ذلك، أن الوليد بن مسلم ـ الراوي عن الأوزاعي ـ قد عنعن، وهو شديد التدليس بنوعيه: الشيوخ، والتسوية.

ومع رجحان الوجه الأول، إلّا أن فيه مجهولان ـ كما تقدم ـ لكن تابع مولى أسامة، أبو سعيد المقبري، من رواية ثابت بن قيس أبي الغصن، وثابت هذا، وثقه أحمد وقال ابن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين ـ في رواية ـ وأبو داود: حديثه ليس بذاك، وهو صالح. وقال الحاكم: ليس بحافظ ولا ضابط. وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره، كما في «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٣، ولذا قال ابن حجر في «التقريب» ص١٣٣: «صدوق يهم»، أما الذهبي فإنه قال في «الكاشف» ١/ ٢٨٢: «ثقة»، وقد قال المنذري عن هذا الحديث: «وهو حديث حسن».

وتابع مولى أسامة أيضاً، شرحبيل بن سعد ـ عند ابن خزيمة، ـ كما تقدم ـ وشرحبيل هذا، الأقرب في حاله ـ والله أعلم ـ ما ذكره

الحافظ في التقريب عنه (٢٦٥): «صدوق، وقد اختلط بآخرة»، وفي إسناد ابن خزيمة: أبو بكر بن عياش الراوي عن عمر بن محمد، عن شرحبيل بن سعد، وأبو بكر بن عياش قال عنه الحافظ في «التقريب» ص٦٢٤: «ثقة عابد، إلّا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

والأقرب ـ والله أعلم ـ أنه في مرتبة الصدوق، إذْ نسبه غير واحد من الأئمة إلى الغلط وسوء الحفظ، وهذا الرأي هو إحدى الروايات عن أحمد حيث قال ـ في رواية ابنه صالح ـ: «صدوق، صاحب قرآن وخير»، كما في «تهذيب الكمال» ٣٣/ ١٣٢.

أما شيخه: محمد بن عمر، فلم أجد فيمن روى عن: شرحبيل بن سعد، ولا فيمن روى عنه أبو بكر من اسمه كذلك، فلعل اسمه تصّحف، فإن نسخة ابن خزيمة المطبوعة يقع فيها تصحيف كثير فاحش، ولم يتبين لي من هو، فالله أعلم.

فلعل إسناد الحديث بهاتين المتابعتين يتقوى، ولعل ذلك من أسباب تصحيح الحافظ ابن حجر للحديث حيث قال في «الفتح» ٤/ ٢٧٨ ح(١٩٨٧): «وقد ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها...» ثم ذكر حديث الباب.

ثم إن الحديث قد جاء قريب من لفظه أو ما في معناه عن جماعة من الصحابة، منهم أبو قتادة، وأبو هريرة ـ وستأتي الإشارة إليهما بعد قليل ـ وعائشة في الحديث رقم (٧٩)، وحفصة في الحديث رقم (٥٩) رضي الله عنهم ـ وسيأتي تخريجها ـ إن شاء الله ـ.

بقي أن يقال: إن حديث أبي قتادة المخرج في «صحيح مسلم» وغيره ليس فيه ذكر صوم الخميس، وهذا سياق لفظ مسلم: قال أبو قتادة رضي الله عنه: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم الاثنين؟ فقال: «**فيه ولدت، وفيه أنزل عليّ**».

أخرجه مسلم ٢/ ٨٢٠ ح(١١٦٢)؛ وأبو داود ٢/ ٨٠٨، باب في صوم الدهر تطوعاً ح(٢٤٢٦).

قال الإمام مسلم بعد إخراجه الحديث: «وفي هذا الحديث من رواية شعبة وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس، لما نراه وهماً».اهـ.

وحديث أبي قتادة، ليس فيه ذكر أن هذا اليوم تعرض فيه أعمال العباد، لكن جاء في «صحيح مسلم» ٤/ ١٩٨٧ ح(٢٥٦٥) التصريح بأن رفع الأعمال يكون في يومي الاثنين والخميس، وذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**تعرض الأعمال في كل يوم خميس واثنين، فيغفر الله عز وجل في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً، إلا امرأ كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: ارْكوا[1] هذين حتى يصطلحا، اركوا هذين حتى يصطلحا**»[2].

فهذا الحديث يقوي حديث الباب من جهة أن حرصه صلى الله عليه وسلم على الصيام كان لأجل أن عرض الأعمال حاصل في هذين اليومين. والله أعلم.

---

(١) قال النووي في شرحه على «صحيح مسلم» ١٦/ ١٢٢: (ارْكُوا) هو بالراء الساكنة، وضم الكاف.
والهمزة في أوله همزة وصل، أي: أخروا، يقال ركاه يركوه رَكْواً، أذا أخّره.
قال «صاحب التحرير»: ويجوز أن يرويه بقطع الهمزة المفتوحة، من قولهم: أركيت الأمر اذا أخرته، وذكر غيره أنه روي بقطعها ووصلها.

(٢) تنبيه: عزا د. بشار عوّاد في تخريجه للترمذي ٢/ ١١٤ ح(٧٤٧) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تعرض الأعمال يوم الإثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» عزاه للإمام مسلم، وهو وهم بيّن، فمسلمٌ: لم يخرج شيئاً من الأحاديث الواردة في صيام الخميس.

الحديث الرابع والخمسون

قال أبو داود ٢/ ٨١٥ باب في صوم العشر ح(٢٤٣٧):

حدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة، عن الحرّ بن الصيّاح، عن هنيدة بن خالد، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر: أول اثنين من الشهر والخميس[(١)]».

رواة الإسناد:

١ ـ مسدد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة.

٢ ـ أبو عوانة: وضاح البشكري تقدم في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة ثبت.

٣ ـ الحرّ بن الصيّاح: الحرّ بضم أوله وتشديد ثانيه، ابن الصياح، بمهملة ثم تحتانية وآخره مهملة، النخعي، الكوفي. روى عن: ابن عمر وهنيدة بن خالد، وعنه: شعبة، وأبو عوانة. «ثقة».

تهذيب الكمال ٥/ ٥١٤، التقريب ص١٥٥.

٤ ـ هنيدة بن خالد: هنيدة بنون مصغر، ابن خالد الخزاعي، ويقال النخعي ربيب عمر رضي الله عنه، مذكور في الصحابة، وقيل من التابعين، ذكره ابن حبان في الموضعين. روى عن: علي، وعائشة، وأمه أو امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ وهي أم سلمة، وعنه: الحر بن الصياح وأبو

(١) في رواية ابن داسة، وابن الأعرابي: أول اثنين من كل شهر والخميس، والخميس (بتكرار الخميس) وهي الموافقة للروايات الأخرى كما سيأتي إن شاء الله في التخريج. «سنن أبي داود» ٣/ ١٨٣، ط. عوامة.

إسحاق السبيعي. «وممن عدّه في الصحابة ابن حبان ـ في أحد قوليه ـ وأبو عمر ابن عبد البر، وابن منده، وقال أبو نعيم: مختلف في صحبته، ثم ساق من طريق أبي إسحاق، عن هنيدة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من يأخذ هذا السيف بحقه»** فأخذه رجل من القوم ثم ساق الحديث بما يشابه قصة أبي دجانة تماماً، وفيها أبيات من الشعر إلا أنه قال في آخره: «فقاتل به حتى قتل». إلا أن أبا دجانة لم يمت في حياة النبي ﷺ».اهـ. ملخصاً من الإصابة.

وبكل حالٍ فإن لم يكن صحابياً فهو ثقة، وعلى الثاني جرى العلائي في «جامع التحصيل» وجزم به، والذهبي في «الكاشف» حيث قال: «ثقة». والله أعلم.

معرفة الصحابة ٥/ ٢٧٦٤، جامع التحصيل ص٢٩٥، الكاشف ٢/ ٢٣٩، الإصابة ٦/ ٢٩٤، التقريب ص٥٧٤.

٥ ـ عن امرأته: قال الحافظ في «التقريب»: «لم أقف على اسمها، وهي صحابية، روت عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، وعن أمه ـ أي أم هنيدة ـ وكانت ـ أي أم هنيدة ـ تحت عمر، صحابية أيضاً. وقد تقدم أن هنيدة عدّه بعضهم في الصحابة».اهـ. ما قاله الحافظ بتصرف.

ولم أقف على دليل الحافظ في جزمه بصحبة امرأة هنيدة بن خالد، إلّا أن يكون مستنده، أنه إذا كان هنيدة معدوداً في الصحابة، فزوجته يحتمل أن تكون كذلك ولكن هذا غير كاف، إذ وجد في الصحابة من تزوجوا من التابعيات ـ هذا على فرض صحة صحبة هنيدة ـ. والله أعلم.

وقد بحثت في جملة من كتب الصحابة، ككتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، و«معجم الصحابة» لابن قانع، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، و«أسد الغابة» لابن الأثير، و«الإصابة» لابن حجر، فلم أجد ذكراً لهذه المرأة. والله أعلم.

التقريب ص٧٦٣.

٦ ـ عن بعض أزواج النبي ﷺ: نصّ ابن حجر على أنها أم سلمة ـ كما تقدم ـ في ترجمة هنيدة بن خالد ـ وقد رواه كذلك الحسن بن عبيد الله، والحر بن الصياح ـ على اختلاف عليه إذ رواه آخرون عن الحر، عن هنيدة، عن حفصة رضي الله عنها ـ كما سيأتي في التخريج ـ وقد تقدمت ترجمة أم سلمة في الحديث الثاني عشر.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ٢٠٥ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٧٢)، وفي باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤١٧، ٢٤١٨)؛ وأحمد ٥/ ٢٧١، ٦/ ٢٨٨، ٤٢٣ من طرق عن أبي عوانة به بنحوه، إلّا أن في ألفاظهم: «**أول اثنين وخميسين**»، وهذا هو الموافق لقولها: «**ثلاثة أيام**»، وأما رواية أبي داود فقد سبق الإشارة إلى أنها في بعض روايات السنن: «**والخميس والخميس**» بالتكرار.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٢٠، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤١٦)؛ وأحمد ٦/ ٢٨٧؛ وابن حبان ١٤/ ٣٣٢ ح(٦٤٢٢) من طريق أبي إسحاق الأشجعي، عن **عمرو بن قيس الملائي**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٣٥، باب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٧٢٣) من طريق **زهير بن معاوية أبي خثيمة**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٣٥، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٧٢٢)، من طريق **شريك**.

ثلاثتهم (عمرو، وزهير، وشريك) عن الحر بن الصياح، عن هنيدة، عن حفصة، إلّا أن لفظ عمرو هو: «أربع لم يكن يدعهن النبي ﷺ: صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتين قبل الغداة»، ولفظ زهير: «كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، أول اثنين من الشهر، ثم الخميس، ثم الخميس الذي يليه»، ورواه شريك فجعله من مسند ابن عمر بلفظ حديث زهير.

* وأخرجه أبو داود ٢/ ٨٢٢، باب من قال الاثنين والخميس ح(٢٤٥٢) عن **زهير بن حرب**؛ والنسائي ٤/ ٢٢١، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤١٩) عن **إبراهيم الجوهري**؛ **وأحمد** ٦/ ٢٨٩، ٣١٠.

ثلاثتهم (زهير، والجوهري، وأحمد) عن محمد بن فضيل؛ والطبراني في «الكبير» ٢٣/ ٢١٦، ٤٢٠، من طريق عبد الرحيم بن سليمان.

كلاهما (ابن فضيل، وعبد الرحيم) عن الحسن بن عبيد الله، عن هنيدة، عن ـ أمه ـ لم يقل عن امرأته ـ عن أم سلمة فذكر نحوه، إلّا أنه ليس في حديث الحسن بن عبيد الله ذكر لصيام تسع ذي الحجة، وصيام يوم عاشوراء، بل اقتصر على الأمر بصيام ثلاثة أيام من كل شهر قال زهير في حديثه: «**أولها الاثنين والخميس**»، ولفظ الجوهري: «**أول خميس، والاثنين والاثنين**» بالتكرار، ولفظ أحمد: «**أولها الاثنين والجمعة والخميس**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لاضطرابه، واختلاف الرواة فيه على هنيدة ـ الذي مدار الحديث عليه ـ وبيان ذلك فيما يلي:

١ ـ فرواه الحر بن الصياح عن هنيدة، واختلف عليه:

(أ) فرواه أبو عوانه عنه، عن هنيدة، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

(ب) ورواه عمرو بن قيس الملائي ـ، وعنه: أبو إسحاق الأشجعي الكوفي ـ عن هنيدة، عن حفصة بلفظ قريب، وفيه زيادة: «وركعتي الغداة». إلا أن أبا إسحاق الأشجعي هذا تفرد بالرواية عنه هاشم بن القاسم أبو النضر، كما في «تاريخ بغداد» ٩/ ١٠٥، و«الميزان» ٤/ ٤٨٩.

(جـ) ورواه زهير بن معاوية أبو خيثمة عنه، عن هنيدة، عن

حفصة، وخالف في لفظه ـ كما تقدم ـ فاقتصر على صيام الأيام الثلاثة من كل شهر.

(د) ورواه شريك عنه، عن ابن عمر، وهذا من سوء حفظ شريك، إذ لم يتابعه أحد ـ فيما وقفت عليه ـ على هذا الوجه، وهو «صدوق يخطئ كثيراً» كما في «التقريب» ص٢٦٦.

٢ ـ ورواه الحسن بن عبيد الله، عن هنيدة، عن أمه، عن أم سلمة، واختلف عليه في لفظه، كما سبق بيانه في التخريج.

والحسن هذا وثقه يحيى القطان، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب.

وضعفه الدارقطني، حيث قال لما ذكر حديثاً للحسن خالف فيه الأعمش:

«الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش» كما في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٦٧.

ومما سبق يتبين أن الحديث قد اختلف في إسناده ومتنه كثيراً، وهذا دليل على أن الحديث ضعيف، كما أشار إليه المنذري ٣/ ٣٢٠، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٢/ ١٥٧: «وهو ضعيف»، وعلل ضعفه بهذا الاختلاف.

وقد تقدم أن ابن حبان صحح الوجه الذي رواه أبو إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحر، عن هنيدة، عن حفصة، وهذا التصحيح متعقب بأن أبا إسحاق لم يرو عنه غير هاشم بن القاسم، ومثل هذا بعيد أن يصحح حديثه إذا انفرد فكيف وقد وقع فيه هذا الاختلاف في إسناده ومتنه.

ومما يضعف به حديث الباب إضافة إلى ما سبق، أن ما تضمنه من الإخبار عن صيام النبي ﷺ لتسع ذي الحجة، مخالف لما ثبت في صحيح مسلم ٢/ ٨٣٣ ح(١١٧٦)؛ وأبي داود ٢/ ٨١٦، باب في فطر العشر ح(٢٤٣٩)؛ والترمذي ٣/ ١٢٩، باب ما جاء في صيام العشر ح(٧٥٦)، ولفظ مسلم عن عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً العشر قط»، ولفظ مسلم الآخر: «أن النبي ﷺ لم يصم العشر».

ويضاف إلى ذلك أيضاً: السماع، فليس في شيء منه التصريح بالتحديث سوى رواية أمه عن أم سلمة رضي الله عنها. والله أعلم.

﴿ الحديث الخامس والخمسون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨١٦ باب في صوم يوم عرفة بعرفة ح(٢٤٤٠):

حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حوشب بن عقيل، عن مهدي الهجري، حدثنا عكرمة قال: كنا عند أبي هريرة في بيته فحدثنا «أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة».

رواة الإسناد:

١ ـ سليمان بن حرب: تقدم في الحديث الثاني والأربعين وهو ثقة إمام حافظ.

٢ ـ حوشب بن عقيل: أبو دحية البصري. روى عن: مهدي الهجري، وقتادة والحسن، وعنه: سليمان بن حرب، ووكيع، وابن مهدي وغيرهم.

وثقه وكيع، وابن معين ـ في رواية ـ وأحمد ـ وقال: ثقة من الثقات ـ، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، وأثنى عليه صدقة بن الفضل، وقال ابن معين مرة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه الأزدي، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال ابن حزم: ليس بالقوي.

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «ثقة».

وحكم الحافظين عليهما بالتوثيق دليل على أنهما لم يلتفتا إلى تضعيف من ضعّفه؛ لكونه جرحاً مجملاً؛ ولأن من جملة من وثقه: وكيع ـ وهو تلميذه ـ وقد روى عنه ابن مهدي، فضلاً عن توثيق بقية الأئمة الذين سبق ذكرهم.

المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٩، ٣/ ٢٠١، الثقات لابن شاهين ص٢٢٦، المحلى ٧/ ١٨، الكاشف ١/ ٣٥٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٠، التقريب ص١٨٤.

٣ ـ مهدي الهجري: هو مهدي بن حرب العبدي، وهو ابن أبي مهدي الهجري كذا قال الحافظ ابن حجر، ولكن فرّق البخاري بين مهدي الهجري، وبين مهدي أبي مهدي العبدي، وكذا ابن أبي حاتم.

وقد وقع بين الرواة عن حوشب اختلاف في تحديد نسبة مهدي هذا، فقال ابن مهدي، ووكيع، والطيالسي: العبدي، وخالفهم سليمان بن حرب، وعمرو الفلاس والحارث بن عبيد فقالوا: الهجري. والله أعلم.

روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وعنه: حوشب بن عقيل، وأبو عبيدة السدوسي، قال ابن معين لما سئل عنه: لا أعرفه. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد نقل الذهبي في «الميزان» الكلمة السابقة وعزاها لأبي حاتم، وإنما هي لابن معين كما في التهذيبين، ونقل كلمة ابن حزم فيه: مجهول ولم يتعقب ذلك بشيء، أما ابن حجر فقال: مقبول.

والأقرب فيه كلمة الذهبي ـ والله أعلم ـ إذ لم يرو عنه غير اثنين مع كلمة ابن معين، ولم يذكره إلّا ابن حبان في ثقاته.

التاريخ الكبير ٧/ ٤٢٤، ٤٢٥، الجرح والتعديل ٨/ ٣٣٥، ٣٣٧، المحلى ٧/ ١٨، تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٨٦، الميزان ٤/ ١٩٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٩، التقريب ص٥٤٨.

٤ ـ عكرمة: مولى ابن عباس، تقدم في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته رضي الله عنه في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ١٥٥ باب النهي عن صوم يوم عرفة ح(٢٨٣٠)؛ والعقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٢٩٨؛ والطبراني في «الأوسط» ٣/ ١٤٥؛ والبيهقي ٥/ ١١٧ من طرق عن سليمان بن حرب به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ١٥٥ ح(٢٨٣١)؛ وأحمد ٢/ ٣٠٤ من طريق **ابن مهدي**؛ وابن ماجه ١/ ٥٥١ باب صيام يوم عرفة بعرفة ح(١٧٣٢)؛ وأحمد ٢/ ٤٤٦ من طريق **وكيع**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٢ ح(٢١٠١)؛ والحاكم ١/ ٤٣٤ من طريق **أبي داود الطيالسي**؛ والبيهقي ٥/ ١١٧ من طريق **الحارث بن عبيد، أربعتهم** (ابن مهدي، ووكيع، وأبو داود، والحارث) عن حوشب بن عقيل به بنحوه إلّا أن الحارث بن عبيد جعله من مسند ابن عباس.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة مهدي شيخ حوشب، فإنه لا يعرف كما قال ابن معين، وابن حزم، والذهبي، وقد ضعّف الحديث جماعة منهم:

١ ـ العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٢٩٨، فقد أورده في ترجمة حوشب بن عقيل وقال: «لا يتابع عليه».

٢ ـ ابن حزم في «المحلى» ٧/ ١٨.

٣ ـ المنذري في «مختصره لأبي داود» ٣/ ٣٢١ فقد ضعّفه بمهدي الهجري.

٤ ـ النووي في «المجموع» ٦/ ٣٨٠، لجهالة مهدي. وقد تقدم أن ابن خزيمة وابن حبان صححاه.

وقد ورد في الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أورد بعضها

الهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٨٩، لكن قال العقيلي ٢/ ٢٨٩: «ولا يصح عنه أنه نهى عن صومه».اهـ. يعني من قوله: إنما الذي صحّ أنه ﷺ أفطر بعرفة كما في حديث أم الفضل رضي الله عنها فيما رواه عنها عمير مولى ابن عباس: أن ناساً تماروا عندها يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ فقال بعضهم: هو صائم وقال بعضهم: ليس بصائم، فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشربه.

أخرجه البخاري ٢/ ٥٦ باب صوم يوم عرفة (١٩٨٨)؛ ومسلم ـ واللفظ له ـ ٢/ ٧٩١ ح(١١٢٣)؛ وأبو داود ٢/ ٨١٧ باب في صوم يوم عرفة بعرفة ح(٢٤٤١).

ولذلك قال العقيلي ٢/ ٢٩٨: «وقد روى عن: النبي ﷺ بأسانيد جياد أنه لم يصم يوم عرفة»، وقال البيهقي ٥/ ١١٧: «وفي حديث أم الفضل كفاية».اهـ.

بقي الكلام على رواية الحارث بن عبيد حيث جعله من مسند ابن عباس، فيقال: إن الحارث سلك الجادة فأخطأ، وقد خالف أئمة حفاظاً فروايته هنا خطأ وقد قال الإمام أحمد عنه: مضطرب الحديث، كما في «تهذيب الكمال» ٥/ ٢٥٩.

﴿ الحديث السادس والخمسون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٢٠ باب في فضل صومه (يعني عاشوراء) ح(٢٤٤٧):

حدثنا محمد بن المنهال، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن عبد الرحمٰن ابن مسلمة، عن عمه أن أسلم أتت النبي ﷺ فقال: «صمتم يومكم هذا»؟ قالوا: لا، قال: «فأتموا بقية يومكم واقضوه».

قال أبو داود: يعني يوم عاشوراء.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن المنهال: الضرير، أبو عبد الله، أو أبو جعفر، البصري، التميمي مات سنة ٢٣١هـ. روى عن: يزيد بن زريع، وأبي عوانة، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٠٩، التقريب ص٥٠٨.

٢ ـ يزيد بن زريع؛ بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية. مات سنة ١٨٢هـ. روى عن: ابن أبي عروبة وأيوب، وعنه: محمد بن المنهال، ومسدد، والإمام أحمد. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٢/ ١٢٤، التقريب ص٦٠١.

٣ ـ سعيد بن: هو ابن أبي عروبة: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع: وهو ثقة حافظ، كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة.

٤ ـ قتادة: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع وهو ثقة ثبت لكنه يدلس.

٥ ـ عبد الرحمٰن بن مسلمة، ويقال: ابن سلمة، ويقال: ابن المنهال بن سلمة الخزاعي يكنى أبا المنهال. قال ابن حجر: «وصوّب أبو علي بن السكن أن اسم أبيه: سلمة، قال: ويقال: إن شعبة أخطأ في اسمه حيث قال: عن عبد الرحمٰن بن المنهال بن مسلمة، ثم ساق بسنده من طريق روح بن عبادة، عن سعيد، عن قتادة، عن عبد الرحمٰن بن مسلمة. .اهـ. ـ أي كلام ابن السكن وما زال الكلام للحافظ ـ وقد رويناه في جزء ابن نجيح من طريق شعبة، عن قتادة: سمعت ابن المنهال، وهو يؤيد ما قاله ابن السكن، وقال ابن القطان: حاله مجهول».اهـ. بتصرفٍ يسير.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البيهقي: مجهول، وهو مختلف في اسم أبيه ولا ندري من عمه.

قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف» وفي موضع آخر: «تفرد عنه قتادة». وفي «الكاشف»: «وثق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

معرفة السنن والآثار ٣/ ٤٣٨، الكاشف ١/ ٦٤٣، الميزان ٢/ ٥٦٧، ٥٨٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤٠، التقريب ص٣٤١.

٦ ـ عن عمه: لم أقف على من سماه، وقد تقدم قول البيهقي: ولا ندري من عمه.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي في «المعرفة» ٣/ ٤٣٧ ح(٢٥٩٥) من طريق أبي بكر بن داسة عن أبي داود به، إلّا أنه جعل الحديث عن شعبة بدل سعيد.

* وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٦١ عن أبيه، وأبي زرعة؛ والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٢١ من طريق يوسف بن يعقوب،

ثلاثتهم (أبو حاتم، وأبو زرعة، ويوسف) عن محمد بن المنهال به بنحوه إلّا أنهم جعلوه أيضاً من حديث شعبة، عن قتادة بدلاً من سعيد بن أبي عروبة، ولم يذكروا لفظ: «واقضوه». **والاختلاف** على أبي داود في تسمية شيخ يزيد أشار إليه البيهقي في «المعرفة» ٣/ ٤٣٧ بقوله ـ بعد أن أخرج الحديث من طريق ابن داسة ـ: «ورواه يوسف القاضي، وأبو قلابة عن محمد بن المنهال، كما يراه أبو داود عن شعبة، وفي نسختي من السنن: سعيد، وفي نسخة عندي مقروءة على شيخنا: شعبة».اهـ.

فلعل الصواب أن الحديث عن شعبة، ويؤيد ذلك أن أبا حاتم، وأبا زرعة الرازيان، ويوسف بن يعقوب القاضي قد رووه عن محمد بن المنهال، عن يزيد، عن شعبة فجعل رواية أبي داود ـ مع هذا الاختلاف ـ موافقة لرواية هؤلاء الأئمة أولى. والله أعلم.

ثم إن أبا داود روى في حديثه لفظ: «**فاقضوه**» ولم أقف على أحد تابعه عليها عن محمد بن المنهال ولا عن غيره ـ كما سيتبين من التخريج ـ فلعل هذا مما يرجح أنه لم يحكم هذا الحديث وحصل عنده فيه وهم، فكأن هذا الاختلاف في هذا الحديث من أبي داود نفسه. والله أعلم.

والمقصود بهذا، بيان الراجح في رواية محمد بن المنهال، وإلّا فإن الحديث معروف أيضاً عن سعيد، كما سيتبين من تكملة التخريج.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٠، باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء ح(٢٨٥٠)؛ وأحمد ٥/ ٣٦٧ من طريق **محمد بن جعفر**، غندر؛ وأحمد ٥/ ٢٩ عن **حجاج بن محمد الأعور**، **كلاهما** (غندر، وحجاج) عن شعبة به، إلّا أن أحمد جمع في الموضع الثاني بين حجاج وغندر، وفي حديث غندر ـ عند النسائي ـ: عن عبد الرحمٰن بن المنهال الخزاعي عن عمه، وفي الموضع الثاني عند أحمد: عن عبد الرحمٰن بن المنهال أو ابن سلمة عن عمه وفي حديث حجاج ـ في الموضع الأول ـ

عن عبد الرحمٰن أبي المنهال ابن سلمة الخزاعي عن عمه، وفي الموضع الثاني: عبد الرحمٰن ابن أبي المنهال بن مسلمة، عن عمه، وكلاهما لم يذكر القضاء.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٠، باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء ح(٢٨٥١) من طريق **بشر بن المفضل**، وفي ح(٢٨٥٢) من طريق **محمد بن بكر**؛ وأحمد ٥/ ٤٠٩ عن **روح بن عبادة**، **ثلاثتهم** (بشر، ومحمد، وروح) عن سعيد بن أبي عروبة، به بنحوه، إلّا أن في حديث بشر: عبد الرحمٰن الخزاعي، عن عمه، ولم يسم أباه، وفي حديث محمد، وروح: عبد الرحمٰن بن سلمة الخزاعي، عن عمه.

قال النسائي عقب ذلك ـ كما في «التحفة» ـ ١١/ ١٨١: «ومحمد بن بكر، ليس بالقوي في الحديث» وقد تقدم أن ابن السكن صوّب أن اسمه: عبد الرحمٰن بن سلمة، كما نقله الحافظ ابن حجر، وهو في بيان الوهم ٣/ ٤٤٠ لابن القطان.

وفي الحديث اختلاف كثير في تسمية شيخ قتادة لم أذكره لعدم تأثيره، فلينظر في «العلل» لابن أبي حاتم ١/ ٢٦٠؛ «وشرح معاني الآثار» للطحاوي ٢/ ٧٣؛ و«المعرفة» للبيهقي ٣/ ٤٣٧.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة عبد الرحمٰن بن مسلمة، وعمه، فهما لا يعرفان، ومعناه ثابت في الصحيح ـ كما سيأتي ـ من غير لفظة «القضاء».

وأما فيما يتعلق باختلاط سعيد بن أبي عروبة، فإنه غير مؤثر هنا لأن رواية يزيد بن زريع عنه كانت قبل الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات» ص١٩٥.

وقد تبين مما سبق أن لفظه: «**واقضوه**» غير محفوظة، وممن صرّح

بضعفه لأجل الأمر بالقضاء: الحافظان عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ٢/ ٢٤٥؛ وابن القطان في «بيان الوهم» ٣/ ٤٤٠؛ وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوى» ١١٨/٢٥، وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/ ٢٨٤: «وهذا الحديث في إسناده ومتنه، وفي صحته نظر». اهـ.

وإذا كان ذكر القضاء فيه غير محفوظ، فالحديث مع ضعف إسناده، ثابت في «الصحيحين» ـ من غير ذكر القضاء ـ من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «**أمر رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس، أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء**».

أخرجه البخاري ٢/ ٥٩، باب صيام يوم عاشوراء ح(٢٠٠٧)، واللفظ له؛ ومسلم ٢/ ٧٩٨ ح(١١٣٥)، وغيرهما.

وروى مسلم نحوه عن الربيع بنت معوذ بن عفراء رضي الله عنها ٢/ ٧٩٨ ح(١١٣٦). والله تعالى أعلم.

الحديث السابع والخمسون

قال أبو داود ٢/ ٨٢١ باب في صوم الثلاث من كل شهر ح(٢٤٤٩):

حدثنا محمد بن كثير، حدثنا همام عن أنس أخي محمد، عن ابن ملحان القيسي، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة، قال: قال: «هنّ كهيئة الدهر».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن كثير: هو العبدي، وقد تقدم في الحديث الرابع والثلاثين وهو ثقة.

٢ ـ همام: هو ابن يحيى بن دينار العوذي، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبد الله، أبو بكر البصري. مات سنة ١٦٤هـ أو ١٦٥هـ. روى عن: أنس بن سيرين، وثابت البناني، وعنه: محمد بن كثير، ووكيع وغيرهما.

قال يزيد بن هارون وهو من تلاميذه: كان همّام قوياً في الحديث.

وقال أحمد: همام ثبت في كل المشايخ، وأثني عليه أكثر من مرة. وقد وثقه أيضاً ابن معين، والعجلي، والحاكم، وابن سعد وقال: ربما غلط في الحديث، وقال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء وكتابه صالح، وقال أبو حاتم مرة: ثقة صدوق في حفظه شيء، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال البرديجي: صدوق يكتب حديثه ويحتج به.

وكان يحيى القطان لا يرى حفظه، لكن لذلك سبب: وهو ما ذكره عمر بن شبّة عن عفان قال: كان يحيى بن سعيد يعترض على همّام في

كثير من حديثه، فلم قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره، فكفّ يحيى بعد، وعلى هذا يزول نقد القطان له، ويؤيد ذلك أن ابن مهدي قال: ظلم يحيى بن سعيدٍ همامَ بن يحيى لم يكن له به علم ولا مجالسة، وقال عفان: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى، قال الحافظ: وهذا يقتضي أن حديث همام بآخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد.

ولذا قال الذهبي في «الميزان»: «أحد علماء البصرة وثقاتها»، واقتصر في «الكاشف» على كلمة الإمام أحمد المتقدمة في أول الترجمة، أما ابن حجر فقال فيه: «ثقة ربما وهم».

تهذيب الكمال ٣٠/٣٠٢، الكاشف ٢/٣٣٩، الميزان ٤/٣٠٩، تهذيب التهذيب ١١/٦١، التقريب ص٥٧٤.

٣ ـ أنس أخي محمد: هو أنس بن سيرين الأنصاري، أبو موسى، وقيل أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله، البصري أخو محمد. مات سنة ١١٨هـ وقيل ١٢٠هـ. روى عن: ابن ملحان القيسي، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وعنه: همام، وشعبة، والحمادان وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣/٣٤٦، التقريب ص١١٥.

٤ ـ ابن ملحان القيسي: هو عبد الملك بن قتادة بن ملحان، ويقال: ابن قدامة بدل قتادة، ويقال: عبد الملك بن المنهال. وهو وهم كما سيأتي. روى عن: أبيه حديث الباب، وعنه: أنس بن سيرين، قال ابن المديني: لم يرو عنه غيره.

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال البخاري: أنا أبو الوليد الطيالسي: وهم شعبة في قوله: ابن

المنهال، يعني: أن الصواب: ابن ملحان. والله أعلم. وكذا قال ابن ماجه إن شعبة أخطأ، وأن الصواب مع همام في قوله عبد الملك بن قتادة بن ملحان، وأما ابن حبان فقال: هو عبد الملك بن المنهال بن ملحان، وليس في الصحابة من يسمى المنهال غيره. قال الحافظ في «الإصابة»: والأول ـ يعني ابن ملحان ـ أصوب.

ولذا قال الذهبي: «وثق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

سنن ابن ماجه ١/ ٥٤٥، الكاشف ١/ ٦٦٨، الإصابة ٥/ ٢٢٩، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦١، التقريب ص٣٦٤.

٥ ـ قتادة بن ملحان، بكسر الميم وسكون اللام بعدها مهملة، القيسي، صحابي معروف بحديث الباب. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: ابنه عبد الملك، وأبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير.

معرفة الصحابة ٤/ ٢٣٤١، تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٩، الإصابة ٥/ ٢٢٩، التقريب ص٤٥٤.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ٢٢٤ باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤٣٢) عن **محمد بن معمر**؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٥، باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام كل شهر ح(١٧٠٧) عن **إسحاق بن منصور**، **كلاهما** (محمد، وإسحاق) عن حبّان ـ بفتح الحاء ـ ابن هلال. وأحمد ٤/ ١٦٥، وفي ٥/ ٢٧ عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**، وفي ٥/ ٢٨ عن **روح بن عبادة**، **ثلاثتهم** (حبان، وعبد الصمد، وروح) عن همام بن يحيى به بنحوه، إلّا أن محمد بن معمر قال: عبد الملك بن قدامة.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٢٤ ح(٢٤٣١) من طريق **ابن المبارك**، وفي ح(٢٤٣٠) من طريق **خالد بن الحارث**؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٤

ح(١٧٠٧) من طريق **يزيد بن هاورن**؛ وأحمد ٤/ ١٦٥ عن **غندر**، وفي ٥/ ٢٨ عن **روح**، **وبهز بن أسد**.

ستتهم (ابن المبارك، وخالد، ويزيد، وغندر، وروح، وبهز) عن شعبة، عن أنس بن سيرين به بنحوه، إلّا أن شعبة قال: (عبد الملك بن المنهال)، وفي حديث بهز بن أسد: عن عبد الملك رجل من بني قيس بن ثعلبة، وفي حديث محمد بن عبد الأعلى: عن رجل يقال عبد الملك يحدث عن أبيه ولم يسمّ أباه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن في سنده من لا يعرف حاله، وهو عبد الملك بن قتادة ـ كما تقدم ذلك في ترجمته ـ ولم يتابعه أحد فيما وقفت عليه، وبجهالة عبد الملك ضعفه النووي في «المجموع» ٦/ ٣٨٥.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم أبو ذر ومحمد بن صيفي وأبو هريرة أو جرير سيأتي تخريج أحاديثهم أما حديث أبي ذر فسيأتي عند الترمذي برقم (٨٥)، وحديث محمد بن صيفي عند النسائي برقم (١٢٩)، وحديث جرير عند النسائي برقم (١٣٦).

ولا تخلو هذه الشواهد من مقال، وأقوى ما في الباب أثر عمر موقوفاً عليه عند الحارث بن أبي أسامة ح(٨٣، ٣٤٠)، قال: حدثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة بن الحجاج، ثنا قتادة قال: سمعت موسى بن سلمة، قال: سألت ابن عباس عن صيام ثلاثة أيام البيض؟ فقال: كان عمر يصومهن، وإسناده صحيح.

أما صيام ثلاثة أيام من كل شهر من غير تحديد لها بأيام البيض فهو ثابت في الصحيح من فعله ﷺ ومن وصيته لبعض أصحابه بذلك، فأما فعله:

فقد روى مسلم ٢/ ٨١٨ ح(١١٦٠)؛ وأبو داود ٢/ ٨٢٣ باب من قال لا يبالي من أي الشهر ح(٢٤٥٣)؛ والترمذي ٣/ ١٣٠ باب ما جاء

في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٧٦٣)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٥ باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ح(١٧٠٩) من طرق عن معاذة العدوية أنها سألت عائشة زوج النبي ﷺ: أكان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام؟ قالت: نعم. فقلت لها: من أي أيام الشهر كان يصوم؟ قالت لم يكن يبالي أي من أيام الشهر يصوم. هذا لفظ مسلم.

وأما وصيته: فقد أوصى جماعة من أصحابه منهم: أبو هريرة رضي الله عنه:

فقد روى البخاري ٢/ ٥٤ باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ح(١٩٨١)؛ ومسلم ١/ ٤٩٩ ح(٧٢١)؛ والنسائي ٣/ ٢٢٩ باب الحث على الوتر قبل النوم ح(١٦٧٧، ١٦٧٨) من طرق عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام» هذا لفظ البخاري.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» ٤/ ٢٦٦، ٢٦٧ مجيباً عما ورد من تقييد وإطلاق في صيام هذه الأيام عن الصحابة رضي الله عنهم فيما نقله عن البيهقي: «فكل من رآه فعل نوعاً ذكره، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت».اهـ.

ولعل مراد البيهقي رحمه الله بهذه الأنواع، أنه أحياناً يجمعها في صيام أيام البيض، وأحياناً يفرقها، فمن رآه أو سمعه نصّ على جمعها متتالية حكى ذلك، وأما عائشة فقد علمت بالجمع والتفريق فحكت ذلك مطلقاً. والله أعلم.

﴿ الحديث الثامن والخمسون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٢٢ باب في صوم الثلاث من كل شهر ح(٢٤٥٠):

حدثنا أبو كامل، حدثنا أبوداود، حدثنا شيبان، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يصوم ـ يعني من غرة كل شهر ـ ثلاثة أيام».

غريب الحديث:

قوله: «غرة»: «الغرة والغرغرة بضمهما: بياض في الجبهة... والأغرّ: الأبيض من كل شيء... والغرة من الشهر: ليلة استهلال القمر». ينظر: «القاموس المحيط» ص٥٧٧.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو كامل هو فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، مات ٢٣٧هـ. روى عن: أبي داود الطيالسي، والقطان، وعنه: مسلم، أبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٦٩، التقريب ص٤٤٧.

٢ ـ أبو داود: هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري مات سنة ٢٠٤هـ. روى عن: شعبة، وشيبان النحوي، وعنه: أبو كامل، ويونس بن حبيب الأصبهاني، كان مشهوراً بالحفظ، وبه أثنى عليه كثير من الأئمة، لكن أخذ عليه خطأه في جملة أحاديث.

قال الذهبي معللاً خطأه ووهمه في بعض الأحاديث: «... وقد أخطأ في عدة أحاديث، لكونه كان يتكل على حفظه، ولا يروي من أصله».

وقال ابن حجر معلقاً على خطئه أو وهمه في حديث: «قلت: أخطأ أبو داود في هذا الحديث، أو نسي، أو دلس فكان ماذا؟». قال عنه الذهبي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ غلط في أحاديث».

سير أعلام النبلاء: ٩/ ٣٨٣، الكاشف ١/ ٤٥٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٥، التقريب ص٢٥٠.

٣ ـ شيبان: هو ابن عبد الرحمٰن النحوي، تقدم في الحديث الثالث والأربعين وهو ثقة.

٤ ـ عاصم: بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، بنون وجيم، الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ. مات سنة ١٢٨هـ. روى عن: زر بن حبيش، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وعنه: شيبان النحوي، وأبان العطار.

قال الإمام أحمد: كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن.. وكان خيراً ثقة.. وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن معين، والنسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة إلّا أنه كان كثير الخطأ في حديثه. وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب، وهو ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلّا سوء الحفظ. وقال الدارقطني: في حفظه شيء.

وقد روى له البخاري ومسلم مقروناً، كما قال ابن حجر في «الهدي»:

«ما له في الصحيحين سوى حديثين، كلاهما من روايته عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب قرنه في كل منهما بغيره...»، وقول الحافظ: «قرنه» قد يوحي بأنه عند مسلم غير مقرون، ولكن ليس الأمر كذلك، بل هو مقرون بعبدة بن أبي لبابة في حديث أبي بن كعب المشهور، الذي

أشار إليه الحافظ، وهو في حلفه بأن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين، وليس ذكر في صحيح مسلم إلا في ذلك الموضع.

قال الذهبي ملخصاً حاله في الميزان: «صدوق يهم» وقال بعد ذلك: «هو حسن الحديث». ونحوه قال ابن حجر لكن عبارته: «صدوق له أوهام، حجة في القراءة، حديثه في الصحيحين مقرون».

صحيح مسلم ٢/ ٨٢٨ ح(٧٦٢)، تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٣، الميزان ٢/ ٣٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦، التقريب ص٢٨٥.

٥ ـ زر: هو ابن حبيش، وزر بكسر أوله وتشديد الراء، ابن حبيش، بمهملة وموحدة ومعجمة، مصغر، ابن حباشة، بضم المهملة بعدها موحدة ثم معجمة، الأسدي الكوفي، أبو مريم، مات سنة ٨١ أو ٨٢ أو ٨٣هـ وهو ابن مائة وسبع وعشرين. روى عن: ابن مسعود، وأُبي بن كعب، وعنه: عاصم بن بهدلة، والشعبي. «ثقة جليل مخضرم».

تهذيب الكمال ٩/ ٣٣٥، التقريب ص٢١٥.

٦ ـ عبد الله: هو ابن مسعود، تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

تخريجه:

* أخرجه **أبو داود الطيالسي** (٤٨) ـ ومن طريقه ابن ماجه ١/ ٥٥٠ باب ما جاء في صيام يوم الجمعة ح(١٧٢٥) ـ، وابن خزيمة ٣/ ٣٠٣ ح(٢١٢٩)؛ وابن حبان ٨/ ٤٠٣ ح(٣٦٤١)، والترمذي ٣/ ١١٨ باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ح(٧٤٢) من طريق **عبيد الله ابن موسى، وطلق بن غنام**؛ وأحمد ١/ ٤٠٦ عن **هاشم بن القاسم، وحسن بن موسى الأشيب**.

خمستهم (الطيالسي، وعبيد الله، وطلق، وهاشم، وحسن) عن شيبان النحوي به بنحوه، إلّا أنهم ـ أي الخمسة ـ زادوا في آخره: وقلما

كان يفطر يوم الجمعة، مع اختلاف يسير في التعبير عن هذه الجملة، ورواية الطيالسي في المسند للحديث مفرقة فروى الجملة الأولى ـ التي هي رواية أبي داود السجستاني ـ ثم روى الجملة الثانية بنفس السند من قوله (قلما).

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠٤ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٦٨)؛ وابن حبان ٨/ ٤٠٦ ح(٣٦٤٥) من طريق أبي حمزة السكري محمد بن ميمون؛ **والطبراني** ١٠/ ١٣٧ من طريق قيس بن الربيع؛ **وعلقه** الترمذي ٣/ ١١٨ باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ح(٧٤٢)؛ والدارقطني في «العلل» ٥/ ٦٠ عن شعبة، **ثلاثتهم** (أبو حمزة، وقيس، وشعبة) عن عاصم به بنحوه، إلّا أن قيساً رواه بلفظ: «صيام ثلاث عشرة، وأربع عشر، وخمس عشرة صيام الدهر وإفطاره»، وجعله شعبة من قول عبد الله.

الحكم عليه:

إسناده فيه لين؛ من أجل عاصم بن أبي النجود، فإنه صدوق له أوهام ولم أقف له على متابع عن زر بن حبيش؛ ولذا أشار الترمذي إلى ما فيه من ضعف بقوله: حسن غريب، بينما صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن حزم كما في «المحلى» ٧/ ٢١، وابن عبد البر كما في «التلخيص» ٢/ ٢١٥.

وفيما يتعلق برواية شعبة الموقوفة فقد خالفه شيبان، وأبو حمزة السكري ـ وهو ثقة فاضل كما في «التقريب» ص٥١٠ ـ وقيس بن الربيع ـ هو صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به كما في «التقريب» ص٤٥٧ ـ وهو هنا قد توبع من ثقتين زال ما يخشى مما ذكره عنه، ولذلك قال الدارقطني في «العلل» ٥/ ٦٠ لما سئل عن هذا الحديث:

«يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه، فرواه شيبان، وقيس،

وأبو حمزة السكري، وقيل: عن الثوري، عن عاصم، عن زر عن عبد الله، عن النبي ﷺ ووقفه شعبة عن عاصم، ورفعه صحيح». اهـ. ولعل مراد الإمام الدارقطني ـ والله أعلم ـ ترجيح رفعه عن عاصم، ويبقى النظر فيه هو.

ومما يذكر هنا أن هذا الحديث قد يفهم منه أنه معارض لما ثبت من النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصيام، وذلك فيما رواه مسلم ٢/ ٨٠١ ح(١١٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلّا أن يكون في صوم يصومه أحدكم**»، وهذا صريح في النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصيام، وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلّا يوماً قبله أو بعده**».

رواه البخاري ٢/ ٥٥، باب صوم يوم الجمعة ح(١٩٨٥)، واللفظ له؛ ومسلم ٢/ ٨٠١ ح(١١٤٤).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما لما سأله محمد بن عباد: هل نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ فقال: «نعم»، زاد غير أبي عاصم: يعني أن ينفرد بصومه.

رواه البخاري ٢/ ٥٥، باب صوم يوم الجمعة ح(١٩٨٤) واللفظ له؛ ومسلم ٢/ ٨٠١ ح(١١٤٣).

وقد أشار الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» ٤/ ٢٧٦ ح(١٩٨٤، ١٩٨٧) إلى الجمع بين حديث الباب، وحديث النهي عن التخصيص بقوله: «يحتمل أنه يريد كان لا يتعمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها، ولا يضاد ذلك كراهة إفراده بالصوم، جمعاً بين الحديثين». اهـ.

وما ذكره الحافظ رحمه الله يستقيم لو أن الأيام البيض كانت لا تخرج

في أحد أيامها عن يوم الجمعة، والواقع يثبت أنها تنتقل، وإذا كانت عائشة رضي الله عنها قالت ـ لما سئلت عن الأيام التي يصومها ـ: لم يكن يبالي من أي الشهر صام ـ وقد تقدم ـ فحمله على ما ذكر الحافظ فيه نوع تكلف ـ والله أعلم ـ، فإن قيل: إنه كان يتحرى الجمعة ويوماً قبلها أو بعدها لصيام التطوع ذلك، كان ذلك معارضاً لما روته عائشة من عدم مبالاته في أي الأيام وقع صيامه، على أن جمع الحافظ ذكره في معرض الرد على الحنفية الذين استحبوا صيام يوم الجمعة، بناءً على حديث ابن مسعود، وينظر: «الفتح» ٤/ ٢٧٨ ح(١٩٨٧).

أما سبب الكراهة في تخصيص يوم الجمعة بالصوم، فلذلك أسباب تنظر في «الفتح» ٤/ ٢٧٦. والله أعلم.

﴿ الحديث التاسع والخمسون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٢٢ باب من قال الاثنين والخميس ح(٢٤٥١):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن عاصم بن بهدلة، عن سواء الخزاعي، عن حفصة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر: الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن إسماعيل: التبوذكي تقدم في الحديث الثالث وهو ثقة ثبت.

٢ ـ حماد: هو ابن سلمة: تقدم في الحديث الواحد والعشرين، وهو ثقة عابد

أثبت الناس في ثابت البناني.

٣ ـ عاصم بن بهدلة: تقدم في الحديث الثامن والخمسين، وهو صدوق له أوهام.

٤ ـ سواء الخزاعي: أخو مغيث. روى عن: حفصة، وأم سلمة، وعائشة ـ إن كان محفوظاً ـ، وعنه: عاصم بن بهدلة ومعبد بن خالد.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج حديثه ابن خزيمة في «صحيحه» عن عائشة.

قال الذهبي: «وثّق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

الكاشف ١/ ٤٧١، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٠، التقريب ص٢٥٩.

٥ ـ حفصة: بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خنيس بن حذافة سنة ثلاث. وماتت سنة ٤٥هـ . روت عن النبي ﷺ

وعن أبيها عمر وعنها سواء الخزاعي، والمسيب بن رافع وغيرهما.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٢١٣، الإصابة ٨/ ٥١، التقريب ص٧٤٥.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ٢٠٣ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٦٥) من طريق **أبي نصر التمار**، وفي ح(٢٣٦٦) من طريق **النضر بن شميل**؛ وأحمد ٦/ ٢٨٧ عن **أبي كامل الجحدري، وعفان، ويزيد بن هارون، وروح بن عبادة، ستتهم** (أبو نصر، والنضر، وأبوكامل، وعفان، ويزيد، وروح) عن حماد بن سلمة به بنحوه، إلّا أن عفان طوّل حديثه فذكر كيفية اضطجاعه ونومه ودعائه وعادته في استعمال اليد اليمني ثم قال في آخره: «وكان يصوم. . .» بنحو حديث الباب، ولم يذكر يزيد بن هارون قصة الصيام بل اقتصر على ما يتعلق بآداب النوم، ورواه أبو نصر التمار لكنه جعله من مسند أم سلمة رضي الله عنها.

* وأخرجه أبو داود ٥/ ٢٩٨ في «الأدب» باب ما يقول عند النوم ح(٥٠٤٥) عن **موسى بن إسماعيل**؛ وأحمد ٦/ ٢٨٨ عن **عبد الصمد بن عبد الوارث، كلاهما** (موسى، وعبد الصمد) عن أبان بن يزيد العطار؛ وأحمد ٦/ ٢٨٧ من طريق زائدة بن قدامة.

كلاهما (أبان، وزائدة) عن عاصم به، إلّا أن أبان لم يذكر قصة الصيام بل اقتصر على ما يتعلق بآداب النوم، وجعل بين عاصم، وسواء: خالد بن معبد، ولفظ زائدة نحو لفظ أبان إلّا أنه قال في آخره: «وكان يصوم الاثنين والخميس» ولم يذكر سواء الخزاعي، بل جعله عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن حفصة.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠٣ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٦٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٨ ح(٢١١٦) كلاهما من طريق سفيان الثوري عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن سواء عن عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها بلفظ: «كان النبي ﷺ يصوم الاثنين والخميس».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، عاصمٌ في حفظه شيء، والاختلاف عليه دليل على عدم ضبطه، وفي إسناده ـ أيضاً ـ: سواء الخزاعي، وهو في عداد المجاهيل.

وقد تبين من التخريج في السابق أن مدار الحديث على عاصم بن أبي النجود، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه حماد بن سلمة، عن عاصم، واختلف عليه:

(أ) فرواه أبو نصر التمار عنه عن عاصم، لكنه جعله من مسند أم سلمة رضي الله عنها.

(ب) ورواه الجماعة: المنقري، ويزيد، وأبو كامل، والنضر، وروح، وعفان عن حماد، وجعلوه من مسند حفصة، إلّا أن يزيد بن هارون لم يذكر قصة الصيام أصلاً بل اقتصر على آداب النوم، وزاد عفان في حديثه ذكر آداب النوم.

٢ ـ ورواه زائدة بن قدامة، عن عاصم بلفظ مقارب، إلّا أنه قال في آخره: «وكان يصوم الاثنين والخميس»، ولم يبين صفة صومه، ثم إنه لم يذكر سواءً الخزاعي وجعل بدله المسيّب بن رافع.

٣ ـ ورواه أبان العطار، عن عاصم، ولم يذكر قصة الصيام، وجعل بينه وبين عاصم، وسواء: معبد بن خالد.

٤ ـ ورواه الثوري، عن عاصم، عن المسيب، عن سواء، لكنه جعله من مسند عائشة رضي الله عنها، وقد صحح هذا الوجه ابن خزيمة.

وهذا الاختلاف والاضطراب، إنما أتى ـ والله أعلم ـ من قبل عاصم نفسه، فإنه ـ كما تقدم ـ في ترجمته ـ في حديثه اضطراب، وأن في حفظه سوءاً، ولعل هذا من أمثلة الإضطراب في حديثه.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُحمّل الخطأ على سواء الخزاعي؟

فالجواب أن يقال: يحتمل ـ على بعد ـ أن يكون الاضطراب من سواء، فهو غير معروف وإنما قلبت: على بعد؛ لأنه يقتضي أن سواء حدث عاصماً بالحديث أكثر من مرة، وفي كل مرة يذكر له شيخاً، فلو كان كذلك لنص عليه عاصم ـ والله أعلم ـ وأيضاً لم أقف على ما يثبت سماع سواء من حفصة أو غيرها ممن روى عنها ـ على فرض ثبوت ذلك ـ.

ومع هذا الاضطراب في الإسناد والمتن، فإن الحديث لا يثبت من هذه الطريق إلّا أن صيام ثلاثة أيام من كل شهر، ثابت في الصحيحين وتعيين الاثنين ثابت في الصحيح، والخميس خارج الصحيح[1]. والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر ما تقدم في شواهد الحديث رقم (٥٣).

الحديث الستون

قال أبو داود ٢/ ٨٢٢ باب من قال الاثنين والخميس ح(٢٤٥٢):

حدثنا زهير بن حرب، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا الحسن بن عبيد الله عن هنيدة الخزاعي، عن أمه، قالت: دخلت على أم سلمة فسألتها عن الصيام، فقالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر، أولها الاثنين والخميس».

رواة الإسناد:

١ ـ زهير بن حرب: ابن شداد، أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن: محمد بن فضيل، وهشيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٢، التقريب ص٢١٧.

٢ ـ محمد بن فضيل: ابن غزوان، بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضبي مولاهم أبو عبد الرحمٰن الكوفي. روى عن: الحسن بن عبيد الله، وأبيه، والأعمش، وعنه: زهير بن حرب، والثوري ـ وهو أكبر منه والإمام أحمد.

وثقه ابن المديني، وقال: ثقة ثبت في الحديث، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني وزاد ـ بعد قوله: ثقة ـ: كان صدوقاً متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به، وقال أحمد: كان يتشيع وكان حسن الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، قال أبو داود: كان شيعياً محترقاً.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة شيعي وقد احتج به الشيخان»،

أما ابن حجر فقال: «صدوق عارف رمي بالتشيع»، ولعل عبارة ابن حجر فيه أقرب، إعمالاً لقول من أنزله عن رتبة الثقات، أو تكلم فيه.

الكاشف ٢/ ٢١١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٩، التقريب ص٥٠٢.

٣ ـ الحسن بن عبيد الله: ابن عروة النخعي، أبو عروة الكوفي مات سنة ١٣٩هـ. روى عن: هنيدة الخزاعي والشعبي، وعنه: محمد بن فضيل وشعبة والسفيانان.

وثقه يحيى القطان، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب وضعفه الدارقطني قياساً بالأعمش حيث قال في «العلل» بعد أن ذكر حديثاً للحسن خالفه فيه الأعمش: «الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش».

وقد لخص حاله الذهبي وابن حجر بقولهما: «ثقة» زاد ابن حجر: «فاضل».

الكاشف ١/ ٣٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٧، التقريب ص١٦٢.

٤ ـ هنيدة الخزاعي: تقدم في الحديث الرابع والخمسون وأنه مختلف في صحبته وأن أقل أحواله أنه ثقة.

٥ ـ أم سلمة: هند بنت أبي أمية أم المؤمنين ﵂: تقدمت ترجمتها في الحديث الثاني عشر.

تخريجه والحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لاضطرابه، كما تقدم في الحديث الرابع والخمسين تخريج ودراسة هذا الحديث، ومن هناك يتبين أن هذا الطريق الذي ذكره أبو داود، أحد الأوجه التي روي بها الحديث، واختُلِفَ فيه على هنيدة الخزاعي.

وخلاصة الحكم: أن الحديث اختلف في سنده ومتنه كثيراً، فمرة يرويه هنيدة عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ، ومرة يرويه عن أمه، عن أم سلمة، ومرة يرويه عن هنيدة، عن حفصة، ومرةً عن ابن عمر، مع الاختلاف الكثير في متنه، ولذا ضعفه جماعة ـ كما تقدم ـ منهم المنذري، والزيلعي. والله أعلم.

﴿ الحديث الواحد والستون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٨٢٣، باب النية في الصيام ح(٢٤٥٤):

حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له».

قال أبو داود: رواه الليث، وإسحاق بن حازم أيضاً جميعاً، عن عبد الله بن أبي بكر مثله، ووقفه على حفصة: معمر، والزبيدي، وابن عيينة، ويونس الأيلي، كلهم عن الزهري.

غريب الحديث:

قوله: «من لم يجمع الصيام»: «الإجماع: إحكام النية والعزيمة، أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى».اهـ من «النهاية» لابن الأثير ١/ ٢٩٦.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن صالح: المصري، أبو جعفر ابن الطبري، مات سنة ٢٤٨هـ وله ٧٨ سنة. روى عن: عبد الله بن وهب، وعبد الرزاق، وأبي نعيم، وعنه: البخاري، وأبو داود وصالح جزرة وغيرهم.

وثقه الأئمة وأثنوا عليه خيراً ومنهم: أبو نعيم الفضل، وأحمد بن حنبل، وابن المديني وأبو حاتم وغيرهم، لكن روي عن بعض الأئمة كلام فيه يشعر بالقدح فيه، فقال ابن معين: رأيته كذاباً يخطر في جامع مصر، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون.

والحق ـ إن شاء الله ـ مع من وثقه، وأما كلام ابن معين فيه، فقد جزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي.

وأما كلام النسائي فيه فله قصة، ليست سبباً في قبول ذلك الجرح من النسائي، ولذلك قال البخاري: ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة.

وقال ابن عدي: «وهذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول ما قال أحمد لا ما قال غيره... ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره».اهـ.

وقد لخص ابن حجر بقوله: «ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري».

الكامل ١/ ١٨٠، تهذيب الكمال ١/ ٣٤٠، السير ١٢/ ١٦٠، التقريب ص٨٠.

٢ ـ عبد الله بن وهب: تقدم في الحديث السابع عشر وهو ثقة حافظ عابد.

٣ ـ عبد الله بن لهيعة: تقدم في الحديث الواحد والستين وهو ضعيف.

٤ ـ يحيى بن أيوب: الغافقي، بمعجمة ثم فاء ثم قاف، أبو العباس المصري، مات سنة ١٦٨هـ. روى عن: عبد الله بن أبي بكر بن حزم، وحميد، وعبد الله بن دينار، وعنه: شيخه ابن جريج، والليث، وابن وهب وغيرهم.

قال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة. وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال أحمد: سيء الحفظ، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق ربما أخطأ».

تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤، التقريب ص٥٨٨.

٥ ـ عبد الله بن أبي بكر: ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني القاضي مات سنة ١٣٥هـ وهو ابن ٧٠ سنة. روى عن: أنس بن مالك، وسليمان بن يسار والزهري، وعنه: الإمام مالك، والسفيانان ويحيى بن أيوب وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٤/ ٣٤٩، التقريب ص٢٩٧.

٦ ـ ابن شهاب: هو الزهري، وقد تقدم في الحديث الواحد والأربعين وهو فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.

٧ ـ سالم بن عبد الله: ابن عمر بن الخطّاب القرشي العدوي، أبو عمر، أبو عبد الله المدني مات في آخر سنة ١٠٦هـ. روى عن: أبيه، ورافع بن خديج، وأبي هريرة، وعنه: عبد الله بن أبي بكر، والزهري وموسى بن عقبة وغيرهم. «أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً، عابداً، فاضلاً، يشبه بأبيه في الهدي والسمت».

تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٥، التقريب ص٢٢٦.

٨ ـ عبد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

٩ ـ حفصة: تقدمت في الحديث التاسع والخمسين.

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢١٢ ح(١٩٣٣) عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ويونس بن عبد الأعلى، كلاهما عن عبد الله بن وهب به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٦/ ٢٨٧ عن **حسن بن موسى الأشيب**؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٥٤؛ والطبراني في «الكبير» ٢٣/ ٢٠٦

ح(٣٦٧) من طريق **عبد الله بن يوسف، كلاهما** (حسن، وعبد الله) عن ابن لهيعة به بنحوه، إلّا أن حسن بن موسى لم يذكر ابن عمر.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٠٨، باب ما جاء: «لا صيام لمن يعزم من الليل» ح(٧٣٠) من طريق **سعيد بن أبي مريم**؛ والنسائي ٤/ ١٩٦، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة (٢٣٣٩) عن **القاسم بن زكريا**؛ **والدارمي** ١/ ٤٣١ ح(١٦٥٠)، كلاهما (القاسم، والدارمي) عن **سعيد بن شرحبيل**؛ والنسائي ح(٢٣٣٢) من طريق **شعيب بن الليث بن سعد، كلاهما** (سعيد، وشعيب) عن **الليث سعد**؛ والنسائي ح(٢٣٣٣) من طريق **أشهب**؛ **وابن حبان** في «المجروحين» ٢/ ٤٦؛ والدارقطني ٢/ ١٣٥ ح(٢١٩٣)؛ والبيهقي ٤/ ٢٠٣ من طريق عبد الله بن عباد المصري، عن **المفضل بن فضالة**.

أربعتهم (ابن أبي مريم، والليث، وأشهب، والمفضل) عن يحيى بن أيوب به بنحوه إلّا أن سعيد بن شرحبيل أسقط ابن شهاب في حديثه، وقال المفضل في حديثه: عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة، وفي رواية أشهب قال: عن يحيى وآخر.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٩٢ ح(٩١١١)؛ ومن طريقه ابن ماجه ١/ ٥٤٢ باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ح(١٧٠٠) عن خالد بن مخلد القطواني، عن إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر به بنحوه، إلّا أنه لم يذكر الزهري في حديثه.

* وأخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٢٨٨ ح(٥) ـ ومن طريقه النسائي ٤/ ١٩٧ ح(٢٣٤١) ـ والنسائي ٤/ ١٩٧ ح(٢٣٣٧، ٢٣٣٨) من طريق **ابن المبارك**؛ **وعبد الرزاق** ٤/ ٢٧٥ ح(٧٧٨٦) ـ ومن طريقه البخاري في «التاريخ الأوسط» ٢/ ٢٥٢ ـ **كلاهما** (ابن المبارك، وعبد الرزاق) عن **معمر**؛ والنسائي ٤/ ١٩٧ ح(٢٣٣٤) من طريق **ابن جريج**؛ والنسائي ٤/

١٩٧ ح(٢٣٣٥) من طريق **عبيد الله بن عمر**؛ والنسائي ٤/ ١٩٧ ح(٢٣٣٨) من طريق ابن المبارك، عن **ابن عيينة**؛ والبخاري في «الأوسط» ٢/ ٢٥٣ من طريق **عبد الرحمٰن بن إسحاق المدني، وعقيل**.

سبعتهم (مالك، وابن جريج، وعبد الله، ومعمر، وابن عيينة، وعبد الرحمٰن، وعقيل) عن الزهري به بنحوه إلّا أنهم جميعاً ـ سوى ابن جريج ـ جعلوه موقوفاً على حفصة، ولم يذكر معمر ـ فيما رواه عنه عبد الرزاق ـ ابن عمر في حديثه، وقال أي معمر ـ فيما رواه عنه ابن المبارك ـ وابن عيينة: عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله ابن عمر، عن أبيه عن حفصة قولها، وزاد عقيل: وابن عمر، وجعله مالك: عن الزهري عن حفصة وعائشة قولهما.

* وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٥٥ من طريق صالح بن أبي الأخضر؛ والبخاري ـ معلقاً ـ في «التاريخ الأوسط» ٢/ ٢٥٣ عن عبد الرحمٰن بن نمر، **كلاهما** (صالح، وابن نمر) عن سالم، عن أبيه موقوفاً عليه.

ورواه مالك في «الموطأ» ١/ ٢٨٨ ح(٥) ـ ومن طريقه النسائي ٤/ ١٩٨ ح(٢٣٤٣) ـ والنسائي ٤/ ١٩٢ ح(٢٣٤٢) من طريق المعتمر بن سليمان؛ **وعبد الرزاق** ٤/ ٢٧٥ ح(٧٧٨٧)، **كلاهما** (المعتمر، وعبد الرزاق) عن عبيد الله بن عمر؛ وعبد الرزاق ح(٧٧٨٧) عن ابن جريج؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٥٥ من طريق موسى بن عقبة.

أربعتهم (مالك، وعبيد الله، وابن جريج، وموسى) عن نافع، عن ابن عمر قوله، إلّا أن ابن جريج وعبيد الله بن عمر ـ فيما رواه عنه عبد الرزاق ـ جعلاه عن حفصة موقوفاً عليها.

وأما ما علقه أبو داود عن محمد بن الوليد الزبيدي، ويونس الأيلي، وابن عيينة عن الزهري به موقوفاً على حفصة، فلم أعثر على

شيء من ذلك موصولاً، غير أن البخاري في «التاريخ الأوسط» ٢/ ٢٥٣ علقه عن الزبيدي فقط. والله أعلم.

الحكم عليه:

الصواب وقفه، ولا يصح مرفوعاً ـ كما سيأتي ـ وفي إسناد أبي داود يحيى بن أيوب، وهو صدوق، وابن لهيعة وهو مضعّف.

وقد تبين من التخريج السابق أنه وقع اختلاف على عبد الله بن أبي بكر بن حزم في إسقاط ذكر الزهري من الإسناد، والصواب مع من أثبته؛ لأن اللذين أسقطاه هما: إسحاق بن حازم، ويحيى بن أيوب ـ فيما رواه سعيد بن شرحبيل، عن الليث بن سعد عنه ـ وكلاهما صدوق، وقد خولفا، فأما إسحاق بن حازم فخلاصة حاله ما ذكره ابن حجر في التقريب (١٠٠): «صدوق تكلم فيه للقدر» وقد خالف من هو أوثق منه، وأما سعيد بن شرحبيل فهو «صدوق» أيضاً، كما في «التقريب» ص٢٣٧، وقد خالفه شعيب بن الليث، وابن وهب في روايتهما عن الليث، وهما أوثق منه، ولعلّ هذا الاضطراب من قبل يحيى بن أيوب نفسه، فقد سبق كلام الأئمة في حفظه، حتى قال فيه الإمام أحمد: «سيئ الحفظ».

فالمحفوظ إذن في حديث عبد الله بن أبي بكر، هو ذكر الزهري بينه وبين سالم فيبقى الاختلاف في رفع الحديث ووقفه.

وقد ظهر من التخريج السابق أن عبد الله بن أبي بكر، ومن تابعه عن الزهري ـ وهو ابن جريج ـ قد خولفا في رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ، حيث رواه الأكثرون من أصحاب الزهري موقوفاً على حفصة، وبعضهم يجعله موقوفاً على ابن عمر، وبعضهم يجمع بينهما، وهذا بيان رواياتهم ـ ملخصاً ـ:

١ ـ الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة موقوفاً عليها: وقد روى هذا الوجه عنه مالك، وعبيد الله، وعبد الرحمٰن بن إسحاق

المدني، وعقيل، ويونس ومعمر ـ فيما رواه عنه عبد الرزاق ـ، إلّا أنه ـ أي معمر ـ لم يذكر (ابن عمر) في حديثه، وزاد عقيل: وابن عمر مع حفصة، وجعله مالك: عن الزهري، عن حفصة وعائشة قولهما.

٢ ـ الزهري عن سالم عن ابن عمر قوله: وقد رواه عنه صالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمٰن بن نمر، ويونس، وعقيل الأيليان.

وقد تابع سالماً ـ فيما رواه الجماعة بجعله موقوفاً على ابن عمر أو حفصة ـ روايان آخران وهما:

١ ـ نافع، وقد رواه عن ابن عمر موقوفاً عليه ـ فيما رواه عنه مالك وموسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر ـ فيما رواه عنه المعتمر بن سليمان ـ، ورواه نافع، عن ابن عمر، عن حفصة موقوفاً عليها ـ فيما رواه عنه ابن جريج وعبيد الله بن عمر ـ فيما رواه عنه عبد الرزاق ـ.

٢ ـ حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن حفصة موقوفاً عليها: وقد رواه عنه سفيان بن عيينة، ومعمر ـ فيما رواه عنه ابن المبارك ـ عن الزهري عنه ـ.

ولأجل تتابع هؤلاء الحفاظ من أصحاب الزهري على رواية هذا الوجه، فقد نصّ جماعة من الأئمة على ترجيح الوجه الموقوف ومنهم:

١ ـ الإمام أحمد: حيث قال: «ما له عندي ذلك الإسناد، إلا أنه عن ابن عمر وحفصة إسنادان جيدان».اهـ. نقله عنه الميموني، كما في «شرح العمدة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/١٨٣، وابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/ ٢٨٢.

٢ ـ البخاري: حيث قال في «التاريخ الأوسط» ٢/٢٥٣: «غير المرفوع أصح».اهـ. ونقل الترمذي عنه في «العلل الكبير» ص١١٨ ح(٢٠٢) أنه خطأه ـ أي مرفوعاً ـ ثم قال: «وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف ويحيى بن أيوب صدوق».اهـ.

٣ ـ أبو حاتم الرازي: فقد نقل عنه ابنه في «العلل» ١/ ٢٢٥ قوله: «وقد روي عن الزهري عن حمزة عن ابن عمر عن حفصة قولها، وهذا عندي أشبه». اهـ.

٤ ـ النسائي: ففي «التحفة» للمزي ١١/ ٢٨٦ أنه قال: «الصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه ـ والله أعلم ـ لأن يحيى بن أيوب ليس بالقوي، وحديث ابن جريج، عن الزهري غير محفوظ». اهـ.

٥ ـ الترمذي ٣/ ١٠٨: «حديث حفصة [غريب][1] لا نعرفه مرفوعاً»، إلّا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح، وهكذا أيضاً روي عن الزهري مرفوعاً، ولا نعلم أحداً رفعه إلّا يحيى بن أيوب. . . ». اهـ.

٦ ـ الطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٥٥.

٧ ـ الدارقطني كما في «العلل» [٥/ق ١٦٦] حيث قال: «رفعه غير ثابت». اهـ.

٨ ـ ابن عبد البر، كما نقله عنه العنيني في «عمدة القاري» ١٠/ ٣٠٥.

٩ ـ ابن التركماني، كما في «الجوهر النقي» ٤/ ٢٠٢.

١٠ ـ المزي كما في «التحفة» ١١/ ٢٨٥.

١١ ـ ابن القيم، كما يظهر من كلامه في «تهذيب السنن» ٣/ ٣٣١.

١٢ ـ ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/ ٢٨٠.

١٣ ـ ابن كثير في تخريج أحاديث «مختصر ابن الحاجب» ص٣٠٦ ح(٢٤٧).

---

(١) زيادة من «التحفة» ١١/ ٢٨٥.

وقد خالف هؤلاء الأئمة آخرون فصححوه مرفوعاً ومنهم:

١ ـ ابن خزيمة، ـ كما تقدم ـ.

٢، ٣ ـ نقل الحافظ ابن حجر في الفتح ٤/ ١٦٩ ح(١٩٢٤) أن ابن حبان والحاكم صححاه، ولم أجدهما في المطبوع من صحيحهما.

٤ ـ البيهقي ٤/ ٢٠٢ حيث قال: «وهذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده، وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وعبد الله بن أبي بكر أقام أسناده ورفعه، وهو من الثقات الأثبات».اهـ. ثم ساق طريق ابن جريج التي تابع فيها ابن أبي بكر على الرفع ـ وهذا ـ فيما يظهر ميل منه إلى ترجيح المرفوع.

٥ ـ الخطّابي، كما في «المعالم» ٣/ ٣٣٢.

٦ ـ ابن حزم في «المحلى» ٦/ ١٦١.

٧ ـ النووي في «المجموع» ٦/ ٢٨٩.

فهذا ما يتعلق بالاختلاف في رفعه ووقفه، على أن في الحديث اختلافاً أوسع من هذا لكن ما ذكرته هو غالب الخلاف فيه، وما لم أذكره فهو عائد إليه. والله أعلم.

وأما ما يتعلق بالاختلاف في إسناده على الزهري:

فقد رواه الإمام مالك، عن الزهري، عن عائشة وحفصة قولهما ـ فلم يذكر سالماً ـ وما رواه عن نافع، عن ابن عمر قوله، وتابعه عليه عبيد الله بن عمر ـ كما تقدم ـ فهذان الوجهان كلاهما محفوظ عن الإمام مالك، إلّا أن رواية الزهري، عن عائشة وحفصة منقطعة؛ لأنه لم يدركهما رضي الله عنهما، ولذا قال النسائي ـ كما في «التحفة» ١١/ ٢٨٥ ـ: «أرسله مالك بن أنس».

وأما الطريق التي رواها عبد الله بن عباد المصري عن الفضل بن

فضالة، عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً: «**من لم يبيت...**» فلا تصلح شاهداً للوجه المرفوع؛ لأن هذا الإسناد مقلوب ـ كما قال ابن حبان ـ والصواب فيه: عن يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، وآفة هذا الإسناد، هو عبد الله بن عباد المصري، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ٤٦: «شيخ يقلب الأخبار، روى عن: المفضل بن فضالة... ثم ساق الحديث السابق ـ ثم قال: روى عنه روح بن الفرج، أبو الزنباع نسخة موضوعة».اهـ.

وحديث عائشة هذا من رواية روح عنه، وهو على ضعفه، فقد تفرد به كما قال الدارقطني.

وقد جاء حديث آخر من حديث ميمونة بنت سعد مرفوعاً بنحو حديث الباب أخرجه الدارقطني ٢/ ١٣٦ ح(٢١٩٧) لكنه من رواية الواقدي، وهو متروك. ينظر: «نصب الراية» ٤/ ٤٣٥.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

١ ـ أن الصواب عن عبد الله بن أبي بكر، هو إثبات الزهري بينه وبين سالم.

٢ ـ أن الحديث اختلف في رفعه ووقفه على الزهري، وأن الراجح وقفه؛ لأن المتقنين لحديث الزهري والعارفين به، رووه موقوفاً، وهم أيضاً أكثر من الذين رفعوه وأن حذاق الأئمة ـ كما قال ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/ ٢٨٠ ـ من المتقدمين على ترجيح الموقوف، إما على ابن عمر، أو على حفصة رضي الله عنهم، وسند الموقوف صحيح.

٣ ـ أن ما روي مرفوعاً في هذا الباب، عن عائشة أو ميمونة بنت سعد، فإنه لا يصح. والله أعلم.

الحديث الثاني والستون

قال أبو داود ٢/ ٨٢٥ باب في الرخصة في ذلك ح(٢٤٥٦):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم الفتح ـ فتح مكة ـ جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله ﷺ وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب فناولته، فشرب منه، ثم ناوله أم هانئ، فشربت منه، فقالت: يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة، فقال لها: «أكنت تقضين شيئاً؟» قالت: لا، قال: «فلا يضرك إن كان تطوعاً».

رواة الإسناد:

١ ـ عثمان بن أبي شيبة: تقدم في الحديث التاسع والأربعين، وهو ثقة حافظ له أوهام.

٢ ـ جرير بن عبد الحميد: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن وهو ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه.

٣ ـ يزيد بن أبي زياد: تقدم في الحديث الثاني والثلاثين وهو ضعيف، كبر فصار يتلقن، وكان شيعياً.

٤ ـ عبد الله بن بن الحارث: بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة. له رؤية، ولأبيه وجده صحبة. قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته. مات سنة ٧٩ ويقال: ٨٤هـ. روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وأُبي بن كعب، وأم هانئ، وعنه: مولاه يزيد بن أبي زياد، وأبناؤه: إسحاق، وعبيد الله وعبد الله (على اسم أبيه).

تهذيب الكمال ١٤/ ٣٩٦، الإصابة ٥/ ٥٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦١، التقريب ص٢٩٩.

٥ ـ أم هانئ: بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة وقيل: هند، لها صحبة وأحاديث، ماتت في خلافة معاوية. روت عن النبي ﷺ وعنها: عبد الله بن الحارث وعروة بن الزبير.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٥٧٤، تهذيب الكمال ٣٥/ ٣٨٩، التقريب ص٧٥٩.

تخريجه:

* أخرجه الدارمي ١/ ٢٤٢ ح(١٦٨٧) عن عثمان بن أبي شيبة به بلفظه.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١٠٩، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع ح(٧٣١، ٧٣٢)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، باب الرخصة للصائم المتطوع ح(٣٣٠٢ ـ ٣٣٠٩)؛ وأحمد ٦/ ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٤١، ٤٢٤؛ والدارمي ١/ ٢٤٢ ح(١٦٨٦) من طرق عن سماك بن حرب، وقد اختلف عليه في إسناده كثيراً، فمرة يرويه عن هارون ابن ابنته أم هانئ أو ابن أم هانئ، ومرة عن أبي صالح، ومرةً عن رجل، ومرةً عن جعدة، ومرةً عن يحيى بن جعدة، جميعاً عن أم هانئ رضي الله عنها بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من أجل يزيد بن أبي زياد، فإنه ضعيف، ولم أقف له على متابع عن عبد الله بن الحارث.

وقد ضعّف الحديث جماعة من الأئمة منهم:

١ ـ البخاري، كما في «التاريخ الكبير» ٢/ ٢٣٩.

٢ ـ الترمذي، حيث قال: «وحديث أم هانئ في إسناده مقال».

٣ ـ النسائي، فقد قال في «السنن الكبرى» ٢/ ٢٥١، ٢٥٢: «وهذا الحديث مضطرب... وأما حديث أم هانئ، فقد اختلف فيه على سماك بن حرب فيه، فسماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا تفرد بالحديث لأنه كان يقبل التلقين».اهـ.

٤ ـ عبد الحق الأشبيلي، كما في «الأحكام الوسطى» ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.

٥ ـ المنذري في «مختصره للسنن» ٣/ ٣٣٤.

٦ ـ ابن التركماني، كما في «الجوهر النقي» ٤/ ٢٧٨.

وقد اتضح من كلام الإمام النسائي، أن رواية سماك بن حرب لا تفيد شيئاً لكثرة اضطرابه فيه.

وفي قطع المتطوع لصيامه، أحاديث أخر غير هذا، أقواها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال: «**هل عندكم شيء**»؟ فقلنا: لا، قال: «**فإني إذن صائم**»، ثم أتانا يوم آخر، فقلنا: يا رسول الله، أهدي لنا حيس، فقال: «**أرينيه، فلقد أصبحت صائماً**» فأكل.

أخرجه مسلم ٢/ ٨٠٩ ح(١١٥٤) واللفظ له، وأبو داود ٢/ ٨٢٤ باب في الرخصة في ذلك ح(٢٤٥٥)؛ والترمذي ٣/ ١١١ باب صيام التطوع بغير تبييت ح(٧٣٣، ٧٣٤)؛ والنسائي ٤/ ١٩٤ باب النية في الصيام ح(٢٣٢٥)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٣ باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، والخيار في الصوم ح(١٧٠١)، كلهم من طريق عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين رضي الله عنها. والله أعلم.

الحديث الثالث والستون

قال أبو داود ٢/ ٨٢٦ باب من رأى عليه القضاء ح(٢٤٥٧):

حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني حيوة بن شريح عن ابن الهاد عن زميل مولى عروة، عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: أهدي لي ولحفصة طعاماً، وكنا صائمتين، فأفطرنا، ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا له: يا رسول الله، إنا أهديت لنا هدية، فاشتهيناها فأفطرنا، فقال رسول الله ﷺ: «لا عليكما، صوما مكانه يوماً آخر».

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن صالح: المصري، تقدم الحديث الواحد والستين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ عبد الله بن وهب: تقدم في الحديث السابع عشر، وهو ثقة حافظ عابد.

٣ ـ حيوة بن شريح: بن صفوان التجيبي، أبو زرعة المصري. روى عن: يزيد بن عبد الله بن الهاد، وأبي صخر حميد الخراط، وعنه: عبد الله بن وهب، وأبو عاصم النبيل. مات سنة ٥٨هـ وقيل ٥٩هـ. «ثقة ثبت فقيه زاهد».

تهذيب الكمال ٧/ ٤٧٨، الكاشف ١/ ٣٥٩، التقريب ص١٨٥.

٤ ـ ابن الهاد هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والأربعين، وهو ثقة مكثر.

٥ ـ زميل مولى عروة: هو زميل ـ بالتصغير ـ ابن عباس الأسدي، مولاهم، المدني. روى عن: عروة بن الزبير، وعنه: يزيد بن الهاد.

قال أحمد: لا أدري من هو؟ وقال البخاري: لا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد من زميل، ولا تقوم به الحجة، وقال مسلم بن الحجاج: «لا يعرف له ذكر في شيء إلا في هذا الحديث فقط، وذكره بالجرح والجهالة»[1] .اهـ.

وقال النسائي: ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الخطابي: مجهول.

ولذا قال الذهبي: «فيه شيء»، وقال ابن حجر: «مجهول».

التمييز لمسلم (٢١٧)، الكاشف ١/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠١، التقريب ص٢١٧.

٦ ـ عروة بن الزبير: بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. روى عن: عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس وخلق، وعنه: أبناؤه: عثمان، وهشام، وعبد الله، ويحيى ومحمد، والزهري، وخلق كثير. مات سنة ٩٤هـ. «ثقة فقيه مشهور».

تهذيب الكمال ٢٠/ ١١، التقريب ص٣٨٩.

٧ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٧، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر ح(٣٢٩٠) عن الربيع بن سليمان، عن ابن وهب به بنحوه، إلا أنه قرن مع حيوة، عمر بن مالك.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ١١٢، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه ح(٧٣٥)؛ والنسائي ٢/ ٢٤٧ باب ما يجب على الصائم المتطوع

---

(١) هكذا النص في التمييز.

إذا أفطر ح(٣٢٩١)؛ وأحمد ٦/ ٢٦٣ من طرق عن **جعفر بن برقان**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٢)؛ وأحمد ٦/ ١٤١، ٢٣٧ من طريق **سفيان بن حسين**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٤، ٣٢٩٥) من طريق يحيى بن أيوب، عن **يحيى بن سعيد، وصالح بن كيسان، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٦) من طريق **معمر بن راشد**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٣) من طريق **صالح بن أبي الأخضر**؛ والنسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٧) من طريق **عبيد الله بن عمر**؛ **ومالك** في الموطأ ١/ ٣٠٦ ـ ومن طريقه النسائي ـ ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٨)؛ ومسلم في «التمييز» ص٢١٧ من طريق **ابن جريج**؛ والبيهقي ٤/ ٢٧٩ من طريق **يونس بن يزيد الأيلي**؛ وعلقة الترمذي ٣/ ١١٢ عن **زياد بن سعد**؛ **وعلقه** البيهقي ٤/ ٢٧٩ عن **محمد بن الوليد الزبيدي**.

كلهم (ابن برقان، وسفيان بن حسين، وإسماعيل، وابن كيسان، ويحيى الأنصاري، ومعمر، وصالح بن أبي الأخضر، وعبيد الله، ومالك، وابن جريج، ويونس، وزياد، والزبيدي) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به بنحوه، إلّا أن مالكاً، ويونس، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، وزياد، وابن جريج، والزبيدي، رووه عن الزهري عن عائشة مرسلاً ليس فيه ذكر لعروة.

* وأخرجه النسائي ٢/ ٢٤٨ ح(٣٢٩٩) من طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبد الرحمٰن، عن عائشة رضي الله عنها به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه زميل، وخلاصة حاله أنه مجهول، لا يعرف بغير هذا الحديث.

وقد قال ابن عدي عن إسناد حديث الباب ـ كما في «الكامل» ٣/

٢٣٥ ـ: «لا بأس به». وقد تبين من التخريج السابق أن الزهري رواه عن عروة، فهو ـ في الظاهر ـ متابع لزميل، إلّا أن هذه المتابعة ـ في الحقيقة ـ مخالفة؛ لأن الحديث ـ وإن اختلف فيه على الزهري كما سبق ـ فالصواب فيه الإرسال، كما نصّ على ذلك الأئمة، ويمكن أن تلخص أسباب تصويب الوجه المرسل عن الزهري بما يلي:

١ ـ أن ابن جريج بين في روايته عن الزهري ـ كما في «التمييز» للإمام مسلم، وجامع الترمذي ـ بيّن كيف رواه الزهري؟ حيث سأل ابن جريجٍ الزهريَّ فقال:

أخبرك عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أفطر في تطوع فليقضه**»؟ قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئاً، ولكن حدثني في خلافة سليمان بن عبد الملك ناس، عن بعض من كان سأل عائشة، أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة... فذكر الحديث.

قال الإمام مسلم معلقاً على كلام ابن جريج هذا: «فقد شفى ابن جريج في رواية الزهري هذا الحديث عن التصحيح، فلا حاجة بأحدٍ إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج، وذلك أنه قال له: حدثني ناس...، ففسد الحديث لفساد الإسناد».

وكان الإمام مسلم قد قال قبل ذلك: أخطأ كل من قال: عن عروة عن عائشة وبيان ذلك في رواية ابن جريج.. ثم ذكرها.

وبنحو مما أجاب به الزهري ابن جريج، أجاب أيضاً تلميذه سفيان بن عيينة، وأنه لم يشهد عروة وهو يحدث به، كما في «السنن الكبرى» للنسائي ٢/٢٤٨.

٢ ـ أن الثقات من أصحاب الزهري؛ كمالك، ويونس، ومعمر، وعبيد الله، وزياد بن سعد، والزبيدي، كلهم رووه مرسلاً، وإنما وصله من هو أقلّ منهم في الضبط والإتقان، بل ممن في حديثه عن

الزهري خاصة ضعف؛ كصالح بن أبي الأخضر، وجعفر بن برقان، وسفيان بن حسين، ولهذا قال الخلال ـ كما في «فتح الباري» لابن حجر ٤/ ٢٥٠ ـ: «اتفق الثقات على إرساله، وشذّ من وصله».اهـ. بل حكى الحافظ نفسه توارد الحافظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا، كما في «الفتح» ٤/ ٢٥٠.

وهؤلاء الأئمة والحفاظ الذين وقفت على تضعيفهم لهذا الحديث:

١ ـ الإمام محمد بن يحيى الذهلي، كما نقله البيهقي ٤/ ٢٨٠.

٢ ـ الإمام البخاري، كما في «العلل الكبير» ص١١٩.

٣ ـ الإمام مسلم في «التمييز» ص٢١٧.

٤ ـ الإمام أبو زرعة الرازي.

٥ ـ الإمام أبو حاتم الرازي، نقل ذلك عنهما ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٦٥.

٦ ـ الإمام الترمذي ٣/ ١١٢.

٧ ـ الإمام أبو عبد الرحمٰن النسائي في «سننه الكبرى» ٢/ ٢٤٩.

٨ ـ البيهقي ٤/ ٢٨٠.

٩ ـ أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد» ١٢/ ٦٩.

١٠ ـ الذهبي، في «الميزان» ٢/ ٨١، وغيرهم.

أما رواية يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، فقد حكم عليها جمع من الأئمة بأنها خطأ، ومنهم الإمامان: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، كما في «سنن البيهقي» ٤/ ٢٨١، ونقل البيهقي ـ بإسناده ـ عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: من وراه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: كان جرير يحدث بالتوهم.

ومنهم: الإمام مسلم أيضاً، في «التمييز» ص٢١٧؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٩ ـ كما في «التحفة» ١٢/ ٤٢٧ ـ؛ والدارقطني ـ كما في «العلل» [٥/ ١٢٥/ب] وقال ـ بعد أن ساق اختلافاً كثيراً ـ: «وليس فيما فيها كلها ثابت». اهـ.

ونصّ هؤلاء على أن الصواب هو حديث يحيى عن الزهري عن عائشة مرسلاً.

وفي الباب حديث آخر عن عائشة، وهو ما أخرجه النسائي ٢/ ٢٤٩، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر ح(٣٣٠٠) من طريق طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ فقلنا: إن عندنا حيساً قد خبأناه لك، قال: «**قربوه**» فأكل، وقال: «**إني كنت قد أردت الصوم، ولكن أصوم يوماً مكانه**».

إلّا أن النسائي رحمه الله حكم عليه بأنه خطأ، فقال: «هذا خطأ، قد روى هذا الحديث جماعة عن طلحة، فلم يذكر أحد منهم: «**ولكن أصوم يوماً مكانه**»، وهو ـ كما قال ـ فالحديث أخرجه مسلم وغيره بدون هذه الزيادة، كما تقدم تخرجه بيانه عند تخريج ودراسة الحديث الثاني والستين.

والخلاصة: أن حديث الباب ضعيف، كما نصّ عليه جمع من الأئمة، لجهالة زميل، ولأنه أيضاً خولف في إسناده، فقد رواه الزهري ـ كما هو الصواب عنه ـ مرسلاً.

وتبين أيضاً أن الصواب في حديث يحيى الأنصاري، عن الزهري، أنه كرواية الجماعة عن الزهري، وأن حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة في أن النبي ﷺ لما أفطر قال: «**ولكن أصوم يوماً مكانه**»، وأن هذا خطأ كما نصّ عليه النسائي، وتأيد قوله بحديث مسلم. والله أعلم.

الحديث الرابع والستون

قال أبو داود ٢/ ٨٢٧ باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ح(٢٤٥٩):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت: يا رسول الله، إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت، ويفطرني إذا صمت، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، قال: وصفوان عنده، قال: فسأله عما قالت، فقال: يا رسول الله! أما قولها يضربني إذا صليت، فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها، قال: فقال: «لو كانت سورة واحدة لكفت الناس»، وأما قولها يفطرني، فإنه تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر، فقال: رسول الله ﷺ يومئذ: «لا تصوم امرأة إلّا بإذن زوجها»، وأما قولها إني لا أصلي حتى تطلع الشمس، فإنّا أهل بيت قد عرف لنا ذاك، لا تكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس، قال: «فإذا استيقظت فصل».

قال أبو داود: رواه حماد ـ يعني ابن سلمة ـ، عن حميد أو ثابت، عن أبي المتوكل.

رواة الإسناد:

١ ـ عثمان بن أبي شيبة: تقدم في الحديث التاسع والأربعين، وهو ثقة حافظ له أوهام.

٢ ـ جرير: هو ابن عبد الحميد: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وهو ثقة صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظ.

٣ ـ الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي. روى عن: أبي صالح، وشقيق بن سلمة أبي وائل وغيرهما، وعنه: جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن خازم الضرير أبو معاوية، وغيرهما، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل بعدها. «ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس».

تهذيب الكمال ١٢/ ٧٦، التقريب ص٢٥٤.

٤ ـ أبو صالح: هو ذكوان، أبو صالح السمان الزيات، المدني، كان يجلب الزيت إلى الكوفة. روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وجابر وجماعة، وعنه: الأعمش، وأبناؤه: صالح وسهيل، وعبد الله وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٨/ ٥١٣، التقريب ص٢٠٣.

٥ ـ أبو سعيد: هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، له ولأبيه صحبة واستصغر بأُحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير، مات في المدينة سنة ٥٣ أو ٥٤ أو ٥٥هـ وقيل ٧٤هـ. روى عن: النبي ﷺ والخلفاء الأربعة، وعنه: ابن عباس، وابن عمر وصحابة آخرون، ومن التابعين: أبو صالح السمَّان، وعطاء، وأبو المتوكل الناجي وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ٢٥٨، معرفة الصحابة ٣/ ١٢٦٠، الإصابة ٣/ ٨٥، التقريب ص٢٣٢.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٣/ ٨٠، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٥/ ٢٨٦ ح(٢٠٤٤)؛ والحاكم ١/ ٤٣٦ من طريق عثمان بن أبي شيبة به بنحوه.

* وأخرجه أبو يعلى ٢/ ٣٠٨ ح(١٠٣٧) عن محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة؛ وابن حبان ٤/ ٣٥٤ ح(١٤٨٨) من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب، كلاهما (محمد، وأبو خيثمة) عن جرير به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٦٠، باب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها ح(١٧٦٢) من طريق **أبي عوانة**؛ وأحمد ٣/ ٨٤ من طريق **أبي بكر بن عياش**؛ والدارمي ١/ ٤٣٧ ح(١٦٧٠) من طريق **شريك**، **ثلاثتهم** (أبو عوانة، وأبو بكر، وشريك) عن الأعمش به بنحوه، إلّا أن في رواية ابن ماجه والدارمي اختصاراً، إذْ لم يذكرا سوى نهي النبي ﷺ عن صوم المرأة بغير إذن زوجها، ولم يذكرا بقية القصة.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الصحة، وهو معلول ـ كما سيأتي بيان ذلك.

وقد اختلفت أنظار الأئمة في الحكم على هذا الحديث بناءً على استغراب القصة كلها، ولا سيما أن فيها أن صفوان تزوج، وممن مال إلى إعلال الخبر:

١ ـ البخاري، كما يشير إلى ذلك صنيعه في «التاريخ الأوسط» ١/ ١٢٣، فإنه ذكر أولاً ما جاء من قول صفوان رضي الله عنه في قصة الإفك: «فوالذي نفسي بيده، ما كشفت من كنف أثنى قط» قالت ـ أي عائشة ـ: قتل بعد ذلك في سبيل الله. قال البخاري: «هذا في قصة الإفك»، ثم أتبع ذلك بأن قال: «وقال أبو عوانة، وأبو حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد: جاءت امرأة صفوان بن المعطل، النبي ﷺ فقالت: إن صفوان يضربني».اهـ.

فهو رحمه الله يشير إلى هذا التعارض، وأصرح مما ذكره البخاري هنا، ما قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٣١٧: «وأصرح من ذلك ما جاء في رواية سعيد بن أبي هلال، عن هشام بن عروة في قصة الإفك: «إن

الرجل الذي قيل فيه ما قيل، لما بلغه الحديث قال: والله ما أصبت امرأة قط حلالاً ولا حراماً».

ولهذا قال الحافظ في «الإصابة» ٣/ ٢٥٠: «وقد أورد هذا الإشكال قديماً: البخاري ومال إلى تضعيف حديث أبي سعيد بذلك».

٢ ـ البزار: فإنه قال ـ فيما نقله عنه المنذري ـ[1]:

«هذا الحديث كلامه منكر عن النبي ﷺ، وقال: لو ثبت احتمل إنما يكون إنما أمرها بذلك استحباباً، وكان صفوان من خيار أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما نكرة هذا الحديث أن الأعمش لم يقل حدثنا أبو صالح، فأحسب أنه أخذه عن غير ثقة، وأمسك عن ذكر الرجل، فصار الحديث ظاهر إسناده حسن، وكلامه منكر لما فيه، ورسول الله ﷺ كان يمدح هذا الرجل، ويذكره بخير، وليس للحديث عندي أصل».اهـ.

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٨/ ٣١٧ ح(٤٧٥٠) بقوله:

«وما أعله به ليس بقادح؛ لأن ابن سعد صرّح في روايته بالتحديث بين الأعمش وأبي صالح».اهـ.

ولكن لم أقف على إسناد ابن سعد، إذْ لم أجد هذا الحديث في طبقاته المطبوعة ولا الأقسام المتممة له، فهذا التصريح الذي ذكره الحافظ محل نظر، لاحتمال أن يكون راوي التصريح غير ثقة، أو أخطأ فيه، ويحتمل أن يكون الوهم من ابن سعد نفسه، فهو «صدوق فاضل» كما في «التقريب» ص٤٨٠، وعليه فتبقى هذا العلة التي ذكرها الإمام البزار قائمة.

٣ ـ الذهبي، فقد قال في «السير» ٢/ ٥٤٩ مصدراً كلامه عن هذه

---

(١) نقله في «عون المعبود» ٧/ ٩٥، ولم أجده في المطبوع من «مختصر السنن» للمنذري.

القصة بصيغة التمريض: «وقد رُوي... ثم ذكر هذا الحديث ـ ثم قال: فهذا بعيد من حال صفوان أن يكون كذلك، وقد جعله النبي ﷺ على ساقة الجيش، فلعله آخر باسمه».اهـ.

ثم إنه قوّى احتمال كونه آخر، بالتباين الكبير الذي حكي في وفاته حيث قال: «قلت: فهذا تباين كثير في تاريخ موته، فالظاهر أنهما اثنان. والله أعلم».اهـ.

وخلاصة كلام هؤلاء الأئمة أن الطعون التي تتوجه إلى القصة ثلاثة:

١ ـ ما فيها من معارضة ما ثبت في الصحيحين من عدم زواج صفوان بن المعطل وأنه قتل بعد ذلك في سبيل الله تعالى، كما قالت عائشة رضي الله عنها، مما يفيد بظاهره عدم زواجه، كما ألمح إليه البخاري.

٢ ـ في الإسناد عنعنة الأعمش.

٣ ـ ما في القصة من وصف صفوان وأهل بيته بثقل النوم المفرط، وأن هذا لا يتوافق مع ما في الصحيحين من جعله على ساقة الجيش، والتي تتطلب يقظة وانتباهاً، كما يشير إليه كلام الذهبي.

وقد خالف هؤلاء جماعة فصححوا الخبر، ومنهم: ابن حبان، والحاكم، والحافظ ابن حجر ـ والذي دافع عن علله وانتصر لتصحيحه ـ وهو ظاهر صنيع الطحاوي في «شرح المشكل» ٥/ ٢٨٦، فإنه بدأ يجيب عما فيه من إشكالات من غير نقد له، وهو أيضاً ظاهر كلام الخطابي في «المعالم» ٣/ ٣٣٧.

وخلاصة دفاع الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٨/ ٣١٧ عن الحديث يمكن أن يلخص في النقاط الآتية:

١ ـ أجاب عما أورده البخاري من التعارض من بين نفي الزواج وهو ما تدل عليه قصة الإفك، وبين إثباته ـ وهو ما يدل عليه حديث

الباب ـ بأن يحتمل أنه تزوج بعد تلك القصة ـ وقد سبقه إلى ذلك ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٣٣٦ ـ قال (أي ابن حجر): ولا مانع من ذلك إلّا بما جاء عن ابن إسحاق، أنه كان حصوراً، لكنه لم يثبت، فلا يعارض الحديث الصحيح. انتهى المقصود من كلام الحافظ.

ولكن يمكن أن يناقش كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأمرين:

الأمر الأول: أن ما ذكره من زواجه محتمل، كما يدل عليه ظاهر كلام عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فتساقط الاحتمالان.

الأمر الثاني: قوله عن قول ابن إسحاق، إنه لا يثبت، فلا يعارض الحديث الصحيح فيقال: النزاع هنا إنما هو في صحة الحديث، فلا يصح الاعتراض به.

٢ ـ أجاب عن عنعنة الأعمش بما سبق، وأجيب عنه بما سبق، فلا أعيد.

٣ ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الطريق التي ذكرها أبو داود عقب إخراجه لحديث الباب [رواه حماد بن سلمة عن حميد أو[1] ثابت عن أبي المتوكل] قال ـ بعد أن قوّى إسنادها ـ: «وهذه متابعة جيدة، تؤذن بأن للحديث أصلاً، وغفل من جعل هذه الطريق علةً للطريق الأولى».اهـ.

وما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمكن أن يتعقب بأن يقال: الذي يظهر أن مراد أبي داود أن أصل الحديث مرسل من حديث أبي المتوكل الناجي، ومن ذكره بهذا الإسناد المشهور فقد أخطأ لو كانت هذه متابعة لأخرجها أبو داود موصولة، وإنما غرضه ـ والله أعلم ـ التعليل.

---

(١) الذي في الفتح: (عن حميد، عن ثابت، عن أبي المتوكل)، والذي في «عون المعبود» ٧/ ٩٤ وط، محمد عوامة للسنن ٣/ ١٩٣ [عن حميد أو ثابت] ولم يشيرا إلى اختلاف النسخ في ذلك، فلعل ما في الفتح تصحيف. والله أعلم.

فهذه خلاصة ما قاله الحافظ ابن حجر، وخلاصة ما يجاب به عن كلامه. والله أعلم.

وقد أجاب بعض من صحح الحديث عن قوله: «**فإذا استيقظت فصل**» بما حاصله:

أن هذا في حق من كان نومه ثقيلاً، بحيث يكون كالمغمى عليه، وأن هذا طبع فيه لا أن ذلك عن عمدٍ، كما يفسر ذلك رواية أبي بكر بن عياش، فإن فيها: «فإني ثقيل الرأس، وإنا أهل بيت يعرفون بذاك، بثقل الرؤوس»، وأن هذا يحتمل أن يكون سبب تأخره في حادثة الإفك، كما ذكره الحافظ، وهذا بعيد كما قاله الذهبي ـ فيما سبق ـ وأن سبب تأخره الصحيح، هو أنه يتتبع ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل[1] والله أعلم.

والشاهد الذي أوردت الحديث لأجله هنا، هو نهي المرأة عن الصيام إلّا بإذن زوجها، ثبت في أحاديث أخرى منها:

ما رواه البخاري في «النكاح» ٣/ ٣٨٧ باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ح(٥١٩٥)؛ ومسلم ٢/ ٧١١ ح(١٠٢٦)؛ وأبو داود ٢/ ٨٢٦، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ح(٢٤٥٨)؛ والترمذي ٣/ ١٥١، باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلّا بإذن زوجها ح(٧٨٢)؛ وابن ماجه ١/ ٥٦٠، باب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها ح(١٧٦١) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلّا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلّا بإذنه، وما أنفقت من نفقةٍ من غير أمره، فإنه يؤدي إليه شطره» أي: نصف أجره كما في رواية مسلم وهذا اللفظ للبخاري. والله أعلم.

---

(١) ينظر: «معالم السنن» للخطابي ٣/ ٣٣٧، و«السير» ٢/ ٥٥٠، و«الفتح» ٤/ ٣١٦.

المبحث الثاني

زوائد سنن أبي داود خارج كتاب الصيام

الحديث الخامس والستون

قال أبو داود ١/١٩٩ كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة[1] ح(٢٨٧):

حدثنا زهير بن حرب وغيره[2] قالا: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش قالت: كنت استحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت رسول الله ﷺ أستفتيه وأخبره، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله: إني امرأة استحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها؛ قد منعتني الصلاة والصوم؟ فقال: «أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم»، قالت: هو أكثر من ذلك قال: «فاتخذي ثوباً»، فقالت: هو أكثر من ذلك، إنما أثجّ ثجّاً، قال رسول الله ﷺ: «سآمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر وإن قويت عليهما فأنت أعلم»، قال لها: «إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان، فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي، حتى إذا

---

(١) المراد به: المستحاضة، كما هو مبين قبل هذا ببابين.

(٢) قال المزي في «التحفة» ١١/٢٩٣: «في رواية أبي الحسن بن العبد: عن زهير بن حرب وأبي جعفر محمد بن أبي سمينة».

رأيت أنك قد طهرت، واستنقأت فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها، وصومي فإن ذلك يجزيك، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن، ميقات حيضهن وطهرن، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر، فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين: الظهر والعصر، تؤخرين المغرب، وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي، وتغتسلين مع الفجر فافعلي، وصومي إن قدرت على ذلك» قال رسول الله ﷺ: «هذا أعجب الأمرين إليّ».

قال أبو داود: ورواه عمرو بن ثابت، عن ابن عقيل قال: فقالت حمنة، فقلت: هذا أعجب الأمرين إليّ لم يجعله من قول النبي ﷺ، جعله كلام حمنة.

قال أبو داود: وعمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنه كان صدوقاً في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة، وذكره عن يحيى بن معين.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء.

غريب الحديث:

قولها: «كنت استحاض» الاستحاضة: هي استمرار خروج الدم بالمرأة بعد أيام حيضها المعتاد. أنعت؛ أي: أصف. أثج ثجّا؛ أي: أصبّ صبّاً.

ينظر: «النهاية» لابن الأثير ١/ ٢٠٧، ٤٦٩، «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ٧٣، ٧٤؛ القاموس المحيط» ص٢٠٧ مادة: (نعت).

رواة الإسناد:

١ ـ زهير بن حرب: تقدمت ترجمته في الحديث الستين وهو ثقة ثبت.

٢ ـ عبد الملك بن عمرو: القيسي، أبو عامر، العقدي، بفتح المهملة والقاف. مات سنة ٢٥٤هـ، أو ٢٥٥هـ. روى عن: زهير بن محمد التميمي، والثوري، وعنه: الإمام أحمد، وزهير بن حرب وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٨/ ٣٦٤، التقريب ص٣٦٤.

٣ ـ زهير بن محمد: التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام ثم الحجاز. مات سنة ١٦٢هـ. روى عن: عبد الله بن محمد بن عقيل، وابن المنكدر، وعنه: أبو عامر العقدي وأبو داود الطيالسي، وابن مهدي وغيرهم.

وثقه ابن معين وأحمد ـ في رواية ـ، وعيسى بن يونس.

واتفقت كلمة جماعة من الأئمة على تضعيف حديثه عن أهل الشام، ومنهم: أحمد، وأبو حاتم، والبخاري، والعجلي، وابن عدي إلّا أنه ـ أي ابن عدي ـ قال: «ولعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به».

وقد نصّ أحمد ـ في رواية الأثرم ـ أن رواية العراقيين عنه مستقيمة فقال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله.

وقال ابن المديني، وأحمد، وابن معين، والنسائي ـ في رواية عنهم ـ: لا بأس به. زاد يحيى: صالح. وقال البخاري عن أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهيرٌ آخر فقلب اسمه. وقال ابن معين والنسائي ـ في رواية عنهما ـ: ضعيف، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء، وقال يعقوب بن شيبة، والساجي: صدوق، زاد يعقوب:

صالح الحديث، وزاد الساجي: منكر الحديث، وقال ابن حبان ـ لما ذكره في «الضعفاء» ـ: يخطئ ويخالف.

وقد لخص ابن حجر أقوال هؤلاء الأئمة بقوله: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها».

ولعل كلمة الحافظ: (فضعّف بسببها) تفسر قول ابن معين، والنسائي، وسبب ذكر أبي زرعة له في أسامي الضعفاء، بحيث يقال: إن تضعيفهم منصب على رواية أهل الشام بدليل أنه روي عنهم ما يقوي حاله، بل توثيقه كما في إحدى الروايات عن ابن معين، وبذلك تتفق كلمة الأئمة على أن حديث أهل الشام عنه ضعيف، وحديث أهل العراق عنه لا بأس به. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٩/ ٤١٤، الميزان ٢/ ٨٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٨، التقريب ص٢١٧.

٤ ـ عبد الله بن محمد بن عقيل: ابن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمه زينب بنت علي، مات بعد (١٤٠هـ). روى عن: أبيه، وإبراهيم بن محمد بن طلحة، وعنه: زهير بن محمد التميمي، وابن عجلان، وعمرو بن ثابت.

قدح في حفظه جماعة من الأئمة منهم: ابن عيينة، وابن المديني، وابن معين، والترمذي، والعقيلي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والخطيب البغدادي.

قال ابن عيينة: أربعة من قريش ترك حديثهم، وذكره منهم، وقال ابن سعد، وأحمد: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: يختلف عنه في الأسانيد، ويقارب قول أبي زرعة قول الدارقطني لما اختلف في حديث من طريقه: «والاضطراب فيه من جهة ابن عقيل». وقال ابن معين ـ في رواية ـ: لا يحتج بحديثه، وفي رواية عن ابن المديني: ضعيف، وفي

رواية: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، وهو أحب إليّ من تمام بن نجيح، يكتب حديثه: (وتمام عنده: منكر الحديث ذاهب) كما في «الجرح»، وقال النسائي ـ في رواية ـ: ضعيف، وقال الترمذي: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد، وإسحاق، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، قال محمد بن إسماعيل: وهو مقارب الحديث، وقال ابن حبان: رديء الحفظ، يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فوجب مجانبة أخباره، وقال الدارقطني مرة: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: روى عنه جماعة من الثقات المعروفين، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه وقال ابن عبد البر: هو أوثق من كل من تكلم فيه.

علق ابن حجر على كلمة أبي عمر هذه فقال: «وهذا إفراط».

هذا وقد أشار ابن عيينة إلى أنه تغير في آخر عمره فقال: رأيته يحدث نفسه فحملته على أنه قد تغير، ويمكن أن يفهم من كلمة الحاكم الإشارة إلى تغيره فقد قال: عمر فساء حفظه، فحدث على التخمين.

وقد قال الذهبي في «الميزان» بعد أن ساق جملة من أقوال الأئمة فيه: «حديثه في مرتبة الحسن». وقد لخص الحافظ ابن حجر أقوال النقاد فيه بقوله: «صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة».

الجرح والتعديل ٢/ ٤٤٥، علل الدارقطني ١/ ١٧٤، ٧/ ١٩، تهذيب الكمال ٧٨/١٦، الميزان ٢/ ٤٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥، التقريب ص٣٢١.

٥ ـ إبراهيم بن محمد بن طلحة: التيمي، أبو إسحاق المدني، مات سنة ١١٠هـ.

روى عن: عمه عمران بن طلحة، وابن عباس وعنه، عبد الله بن

محمد بن عقيل، وعبد الرحمٰن بن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف وآخرون. «ثقة».

الكاشف ١/ ٢٢١، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٩، التقريب ص٩٣.

٦ ـ عمران بن طلحة: ابن عبيد الله التيمي، المدني. روى عن: أبيه طلحة بن عبيد الله، وأمه حمنة بنت جحش، وعنه: أبناء أخيه: إبراهيم بن محمد بن طلحة، ومعاوية بن إسحاق بن طلحة.

ولد على عهد النبي ﷺ وهو الذي سمّاه عمران، ذكره المزي، لكن ذكر الحافظ في الإصابة أن إسناد ابن منده ـ الذي روي فيه أن طلحة رضي الله عنه قال: سمى رسول الله ﷺ ابنيّ موسى وعمران ـ ذكر أنه ضعيف. ولذا قال أبو نعيم وابن الأثير: قيل إنه ولد في عهد النبي ﷺ، فحكياه بصيغة التمريض.

وقد ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى تابعي أهل المدينة، وذكره العجلي في ثقات التابعين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولهذا قال ابن حجر: «له رؤية».

معرفة الصحابة ٤/ ٢١١٣، أسد الغابة ٣/ ٤٠٩، تهذيب الكمال ٢٢/ ٣٣٣، الإصابة ٥/ ٨٣، التقريب ص٤٢٩.

٧ ـ حمنة بنت جحش: الأسدية، أخت زينب، كانت تحت مصعب بن عمير، ثم طلحة وكانت تستحاض، ولها صحبة، وهي أم ولدي طلحة: عمران، ومحمد. روت عن النبي ﷺ، وعنها ابنها عمران بن طلحة.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٢٩٣، الإصابة ٨/ ٥٣، التقريب ص٧٤٥.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ١/ ٢٢١ في أبواب الطهارة، باب ما جاء في

المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسلٍ واحد ح(١٢٨) عن **محمد بن بشار**؛ **وأحمد** ٦/ ٤٣٩؛ والطحاوي في «المشكل» ٧/ ١٤٢ ح(٢٧١٧) عن **إبراهيم بن مرزوق**، **ثلاثتهم** (ابن بشار، وأحمد، وابن مرزوق) عن أبي عامر العقدي به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ١٢٠ ح(١٣٦٤) ـ؛ ومن طريقة ابن ماجه ـ في الطهارة ١/ ٢٠٥ باب من جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة أو كان لها أيام حيض فنسيتها ح(٦٢٧)؛ وأحمد ٦/ ٣٨١، ٤٣٩، عن **يزيد بن هارون**؛ والبخاري في «الأدب المفرد» ص٢٦٩ ح(٧٩٩) عن **عبد الرحمٰن بن شريك**، **كلاهما** (يزيد، وعبد الرحمٰن) عن شريك بن عبد الله؛ وعبد الرزاق ١/ ٣٠٧ ح(١١٧٤) ـ؛ ومن طريقه ابن ماجه ـ في الطهارة ١/ ٢٠٣ باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدّت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ح(٦٢٢) عن **ابن جريج**؛ والحاكم ١/ ١٧٢ من طريق **عبد الله بن عمرو الرقي**؛ وعلقه أبو داود ح(٢٨٧) عن **عمرو بن ثابت**.

أربعتهم (شريك، وابن جريج، والرقي، وعمرو) عن عبد الله بن عقيل به بنحوه، إلّا أن يزيد بن هارون وابن جريج لم يذكرا «**وصومي إن قدرت على ذلك**» في آخر الحديث، وقال ابن جريج (عمر بن طلحة) عن أم حبيبة بنت جحش واقتصر حديث عبد الرحمٰن بن شريك على قوله: «ما هي يا هنتاه»؟ فقط وقال أحمد في ٦/ ٣٨١: ولم يقل يزيد مرة: «**واغتسلي للفجر غسلاً**»، وفَصَلَ عمرو بن ثابت قول (وهذا أعجب الأمرين إلي) ولم يجعله من قول النبي ﷺ بل جعله من كلام حمنة كما ذكره أبو داود.

* وأخرجه أبو داود ١/ ٢١٤ ح(٣٠٥) من طريق **أبي بشر جعفر بن إياس**، وفي ١/ ٢١٦ ح(٣٠٩) من طريق **أبي إسحاق الشيباني**، وفي ح(٣١٠) من طريق **عاصم بن بهدلة**، **ثلاثتهم** (أبو بشر، والشيباني،

وعاصم) عن عكرمة مولى ابن عباس مرسلاً مختصراً جداً في حديث أبي بشر والشيباني، ولفظ حديث أبي بشر:

أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت، فأمرها النبي ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلي فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلّت، ولفظ حديث الشيباني: كانت أم حبيبة تستحاض، فكان زوجها يغشاها، ولفظ حديث عاصم: عن حمنة بنت جحش أنها كانت مستحاضة، وكان زوجها يغشاها.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث روي من طريقين عن حمنة:

الطريق الأول: طريق ابنها عمران بن طلحة ومدار هذا الطريق على عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمران، عن أمه حمنة.

وقد ضعّف جماعة من الأئمة الخبر بهذا الطريق ومنهم:

١ ـ الإمام أحمد: كما نقله أبو داود عنه أن في نفسه منه شيء، وحكى ابن رجب في «فتح الباري» ٢/ ١٦٢ أن أكثر أصحابه نقل عنه تضعيفه، وقيل: «إنه رجع إلى تقويته والأخذ به قاله أبو بكر الخلال». اهـ.

ونقل الترمذي في العلل الكبير (٥٨) عن البخاري أن أحمد كان يقول عنه: هو حديث صحيح، ونقل حرب عنه ـ كما في «الفتح» لابن رجب ٢/ ٦٤ ـ أنه قال: «نذهب إليه، ما أحسنه من حديث». اهـ، ونقل المجد ابن تيمية في «المنتقى» ١/ ١٧٥ تصحيحه عن أحمد.

وعليه فعن الإمام أحمد في الحكم عليه: روايتان، وظاهر كلام الخلال أن القول المتأخر هو القول بتصحيحه، لكن قال ابن رجب ٢/ ٦٤: «والمعروف عن الإمام أحمد أنه ضعّفه ولم يأخذ به، وقال: ليس بشيء، وقال مرة: ليس عندي بذلك، وحديث فاطمة أصح منه وأقوى إسناداً».

٢ ـ البخاري: نقله الترمذي عنه أنه قال ـ كما في «العلل الكبير» ص٥٨ ـ: «هو حديث حسن، إلّا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟». اهـ.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» عقب كلمة البخاري هذه ١/ ٢٧٢:

«وهذه علة للحديث أخرى، ويجاب على البخاري بأن إبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة ـ فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن المديني، وخليفة بن خياط ـ وهو تابعي سمع عبد الله بن عمرو بن العاص وأبا هريرة وعائشة، وابن عقيل سمع عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، والربيع بنت معوذ، فكيف ينكر سماعه من إبراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه؟ وأين ابن طلحة من هؤلاء في القدم وهم نظراء شيوخه في الصحبة، وقريب منهم في الطبقة، فينظر في صحة هذا عن البخاري؟». اهـ.

ويمكن أن يقال: إن البخاري في مثل هذا يبحث عن السماع، فليس اعتماده على قدم إبراهيم بن محمد، ولذلك فإن للشوكاني كلاماً آخر يوافق فيه قول البخاري هنا في رسالته «القول الواضح في صلاة المستحاضة وغيرها من أهل العلل والجرائح» ص٣٤ ـ ٣٨ حيث قال: «وهكذا صححه أحمد والترمذي، لكن ابن عقيل رواه عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، وفي سماعه منه نظر». اهـ.

ثم ذكر ـ أي الشوكاني ـ من جملة علله أنه معارض بما ثبت في

الصحيحين ـ ثم ذكر حديث عائشة ـ ثم قال: «وهكذا وردت الأحاديث في التمييز بصفات الدم والتمييز بالعادة والرجوع إليها».اهـ.

٣ ـ الإمام أبو حاتم الرازي: كما في «العلل» لابنه ١/ ٥١.

٤ ـ الدارقطني: كما في «فتح الباري» لابن رجب ٢/ ٦٤.

٥ ـ ابن منده: كما في الجوهر النقي ١/ ٣٣٩، و«فتح الباري» لابن رجب ٢/ ٦٤ وقد حكى الاتفاق على تضعيفه من رواية ابن عقيل فإنه تفرد بروايته وهو مجمع على ترك حديثه.

هكذا قال ابن منده، وهو متعقب في الأمرين، إذْ لم يتفق الحفاظ على تضعيفه من رواية ابن عقيل، ولم يجمعوا على تركه، بل احتج به بعضهم، وضعفه آخرون كما سبق في ترجمته، ولهذا قال ابن دقيق العيد في «الإمام» ٣/ ٣١٠: «وهذا من ابن منده عجيب»!، لكن قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ١/ ١٦٣: «ثم ظهر لي أن مراده بذلك ـ أي بالإجماع على ترك حديثه ـ من خرّج الصحيح، وهو كذلك».اهـ.

٦ ـ ابن حزم في «المحلّى» ٢/ ١٩٤.

٧ ـ الخطابي: حيث قال في «المعالم» ١/ ١٨٥: «وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر؛ لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك».

٨ ـ الشوكاني: كما سبق في نقل تعليقه على كلمة البخاري، في كتابه «القول الواضح»، وإن كان كلامه في «نيل الأوطار» يدل على تقويته للخبر.

١ ـ الترمذي: كما تقدم عنه نقل كلام البخاري وإقراره في «السنن» ١/ ٢٢٦ وفي «العلل الكبير» ص٥٨.

٢ ـ الطحاوي في «مشكل الآثار» ٧/ ١٤٢ ـ ١٤٥ كما يظهر من جوابه عما في الحديث من إشكالات، ولم يشر إلى ضعفه فدل على قبوله عنده.

٣ ـ الحاكم كما في «المستدرك» ١/ ١٧٢.

٤ ـ ابن دقيق العيد في «الإمام» ٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، كما يظهر من سياق كلامه.

وإذا نظرنا إلى أصحاب القول الأول ـ القائل تضعيف الحديث ـ نجد أنهم أجلّ وأعلم ممن خالفهم، وحجتهم ظاهرة في استنكار بعض ألفاظه، كما يشير إليه كلام الإمام أحمد، وفي علة تتعلق بالسند وهي إعلاله بالانقطاع بين ابن عقيل وبين إبراهيم بن محمد، كما يشير إليه كلام البخاري. رحم الله الجميع.

الطريق الثاني ـ من الطرق إلى حمنة ـ، طريق عكرمة مولى ابن عباس:

فهذه الطريق شاهد لحديث الباب، لكن أعلها بعض أهل العلم بالإرسال؛ كالمنذري في «مختصر السنن» ١/ ١٩٤، بل قال في ١/ ١٩٥: «في سماع عكرمة من أم حبيبة وحمنة نظر، وليس فيها ما يدل على سماعه منهما. والله أعلم».

وقال ابن رجب في «فتح الباري» ٢/ ٧٤: «والظاهر أنه مرسل، وقد يكون آخره موقوفاً على عكرمة من قوله. والله أعلم.

ومما يؤيد قول هذين الحافظين، أن رواية أبي بشر وأبي إسحاق الشيباني ظاهر منهما الإرسال ـ كما تقدم سياق لفظهما ـ وعليه فيكون لفظ عاصم: (عن حمنة) أي عن قصة حمنة بنت جحش، أنها كانت... إلخ، فمراده التحديث عن القصة، وليس أن عكرمة رواه عن حمنة، وقد تقدم نظير هذا، وسبق أن هذا الصنيع موجود عند المتقدمين»[1].

---

(١) ينظر الحديث رقم (٤٥) والكلام عليه

بقي النظر في قول ابن جريج: «عمر بن طلحة»، وقول بعض الرواة: «عن أم حبيبة بنت جحش».

أما قول ابن جريج: «عمر بن طلحة»، فقد قال الترمذي ـ بعد أن ذكر أن الرواة عن ابن عقيل رووه عنه عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمران بن طلحة ـ: «إلّا أن ابن جريج يقول: «عمر بن طلحة»، والصحيح «عمران بن طلحة».

وقال الدارقطني في «العلل» ـ كما نقله ابن القيم في «تهذيب السنن» ١/ ١٨٤، ١٨٥ ـ كلاماً محصله: أن ابن جريج غلط في قوله (عمر) وإنما الصواب: (عمران بن طلحة).

وبهذا ردّ ابن القيم على ابن حزم تعلقه بتضعيف الخبر بحجة أن عمر بن طلحة غير مخلوق، إذْ لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر، وقال بما تقدم عن الدارقطني.

وأما قول بعض الرواة: «أم حبيبة بنت جحش»، فإن هذا معترك طويل، يمكن أن يلخص الكلام فيه في النقاط التالية:

أولاً: اختلف الرواة عن عكرمة في تسمية أو تكنية المستحاضة:

١ ـ فرواه أبو بشر (جعفر بن إياس) عن عكرمة أن أم حبيبة بنت جحش...

٢ ـ ورواه أبو إسحاق الشيباني عنه قال: كانت أم حبيبة...

٣ ـ ورواه عاصم بن بهدلة عنه عن حمنة بنت جحش...

وبالنظر في ترجمة حمنة نجد أنها كانت تكنى أم حبيبة، كما في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٦/ ٣٢٩٣، وقاله ابن المديني كما نقله في «سنن البيهقي» ١/ ٣٣٩، و«تهذيب الكمال» للمزي ٣٥/ ١٥٩، وقد تقدم أن ابن جريج قال في حديثه: أم حبيبة بنت جحش.

ومن هنا نشأ خلاف بين أهل السير والمؤلفين في الصحابة، هل هما اثنتان أم هما واحدة؟ وبيان ذلك ـ على وجه الإيجاز ـ في الفقرة التالية:

ثانياً: خلاصة ما في كتب السير أن بنات جحش ثلاث وهنّ:

الأولى: زينب أم المؤمنين رضي الله عنها كانت زوج زيد بن حارثة فطلقها ثم تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم.

الثانية: حمنة بنت جحش وكانت تكنى أم حبيبة، وهي التي خاضت في الإفك وكانت تحت مصعب بن عمير، ثم صارت تحت طلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم جميعاً.

الثالثة: أم حبيبة، وهي المشهورة بهذا الكنية، وكانت تحت عبد الرحمٰن بن عوف ويقال فيها ـ أيضاً ـ أم حبيب، قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح وأكثر الناس يسميها: أم حبيبة، وحديثها في الاستحاضة في صحيح مسلم ١/ ٢٦٣ وغيره، وفيه نصّت عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحت عبد الرحمٰن بن عوف.

ولكن ذكر الدارقطني عن إبراهيم الحربي ـ كما في «فتح الباري» لابن رجب ٢/ ١٦٣ ـ أنه قال: «الصحيح أن المستحاضة أم حبيب، واسمها حبيبة بنت جحش، وهي أخت حمنة، ومن قال فيه: أم حبيبة» أو «زينب» فقد وهم، قال الدارقطني: وقول إبراهيم صحيح، وكان من أعلم الناس بهذا الشأن».اهـ.

وعزا ابن رجب في «الفتح» ٢/ ١٦٣ هذا القول إلى طائفة من المحققين، ومنهم: ابن معين، وابن سعد في الطبقات، وحكى عن الواقدي أنه غلّط من قال إن المستحاضة حمنة بنت جحش، وإنما هي أم حبيب بنت جحش.

لكن قال ابن رجب في «الفتح» ـ بعد أن ساق ما تقدم ـ:

«ورواية ابن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة، صريح في أنها حمنة، لا يحتمل غير ذلك؛ لأن حمنة هي زوج طلحة بن عبيد الله وولدت له عمران، وهو راوي هذا الحديث عنه أمه وأما أختها حبيبة، فلم يكن لها ولد بالكلية، قاله الزبير بن بكار وغيره، وحينئذ فيحتمل أن تكون حمنة استحيضت وأختها حبيبة استحيضت أيضاً، وقد حكى ابن عبد البر قولاً، قصد فيه الجمع بين الأقوال فقال: «وقيل: إنهن كلهن استحضن ـ يعني زينب، وأم حبيب، وحمنة ـ وعلى ما ذكره الأولون فالمستحاضة هي أم حبيب: حبيبة خاصة دون أختيها . .» .اهـ.

وقد ذكر المزي في تهذيبه ٣٥/١٥٨ نحواً من هذا مختصراً إلّا أنه قال آخر كلامه: «فإن صحّ قول الواقدي أن المستحاضة هي أم حبيب حبيبة بنت جحش أخت حمنة بنت جحش، فمن الجائز أن كل واحدة منهما كانت مستحاضة، ولا وجه لرد هذه الروايات الصحيحة لقول الواقدي وحده، مع ما في ذلك من الاحتمال. والله أعلم» .اهـ.

لكن قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقول الواقدي وحده» متعقب بما سبق نقله في كلام الحربي، وإقرار الدارقطني، وما عزاه ابن رجب من أن هذا الذي ذهب إليه الواقدي هو قول جماعة من المحققين.

وينظر: «الاستيعاب» ٤/١٣١٨، و«أسد الغابة» ٥/٢٥٣، ٤٣٣ و«فتح الباري» لابن حجر ٤/٥٠٤ ح(٣٢٧).

ثالثاً: إذا نظرنا في سياق حديث أم حبيبة، وسياق حديث حمنة ظهر بينهما فرق واضح من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن حديث أم حبيبة مختصر جداً في جميع ألفاظه ـ بالنسبة لحديث حمنة ـ عند الشيخين وغيرهما، وليس فيه هذه التفاصيل في أول حديثهما وآخره.

الوجه الثاني: أنه ليس في حديث أم حبيبة ذكر للجمع بين الصلاتين وإن كان جمعاً صوريّاً، بينما ذكر ذلك في حديث حمنة.

الوجه الثالث: أنه ليس في حديث أم حبيبة الاغتسال ثلاث مرّات، بل الذي فيه أنه ﷺ أمرها عند انتهاء حيضتها أن تغتسل مرةً واحدة غسل الطهر، وما فعلته هي من اغتسالها لكل صلاة إنما هو اجتهاد منها رضي الله عنها، ولم يأمرها به النبي ﷺ، كما نقله مسلم ١/٢٦٣ عن الليث بن سعد ولما فيه من المشقة الظاهرة.

بينما في حديث حمنة أمرها بالاغتسال ثلاث مرات عند الجمع بين ما يجمع من الصلوات، وعند صلاة الفجر وهذا فرق بيّن.

وبكل حال، فإن الأمر كمال قال المزي، وابن رجب، أنه لا مانع من كونهن كلهن استحضن، ولا وجه لردّ ما صحّ مع وجود هذه الفروق بين القصتين ومع هذه الاحتمالات. والله أعلم.

أما قول أبي داود: «ورواه عمرو بن ثابت..» إلى قوله: «وعمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنه كان صدوقاً في الحديث».

فهذا التعديل من أبي داود لم يوافقه أحد عليه ـ فيما وقفت عليه من كلام الأئمة ـ بل كلماتهم تدور بين التضعيف، والتضعيف الشديد إلى حدّ الرمي بالوضع كما يظهر من ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/٨، ولذا قال الحافظ في التقريب (٤١٩): «ضعيف رمي الرفض»، ومثله لا يقبل تفرده، فضلا عن مخالفته في مثل هذه الزيادة.

وبعد: فهذا ما أمكن من الكلام على حديث حمنة، والذي لم أقف على ما يشهد لجمل منه وهي بالتحديد:

الترخيص في الجمع، والأمر بالاغتسال لكل صلاتين مجموعتين، وإفراد الفجر بغسل، ولعلّ هذه الجمل هي التي جعلت الإمام أحمد يقول ـ في إحدى الروايات عنه ـ: في نفسي منه شيء، وأن حديث

فاطمة أقوى إسناداً، فلعله لهذه الجمل المستغربة، والتي لم تذكر في أي حديث من أحاديث المستحضات سواها. والله أعلم.

والخلاصة مما سبق:

١ ـ أن أكثر الأئمة على تضعيف حديث الباب ومنهم أحمد والبخاري وأبو حاتم، وغيرهم. وأبرز ما علل به ضعف الحديث كما سبق:

(أ) الألفاظ المستغربة فيه، وسبق بيانها.

(ب) عدم ثبوت سماع ابن عقيل من إبراهيم بن محمد بن طلحة.

٢ ـ أنه لا مانع أن تكون كل بنات جحش مستحاضات، كما هو قول جماعة من المحققين؛ كابن عبد البر، والمزي، وابن رجب.

٣ ـ أن تعديل أبي داود لعمرو بن ثابت خالفه فيه أكثر الأئمة، وهو مع ضعفه، فقد خالف في الزيادة التي زادها. والله أعلم.

الحديث السادس والستون

قال أبو داود ١/ ٢٩٨ كتاب الصلاة، باب في المحافظة على وقت الصلوات ح(٤٢٩):

حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن العنبري، حدثنا أبو علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا عمران القطّان، حدثنا قتادة، وأبان كلاهما، عن خليد العصري، عن [أم الدرداء[1] عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس من جاء بهن مع إيمان دخل الجنة: من حافظ على الصلوات الخمس على وضوئهن وركوعهن وسجودهن ومواقيتهن وصام رمضان، وحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً، وأعطى الزكاة طيبة بها نفسه، وأدّى الأمانة». قالوا: يا أبا الدرداء وما أداء الأمانة؟ قال: الغسل من الجنابة.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن: ابن عبد الصمد العنبري، البصري. روى عن: عبيد الله بن عبد المجيد، وأمية بن خالد، وعنه: أبو داود، وأبو زرعة.

قال ابن الجنيد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ولذا قال الذهبي: «وثق»، بينما قال ابن حجر: «ثقة».

---

(١) ذكر أم الدرداء هنا من محقق «سنن أبي داود»، إذ لا يوجد لها ذكر في «التحفة» ٨/ ٢٢١ ح(١٠٩٣٠)، ولا في «تهذيب الكمال» ٨/ ٣٠٩ ولا في جميع المصادر التي خرجت منها الحديث كما سيأتي بيانها بإذن الله. وانظر: «سنن أبي داود» ١/ ٣٥٤ تحقيق: محمد عوامة، الحاشية.

تهذيب الكمال ٢٥/ ٦١٢، الكاشف ١/ ١٩٢، التقريب ص٤٩٢.

٢ ـ أبو علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد: البصري، مات سنة ٢٠٩هـ. روى عن: عمران القطان، وإسرائيل بن يونس، وعنه: محمد بن عبد الرحمٰن العنبري، وابن المديني.

وثقه العجلي، والدارقطني، وابن قانع، وقال أبو حاتم، وابن معين: ليس به بأس.

وضعفه العقيلي وروى عن: ابن معين أنه قال: ليس بشيء، هكذا جاء النقل في ضعفاء العقيلي، والموجود في تاريخ الدارمي قوله: ليس به بأس، وأسلوب السؤال واحد تماماً، فمن ثمّ لم يعتمد الحافظان المزي وابن حجر هذا النقل من العقيلي.

أما المزي فإنه لم يحك عن ابن معين سوى قوله: (لا بأس به)، واعتمد سؤال الدارمي له، وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: «صدوق لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه».

وأما الذهبي في «الكاشف»، فظاهر كلامه يدل على عدم اعتماده على كلام العقيلي، الذي نقله، فقد قال عنه «ثقة»، وكذا كلامه في «الميزان» فإنه قال عن حديثٍ أورده ـ أي العقيلي ـ في ترجمته؟ فقال عنه الذهبي: «لا أرى به بأساً».اهـ.

تاريخ الدارمي ص١٧٨ رقم (٦٤٤)، ضعفاء العقيلي ٣/ ١٢٣، تهذيب الكمال ١٩/ ١٠٤، الميزان ٣/ ١٣، الكاشف ١/ ٦٨٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١، التقريب ص٣٧٣.

٣ ـ عمران القطّان: هو عمران بن داور، بفتح الواو بعدها راء، أبو العوّام القطان البصري، مات بين ١٦٠ ـ ١٧٠هـ. روى عن: قتادة، وأبان بن أبي عياش، وعنه: أبو علي الحنفي، وابن مهدي.

قال الفلاس: كان ابن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث

عنه، وقد ذكره يحيى يوماً فأحسن الثناء عليه، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. .اهـ.

حدث عنه عفان ووثقه، وقال الدوري عن ابن معين: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بشيء لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وقال أبو داود: هو من أصحاب الحسن وما سمعت إلّا خيراً، وقال مرةً: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرةً: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال الحاكم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات».

رماه بعض الأئمة برأي الخوارج، ومنهم: يزيد بن زريع، وابن معين ـ في رواية ـ وزاد: ولم يكن داعية، وردّ ابن عدي وابن حجر كونه من الخوارج.

ولذلك قال في «تلخيص لأقوال الأئمة فيه»: «صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج».

سنن النسائي ٦/ ٧ ح(٣٠٩٤)، ٧/ ١٢٣ ح(٤١١٥)، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٠، التقريب ص٤٢٩.

٤ ـ قتادة: تقدمت الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٥ ـ أبان: هو ابن أبي عياش: فيروز البصري، أبو اسماعيل العبدي. مات في حدود ١٤٠هـ. روى عن: خليد بن عبد الله العصري، وعطاء بن أبي رباح، وعنه: الثوري وأبو حنيفة، وعمران القطان. «متروك».

تهذيب الكمال ٢/ ١٩، التقريب ص٨٧.

٦ ـ خليد العصري: اسم أبيه: عبد الله، والعصري، بفتح المهملتين، أبو سليمان البصري، يقال: إنه مولى لأبي الدرداء. روى

عن: أبي الدرداء، والأحنف بن قيس، وعنه: أبان بن أبي عياش، وقتادة، وغيرهم.

لم أجد فيه كلاماً سوى ذكر ابن حبان له في الثقات وقال: يقال: إن هذا مولى لأبي الدرداء رضي الله عنهما.

قال الذهبي عنه: «وثق»، وقال ابن حجر: «صدوق يرسل».

الكاشف ١/ ٣٧٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٣، التقريب ص١٩٥.

٧ ـ أبو الدرداء: تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين.

تخريجه:

* أخرجه العقيلي٣/ ١٢٣ عن **محمد بن إسماعيل**؛ والطبراني في «الصغير» ٢/ ٥ ـ وفي «الكبير» ـ كما في «المجمع» ١/ ٤٧ ـ؛ وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٢٣٤ من طريق **عثمان النشيطي**؛ والآجري في «الشريعة» ص١٤٢ ح(٢٨١) من طريق **زهير بن محمد المروزي**، **ثلاثتهم** (محمد، وعثمان، وزهير) عن عبيد الله بن عبد المجيد به بنحوه، إلّا أنهم زادوا في آخره: «فإن الله لم يأمن ابن آدم على شيء من دينه غيرها» من كلام أبي الدرداء، ولم يذكر الطبراني في حديثه عن عثمان، تفسير أداء الأمانة.

* وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٢٣٤ من طريق **محمد بن المغيرة**، وفي «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٥٩ ح(١٣٤٩) من طريق **محمد بن أشته**، **كلاهما** (ابن المغيرة، وابن أشته) عن النعمان بن عبد السلام، عن عمران به بنحوه إلّا أنه ـ أي النعمان ـ لم يذكر أباناً.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، أبان بن أبي عياش متروك الحديث، وقد تابعه قتادة.

وفيه أيضاً عمران القطان، وهو «صدوق يهم»، وهو مع هذا فقد تفردّ به بهذا الحديث عن قتادة، كما نصّ على ذلك العقيلي بقوله ـ عقب إخراجه ـ: «ولا يتابع عليه، وإنما روى الناس، عن قتادة عن خليد، عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: ما طلعت الشمس إلّا بجنبتيها ملكان».

وقال الطبراني عقب إخراجه في «الصغير»: «لم روه عن قتادة إلّا عمران، تفرد به الحنفي، ولا يروي عن أبي الدرداء إلّا بهذا الإسناد». اهـ.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ٣١٢: «وهو حديث عزيز فرد، لا نعرفه إلّا من رواية عمران». اهـ.

وأفاد مجموع هذا النصوص عن هؤلاء الأئمة، أن التفرد حصل في طبقتين:

الأولى: في رواية عمران، عن قتادة.

الثانية: في رواية الحنفي، عن عمران، وهذا متعقب بمتابعة النعمان بن عبد السلام له عن عمران، كما أخرج ذلك أبو نعيم.

وفيما يتصل بسماع خليد من أبي الدرداء، فقد نص عليه الإمام يحيى بن معين ـ كما رواه عنه الدوري في تأريخه ٤/ ٢٨٧ ـ.

وفيما يتعلق بنقد المتن، فقد أشار العقيلي إلى أن الحديث بهذا المتن خطأ، وأن الصواب حديث: «ما طلعت الشمس. . . ».

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد ٥/ ١٩٧ من طريق هشام الدستوائي؛ وعبد بن حميد ص١٠٠ ح(٢٠٧) من طريق شيبان بن عبد الرحمٰن، كلاهما (هشام، وشيبان) عن قتادة، عن خليد، عن أبي الدرداء فذكره.

وما ذكره العقيلي يدل على خطأ عمران بن داور في روايته للحديث سنداً ومتناً.

والخلاصة مما تقدم:

أن حديث الباب بهذا الإسناد، لا يثبت؛ لأن أباناً متروك، ومتابعة قتادة له لا تنفعه لأن الإسناد إلى قتادة فيه عمران القطان، وقد تبين ـ كما تقدم ـ خطؤه فيه سنداً ومتناً.

وبهذا تبين أن قول المنذري ١/٢٤١ في «الترغيب والترهيب» وكذا الهيثمي في «المجمع» ١/٤٧: «إسناده جيد»، فيه نظر بيّن؛ لما تقدم بيانه. والله أعلم.

الحديث السابع والستون

قال أبو داود ١/ ٣٤٤ في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان ح(٥٠٦):

حدثنا عمرو بن مرزوق، أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت ابن أبي ليلى (ح)

وحدثنا ابن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة سمعت ابن أبي ليلى قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، قال: وحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال: «لقد أعجبني أن تكون صلاة المسلمين» ـ أو قال: «المؤمنين واحدة» حتى لقد هممت أن أبث رجالاً في الدور ينادون الناس بحين الصلاة، وحتى هممت أن آمر رجالاً يقومون على الآطام ينادون المسلمين بحين الصلاة، حتى نقسوا أو كادوا أن ينقسوا.

قال: فجاء رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله! إني لمّا رجعت لِمَا رأيت من اهتمامك، رأيت رجلاً كأن عليه ثوبين أخضرين، فقام على المسجد فأذن، ثم قعد قعدة، ثم قام، فقال مثلها، إلا أنه يقول: قد قامت الصلاة، ولولا أن يقول الناس ـ قال ابن المثنى أن تقولوا ـ لقلت إني كنت يقظان غير نائم، فقال رسول الله ﷺ ـ وقال ابن المثنى ـ: «لقد أراك الله ﷻ خيراً» ـ ولم يقل عمرو: «لقد أراك الله خيراً» ـ فمر بلالاً فليؤذن قال: فقال عمر: أما إني قد رأيت مثل الذي رأى، ولكني لما سبقت استحييت.

قال: وحدثنا أصحابنا قال: وكان الرجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته، وإنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله ﷺ.

قال ابن المثنى: قال عمرو: وحدثني بها حصين، عن ابن أبي ليلى حتى جاء معاذ، قال شعبة وقد سمعتها من حصين فقال: لا أراه على حال إلى قوله: «كذلك فافعلوا».

قال أبو داود: ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق، قال: فجاء معاذ فأشاروا إليه ـ قال شعبة وهذه سمعتها من حصين ـ قال: فقال معاذ: لا أراه على حال إلا كنت عليها، قال: فقال: «إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا».

قال: وحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام ثم أنزل رمضان، وكانوا قوماً لم يتعودوا الصيام، وكان الصيام عليهم شديداً، فكان من لم يصم أطعم مسكيناً، فنزلت هذه الآية ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فكانت الرخصة للمريض والمسافر، فأمروا بالصيام.

قال: وحدثنا أصحابنا قال: وكان الرجل إذا أفطر فنام قبل أن يأكل لم يأكل حتى يصبح، قال فجاء عمر بن الخطاب فأراد امرأته، فقالت: إني قد نمت، فظن أنها تعتل فأتاها، فجاء رجل من الأنصار، فأراد الطعام فقالوا: حتى نسخن لك شيئاً فنام فلما أصبحوا أنزلت عليه هذه الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾.

غريب الحديث:

قوله: «حتى نقَسوا، أو كادوا أن ينقسوا»: «شك من الراوي، قال في «فتح الودود»: حتى نقسوا من نَصَرَ؛ أي: ضربوا بالناقوس، وجعله بعضهم في التنقيس، بمعنى الضرب بالناقوس»، وفي حاشية بعض نسخ السنن: «نقَّسوا. . .أو ينقّسوا». ينظر: «عون المعبود» ٢/ ١٣٢، وط. عوامة ١/ ٣٩٢.

قوله: «تعتل»؛ أي: تلهى وتعتذر عذراً كاذباً. ينظر: «بذل المجهود» ٤/ ٤٤.

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن مرزوق: الباهلي، أبو عثمان البصري، مات سنة ١٢٤هـ. روى عن: شعبة، والمسعودي، ومالك، وعنه: أبو داود، والبخاري مقروناً، وبندار وغيرهم.

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم وأثنوا عليه، وابن سعد.

وتكلم فيه علي بن المديني، ولما ذُكِرَ ذلك للإمام أحمد قال: عمروٌ رجل صالح، لا أدري ما يقول علي؟! وقال ابن عمار: ليس بشيء، وقال العجلي: ضعيف، وقال الدارقطني، والساجي: صدوق، زاد الدارقطني: كثير الوهم، وقال الحاكم: سيء الحفظ، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «ثقة فيه بعض الشيء»، وابن حجر بقوله: «ثقة فاضل له أوهام».

وعبارة الذهبي ـ في نظري ـ أقرب؛ لأن جرح من جرحه مفسّر. والله أعلم.

الكاشف ٢/ ٨٨، تهذيب التهذيب ٨/ ٨٣، التقريب ص٤٢٦.

٢ ـ شعبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة حافظ إمام حجة.

٣ ـ عمرو بن مرة: ابن عبد الله بن طارق الجملي، بفتح الجيم والميم، المرادي، أبو عبد الله الكوفي، الأعمى، مات سنة ١١٨هـ وقيل قبلها. روى عن: عبد الرحمٰن بن أبي ليلى وعبد الله بن أبي أوفى الصحابي الجليل، وعنه: شعبة، والأعمش، والثوري. «ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٣٢، التقريب ص٤٢٦.

٤ ـ عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: تقدم في الحديث الثالث والثلاثين وهو «ثقة».

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ١/ ١٩٩ ح(٣٢٣) عن بندار، عن محمد بن جعفر به بنحوه وفيه قال عمرو بن مرة: حدثني بهذا حصين، عن ابن أبي ليلى، قال شعبة: وقد سمعته من حصين، عن ابن أبي ليلى.

* وأخرجه أبو داود ـ في الموضع نفسه ـ ح(٥٠٧)؛ وأحمد ٥/ ٢٤٦؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٨ ح(٣٨١) من طرق عن **يزيد بن هارون**؛ وأبو داود ح(٥٠٧) من طريق **أبي داود الطيالسي**؛ **وأحمد** ٥/ ٢٤٦؛ والحاكم ٢/ ٢٧٤ من طريق **الحارث بن أبي أسامة**، كلاهما (أحمد، والحارث) عن **أبي النضر هاشم بن القاسم**؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٨ ح(٣٨١)؛ والبيهقي ١/ ٣٩١، ٢/ ٢٩٦ من طريق **عاصم بن علي**.

أربعتهم (يزيد، والطيالسي، وهاشم، وعاصم) عن **المسعودي**؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٧ ـ ١٩٨ ح(٣٨١)، ١/ ١٩٩ ح(٣٨٤)؛ والدارقطني ١/ ١٩٣ ح(٩٢٦) من طرق عن **أبي بكر بن عياش**؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٩، ٢٠٠ ح(٣٨٤) من طريق **جرير بن عبد الحميد، وابن فضيل**؛ **وابن أبي شيبة** ١/ ١٨٥ ح(٢١١٨)؛ والبيهقي ١/ ٤٢٠ من طريق **عبد الله بن هاشم**، كلاهما (ابن أبي شيبة، وعبد الله) عن **وكيع**؛ والبيهقي ٤/ ٢٠٠، وعلقه البخاري ٢/ ٤٥، باب (وعلى الذين يطيقونه فدية) عن **عبد الله بن نمير**.

خمستهم (أبو بكر، وابن فضيل، وجرير، ووكيع، وابن نمير) عن **الأعمش**؛ وعبد الرزاق ٢/ ٢٢٩ ح(٣١٧٥) ـ ومن طريقه ابن خزيمة ـ ١/ ١٩٨ح(٣٨٢) عن **سفيان الثوري**؛ وأحمد ٥/ ٢٤٦ من طريق فليح، عن **زيد بن أبي أنيسة**.

أربعتهم (المسعودي، والأعمش، والثوري، وزيد) عن عمرو بن مرة به بنحوه إلّا أن المسعودي والأعمش ـ فيما رواه أبو بكر بن عياش عنه ـ قالا فيه: عن ابن أبي ليلى عن معاذ، وفي حديث أبي النضر، وعاصم بن علي، عن المسعودي قال: حدثني عمرو ابن مرة، ولم يذكر الثوري، والأعمش ـ فيما رواه عنه ابن فضيل ـ لم يذكرا: معاذاً، ولا عن عبد الله بن زيد، ولا حدثنا أصحابنا، ولا أصحاب محمد ﷺ، ولا عن رجل وجعله الأعمش ـ فيما رواه عنه جرير ـ عن رجل، وفي حديث وكيع وعبد الله بن نمير: حدثنا أصحاب محمد ﷺ فذكر ابن نمير قصة الصيام، بينما قال وكيع: أن عبد الله بن زيد ثم ذكر قصة الأذان، وقد وقع اختصار في سياق المتون، فساق بعضهم الحديث مقتصراً على موضع الشاهد، ففي حديث أبي بكر بن عياش، ووكيع ـ كلاهما عن الأعمش ـ اقتصرا على قصة الأذان، وفي حديث زيد بن أبي أنيسة، وابن فضيل عن الأعمش، اقتصرا على أحوال الصلاة فقط، وفي حديث ابن نمير ـ لفظ البخاري ـ عن الأعمش، والحارث بن أبي أسامة في حديثه عن أبي النضر، اقتصرا على قصة الصيام، أما عند البيهقي فلفظه أتم مما رواه البخاري تعليقاً ولم يذكر غير قصة الصيام.

* وأخرجه أحمد ٥/ ٢٣٣ من طريق **عبد العزيز بن مسلم**؛ **وعبد الرزاق** ٢/ ٢٢٩ح(٣١٧٥) ـ ومن طريقه ابن خزيمة ـ ١/ ١٩٨ ح(٣٨٢)؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٨ ح(٣٨٢) عن المخزومي، كلاهما (عبد الرزاق، والمخزومي) عن **الثوري**؛ وابن خزيمة ١/ ١٩٩ ح(٣٨٢) من طريق **شريك**؛ وعلقه ابن خزيمة ٣/ ١٩٩ ح(٣٨٣)؛ والدارقطني في «العلل» ٦/ ٥٩ عن **شعبة**؛ وعلقه الدارقطني ٦/ ٥٩ عن **جرير بن عبد الحميد، وإبراهيم بن طهمان، ومحمد بن جابر**.

سبعتهم (عبد العزيز، والثوري، وشريك، وشعبة، وجرير، وابن طهمان، ومحمد بن جابر) عن حصين بن عبد الرحمٰن، عن

عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، إلّا أن الثوري، وشعبة وجريراً أرسلوه، فلم يذكروا معاذاً، وعبد العزيز بن مسلم، ومحمد بن جابر، وشريك وابن طهمان، عن حصين، عن ابن أبي ليلى عن معاذ.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن الصواب إرساله ـ كما سأبين ـ.

وقد وقع في إسناد الحديث اختلاف كثير، سيأتي تحريره ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على ابن أبي ليلى، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه عمرو بن مرة، وقد اختلف عليه وعلى من دونه في ذلك اختلافاً كثيراً ـ كما سبق ـ:

(أ) فرواه المسعودي، وزيد بن أبي أنيسة، والأعمش ـ فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش ـ عن عمرو، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ.

(ب) ورواه الأعمش ـ فيما رواه عنه وكيع، وابن نمير ـ عن عمرو، عن ابن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد، هذا لفظ وكيع، واقتصر ابن نمير على قصة الصيام.

(جـ) ورواه شعبة، والثوري، والأعمش ـ فيما رواه عنه ابن فضيل ـ فأرسلوه فلم يذكروا معاذاً، ولا عن رجل، ولا حدثنا أصحابنا، ولا عن عبد الله بن زيد، ولا عن أصحاب محمد ﷺ.

(د) ورواه الأعمش ـ فيما رواه جرير بن عبد الحميد عنه ـ عن عمرو، عن ابن أبي ليلى عن رجل.

وبالنظر في هؤلاء المختلفين على عمرو، نجد أن كبار أصحاب عمرٍ أرسلوه، وهم: الثوري، وشعبة، والأعمش ـ فيما رواه ابن فضيل

عنه ـ والمخالف لهم في رواية هذا الحديث عن عمرٍ دونهم في الضبط والإتقان، مع أن هناك جواباً آخر وهو كما يلي:

أولاً: أما رواية المسعودي، فهي غير معتبرة؛ لأن جميع الذين رووه عنه هذا الحديث ـ وهم يزيد بن هارون، والطيالسي، وعاصم بن علي، وأبو النضر ـ جميعهم ممن روى عنه بعد الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات» ص٢٨٧ ـ ٢٨٨.

ثانياً: أن طريق زيد بن أبي أنيسة، رواها عنه فليح بن سليمان، وجمهور الأئمة على تضعيفه كما في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٢٦٣، وخلاصة حاله، ما قاله ابن حجر في «التقريب» ص٤٤٨: «صدوق كثير الخطأ».

وأما احتجاج البخاري به، فإنه ينتقي من أحاديثه ـ كما هي طريقته ـ ثم هو لم يخرج له إلّا في المناقب والرقاق، كما قال الحافظ في «الهدي» ص٤٥٧، فلعل هذا الحديث من أخطائه.

ثالثاً: الاختلاف الذي وقع على الأعمش، يحتمل أن يكون من بعض من رووا عنه؛ فإن منهم من في حفظه شيء كأبي بكر بن عياش، كما يظهر من ترجمته في «تهذيب الكمال» ٣٣/ ١٢٩، ويحتمل ـ وكأنه أقرب ـ أن هذا الاختلاف من الأعمش نفسه فقد قال الإمام أحمد: «منصور أثبت أهل الكوفة، وفي حديث الأعمش اضطراب كثير» كما في «الميزان» ٢/ ٢٢٤.

ويقوي كون الاختلاف من الأعمش، أن الذين اختلفوا عليه، حفاظ كبار وهم وكيع، وجرير، وابن نمير، ودونهم: ابن فضيل، وأبو بكر بن عياش. والله أعلم.

وخلاصة القول: أن الراجح عن عمرو بن مرة هو الوجه المرسل، كما قاله الدارقطني ٦/ ٥٩: «والمرسل أصح»، وقال رجب في «فتح الباري» ٥/ ١٩٢: «ورواية شعبة أصح».اهـ.

ومما يقوي رجحان الوجه المرسل عن عمرو، أن كبار أصحاب حصين بن عبد الرحمٰن رووه عنه كذلك وهذا بيان اختلافهم:

١ ـ فقد رواه شعبة، والثوري، وجرير، عن حصين، عن ابن أبي ليلى مرسلاً.

٢ ـ ورواه ابن طهمان وعبد العزيز بن مسلم، ومحمد بن جابر، وشريك، عن حصين، عن أبي ليلى، عن معاذ.

والقول قول شعبة ومن وافقه، فإنهم أحفظ وأتقن ممن خالفهم بكثير، وخاصة شريك، ومحمد بن جابر.

ولهذا فقد صوّب جماعة من الأئمة الوجه المرسل، منهم: ابن خزيمة ١/ ٢٠٠، والدارقطني ـ كما تقدم ـ ويضاف هنا قوله في «السنن» ١/ ١٩٣، والبيهقي ١/ ٣٩١ وفي ٤/ ٢٠٠، وابن رجب كما مضى آنفاً.

وبما سبق يتبين أن تصحيح الحاكم له فيه نظر، وكذا قول ابن حزم في «المحلى» ٣/ ١٥٨: «وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين»، وقول ابن دقيق العيد في «الإمام» ـ كما في «نصب الراية» ١/ ٢٦٧ ـ عقب رواية وكيع: حدثنا أصحاب محمد ﷺ ـ: وهذا رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة، وأن جهالته لا تضر».اهـ. والله أعلم.

وعلى فرض اعتبار الوجه الذي فيه تسمية معاذ أو عبد الله بن زيد، فإنه منقطع؛ لأن ابن أبي ليلى لم يسمع منهما، وممن نصّ على ذلك: ابن المديني، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٢٣٤، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٦٨، و«التاريخ الأوسط» ١/ ٣٢٧، والحافظ في «الضياء المقدسي»، كما نقله العلائي في «جامع التحصيل» ص٢٢٦؛ وابن حجر في «الفتح» ٨/ ٣١. والله أعلم.

وقد تقدم في حديث ابن عباس برقم (١) ذكر شواهد لهذا الحديث.

﴿ الحديث الثامن والستون ﴾

قال أبو داود ٢/ ٦٦٠ في كتاب الطلاق، باب في الظهار ح(٢٢١٣):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء ـ المعنى ـ قالا[١]: حدثنا ابن إدريس عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء ـ قال ابن العلاء: ابن علقمة بن عياش ـ عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر ـ قال ابن العلاء: البياضي ـ قال: كنت امرأً أصيب من النساء ما لا يصيب غيري، فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتَّايع بي، حتى أصبح، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان، فبينا هي تخدمني ذات ليلة إذا تكشف لي منها شيء، فلم ألبث أن نزوت عليها، فلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخبرتهم الخبر، وقلت: امشوا معي إلى رسول الله ﷺ، قالوا لا والله، فانطلقت إلى النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «أنت بذاك يا سلمة؟».قلت: أنا بذاك يا رسول الله، مرتين، وأنا صابر لأمر الله فاحكم فيّ ما أراك الله. قال: «حرّر رقبة» قلت: والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها، وضربت صفحة عنقي، قال: «فصم شهرين متتابعين»، قلت: وهل أصبت الذي أصبت إلّا من الصيام؟ قال: «فأطعم وسْقاً من تمر بين ستين مسكيناً»، قلت: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا وحشين، ما لنا طعام، قال: «فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك، فأطعم ستين مسكيناً وسْقاً من تمر، وكل أنت وعيالك بقيتها»، فرجعت إلى قومي، فقلت: وجدت عندكم الضيق،

---

(١) أشار المزي في «التحفة» ٤/ ٤٩ إلى أن في رواية ابن الأعرابي شيخ ثالث لأبي داود وهو: محمد بن سليمان الأنباري.

وسوء الرأي، ووجدت عند النبي ﷺ السعة، وحسن الرأي، وقد أمرني، أو أمر لي بصدقتكم. زاد ابن العلاء: قال ابن إدريس، وبياضة بطن من بني زريق.

غريب الحديث:

قوله: «يتايع بي»؛ أي: يلازمني ملازمة الشر، وفي نسخة (يتتايع) والتتايع الوقوع في الشر من فكرة وروية. ينظر: «عون المعبود» ٦/ ٢١٤.

رواة الإسناد:

١ ـ عثمان بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين وأنه ثقة حافظ له أوهام.

٢ ـ محمد بن العلاء: ابن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته.

روى عن: ابن إدريس، وابن علية، وعنه: الجماعة. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٤٣، التقريب ص٥٠٠.

٣ ـ عبد الله بن إدريس: ابن يزيد بن عبد الرحمٰن الأودي، بسكون الواو، أبو محمد الكوفي. مات سنة ١٩٢هـ. روى عن: أبيه، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعنه: عثمان بن أبي شيبة، وأبو كريب. «ثقة فقيه عابد».

تهذيب الكمال ١٤/ ٢٩٣، التقريب ص٢٩٥.

٤ ـ محمد بن إسحاق: ابن يسار، أبو بكر المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق. مات سنة ١٥٠هـ، ويقال بعدها. روى عن: محمد بن عمرو بن عطاء، وأبيه، وعنه: ابن إدريس، والسفيانان وخلق.

وابن إسحاق فيه كلام كثير، حتى إن كلمات النقاد فيه مرّت على مراتب كثيرة من مراتب الجرح والتعديل، ومجمل تلك الكلمات يعود إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من وصفه بأنه كذاب، ومنهم: مالك، وسليمان التيمي والقطان، ووهيب بن خالد.

القسم الثاني: من وصفه بأنه ثقة كابن إدريس، وابن المديني، فإنه سئل عن حديثه عنده فقال: صحيح، ونقل البخاري عنه أنه يحتج بحديثه، وكذا وثقه ابن معين ـ في رواية ـ وزاد: وكان حسن الحديث، وكذا العجلي، والبوشنجي، وابن البرقي.

القسم الثالث: من هم وسط بين ذلك، وهذا القسم ينقسم إلى قسمين ـ من حيث الإجمال ـ:

الأول: من وصفه بالصدق كابن المبارك، وابن معين، وأحمد ـ في رواية عنهما ـ وابن نمير، والذهلي، وأبي زرعة الرازي، وابن حبان، والخطيب وغيرهم.

الثاني: من وصفه بالضعف لكنه ضعف منجبر، وقد اختلفت عباراتهم في ذلك:

وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بالقوي، وقال مرة: ثقة وليس بحجة، وقال مرة: ليس بذاك، ضعيف، وقال أحمد ـ في رواية ـ: ليس بحجة، وبينت رواية أخرى عنه، أن مراده بذلك في الأحكام والسنن، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: روى عنه أئمة الناس: شعبة والثوري.. وقد فتشت في أحاديثه الكثير، فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به». اهـ. ومراد ابن عدي ـ بلا ريب ـ أكثر الثقات والأئمة.

وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، إنما يعتبر به، وقال ابن حبان: «ولم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا

يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار... وكان يكتب عمن فوقه، ومثله، ودونه فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، فهذا يدلك على صدقه».اهـ.

ولأبي زرعة الدمشقي كلام قريب مما ذكره ابن حبان وابن عدي، لكن اخترت كلام ابن حبان وابن عدي لأنه أتم وأوفى.

وقد بين الخطيب البغدادي أسباب إعراض بعض العلماء عن الرواية عنه، فقال إن منها: «أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه».

وأما دعوى تكذيبه، فقد دافع عنه فيها جماعة من الأئمة، ومنهم: ابن المديني ودحيم ـ كما نقله أبو زرعة الدمشقي ـ وابن حبان، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» وأطال في ذلك جداً، والذهبي، وابن حجر، ومحصل كلامهم مقنع في نفي هذه الدعوى. والله أعلم.

وبالجملة، فما أحسن ما نقله الإمام البخاري في جزء «القراءة خلف الإمام» عن إبراهيم بن حمزة: «فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها» ثم نقل عن محمد بن فليح قوله: «نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما ممن يحتج بهما بحديثهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير».اهـ.

وقد قرّر الحافظ الذهبي رحمه الله قاعدة مهمة في «السي» ـ بعد أن أشار إلى تكذيب مالك وغيره له ـ: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حادٍ فيمن بينهم وبينه

شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثقّ الرجلَ جماعة يلوح على قولهم الإنصاف. . . ».

وقد وصفه بالتدليس جماعة من الأئمة ـ كما تقدم عن الخطيب ـ ومنهم:

الإمام ابن المديني، وأحمد، وابن نمير، والدارقطني، وغيرهم.

وقد لخص الذهبي حاله فقال في «الميزان»: «وثقه غير واحد، ووهاه آخرون كالدارقطني، وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلّا ما قد حشاه في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة». . اهـ.

وقال في بيان مرتبة حديثه في «السير» ما ملخصه: أنه له ارتفاعاً في أحاديث السير أما أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحيح إلى الحسن إلّا فيما شذّ فيه فإنه يعد منكراً»، وقال ابن حجر: «صدوق يدلس، ورمي بالتشيّع والقدر».

القراءة خلف الإمام ٦٠، ٦١، تاريخ بغداد ١/ ٢١٤، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠٥، عيون الأثر ١/ ١٢، ٢١، الميزان ٣/ ٤٦٨، السير ٧/ ٣٣، التهذيب ٩/ ٣٣، تعريف أهل التقديس ص١٦٨، التقريب ص٤٦٧.

٥ ـ محمد بن عمرو بن عطاء: القرشي، العامري، المدني. روى عن: أبي هريرة وسليمان بن يسار وجماعة من الصحابة، وعنه: محمد بن إسحاق، وابن أبي ذئب وغيرهم.

وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وقال ابن القطان الفاسي: أحد الثقات.

وقد وقع عند بعض العلماء خلط بينه وبين محمد بن عمرو بن

علقمة الليثي المشهور فذكر فيه جرح بعض الأئمة له؛ كالثوري، والقطان، وابن معين، وقد حقق الحافظ ابن حجر أن هذا وهم، ولذا قال في تلخيص حاله: «ثقة، ووهم من قال: إن القطان تكلم فيه، أو أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن، فإن ذاك هو ابن عمرو بن علقمة».

بيان الوهم ٥/ ٣٦٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣، التقريب ص٤٩٩.

٦ ـ سليمان بن يسار: الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة، مات بعد المائة وقيل بعدها. روى عن: سلمة بن صخر، وجابر، وغيرهما، وعنه: محمد بن عمرو بن عطاء، وعبد الله بن دينار وغيرهما. «ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة».

تهذيب الكمال ١٢/ ١٠٠، التقريب ص٢٥٥.

٧ ـ سلمة بن صخر: ابن سلمان بن الصمة الأنصاري، يقال له: سلمان، ويقال له: البياضي. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: سليمان بن سيار، وابن المسيّب وغيرهم.

معجم الصحابة ١/ ٢٧٧، الإصابة ٣/ ١١٧، التقريب ص٢٤٧.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/ ٥٠٢ كتاب الطلاق، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ح(١١٩٨)؛ وابن ماجه ١/ ٦٦٦ كتاب الطلاق، باب الظهار ح(٢٠٦٤) عن **عبد الله بن سعيد الأشج؛ وأحمد** ٥/ ٤٣٦؛ والدارمي ٢/ ٦٠٥ ح(٢١٩٠) عن **زكريا بن عدي، ثلاثتهم** (الأشج، وأحمد، وزكريا) عن عبد الله بن إدريس به بنحوه، إلّا أن أبا سعيد الأشج، وأحمد اقتصر حديثهما على قصة المواقعة قبل التكفير، وفي حديثهما أيضاً قالا: عن محمد بن عمرو بن عطاء.

* وأخرجه الترمذي ٥/ ٣٧٧ في التفسير من سورة المجادلة ح(٣٢٩٩) عن **عبد بن حميد، والحسن بن علي**؛ **وأحمد** ٤/ ٣٧؛ وابن خزيمة ٤/ ٧٣ ح(٢٣٧٨) عن **يعقوب الدورقي، والحسن الزعفراني، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن سعيد الدارمي، وأحمد بن الخليل**؛ والحاكم ٢/ ٢٠٣ من طريق **يحيى بن أبي طالب**.

تسعتهم (ابن حميد، والحسن، وأحمد، والدورقي، والزعفراني، ومحمد بن يحيى، وأحمد الدارمي، وابن الخليل، وابن أبي طالب) عن يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وفي حديثه صرّح بأنه محمد بن عمرو بن عطاء، واقتصر أحمد في حديثه عن يزيد على قصة المواقعة قبل التكفير.

* وأخرجه أبو داود ٢/ ٦٦٥ في الطلاق، باب في الظهار ح(٢٢١٧) عن **ابن السرح**؛ وابن الجارود في «المنتق» ٣/ ٦٥ ح(٧٤٥) عن **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم**، **كلاهما** (ابن السرح، وابن عبد الحكم) عن عبد الله بن وهب، عن **عمرو بن الحارث، وابن لهيعة**؛ **وأحمد** ٤/ ٣٧ عن **عبد السلام بن حرب الملّائي**؛ والدارقطني ٣/ ١٩١ ح(٣٨١٤) من طريق يحيى بن حمزة، **كلاهما** (عبد السلام، ويحيى) عن **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة**.

ثلاثتهم (عمرو، وابن لهيعة، وإسحاق) عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار به بنحوه، إلّا أن في حديث عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن بكير: عن سليمان بن يسار أن سلمة بن صخر مرسلاً، وفي حديثهما عن بكير زيادة وهي: أن النبي ﷺ أتي بتمر، وهو قريب من خمسة عشر صاعاً، فقال: تصدق بهذا...»، واقتصر حديث ابن أبي فروة على قصة المواقعة قبل التكفير، وزاد يحيى بن حمزة عنه: فأمره أن يكفر تكفيراً واحداً.

* وأخرجه الترمذي ٣/ ٥٠٣ في الطلاق، باب ما جاء في كفارة

الظهار ح(١٢٠٠) من طريق **علي بن المبارك**؛ والدارقطني ٣/ ١٩٠ ح(٣٠٨٩)؛ والبيهقي ٧/ ٣٩٠ من طريق الوليد بن مسلم، عن **شيبان النحوي**؛ والحاكم ٢/ ٢٠٤ من طريق **حرب بن شداد**.

ثلاثتهم (علي، وشيبان، وحرب) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن ومحمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان أن سلمة بن صخر فذكر نحوه، إلّا أن علي بن المبارك لم يذكر في حديثه قصة سلمة مع قومه، كما أنه قال: سلمان ـ مكبراً ـ ابن صخر، وفي حديث شيبان قال: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة[1] عن سلمة بن صخر، لم يذكر محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لعنعنة ابن إسحاق، فهو صدوق يدلّس، وقد عنعن، ولم أقف له في جميع الطرق على تصريح له بالسماع، ولأجل ذلك ـ والله أعلم ـ ضعف الخبر جماعة من أهل العلم، ومنهم: المنذري في مختصره للسنن ٣/ ١٣٩، وابن القطان في «بيان الوهم» ٤/ ٤٦٥.

لكن صححه بعض من تقدمهم، ومنهم: ابن خزيمة، والحاكم، أما الترمذي، فإنه قال عنه: حسن، ويحتمل أنهم حسنوه بمجموع طرقه ـ كما سيأتي ـ.

وفي الخبر أيضاً علة أخرى، وهي الانقطاع بين سليمان بن يسار، وسلمة ابن صخر، فإنه لم يسمع منه، كما نصّ على ذلك البخاري ـ فيما

(١) الذي في المطبوع من «سنن الدارقطني» ـ في النسختين ـ إسقاط (أبي سلمة) بين يحيى وسلمة، بحيث صار: يحيى عن سلمة بن صخر، لكن استدركته من «سنن البيهقي» ٧/ ٣٩٠، و«إتحاف المهرة» ٥/ ٦٠٨.

نقله عنه الترمذي ووافقه عليه في «الجامع» ٥/ ٣٧٧ ـ وفي «العلل الكبير» ص١٧٥ ح(٣٠٦) وزاد: هذا حديث مرسل.

وبذلك أعله عبد الحق في الأحكام الوسطى ٣/ ٢٠٥ حيث قال: «هذا حديث منقطع»، و«التلخيص الحبير» ٢/ ٢٢١، ومع ذلك فقد حسّن الحافظ إسناده في «الفتح» ٩/ ٣٤٢، ٣٤٣!.

ومما يؤيد قول البخاري، رواية ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار أن سلمة بن صخر، مرسلاً، وأما رواية ابن أبي فروة فهي مطروحة؛ لأن إسحاق بن أبي فروة متروك الحديث، كما في «التقريب» ص١٠٢.

وأما قوله في رواية ابن إسحاق: عن سلمة فمراده: عن قصة سلمة، وليس المراد الرواية عنه، وقد سبق أن هذا يفعله المتقدمون[(١)].

وأما متابعة أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، فهي أيضاً معلولة بالإرسال فقد قال البيهقي ٧/ ٣٩٠ ـ عقب إخراج الحديث من طريق علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، ومحمد بن عبد الرحمٰن أن سلمة ـ قال: «ورواه شيبان النحوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن سلمة بن صخر أن رسول الله ﷺ أعطاه مكتلاً فيه خمسة عشر صاعاً فقال: أطعمه ستين مسكيناً، وذلك لكل مسكين مد».

فظاهر صنيع البيهقي هنا هو الإشارة إلى أن المراد برواية شيبان، هو المراد برواية علي بن المبارك، وحرب بن شداد ـ كما تقدم حديثه عند الحاكم ـ وهو أنهم أرادوا التحديث عن القصة لا الرواية، كما في رواية ابن إسحاق. والله أعلم.

---

(١) ينظر: دراسة وتخريج الحديث رقم (٤٥).

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلاً أتى النبي ﷺ قد ظاهر من امرأته، فوقع عليها، فقال: يا رسول الله! إني ظاهرت من زوجتي، فوقعت عليها قبل أن أكفر، فقال: «وما حملك على ذلك يرحمك الله؟ قال: رأيت خلخالها في ضوء القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به».

أخرجه أبو داود ٢/ ٦٦٧ في الطلاق، باب في الظهار ح(٢٢٢٥)؛ والترمذي ـ واللفظ له ـ ٣/ ٥٠٣ في الطلاق، باب في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ح(١١٩٩)؛ والنسائي ٦/ ١٦٧ في الطلاق، باب الظهار ح(٣٤٥٧)، والحاكم ٢/ ٢٠٤.

قال عنه الترمذي: حديث حسن غريب صحيح، وصححه الحاكم، وحسنه ابن حجر في الفتح ٩/ ٣٤٣، لكن أعله أبو حاتم بالإرسال، كما في «العلل» لابنه ١/ ٤٣٠، ٤٣٤، وكذا النسائي ٦/ ١٦٨، حيث قال: «والمرسل أولى بالصواب من المسند».

ووجه ترجيح كلام هذين الإمامين أن الثقات من أصحاب الحكم بن أبان، رووه عنه، عن عكرمة مرسلاً، وخالفهم بعض الرواة ممن ضعفوا، فسلكوا الجادة، فرووه موصولاً بذكر ابن عباس.

وقد رُوي الحديث من غير طريق عكرمة، عن ابن عباس، وذلك عن اثنين من أصحابه:

١ ـ طاووس: أخرجه البزار ـ كما في «نصب الراية» ٣/ ٢٤٦، والحاكم ٢/ ٢٠٤، والبيهقي ٧/ ٣٨٦ وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس به بمعناه.

وهذا الطريق تفرد به إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، كما قال البزار:

«لا يروى عن ابن عباس بأحسن من هذا، وإسماعيل بن مسلم متكلم فيه، وروى عنه جماعة من أهل العلم».اهـ. عن «نصب الراية» ٣/ ٢٤٦، وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٤٣٥ ـ عقب ذكره: «إنما هو طاووس أن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: عمرو بن دينار، عن عكرمة أن النبي ﷺ، وإسماعيل بن مسلم مخلط».اهـ.

وإسماعيل بن مسلم، قال عنه في «التقريب» ص١١٠: «ضعيف».

٢ ـ **الطريق الثاني عن ابن عباس، هو طريق عطاء**: أخرجه البزار ـ كما في «التلخيص الحبير» ٣/ ٢٤٩ ـ من طريق خصيف بن عبد الرحمٰن الجزري، عن عطاء به بمعناه.

وعلة هذا الطريق، تفرد خصيف به، وهو صدوق سيء الحفظ خلّط بأخرة، كما في «التقريب» ص١٩٣.

وبعد: فهذه القصة قد جاءت من طريقين مرسلين، وهما: سليمان بن يسار وعكرمة، **وأحدهما مما يقوي الآخر**. والله أعلم.

الحديث التاسع والستون

قال أبو داود ٤/ ١٢٤ في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في إجابة الدعوة ح(٣٧٣٧):

حدثنا مخلد بن خالد، حدثنا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ بمعناه[1]، زاد: «فإن كان مفطراً فليطعم، وإن كان صائماً فليدع».

رواة الإسناد:

١ ـ مخلد بن خالد: ابن يزيد الشعيري، بفتح المعجمة، أبو محمد العسقلاني، نزيل طرسوس. روى عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، ومسلم.

قال أبو حاتم: لا أعرفه، وقال أبو داود: ثقة، وقد اعتمد ابن حجر توثيق أبي داود له فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٣٤، التقريب ص٥٢٣.

٢ ـ أبو أسامة: حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي مشهور بكنيته، مات سنة ٢٠١هـ. روى عن: عبيد الله بن عمر العمريي، والثوري وشعبة، وعنه: مخلد بن خالد، والإمام أحمد وخلق.

قال الإمام أحمد: كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ، وقال مرةً: صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً، وقال ابن معين:

---

(١) أحال على الحديث الذي قبله: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها»، وهو مخرج في الصحيحين وغيرهما من طرق عن نافع عن ابن عمر، كما سيتبين في التخريج إن شاء الله تعالى.

ثقة، وكذا قال ابن سعد وزاد: يدلس ويبين تدليسه، ووثقه العجلي، والدارقطني وابن قانع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد ذكر الإمام أحمد عن وكيع أنه قال: نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه.

وقال أبو داود: «دفن أبو أسامة كتبه فما أخرجها، وكان بعد ذلك يستعير الكتب»، وحكى الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها».

قال الحافظ ابن حجر عقب قول الأزدي هذا: «قلت: حكى الذهبي[1] أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلّا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان بن وكيع وهو به أليق، وسفيان بن وكيع، ضعيف».اهـ.

قال الذهبي معلقاً على هذه القصة في «الميزان»: «أبو أسامة لم أورده لشيء فيه ولكن ليعرف أن هذا القول باطل».اهـ. ولعلّ مراد الذهبي ـ والله أعلم ـ إبطال القول بأنه كان يستعيرها لينسخها، لا إبطال أصل الاستعارة؛ لأن هذا حكاه أبو داود عن وكيع، وحكاه هو أيضاً.

وقد لخص حاله في الكاشف: «حجة، عالم أخباري»، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، ربما دلّس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره»، لكن تقدم من كلام ابن سعد أنه يبين تدليسه.

العلل للإمام أحمد ٢/ ١٠٩، ٣/ ٢٠٩، سؤالات الآجري ١/ ٢٣١، ٣٤٠، ، علل الدارقطني ٤/ ٣٣٨، الكاشف ١/ ٣٤٨، الميزان ١/ ٥٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣، التقريب ص١٧٧.

---

(١) هو في «الميزان» ١/ ٥٨٨.

٣ ـ عبيد الله: هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، أبو عثمان. مات سنة بضع وأربعين ومائة. «ثقة ثبت، قدّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها».

تهذيب الكمال ١٩/ ١٢٤، التقريب ص٣٧٣.

٤ ـ نافع: مولى ابن عمر تقدم في الحديث السابع عشر، وهو ثقة ثبت فقيه مشهور.

٥ ـ ابن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٢/ ٣٧ عن أبي أسامة به إلّا أنه ذكر الحديث إلى قوله: فليأتها ولم يقل: فإن كان مفطراً... إلخ.

* وأخرجه مسلم ٢/ ١٠٥٣ في كتاب النكاح ح(١٤٢٩)؛ وابن ماجه ١/ ٦١٦ في النكاح باب في إجابة الداعي ح(١٩١٤)؛ وأحمد ٢/ ٢٢ من طرق عن **عبد الله بن نمير**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٣، في كتاب النكاح ح(١٤٢٩) من طريق **خالد بن الحارث**؛ والدارمي ٢/ ٥٨١ ح(٥١٢٥) من طريق **عقبة بن خالد**.

ثلاثتهم (ابن نمير، وخالد، وعقبة) عن عبيد الله بن عمر به بنحوه، إلّا أنهم جميعاً لم يذكروا قوله: (فإن كان مفطراً... الحديث)، ونصّ في حديث ابن نمير على وليمة العرس، وفي حديث خالد، وعقبة قال: «إلى الوليمة فليجب».

* وأخرجه مالك في «الموطأ» ٢/ ٥٤٦ ح(٤٩) ـ ومن طريقه البخاري ـ ٣/ ٣٨٠ في النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة ح(٥١٧٣)؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٢ في النكاح ح(١٤٢٩)؛ وأبو داود ٤/ ١٢٤، في الأطعمة، باب ما جاء في إجابة الدعوة ح(٣٧٣٦)؛ والنسائي

في «الكبرى» ٤/ ١٤٠ في كتاب الوليمة باب إجابة الدعوة ح(٦٦٠٨)؛ وأحمد ٢/ ٢٠؛ والبخاري ٣/ ٣٨١ في النكاح، باب إجابة الداعي في العرس ونحوه ح(٥١٧٩)؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٣ في النكاح ح(١٤٢٩)؛ والدارمي ١/ ٥٤٢ ح(٢٠٠٩) من طرق عن **موسى بن عقبة**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٣؛ وأبو داود ـ في الموضع السابق ـ ح(٣٧٣٨)؛ وأحمد ٢/ ١٤٦ من طرق عن **معمر**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٢، وأحمد ٢/ ١٢٧ من طرق عن **حماد بن زيد**؛ وأحمد ٢/ ١٠١ من طريق **وهيب بن خالد**.

ثلاثتهم (معمر، وحماد، ووهيب) عن **أيوب السختياني**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٢؛ وأبو داود ح(٣٧٣٩) من طريق **الزبيدي**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٢، والترمذي ٣/ ٤٠٤ في كتاب النكاح، باب ما جاء في إجابة الداعي ح(١٠٩٨) من طرق عن **إسماعيل بن أمية**؛ ومسلم ٢/ ١٠٥٤ من طريق **عمر بن محمد**؛ **وأبو داود** ١/ ١٢٥ ح(٣٧٤١) من طريق درست بن زياد، عن **أبان بن طارق**.

سبعتهم (مالك، وموسى، وأيوب، والزبيدي، وإسماعيل، وعمر، وأبان) عن نافع به بنحوه، إلّا أنهم جميعاً لم يذكروا قوله: (فإن كان مفطراً. . . الحديث) ولفظ حديث موسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، وأيوب ـ فيما رواه عنه حماد ـ وعمر بن محمد نحو حديث موسى: «**ايتوا الدعوة إذا دعيتم**» وفي حديث عمر ـ «**إذا دعيتم إلى كراع فأجيبوا**» ولفظ حديث الزبيدي، وأيوب ـ فيما رواه عنه معمر ـ «**إذا دعا أحدكم أخاه فليجب، عرساً كان أو نحوه**»، وفي حديث أبان بن طارق قال: «**من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً**».

الحكم عليه:

صحيح، إلا قوله: «فإن كان مفطر» فهي شاذة في هذا الحديث.

وسبب شذوذها أن الإمام أحمد روى هذا الحديث عن أبي أسامة

فلم يذكر قوله: «**فإن كان مفطراً...**» الحديث، وكذا هو في رواية الجماعة: ابن نمير، وخالد بن الحارث، وعقبة بن خالد، جميعاً عن عبيد الله بن عمر، بدون الزيادة، وكذا هو أيضاً في رواية بقية أصحاب نافع عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأما حديث أبان بن طارق، والذي فيه: «**من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة، دخل سارقاً وخرج مغيراً**» فهو حديث منكر، لما يلي:

١ ـ أن أباناً هذا، مجهول، كما قاله أبو داود عقب إخراجه الحديث عنه، وكذا قال أبو زرعة الرازي، كما في «تهذيب الكمال» ٢/ ١٣، وقال ابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٩٠: «وأبان بن طارق لا يعرف إلّا بهذا الحديث، وهذا الحديث معروف به، وليس له أنكر من هذا الحديث». وفي «التقريب» ص٨٧: «مجهول الحال» وبذلك ضعفه المنذري.

٢ ـ فيه درست بن زياد، راويه عن أبان، قال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً ـ ثم ذكر من منكراته هذا الحديث ـ كما في «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٨٧، وقد ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٢٦ ح(٨٧٠)، وضعفه الذهبي في «تلخيصه للعلل المتناهي» لابن الجوزي ص١٧١ ح(٤٨٨)، بأبان ودرست. والله أعلم.

أما فيما يتعلق بالزيادة التي خرج الحديث من أجلها، فهي وإن كانت غير محفوظة في حديث ابن عمر الذي معنا، إلّا أنها ثابتة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم**».

* أخرجه مسلم ١/ ١٠٥٤، في النكاح ح(١٤٣١) واللفظ له؛ وأبو

داود ٢/ ٨٢٨، باب الصائم يدعى إلى وليمة ح(٢٤٦٠)؛ والترمذي ٣/ ١٥٠ باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ح(٧٨٠) من طرق عن محمد بن سيرين به.

قال هشام بن حسان ـ في رواية أبي داود ـ: والصلاة الدعاء، وقال الترمذي عقب إخراجه: يعني الدعاء.

وخلاصة القول: أن زيادة: «**فإن كان مفطراً**...» في حديث ابن عمر شاذة، وهي ثابتة في حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره. والله أعلم.

الحديث السبعون

قال أبو داود ٤/ ١٨٩ في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده ح(٣٨٥٤):

حدثنا مخلد بن خالد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عبادة فجاء بخبز وزيت، فأكل، ثم قال النبي ﷺ: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلّت عليكم الملائكة».

رواة الإسناد:

١ ـ مخلد بن خالد: تقدمت ترجمته في التاسع والستين وهو ثقة.

٢ ـ عبد الرزاق: هو الصنعاني، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين، وهو ثقة حافظ عمي في آخره فتغير، وكان يتشيع.

٣ ـ معمر: تقدمت ترجمته في الحديث السبعين، وهو ثقة ثبت إلّا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام شيئاً، وكذا فيما حدث به البصرة.

٤ ـ ثابت: هو البناني، تقدم في الحديث الرابع والعشرين، وهو ثقة عابد.

٥ ـ أنس: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين..

تخريجه:

* أخرجه **أحمد** ٣/ ١٣٨؛ والطبراني في «الدعاء» ٢/ ١٣٣٢ ح(٩٢٤) عن **إسحاق الدبري**؛ والبيهقي في «الآداب» ص١١٠ ح(٣٢٩) من طريق **أحمد بن منصور**، **ثلاثتهم** (أحمد، والدبري، وابن منصور) عن

عبد الرزاق [وهو في المصنف ٤/ ٣١١ ح(٧٩٠٧)] به بنحوه، ولفظ عبد الرزاق في «المصنف»: «**وتنزلت عليكم الملائكة**» بدلاً من «**وصَّلت عليكم الملائكة**» إلّا أن أحمد قال في روايته: عن أنس أو غيره بالشك، وفي أول حديثه قصة عيادة النبي ﷺ لسعد بن عبادة، وقال في حديثه: «فجاء سعد بزبيب»[(١)].

* وأخرجه الترمذي ٥/ ٥٥ في الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على الصبيان ح(٢٦٩٦)، والنسائي في الكبرى ٥/ ٩٢ في المناقب، باب أبناء الأنصار رضي الله عنهم ح(٨٣٤٩) عن **قتيبة بن سعيد**؛ والبزار ـ كشف ـ ٢/ ٤٢٠ ح(٢٠٠٧)؛ والبيهقي في «الكبرى» ٧/ ٢٨٧ من طريق **محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، كلاهما** (قتيبة، وابن أبي الشوارب) عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت به لكن لم يذكر قتيبة في حديثه سوى قصة سلام النبي ﷺ على أبناء الأنصار، وفي حديث ابن أبي الشوارب قصة في أوله، وكلاهما رواه عن جعفر، عن ثابت، عن أنس بدون شك.

* وأخرجه النسائي في الكبرى «عمل اليوم والليلة» ٦/ ٨١، ٨٢ باب ما يقول: إذا أفطر عند أهل بيت ح(١٠١٢٨ ـ ١٠١٣٠) من طريق **معاذ بن هشام، وخالد بن الحارث، وعبد الله بن المبارك**؛ وأحمد ٣/ ١٠٢؛ والدارمي ١/ ٤٥١ ح(١٧٢١) عن **يزيد بن هارون**؛ وأحمد في ٣/ ١١٨ عن **وكيع، وإسحاق الأزرق**؛ والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٤٠ من طريق **مسلم بن إبراهيم**.

---

(١) قال الحافظ ـ كما في «الفتوحات الربانية» ٤/ ٣٤٣ ـ: «وما أظن الزيت إلّا تصحيفاً عن الزبيب، فقد رويناه في المختارة من طريق أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق كما قال أحمد، وهو أتقن من غيره لو انفرد فكيف إذا توبع؟»اهـ. لكن يعكر على ما قاله الحافظ أنه عند البيهقي: «بزيت»، وهو من طريق أحمد بن منصور! فلعل التصحيف من النساخ وليس من الرواة.

سبعتهم (معاذ، وخالد، وابن المبارك، ويزيد، ووكيع، وإسحاق، ومسلم) عن هشام الدستوائي، عن **يحيى بن أبي كثير**؛ والطبراني في «الدعاء» ٢/ ١٢٣٣ ح(٩٢٥) من طريق إبراهيم بن المستمع عن شعيب بن بيان، عن عمران بن القطان، **عن قتادة**، **كلاهما** (يحيى، وقتادة) عن أنس بلفظ: أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند قوم قال: «**أفطر**...» فذكره، إلّا أن ابن المبارك لم يذكر في حديثه قوله: «**وصلت عليكم الملائكة**»، وهي في حديث يزيد، ومسلم، ووكيع، والأزرق، ومعاذ بن هشام: «**وتنزلت عليكم الملائكة**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، وطرقه كلها ضعيفة، وبيان ذلك:

أن إسناد أبي داود من رواية معمر عن ثابت وهي منتقدة عند الأئمة، فقد قال علي بن المديني: وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة! وذكر ـ أي: ابن المديني ـ أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش.

وقال يحيى بن معين: حديث معمر عن ثابت مضطرب كثير الأوهام.

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت: معمر! كما في «الضعفاء» ٢/ ٢٩١، وينظر: «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٦٩١، ٨٠٤.

وقد توبع معمر من قبل جعفر بن سليمان الضبعي، وهو صدوق زاهد، لكنه يتشيع، كما في «التقريب» ص١٤٠، إلّا أن في روايته عن ثابت أيضاً كلام، فقد قال ابن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير، عن ثابت، عن النبي ﷺ.

وقال الأزدي: «كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر».اهـ. من «تهذيب التهذيب» ٢/ ٨٦، ٨٧.

وقد صحح النووي هذا الحديث ـ بإسناد أبي داود ـ في «الأذكار»، لكن تعقبه الحافظ ابن حجر ـ كما في «الفتوحات الربانية» ٤/ ٣٤٣ ـ حيث قال:

«وفي وصف الشيخ هذا الإسناد بالصحة نظر؛ لأن معمراً وإن احتج به الشيخان فروايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها ـ ثم ذكر كلام بعض الأئمة في رواية معمر عن ثابت، ثم قال ـ: وفي هذا السند مع ذلك علة أخرى، وهي التردد بين أنس وغيره عند الإمام أحمد، لاحتمال أن يكون ذلك الغير غير صحابي... ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى؛ لأن له طرقاً يقوي بعضها بعضاً».اهـ.

وما ذكره الحافظ من الاحتمال، زال برواية الذين جزموا ممن تابعوا الإمام أحمد عن عبد الرزاق، وبرواية جعفر الضبعي أيضاً، فقد جزم فيها بأنه أنس. والله أعلم.

أما طريق يحيى بن أبي كثير: فهي منقطعة، فإن يحيى لم يسمع هذا الحديث من أنس كما نصّ عليه أبو زرعة الرازي، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢٤٣)، وقال: «إن المرفوع في طريق يحيى هذا وهم، والصواب المرسل».اهـ. وقال النسائي ـ في «سننه الكبرى» ٦/ ٨٢ ـ: «يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس».اهـ. وكذا البيهقي في الكبرى ٤/ ٢٤٠، قال بنحو مما قاله النسائي، وزاد: «وإنما سمعه عن رجلٍ من أهل البصرة، يقال له: عمرو بن زنيب، ويقال: ابن زبيب عن أنس».اهـ.

وعمرو هذا له ترجمة في «التاريخ الكبير» ٦/ ٣٣٢، و«الجرح والتعديل» ٦/ ٢٣٣، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٥/ ١٧٤، وذكره ابن حجر في «التعجيل» ٢/ ٦٣ وهو إلى المجاهيل أقرب، ولذلك لما أورد الهيثمي حديثاً من طريقه في «المجمع» ٥/ ٢٢٥ قال: «فيه عمرو بن زنيب، لم أعرفه».اهـ.

وأما طريق قتادة: فقد رواها عنه عمران القطان، وهو صدوق يهم، كما في «التقريب» ص٤٢٩، وعن عمران: شعيب بن بيان، قال الجوزجاني: له مناكير، وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وكان يغلب على حديثه الوهم ـ كما في «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣١٧ ـ، وعن شعيب: إبراهيم بن المستمر، قال عنه النسائي مرة: صدوق، وقال مرةً: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب» كما في «تهذيب التهذيب» ١/ ١٤٨ ـ.

وبهذا يتبين أن هذه المتابعة لا تفيد شيئاً، لما يلي:

١ ـ تسلسل الإسناد بمن وصفوا بالإغراب والخطأ.

٢ ـ تفرد عمران القطان ـ حسب البحث ـ إذ لم أقف على متابع له عن قتادة، وهذا التفرد يدل على نكارة الإسناد.

٣ ـ عنعنة قتادة، ولم أقف على طريق صرّح فيه بالسماع.

والمقصود أن حديث أنس، طرقه كلها فيها ضعف، وبعضها شديد الضعف.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة، ومنهم:

١ ـ عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند قوم قال: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وتنزلت عليكم الملائكة».

أخرجه الطبراني في «الدعاء» ٢/ ١٢٣٣ ح(٩٢٦)، وفي إسناده الوليد بن مسلم، وهو وإن كان ثقة، إلّا أنه يدلِّس كثيراً تدليس التسوية، وتدليس الشيوخ وفيه أيضاً: سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي، وهو «صدوق يخطئ» وهذا الذي وصفه به الحافظ في التقريب (٢٥٣)، هو خلاصة ما قاله الأئمة فيه، كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٤/ ١٨٧.

٢ ـ عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما: وسيأتي تخريجه والكلام عليه ـ إن شاء الله ـ عند تخريج أحاديث «سنن ابن ماجه» برقم (١٥٩).

الحديث الواحد والسبعون

قال أبو داود ٥/ ٧٤ في كتاب السنة، باب في القدر ح(٤٦٩٨):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن أبي فروة الهمداني، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي ذر، وأبي هريرة قالا: كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهري أصحابه، فيجيء الغريب، فلا يدري أيهم هو حتى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن نجعل له مجلساً بجنبتيه، وذكر نحو الخبر(١)، فأقبل رجل، فذكر هيأته، حتى سلم من طرف السماط، فقال: السلام عليك يا محمد، قال: فرد عليه النبي ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ عثمان بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين، وهو ثقة حافظ له أوهام.

٢ ـ جرير: هو ابن عبد الحميد، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وهو ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه.

٣ ـ أبو فروة الهمداني: هو عروة بن الحارث الهمداني، أبو فروة الأكبر. روى عن: أبي زرعة بن عمرو، والشعبي وغيرهما، وعنه: جرير بن عبد الحميد، والأعمش والسفيانان.

قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له البخاري مقروناً، وقال ابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٦، تهذيب التهذيب ٧/ ١٥٧، التقريب ص٣٨٩.

---

(١) أي نحو حديث جبريل المشهور.

٤ ـ أبو زرعة بن عمرو بن جرير: ابن عبد الله البجلي، الكوفي، قيل اسمه: هرم وقيل: عمرو، وقيل: عبد الله وقيل غير ذلك. روى عن: جده جرير، وأبي هريرة، وأبي ذر، وعنه: أبو فروة الهمداني، وعلي بن مدرك. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٣/ ٣٢٣، التقريب ص٦٤١.

٥ ـ أبو ذر: الغفاري، اسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل بُرَيْر، بموحدة مصغر أو مكبر، واختلف في أبيه، فقيل: جندب، أو عِشْرِقة، أو عبد الله، أو السكن تقدم إسلامه، وتأخرت هجرته فلم يشهد بدراً، مناقبه كثيرة جداً، مات سنة ٣٢هـ في خلافة عثمان.

معجم الصحابة ١/ ١٣٥، معرفة الصحابة ٢/ ٥٥٧، الإصابة ٧/ ٦٠، التقريب ص٦٣٨.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ص٥٧ عن **محمد بن سلام**؛ والنسائي ٨/ ١٠١ في كتاب الإيمان، باب صفة الإيمان والإسلام ح(٤٩٩١) عن **محمد بن قدامة**؛ والنسائي في «الكبرى» ٣/ ٤٤٢ في كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم؟ ح(٥٨٧٤) عن **إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه)، ثلاثتهم** (ابن سلام، وابن قدامة، وابن راهويه) عن جرير به بنحوه، إلّا أن حديث ابن راهويه اقتصر على قصة الجلوس فقط ولم يذكر السؤال.

* وأخرجه البخاري ٣/ ٢٧٥ في «التفسير» باب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ ح(٤٧٧٧) عن إسحاق بن راهويه، **عن جرير**، وفي ١/ ٣٣ في الإيمان باب سؤال جبريل ح(٥٠)؛ ومسلم ١/ ٣٩ في الإيمان ح(٩)؛ وابن ماجه ١/ ٢٥ في المقدمة، باب في الإيمان؛ وأحمد ٢/ ٤٢٦، من

طرق عن **إسماعيل ابن علية**؛ ومسلم ١/ ٣٩ في الإيمان ح(٩) من طريق **محمد بن بشر**.

ثلاثتهم (جرير، وابن علية، وابن بشر) عن أبي حيان التيمي عن **يحيى بن سعيد**؛ ومسلم ١/ ٤٠ في الإيمان ح(١٠) من طريق جرير، عن **عمارة بن القعقاع**، **كلاهما** (يحيى، وعمارة) عن أبي زرعة به بنحوه إلّا أنهما لم يذكرا أبا ذر.

الحكم عليه:

إسناده صحيح من حديث أبي هريرة فحسب، فهو في الصحيحين من طريق أبي حيان التيمي، ومن طريق عمارة بن القعقاع، كلاهما عن أبي زرعة.

وأما روايته عن أبي ذر ـ وهو الذي من أجله ذكرته في الزوائد ـ فهي منقطعة، فإن أبا زرعة لم يسمع من أبي ذر رضي الله عنه قال المزي: (في ترجمة أبي زرعة) في رواية أبي زرعة عن أبي ذر: «يقال مرسل»، وذلك أن أبا ذر مات في خلافة عثمان، والذي صلّى على أبي ذر، هو ابن مسعود رضي الله عنه كما في «السير» للذهبي ٢/ ٧٧، وابن مسعود مات سنة ٣٢، أو ٣٣ ـ كما في «التقريب» ص٣٢٣ ـ وأبو زرعة ممن مات بين التسعين والمائة ـ كما في «التاريخ الأوسط» للبخاري ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ـ وأبو زرعة كوفي، وأبو ذر مدني له رحلة إلى الشام، وإذا كانت رؤية أبي زرعة لعلي فيها شك ـ كما في «السير» ٥/ ٨ ـ مع أن علياً عاش في الكوفة زماناً، ورؤية أبي زرعة له ممكنة فرؤيته عن أبي ذر ـ والحال هذه ـ بعيدة جداً.

ومما يقوي هذا أن أبا زرعة الرازي قال: لا أظنه أدرك سعد بن أبي وقاص، وسعد مات سنة ٥٥هـ، فهو لم يسمع من أبي ذر قطعاً. والله أعلم.

ولهذا أعرض الشيخان عن إخراج الحديث عن أبي زرعة، عن أبي ذر، بينما أخرجاه من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة، وكأن هذا ميل منهما إلى أنه لم يسمع منه. والله أعلم.

الفصل الثاني

في زوائد سنن الترمذي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن الترمذي في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن الترمذي خارج كتاب الصيام.

المبحث الأول

زوائد سنن الترمذي في كتاب الصيام

الحديث الثاني والسبعون

قال الترمذي ٣/ ٧١ باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان ح(٦٨٧):

حدثنا مسلم بن حجاج، حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا أبو معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أحصوا هلال شعبان لرمضان».

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة: «غريب» لا نعرفه[1] مثل هذا إلَّا من حديث أبي معاوية.

والصحيح ما روي عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقدموا شهر رمضان بيومٍ ولا يومين».

وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلَمة، عن أبي هريرة عن النبيص نحو حديث محمد بن عمرو الليثي.

رواة الإسناد:

١ ـ مسلم بن حجاج: ابن مسلم القشيري، النيسابوري، صاحب

(١) كذا في جميع المصادر التي وقفت عليها، إلا أنه قال في «التحفة» ١٣/ ١٤: «لا نعرفه إلا من حديث. . .».

الصحيح. مات سنة ٢٦١هـ. روى عن: يحيى بن يحيى، وابن أبي شيبة وخلق، وعنه: الترمذي وإبراهيم بن سفيان، وابن خزيمة. «ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٩٩، التقريب ص٥٢٩.

٢ ـ يحيى بن يحيى: ابن بكر بن عبد الرحمٰن التميمي، أبو زكريا النيسابوري. مات سنة ١٢٦هـ. روى عن: أبي معاوية الضرير، ومالك، وعنه: الشيخان وغيرهما. «ثقة ثبت إمام».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٣١، التقريب ص٥٩٨.

٣ ـ أبو معاوية: هو محمد بن خازم ـ بمعجمتين ـ الضرير، عمي وهو صغير. روى عن: محمد بن عمرو، والأعمش وهو من أحفظ الناس لحديثه، وعنه: يحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وثقه الأئمة وأثنوا على إتقانه لحديث الأعمش خاصة، وأما في حديثه عن غير الأعمش، فإنه قد يهم ويضطرب فيه، كما نصَّ عليه غير واحد من الأئمة، ولذا قال ابن حجر: «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء».

سؤالات الآجري ١/ ٢٩٥، تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٩، تهذيب الكمال ٢٥/ ١٢٣، تهذيب التهذيب ٩/ ١١٦، التقريب ص٤٧٥.

٤ ـ محمد بن عمرو: ابن علقمة، تقدم في الحديث الواحد والعشرين وهو صدوق له أوهام.

٥ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن، تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/ ١٢٧ ح(٢١٥٤) ـ ومن طريقه البيهقي ٤/ ٢٠٦ ـ عن محمد بن مخلد، عن مسلم بن الحجاج به بلفظ: «أحصوا هلال شعبان لرمضان، ولا تخلطوا برمضان، إلَّا أن يوافق ذلك صياماً كان يصومه أحدكم، وصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم، فإنها ليست تغمى عليكم العدة».

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٢٥ ـ ومن طريقه البيهقي ٤/٢٠٦ ـ من طريق **يحيى بن يحيى**؛ والبغوي في «شرح السنة» ٦/ ٢٤٠ من طريق **أحمد بن عبد الله الفرياناني**[1]؛ وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٣١ عن أبي معاوية، **كلاهما** (يحيى، والفرياناني) عن أبي معاوية به بنحوه، إلَّا أن في حديث الفرياناني زيادة وهي قوله: «**ولا تصلوا رمضان بشيء، إلَّا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم**».

* ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٤٥؛ وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٧/ ٢١٢ من طريق يحيى بن راشد المازني، عن محمد بن عمرو به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ليّن، ومتنه خطأ بهذا الإسناد.

محمد بن عمرو، فإنه صدوق له أوهام، وأبو معاوية، فإنه يضطرب في غير حديث الأعمش، ومع ذلك صححه الحاكم، والنووي في «المجموع» ٦/ ٤٠٧!

ولكن خالفهم غيرهم، فضعَّفه الترمذي ـ كما هو ظاهر كلامه السابق ـ.

(١) له ترجمة يحسن الرجوع إليها في «الأنساب» للسمعاني ١٠/ ٢٠٨.

وكذا ضعَّفه أبو حاتم، فإنه قال ـ لما سأله ابنه عنه ١/ ٢٣١ ـ: «وهذا خطأ إنما هو محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته**» أخطأ أبو معاوية في هذا الحديث».اهـ. وقال في ١/ ٢٤٥: «ليس هذا الحديث بمحفوظ».اهـ.

أما متابعة يحيى بن راشد، فإنها لا تفيد شيئاً؛ لأن يحيى هذا قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، وأرجو أن لا يكون ممن يكذب، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ ويخالف، كما في «تهذيب الكمال» ٣١/ ٣٠١.

ولهذا، فإن تصحيح الحاكم، والنووي لهذا الحديث فيه نظر، وسيتبين ذلك من خلال تخريج الحديث الذي خولف فيه أبو معاوية وهو كما يلي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين، إلَّا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا**».

أخرجه الترمذي ـ واللفظ له ـ ٣/ ٦٨ باب ما جاء: لا تقدموا الشهر بصوم ح(٦٨٤) من طريق عبدة بن سليمان؛ وأحمد ٢/ ٤٣٨ عن يحيى بن سعيد القطان، وفي ٢/ ٤٩٧ عن محمد بن عبد الله الأنصاري، ثلاثتهم (عبدة، والقطان، والأنصاري) عن محمد بن عمرو؛ والنسائي ٤/ ١٣٩ باب كم الشهر ح(٢١٣٨) من طريق يحيى بن أبي كثير؛ وأحمد ٢/ ٢٥٩ من طريق معمر؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٢ ح(١٩٠٨) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، كلاهما (معمر، ويونس) عن ابن شهاب الزهري، ثلاثتهم (محمد بن عمرو، ويحيى، والزهري) عن أبي سلمة عن أبي

هريرة بنحوه لكن في حديث يحيى في أوله: الشهر يكون تسعة وعشرين ويكون ثلاثين ثم ذكر نحوه.

وبهذا يتبين أن أبا معاوية خولف من قبل ثلاثة من الحفاظ الثقات وهم: عبدة ويحيى القطان، والأنصاري.

وقد سبق أن أبا معاوية قد يهم في غير حديث الأعمش، فلعل هذا منها، لتصريح أبي حاتم بذلك خاصةً وأن محمد بن عمرو قد توبع على هذه الرواية من قبل الزهري، ويحيى بن أبي كثير، وبه يتبيَّن أن ما قاله أبو حاتم، والترمذي هو الصواب، وأن ما قاله النووي في «المجموع» ٦/٤٠٧: «إن أبا معاوية ثقة، وزيادته مقبولة»، غير مسلم من وجهين:

الأول: لما سبق من أن أبا معاوية تبين وهمه في هذا الحديث، وسبق ـ أيضاً ـ أنه قد يهم ويضطرب في حديث غير الأعمش.

الثاني: أن إطلاق القول بقبول بزيادة الثقة لا يعرف عن أحد من الأئمة المتقدمين، كما قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» ص٩٥: «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمٰن بن مهدي ـ ثم سرد جماعة من الأئمة ـ اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة».اهـ. والله أعلم.

﴿ الحديث الثالث والسبعون ﴾

قال الترمذي ٣/ ٨٣ باب ما جاء في تعجيل الإفطار ح(٧٠٠):

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمٰن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله ﷻ: أحب عبادي إليَّ أعجلهم فطراً».

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن أخبرنا أبو عاصم، وأبو المغيرة، عن الأوزاعي بهذا الإسناد نحوه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

رواة الإسناد:

١ ـ إسحاق بن موسى الأنصاري: هو إسحاق بن موسى بن عبد الله بن يزيد الخطْمي أبو موسى المدني، قاضي نيسابور، مات سنة ٢٤٤هـ. روى عن: الوليد بن مسلم ومعاذ بن معاذ، وعنه: الترمذي، ومسلم، والنسائي وغيرهم. «ثقة متقن».

تهذيب الكمال ٢/ ٤٨٠، التقريب ص١٠٣.

٢ ـ الوليد بن مسلم: تقدم في الحديث العاشر، وهو ثقة، كثير التدليس والتسوية.

٣ ـ الأوزاعي: تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين، وهو ثقة جليل.

٤ ـ قرة بن عبد الرحمٰن: ابن حيويل، بمهملة مفتوحة ثم تحتانية، وزن جبريل المعافَري المصري، يقال: اسمه يحيى، مات سنة ١٤٧هـ.

روى عن: الزهري، وأبي الزبير المكي، وعنه: الأوزاعي، والليث، وابن لهيعة وغيرهم.

كان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبد الرحمٰن بن حيويل، لكن تعقب ابن حبان كلمة الأوزاعي فقال في «الثقات»: «وكيف يكون قرة بن عبد الرحمٰن أعلم الناس بالزهري وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً، بل أتقن الناس في الزهري مالك ومعمر... إلخ». اهـ.

وقد وثقه يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات» وصرح بتوثيقه في صحيحه.

وقال ابن معين، وأحمد ـ في رواية ـ: ضعيف الحديث، وقال أحمد ـ في رواية ـ: منكر الحديث جداً، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي، وقال أبو داود: في حديثه نكارة، وقال العجلي: يكتب حديثه، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به، وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث.

وقد لخص حاله الحافظ بقوله: «صدوق له مناكير»، ولعله دون ما ذكره الحافظ، بحيث يقال فيه: «ضعيف يعتبر به»؛ فإن ظاهر جرح كبار الأئمة له ـ ابن معين وأحمد وأبي داود وغيرهم ـ مطلقٌ. والله أعلم.

مسائل ابن هانئ للإمام أحمد ٢/ ١٩٠، صحيح ابن حبان ٨/ ٢٧٦، ثقات ابن حبان ٧/ ٣٤٣، سنن الدارقطني ١/ ١٨١، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٢٣، التقريب ص٤٥٥.

٥ ـ الزهري: تقدم في الحديث الواحد والأربعين، وهو ثقة حافظ متفق عليه.

٦ ـ أبو سلمة: تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٧ ـ أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

٨ ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن: هو الدارمي الإمام المشهور، تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر، وهو ثقة فاضل متقن.

٩ ـ أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، مات سنة ٢١٢هـ أو بعدها. روى عن: الأوزاعي، والثوري، وعنه: البخاري والدارمي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ١٣/ ٢٨١، التقريب ص٢٨٠.

١٠ ـ أبو المغيرة: هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي. روى عن: الأوزاعي، والمسعودي، وعنه: أحمد، والدارمي، والبخاري. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٨/ ٢٣٧، التقريب ص٣٦٠.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٢/ ٢٣٧، وابن خزيمة ٣/ ٢٧٦ ح(٢٠٦٢)؛ وابن حبان ٨/ ٢٧٦، ح(٣٥٠٧) من طرق عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٣٢٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٧٦ ح(٢٠٦٢) من طرق عن **أبي عاصم**؛ والبيهقي ٤/ ٢٣٧ من طريق **أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، كلاهما** (أبو عاصم، وأبو المغيرة) عن الأوزاعي به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، ومعناه ثابت، وآفة هذا السند قرة بن عبد الرحمٰن.

وأما عنعنة الوليد بن مسلم، فهي لا تضر هنا؛ لأمرين:

الأول: أنه صرّح بالسماع عند أبي يعلى ١٠/ ٣٧٨ ح(٥٩٧٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٧٦.

الثاني: أن الحديث معروف عن الأوزاعي، فقد تابع الوليد على روايته: أبو عاصم النبيل، وأبو المغيرة.

وفي الحديث علة أخرى قويّة، وهي تفرد قرة بن عبد الرحمٰن بهذا الحديث عن الزهري، إذْ لم أقف ـ بعد البحث ـ على متابعٍ له، وهذا النوع من التفرد بهذه الصورة، هو الذي عناه الإمام مسلمٌ في مقدمة صحيحه ٧/١، وسماه منكراً، وقال عن مثل هذا: «فغير جائزٍ قبول حديث هذا الضرب من الناس».اهـ.

ولأجل هذا فقد ضعفه الترمذي بقوله: «هذا حديث حسن غريب»، بينما صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وتصحيحهما لهذا الخبر مع ما تقدم من العلل، فيه نظر. والله أعلم.

وما دلَّ عليه حديث الباب من فضيلة تعجيل الفطر، ثابت في أحاديث أخرج بعضها الشيخان، وأخرج بعضها غيرهما، وقد سبق ذكر بعضها عند تخريج الحديث رقم (٢٢) من أحاديث أبي داود، إلَّا أنني لم أقف على حديثٍ قدسي بهذا المعنى سوى حديث الباب.

وقد روى عبد الرزاق ٢٢٦/٤ من طريق عمرو بن ميمون الأودي قال: «كان أصحاب محمد أسرع الناس إفطاراً، وأبطأه سحوراً»، وقد صحح إسناده الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٣٤ ح(١٩٠٧).

﴿ الحديث الرابع والسبعون ﴾

قال الترمذي ٣/ ٩٣ باب ما جاء في الرخصة للمحارب في الإفطار ح(٧١٤):

حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن معمر بن أبي حُيَيَّة عن ابن المسَيِّب أنه سأله عن الصوم في السفر؟ فحدث أن عمر بن الخطَّاب قال: غزونا مع رسول الله ﷺ في رمضان غزوتين يوم بدرٍ والفتح، فأفطرنا فيها.

قال أبو عيسى: حديث عمر لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه.

رواة الإسناد:

١ ـ هو ابن سعيد: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ ابن لهيعة: تقدم في الواحد والستين، والراجح في حاله أنه ضعيف.

٣ ـ يزيد بن أبي حبيب: تقدم في الحديث الخامس والأربعين، وهو ثقة فقيه وكان يرسل.

٤ ـ معمر بن أبي حبيبة: ويقال: حُيَية، بمثناتين تحتانيتين، مصغر، العدوي، مولاهم. روى عن: سعيد بن المسيب، وعبيد بن رفاعة بن رافع، وعنه: يزيد بن أبي حبيب، والليث. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٠٢، التقريب ص٥٤١.

٥ ـ ابن المسيِّب: هو سعيد بن المسيِّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي.

روى عن: جمع كبير من الصحابة منهم: عمر، وعلي، وأبي هريرة، وعنه: جمعٌ من التابعين وأتباعهم ومنهم: صفوان بن سليم، ومعمر بن أبي حبيبة وغيرهم كثير. أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، واتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل.

تهذيب الكمال ١١/٦٦، التقريب ص٢٤١.

٦ ـ عمر بن الخطاب: تقدم في الحديث الثامن والثلاثين.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ١/٢٢ عن حسن بن موسى الأشيب، عن ابن لهيعة به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ١/٢٢ عن **أبي سعيد عبد الرحمٰن بن عبد الله مولى بني هاشم**؛ والبزار ١/٤٢١ ح(٢٩٦) عن **إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، كلاهما** (أبو سعيد، وإبراهيم) عن يحيى بن عبد الله بن بكير، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله، عن ابن المسيب به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ضعيف من أجل ابن لهيعة، ولم يتابعه أحد ـ فيما وقفت عليه ـ.

وهو وإن صرَّح بالسماع عند الإمام أحمد في كلا الطريقين، إلَّا أنه ضعيف في نفسه ـ على القول الراجح فيه ـ كما قرر ذلك الحافظان الذهبي وابن حجر، وخلاصة رأيهما: أنه ضعيف إذا انفرد، ويحسن حديثه إذا توبع، ولا فرق في ذلك بين ما قبل احتراق كتبه أو بعدها.

وابن لهيعة في هذا الحديث قد اضطرب، فرواه على وجهين ـ كما تقدم ـ وهذا دليل على عدم ضبطه.

بقي الكلام على رواية سعيد عن عمر رضي الله عنه، وهي منقطعة، إذْ أن

من يثبت سماع سعيد من عمر كأحمد وأبي حاتم ـ في روايته عنه ـ فمرادهم أنه سمع منه شيئاً يسيراً، ولم يريدوا أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعاً، كما قاله ابن رجب في شرح العلل ١/ ٥٥١. وينظر في سماع سعيد من عمر وعدمه: «المراسيل» لابن أبي حاتم ص٧١ ـ ٧٣؛ و«تاريخ أبي زرعة الدمشقي» ص١٨٣ ـ ١٨٤؛ و«تهذيب التهذيب» ٤/ ٧٥ ـ ٧٨.

وخلاصة القول: أن الحديث في إسناده ضعف من أجل ابن لهيعة، ومن أجل الكلام في رواية سعيد عن عمر، ولذا أشار البزار، والترمذي إلى ذلك بقولهما ـ والكلام الآتي للبزار ـ: «وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن عمر إلَّا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وكلام الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق ١/ ٢٧٩، يشير إلى تقويته للخبر، فلعله لما له من الشواهد الآتي بعضها:

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه البخاري ٢/ ٤٤، باب من أفطر في السفر ليراه الناس ح(١٩٤٨)؛ ومسلم ٢/ ٧٨٥ ح(١١١٣)؛ وأبو داود ٢/ ٧٩٤، باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٤)؛ والنسائي ٤/ ١٨٤، باب الصيام في السفر ح(٢٢٩١) من طرق عن طاووس به.

وهذا الحديث كان في غزوة الفتح، ينظر: «فتح الباري» ٤/ ٢١٣ ح(١٩٤٤).

٢ ـ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه:

* أخرجه مسلم ٢/ ٧٨٩ ح(١١٢٠)؛ وأبو داود ٢/ ٧٩٥ باب الصوم في السفر ح(٢٤٠٦) من طريق قزعة به، وقد أشار الترمذي إلى هذا الحديث بقوله عقب إخراجه للحديث: «وفي الباب عن أبي سعيد».

الحديث الخامس والسبعون

قال الترمذي ٣/ ٩٦ باب ما جاء في الكفارة ح(٧١٨):

حدثنا قتيبة، حدثنا عبثر بن القاسم، عن أشعث، عن محمدٍ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام شهرٍ فليطعَم عنه مكان كل يومٍ مسكيناً».

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعاً إلَّا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر موقوفٌ قوله... وأشعث هو ابن سوَّار، ومحمد هو عندي ابن عبد الرحمٰن بن أبي ليلي.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: هو ابن سعيد، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ عبثر بن القاسم: عَبْثَر بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثلثة، ابن القاسم الزُّبيدي، بالضم، أبو زبيد الكوفي، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن: أشعث بن سوَّار وسليمان التيمي، وعنه: قتيبة ومسدد. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٤/ ٢٦٩، التقريب ص٢٩٤

٣ ـ أشعث: هو ابن سوَّار الكندي، النجار، الأفرق، الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: الحسن، والشعبي، وابن أبي ليلى، وعنه: عبثر، وشعبة، والثوري وغيرهم.

وثقه ابن معين ـ في رواية ـ. لكن جمهور النقاد ـ ومنهم ابن معين

في رواية عنه ـ على خلاف ذلك، فقد ضعَّفه ابن سعد، وابن معين ـ في رواية ـ وأحمد، وأبو داود والنسائي، والعجلي، والدارقطني، والعقيلي، وابن حبان وقال: فاحش الخطأ كثير الوهم.

وقال أبو زرعة: ليِّن. وقال البزار: لا نعلم أحداً ترك حديثه إلَّا من هو قليل المعرفة، وقال ابن عدي: وفي الجملة يكتب حديثه، ولم أجد له فيما يرويه متناً منكراً، إنما في الآحايين يخلط في الإسناد، ويخالف، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمٰن لا يحدثان عنه ورأيت عبد الرحمٰن يخط على حديثه.

ولذا قال ابن حجر: «ضعيف»، أما الذهبي فإنه حكى قول أبي زرعة فقط في تليينه.

الكاشف ١/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣١٩، التقريب ص١١٣.

٤ ـ محمد: هكذا مهملاً في رواية الترمذي، وجاء في رواية ابن ماجه: محمد بن سيرين لكنه وهم كما نصَّ عليه المزي في «التحفة» ٦/ ٢٢٧، وابن حجر في «التلخيص» ٢/ ٢٠٩، والأرجح هو أنه: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، كما قاله الترمذي، وقاله ابن خزيمة لما أخرج الحديث وسيأتي، وكذا قال المزي، كما تقدم، وقد وقع عند ابن خزيمة في رواية صالح بن عبد الله الترمذي: «عن محمد وهو ابن أبي ليلى».

وأخرج ابن خزيمة أيضاً من طريق يزيد بن هارون، عن شريك، عن ابن أبي ليلى وكذا قال ابن عدي ١/ ٣٧٤ في «الكامل»، وعليه فهو:

محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، القاضي، أبو عبد الرحمٰن مات سنة ١٤٨هـ. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعطاء، وعنه: أشعث بن سوَّار، وشعبة والثوري.

ضعفه يحيى القطان، وقال أبو زرعة، والنسائي: ليس بالقوي،

ووصفه بسوء الحفظ وكثرة الخطأ: شعبة، وابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم، والدارقطني، والساجي وغيرهم.

قال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، ولا يحتج به وهو والحجاج بن أرطأة ما أقربهما.

وقد لخص حاله الحافظ ابن حجر بقوله: «صدوق سيئ الحفظ جداً».

تهذيب الكمال ٩/ ٢٦١، التقريب ص٤٩٣.

٥ ـ نافع: تقدم في الحديث السابع عشر وهو ثقة ثبت فقيه، مشهور.

٦ ـ ابن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٥٨ باب من مات وعليه صيام رمضان قد فرَّط فيه ح(١٧٥٧) عن محمد بن يحيى، عن قتيبة به بنحوه، إلَّا إنه سمَّى محمداً بابن سيرين، وقد سبق توهيم المِزِّي لهذا.

* وأخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٧٣ ح(٢٠٥٦)؛ وابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٧٤؛ والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٥٤ من طرق عن عبثر بن القاسم به بنحوه.

* وأخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٧٣ ح(٢٠٥٧)؛ والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢٥٤ من طريق يزيد بن هارون عن شريك، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى به بنحوه، إلَّا شريكاً قال في حديثه: «**فليطعم عنه لكل يومٍ نصف صاعٍ من بر**».

* وأخرجه البيهقي ٤/ ٢٥٤ من طريق جويرية بن أسماء، ويحيى بن سعيد كلاهما عن **نافع**؛ والبيهقي في ٤/ ٢٥٤ من طريق **القاسم بن محمد**؛ والبيهقي في «المعرفة» ٣/ ٤٠٤ من طريق **عبيد الله بن الأخنس**،

ثلاثتهم (نافع، والقاسم، وعبيد الله) عن ابن عمر موقوفاً، إلَّا أن حديث جويرية مطوَّل، وزاد فيه: «**فليطعم عنه مكان كل يوم أفطره من تلك الأيام مسكيناً، مداً من حنطة، فإن أدركه رمضان من عام قابل قبل أن يصومه فأطاق صوم الذي أدرك، فليطعم عمَّا مضى، كل يومٍ مسكيناً، مداً من حنطة، وليصم الذي استقبل**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه أشعث بن سوار، وهو ضعيف ـ كما تقدم ـ وقد تابعه شريك وهو ـ أي شريك ـ «صدوق يخطئ كثيراً» كما في «التقريب» ص٢٦٦، وفيه أيضاً محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، سيئ الحفظ جداً.

وقد ذكر الترمذي في كلامه أن رفعه خطأ، وأن الصحيح وقفه على ابن عمر.

وقال ابن خزيمة ـ لما أخرجه من طريق أشعث ـ: «إن صح الخبر، فإن في القلب من أشعث بن سوار رَحِمَهُ اللهُ لسوء حفظه».

ولما أخرجه من طريق شريك قال: «إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد».

وصوب الدارقطني في «العلل» ١٣/ ٤١ رقم (٢٩٣٣) وقفه على ابن عمر، وأن عبثراً تفرد به(١).

وقال البيهقي في «السنن» ٤/ ٢٥٤: «الصحيح موقوف على ابن عمر، وقد رواه محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن نافعٍ فأخطأ فيه».

---

(١) كنت أثناء البحث نقلت كلام الدارقطني بواسطة ابن القطان في «بيان الوهم» ٢/ ٥١٥، ثم ألحقت في الأصل موضعه من علل الدارقطني؛ إذ كانت بقية العلل قد طبعت على اليد الأخ المحقق الشيخ محمد الدباسي، أثابه الله.

وقال في «المعرفة» ٣/ ٤٠٤ لما أشار إلى الوجه المرفوع: **«لا يصح، ومحمد بن عبد الرحمٰن كثير الوهم، وإنما رواه أصحاب نافع عن ابن عمر من قوله»**.

وفي الحديث أيضاً علة أخرى ذكرها البيهقي في «السنن» ٤/ ٢٥٤، وهي: أنه قال في الحديث: «نصف صاع» وإنما قال ابن عمر: مداً من حنطة.

وقد ضعَّفه جماعة من أهل العلم ـ غير من تقدم ـ: النووي في «المجموع» ٦/ ٣٧١، وعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» ٢/ ٢٣٦، ولم يتعقبه ابن القطان في «بيان الوهم» ٢/ ٥١٤.

وقد وردت مثل هذه الفتوى عن بعض الصحابة، ومنهم:

١ ـ ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه أبو داود ١/ ٧٩٢، باب فيمن مات وعليه صيام ح(٢٤٠١) من طريق سعيد بن جبير؛ والدارقطني ٢/ ١٥٩ ح(٢٢٣٢) من طريق مجاهد؛ والبيهقي ٤/ ٢٥٤ من طريق ميمون بن مهران، ثلاثتهم (سعيد، ومجاهد، وميمون) عن ابن عباس قال: «إذا مرض الرجل في رمضان، ثم مات ولم يصم، أطعم عنه، ولم يكن عليه قضاء، وإن كان عليه نذر قضى عنه وليه»، هذا لفظ سعيد.

قال النووي في «المجموع» ٦/ ٣٦٣ ـ عن إسناد الدارقطني ـ: «وإسناده صحيح».

٢ ـ عائشة رضي الله عنها:

* أخرجه الطحاوي في «المشكل» ٧/ ١٧٨، ١٧٩، وابن حزم في «المحلى» ٧/ ٣، ٤ من طريق عمرة بنت عبد الرحمٰن قالت: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: إن أمي توفيت وعليها رمضان أيصلح أن أقضي عنها؟ فقالت: لا، ولكن تصدقي عنها مكان كلَّ يوم مسكيناً خير من صيامك عنها. هذه رواية الطحاوي. والله أعلم.

الحديث السادس والسبعون

قال الترمذي ٣/٩٧ باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء ح(٧١٩):

حدثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدثنا عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة، والقيء، والاحتلام».

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ، وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز بن محمد، وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلاً، ولم يذكروا فيه (عن أبي سعيد) وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبيد المحاربي: هو محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاربي، أبو جعفر وأبو يعلى، النخَّاس الكوفي. روى عن: عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، وعلي بن مسهر، وعنه: الترمذي، وأبو داود، والنسائي. مات سنة ٢٥١هـ، وقيل قبل ذلك.

قال النسائي: لا بأس به، وروى عنه أبو داود وهو ممن قيل عنه إنه لا يروي إلَّا عن ثقة، ووثقه مسلمة بن قاسم، وذكره ابن حبان في «الثقات». قال ابن حجر فيه: «صدوق».

تهذيب التهذيب ٩/٢٨٦، التقريب ص٤٩٥.

٢ ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: تقدم في الحديث الرابع والثلاثين، وهو ضعيف.

٣ ـ زيد بن أسلم: تقدم في الحديث الرابع والثلاثين وهو ثقة عالم وكان يرسل.

٤ ـ أبو سعيد الخدري: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستين.

تخريجه، والحكم عليه:

إسناده ضعيف، وقد تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه في الحديث الرابع والثلاثين، وتبين أن الصحيح فيه أنه مرسل من حديث زيد بن أسلم كما رواه عنه الثقات؛ كالثوري، وعبد الله بن زيد بن أسلم، والدراوردي وغيرهم.

الحديث السابع والسبعون

قال الترمذي ٣/ ١٠٥ باب ما جاء في الكحل للصائم ح(٧٢٦):

حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا الحسن بن عطية، حدثنا أبو عاتكة، عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكيت عيني، أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم».

قال أبو عيسى: حديث أنس حديث ليس إسناده بالقوي، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وأبو عاتكة يضعَّف.

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الأسدي، الكوفي. روى عن: الحسن بن عطية، وحماد بن أسامة، وعنه: الترمذي، والنسائي. مات سنة ٢٤٧هـ. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٦/ ٣٧٩، التقريب ص٣٣٢.

٢ ـ الحسن بن عطية: ابن نجيح القرشي، أبو علي البزاز. روى عن: أبي عاتكة، وإسرائيل بن يونس، وعنه: عبد الأعلى بن واصل، وأبو كريب، وأبو زرعة والبخاري في التاريخ. مات سنة ٢١١هـ.

قال أبو حاتم: «صدوق»، وضعفه الأزدي لكن قال ابن حجر: أظنه اشتبه عليه بالذي قبله (يعني: الحسن بن عطية العوفي).

ولم يزد ابن حجر في التقريب على كلمة أبي حاتم فقال فيه: «صدوق».

الميزان ١/ ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٩، التقريب ص١٦٢.

٣ ـ أبو عاتكة: البصري أو الكوفي، اسمه طريف بن سلمان أو

بالعكس. روى عن: أنس، وعنه: الحسن بن عطية، وحماد بن خالد الخياط وغيرهما.

قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف، وقد ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث.

ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ضعيف» وبالغ السليماني فيه.

تهذيب التهذيب ١٢/١٢٧، التقريب ص٦٥٣.

٤ ـ أنس: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

تخريجه:

أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» ٣/٣٥١ من طريق الترمذي.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ضعيف جداً، آفته أبو عاتكة، وبه ضعفه الترمذي، ثم ذكر أنه لا يصح في الباب شيء، وسبق ـ عند تخريج الحديث الخامس والثلاثين ـ أن ابن القيم قد وافق الترمذي على قوله هذا.

وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢/٣١٦: «وقد انفرد به الترمذي، وإسناده واه جداً، وأبو عاتكة مجمع على ضعفه».اهـ.

الحديث الثامن والسبعون

قال الترمذي ٣/ ١١٧ باب ما جاء في صوم المحرَّم ح(٧٤١):

حدثنا علي بن حجر، أخبرنا علي بن مسهر، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد عن علي قال: سأله رجلٌ فقال: أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر رمضان؟ قال له: ما سمعت أحداً يسأل عن هذا إلَّا رجلاً سمعته يسأل رسول الله ﷺ وأنا قاعد، فقال: يا رسول الله! أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر رمضان؟ قال: «إن كنت صائماً بعد شهر رمضان فصم المحرَّم، فإنه شهر الله، فيه يومٌ تاب فيه على قوم، ويتوب فيه على قوم آخرين».

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن غريب.

غريب الحديث:

قوله: «تاب فيه على قوم»: هم قوم موسى، بنو إسرائيل، نجاهم الله من فرعون وأغرقه. ينظر: «تحفة الأحوذي» ٣/ ٣٦٩.

قلت: وتفسير التوبة بالنجاة، هو من باب التفسير بالأثر؛ أي: أن النجاة من آثار توبة الله عليهم. والله أعلم.

ويشهد لهذا التفسير ـ الذي ذكره صاحب التحفة ـ ما ثبت في الصحيح من أن العاشر من محرَّم يوم نجَّى الله فيه موسى وقومه وغرَّق فرعون وقومه، كما في البخاري ٢/ ٥٩، باب صيام يوم عاشوراء، ح(٢٠٥)؛ ومسلم ٢/ ٧٩٥، ٧٩٦ ح(١١٣٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس، ولفظ مسلم: أن رسول الله ﷺ قدم المدينة، فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**ما هذا اليوم الذي تصومونه؟**» فقالوا: هذا يوم عظيم، أنجى الله فيه موسى وقومه، وغرق فرعون وقومه فصام موسى شكراً فنحن نصومه، فقال رسول الله ﷺ:

«**نحن أحق وأولى بموسى منكم**» فصامه رسول الله ﷺ وأمر بصيامه.

رواة الإسناد:

١ ـ علي بن حُجْر: بضم المهملة وسكون الجيم، ابن إياس السعدي، المروزي نزيل بغداد، ثم مرو، مات سنة ٢٤٤هـ وقد قارب المائة أو جاوزها. روى عن: علي بن مسهر، وابن علية، وعنه: الشيخان، والترمذي، والنسائي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٥٥، التقريب ص٣٩٩.

٢ ـ علي بن مسهر: بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء، القرشيّ، الكوفي، قاضي الموصل، مات سنة ١٨٩هـ. روى عن: عبد الرحمٰن بن إسحاق، وابن أبي عروبة، وعنه: علي بن حجر، وأبو بكر بن أبي شيبة.

أطلق الأئمة توثيقه، إلَّا إن العجلي نقل عن أحمد لما سئل عنه ـ في رواية ـ قال: لا أدري كيف أقول؟ قال: كان قد ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «كان فقيهاً محدثاً ثقة»، وابن حجر بقوله: «ثقة له غرائب بعد أن أضرّ»، ولعل كلمة ـ فيه ـ ابن حجر أدق.

العلل للإمام أحمد رقم (٨٣٧)، سؤالات المروّذي رقم (٢٣٢)، الكاشف ٢/ ٤٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٤، التقريب ص٤٠٥.

٣ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق: ابن الحارث الواسطي، أبو شيبة، ويقال: كوفي.

روى عن: أبيه، وخاله النعمان بن سعد، وعنه: علي بن مسهر، وحفص بن غياث.

قال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخاري: فيه

نظر، وقال مرةً: ضعيف الحديث، وقال مرةً: مقارب الحديث، وضعفه أيضاً: ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، وزاد النسائي: ليس بذاك، وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

علل الترمذي الكبير ص٧٢، ١٧٩، تهذيب الكمال ١٦/ ٥١٥، التقريب ص٣٣٦.

٤ ـ النعمان بن سعد: ابن حبْتَة، بفتح المهملة وسكون الموحدة ثم مثناة، ويقال: آخره راء، أنصاري كوفي. روى عن: علي، والأشعث بن قيس، وزيد بن أرقم وغيرهم، وعنه: ابن أخته عبد الرحمٰن بن إسحاق، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم، علق ابن حجر بقوله: والراوي عنه ضعيف كما تقدم فلا يحتج بخبره. ذكره ابن حبان في «الثقات».

ولذا قال الذهبي: وثِّق كما في «الكاشف»، وفي «الديوان»: «كوفي مجهول»، وقال ابن حجر: «مقبول».

الكاشف ٢/ ٣٢٣، ديوان الضعفاء ٢/ ٤٠٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٥، التقريب ص٥٦٤.

٥ ـ علي: هو أمير المؤمنين، جم المناقب، مات سنة ٤٠هـ، وله ٦٣ سنة.

معرفة الصحابة ٤/ ١٩٦٨، الإصابة ٤/ ٢٦٩، التقريب ص٤٠٢.

تخريجه:

* أخرجه الدارمي ١/ ٤٤٧ ح(١٧٠٥) من طريق **محمد بن فضيل**؛ **وابن أبي شيبة** ٢/ ٣٠١ ح(٩٢٢٣)؛ وأبو يعلى ١/ ٢٣٢ ح(٢٦٧)؛ وعبد الله بن أحمد في زياداته على المسند ١/ ١٥٥ كلاهما (أبو يعلى، وعبد الله) عن **زهير بن حرب، كلاهما** (ابن أبي شيبة، وزهير) عن أبي معاوية؛ والبزار ٢/ ٢٧٩ ح(٦٦٩)؛ وعبد الله بن أحمد في زياداته ١/ ١٥٤ من طريق **عبد الواحد بن زياد**.

ثلاثتهم (محمد بن فضيل، وأبو معاوية، وعبد الواحد) عن عبد الرحمٰن بن إسحاق به بنحوه، إلَّا أن زهيراً لم يذكر القصة في أوله.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، كما أشار إلى ذلك الترمذي بقوله: حسن غريب.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على عبد الرحمٰن بن إسحاق، وعليه فللحديث علتان:

الأولى: ضعف عبد الرحمٰن.

الثانية: جهالة خاله النعمان بن سعد.

ولذا قال الترمذي: حسن غريب، إشارة إلى ضعفه(١).

وقد دلَّ الحديث على فضيلة صيام المحرَّم، وأنه أفضل ما يصام بعد رمضان، وهذا المعنى ثابت في حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفضل الصيام بعد رمضان، شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة، صلاة الليل**».

أخرجه مسلم ـ واللفظ له ـ ٢/ ٨٢١ ح(١١٦٣)؛ وأبو داود ٢/ ٨١١ باب في صوم المحرم ح(٢٤٢٩)؛ والترمذي ٣/ ١١٧، باب ما جاء في صوم المحرم ح(٧٤٠)؛ والنسائي ٣/ ٢٠٦ كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب فضل صلاة الليل ح(١٦١٣)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٤ باب صيام أشهر الحرم ح(١٧٤٢)، من طرق عن حميد بن عبد الرحمٰن به.

---

(١) ويمكن أن يقال: إن الترمذي ضعّف إسناده، واستغرب بعض الألفاظ فيه ـ وإن كان متنه ثابتاً ـ لشواهده الكثيرة، وعليه فتكون الغرابة هنا نسبية، وحديث مسلم الآتي يؤكدها، وعليه فالترمذي قد يطلق لفظ الغرابة على الحديث الضعيف الفرد النسبي في هذه الحالات المركبة (حسن غريب).

الحديث التاسع والسبعون

قال الترمذي ٣/ ١٢١ باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ح(٧٤٥):

حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس، حدثنا عبد الله بن داود، عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن ربيعة الجرشي، عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يتحرى صوم الاثنين والخميس».

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن غريب من هذا الوجه.

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن علي: بن بحر بن كَنيز، بنون وزاي، أبو حفص الفلاس، الصيرفي الباهلي، البصري. مات سنة ٢٤٩هـ. روى عن: عبد الله بن داود الخريبي، وابن عيينة، وقتيبة وخلق، وعنه: الجماعة. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٢/ ١٦٢، التقريب ص٤٢٤.

٢ ـ عبد الله بن داود: بن عامر الهمْداني، أبو عبد الرحمٰن الخُريْبي، بمعجمة وموحدة مصغراً، كوفي الأصل، مات سنة ٢١٣هـ، وله سبع وثمانون سنة، أمسك عن الرواية قبل موته، فلذلك لم يسمع منه البخاري.

روى عن: ثور بن يزيد، والثوري، والأعمش وغيرهم، وعنه: عمرو بن علي الفلاس وبندار وغيرهما. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ١٤/ ٤٥٨، التقريب ص٣٠١.

٣ ـ ثور بن يزيد: تقدم في الحديث الخمسين، وهو ثقة ثبت إلَّا أنه يرى القدر.

٤ ـ خالد بن معدان: تقدم في الحديث الخمسين، وهو ثقة عابد يرسل كثيراً.

٥ ـ ربيعة الجرشي: هو ربيعة بن عمرو ويقال: ابن الحارث، الدمشقي، وهو ربيعة ابن الغاز، بمعجمة وزاي، أبو الغاز الجُرَشي، بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، مختلف في صحبته، قتل يوم مرج راهط سنة ٦٤هـ، وكان فقيهاً، وثقه الدارقطني وغيره. روى عن: النبي ﷺ وعائشة، وعنه: خالد بن معدان، وابنه الغاز وغيرهم.

وقد اختلف أهل العلم في صحبته على قولين:

القول الأول: أنه لا تثبت صحبته وبه قال أبو حاتم، وأبو زرعة ـ حيث ذكره في الطبقة الثانية من التابعين ـ والعجلي، وابن سميع وذكره في الأولى منهم، وقال الدارقطني: في صحبته نظر.

وقال الصوري ـ في حاشيته على طبقات ابن سعد: لا أعلم له صحبة.

القول الثاني: أنه صحابي، وهو ظاهر كلام ابن سعد، حيث يقول: «ربيعة بن عمرو الجرشي، وفي بعض الحديث أنه صحب النبي ﷺ، وروى عنه، قال: وكان ثقة!»

وممن قال بصحبته: البخاري ـ فيما رواه في التاريخ الكبير ـ وابن السكن فيما رواه من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الملك بن يزيد، عن ربيعة الجرشي وكان من أصحاب النبي ﷺ... فذكر حديثاً.

على أن نسبة هذا القول إلى ابن سعد محل تأمل؛ لأنه قال عقب ذكره له في الطبقات: «ثقة»، ولو كان يعتقد صحبته ما ذكر هذه الكلمة.

وكذا ابن السكن، في الجزم بنسبة هذا القول إليه شيء؛ إذ يحتمل أن يكون صنيعهم هذا، مجرد رواية لما وقفوا عليه في هذا، لا أنهم يثبتون الصحبة أو ينفونها.

وممن أثبت صحبته: أبو نعيم في «المعرفة»، وكذا الحافظ في «الإصابة» فإن صنيعه يدل على أنه يرى أنه صحابي حيث ذكره في القسم الأول من حرف الراء، وقال: روى الطبراني بإسناد صحيح من حديث قتادة، عن النضر بن أنس أنه حدثه، عن ربيعة الجرشي وله صحبة.

والظاهر أن صحبته ثابتة، فما دام أن السند صحّ ـ كما يقول ابن حجر ـ فالمثبت هنا معه زيادة علم، ومن حفظ، حجةٌ على من لم يحفظ.

طبقات ابن سعد ٧/ ٤٣٨، التاريخ الكبير ٣/ ٢٨١، ثقات العجلي ص٣٨٣، سؤالات الآجري ص١٥٩٥، معرفة الصحابة ٢/ ١٠٩٦، تهذيب الكمال ٩/ ١٣٧، الإصابة ٢/ ٢٠٣، التقريب ص٢٠٨.

٦ ـ عائشة: تقدمت في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٥٣ باب التقدم قبل شهر رمضان ح(٢١٨٧)، وفي ٤/ ٢٠٢ باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي ح(٢٣٦١) عن عمرو بن علي الفلاس به مثله إلَّا أنه في باب التقدم ذكر في أوله (كان يصوم شعبان، ثم ذكر باقيه...).

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠٣ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٦٢) من طريق **عبيد الله بن سعيد الأموي**؛ والنسائي ٤/ ٢٠٣ ح(٢٣٦٣)، من طريق **أبي داود الحفري**؛ وأحمد ٦/ ١٠٦، عن مؤمل، وفي ٦/ ٨٠ عن **عبيد الله الأشجعي، ومحمد بن حميد**؛ وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٤٢ عن **سفيان**.

خمستهم (الأموي، والحفري، ومؤمل، والأشجعي، وابن حميد) عن سفيان الثوري.

وابن ماجه ١/ ٥٥٣ باب في صيام يوم الاثنين والخميس ح(١٧٣٩)؛ وابن حبان ٨/ ٤٠٤ ح(٣٦٤٣) عن محمد بن المعافى،

كلاهما (ابن ماجه، ومحمد) عن هشام بن عمار، عن **يحيى بن حمزة**.

كلاهما (سفيان، ويحيى) عن ثور به بنحوه، إلَّا أن سفيان لم يذكر ربيعة إلَّا في رواية ابن أبي حاتم المعلقة بل رواه عن ثور، عن ابن معدان، عن عائشة، وفي حديث أبي داود الحفري قال: عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن عائشة نحوه، وفي أول حديث الأشجعي وابن حميد، وابن المعافى: كان يصوم شعبان. . . .

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٥٢ باب التقدم قبل شهر رمضان ح(٢١٨٦)، وفي ٤/ ٢٠٢ باب صوم النبي ﷺ ح(٢٣٦٠) عن **عمرو بن عثمان**؛ وأحمد ٦/ ٨٩ عن **حيوة**(١) **بن شريح**، **كلاهما** (عمرو، وحيوة) عن بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن عائشة مثله، لكن في حديث حيوة وعمرو ـ في الموضع الأول عند النسائي ـ قال في أوله: أن رجلاً سأل عائشة. . .، فقالت: كان يصوم شعبان. . . فذكرته.

الحكم عليه:

إسناده فيه ضعف لعدم التحقق من سماع ربيعة من عائشة.

وقد تبين من التخريج أن الحديث اختلف فيه على خالد بن معدان:

١ ـ فرواه ثور بن يزيد، واختلف عليه:

(أ) فرواه يحيى بن حمزة، وعبد الله بن داود الخريبي، والثوري ـ فيما علقه أبو حاتم، عن ثور، عن خالد، عن ربيعة، عن عائشة.

(ب) ورواه الجماعة عن الثوري، عن ثور، عن خالد، عن عائشة،

---

(١) في المطبوع: معاوية، والصواب ما أثبته، كما في «أطراف المسند» ٩/ ٣٠ ح(١١٤٦٤)، و«تهذيب الكمال» ٧/ ٤٨٢.

ليس فيه ربيعة، كذا رواه عبيد الله بن عبد الرحمٰن الأشجعي، ومحمد بن حميد، ومؤمل بن إسماعيل، وعبيد الله بن سعيد الأموي، عن سفيان، ورواه أبو داود الحفري، عن سفيان، عن منصور عن خالد بن سعد، عن عائشة.

٢ ـ ورواه بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عائشة.

وفي هذا الطريق، وإن صرَّح بقية بالسماع من بحير، إلَّا سلسلة الإسناد التي بعد شيخه معنعنة، وهو يدلس تدليس التسوية.

وقبل ذكر الخلاصة، يحسن هنا ذكر كلام أبي حاتم على الوجه الذي رواه أبو داود الحفري، لأثره في النتيجة النهائية، وذلك أنه قال لما سئل عنه ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٢ ـ: «هذا خطأ، ليس هذا من حديث منصور، إنما هو الثوري، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن ربيعة بن الغاز، عن عائشة، عن النبي ﷺ، كذا رواه الثوري، ويحيى وجماعة، عن ثور». اهـ.

فكلامه رحمه الله يدل على أن الثوري رواه أيضاً كما رواه عبد الله بن داود الخريبي، ويحيى بن حمزة، بذكر ربيعة الجريشي.

لكن يشكل على هذا أن جميع الطرق التي سبق ذكرها في التخريج فيها إسقاط ذكر ربيعة، فلعل مراد أبي حاتم، هو حمل رواية الثوري على رواية يحيى بن حمزة. والله أعلم.

وعلى هذا، فالاختلاف انحصر حينئذٍ على خالدٍ فحسب، ويمكن أن يكون الرجل المبهم في حديث بحير بن سعد في قوله (أن رجلاً سأل عائشة) يحتمل أن يكون ربيعة الجرشي. والله أعلم.

وأما فيما يتعلق بسماع ربيعة من عائشة رضي الله عنها، فقد وقع في رواية هشام بن عمار ـ عند ابن ماجه ـ عن يحيى بن حمزة حدثني ثور بن يزيد

عن خالد بن معدان عن ربيعة بن الغاز أنه سأل عائشة، فذكر نحو حديث الباب، وجاء عند الإمام أحمد ٦/ ١٤٣ من طريق خالد بن معدان قال: حدثني ربيعة الجرشي قال: سألت عائشة فقلت: . . . الحديث.

وإسناد الإمام أحمد هو ما رواه عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا الأصبغ، عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة أو الحسن ـ من أجل حال أصبغ ـ إلَّا أن ابن عدي في «الكامل» ١/ ٤٠٩ ذكر أن هذا الحديث لأصبغ غير محفوظ، قال: ولا أعلم روى عن: أصبغ هذا غير يزيد بن هارون. وعليه فلا يعتمد على هذا الإسناد لإثبات سماع ربيعة.

بقي الكلام على إسناد ابن ماجه ـ والذي صححه ابن حبان كما سبق ـ ففيه التصريح بالسماع، إلَّا أن هشام بن عمار، تكلم في حفظه ـ كما في ترجمة «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٢٤٢ ـ ٢٥٥ ـ وعليه ففي الاعتماد على إثبات سماع ربيعة عن عائشة بهذا الإسناد، محل نظر. والله أعلم.

وقد تقدم تحسين الترمذي للحديث واستغرابه له من هذا الوجه، وتصحيح ابن حبان، ويضاف هنا أن ابن حجر صححه في «الفتح» ٤/ ٢٧٨ ح(١٩٨٧)، وكلام أبي حاتم يشير إلى ترجيح الوجه الذي رواه يحيى، والخريبي مع الثوري فيما علقه عن الثوري.

هذا وقد تقدم ذكر بعض الشواهد لما يتعلق بصيام الاثنين والخميس، عند تخريج حديث أسامة بن يزيد، برقم (٥٣). والله أعلم.

الحديث الثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٢٢ باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ح(٧٤٦):

حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو أحمد، ومعاوية بن هشام قالا: حدثنا سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر: السبت والأحد، والاثنين، ومن الشهر الآخر: الثلاثاء، والأربعاء، والخميس».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وروى عبد الرحمٰن بن مهدي هذا الحديث، عن سفيان ولم يرفعه.

رواة الإسناد:

١ ـ محمود بن غيلان: العدوي، مولاهم، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد. مات سنة ٢٣٩هـ. روى عن: أبي أحمد الزبيري، ومعاوية بن هشام، وعنه: الجماعة سوى أبي داود. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٠٥، التقريب ص٥٢٢.

٢ ـ أبو أحمد: هو محمد بن عبد الله بن الزبير المعروف بالزبيري، تقدمت ترجمته في الحديث الأربعين، وهو ثقة ثبت إلَّا أنه قد يخطئ في حديث الثوري.

٣ ـ معاوية بن هشام: القصَّار، أبو الحسن الكوفي، مولى بني أسد، ويقال له: معاوية بن أبي العباس. مات سنة ٢٠٤هـ. روى عن: الثوري، ومالك، وعنه: الإمام أحمد ومحمود بن غيلان وغيرهما.

قال أبو داود، والعجلي: ثقة.

وقال ابن معين: صالح، وليس بذاك، وقال أحمد: كثير الخطأ، وقال ابن سعد، وأبو حاتم، والساجي: صدوق، ، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وزاد الساجي: يهم، وقال عثمان بن أبي شيبة: رجل صدوق وليس بحجة، وقال ابن الجوزي: روى ما ليس من سماعه فتركوه، وخطَّأه الذهبي في ذلك فقال: هذا خطأ من أبي الفرج، ما تركه أحد.

وقال الذهبي عنه في الكاشف: «ثقة»، وهذا ظاهر كلامه في الميزان، فإنه صرَّح بأنه لم يذكره إلَّا من أجل كلمة ابن الجوزي تلك، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

الثقات للعجلي ص٤٣٣، الميزان ٤/ ١٣٨، الكاشف ٢/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٩٧، التقريب ص٥٣٨.

٤ ـ سفيان: هو الثوري تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين، وهو حافظ فقيه عابد إمام حجة، ربما دلَّس.

٥ ـ منصور: ابن المعتمر، تقدم في الحديث الثامن، وهو ثقة ثبت وكان لا يدلس.

٦ ـ خيثمة: ابن عبد الرحمٰن بن أبي سَبْرة، بفتح المهملة وسكون الموحدة، الجعفي الكوفي. مات بعد سنة ٨٠هـ. روى عن: عائشة، وعدي بن حاتم، وأبي هريرة وغيرهم، وعنه: منصور، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهما.

وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

روى عن: جماعة من الصحابة لم يسمع منهم ولذا قال الحافظ: «ثقة وكان يرسل».

تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٠، التقريب ص١٩٧.

❁ تخريجه:

لم أقف على تخريجه عند غير الترمذي، وهو عنده في الشمائل (٣٠٦). والله أعلم.

❁ الحكم عليه:

إسناد الترمذي لانقطاعه، وفيه معاوية بن هشام صدوق له أوهام، وأبو أحمد الزبيري وإن كان ثقة إلَّا أنه يضعف في حديث الثوري، وحديث الباب من روايته عن الثوري.

وقد أشار الترمذي إلى أن معاوية وأبا أحمد خولفا من قبل ابن مهدي في رفع الحديث حيث رواه ابن مهدي موقوفاً، قال ابن حجر في الفتح ٤/ ٢٢٧: «وهو أشبه»؛ وذلك لأن ابن مهدي «ثقة ثبت» كما في «التقريب» ص٣٥١، وخاصة في حديث سفيان الثوري، فقد كان له عناية خاصة به، كما تشير إلى ذلك كلمة الإمام أحمد في «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٣٦.

وهناك علة أخرى في الحديث وهي الانقطاع بين عائشة، وخيثمة، وذلك أنه لم يسمع منها كما قاله أبو داود في «السنن» ٢/ ٥٩٧ ح(٢١٢٨).

وقال ابن القطَّان ـ في «بيان الوهم» ٣/ ٤٣٩ ـ: «يبحث في سماع خيثمة من عائشة، فإني لا أعرفه».

وعليه فالحديث لا يصح مرفوعاً، وهو منقطع أيضاً. والله أعلم.

﴿ الحديث الواحد والثمانون ﴾

قال الترمذي ٣/ ١٢٤ باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة ح(٧٥٠):

حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا إسماعيل ابن علية، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ أفطر بعرفة وأرسلت إليه أم الفضل بلبن فشرب.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن منيع: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ إسماعيل ابن علية: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية، مات سنة ١٩٣هـ. روى عن: ابن جريج، وأيوب، وعنه: أحمد بن منيع، وابن حنبل. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٣/ ٢٣، التقريب ص١٠٥.

٣ ـ أيوب: هو السختياني، تقدم في الحديث السادس، وهو ثقة حجة من كبار الفقهاء العباد.

٤ ـ عكرمة: مولى ابن عباس، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت.

٥ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٢/ ١٥٣ باب إفطار يوم عرفة بعرفة ح(٢٨١٦)؛ وأحمد ٣/ ٣٦٠ من طريق إسماعيل ابن علية به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ١/ ٢٧٨ من طريق وهيب بن خالد، عن أيوب به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده صحيح كما قال الترمذي، وقد تقدم في الحديث (٥٥) ذكر ما في الباب من حديث أم الفضل وهو في الصحيحين. والله أعلم.

الحديث الثاني والثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٢٥ باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة ح(٧٥١):

حدثنا أحمد بن منيع، وعلي بن حجر قالا: حدثنا سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن إبراهيم، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه قال، سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة؟ فقال: حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، ومع عثمان فلم يصمه، وأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهى عنه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن وقد روي هذا الحديث عن ابن أبي نجيح، عن رجل، عن ابن عمر، وأبو نجيح اسمه: يسار [قد سمع من ابن عمر][(١)].

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن منيع: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ علي بن حجر: تقدم في الحديث السابع والثمانين، وهو ثقة حافظ.

٣ ـ سفيان بن عيينة: بن أبي عمران، ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي. مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: ابن أبي نجيح، والزهري وأمم، وعنه: ابن منيع، وابن حجر والحميدي، والإمام أحمد، وغيرهم. «ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلَّا أنه تغير حفظه بآخرة وكان ربما دلَّس لكن عن الثقات».

---

(١) ما بين معقوفتين استدركته من ط. بشار عواد، ومن «التحفة» للمزي ٦/ ٢٦٤.

وقد أنكر الحافظ الذهبي أن يكون تغيّر، ولعل مراده الاختلاط، لا مطلق التغير[1].

تهذيب الكمال ١١/ ١٧٧، السير ٨/ ٤٦٩، التقريب ص٢٤٥.

٤ ـ إسماعيل بن إبراهيم: هو ابن علية، تقدم في الحديث الواحد والثمانين وهو ثقة حافظ.

٥ ـ ابن أبي نجيح: هو عبد الله، واسم نجيح يسار المكي، أبو يسار. مات سنة ١٣١هـ أو بعدها. روى عن: أبيه، وعطاء، وعنه: السفيانان، وابن علية وغيرهم.

وثقه الأئمة، وإنما أخذ عليه قوله بالقدر، وذكره النسائي فيمن كان يدلس ولذا لخص الحافظ حاله بقوله: «ثقة رمي بالقدر، وربما دلس».

تهذيب التهذيب ٦/ ٥٠، التقريب ص٣٢٦.

٦ ـ أبو نجيح: هو يسار المكي، مولى ثقيف، مشهور بكنيته، مات سنة ١٠٩هـ.

روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وابن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم، وعنه: ابنه عبد الله، وميمون بن مغلِّس. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٩٣، التقريب ص٦٠٧.

٧ ـ ابن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر.

---

(١) قال د. عبد العزيز اللحيدان معلقاً على هذا الموضع: الاختلاط أشد من التغير، والذي أنكره الذهبي في «السير» ٨/ ٤٦٥ هو الاختلاط، وكذا صنع في «الميزان» ٢/ ١٧١ والأولى الإحالة عليه، وهو ما أقره عليه الحافظ ابن حجر في «التهذيب والتقريب»، ثم نقل كلمة عن الذهبي في «الميزان» بشأن من روى بعد التغير، وكله عن العلائي في «المختلطين» (٤٦).

❁ **تخريجه:**

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٥٥، باب إفطار يوم عرفة بعرفة ح(٢٨٢٦) عن علي بن حجر به مختصراً بلفظ: «حججت مع النبي ﷺ، فلم يصمه».

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢٨٥ ح(٧٨٢٩)؛ والحميدي ٢/ ٣٠٠ ح(٦٨١)؛ وأحمد ٢/ ٤٧؛ ثلاثتهم (عبد الرزاق، والحميدي، وأحمد) عن سفيان بن عيينة به بنحوه، إلَّا أن عبد الرزاق قال: عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجل عن ابن عمر، وفي حديث الحميدي: عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجل أن رجلاً سأل ابن عمر، وقال أحمد عقب إخراجه للحديث: «وقال سفيان مرة: عمن سأل ابن عمر».

* وأخرجه أحمد ٢/ ٤٧، ٥٠؛ والدارمي ١/ ٤٤٩ ح(١٧١٤) عن المعلَّى بن أسد؛ وابن حبان ٨/ ٣٦٩ ح(٣٦٠٤) من طريق أبي كامل الجحدري، ثلاثتهم (أحمد، والمعلى، وأبو كامل) عن إسماعيل ابن علية به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ١٥٥ ح(٢٨٢٧) من طريق **خالد بن الحارث**؛ وأحمد ٢/ ٧٣ عن **عفان**؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٧٢ من طريق **روح بن عبادة، وأبي داود الطيالسي**.

أربعتهم (خالد، وعفان، وروح، والطيالسي) عن شعبة، عن ابن أبي نجيح به بنحوه، إلَّا أن في حديث عفان وخالد: عن ابن نجيح عن أبيه عن رجل، وفي حديث روح والطيالسي: عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجلٍ، أن رجلاً سأل ابن عمر، وزاد شعبة في آخره: «فإن شئت فصم، وإن شئت فأفطر».

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٥٤ ح(٢٨٢٥)؛ وأحمد ٢/

٧٢ من طريق **مؤمل بن إسماعيل**؛ وأحمد ٢/ ٧٢ عن **وكيع**[(١)]، **كلاهما** (مؤمل، ووكيع) عن الثوري، عن **إسماعيل بن أمية**؛ وأحمد ٢/ ١١٤ عن شريح بن النعمان، عن **عبد الله العمري**.

كلاهما (إسماعيل، والعمري) عن نافع به بلفظ: سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة فقال: لم يصمه النبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، إلَّا أن وكيعاً قال: عن إسماعيل بن أمية، عن رجلٍ، عن ابن عمر.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٥٤ ح(٢٨٢٣) من طريق عمرو بن دينار عن أبي السوداء قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لأن الراجح في إسناده: عن أبي نجيح، عن رجل، عن ابن عمر ـ كما سيأتي بيانه ـ والمرفوع من الحديث ثبت معناه في الصحيحين.

والحديث صححه ابن حبان من طريق الترمذي.

والحديث قد قيل فيه: عن ابن أبي نجيح عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر، وبيان ذلك:

أن ابن أبي نجيح رواه، واختلف عليه:

١ ـ فرواه إسماعيل ابن علية عنه، عن أبيه قال: سئل ابن عمر، فذكره.

٢ ـ ورواه ابن عيينة، واختلف عليه:

---

(١) هذا الإسناد ساقط من الطبعة الميمنية، ولكن استدركته من أطراف المسند ٣/ ٤٨٦ ح(٤٥٣٤) وهو موجود في بعض النسخ، كما بين ذلك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحقيقه للمسند ٧/ ٢١٤.

(أ) فرواه أحمد بن منيع، وعلي بن حجر عنه عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال: سئل ابن عمر... فذكره.

(ب) ورواه الحميدي، وعبد الرزاق عنه عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل ـ وحديث الحميدي: عن رجل أن رجلاً ـ سأل ابن عمر.

٣ ـ ورواه شعبة، واختلف عليه:

(أ) فرواه عفان، وخالد عنه عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر.

(ب) ورواه روح، والطيالسي عنه، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل أن رجلاً سأل ابن عمر... فذكره، وزاد شعبة ـ عندهم جميعاً ـ: «فإن شئت فصم، وإن شئت فأفطر».

وبالنظر في أحوال هؤلاء الرواة الذين وقع بينهم هذا الاختلاف، نجد أنهم كلهم ثقات حفاظ ـ مع تفاوتهم في ذلك ـ فقد يقال: إن المثبت معه زيادة علم فيرجح حينئذٍ قول من قال: عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل، عن ابن عمر، فيكون **ضعيفاً لإبهام الرجل**.

وأما كلام الترمذي، والبغوي ـ في «شرح السنة» ٦/٣٤٧ ـ في أن أبا نجيح سمع من ابن عمر، فهذا ليس قاطعاً في إثبات سماعه لذلك الحديث، بل غاية ما تدل عليه، هي إثبات سماع أبي نجيح من ابن عمر في الجملة.

وأما رواية الحديث من طريق نافع فضعيفة، ذلك أن أحد طريقيه إلى نافع ـ وهو طريق إسماعيل بن أمية ـ من رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري، عن إسماعيل، وقد قال النسائي عنه ـ لما أخرج الحديث من طريقه ـ: «وهو كثير الخطأ»، إشارة منه ـ والله أعلم ـ إلى أنه سلك الجادة فأخطأ في هذا الحديث، وأيضاً، فإن وكيعاً ـ وهو أثبت منه

وأحفظ ـ خالفه، فجعله عن إسماعيل بن أمية عن رجلٍ، ولم يسمه.

وأما الطريق التي رواها عبد الله العمري فضعيفة؛ لأن العمري هذا قال عنه الإمام أحمد: كان يزيد في الأسانيد ويخالف، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وفي حديثه اضطراب، كما في «تهذيب الكمال» ١٥/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، وفي «التقريب» ص٣١٤: ضعيف.

وأما الطريق الموقوفة فضعيفة أيضاً؛ لأنها من رواية أبي السوداء، وهو لا يعرف إلَّا بهذا الحديث، ولم يذكر في الرواة عنه سوى عمرو بن دينار، كما في «تهذيب الكمال» ٣٣/ ٣٩٣.

وقد قال عنه الحافظ في «التقريب» ص٦٤٦: مقبول، ومثل هذا لا يرتقي حديثه إلى مرتبة المقبول.

وحديث ابن عمر مع ضعف أسانيده، إلَّا أنه يوافق ما دلت عليه السنة الصحيحة عن النبي ﷺ أنه لم يكن صائماً يوم عرفة، كما في حديث أم الفضل وابن عباس رضي الله عنهم.

الحديث الثالث والثمانون

قال الترمذي ٣/١٢٨ باب ما جاء عاشوراء أي يوم هو؟ ح(٧٥٥):

حدثنا قتيبة، حدثنا عبد الوارث، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عباس قال: «أمر رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء، يوم العاشر».

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حسن صحيح.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ عبد الوارث: هو ابن سعيد، تقدم في الحديث الأربع والثلاثين، وهو ثقة ثبت.

٣ ـ يونس: هو ابن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، مات سنة ١٣٩هـ. روى عن: الحسن، وثابت، وعنه: عبد الوراث، والحمادان. «ثقة ثبت فاضل ورع».

تهذيب الكمال ٣٢/٥١٧، التقريب ص٦١٣.

٤ ـ الحسن: هو البصري، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والأربعين، وهو ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس.

٥ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣١٤ ح(٩٣٨٦) عن وكيع، عن يونس به، إلَّا أنه جعله موقوفاً على الحسن قوله، ولفظه: «يوم عاشوراء، هو يوم العاشر».

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣١٤ ح(٩٣٨٤) عن يزيد بن هارون، عن **هشام بن حسان**، وفي ٢/ ٣١٤ ح(٩٣٨٩) عن يزيد بن هارون، عن **الجريري**، وفي ٢/ ٣١٤ ح(٩٣٨٩) عن محمد بن بشر، عن **قتادة**.

ثلاثتهم (هشام، والجريري، وقتادة) عن الحسن، إلَّا أنهم جميعاً رووه عن الحسن قوله، وقد قرن هشام مع الحسن: محمد بن سيرين، ولفظ حديثهما: «عاشوراء يوم العاشر»، وقرن قتادة مع الحسن: عكرمة، وسعيد بن المسيب قالوا: «عاشوراء، يوم العاشر»، وكذا هو بلفظه حديث الجريري، عن الحسن.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لانقطاعه؛ فإن الحسن لم يسمع من ابن عباس، فقد قال الإمام ابن المديني ـ كما في «العلل» له ص٥١ ـ: «الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي رضي الله عنه، وخرج إلى صفين»[1].

وممن نصَّ على أنه لم يسمع من ابن عباس: ابن معين ـ كما في «تاريخ الدارمي» ص١٠٠ رقم (٢٧٨) ـ وأحمد، وأبو حاتم، وبهز بن أسد، نقل ذلك عنهم جميعاً ابن أبي حاتم في كتابه «المراسيل» ص٣٣، ٣٤.

وقد تبين من التخريج السابق، أنه اختلف على يونس في رفعه ووقفه ولفظه: فرواه عبد الوارث بن سعيد، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عباس بلفظ حديث الباب، وخالفه وكيع فرواه عن يونس، عن الحسن قوله بلفظ: «يوم عاشوراء، هو يوم العاشر»، وقد تابع يونس ـ

---

(١) في هذا النص من «العلل» لابن المديني ارتباك شديد، وقد صوبته من «المراسيل» لابن أبي حاتم ص٣٣، ولم يتغير النص كثيراً في الطبعة الجديدة لعلل ابن المديني، والتي حققت بعد مناقشة هذه الأطروحة، ينظر: ص٩٥ منها بتحقيق حسام بو قريص.

في رواية وكيع عنه ـ عن الحسن الجماعة: هشام بن حسان والجريري، وقتادة، فترجحت بذلك رواية وكيع.

ومما يقوي رجحان الوجه الموقوف، أن ما في حديث الباب مخالف للمشهور عن ابن عباس، فقد قال الحكم بن الأعرج:ا نتهيت إلى ابن عباس ﵄ وهو متوسد رداءه في زمزم، فقلت له: أخبرني عن صوم عاشوراء؟ فقال: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد، وأصبح يوم التاسع صائماً. قلت: هكذا كان رسول الله ﷺ يصومه؟ قال: نعم.

أخرجه مسلم ٢/ ٧٩٧ ح(١١٣٣) ـ واللفظ له ـ؛ وأبو داود ٢/ ٨١٩ باب ما روي أن عاشوراء اليوم التاسع ح(٢٤٤٦)؛ والترمذي ٣/ ١٢٨ باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو؟ ح(٧٥٤)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٢ باب أي يوم عاشوراء؟ ح(٢٨٥٩). والله أعلم.

الحديث الرابع والثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٣١ باب ما جاء في العمل في أيام العشر ح(٧٥٨):

حدثنا أبو بكر بن نافع البصري، حدثنا مسعود بن واصل، عن نهاس بن قهْم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: «ما من أيامٍ أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كلِّ يومٍ منها بصيام سنة. وقيام كلِّ ليلة منها بقيام ليلة القدر».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث مسعود بن واصل، عن النهاس، قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا، وقال: قد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب عن النبي ﷺ مرسلاً شيئاً من هذا.

وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن نافع: هو محمد بن أحمد بن نافع العبدي، أبو بكر البصري، مشهور بكنيته. مات بعد سنة ٢٤٠هـ. روى عن: مسعود بن واصل، والمعتمر بن سليمان، وعنه: الترمذي، ومسلم، والنسائي.

قال ابن حجر: «صدوق»! وهو من شيوخ الإمام مسلم الذين احتج بهم، ولم أقف على كلام فيه سوى كلمة الحافظ.

تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٥١، التقريب ص٤٦٧.

٢ ـ مسعود بن واصل: الأزرق، البصري، صاحب السَّابَري. روى

عن: النهاس بن قهم، وغالب التمار، وعنه: بسطام بن نافع، وأبو بكر بن نافع.

قال أبو داود: ليس بذاك، وقد استغرب الترمذي حديثه الوحيد في السنن، وقال ابن حبان عنه ـ لما ذكره في «الثقات» ـ: ربما أغرب، ونقل الدارقطني أن أبا داود الطيالسي ضعَّفه، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «لين الحديث».

علل الدارقطني ٩/ ٢٠٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٩، التقريب ص٥٢٨.

٣ ـ نهاس بن قهم: بتشديد الهاء في «نهاس»، وسكونها في (قهم)، القيسي، أبو الخطاب البصري. روى عن: أنس بن مالك، وقتادة، وعطاء، وعنه: مسعود بن واصل، ويزيد بن زريع.

قال ابن أبي عدي ـ فيما نقله عنه ابن معين ـ: لا يساوي شيئاً، قال ابن معين: وليس هو بشيء، وكذا قال أبو حاتم كقول ابن معين، ونصَّ ابن معين ـ في رواية ـ والنسائي على أنه ضعيف، وقال أحمد: النهاس بن قهم قاص، وكان يحيى بن سعيد يضعف حديثه، وقال أبو داود: ليس بذاك، وقال مرةً: ليس بالقوي، تكلم فيه ابن أبي عدي، وقال ابن عدي: وأحاديثه مما يتفرد به عن الثقات ولا يتابع عليه، وقال الدارقطني: مضطرب الحديث، تركه يحيى القطان، وقال ابن حبان: كان يروي المناكير عن المشاهير، ويخالف الثقات، لا يجوز الاحتجاج به.

ولهذا ذكره الذهبي في «الديوان»، وقال ابن حجر عنه: «ضعيف».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٨، الديوان ٢/ ٤٠٧، التقريب ص٥٦٦.

٤ ـ قتادة: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٥ ـ سعيد بن المسيب: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والسبعين، وهو أحد العلماء الأثبات، ومرسلاته أصح المراسيل.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/٥٥١، باب صيام العشر ح(١٧٢٨)؛ والخطيب في «تاريخ بغداد» ١١/٢٠٨ من طريق محمد بن مخلد العطار، كلاهما (ابن ماجه، والعطار) عن عمر بن شبة، عن مسعود بن واصل به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢٠ ح(٢٠٦) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة؛ وذكره الدارقطني في «العلل» ٩/٢٠٠ عن الأعمش عن أبي صالح، **كلاهما** (أبو سلمة، وأبو صالح) عن أبي هريرة بنحوه، ولفظ أبي سلمة: «ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن من عشر ذي الحجة: التحميد، والتكبير، والتسبيح والتهليل».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف فيه مسعود، والنهاس، وكلاهما ضعيف ـ كما تقدم ـ ومع ضعف مسعود فقد تفرد به عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، كما يقول الدارقطني في «العلل» ٩/١٩٩.

ومع هذا فقد صوّب الأئمة كونه عن قتادة، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

كما أشار إلى ذلك البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي عقب إخراجه للحديث ـ وقال الدارقطني في «العلل» ٩/٢٠٠: «وهذا الحديث، إنما روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب مرسلاً».

وهذا المرسل الذي صوَّبه الأئمة من رواية قتادة، عن سعيد بن المسيب، سلسلة جعلها الحافظ ابن رجب ـ كما في «شرح العلل» ٢/٨٤٥ ـ من الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلَّا شيء

يسير، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك، ونقل عن البرديجي قوله ـ عن هذه السلسلة ـ: «هذه الأحاديث كلها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر، وفيهما نظر».اهـ.

وقد بين الإمام أحمد سبب ضعفها أيضاً ـ فيما نقله عنه أبو داود في «مسائله» ص٣٠٤ ـ بقوله: «أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب ما أدري كيف هي؟ قد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عشر رجال لا يعرفون».

وأما الطريق التي رواها أبو صالح، فقد صوَّب الدارقطني ـ في «العلل» ٩/ ٢٠٠ ـ إرسالها.

وأما رواية الحديث من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة، فقد سأل الترمذي الإمامين البخاري، وأبا عبد الرحمٰن الدارمي عنه، فلم يعرفاه من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وقال الدارقطني في «العلل» ٩/ ٢٠٠: «تفرد به أحمد بن محمد بن نيزك ـ وهو شيخ الترمذي في هذا الحديث ـ عن الأسود بن عامر، عن صالح بن عمر، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه».

وكلام الدارقطني في «العلل» كله يدور على أن الحديث لا يصح مرفوعاً من حديث أبي هريرة، بل هو مرسل، وعلى إرساله من رواية قتادة عن ابن المسيب، وهي سلسلة مطروحة.

وقد ضعف الحديث جماعة من أهل العلم، ومنهم:

١ ـ الحافظ ابن رجب، في «لطائف المعارف» ص٤٥٩؛ وفي «فتح الباري» ٩/ ١٦، ١٧.

٢ ـ الحافظ ابن حجر، في «الفتح» ٢/ ٥٣٤ ح(٩٦٩).

وقد جاء في فضل العمل في أيام العشر ـ دون تحديد نوعه، لا صيام ولا غيره ـ في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ١/٣٠٦، باب فضل العمل في أيام التشريق ح(٩٦٩)، واللفظ له؛ وأبو داود ٢/ ٨١٥، باب في صوم العشر ح(٢٤٣٨)؛ والترمذي ٣/ ١٣٠، باب ما جاء في العمل في أيام العشر ح(٧٥٧)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٠، باب في صيام العشر ح(١٧٢٧) من طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﵄ عن النبي ﷺ قال: «**ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه**. قالوا: ولا الجهاد؟ قال: **ولا الجهاد إلَّا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء**».

وأما تحديد العمل، ففيه حديث الباب وأحاديث أخر وكلها ضعيفة، أو موضوعة كما أشار إلى ذلك ابن رجب في «اللطائف» بقوله ـ بعد أن ذكر حديث الباب، وأحاديث أخر ـ: «وفي المضاعفة أحاديث مرفوعة، لكنها موضوعة، فلذلك أعرضنا عنها وعما أشبهها من الموضوعات في فضائل العشر، وهي كثيرة... وقد روي في خصوص صيام أيامه، وقيام لياليه، وكثرة الذكر فيه، ما لا يحسن ذكره لعدم صحته». اهـ. والله أعلم.

الحديث الخامس والثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٣٤ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٧٦١):

حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود، قال أنبأنا شعبة، عن الأعمش قال: سمعت يحيى بن بسَّام، يحدِّث عن موسى بن طلحة قال: سمعت أبا ذر يقول: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاث عشرة، وأربع عشرة وخمس عشرة».

قال أبو عيسى: حديث أبي ذر حديث حسن.

رواة الإسناد:

١ ـ محمود بن غيلان: تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين، وهو ثقة.

٢ ـ أبو داود: هو الطيالسي، تقدم في الحديث الثامن والخمسين، وهو ثقة حافظ غلط في أحاديث.

٣ ـ شعبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، ثقة حافظ متقن.

٤ ـ الأعمش: سليمان بن مهران، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والستين، وهو ثقة حافظ لكنه يدلس.

٥ ـ يحيى بن بسَّام: كذا في الترمذي في النسخة التي حقق بعضها الشيخ أحمد شاكر، وكذا في «عارضة الأحوذي»، و«تحفة الأحوذي»، ولم أجد في الرواة من اسمه هكذا، والصواب أن اسمه: يحيى بن سام،

كما جاء في بعض نسخ الترمذي[1]، وجاء أيضاً كذلك في سنن النسائي ـ وسيأتي ـ وتحفة الأشراف، ونصَّ عليه ابن حبان.

ويضاف إلى ذلك أن المذكور في تلاميذ موسى بن طلحة، كما في «تهذيب الكمال» للمزي، وهو مذكور في شيوخ الأعمش للمزي، وهو كذلك في المصادر الأخرى، وعليه:

فهو يحيى بن سام بن موسى الضبي. روى عن: موسى بن طلحة، وعنه: الأعمش وفطر بن خليفة.

قال الآجري: سألت أبا داود عنه فكأنه لم يرضه، وقال: بلغني أنه لا بأس به.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي في «الميزان» و«الكاشف»: «وثِّق»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول».

صحيح ابن حبان، ٨/ ٤١٥، «الثقات» لابن حبان ٥/ ٥٣٠، ٧/ ٦٠٢، ٦٠٦، عارضة الأحوذي ٣/ ٢٩٢، وتحفة الأشراف ٩/ ١٨٧، الميزان ٤/ ٣٧٧، الكاشف ٢/ ٣٦٦، التقريب ص٥٩٠، وتحفة الأحوذي ٣/ ٣٩١

٦ ـ موسى بن طلحة: بن عبيد الله التيمي، أبو عيسى، أو أبو محمد المدني، نزيل الكوفة يقال: إنه ولد على عهد النبي ﷺ، مات سنة ١٠٣هـ. روى عن: أبيه، وأبي ذر، وعنه: يحيى بن سام، وأبو إسحاق السبيعي. «ثقة جليل».

تهذيب الكمال ٢٩/ ٨٢، التقريب ص٥٥١.

٧ ـ أبو ذر: تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والسبعين.

---

(١) ينظر: النسخة التي حققها د. بشار عواد ٢/ ١٢٦.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ٢٢٢، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤٢٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٢ ح(٢١٢٨) من طريق **ابن مهدي؛** وأحمد ٥/ ١٦٢ عن **محمد بن جعفر**، كلاهما (ابن مهدي، ومحمد) عن شعبة به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٥/ ١٥٢ عن محمد بن عبيد، عن الأعمش به، بلفظ: «من كان منكم صائماً من الشهر ثلاثة أيام، فليصم الثلاث البيض».

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٢٢ ح(٢٤٢٢)؛ وأحمد ٥/ ١٧٧؛ وابن حبان ٨/ ٤١٤، ٤١٥ ح(٣٦٥٥، ٣٦٥٦) من طريق **فطر بن خليفة؛** وعبد الرزاق ٤/ ٢٩٩ ح(٧٨٧٣)، من طريق **يزيد بن أبي زياد**[1]، **كلاهما** (فطر، ويزيد) عن يحيى بن سام به بنحوه، إلَّا أن يزيد قال في حديثه: «عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر قال: ـ أراه رفعه ـ فذكره بنحوه».

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٢٣ ح(٢٤٢٦) عن **محمد بن المثنى**، وفي ح(٢٤٢٥)، وفي ٧/ ١٩٦، كتاب الصيد والذبائح، باب الأرنب ح(٤٣١١) عن **محمد بن منصور؛ والحميدي** ١/ ٧٥ ح(١٣٦)، ١/ ٧٦ ح(١٣٧)؛ **وأحمد** ٥/ ١٥٠.

أربعتهم (ابن المثنى، وابن منصور، والحميدي، وأحمد) عن

---

(١) الذي في «المصنف» هكذا: عن يزيد بن أبي زياد عن موسى بن طلحة، لكن ذكر الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٩، أن يزيد إنما رواه عن يحيى بن سام، وأنه متابع للأعمش، وفطر، وغيرهما، فلذلك جعلته هنا هكذا.
ومما يقوي ذلك، أن يزيد مذكور فيمن يروي عن يحيى بن سام، كما في «الجرح» لابن أبي حاتم ٩/ ١٥٥، ولم أجد لموسى بن طلحة ـ على جلالته ـ ذكراً في شيوخ يزيد، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٣٢/ ١٣٥. والله أعلم.

سفيان بن عيينة؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢٩٩ ح(٧٨٧٤)، **كلاهما** (ابن عيينة، وعبد الرزاق) عن **محمد بن عبد الرحمٰن مولى آل طلحة** ـ زاد سفيان: **حكيم بن جبير، وعمرو بن عثمان بن موهب** ـ؛ **والنسائي** ٤/ ٢٢٤ ح(٢٤٢٨) من طريق **القاسم بن معين**، وفي ٤/ ٢٢٤ ح(٢٤٢٩) من طريق **يعلى بن عبيد**؛ وعلقه الدارقطني في العلل ٢/ ٢٣٠ عن **أبي الأحوص**.

ثلاثتهم (القاسم، ويعلى، وأبو الأحوص) عن طلحة بن يحيى.

أربعتهم (محمد، وحكيم، وعمرو، وطلحة) عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية ـ واسمه يزيد بن الحوتكية ـ عن أبي ذر أن النبي ﷺ أمر رجلاً. . . فذكره بنحوه، إلَّا أن عمرو بن عثمان بن موهب ـ فيما رواه الحميدي ـ في الموضع الثاني ـ عن سفيان عنه ـ وطلحة بن يحيى، كلاهما لم يذكر ابن الحوتكية وزاد طلحة أيضاً أنه لم يذكر أبا ذر، وفي حديث أبي الأحوص قال: عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله مرفوعاً، فجعله من مسند طلحة، وفي حديث محمد بن منصور عن سفيان قال: قال سفيان: حدثنا بيان بن بشر، وقد بين النسائي والدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٨ أن هذا تصحيف من محمد بن منصور وصوابه: اثنان ـ يعني حكيم بن جبير ومحمد بن عبد الرحمٰن، كما في رواية ابن المثنى: حدثنا رجلان: محمد وحكيم بن جبير ـ، وفي حديث الحميدي ـ في الموضع الأول ـ: أن ابن الحوتكية قال: قال عمر بن الخطَّاب: من حاضرنا يوم القاحة، إذْ أتي النبي ﷺ بأرنب، فقال أبو ذر: أنا، أتى أعرابيٌ النبي ﷺ بأرنب فقال: يا رسول الله، إني رأيتها تدما، قال: فكفَّ عنه النبي ﷺ فلم يأكل، وأمر أصحابه أن يأكلوا، واعتزل الأعرابي فلم يطعم فقال: إني صائم، فقال النبي ﷺ: «**وما صومك؟**» **قال: ثلاث من كل شهر، فقال: «أين أنت عن البيض الغر؟ ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة»**.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٢٣ ح(٢٤٢٧) من طريق **محمد بن**

عبد الرحمٰن بن أبي ليلى؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٧ عن **سفيان بن حسين**، **وسعيد بن محمد**، وفي ٢/ ٢٣٠ علقه عن **سليمان بن أبي داود**.

أربعتهم (ابن أبي ليلى، وسفيان، وسعيد، وسليمان) عن الحكم بن عتيبة.

والنسائي ٧/ ١٩٦ في «الصيد والذبائح»، باب الأرنب، ح(٤٣١٠) من طريق **حبان بن هلال**؛ وابن حبان ٨/ ٤١٠ ح(٣٦٥٠) من طريق **محمد بن أبي بكر المقدمي**، **كلاهما** (حبان، والمقدمي) عن أبي عوانة، عن **عبد الملك بن عمير**؛ وأحمد ١/ ٣١ عن **أبي النضر هاشم بن القاسم**؛ **وأبو داود الطيالسي** في مسنده ص١٠، **كلاهما** (أبو النضر، والطيالسي) عن **المسعودي**؛ وأحمد ٥/ ١٥٠ عن **ابن عيينة**؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٦ عن **زائدة بن قدامة**، **والثوري**.

أربعتهم (المسعودي، وسفيان، وزائدة، والثوري) عن **حكيم بن جبير**؛ وأبو يعلى ١/ ١٦٦ ح(١٨٥) من طريق **هشام الدستوائي**؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٧ عن **حماد بن سلمة**، **كلاهما** (هشام، وحماد) عن **الحجاج بن أرطأة**؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ٢/ ٢٢٧ من طريق **إبراهيم بن طهمان**، وفي ٢/ ٢٢٨ من طريق **وكيع**، **وأبي يحيى الحماني**، **وعبيد الله بن موسى**.

أربعتهم (ابن طهمان، ووكيع، وأبو يحيى، وعبيد الله) عن **أبي حنيفة**.

خمستهم (الحكم بن عتيبة، وعبد الملك بن عمير، وحكيم بن جبير، والحجاج بن أرطأة، وأبو حنيفة) عن موسى بن طلحة، إلَّا أن الحكم ـ فيما رواه عنه سفيان بن حسين، وسعيد بن محمد ـ وحكيم بن جبير ـ فيما رواه عنه زائدة بن قدامة ـ جعلاه عن موسى، عن عمر بن الخطاب، ورواه حكيم بن جبير ـ فيما رواه عنه المسعودي، والثوري، وابن عيينة ـ، والحجاج بن أرطأة ـ فيما رواه عنه هشام الدستوائي ـ، وأبو حنيفة ـ في رواية الجماعة عنه: وكيع، وأبو يحيى الحماني، وعبيد الله بن موسى ـ كلهم رووه عن موسى، عن ابن الحوتكية، عن

عمر، ليس فيه ذكر لأبي ذر، وفي حديث ابن عيينة قال: عن ابن الحوتكية قال: أتى عمر...، وفي حديث المسعودي أن عمر بعث إلى عمار بن ياسر يستشهده على قصة الأرنب فأقره، ورواه الحكم بن عتيبة ـ فيما رواه عنه سليمان بن أبي داود ـ عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أُبي بن كعب، ورواه عبد الملك بن عمير ـ في رواية المقدمي عنه ـ عن موسى، عن أبي هريرة، ورواه عبد الملك ـ في رواية حبان بن هلال عنه ـ عن موسى عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر، وجعله الحجاج بن أرطأة ـ فيما رواه حماد بن سلمه عنه ـ عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى، عن ابن الحوتكية، عن عمر، فأدخل بين الحجاج وموسى: عثمان بن عبد الله بن موهب، ورواه أبو حنيفة ـ فيما رواه عنه ابن طهمان ـ عن الهيثم الصراف عن موسى عن ابن الحوتكية، عن عمر، فجعل ابن طهمان بين أبي حنيفة وموسى: الهيثم الصراف.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي فيه ضعف؛ للين أحد رواته، وللاختلاف الكثير في إسناده.

أما الراوي اللين فهو يحيى بن سام، فإن أحسن ما ذكر في ترجمته قول أبي داود: بلغني أنه لا بأس به ـ بعد قول الراوي عنه: كأنه لم يرضه ـ، وقوله: (بلغني) تشعر بأن أبا داود لم يجزم بحاله، وهو على كل حال لا يعدوا أن يكون في عداد الشيوخ، والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان.

وقال ابن كثير في «مسند الفاروق» ١/ ٢٨٦ عن الطريق التي رواها أحمد، عن أبي النضر، عن المسعودي، عن حكيم بن جبير، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية أن عمر...، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا إسناد حسن جيد، وليس في الكتب الستة والمسعودي وشيخه فيهما كلام».اهـ.

وفيما قاله الحافظ هنا نظر؛ لأن في إسناده حكيم بن جبير ـ شيخ

المسعودي ـ قال عنه أحمد: ضعيف الحديث مضطرب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث.

وحسَّن حاله بعض الأئمة، كما في «تهذيب الكمال» ٧/ ١٦٥.

والمسعودي ممن اختلط بآخرة، ورواية أبي النضر هاشم بن القاسم عنه، بعد الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات» ص٢٨٧.

وبعد: فقد ظهر من التخريج السابق، أن مدار الحديث على موسى بن طلحة التيمي، وقد اختلف عليه، وعلى من دونه، ومن دونهم أيضاً اختلافاً كثيراً، ومثل هذا الاختلاف الشديد في الحديث الواحد مع اتحاد المخرج، يشعر بعدم الضبط للحديث[1].

وابن الحوتكية، واسمه يزيد بن الحوتكية، لا يعرف، تفرد عنه موسى بن طلحة، كما قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٤٢١.

وجهالة ابن الحوتكية تقوي القول بأن الحديث لا يثبت.

وبما سبق يمكن أن يجاب عن قول ابن حبان ٨/ ٤١٠: «سمع هذا الخبر موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمع من ابن الحوتكية عن أبي ذر، والطريقان محفوظان».

فقوله عن طريق أبي ذر إنه محفوظ، سبق الجواب عنه.

وأما قوله عن طريق أبي هريرة إنه محفوظ، ففيه نظر أيضاً ـ والله أعلم ـ بل هو إلى الشذوذ أقرب، وخاصةً أن عبد الملك ـ وإن وثقه جمع من الأئمة ـ فقد قال فيه الإمام أحمد: عبد الملك مضطرب

---

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» ٢/ ٢١٦، فقد ذكر الحافظ كلاماً هو كالقاعدة في الأحاديث التي يقع فيها اختلاف شديد مع اتحاد المخرج، مع كون الراوي المختلف عليه ليس مكثراً، وقد سبق ذكره عند نقد الحافظ لحديث بسرة بنت صفوان في صيام يوم السبت الماضي برقم (٥٠).

الحديث جداً مع قلة روايته، ما أدري له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها، وقال أبو حاتم: وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ ـ كما في «تهذيب الكمال» ١٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧٦ ـ فلعل هذا من أغلاطه، خاصة وأنه قد وقع فيه اختلاف واسع سبقت الإشارة إليه في التخريج.

وقد ورد في الباب عن جماعة من الصحابة، كما ذكر ذلك الترمذي عقب إخراجه للحديث بقوله: «وفي الباب عن أبي قتادة، وعبد الله بن عمرو، وقرة بن إياس المزني، وعبد الله بن مسعود، وأبي عقرب، وابن عباس، وعائشة، وقتادة بن ملحان، وعثمان بن أبي العاص، وجرير»، وقد سبق عند تخريج حديث قتادة بن ملحان ـ عند أبي داود ـ برقم (٥٧)، ذكر بعض الشواهد هناك، وسيأتي تخريج بعضها إن شاء الله تعالى.

﴿ الحديث السادس والثمانون ﴾

قال الترمذي ٣/ ١٣٥ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٧٦٢):

حدثنا هناد، حدثنا أبو معاوية، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر»، فأنزل الله ﷻ تصديق ذلك في كتابه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، اليوم بعشرة أيام.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وقد روى شعبة هذا الحديث عن أبي شمر، وأبي التياح، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

رواة الإسناد:

١ ـ هناد: هو ابن السَّري، بكسر الراء الخفيفة، ابن مصعب التميمي، أبو السَّري الكوفي. مات سنة ٢٤٣هـ وله ٩١ سنة. روى عن: محمد بن خازم أبي معاوية الضرير وهشيم، وعنه: الجماعة سوى البخاري في «أفعال العباد». «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٣١١، التقريب ص٥٧٤.

٢ ـ أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والسبعين، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره.

٣ ـ عاصم الأحول: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين، وهو ثقة.

٤ ـ أبو عثمان النهدي: هو عبد الرحمٰن بن ملَّ، بلام ثقيلة، والميم مثلثة، والنهدي بفتح النون وسكون الهاء، مشهور بكنيته، مخضرم، مات سنة ٩٥هـ وقيل بعدها وعاش ١٣٠ سنة. روى عن: أبي ذر، وسعد، وبلال وجمع من الصحابة، وعنه: عاصم الأحول وأيوب، وثابت البناني وغيرهم. «ثقة ثبت عابد».

تهذيب الكمال ١٧/ ٤٢٤، التقريب ص٣٥١.

٥ ـ أبو ذر: تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والسبعين.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٤٤، باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ح(١٧٠٧) عن سهل بن أبي سهل، عن أبي معاوية به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢١٩، باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤٠٩، ٢٤١٠) من طريق **عبد الرحيم بن سليمان، وعبد الله بن المبارك**؛ وأحمد ٥/ ١٤٥، ١٤٦ من طريق **إسرائيل بن يونس، ثلاثتهم** (عبد الرحيم، وابن المبارك، وإسرائيل) عن عاصم الأحول به بنحوه، إلَّا أن إسرائيل وقف حديثه عند قوله: (الدهر) ولم يذكر: فأنزل الله. . .، وفي حديث ابن المبارك، وإسرائيل، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن رجل، قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام. . .، فقد تم صوم الشهر، أو فله صوم الشهر» شك عاصم.

وأما حديث أبي هريرة الذي علقه الترمذي عن شعبة، فهذا تخريجه:

* أخرجه مسلم ١/ ٤٩٩ ح(٧٢١)؛ وأحمد ٢/ ٤٥٩ من طريق شعبة، عن **أبي شمر**؛ ومسلم ١/ ٤٩٩ ح(٧٢١)؛ والنسائي ٣/ ٢٢٩،

كتاب قيام الليل ح(١٦٧٧، ١٦٧٨)[1]؛ وأحمد ٢/ ٤٥٩؛ والدارمي ١/ ٣٦١ ح(١٤٢٦)، ١/ ٤٤٥ ح(١٦٩٥) من طرق عن شعبة، عن **عباس بن فروخ الجريري**؛ والبخاري ٢/ ٥٤، باب صيام البيض ح(١٩٨١)؛ ومسلم ١/ ٤٩٩ ح(٧٢١)؛ والنسائي في «الكبرى» ١/ ١٧٩، في كتاب الصلاة الأول ح(٤٧٦)؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٠ ح(٣١٢٣) من طرق عن عبد الوارث بن سعيد، عن **أبي التياح**؛ والنسائي ٤/ ٢١٨، باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤٠٨) من طريق **عبد الأعلى بن حماد؛ وأحمد** ٢/ ٢٦٣ عن **أبي كامل الجحدري**، وفي ٢/ ٣٨٤ عن **عفان**، وفي ٢/ ٥١٣ عن **روح**.

أربعتهم (عبد الأعلى، وأبو كامل، وعفان، وروح) عن حماد بن سلمة، عن **ثابت البناني**.

أربعتهم (أبو شمر، والجريري، وأبو التياح، وثابت) عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام» هذا لفظ مسلم عن أبي التياح، إلَّا أن لفظ حديث ثابت: «من صوم شهر الصبر، وثلاثة أيام من كل شهر، صوم الدهر»، وفي أول حديث عفان، وروح قصة.

الحكم عليه:

إسناده ليّن.

أبو معاوية يهم في حديثه عن غير الأعمش، وحديث الباب عن غير الأعمش، والظاهر أن عاصماً الأحول لم يضبط سنده؛ فقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على أبي عثمان النهدي، وقد اختلف عليه:

---

(١) تحرف في هذا الموضع من المطبوع من (ركعتي الضحى) إلى (ركعتي الفجر)، والصواب: الضحى.

١ ـ فرواه عاصم الأحول عنه عن أبي ذر.

٢ ـ ورواه ثابت البناني، وعباس الجريري، وأبو شمر، وأبو التياح، عنه لكن جعلوه من مسند أبي هريرة، مع اختلاف في الألفاظ ـ كما تقدم ـ.

وبالنظر في أحوال المختلفين عليه، نجد أن عاصماً الأحول، وإن كان ثقة من حيث العموم، إلَّا أن في حفظه شيئاً، كما في «الميزان» ٢/ ٣٥٠، بينما خالفه أناس أثبت منه وأحفظ، فأبو التياح ـ واسمه يزيد بن حميد ـ: «ثقة ثبت»، كما في «التقريب» ص٦٠٠؛ وعباس الجريري: «ثقة» كما في «التقريب» ص٢٩٣، وثابت البناني: «ثقة عابد» كما في «التقريب» ص١٣٢ وخاصةً أن راوي هذا الحديث عنه: حماد بن سلمة، وهو أثبت الناس فيه.

وأما أبو شِمْر ـ بكسر أوله وسكون الميم ـ الضبعي، فهو «مقبول» كما في «التقريب» ص٦٤٨، وهذا لا يضر، فقد توبع من أولئك الثقات الأثبات.

وعليه، فلعل هذا الحديث من أوهام عاصم، ومما يدل على ذلك، أنه في رواية ابن المبارك، جعل بين أبي عثمان وأبي ذر رجلاً، ثم إنه شك في لفظه، فهذه قرينة تدل على عدم ضبط عاصم للحديث، ولذلك قال الترمذي عقب إخراجه للحديث:

«وروى شعبة هذا الحديث عن أبي شمر، وأبي التياح، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»، وهذه إشارة منه إلى ترجيح حديث أبي عثمان عن أبي هريرة. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون سبب انتقال عاصم إلى حديث أبي ذر هو ـ والله أعلم ـ أن حديث الوصية بصيام ثلاثة أيام من كل شهر معروف عن أبي ذر، كما أخرج ذلك أحمد ٥/ ١٧٣، وابن خزيمة في «صحيحه» ٢/ ١٤٤

ح(١٠٨٣)، ٢/ ٢٢٧ ح(١٢٢١)، ٣/ ٣٠٠ (٢١٢١) من طريق عطاء بن يسار عن أبي ذر، ولفظ أحمد: «أوصاني حبيبي بثلاث لا أدعهن إن شاء الله أبداً، أوصاني بصلاة الضحى، وبالوتر قبل النوم، وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر» ولفظ ابن خزيمة قريب جداً.

وفي سماع عطاء بن يسار من أبي ذر نظر، ينظر: تحفة التحصيل لأبي زرعة ص٢٣٠، أو انتقل عاصم إلى حديث أبي ذر الذي سبق تخريجه في الحديث الذي قبل هذا ـ في الحث على صيام أيام البيض ـ والله أعلم.

والمعنى الذي دلَّ عليه حديث الباب من كون صيام ثلاثة أيام كصيام الدهر ثابت في الصحاح من حديث جماعة من الصحابة، منهم:

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في الحديث الذي رواه البخاري ٢/ ٥٢، باب صوم الدهر ح(١٩٧٦)؛ ومسلم ٢/ ٨١٢ ح(١١٥٩)؛ والنسائي ٤/ ٢١٤، باب صوم عشرة أيام من الشهر ح(٢٣٩٩) من طرق عن عبد الله أن النبي ﷺ قال له ـ في حديث طويل وفيه ـ: «وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر»، هذا لفظ الشيخين.

وفي الباب عن أبي قتادة، وجرير رضي الله عنهما، وغيرهما، وسيأتي تخريج حديثهما إن شاء الله تعالى عند الأحاديث ذوات الأرقام: (١٣١)، (١٣٦) وكلاهما في زوائد سنن النسائي.

الحديث السابع والثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٤٤ باب كراهية الحجامة للصائم ح(٧٧٤):

حدثنا محمد بن يحيى[١] ومحمد بن رافع النيسابوري، ومحمود بن غيلان، ويحيى بن موسى قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال أبو عيسى: وحديث رافع بن خديج حديثٌ حسن صحيح[٢].

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن يحيى: هو الذهلي، ابن عبد الله بن خالد الذهلي، النيسابوري. مات سنة ٢٥٨هـ. روى عن: الأئمة أحمد، وابن راهويه، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وعنه: الجماعة سوى مسلم. «ثقة حافظ جليل».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٦١٧، التقريب ص٥١٢.

٢ ـ محمد بن رافع: القشيري النيسابوري، مات سنة ٢٤٥هـ. روى عن: عبد الرزاق وهو من المكثرين عنه، وعن أبي أسامة حماد بن أسامة وحسين الجعفي، وعنه: الجماعة، سوى ابن ماجه. «ثقة عابد».

---

(١) في «تحفة الأشراف» ٣/ ١٤٤: لم يذكر محمد بن يحيى، وفي المخطوطة الهندية أيضاً ـ وصورتها لدي ـ لم يذكره، وكذلك لم يذكر في «تحفة الأحوذي» ٣/ ٤٠٤.

(٢) في «تحفة الأشراف» ٣/ ١٤٤: «حسن» فقط.

تهذيب الكمال ٢٥/ ١٩٢، التقريب ص٤٧٨.

٣ ـ محمود بن غيلان: تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين، وهو ثقة.

٤ ـ يحيى بن موسى: البلخي، لقبه: خَتّ، بفتح المعجمة وتشديد المثنَّاة، وقيل هو لقب أبيه، أصله من الكوفة، مات سنة ٢٤٠هـ. روى عن: عبد الرزاق، وحماد بن أسامة وابن عيينة، وعنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٦، التقريب ص٥٩٧.

٥ ـ عبد الرزاق: الصنعاني المشهور، تقدم في الرابع والعشرين، وهو ثقة حافظ تغير بآخرة.

٦ ـ معمر: تقدمت ترجمته في الحديث السبعين، وهو ثقة ثبت إلَّا إن في حديثه في البصرة وعن بعض شيوخه شيء.

٧ ـ يحيى بن أبي كثير: تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة لكنه يدلس ويرسل.

٨ ـ إبراهيم بن عبد الله بن قارظ: بقاف وظاء معجمة، وقيل هو: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ. روى عن: جابر، والسائب بن يزيد، ومعاوية وغيرهم، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن.

وجعل ابن أبي حاتم المترجم ترجمتين حيث جعل (عبد الله بن إبراهيم بن قارظ) ترجمة أخرى. قال ابن حجر: «والحق أنهما واحد، والاختلاف فيه على الزهري، وغيره. وقال ابن معين: كان الزهري يغلط»، وهذا الذي ذكره الحافظ في اسمه هو الذي صححه الذهبي في الكاشف.

ذكره ابن حبان في «الثقات». روى له مسلم في الصحيح في «الوضوء مما مسَّتَ النار» عن أبي هريرة، ولم يذكر لأبي هريرة حديثاً في

ذلك الباب سواه وروى له في كتاب الجمعة مقروناً بابن المسيب، وفي «الحج» على وجه الاستشهاد، وقد صحح الترمذي حديثه هنا، وأخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، والحاكم في «مستدركه».

ولذا قال ابن حجر: «صدوق».

صحيح مسلم ١/ ٢٧٢، ٢/ ٥٨٣، ١٠١٢، تهذيب الكمال ٢/ ١٢٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٢١، التقريب ص٩١.

٩ ـ السائب بن يزيد: بن سعيد بن ثمامة الكندي، وقيل غير ذلك في نسبه، ويعرف بابن أخت النمر، صحابي صغير، له أحاديث قليلة، وحُجَّ به في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين، وولَّاه عمر سوق المدينة، مات سنة ٩١هـ وقيل قبل ذلك، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. روى عن: النبي ﷺ وعمر، وعثمان، وعنه: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، والزهري وغيرهما.

معجم الصحابة ١/ ٣٠٠، معرفة الصحابة ٣/ ١٣٧٦، تهذيب الكمال ١٠/ ١٩٣، الإصابة ٣/ ٦٢، التقريب ص٢٢٨.

١٠ ـ رافع بن خديج: ابن رافع بن عدي الحارثي الأوسي الأنصاري، أول مشاهده أُحد، ثم الخندق، مات سنة ٧٣هـ أو ٧٤هـ، وقيل قبل ذلك. روى عن: النبي ﷺ وعمه ظهير، وعنه: السائب بن يزيد، وابن عمر، وابن المسيب وغيرهم.

معرفة الصحابة ٢/ ١٠٤٤، تهذيب الكمال ٩/ ٢٢، الإصابة ٢/ ١٨٦، التقريب ص٢٠٤.

تخريجه:

* أخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢١٠ ح(٧٥٢٣)، وعنه: **أحمد** ٣/ ٤٦٥، ومن طريق أحمد: الحاكم ١/ ٤٢٨؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٢٧ ح(١٩٦٤) ـ

ومن طريقه الحاكم ١/ ٤٢٨ ـ؛ وابن حبان ٨/ ٣٠٦ ح(٣٥٣٥) من طرق عن **العباس بن عبد العظيم العنبري**؛ وابن خزيمة ح(١٩٦٤) من طريق **الحسين بن مهدي**؛ والحاكم ١/ ٤٢٨ من طريق **إسحاق الدبري**.

أربعتهم (أحمد، والعنبري، والحسين، والدبري) عن عبد الرزاق به بلفظه إلَّا أن الدبري قال في حديثه: «والمستحجم».

* وأخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢٢٧ ح(١٩٦٥) من طريق عمار بن مطر الرهاوي؛ والحاكم ١/ ٤٢٨ من طريق الربيع بن نافع، كلاهما (عمار والربيع) عن معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير به بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف ـ كما سيأتي بيان الحجة في ذلك ـ.

وقد اختلفت أنظار العلماء في هذا الحديث تصحيحاً وتضعيفاً:

فقد صححه الحديث جماعة من الأئمة منهم:

١ ـ ابن المديني ـ كما نقله ابن خزيمة ٣/ ٢٢٧ ـ بل قال: «ألا أعلم في «أفطر الحاجم والمحجوم» حديثاً أصحَّ من ذا».اهـ[(١)].

٢ ـ ابن خزيمة ٣/ ٢٢٧.

٣ ـ ابن حبان ٨/ ٣٠٦.

٤ ـ الحاكم ١/ ٤٢٨.

٥ ـ ابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٠٤. وغيرهم.

لكن خالفهم أئمة آخرون ومنهم:

١ ـ ابن معين: حيث قال: هو أضعف أحاديث الباب، كما في «نصب الراية» ٢/ ٤٧٣.

---

(١) وإن كانت هذه العبارة لا تفيد أنه يرى الصحة ـ كما هو معلوم عند أهل العلم ـ.

٢ ـ الإمام أحمد، فقد نقل عنه البيهقي ٤/ ٢٦٧، أنه سئل عن حديث رافع فقال: «ذاك تفرد به معمر».اهـ، ونقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في شرح كتاب الصيام من «العمدة» ١/ ٤١١ ـ من رواية الميموني أنه سئل عن حديث رافع فقال: إسناده جيد إلَّا أنه لا أحد رواه غير عبد الرزاق. .اهـ، وهذه إشارة منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى علة في الحديث، وهي التفرد.

٣ ـ البخاري: نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢١ ـ ١٢٢ وقال: «هو غير محفوظ».

٤ ـ إسحاق بن منصور: نقله الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢٢ وقال: «هو غلط».

٥ ـ أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٩ ـ وقد أعله هو وإسحاق بن منصور بحديث: «**كسب الحجام خبيث، ومهر البغي خبيث، وثمن الكلب خبيث**»، ثم قال أبو حاتم: «وهذا الحديث في يفطر الحاجم والمحجوم عندي باطل».اهـ.

والحديث الذي أشار إليه أبو حاتم وإسحاق، أخرجه مسلم ٣/ ١١٩٩ ح(١٥٦٨)؛ وأبو داود ٣/ ٧٠٦ كتاب البيوع، باب في كسب الحجام ح(٣٤٢١)؛ والترمذي ٣/ ٥٧٤ في «البيوع» باب ما جاء في ثمن الكلب ح(١٢٧٥)؛ والنسائي في السنن «الكبرى» ٢/ ١١٣ ح(٤٦٨٥، ٤٦٨٦) من طرق عن الأوزاعي، ومعمر، وأبان بن يزيد العطار، وهشام الدستوائي ـ وذكر المزي في التحفة ٤/ ١٤٣ أن النسائي رواه من طريق معاوية بن سلام ـ جميعاً عن يحيى بن أبي كثير عن السائب، عن رافع أن النبي ﷺ قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث**» هذا لفظ مسلم.

وإعلال الإمام أحمد لهذا الحديث بتفرد معمرٍ به، ناقشه فيه ابن

عبد الهادي ـ كما في «نصب الراية» ٢/ ٤٧٣[1] ـ بأن معاوية سلام قد رواه عن يحيى.

ويجاب عن كلام ابن عبد الهادي بأن هذا الطريق عن معاوية لا يثبت عنه لما يلي:

أولاً: أن عمار بن مطر الرهاوي، قال عنه أبو حاتم: كان يكذب، وقال ابن عدي: أحاديثه بواطيل، وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، كما نقله الذهبي في «الميزان» ٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

ثانياً: أن الطريق إلى الربيع بن نافع ـ وهو ثقة حجة عابد كما في «التقريب» ص٢٠٧ ـ رواها عنه عبيد بن شريك ـ عند الحاكم ١/ ٤٢٨ ـ وعبيدٌ هذا لم أظفر له بترجمة إلَّا في «تاريخ بغداد» ١١/ ٩٩، ونقل عن الدارقطني أنه قال فيه: «صدوق»، ولم أقف على متابعٍ له عن الربيع الذي يروي عنه أمثال الإمام أحمد، وأبو داود ـ صاحب السنن ـ وأبو حاتم، والدارمي، بل قد خولف في روايته عن الربيع، عن معاوية بن سلام عند النسائي ـ كما في «التحفة» ٣/ ١٤٣ ـ فقد رواه عبيد الله بن فضالة ـ ثقة ثبت كما في «التقريب» ص٣٧٣ ـ عن محمد بن المبارك ـ ثقة كما في «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٣٥٢، و«التقريب» ص٥٠٤ ـ عن معاوية بن سلام، عن يحيى به فذكر حديث كسب الحجام.

وبهذا يظهر عدم صحة تعقب الحافظ ابن عبد الهادي للإمام أحمد في أن معمراً قد تفرد به، ويظهر أيضاً وجه إعلال الإمامين أبي حاتم، وإسحاق بن منصور لحديث الباب بحديث: «كسب الحجام».

---

(١) في «التنقيح» المطبوع ٢/ ٣١٨ ح(١١٧٢) سقط وتصحيف كثير، صوبته من «نصب الراية».

ولعل هذا أيضاً يفهم من صنيع الإمام مسلم حيث أخرج حديث «الكسب» وأعرض عن حديث الفطر بالحجامة.

ومما يضاف إلى ما سبق أن الإمام أحمد سئل: أين سمع معمر من يحيى بن أبي كثير؟ فقال: بالبصرة ـ كما في «سؤالات أبي داود» ص٢٤١ رقم (٢٤٥).

وكلام الأئمة في حديث معمر في البصرة ـ بالذات ـ معروف، حيث إن حديثه هناك فيه أوهام واضطراب، كما في «تهذيب الكمال» ٣٠٣/٢٨، و«شرح العلل» لابن رجب ٧٦٧/٢، و«تهذيب التهذيب» ٢١٩/١٠، فهذه علة أخرى للخبر.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

أن حديث الباب معلول بعلتين:

١ ـ تفرد معمر به، وأن متابعة معاوية له على حديث الفطر بالحجامة لا تثبت.

٢ ـ أن الصواب فيه إنما هو حديث: «كسب الحجام خبيث» كما رواه مسلم في صحيحه وغيرهم الأئمة. والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن والثمانون

قال الترمذي ٣/ ١٥٣ باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده ح(٧٨٤):

حدثنا علي بن حجر، أخبرنا شريك، عن حبيب بن زيد، عن ليلى، عن مولاتها عن النبي ﷺ قال: «الصائم إذا أكل عنده المفاطير، صلَّتْ عليه الملائكة».

قال أبو عيسى: وروى شعبة هذا الحديث، عن حبيب بن زيد، عن ليلى، عن جدته أمِّ عمارة عن النبي ﷺ نحوه.

رواة الإسناد:

١ ـ علي بن حجر: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والسبعين، وهو ثقة.

٢ ـ شريك: هو ابن عبد الله النخعي، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو صدوق يخطئ كثيراً.

٣ ـ حبيب بن زيد: بن خلاد الأنصاري، المدني، وقد ينسب إلى جده. روى عن: ليلى مولاة لأم عمارة، وعباد بن تميم، وعنه: شعبة، وشريك. «ثقة».

تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٣، التقريب ص١٥٠.

٤ ـ ليلى: مولاة أم عمارة الأنصارية. روت عن مولاتها أم عمارة، وروى عنها حبيب بن زيد الأنصاري.

ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقد أوردها الذهبي في «الميزان» في فصل «النسوة المجهولات» وقال: «تفرد عنها حبيب بن زيد»، وقال ابن حجر: «مقبولة».

«الثقات» لابن حبان ٥/ ٣٤٦، تهذيب الكمال ٣٥/ ٣٠١، التقريب ص٧٥٣.

٥ ـ مولاتها: هي أم عمارة ويقال اسمها: نسيبة بنت كعب بن عمرو الأنصارية والدة عبد الله بن زيد، صحابية مشهورة. روت عن النبي ﷺ وعنها ابنها عباد بن تميم وكريب مولى ابن عباس.

معرفة الصحابة ٦/ ٣٥٣٤، الميزان ٤/ ٦١٠، الإصابة ٨/ ٢٦١، التقريب ص٧٥٧.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٤٣، باب الصائم إذا أكل عنده ح(٣٢٦٨)؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٧ ح(٢١٤٠) عن علي بن حجر به بنحوه، إلَّا أن النسائي رواه عن علي بن حجر فجعله مرسلاً، فقال: عن ليلى أن النبي ﷺ. . . فذكره، وفي رواية ابن خزيمة زيادة: «**حتى يمسي**».

* وأخرجه أحمد ٦/ ٣٦٥ عن أسود بن عامر، عن شريك به بنحوه، إلَّا أنه قال: عن عمته أم عمارة، وفي آخره: «**حتى يقوموا**».

* وأخرجه الترمذي ح(٧٨٥) من طريق **أبي داود الطيالسي**؛ **والترمذي** أيضاً ح(٧٨٦)؛ وأحمد ٦/ ٤٣٩؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٧ ح(٢١٣٩) من طريق **محمد بن جعفر (غندر)**؛ **والنسائي** في «الكبرى» ٢/ ٢٤٢ ح(٣٢٦٧) من طريق **خالد بن الحارث**؛ **وابن ماجه** ١/ ٥٥٦، باب في الصائم إذا أكل عنده ح(١٣٤٨) عن **أبي بكر بن أبي شيبة** ـ وهو في المصنف ٢/ ٣٣٣ ح(٩٦١٦) ـ **وعلي بن محمد**، **وسهل بن أبي سهل**؛ **وأحمد** ٦/ ٤٣٩.

أربعتهم (ابن أبي شيبة، وعلي، وسهل، وأحمد) عن وكيع.

وأحمد ٦/ ٣٦٥، والدارمي ١/ ٢٤٢ ح(١٦٨٩)، عن **هاشم بن القاسم**؛ وأحمد ٦/ ٣٦٥ عن **يحيى القطان**؛ وعبد بن حميد ح(١٥٦٨)

عن **يزيد بن هارون**؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٧ ح(٢١٣٩) من طريق **عيسى بن يونس**؛ وابن حبان ٨/ ٢١٧ ح(٣٤٣٠) عن أبي يعلى ـ وهو في مسنده ١٣/ ٦٩ ح(٧١٤٨) ـ؛ والبغوي في «شرح السنة» ٦/ ٣٧٦ ح(١٨١٧) من طريق **أبي القاسم البغوي**، كلاهما (أبو يعلى، وأبو القاسم) عن **علي بن الجعد** [وهو في مسنده ح(٨٩٩)].

تسعتهم (الطيالسي، وغندر، وخالد، ووكيع، وهاشم، والقطان، ويزيد، وعيسى، وابن الجعد) عن شعبة عن حبيب به بنحوه، إلَّا أن في أول حديثه قصة مجيء النبي ﷺ إلى أم عمارة وأهلها، وفي حديث الطيالسي، وعيسى بن يونس، وغندر ـ فيما رواه عنه أحمد ـ وهاشم بن القاسم، وابن الجعد ـ في رواية أبي القاسم البغوي عنه ـ ويزيد بن هارون ـ هؤلاء جميعاً ـ ذكروا زيادة في آخره، وهي قوله: «**حتى يفرغوا**»، وفي حديث بعضهم: «**حتى يقضوا أكله**» وزاد الطيالسي في حديثه: وربما قال: «**حتى يشبعوا**»، وقد بينت رواية عيسى بن يونس ـ عند ابن خزيمة ـ أن الشك من شعبة حيث صرَّح عيسى بذلك، وفي حديث خالد بن الحارث قال: عن ليلى عن جدة حبيب، ولم يسمها.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه «ليلى» مولاة أم عمارة في عداد المجهولات، كما قاله الذهبي.

وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن حبان(١)، وقال البغوي: هذا حديث حسن.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على «ليلى»

---

(١) وهذا مثال من جملة أمثلة على تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لأخبار المجاهيل.

المذكورة آنفاً، ولم أقف لها على متابع، وعليه فالإسناد ضعيف.

وتبين أيضاً أن الحديث روي مرسلاً وموصولاً، والصواب هو الوجه الموصول، فإن شعبة رواه عن حبيب بن زيد كذلك، ولم يختلف عليه، ورواه أسود بن عامر، عن شريك، عن حبيب كذلك موصولاً.

ورواه علي بن حجر، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه الترمذي وابن خزيمة موصولاً.

٢ ـ ورواه النسائي مرسلاً.

ولا أدري ممن هذا الاختلاف على ابن حُجْر، لكن الأولى أن يحمّل شريكاً، فإنه «صدوق يخطئ كثيراً» إذْ لا يبعد أن يكون علي بن حجر سمعه منه مرتين على الوجهين، فحدث به مرتين، فرواه عنه الترمذي وابن خزيمة موصولاً، ورواه النسائي مرسلاً.

وبكل حال، فإن الإسناد ضعيف ـ كما سبق ـ لأنه يدور على راوٍ مجهول. والله أعلم.

ولم أجد ما يشهد لهذا الحديث مرفوعاً من الإخبار الجازم، بأن من يفطر عنده الصائمون، تصلي عليه الملائكة، إلَّا حديثاً مسلسلاً بالضعفاء عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، ينظر فيه: «السلسلة الضعيفة» للألباني ٣/ ٥٠٤ ح(١٣٣٣)، وينظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري ٥/ ١٤٤.

لكن روى ابن المبارك في «الزهد» ص٥٠٠ ح(١٤٢٥)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٣٣٤ ح(٩٦١٨) من طريق شعبة، وعبد الرزاق ٤/ ٣١٢ ح(٧٩٠٩) عن معمر، كلاهما (شعبة، ومعمر) عن قتادة عن أبي أيوب المراغي ـ واسمه يحيى بن مالك ـ عن عبد الله بن عمرو قال: «الصائم إذا أكل عنده، صلت عليه الملائكة».

وهذا الأثر رجاله ثقات، من رجال الشيخين سوى أبي أيوب فمن

رجال مسلم، إلَّا أنني لم أقف على ما يثبت سماع أبي أيوب من عبد الله بن عمرو، فإن ثبت فإسناده صحيح. وأما عنعنة قتادة فلا تضر هنا؛ لأن الراوي عنه هو شعبة، والذي كان «لا يحدث عن المدلسين إلَّا بما علم أنه داخل في سماعهم، فيستوي في ذلك التصريح والعنعنة بخلاف غيره» كما قرر ذلك ابن حجر في مواضع من «الفتح»، ومنها ١١/ ٢٤٥ ح(٦٤٢١).

وأما ما ورد من الدعاء لمن أفطر عنده بقول: «أفطر عندكم الصائمون...»، فالذي يظهره أنه لا يصلح شاهداً من حيث المعنى؛ لأن حديث الباب جملة خبرية، حديث الدعاء جملة إنشائية، وقد تقدم في حديث أنس عند ابن ماجه عند أبي داود برقم (٧٠) ذكر بعض ما ورد في معنى حديث الباب، وسيأتي أيضاً عند ابن ماجه حديث ابن الزبير برقم (١٥٨) قريب من حديث الباب.

الحديث التاسع والثمانون

قال الترمذي ٣/١٥٦ باب ما جاء فيمن نزل بقومٍ فلا يصوم إلّا بإذنهم ح(٧٨٩):

حدثنا بشر بن معاذ العقدي البصري، حدثنا أيوب بن واقد الكوفي، عن هشام بن عروة، عن أبية، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نزل على قومٍ، فلا يصومن تطوعاً إلَّا بإذنهم».

قال أبو عيسى: هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة.

رواة الإسناد:

١ ـ بشر بن معاذ: العَقَدي، بفتح المهملة والقاف، أبو سهل البصري، الضرير. روى عن: أيوب بن واقد، ويزيد بن زريع، وعنه: الأربعة سوى أبي داود.

قال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال النسائي ومسلمة بن القاسم: بصري صالح، وذكره ابن حبان في «الثقات». مات سنة بضع وأربعين.

وقد لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق».

تهذيب التهذيب ١/٤١٨، التقريب ص١٢٤.

٢ ـ أيوب بن واقد الكوفي: أبو الحسن، ويقال أبو سهل، سكن البصرة. روى عن: هشام بن عروة، ومحمد بن عمرو، وعنه: بشر بن معاذ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي. «متروك».

تهذيب الكمال ٣/٥٠٢، التقريب ص١١٩

٣ ـ هشام بن عروة: ابن الزبير بن العوَّام الأسدي، مات سنة ١٤٥هـ أو ١٤٦هـ. روى عن: أبيه، وعمه عبد الله بن الزبير، وعنه: خلق، منهم: أيوب بن واقد والحمادان، والسفيانان.

أثنى عليه الأئمة ووثقوه، ولذا قال ابن حجر: «ثقة فقيه، ربما دلَّس».

هكذا قال الحافظ، ولعله أخذ كلمته (ربما دلَّس) من كلمة يعقوب بن شيبة وهي قوله: «ثبت، ثقة، لم ينكر عليه شيء إلَّا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يرى أن هشاماً يُسِّهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلَّا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه، عن أبيه».

ولابن خراش كلمة نحو هذه، ونقل عن مالك ـ أي ابن خراش ـ أنه كان ينقم عليه حديثه لأهل العراق.

ولذلك لمَّا ذكره الحافظ في «تعريف أهل التقديس» ص٩٤ في المرتبة الأولى، وذكر أن ابن القطان ذكره بذلك ـ أي بالتدليس ـ أعقبه بإنكار الذهبي لذلك، ثم دافع ابن حجر عن ابن القطان وقال: «وابن القطان معذور بذلك. . .» ثم ذكر حكاية قدومه إلى العراق.

وإلَّا فإن الذهبي في «الميزان» يقول ـ في معرض الدفاع عنه مبيناً سبب تحديثه أحياناً بما ذكره يعقوب بن شيبة وابن خراش ـ: «ولما قدم العراق في آخر عمره ـ وقد ذكر قبل ذلك أنه تغير قليلاً في آخره ـ حدَّث بجملةٍ كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجوِّدها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع ولكبار الثقات».

وقال في «السير»: «وهشام فلم يختلط قط، هذا أمرٌ مقطوع به،

وحديثه يحتج به في «الموطأ» والصحاح والسنن، فقول ابن القطان «إنه اختلط» قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة، وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك رحمة الله عليهم».

وخلاصة ما سبق أن الذهبي ينفي اختلاطه مطلقاً، وأن ما وقع منه من إرسال بعض الأحاديث عن أبيه في العراق هو من قبيل التدليس النادر. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٣٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤، الميزان ٤/ ٣٠١، التقريب ص٥٧٣، تعريف أهل التقديس ص٩٤.

٤ ـ عن أبيه: هو عروة، تقدم في الحديث الثالث والستين، وهو ثقة فقيه مشهور.

٥ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٥٦ من طريق بشر بن معاذ بلفظه.

* وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٦٩، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٢٥ ح(٨٦٩) من طريق سليمان بن أيوب، عن أيوب بن واقد، به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٦٠ باب فيمن نزل بقومٍ فلا يصوم إلَّا بإذنهم ح(١٧٦٣) من طريق موسى بن داود، وخالد بن أبيٍ يزيد كلاهما عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة به بنحوه.

الحكم عليه:

حديث منكر، كما قال الترمذي، وغيره من الأئمة الآتي ذكرهم.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على هشام، وقد رواه عنه اثنان:

١ ـ أيوب بن واقد وهو متروك الحديث.

٢ ـ أبو بكر المديني، وهو ضعيف كما قال الترمذي، والذهبي «الكاشف» ٢/ ٤١٤، وابن حجر «التقريب» ص٦٢٥.

وقد حكم على الحديث بالضعف جماعة من الأئمة منهم:

١ ـ البخاري، نقل الترمذي في «العلل الكبير» ص١٢٧ أنه قال عنه: حديث منكر.

٢ ـ الترمذي، وتقدم.

٣ ـ ابن حبان، كما في «المجروحين» ١/ ١٦٩.

٤ ـ ابن عدي في «الكامل» ١/ ٣٥٦ حيث قال عقب إخراجه: وعامة ما يرويه ـ يعني أيوب ـ لا يتابع عليه.

٥ ـ ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٢٥ وقال: هذا حديث لا يصح.

٦ ـ ابن القطَّان، كما في «بيان الوهم» ٢/ ٤٨٧.

٧ ـ الذهبي، و«تلخيص العلل المتناهية» ص١٧١.

ومما يؤكد نكارة هذا الحديث تفرد هذين الراويين الضعيفين جداً عن إمام واسع الرواية كهشام بن عروة، وإلى ذلك أشار الترمذي بقوله: «هذا حديث منكر لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة». والله أعلم.

﴾ الحديث التسعون ﴿

قال الترمذي ٣/ ١٦٢ باب ما جاء في الصوم في الشتاء ح(٧٩٧):

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق عن نمير بن عريب[(١)] عن عامر بن مسعودٍ، عن النبي ﷺ: «الغنيمة الباردة: الصوم في الشتاء».

قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود لم يدرك النبي ﷺ، وهو والد إبراهيم بن عامر القرشي، الذي روى عنه شعبة، والثوري.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن بشار: ابن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، بندار، مات سنة ٢٥٢هـ وله بضع وثمانون سنة. روى عن: القطان، وغندر، وعنه: الجماعة.

تكلم فيه بلا حجة، ولذلك قال الذهبي: «قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب»، وقال ابن حجر: «قال ابن خزيمة في «التوحيد» حدثنا إمام أهل زمانه محمد بن بشار».

ولذلك قال عنه الحافظان الذهبي، وابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٥١٤، الميزان ٣/ ٤٩٠، الكاشف ٢/ ١٥٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٨، التقريب ص٤٦٩.

---

(١) وقع في المطبوع: (غريب) بالعين المعجمة، والصواب: (عريب) بالعين المهملة كما في «تحفة الأشراف» ٤/ ٢٣٣ ح(٥٠٤٩)، و«تحفة الأحوذي» ٣/ ٤٢٧، وهو كذلك أيضاً في ط. بشار عواد ٢/ ١٥٢.

٢ ـ يحيى بن سعيد: هو القطَّان، تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت حجة.

٣ ـ سفيان: الثوري، تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة إمام فقيه حجة.

٤ ـ أبو إسحاق: هو السبيعي، تقدم في الحديث الحادي عشر، وهو ثقة مكثر عابد لكنه يدلس.

٥ ـ نُمَيْر بن عَرِيْب: الهمْداني، بسكون الميم، الكوفي. روى عن: عامر بن مسعود، وعنه: أبو إسحاق السبيعي.

قال أبو حاتم: لا أعرفه إلَّا في حديث الصوم في الشتاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأورده أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» وقال: يشك في صحبته.

ولذا قال الحافظ: «مقبول ووهم من عدَّه في الصحابة».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٤، التقريب ص٥٦٦.

٦ ـ عامر بن مسعود: ابن أمية بن خلف الجمحي، اختلف في صحبته.

وجماهير الأئمة على أنه من التابعين ومنهم: ابن معين ـ في رواية ـ وأحمد ـ في رواية ـ وسيأتي تحريره عنهما، وأبو زرعة، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، وابن عدي، وابن حبان، والبغوي، وابن السكن، والبيهقي، وغيرهم.

وأثبت صحبته ابن خزيمة، فقد صحح حديثه ولم يتعقبه بشيء، وابن قانع في «معجم الصحابة»، وابن معين في ـ رواية عنه ـ.

أما أبو نعيم فقد أورده في «المعرفة» وقال: «مختلف في صحبته».

وتوقف الإمام أحمد في رواية أبي داود لما سأله فقال: «لا أدري»، وقد يقال: إن مآل التوقف إلى النفي؛ لأن الأصل عدم إثبات الصحبة.

أما فيما يتعلق بتحرير النقل عن أحمد في النفي أو الإثبات، فقد جاء في الإصابة ٤/ ١٨ فيما نقله البغوي عن أحمد، وفي «تهذيب التهذيب» ٥/ ٧٣: ما أرى له صحبة.

وفي «جامع التحصيل» ص٢٠٥ نقلاً عن الأطراف لابن عساكر كما في «التحفة» ٤/ ٢٣٤: أرى له صحبة، وكأنه ـ والله أعلم ـ سقط حرف النفي (ما) فإن المعروف في مثل هذا الأسلوب الذي يراد منه إثبات الصحبة أو غيرها من المسائل أن يقال: له صحبة، بدون كلمة (أرى)، وإنما غلب تصدير هذه الكلمة (أرى) عندما يراد نفي شيءٍ معين، وإنما قيل هذا ليتوافق مع النقلين السابقين لأن سياقهما واحد، وبالتالي يتفق قوله مع أكثر الأئمة. والله أعلم.

أما ما نقل عن يحيى بن معين، ففي رواية الدوري عن ابن معين ٢/ ٢٨٩، و«الأطراف» لابن عساكر كما في «التحفة» ٤/ ٢٣٤، و«تهذيب الكمال» للمزي ١٤/ ٧٥، و«جامع التحصيل» للعلائي (٢٠٥) ليس له صحبة.

ووقع في «الإصابة» ٤/ ١٨، ١٩ وفي «تهذيب التهذيب» ٥/ ٧٣: عن الدوري، عن ابن معين: «له صحبة» هكذا، ولعل الأقرب ـ بناءً على رواية الدوري التي تأيدت بنقل ابن عساكر، والمزي، والعلائي ـ أن حرف النفي (ليس) سقط، ويكون الصواب حينئذٍ: «ليس له صحبة»، وهذا القول أيضا هو الموافق لأكثر الأئمة رحمة الله عليهم.

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٣٠٩ ح(٢١٤٥) عن بندار به بلفظه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٣٤٤ ح(٩٧٤١)؛ وأحمد ٤/ ٣٣٥؛ وابن قانع في معجم الصحابة ٢/ ٢٤٢؛ والبيهقي ٤/ ٢٩٦ من طرق عن **سفيان الثوري**؛ ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» ٣/ ١٢٧، وابن قانع في معجم الصحابة ٢/ ٢٤٢ من طريق **إسرائيل بن يونس**.

كلاهما (الثوري، وإسرائيل) عن أبي إسحاق به بنحوه، إلَّا أن في حديث إسرائيل زيادة: «أما ليله فطويل، وأما نهاره فقصير».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، وصح معناه موقوفاً على بعض الصحابة.

وحديث الباب فيه علّتان:

١ ـ نمير بن عريب فإنه في عداد المجاهيل، ولم أقف له على متابع.

٢ ـ إرساله؛ لأن عامر بن مسعود تابعي ـ على الأرجح ـ وهذا هو حكم الترمذي كما تقدم.

وقد أشار البخاري في «التاريخ الكبير» إلى هذا فقال ٦/ ٤٥٠: «عامر بن مسعود. روى عنه نمير، وعبد العزيز بن رفيع، منقطع».

والشاهد قوله: «منقطع»، وكذا حكم عليه البيهقي بأنه مرسل كما في «السنن» ٤/ ٢٩٦.

ويمكن أن يقال إن الحكم بالإرسال هو لازم قول من قال بأن عامراً تابعي وليس بصحابي؛ كأبي زرعة وابن عدي وغيرهم.

والحديث صححه ابن خزيمة، والراجح قول من تقدم. والله أعلم.

وقد روي حديث الباب عن جماعة من الصحابة ﭫ منهم:

١ ـ عن أنس ﭬ أن النبي ﷺ: «**الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة**».

أخرجه الطبراني في «الصغير» ١/ ٢٥٤؛ وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٧٣ من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس به.

وقد سئل أبو حاتم[1] وأبو زرعة كما في «العلل» لابن أبي حاتم ١/ ٢٥٢ عن هذا الطريق فقالا: «هذا خطأ» رواه همام، والدستوائي، عن قتادة، عن أنس قال: قال أبو هريرة، قلت لأبي: ممن هو؟ قال: من سعيد بن بشير.

وقال الطبراني ـ ونحوه لابن عدي ـ: لم يروه عن قتادة إلَّا سعيد تفرد به الوليد.

٢ ـ عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة**».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٢١٩ من طريق الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد العنبري، عن محمد بن المنكدر به، ثم قال ابن عدي ـ عقب إخراجه حديثين من طريق زهير عن ابن المنكدر ـ: «ولا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير زهير».

وهذه إشارة منه إلى نكارته، ثم إن زهيراً هذا قد روى عنه الوليد بن مسلم هذا الحديث، والوليد شامي، وقد نصَّ الأئمة: أحمد، وأبو حاتم، والبخاري، والعجلي على أن أهل الشام يروون عنه مناكير، كما في «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٠٩.

ويمكن أن يقال أيضاً: في الإسناد عنعنة الوليد بن مسلم، وهو من المشهورين بالتدليس كما تقدم في ترجمته.

---

(١) سقط اسم أبي حاتم من المطبوع، وهو في المخطوط، وسياق السؤال يدل على إثباته.

٣ ـ عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الشتاء ربيع المؤمن، قصر نهاره فصام، وطال ليله فقام**».

أخرجه أحمد ٣/ ٧٥؛ وأبو يعلى ٢/ ٣٢٤ ح(١٠٦١)، ح(١٣٨٦) من طريق عمرو بن الحارث؛ وأخرجه البيهقي ٤/ ٢٩٧ من طريق ابن لهيعة، كلاهما (عمرو، وابن لهيعة) عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

والحديث مداره على دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، وقد قال الإمام أحمد عن هذه السلسلة: أحاديث درَّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف ـ كما في «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٨٦.

وقال عنه الإمام أحمد: حديثه منكر، وقال مرة: هذا روى مناكير كثيرة كما في «سؤالات أبي داود» ص٢٤٧ رقم (٢٥٩)، وقال النسائي ـ كما نقله ابن عدي في «الكامل» ٣/ ١١٢: «دراج أبو السمح منكر الحديث»، وقد نصَّ ابن عدي في «الكامل» ٣/ ١١٥ على أن هذا الحديث ـ مع أحاديث أخر ـ مما لا يتابع عليه، ومما ينكر من حديثه.

٤ ـ عن عمر رضي الله عنه موقوفاً قال: «الشتاء غنيمة».

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/ ٣٤٤ ح(٩٧٤٢) عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة بن قدامة، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر رضي الله عنه.

ورواه أبو نعيم في الحلية ١/ ٥١ من طريق شعبة، عن التيمي به بلفظ: الشتاء غنيمة العابدين.

وإسناد ابن أبي شيبة ورجاله رجال الشيخين وسنده متصل.

وخلاصة ما سبق: أن الحديث لا يثبت مرفوعاً، وإنما صحَّ موقوفاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم جميعاً كما تقدم عن عمر رضي الله عنه. والله أعلم.

قال ابن رجب في «اللطائف» ص٥٥٧ ـ مبيناً معنى هذا الحديث ـ:

«إنما كان الشتاء ربيع المؤمن؛ لأنه يرتع فيه في بساتين الطاعات، ويسرح في ميادين العبادات، وينزه قلبه في رياض الأعمال الميسرة فيه، كما ترتع البهائم في مرعى الربيع، فتسمن وتصلح أجسادهم، فكذلك يصلح دين المؤمن في الشتاء، بما يسَّر الله فيه من الطاعات، فإن المؤمن يقدر على صيام نهاره من غير مشقة ولا كلفة تحصل له، من جوع ولا عطش، فإن نهاره قصير بادر، فلا يحس فيه بمشقة الصيام. . . وأما قيام ليل الشتاء، فلطوله يمكن أن تأخذ النفس خطها من النوم، ثم تقوم بعد ذلك إلى الصلاة، فيقرأ المصلي ورده كلَّه من القرآن، وقد أخذت نفسه حظها من النوم، فيجتمع له فيه نومه المحتاج إليه مع إدراك ورده من القرآن، فيكمل له مصلحة دينه، وراحة بدنه».اهـ. والله تعالى أعلم.

الحديث الواحد والتسعون

قال الترمذي ٣/١٦٣ باب من أكل ثم خرج يريد سفراً ح(٧٩٩):

حدثنا قتيبة، حدثنا عبد الله بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن المنكدر، عن محمد بن كعب أنه قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً، وقد رُحِلتْ له راحلته، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعامٍ فأكل، فقلت له: سنة؟ قال: سنة، ثم ركب.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: هو ابن سعيد، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة.

٢ ـ عبد الله بن جعفر: ابن نجيح السَّعْدي مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي بصري، أصله من المدينة. مات سنة ١٧٨هـ. روى عن: زيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، وعنه: قتيبة، وعلي بن حجر وغيرهما. «ضعيف، تغيَّر حفظه بأخرة».

تهذيب الكمال ١٤/٣٧٩، التقريب ص٢٩٨.

٣ ـ زيد بن أسلم: تقدم في الحديث الرابع والثلاثين، وهو ثقة وكان يرسل.

٤ ـ محمد بن المنكدر: تقدم في الحديث السادس، وهو ثقة فاضل.

٥ ـ محمد بن كعب: ابن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة. روى عن: جمع من الصحابة منهم:

أنس، وابن عباس، وعنه: ابن المنكدر، وابن عجلان، وغيرهما.

قال قتيبة بن سعيد: بلغني أن محمد بن كعب رأى النبي ﷺ، حكاه أبو داود عنه.

ونقل الترمذي عن قتيبة أيضاً أنه قال: بلغني أنه ولد في حياة النبي ﷺ.

وكان البخاري يرى عدم صحبته، واستدل لذلك بأن أباه كان ممن لم ينبت يوم قريظة فترك.

ويوم قريظة كان في أواخر ذي القعدة من السنة الخامسة كما حققه ابن حجر.

وإذا ضم إلى ذلك أن النبي ﷺ توفي في أوائل سنة إحدى عشرة للهجرة تبين وجه استدلال البخاري وقوته.

ولذا عدّه جماعة من الأئمة من ثقات التابعين كابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وغيرهم.

وقد ولد رحمه الله سنة أربعين في آخر خلافة علي رضي الله عنه، كما قال يعقوب بن شيبة وقال: إنه لم يسمع من العباس؛ لأنه مات في خلافة عثمان رضي الله عنهم جميعاً.

ثم اختلفوا في سنة وفاته، فقال ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم: مات سنة ١٢٠هـ، وقال غيرهم: قبل ذلك على تفاوت بينهم، فمنهم من قال: ١٠٨هـ ومنهم من قال: ١١٧هـ، ومنهم من قال: ١١٩هـ.

وهؤلاء جميعاً يمكن أن يجزم بنسبة القول إليهم بأن محمداً لم يولد في حياة النبي ﷺ كما هو رأي البخاري، لما ثبت في الصحيحين [البخاري ١/ ٥٨ كتاب العلم، باب السمر في العلم ح(١١٦)؛ ومسلم ٤/ ١٩٦٥ ح(٢٥٣٧)] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: صلى بنا النبي ﷺ العشاء

في آخر حياته، فلمَّا سلَّم قام فقال: «**أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنةٍ منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد**».

والمقصود أن الصحيح في حال محمدٍ أنه تابعي، وأنه لم يولد في حياة النبي ﷺ.

ولذا قال ابن حجر: «ولد سنة ٤٠هـ على الصحيح، ووهم من قال: ولد في عهد النبي ﷺ».

وقد جعله في القسم الرابع من حرف الميم في الإصابة.

القسم المتمم لطبقات ابن سعد ص١٣٤، ثقات ابن حبان ٥/ ٣٥١، تهذيب الكمال ٢٦/ ٣٤٠، الإصابة ٦/ ١٩٧، فتح الباري ٦/ ٤٥٤ ح(٤٠٩٧) ٦/ ٤٧١ ح(٤١١٩)، التقريب ص٥٠٤.

٦ ـ أنس: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ح(٨٠٠) عن **محمد بن إسماعيل البخاري**؛ **والطبراني** في «الأوسط» ٩/ ٩٧ ح(٩٠٤٣) عن **يحيى بن أيوب العلَّاف**؛ **والدارقطني** ٢/ ١٤٩ ح(٢٢٦٨) من طريق **إسماعيل بن إسحاق**؛ **والبيهقي** ٤/ ٢٤٧ من طريق **عثمان بن سعيد الدارمي**.

أربعتهم (محمد، ويحيى، وإسماعيل، وعثمان) عن سعيد بن أبي مريم.

والطبراني في «الأوسط» ٩/ ٩٧ ح(٩٠٤٣) من طريق **خالد بن نزار**؛ والضياء في «المختارة» ٧/ ١٧١ ح(٢٦٠٢) من طريق **عيسى بن مينا المعروف بـ(قالون)**.

ثلاثتهم (سعيد، وخالد، وعيسى) عن **محمد بن جعفر بن أبي كثير**؛ وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ١٧/ ٢٤٠ من طريق **عبد العزيز بن محمد الدراوردي**.

كلاهما (محمد بن جعفر، والدراوردي) عن زيد بن أسلم به بنحوه.

إلَّا أن في حديث إسماعيل بن إسحاق، وعثمان بن سعيد الدارمي «وقد تقارب غروب الشمس»، وفي حديث يحيى بن أيوب وخالد بن نزار أن ذلك كان يوم الشك وفي حديث الدراوردي لما سأل محمدٌ أنساً: أسنة؟ قال: ليس بسنة، بالنفي.

* وذكره ابن أبي حاتم «العلل» ١/ ٢٤٠ ـ معلقاً ـ من طريق محمد بن عبد الرحمٰن بن المجبَّر، عن محمد بن المنكدر به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله، والدي علي بن المديني، وقد توبع، لكن وقع في متنه اختلاف:

فقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على محمد بن المنكدر، وقد رواه عنه اثنان:

١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن المجبَّر، وهو واهي الحديث كما قال أبو زرعة. «الجرح والتعديل» ٧/ ٣٢٠.

٢ ـ زيد بن أسلم وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه عبد العزيز الدراوردي بلفظ: أسنة؟ فقال: ليس بسنة.

(ب) ورواه عبد الله بن جعفر بلفظ: أسنة؟ قال: سنة، ثم ركب.

(ج) ورواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، واختلف عليه:

١ ـ فرواه خالد بن نزار ـ لكنه قال: في يوم الشك.

٢ ـ ورواه قالون بلفظ: سنة؟ قال: نعم.

٣ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم واختلف عليه:

(أ) فرواه محمد بن إسماعيل البخاري، لكن الترمذي لم يسق لفظه بل أحال على حديث قتيبة، عن عبد الله بن جعفر وقال: فذكر نحوه.

(ب) ورواه إسماعيل بن إسحاق، والدارمي بلفظ: «وقد تقارب غروب الشمس».

(ج) ورواه يحيى العلَّاف وقال: «في يوم الشك» كرواية خالد بن نزار.

وقد رجح الإمام أبو حاتم الرازي حديث الدراوردي حيث قال ١/ ٢٤٠: «حديث الدراوردي أصح»، وهو الذي قال فيه: «ليس بسنة».

وخالفه الترمذي فقال عن حديث الباب الذي أخرجه من طريقين عن زيد بن أسلم: «هذا حديث حسن، وصححه ابن العربي في «العارضة» ٤/ ١٥، وذكره ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٩٠ وعلق عليه بكلام يدل على ثبوته عنده.

وبالنظر في أحوال الرواة المختلفين على زيد بن أسلم نجد ما يلي:

أولاً: عبد العزيز الدراوردي: قد تقدم الكلام عليه ـ الحديث الثالث عشر ـ وخلاصة حاله أنه ـ كما قال ابن حجر في «التقريب» ص٣٥٨ ـ: «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ».

ثانياً: عبد الله بن جعفر، وقد تقدم الكلام عليه وأنه ضعيف.

ثالثاً: محمد بن جعفر بن أبي كثير: وهو ثقة، كما في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٥٨٣ ـ ٥٨٥، و«التقريب» ص٤٧١ ومن المعلوم أن الصدوق إذا تفرَّد بحديثٍ لم يكن مقبولاً، فكيف إذا خالف من هو أوثق منه؟ وقد سبق أن رواية الدراوردي شاذة.

وعليه، فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن حديث الباب أصح إسناداً خاصةً، وقد تابع عليه راويان أحدهما ثقة عن زيد بن أسلم، وخالفهما صدوق في حفظه شيء.

ولعل السبب الذي جعل أبا حاتم يرجح حديث الدراوردي هو ما

في متن حديث أنس من الغرابة ، إذِ اللغة والشرع يدلان على أن وصف السفر ـ المبيح للفطر ـ هنا لم يتحقق، فالسفر ضد الحضر، والسفر إنما سمي سفراً لانكشاف الناس عن أماكنهم ـ كما في «معجم مقاييس اللغة» ٣/ ٨٢، و«القاموس المحيط» ص٥٢٢ ـ وأنس في هذا الحديث لم يخرج.

وقد يقول البعض: إن من تجهز، واستعد فله حكم المسافر، كما قيل بذلك ـ عند بعض الفقهاء ـ في الحاج الذي استعد للخروج من منى، وحمل متاعه، ولم يستطع لشدة الزحام[1].

وأما رواية: «يوم الشك» فهي شاذة ـ على أحسن أحوالها ـ ؛ لأن الذي رواها يحيى بن أيوب، وهو صدوق كما في «التقريب» ص٥٨٨، وخالفه في ذلك البخاري، والدارمي، وإسماعيل بن إسحاق.

ورواها خالد بن نزار وهو صدوق يخطئ كما في «التقريب» ص١٩١، وخالفه في ذلك سعيد بن أبي مريم وهو ثقة ثبت فقيه كما في «التقريب» ص٢٣٤، وقالون المقرئ.

وأما رواية: «وقد تقارب غروب الشمس» فقد اتفق عليها الدارمي، وإسماعيل القاضي عن سعيد، وأما البخاري فلا يجزم بإثباتها ولا نفيها عنه؛ لأن الترمذي لم يسق لفظه بل أحال على ما قبله، وبكل حال فهي لا تزيل الغرابة المذكورة آنفاً؛ لأن الفطر لا يجوز ـ بالاتفاق ـ إلّا إذا غربت الشمس، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ

---

(١) والواجب الاحتياط للعبادة، فالصوم ركنٌ، وحفظه واجب بالاتفاق، ولا يجوز الإقدام على هتكه بمثل هذه الأحاديث التي لا تخلو من علّة، وندر من قال به من أئمة الفتوى في أمصار المسلمين، بل قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٢/ ٥٠ ـ بعد أن حكى قول الحسن البصري بمقتضى ما دل عليه حديث أنس ـ: «قول الحسن شاذ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يفطر وهو حاضر، لا في نظر ولا في أثر».

ﭐلصِّيَامَ إِلَى ﭐلَّيۡلِۚ﴾ وقد بين النبي ﷺ ذلك في سنته العملية والقولية.

وقد تقدم في زوائد أبي داود حديثان في الباب: أحدهما: حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، برقم (٤٥)، الثاني: حديث دحية الكلبي رضي الله عنه، برقم (٤٦).

وتقدم هناك أن الحديثين ليس فيهما حجة، أما الأول ففي بعض ألفاظه أن أبا بصرة لم يفطر إلَّا بعد أن جاوز البيوت، والاستنكار الذي وقع من بعض من رآه إنما هو في فطره بعد مفارقته للبنيان وهو ما زال ينظر إلى البيوت.

وأما حديث دحية الكلبي فمدارهُ على (كليب بن ذهل) وهو رجلٌ مجهول، فالإسناد لا يثبت. والله أعلم.

الحديث الثاني والتسعون

قال الترمذي ٣/ ١٦٤ باب ما جاء في تحفة الصائم ح(٨٠١):

حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا أبو معاوية، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون، عن الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «تحفة الصائم الدهن والمجمر».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، ليس إسناده بذاك، لا نعرفه إلَّا من حديث سعد بن طريف، وسعد بن طريف يضعَّف، ويقال: عمير بن مأموم أيضاً.

غريب الحديث:

قوله: «تحفة الصائم الدهن والمِجمر»: «بكسر الميم هو الذي يوضع فيه النار للبخور. قال في «النهاية»: يعني أنه يذهب عنه مشقة الصوم وشدته، والتحفة: طرفة الفاكهة، وقد تفتح الحاء، والجمع التحف...». ينظر: «تحفة الأحوذي» ٣/ ٤٣١.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن منيع: أبو جعفر البغوي، تقدم في الحديث الخامس وهو ثقة حافظ.

٢ ـ أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير، تقدم الحديث الثاني والسبعين، وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في غيره.

٣ ـ سعد بن طريف: الإسكاف الحنظلي الكوفي. روى عن: عمير بن مأمون والأصبغ بن نباتة، وعنه: أبو معاوية، وعلي بن مسهر. «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع وكان رافضياً».

تهذيب الكمال ١٠/ ٢٧١، التقريب ص٢٣١.

٤ ـ عمير بن مأمون: ويقال: مأموم، آخره ميم، ابن زرارة التميمي، الكوفي. روى عن: الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير، وعنه: سالم بن أبي الجعد، وسعد بن طريف.

قال الدارقطني: لا شيء، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي: «وثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

وحال كلمتي الحافظين مآلها إلى الحكم على الرواي بالجهالة.

الكاشف ٢/ ٩٨، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٧، التقريب ص٤٣١.

٥ ـ الحسن بن علي: سبط النبي ﷺ، وريحانته، مات شهيداً بالسم سنة ٤٩هـ، وهو ابن ٤٧، وقيل: بل مات سنة ٥٠، وقيل بعدها، مناقبه كثيرة.

معرفة الصحابة ٢/ ٦٥٤، الإصابة ٢/ ١١، التقريب ص١٦٢

تخريجه:

* أخرجه ـ من طريق الترمذي ـ ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٤٥ به بلفظه.

* وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٣٨٧ من طريق أبي بكر بن أبي عاصم، عن أحمد بن منيع، به بلفظه.

* وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٥٠ من طريق سريج بن يونس، عن أبي معاوية به بلفظه.

* وأخرجه البزار ٤/ ١٧ ح(٣٠٩١) ـ كشف ـ من طريق هبيرة بن محمد، عن سعد الحذاء به، ولكن سياق حديثه فيه قصة طويلة ولفظ الحديث الذي يتعلق بحديث الباب: «تحفة الصائم الزائر، أن يغلف لحيته، ويجمر ثيابه، ويذرر».

❁ **الحكم عليه:**

إسناده ضعيف جداً، فيه سعد بن طريف، وهو متروك، وفي إسناده عمير بن مأمون مقبول قال البزار: «لا نحفظه عن رسول الله ﷺ إلَّا من هذا الوجه، وسعد الحذاء، هو سعد بن طريف، وعمير بن المأموم، لا نعلم روى عنه إلَّا سعد».اهـ.

وقد ضعف الحديث الترمذي، وابن عدي، وابن الجوزي.

ولم أقف على حديث آخر بهذا المعنى. والله أعلم.

الحديث الثالث والتسعون

قال الترمذي ٣/ ١٦٥ باب ما جاء في الفطر والأضحى متى يكون؟ ح(٨٠٢):

حدثنا يحيى بن موسى، قال حدثنا يحيى بن اليمان، عن معْمَر، عن محمد بن المنكدر، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحي الناس».

سألت محمداً قلت له: محمد بن المنكدر سمع من عائشة؟ قال: نعم، يقول في حديثه: سمعت عائشة.

هذا حديث حسن غريبٌ صحيح من هذا الوجه.

رواة الإسناد:

١ ـ يحيى بن موسى: لقبه: ختّ، تقدم في الحديث السابع والثمانين، وهو ثقة.

٢ ـ يحيى بن اليمان: العجلي، الكوفي، مات سنة ١٨٩هـ. روى عن: معمر والثوري، وهشام بن عروة، وعنه: يحيى بن موسى، وابنه داود، وأبو كريب وغيرهم.

قال ابن المديني: كان فُلج فتغير حفظه، وقال ابن معين: ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحديث، وقال مرةً: أرجو أن يكون صدوقاً، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أحمد: ليس بحجة، وقال الساجي: ضعَّفه أحمد وقال: حدَّث عن الثوري بعجائب، وقال يعقوب بن شيبة: كان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب

سفيان في الأخذ عنه، وقال أبو داود: يخطئ في الأحاديث ويقلبها، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: ثقة جائز الحديث، كان متعبداً معروفاً بالحديث إلَّا أنه فلج بأخره فتغير حفظه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ.

وقد لخَّص حاله ابن حجر فقال: «صدوقٌ، عابدٌ، يخطئ كثيراً، وقد تغيَّر».

وعبارة الحافظ دقيقة ـ فيما أرى ـ وأما توثيق العجلي له ففيه نوع تساهل، وهو مقابل بالجرح المفسر من الأئمة الذين تقدم ذكرهم.

تهذيب التهذيب ١١/ ٢٦٥، التقريب ص٥٩٨.

٣ ـ معمر: تقدم في الحديث السبعين، وهو ثقة ثبت إلَّا أن في حديثه في البصرة وعن بعض شيوخه شيئاً.

٤ ـ محمد بن المنكدر: تقدم الحديث السادس، وهو ثقة فاضل.

٥ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه، والحكم عليه:

تقدم في حديث أبي هريرة عند أبي داود برقم (٦) تخريج هذا الحديث ودراسته. وخلاصة الكلام فيه: أن حديث عائشة لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وإن كان قد روي عنها من أربعة طرق إلَّا أنها كلها معلولة، فلينظر تخريجها والكلام عليها هناك، وتبين هناك أن الصواب فيه أنه عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة وهو منقطع؛ لأن ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة.

الحديث الرابع والتسعون

قال الترمذي ٣/ ١٧١ باب ما جاء في فضل من فطَّر صائماً ح(٨٠٧):

حدثنا هناد، حدثنا عبد الرحيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «من فطَّر صائماً، كان له مثلُ أجره، غير أنه لا ينقص من أجر الصائم شيئاً».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

رواة الإسناد:

١ ـ هناد: هو ابن السري، تقدم في الحديث السادس والثمانين، وهو ثقة.

٢ ـ عبد الرحيم: هو ابن سليمان، الكناني، أو الطائي، أبو علي الأشل، المَرْوزي نزيل الكوفة، مات سنة ١٨٧هـ. روى عن: عبد الملك بن أبي سليمان، والثوري، وعنه: هناد وأبو بكر بن أبي شيبة. «ثقة له تصانيف».

تهذيب التهذيب ١٨/ ٣٦، التقريب ص٣٥٤.

٣ ـ عبد الملك بن أبي سليمان: ميسرة العَرْزمي، بفتح المهملة، وسكون الراء، وبالزاي المفتوحة، مات سنة ١٤٥هـ. روى عن: عطاء بن أبي رباح، وابن جبير، وعنه: عبد الرحيم بن سليمان، وزائدة بن قدامة.

أثنى على حفظه شعبة مع تخطئته له في بعض الأحاديث، وكذا أثنى على حفظه ابن المبارك، والثوري، حتى إنه كان يسميه الميزان.

ووثقه ابن معين ـ في رواية ـ وقال مرة: ضعيف، وهو أثبت في

عطاء من قيس بن سعد، ولما وثقه الإمام أحمد، سأله أبو داود، فقلت: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلَّا أنه رفع أحاديث عن عطاء، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

ووثقه مطلقاً ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، والعجلي، وابن عمار الموصلي، والنسائي، وغيرهم، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».اهـ.

وقد طعن فيه بعضهم ـ وخاصةً شعبة ـ في خطأه في حديث الشفعة، وقد دافع عنه الترمذي وابن عبد الهادي، فقال في «التنقيح»: «وطعن شعبة في هذا الحديث لا يقدح فيه، فإنه ثقة، وشعبة لم يكن من الحذاق في الفقه ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، إنما كان حافظاً، وغير شعبة إنما طعن فيه تبعاً لشعبة، . . .».اهـ.

وكلام ابن عبد الهادي له وجه من جهة أن شعبة خطَّأه في حديث واحد، ولا يلزم من ذلك أن ينحط عن رتبة الثقة.

وقد لخَّص حاله ابن حجر فقال: «صدوق له أوهام».

والذي يظهر أن حاله أرفع من ذلك ولو قيل: ثقة له أوهام، لكان أقرب؛ فقد وثقه الثوري، وابن المبارك، ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، والعجلي، وابن عمار الموصلي، والنسائي، وغيرهم.

وحسبك أن يقول فيه الإمام أحمد: كان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء!.

وكونه غلط في أحاديث ـ مع إكثاره ـ لا ينزله عن رتبة الثقات ـ إن شاء الله ـ. والله أعلم.

تهذيب الكمال ١٨/ ٣٢٢، التنقيح ٣/ ٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٨، التقريب ص٣٦٣.

٤ ـ عطاء: هو ابن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي

مولاهم المكي، مات سنة ١١٤هـ على المشهور، وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. روى عن: زيد بن خالد، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وعنه: عبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج، وعمرو بن دينار وغيرهم كثير. «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٦٩، التقريب ص٣٩١.

٥ ـ زيد بن خالد: الجهني، صحابي مشهور، مات سنة ٦٨هـ، أو ٧٨، وله ٨٥ بالكوفة.

أسد الغابة ٢/ ٢٤١، الإصابة ٣/ ٢٧، التقريب ص٢٢٣.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٦ باب ثواب من فطر صائماً ح(٣٣٣١) من طريق **خالد بن الحارث**؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٥ باب في ثواب من فطر صائماً ح(١٧٤٦)؛ وأحمد ٤/ ١١٤؛ والدارمي ١/ ٤٣٢ ح(١٦٥٤) من طريق **يعلى بن عبيد**؛ وابن ماجه ٢/ ٩٢٢ باب من جهز غازياً ح(٢٧٥٩) من طريق **عبدة بن سليمان**؛ **وأحمد** ٥/ ١٥٢؛ **وابن حبان** ٨/ ٢١٦ ح(٣٤٢٩) من طريق **مسدد**، كلاهما (أحمد، ومسدد) عن **يحيى القطان**؛ وأحمد ٤/ ١١٤، ١١٦ عن **يزيد بن زريع، وابن نمير، وإسحاق بن يوسف**[1]؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٧٧ ح(٢٠٦٤) من طريق **ابن فضيل**.

ثمانيتهم (خالد، ويعلى، وعبدة، والقطان، ويزيد، وابن نمير، وإسحاق بن يوسف، وابن فضيل) عن عبد الملك بن أبي سليمان به بنحوه، إلَّا أن في حديث يعلى ـ فيما رواه عنه أحمد ـ والقطان زيادة في آخره وهي «**ومن جهز غازياً فله مثل أجره من غير...**» واقتصر عبدة بن سليمان على قوله: «**ومن جهز غازياً...**» الحديث.

---

(١) «مستدرك من أطراف المسند» ٢/ ٤١٠.

* وأخرجه الترمذي ٤/ ١٤٥ باب ما جاء في فضل من جهز غازياً ح(١٦٢٩) من طريق **ابن عيينة**؛ **والنسائي** في الكبرى ٢/ ٢٥٦ باب ثواب من فطر صائماً ح(٣٣٣٠) عن **إسماعيل بن مسعود**؛ **وابن خزيمة** ٣/ ٢٧٧ ح(٢٠٦٤) عن **محمد بن عبد الأعلى الصنعاني**، كلاهما (إسماعيل، ومحمد) عن يزيد بن زريع، عن **الثوري**؛ **وابن ماجه** ١/ ٥٥٥ باب في ثواب من فطر صائماً ح(١٧٤٦)؛ وابن أبي شيبة ٤/ ٢٣٦ ح(١٩٥٤٨) من طريق وكيع؛ وعبد الرزاق ٤/ ٣١١ ح(٧٩٠٥) عن **جعفر بن سليمان**.

أربعتهم (ابن عيينة، والثوري، ووكيع، وجعفر) عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى.

وابن ماجه ١/ ٥٥٥ ح(١٧٤٦)، من طريق **حجاج بن أرطاة**؛ **والطبراني** في «الكبير» ٥/ ٢٥٧ ح(٥٢٧٥) من طريق سعيد بن حفص النفيلي عن **معقل بن عبيد الله**.

ثلاثتهم (ابن أبي ليلى، وحجاج، ومعقل) عن عطاء بن أبي رباح به بنحوه، إلَّا أن ابن عيينة اقتصر حديثه على فضل التجهيز، وفي حديث يزيد بن زريع في أوله: «**من جهز غازياً**...» زاد الصنعاني عنه، وابن أبي شيبة في حديثه: «**أو جهز حاجاً**»، وفي حديث جعفر بن سليمان تفسير للتفطير وهو قوله: «**أطعمه وسقاه**» وفي حديث معقل زاد مع عطاء، عكرمة وهو ابن خالد المخزومي.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لانقطاعه، ومعناه صحيح.

أما انقطاعه؛ فإن عطاءً لم يسمع من زيد بن خالد كما نصَّ عليه ابن المديني في «العلل» له ص٦٦ رقم (٨٨)، ولعلَّ هذا هو السبب في عدم إخراج الشيخين ـ رحمهما الله ـ لحديث: «من جهز غازياً».

وأما الطريق التي فيها قَرْنُ عكرمة بن خالد المخزومي مع عطاء، فإنها من رواية سعيد بن حفص النفيلي، وهو صدوق تغير في آخر عمره،

كما في «التقريب» ص٢٣٤، ولم أقف على من تابعه ولا من تابع شيخه على هذا، وهو ـ أيضاً ـ منقطع بين عكرمة بن خالد وزيد بن خالد، فلم يصرح بالتحديث، ولم يذكر زيد بن خالد الجهني في شيوخ عكرمة، ولم يذكر عكرمة في تلاميذ زيد بن خالد كما في «تهذيب الكمال» ١٠/ ٦٤، ٢٠/ ٢٤٩.

وعليه فلا يحكم لهذا السند بالاتصال والصحة، لعدم ثبوت السماع بين التلميذ وشيخه. والله أعلم.

هذا وقد جاء معنى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، ومنهم:

١ ـ سلمان الفارسي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من فطر صائماً في رمضان من كسب حلال صلَّت عليه الملائكة**».

أخرجه ابن خزيمة ٣/ ١٩١، ١٩٢ ح(١٨٨٧)؛ والطبراني في «الكبير» ٦/ ٢٦١ ح(٦١٦١)، واللفظ له؛ وابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٤٧ من طرق عن علي بن زيد بن جدعان، عن ابن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه به، ولفظ ابن خزيمة: «**من فطر فيه صائماً كان مغفرةً لذنوبه، وعتق رقبته من النار، وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء...**»، وهو عند ابن خزيمة مطول.

وقد سئل أبو حاتم عنه ـ «العلل» لابنه ١/ ٢٤٩ ـ فقال: «هذا حديث منكر»، وقال ابن خزيمة: «إن صح الخبر»، وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» ٥/ ٥٦١: «ومداره على علي بن زيد، وهو ضعيف».

وخلاصة تضعيف هؤلاء الأئمة لهذا الخبر تعود إلى أمرين: تفرد علي بن زيد به، ومع تفرده فهو ضعيف، كما قال الحافظ ابن حجر.

٢ ـ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من فطر صائماً كان له مثل أجره، من غير أن ينتقص من أجره شيء**».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٨/ ٢٥٥ ح(٨٤٣٨) من طريق

الحكم بن عبد الله الأيلي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة به.

وفيه الحكم الأيلي، قال عنه أحمد: أحاديثه كلها موضوعة، وكذَّبه أبو حاتم والجوزجاني، نقل ذلك كله الذهبي في «الميزان» ١/ ٥٧٢.

وقد روي موقوفاً عليها عند النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٥٦ باب ثواب من فطر صائماً ح(٣٣٣٢) من طريق عطاء عنها بلفظ:

«**من فطر صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شيئاً**».

لكن قال الإمام أحمد ـ فيما رواه الأثرم ـ: «ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها إلَّا أن يقول: سمعت» وهنا لم يصرح بما يفيد السماع، وعليه ففي الإسناد علَّة وهي احتمال تدليس عطاء. والله أعلم.

٣ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حج عن ميت فللذي حج عنه مثل أجره، ومن فطر صائماً فله مثل أجره، ومن دلَّ على خير كان له مثل أجر فاعله**».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٦/ ١٢٧ ح(٥٨١٨) من طريق علي بن بهرام، عن عبد الملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلَّا عبد الملك بن ابي كريمة، تفرد به علي بهرام».

وفيه عنعنة ابن جريج فإنه كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين ـ كما ذكر ذلك الدارقطني، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٥٥ ـ، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «التعريف» في المرتبة الثالثة ص١٤١.

وفي الإسناد: علي بن يزيد بن بهرام، لم أظفر له بترجمة، وقد

قال الهيثمي في «المجمع» ٣/ ٢٨٢: «فيه علي بن يزيد بن بهرام، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات».

٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من فطر صائماً فله مثل أجره»**.

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١١/ ١٨٧ ح(١١٤٤٩) من طريق الحسن بن رشيد عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به.

وفي إسناده الحسن بن رشيد، قال الذهبي في «الميزان» ١/ ٤٩٠: «فيه لين، وقال أبو حاتم: مجهول»، وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٥٧.

وفي الباب آثار عن بعض الصحابة منها:

(أ) عن أبي هريرة رضي الله عنه: **«من فطَّر صائماً، أطعمه وسقاه، كان له مثل أجره»**.

أخرجه عبد الرزاق ٤/ ٣١١ ح(٧٩٠٦) قال: أخبرنا ابن جريج عن صالح مولى التوأمة قال: سمعت أبا هريرة فذكره.

وفي الإسناد عنعنة ابن جريج، وقد سبق الكلام فيها قبل قليل.

وقد روى عبد الرزاق نحواً من هذا ٤/ ٣١١ ح(٧٩٠٨) عن أبي هريرة ـ وفيه قصة ـ لكنه من رواية عمر بن راشد اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، وقد قال الإمامان أحمد، والبخاري: إن أحاديثه عن يحيى منكرة مضطربة، كما في «تهذيب الكمال» ٢١/ ٣٤٠.

(ب) عن عائشة: وقد تقدم في دراسة المرفوع عنها.

وبعد: فهذا ما وقفت عليه من أحاديث وآثار في معنى أو لفظ حديث الباب، وكلها لا تخلو من مقال وبعضها شديد الضعف، وأحسنها حديث الباب، على ضعفٍ فيه. والله أعلم.

المبحث الثاني

زوائد سنن الترمذي خارج كتاب الصيام

الحديث الخامس والتسعون

قال الترمذي ٢/٥١٢ في كتاب الصلاة، أبواب الصلاة ح(٦١٤):

حدثنا عبد الله بن أبي زياد القطواني الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا غالب أبو بشر، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عجرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أعيذك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء يكونون بعدي، فمن غشي أبوابهم فصدقهم في كذبهم، وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه، ولا يرد عليَّ الحوض، ومن غشي أبوابهم، أوْ لم يغش فلم يصدقهم في كذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه، وسيرد عليَّ الحوض. يا كعب بن عجرة، الصلاة برهان، والصوم جنةٌ حصينة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، يا كعب بن عجرة، إنه لا يربو لحم نبت من سحتٍ إلَّا كانت النار أولى به».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلَّا من حديث عبيد الله بن موسى، وأيوب بن عائذ الطائي يضعف، ويقال: كان يرى رأي الإرجاء.

وسألت محمداً عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه إلَّا من حديث عبيد الله بن موسى واستغربه جداً.

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الله بن أبي زياد: هو عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القَطَواني، بفتح القاف والمهملة، أبو عبد الرحمٰن الكوفي، الدُّهْقان. مات سنة ٢٥٥هـ. روى عن: عبيد الله بن موسى، وابن عيينة، وأبي داود الطيالسي، وعنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابنه: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق» زاد الذهبي: «مشهور»، ولعله «ثقة» فأبو حاتم متشدد ـ كما هو مشهور ـ.

الكاشف ١/٥٤٦، تهذيب التهذيب ٥/١٦٩، التقريب ص٣٠٠.

٢ ـ عبيد الله بن موسى: تقدم في الحديث الثالث والخمسين، وهو ثقة يتشيَّع.

٣ ـ غالب أبو بشر: هو غالب بن نجيح الكوفي.

روى عن: أيوب بن عائذ الطائي وحماد بن أبي سليمان، وعنه: عبيد الله بن موسى، وجرير بن عبد الحميد وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص ابن حجر بقوله: «مقبول»، وهو ـ بلا ريب ـ أرفع من ذلك؛ لتوثيق ابن معين له؛ ولأنه روى عنه جمع، ولعل عذر الحافظ في ذلك أنه لم يورد للنقاد في ترجمته سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، فلعله لم يقف على قول ابن معين، وعليه فالأقرب فيه أنه «ثقة». والله أعلم.

سؤالات ابن الجنيد ص٤٨٦ رقم (٨٧٧)؛ وتهذيب التهذيب ٨/ ٢١١، التقريب ص٤٢٢.

٤ ـ أيوب بن عائذ: بتحتانية، ومعجمة، ابن مدلج الطائي البُحْتري، بضم الموحدة، وسكون المهملة، وضم المثناة، الكوفي. روى عن: قيس بن مسلم، والشعبي، وعنه: السفيانان، وغالب بن نجيح، وغيرهم.

قال ابن معين، وابن المديني، وأبو داود ـ في رواية ـ وأبو حاتم، والعجلي: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، وهو صدوق، وقال أبو داود ـ في رواية ـ: لا بأس به، وقد تقدم قول الترمذي في أنه مرجئ، وقال ابن حبان ـ بعد أن ذكره في «الثقات» ـ كان مرجئاً يخطئ.

قال الذهبي في «الميزان»: «وثقه أبو حاتم وغيره، وأما أبو زرعة فسرد اسمه في كتاب الضعفاء. وكان من المرجئة قاله البخاري، وأورده في «الضعفاء»؛ لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به! لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مقل»[1]. اهـ.

وقد صرَّح برأيه في «الكاشف» ووافقه ابن حجر بقولهما: «ثقة»، زاد ابن حجر: «ورمي بالإرجاء».

الكاشف ١/ ٢٦١، الميزان ١/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ١/ ٣٧٠، التقريب ص١١٨.

٥ ـ قيس بن مسلم: الجَدَلي، بفتح الجيم، أبو عمرو الكوفي، مات سنة ١٢٠هـ.

---

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان بقوله: البخاري يخرج للمبتدعة وفق ضوابط معروفة، فلا وجه لاعتراض الذهبي، وهو نفسه نبه إلى أن البخاري أورده في الضعفاء من أجل إرجائه.

روى عن: طارق بن شهاب، ومجاهد، وعنه: الثوري، والأعمش، وشعبة، وأيوب بن عائذ. «ثقة رمي الإرجاء».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٨١، التقريب ص٤٥٨.

٦ ـ طارق بن شهاب: ابن عبد شمس البجلي، الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي، مات سنة ٨٢هـ أو ٨٣هـ روى عن: النبي ﷺ ـ ولم يسمع منه ـ، وعن ابن مسعود، وأبي موسى، وعنه: قيس بن مسلم، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما.

قال أبو داود وأبو حاتم: رأى النبي ﷺ، ولم يسمع منه، وقال أبوزرعة: رأى النبي ﷺ.

ولم يزد ابن حجر في «التقريب» على قول أبي داود وأبي حاتم فيه.

المراسيل لابن أبي حاتم ص٩٨، تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤١، التقريب ص٢٨١.

٧ ـ كعب بن عجرة: الأنصاري، المدني، أبو محمد، ، مات بعد الخمسين، وله نيف وسبعون. روى عن: النبي ﷺ، وعمر، وعنه: طارق بن شهاب، وابن أبي ليلى وغيرهما.

معجم الصحابة ٢/ ٣٧١، الإصابة ٥/ ٣٠٤، التقريب ص٤٦١.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩/ ١٠٥ ح(٢١٢) عن الحسين بن إسحاق التستري، عن عبد الله بن أبي زياد به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ٢/ ٥١٤ ح(٦١٥)؛ والطبراني في «الكبير» ١٩/ ١٠٥ ح(٢١٢) من طريق ابن نمير، عن عبيد الله بن موسى به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي في ٤/ ٤٥٥ في الفتن، باب (٧٢)، ح(٢٢٥٩)؛ والنسائي في «الكبرى» ٤/ ٤٣٥ ح(٧٨٣١)؛ والحاكم ١/ ٧٩ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن هارون بن إسحاق الهمْداني، عن **محمد بن عبد الوهاب القنَّاد؛ وأحمد** ٤/ ٢٤٣ عن **يحيى القطان؛ وابن حبان** ١/ ٥١٧ ح(٢٨٣)؛ والحاكم ١/ ٧٩ من طريق **أبي نعيم؛ وابن حبان** ١/ ٥١٧، ٥١٩ ح(٢٨٢، ٢٨٥) من طريق **عصام بن يزيد؛ والطبراني** ١٩/ ١٤١ ح(٣٠٩) من طريق **طاهر بن حماد؛ والخطيب البغدادي** في «تأريخ بغداد» ٥/ ٣٦٢ من طريق **أبي داود الحفري**.

ستتهم (القناد، والقطان، وأبو نعيم، وعصام، وطاهر، وأبو داود) عن سفيان الثوري.

والترمذي ٤/ ٤٥٥ ح(٢٥٠٩)؛ والنسائي في «الكبرى» ٤/ ٤٣٥ ح(٧٨٣٣)؛ وابن حبان ١/ ٥١٢ ح(٢٧٩) عن أبي يعلى؛ والحاكم ١/ ٧٩ من طريق **عبد الله بن أحمد بن حنبل**.

أربعتهم (الترمذي، والنسائي، وأبو يعلي، وعبد الله) عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن عبد الوهاب القناد، عن **مسعر بن كدام**.

والحاكم ١/ ٧٨ من طريق محمد بن سابق، عن **مالك بن مغول**.

ثلاثتهم (سفيان، ومسعر، ومالك) عن أبي حَصين ـ بفتح الحاء، واسمه: عثمان بن عاصم ـ عن الشعبي، عن عاصم العدوي عن كعب به بنحوه، إلَّا أن عبد الله بن أحمد بن حنبل في روايته قرن مسعر بن كدام مع سفيان، ورواه طاهر بن حماد، عن سفيان لكنه جعله عن سفيان، عن خالد بن الحارث، عن الشعبي، عن كعب بن عجرة، ورواه أبو داود الحفري، عن سفيان، عن التيمي، عن عاصم العدوي، عن كعب، ورواه مالك بن مغول، عن أبي حصين عن الشعبي عن كعب بن عجرة، فأسقط عاصماً العدوي، ووقع في رواية الترمذي ٤/ ٤٥٩؛ والنسائي ٤/ ٤٣٥ ح(٧٨٣٣) عن هارون بن إسحاق الهمْداني أنه قال ـ بعد أن روى

الحديث من طريق مسعر ـ: وحدثني محمد ـ يعني ابن عبد الوهاب القناد ـ عن سفيان، عن زبيد، عن إبراهيم، وليس بالنخعي، عن كعب بن عجرة به نحو حديث مسعر.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي ص١٤٣؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد» ٤/ ٩٤ ح(٢٠٦٤)؛ والطبراني في «الكبير» ١٩/ ١٥٩ ح(٣٥٤) من طريق أبي موسى الهلالي، عن أبيه، عن كعب بن عجرة به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ظاهره الحسن لكنه معلول ـ كما سيأتي ـ ومعناه جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

أما كون إسناده ظاهره الحسن؛ فمن أجل غالب أبي بشر؛ فإنه صدوق ـ كما سبق في ترجمته ـ ولم أقف على من تابعه.

وأما علته، فقد سبق أن البخاري قال عن هذا الحديث ـ لما سأله الترمذي ـ: إنه لا يعرفه إلَّا من حديث عبيد الله بن موسى، واستغربه جداً.

وكذا قال الترمذي فقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلَّا من حديث عبيد الله بن موسى، وأيوب بن عائذ الطائي، يضعف، ويقال: كان يرى الإرجاء.

والأمر كما قالا، فهو غريب جداً من هذا الطريق يبعد صحته، وإنما المشهور عن أبي حَصين ـ بفتح الحاء المهملة ـ، عن الشعبي، عن عاصم.

وقد تبين من التخريج أنه وقع اختلاف على أبي حَصين:

١ ـ فرواه سفيان الثوري، واختلف عليه:

(أ) فرواه الجماعة: أبو نعيم، ويحيى القطان، ومحمد بن عبد الوهاب، وعصام بن يزيد كلهم عن سفيان، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن عاصم، عن كعب.

(ب) ورواه سفيان ـ فيما رواه عنه طاهر بن حماد ـ عن خالد بن

سلمة المخزومي، عن الشعبي، عن كعب فجعل بدل أبي حصين، خالد بن الحارث، وأسقط عاصماً.

وطاهرٌ هذا هو ابن حماد بن عمرو النصيبي، قال عنه الذهبي في «الميزان» ٢/ ٣٣٤: «ليس بثقةٍ، ولا مأمون، فمن بلاياه...» وقد علق برهان الدين الحلبي في «الكشف الحثيث» ص١٣٩ على كلمة الذهبي بقوله: «فظاهر قوله: «فمن بلاياه» أن يكون من وضعه، مع ما تقدم. والله أعلم». اهـ.

وعلى ضعف طاهر الشديد، لم أقف على من تابعه، بل سبق أن الثقات الحفاظ لحديث سفيان خالفوه، فهذا الوجه الذي رواه طاهر منكر.

(ج) ورواه سفيان ـ فيما رواه محمد بن سابق عن أبي داود الحفري عنه ـ عن التيمي، عن عاصم، عن كعب.

وهذا الوجه خطأٌ أيضاً، فقد قال الخطيب البغدادي ـ عقب إخراجه ٥/ ٣٦٢ ـ: «والمحفوظ عن سفيان، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن عاصم هو العدوي». اهـ.

٢ ـ ورواه مسعر بن كدام، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن عاصم، عن كعب كرواية الجماعة عن سفيان.

٣ ـ ورواه مالك بن مغول، عن أبي حصين، عن الشعبي، عن كعب.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» ١/ ٧٩: «رواه مالك بن مغول عن الشعبي فأسقط عاصماً». اهـ.

وبهذا البيان للأوجه التي روى عليها الخبر، يتبين رجحان الوجه الذي رواه مسعر وسفيان ـ فيما رواه الجماعة عنه ـ، والذي قال عنه الترمذي: «هذا حديث صحيح غريب، لا نعرفه من حديث مسعر إلَّا من هذا الوجه». اهـ.

وقد صححه ابن حبان من هذا الوجه، وكذا الحاكم، إلَّا أن الحاكم أيضاً صحح الوجه الذي روه مالك بن مغول، وكان قد قال قبل ذلك ١/٧٨: «وشاهده الحديث المشهور عن الشعبي، عن كعب بن عجرة مع الخلاف عليه فيه». اهـ.

فهذه الكلمة «مع الخلاف عليه فيه» تشعر ـ بأنه لم يجزم بصحة الخبر من هذا الطريق ـ والله أعلم؛ لأنه صحح الخبر من طرق أخرى.

وقد صحح الحديث أيضاً الحافظ ابن حجر، في «الأمالي المطلقة» ص٢١٥ فقال: «هذا حديث صحيح». اهـ.

وقد جاء ما يشهد لحديث الباب عن جماعة من الصحابة، لكن أكثر هذه السياقات تقتصر على حديث الأمراء فحسب، إلَّا شاهداً من حديث جابر رضي الله عنه ولفظه قريب جداً من حديث الباب، إلَّا أن في آخره زيادة ـ وهي قوله ـ في بعض الطرق ـ: «**يا كعب بن عجرة، الناس غاديان: فمبتاع نفسه فمعتقها، وبائع نفسه فموبقها**».

أخرجه عبد الرزاق ١١/٣٤٥ ح(٢٠٧١٩) ـ ومن طريقه أحمد ٣/٣٢١ ـ؛ والدارمي ٢/٧٧٤ ح(٢٦٧٤)؛ والبزار ٢/٢٤١ ح(١٦٠٩ ـ كشف)؛ وأبو يعلى ٣/٤٧٥ ح(١٩٩٩)؛ وابن حبان ٥/٩ ح(١٧٢٣) و١٠/٣٧٢ ح(٤٥١٤)؛ والحاكم ١/٧٩ و٤/٤٢٢ و٤/٤٧٩ ـ ٤٨٠ من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمٰن بن سابط، عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة، فذكره بنحوه، إلَّا أن لفظه عند الدارمي مختصرٌ على ذم اللحم الذي نبت من سحت، وعند أبي يعلى على قوله: «الصلاة قربان، والصيام جنة... الخ»، والحاكم ١/٧٨، ٤/٤٧٩ على حديث الأمراء فحسب.

قال البزار عقب إخراجه: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن جابر إلَّا بهذا الإسناد». اهـ.

وقد صححه ابن حبان، والحاكم، وقال ابن حجر في «الأمالي المطلقة» ص٢١٤: «هذا حديث صحيح. . .، قال أبو نعيم: ما رواه بهذا السياق إلَّا ابن خثيم، حدث به عنه الأئمة الأعلام. قلت: وهو حسن الحديث. وأصل هذا الحديث قد وقع لنا من رواية كعب بن عجرة نفسه، وهو شاهد قوي لهذا الطريق، وباقيه وقع مفرقاً في عدة أحاديث من غير هذا الوجه. والله أعلم».اهـ.

وأما طريق أبي موسى الهلالي عن أبيه، فإنها لا تثبت؛ لأن أبا موسى وأباه مجهولان، قال ذلك أبو حاتم الرازي ـ كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ٤٣٨ ـ، وفي «التقريب» ص٦٧٧: أبو موسى، مقبول.

ولم أقف على ما يثبت سماع عاصم العدوي من كعب بن عجرة. والله أعلم.

والخلاصة مما تقدم، ما يلي:

١ ـ أن طريق عبيد الله بن موسى التي روى النسائي حديث الباب من طريقه، غريب جداً، لما قاله البخاري، والترمذي، وأن المحفوظ في حديث الباب هو عن أبي حصين عن الشعبي عن عاصم العدوي عن كعب بن عميرة.

٢ ـ أن الحديث من طريق أبي حصين صححه جميع من الأئمة ـ كما تقدم ـ.

٣ ـ أن طريق أبي موسى الهلالي عن أبيه لا تصح لجهالة أبي موسى وأبيه.

٤ ـ أنني لم أقف على ما يثبت سماع عاصم العدوي عن كعب.

٥ ـ أن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، وأقربها لحديث الباب حديث جابر. والله تعالى أعلم.

الحديث السادس والتسعون

قال الترمذي ٥١٦/٢ في أبواب الصلاة، باب ما ذكر في فضل الصلاة ح(٦١٦):

حدثنا موسى بن عبد الرحمٰن الكندي الكوفي، حدثنا زيد بن الحباب، أخبرنا معاوية بن صالح، حدثني سليم بن عامر قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع فقال: «اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم».

قال: فقلت لأبي أمامة: منذ كم سمعت من رسول الله ﷺ هذا الحديث؟ قال: سمعته وأنا ابن ثلاثين سنة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

رواة الإسناد:

١ ـ موسى بن عبد الرحمٰن الكندي الكوفي: هو موسى بن عبد الرحمٰن بن سعيد بن مسروق الكندي، المسروقي أبو عيسى، الكوفي. مات سنة ٢٥٨هـ. روى عن: زيد بن الحباب، وأبي أسامة، وعنه: الأربعة سوى أبي داود.

قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي قديماً وكتبت عنه أخيراً، وهو صدوق ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «ثقة».

تهذيب الكمال ٩٨/٢٩، الكاشف ٣٠٥/٢، التقريب ص٥٥٢.

٢ ـ زيد بن الحُبَاب: بضم المهملة وموحدتين، أبو الحسين العُكْلي، بضم المهملة وسكون الكاف، أصله من خراسان، وكان بالكوفة، رحل في الحديث فأكثر منه. مات سنة ٢٣٠هـ. روى عن: معاوية بن صالح، وعكرمة بن عمار، وعنه: موسى بن عبد الرحمٰن الكندي، والإمام أحمد.

وثقه ابن المديني، وابن معين ـ في رواية ـ والعجلي، والدارقطني، وابن ماكولا وقال ابن معين في رواية: كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس.

وقال أحمد، وأبو حاتم: صدوق، زاد أبو حاتم: صالح، وقال أحمد مرةً: كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ.

وقال ابن عدي: «له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة، ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له أحاديث عن الثوري تشبه بعض تلك الأحاديث تستغرب بذلك الإسناد، وبعضها ينفرد برفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها».

وقد لخص حاله الذهبي بقوله: «لم يكن به بأس، قد يهم»، وابن حجر بقوله: «صدوق يخطئ في حديث الثوري».

الكامل لابن عدي ٣/ ٢٠٩، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠، الكاشف ١/ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥١، التقريب ص٢٢٢.

٣ ـ معاوية بن صالح: تقدم في الحديث السابع، وأن الأقرب في حاله أنه صدوق.

٤ ـ سليم بن عامر: الكَلاعي، ويقال: الخبائري، بخاء معجمة وموحدة، أبو يحيى الحمصي. مات سنة ١٣٠هـ. روى عن: أبي أمامة،

وأبي هريرة، وعنه: معاوية بن صالح ومحمد بن الوليد الزبيدي.

قال شعبة عن يزيد بن خمير: سمعت سليم بن عامر، وكان قد أدرك النبي ﷺ، وفي رواية: وكان قد أدرك أصحاب النبي ﷺ، وهو الصحيح.

وقد قال عنه الذهبي وابن حجر: «ثقة»، زاد به حجر: «غلط من قال: إنه أدرك النبي ﷺ».

تهذيب الكمال ١١/ ٣٤٤، الكاشف ١/ ٤٥٦، التقريب ص٢٤٩.

٥ ـ أبو أمامة: هو صدي ـ بالتصغير ـ ابن عجلان، أبو أمامة الباهلي، سكن الشام ومات بها سنة ٨٦هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعمرو بن عنبسة، وعنه: سليم بن عامر، والقاسم بن عبد الرحمٰن.

أسد الغابة ٢/ ٤٤٦، الإصابة ٣/ ٢٤٠، التقريب ص٢٧٦.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٥/ ٢٥١؛ وابن حبان ١٠/ ٤٢٦ ح(٤٥٦٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما (أحمد وعثمان) عن زيد بن الحباب به بنحوه، إلَّا أن في أوله قصة، ولفظ أحمد: «**اعبدوا ربكم**» ولفظ عثمان: «**أطيعوا ربكم**».

* وأخرجه أحمد ٥/ ٢٦٢ عن **عبد الرحمٰن بن مهدي**؛ والحاكم ١/ ٩ من طريق **سعيد بن أبي مريم**، كلاهما (ابن مهدي، وابن أبي مريم) عن معاوية بن صالح به بنحوه، وفي حديث ابن مهدي قصة وفي حديثهما جميعاً: «اعبدوا ربكم».

* وأخرجه أبو داود ٢/ ٤٨٩ في المناسك، باب من قال: خطب يوم النحر ح(١٩٥٥) من طريق عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سليم بن عامر به مختصراً ولفظه: «سمعت خطبة رسول الله ﷺ بمنى يوم النحر».

وأخرجه أحمد ٥/ ٢٦٢ من طريق فرج بن فضالة، عن لقمان بن عامر، عن أبي أمامة به بنحوه وفي أوله قصة.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، زيدٌ صدوق، ولكنه توبع من حافظين ثبتين وهما: ابن مهدي، وابن أبي مريم.

ومعاوية بن صالح «صدوق»، وقد تابعه عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وهو ثقة ـ كما في «التقريب» ص٣٥٣ ـ ومن ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان، والحاكم.

الحديث السابع والتسعون

قال الترمذي ٣/ ٥١ في كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة ح(٦٦٣):

حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا صدقة بن موسى، عن ثابت، عن أنس قال: سئل النبي ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ فقال: «شعبان لتعظيم رمضان» قيل: فأي الصدقة أفضل؟ قال: «صدقة في رمضان».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وصدقة بن موسى ليس عندهم بذاك القوي.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن إسماعيل: هو البخاري، سيأتي في الحديث الرابع بعد المائة وهو جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

٢ ـ موسى بن إسماعيل: أبو سلمة التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٣ ـ صدقة بن موسى: الدقيقي، أبو المغيرة أو أبو محمد، السلمي، البصري. روى عن: ثابت البناني، وفرقد السبخي، وعنه: يزيد بن هارون، وأبو سلمة التبوذكي، وأبو نعيم وغيرهم.

قال ابن معين ـ مرة ـ وأبو داود، والنسائي، والساجي: ضعيف، وقال ابن معين ـ مرة ـ: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بالقوي، وقال البزار: ليس بالحافظ عندهم، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مما يتابعه عليه، وبعضه لا يتابع عليه.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ضُعِّف»، وفي «الديوان» قال: «ضعفوه»، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»، ولعله: «ضعيف يعتبر به»، أو «صدوق يهم» فإن الأكثرين على تضعيفه، وقد بيّن ابن عدي أنه ممن يتفرد أحياناً.

الكاشف ١/ ٥٠٢، الديوان ١/ ٣٩٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٣، التقريب ص٢٧٥.

٤ ـ ثابت: هو البناني، تقدم في الحديث الرابع والعشرين، وهو ثقة عابد.

٥ ـ أنس: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

تخريجه:

* أخرجه الطحاوي ٢/ ٨٣ في «شرح المعاني» عن ابن أبي داود، عن موسى بن إسماعيل به بلفظ: «أفضل الصيام بعد رمضان: شعبان».

* وأخرجه الطحاوي أيضاً ٢/ ٨٣، وأبو يعلى ٦/ ١٥٤ ح(٣٤٢١) من طريق يزيد بن هارون، عن صدقة بن موسى به بنحوه، إلّا أنه لم يذكر السؤال عن الصدقة.

* وأخرجه أحمد ٣/ ٢٣٠ عن يونس بن محمد؛ والطبراني في «الأوسط» ٥/ ١٧٢ ح(٤٧٦٦) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، كلاهما (يونس، وعبد الصمد) عن عثمان بن رشيد، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك في حديث مطوّل وفيه قصة، وفي آخره: «وكان أحب الصوم إليه شعبان».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه صدقة بن موسى، وقد ضعَّفه الأئمة ـ كما

تقدم ـ، ولذا قال الترمذي: «هذا حديث غريب، . . .»، ولم أقف على من تابعه على هذا الحديث.

وأما المتابعة التي رواها أحمد، والطبراني ففي إسنادها: عثمان بن رُشَيْد ضعَّفه يحيى بن معين، كما في «الميزان» ٢/ ٣٣.

ولم أقف على ما يشهد لما دلَّ عليه هذا الحديث من أن أفضل الصيام بعد رمضان هو شعبان لتعظيم رمضان، بل ثبت في الصحيح خلاف هذا وهو أن أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرَّم، وغاية ما وقفت عليه في هذا أن النبي ﷺ، كان يصوم شعبان ويصله برمضان ـ كما تقدم ذلك في حديث أم سلمة عند أبي داود برقم (١٢) ـ وهو عن عائشة في الصحيحين بنحوه، وقد تقدم تخريجه عند دراسة حديث أم سلمة المشار إليه وليس فيهما أن ذلك هو أفضل الصيام، ولا أن صيامه كان تعظيماً لرمضان. والله أعلم.

أما حديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرَّم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل».

فقد أخرجه مسلم ٢/ ٨٢١ ح(١١٦٣) واللفظ له؛ وأبو داود ٢/ ٨١١، باب في صوم المحرم ح(٢٤٢٩)؛ والترمذي ٣/ ١١٧، باب ما جاء في صوم المحرَّم ح(٧٤٠)؛ والنسائي ٣/ ٢٠٦ في «الصلاة» باب فضل صلاة الليل ح(١٦١٣، ١٦١٤)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٤، باب صيام أشهر الحرم ح(١٧٤٢).

وعليه فحديث الباب فيه علةٌ أخرى، وهي أنه على ضعف صدقة، فقد روى ما يخالف الثابت في الصحيح والسنن فهو منكر بهذا الاعتبار. والله أعلم.

الحديث الثامن والتسعون

قال الترمذي ٤/ ١٤٢ في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله ح(١٦٢٢):

حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار أنهما حدَّثاه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صام يوماً في سبيل الله، زحزحه الله عن النار سبعين خريفاً».

أحدهما يقول: سبعين، والآخر يقول: أربعين.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وأبو الأسود اسمه: محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل الأسدي المدني.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: هو ابن سعيد، تقدم في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ ابن لهيعة: تقدم في الحديث الواحد والستين، وأنه ضعيف.

٣ ـ أبو الأسود: هو محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، أبو الأسود المدني، يتيم عروة، مات سنة بضع وثلاثين. روى عن: عروة بن الزبير وسليمان بن يسار، وعنه: ابن لهيعة، وشعبة وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٤٥، التقريب ص٤٩٣.

٤ ـ عروة بن الزبير: تقدم في الحديث الثالث والستين وهو ثقة فقيه مشهور.

٥ ـ سليمان بن يسار: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والستين، وهو ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» ص٢٦٩ ح(٤٩١) عن قتيبة به بلفظه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٧٢ باب ثواب من صام يوماً في سبيل الله ح(٢٢٤٤)؛ وأحمد ٢/ ٣٠٠ من طريق **أنس بن عياض**؛ والنسائي ٤/ ١٧٣ ح(٢٢٤٦) من طريق **سعيد بن عبد الرحمٰن**، **كلاهما** (أنس، وسعيد) عن **سهيل بن أبي صالح**؛ وأحمد ٢/ ٣٥٧ من طريق عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، **عن أبيه**، **كلاهما** (سهيل، وزيد) عن **أبي صالح السمان**؛ **وابن ماجه** ١/ ٥٤٨ باب في صيام يوم في سبيل الله ح(١٧١٨) من طريق أنس بن عياض، عن عبد الله بن عبد العزيز الليثي، عن **المقبري**.

كلاهما (أبو صالح، والمقبري) عن أبي هريرة به بلفظ (سبعين خريفاً) بدون شك.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ضعيف، من أجل ابن لهيعة، ولم يتابع فيما وقفت عليه من طرق، وفيه اضطراب في المتن، ولعله من ابن لهيعة. والله أعلم.

لكن رواه أبو صالح السمان، والمقبري، عن أبي هريرة:

أما طريق المقبري، ففيها عبد الله بن عبد العزيز الليثي، قال عنه أبو حاتم والبخاري: منكر الحديث، وفي «التقريب» ص٣١٢: ضعيف اختلط بأخرة.

وأما طريق أبي صالح، فرواها عنه اثنان: زيد بن أسلم، وعنه: ابنه عبد الرحمٰن، وهو ـ أي: عبد الرحمٰن ـ: ضعيف بيّن الضعف، كما يتبين من ترجمته في «التهذيب».

كما يتبين من ترجمته في «تهذيب الكمال» ١٧/ ١١٤.

١ ـ سهيل ابنه، وعن سهيل:

(أ) أنس بن عياض، وعنه: أحمد، ويونس بن عبد الأعلى.

(ب) سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي، وعنه: سعيد بن أبي مريم.

وظاهر إسناد أحمد والنسائي في روايته عن يونس الصحة، وأن طريق سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي قد تقوى بمتابعة أنس؛ لأن في سعيد ضعفاً فإنه صدوق له أوهام كما في «التقريب» ص٢٣٨ ـ ولكن ليس الأمر كذلك، إذْ أن للحديث عِلَّة خفية، أشار إليها الدارقطني في «العلل» ١٠/ ٢٠٥، فإنه لما سئل عن هذا الحديث قال:

«يرويه زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه سهيل بن أبي صالح واختلف عنه: فرواه أبو خمرة أنس بن عياض، وسعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهما فيه على سهيل، والمحفوظ: عن سهيل، عن النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري.

وقال شعبة: عن سهيل، عن صفوان، عن أبي سعيد، ولم يحفظه، وإنما أراد النعمان بن أبي عياش، قيل: من صفوان؟ قال: يُسأل شعبة. يعني غلط».اهـ.

والحديث من الوجه الذي ذكره الدارقطني ـ وهو عن سهيل، عن النعمان، عن أبي سعيد ـ هو الذي اعتمده البخاري ومسلم، فأخرجاه في صحيحهما كذلك.

أما البخاري فرواه في «الجهاد» ٣/ ٣١٦ باب فضل الصوم في

سبيل الله ح(٢٨٤٠)؛ وأما مسلم فرواه في ٢/ ٨٠٨ ح(١١٥٣).

وعندهما جميعاً من طريق ابن جريج، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وسهيل بن أبي صالح، وعند مسلم رواه الدراوردي، وابن الهاد، كلاهما عن سهيل به.

وقد رواه آخرون من أصحاب سهيل في غير الصحيحين على هذا الوجه، وإنما المقصود هنا، بيان وقوع الوهم بسلوكهم الجادة، والإشارة إلى أن إخراج الشيخين لهذا الوجه في صحيحهما مصيره منهما إلى أنه هو المحفوظ، وأن الآخر وهم كما ذكره الدارقطني. والله أعلم.

والخلاصة مما تقدم ما يلي:

أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يثبت، والاعتماد في إثبات ثواب من صام يوماً في سبيل الله... الخ، إنما هو على حديث أبي سعيد المتفق عليه.

وفي الباب أحاديث أخرى أشار إليها الترمذي بقوله ـ عقب إخراج الحديث ـ: «وفي الباب عن أبي سعيد، وأنس، وعقبة بن عامر، وأبي أمامة». اهـ.

وحديث أبي أمامة سيأتي تخريجه في الحديث الآتي بعد هذا.

﴿ الحديث التاسع والتسعون ﴾

قال الترمذي ٤/ ١٤٣ في كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله ح(١٦٢٤):

حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الوليد بن جميل، عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ قال: «من صام يوماً في سبيل الله، جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض».

هذا حديث غريب من حديث أبي أمامة.

رواة الإسناد:

١ ـ زياد بن أيوب: ابن زياد البغدادي، أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقب دلّويه وكان يغضب منها، ولقّبه أحمد: «شعبة الصغير» مات سنة ٢٥٢هـ. روى عن: يزيد بن هارون، وابن علية، وعنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٩/ ٤٣٢، نزهة الألباب في الألقاب ١/ ٢٦٥، التقريب ص٢١٨.

٢ ـ يزيد بن هارون: ابن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، مات سنة ٢٠٦هـ وقد قارب التسعين. روى عن: الوليد بن جميل، والحمادين، وعنه: زياد بن أيوب والإمام أحمد، وغيرهما. «ثقة متقن عابد».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٦١، التقريب ص٦٠٦.

٣ ـ الوليد بن جميل: الفلسطيني، أبو الحجاج. روى عن:

القاسم بن عبد الرحمٰن ومكحول، وعنه: يزيد بن هارون، وأبو النضر هاشم بن القاسم.

قال ابن المديني: تشبه أحاديثه أحاديث القاسم أبي عبد الرحمٰن، ورضيه، وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ يروي عن القاسم أحاديث منكرة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق يخطئ».

تهذيب الكمال ٣١/ ٧، التقريب ص٥٨١.

٤ ـ القاسم: هو ابن عبد الرحمٰن الدمشقي، أبو عبد الرحمٰن، صاحب أبي أمامة مات سنة ١١٢هـ. روى عن: أبي أمامة، وعقبة بن عامر، وعنه: الوليد بن جميل، ومعاوية بن صالح.

قال ابن معين ـ في رواية ـ الغلابي، وابن الجنيد، والبخاري، والترمذي، ويعقوب بن شيبة، والعجلي: ثقة، وزاد ـ ابن الجنيد في روايته: الثقات يروون عنه هذه الأحاديث ولا يرفعونها، ثم قال: يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم، وزاد العجلي: ليس بالقوي، وقال ابن معين موضع آخر: إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رَفَع هؤلاء، وقال الإمام أحمد ـ في أثناءِ كلام له ـ: في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم، وكان مرةً يقرأ عليه، فمرَّ حديث فيه ذكر القاسم، فإذا هو منكرٌ لأحاديثه متعجب منها، قال: وما أرى البلاء إلَّا من القاسم، وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء.

وقد لخص حاله الذهبي: «صدوق»، وكذا ابن حجر وزاد: «يغرب كثيراً».

سنن الترمذي ٥/ ٣٢٢ ح(٣١٩٥)، تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٨٣، الكاشف ٢/ ١٢٩، التقريب ص٤٥٠.

٥ ـ أبو أمامة: هو صدي بن عجلان، وقد تقدم في الحديث السادس والتسعين.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في «الكبير» ٨/ ٢٣٥ ح(٧٩٢١) من طريق محمود بن غيلان؛ وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٨١ من طريق عبد الرحمٰن بن خالد القطان، كلاهما عن يزيد بن هارون به بلفظه، إلَّا أن عبد الرحمٰن القطان زاد فيه: «**أو وهب خادماً في سبيل الله، أو طروقة فحلٍ في سبيل الله**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأنه تبين مما سبق أن مدار الحديث على يزيد، وقد رواه عن الوليد بن جميل ـ وهو «صدوق يخطئ» ـ عن القاسم ـ «صدوق يغرب كثيراً» ـ عن أبي أمامة.

ولم أقف على متابع للوليد أو للقاسم.

وقد تقدم من كلام بعض الأئمة أن حديث القاسم لا بأس به إذا روى عنه الثقات، وإنما ينكر عنه ما يرويه الضعفاء.

والوليد بن جميل في عداد الشيوخ، فقد لينه أبو زرعة، وروى عن: القاسم أحاديث منكرة، ولعل هذا منها، بقرينة إخراج ابن عدي له في ترجمته في الكامل، فكأنه عدَّه من منكراته، ويقويه قول الترمذي عنه: غريب من حديث أبي أمامة. والله أعلم.

وقد تقدم في الحديث الذي قبل هذا ما يثبت المعنى الذي دلَّ عليه هذا الحديث باختلاف يسير، وذلك في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المتفق عليه.

الحديث المائة

قال الترمذي ٤/ ٣١١ في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قول المعروف ح(١٩٨٤) وفي ٤/ ٥٨١ كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة غرف الجنة ح(٢٥٢٧):

حدثنا علي بن حجر، حدثنا علي بن مسهر، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي قال: قال النبي ﷺ: «إن في الجنة غرفاً تُرى ظهورها من بطونها، وبطونها من ظهورها»، فقام أعرابي فقال: لمن هي يا رسول الله؟ قال: «لمن أطاب الكلام وأطعم الطعام، وأدام الصيام، وصلَّى بالليل والناس نيام».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الرحمٰن بن إسحاق، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمٰن بن إسحاق هذا من قبل حفظه، وهو كوفي، وعبد الرحمٰن بن إسحاق القرشي مدني، وهو أثبت من هذا، وكلاهما كانا في عصرٍ واحد[(١)].

رواة الإسناد:

١ ـ علي بن حجر: تقدم في الحديث الثامن والسبعين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ علي بن مسهر: تقدم في الثامن والسبعين، وهو ثقة له غرائب بعد أن أضر.

٣ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق: تقدم في الحديث الثامن والسبعين، وهو ضعيف.

---

(١) تنبيه: حديث الباب وكلام الترمذي في الموضعين سواء، اللهم إلَّا أنه لم يقل في كتاب صفة الجنة: (وكلاهما كانا في عصرٍ واحد).

٤ ـ النعمان بن سعد: تقدم في الحديث الثامن والسبعين، وهو مقبول.

٥ ـ علي: ابن أبي طالب: تقدم في الحديث الثامن والسبعين.

تخريجه:

* أخرجه ابن أبي شيبة ٥/ ٢٥٠ ح(٢٥٧٣٤)، ٧/ ٥٥ ح(٣٣٩٦١)؛ ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٣٠٥؛ وأبو يعلى ١/ ٣٣٧ ح(٤٢٨) عن سريج بن يونس، **كلاهما** (ابن أبي شيبة، وسريج) عن **أبي معاوية الضرير**؛ والدارمي ١/ ٤٤٧ ح(١٧٠٥)؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠٦ ح(٢١٣٦)؛ وعبد الله بن أحمد في زياداته على المسند ١/ ١٥٥ من طريق **ابن فضيل**؛ والبزار ٢/ ٢٧٩ ح(٦٦٩)؛ وعبد الله بن أحمد في زياداته على المسند ١/ ١٥٤ من طريق **عبد الواحد بن زياد**، **ثلاثتهم** (أبو معاوية، وابن فضيل، وعبد الواحد) عن عبد الرحمٰن بن إسحاق به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ضعيف، من أجل عبد الرحمٰن بن إسحاق، وهو ضعيف، ومدار الحديث عليه، وبه أعله الترمذي.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلَّا عن علي بهذا الإسناد».اهـ.

وقال ابن خزيمة: «إن صح الخبر، فإن في القلب من عبد الرحمٰن بن إسحاق، أبي شيبة الكوفي».اهـ.

وقد أورد ابن عدي حديث الباب في ترجمة عبد الرحمٰن، وذكر أن هذا الحديث من جملة أحاديث لا يتابعه عليها الثقات.

وقد روي معنى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم:

١ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام أحمد ٢/ ١٧٣، والحاكم ١/ ٣٢١ من طريق حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله به بنحو حديث الباب.

وهذا الإسناد مداره على (حيي)، وقد ضعفه الأئمة، فقال الإمام أحمد عنه: أحاديثه مناكير، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بالقوي، نقل ذلك كله المزي في «التهذيب» ٧/ ٤٨٨.

٢ ـ أبو مالك الأشعري رضي الله عنه واسمه: الحارث بن الحارث الأشعري:

أخرجه عبد الرازق ١١/ ٤١٨ ح(٢٠٨٨٣) ـ ومن طريقه ـ أحمد ٥/ ٣٤٣، وابن خزيمة ٣/ ٣٠٦ ح(٢١٣٧) عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن معانق أو أبي معانق، عن أبي مالك به بنحو حديث الباب.

وفي إسناده عبد الله بن معانق، أو أبو معانق الشامي، وثقه العجلي، وقال الدارقطني: لا شيء، مجهول، كما في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٣٦، وقال ابن حبان في «الثقات» ٧/ ٥٢ لما ذكره: «وهو الذي يروي عن أبي مالك الأشعري، وما أراه شافهه».اهـ.

وعلى هذا فهو مرسل.

وبعد: فهذه مجموعة أحاديث في الباب، وفيها كلام، وأحسنها حالاً حديث أبي مالك على إرساله. والله أعلم.

قال الترمذي ٤/ ٥٨٠ كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة، ونعيمها ح(٢٥٢٦):

حدثنا أبو كريب، حدثنا محمد بن فضيل عن حمزة الزيات، عن زياد الطائي، عن أبي هريرة قال: قلنا يا رسول الله، ما لنا إذا كنا عندك رقت قلوبنا، وزهدنا في الدنيا، وكُنَّا من أهل الآخرة، فإذا خرجنا من عندك فآنسنا أهالينا، وشممنا أولادنا أنكرنا أنفسنا، فقال رسول الله ﷺ: «لو أنكم تكونون إذا خرجتم من عندي كنتم على حالكم ذلك، لزارتكم الملائكة في بيوتكم، ولو لم تذنبوا لجاء الله بخلقٍ جديد كي يذنبوا فيغفر لهم»، قال: قلت يا رسول الله مم خُلِق الخلق؟ قال: «من الماء»، قلنا: الجنة ما بناؤها؟ قال: «لبنة من فضة ولبنة من ذهب، ومِلاطها المسك الأذفر، وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت، وتربتها الزعفران، من دخلها ينعم ولا ييأس، ويُخلَّد ولا يموت، لا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم»، ثم قال: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حين يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها فوق الغمام، وتفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب عز وجل: وعزتي لأنصرنَّكِ ولو بعد حين».

قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل، وقد روي هذا الحديث بإسنادٍ آخر عن أبي مُدلِّة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

غريب الحديث:

قوله: «ملاط»: هو الطين الذي يجعل بين سافي البناء، يملط به الحائط: أي يخلط. وفي «القاموس المحيط»: ملط الحائط: طلاه.

ينظر: «النهاية» ٤/ ٣٥٧، «القاموس المحيط» ص٨٨٩؛ و«فتح الباري» لابن رجب ٢/ ٣٢٦.

قوله: «الأذفر»: أي طيِّب الريح، والذَّفَر بالتحريك: يقع على الطيب والكريه، ويتميَّز بما يضاف إليه ويوصف به. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» ٢/ ١٦١.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو كريب: هو محمد بن العلاء، تقدم في الحديث الثامن والستين، ثقة حافظ.

٢ ـ محمد بن فضيل: تقدم في الحديث الستين، وهو صدوق عارف رمي بالتشيع.

٣ ـ حمزة الزيات: هو حمزة بن حبيب الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفي، التيمي مولاهم، مات سنة ١٥٦هـ أو ١٥٨هـ وكان مولده سنة ٨٠هـ. روى عن: زياد الطائي، وأبي إسحاق السبيعي، والأعمش، وعنه: ابن فضيل، وابن المبارك، ووكيع، وغيرهم.

كان رَحِمَهُ اللَّهُ ورعاً ناسكاً عابداً فاضلاً، حتى قال ابن فضيل ـ وهو تلميذه ـ: ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلَّا بحمزة.

وقد تكلم جماعة من أهل العلم في طريقة قراءته وذموها، لكن يكفيه قول الثوري عن قراءته: ما قرأ حمزة حرفاً إلَّا بأثر، وقد نقل الذهبي في «السير» ما يفيد أن ما يفعله أصحابه من المبالغة في الهمز والمد لم يكن قد أمرهم به، وأنه قال ـ أي حمزة ـ: «إن لهذا التحقيق حداً ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً»، ثم قال الذهبي ـ في وصف حاله ـ: «وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن».

وقال في «الميزان»: «قد انعقد الإجماع بأخرة على تلقي قراءة

حمزة بالقبول، والإنكار على من تكلم فيها»، وفي «التقريب»: «صدوق زاهد، ربما وهم».

وكلام الحافظين متقارب، وإن كان كلام الذهبي فيه ـ فيما أرى ـ أدق وأقرب.

السير ٧/ ٩٠، الميزان ١/ ٦٠٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤، التقريب ص١٧٩.

٤ ـ زياد الطائي: روى عنه حمزة الزيات. ذكر من ترجمه حديث الباب في ترجمته وذكروا كلام الترمذي فيه، ولذا قال الذهبي: «لا يعرف»، وقال ابن حجر: «مجهول».

ديوان الضعفاء والمتروكين ١/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤١، التقريب ص٢٢١.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه ابن المبارك في «الزهد» ص٣٨٠ ح(١٠٧٥) عن حمزة الزيات، عن سعد الطائي، عن رجلٍ، عن أبي هريرة به بنحوه، فسمَّى شيخ حمزة: سعداً.

* وأخرجه الترمذي ٥/ ٥٣٩ في الدعوات، باب في العفو والعافية ح(٣٥٩٨) من طريق **عبد الله بن نمير**؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٧ باب الصائم لا ترد دعوته ح(١٧٥٢)؛ وأحمد ٢/ ٤٤٣، ٤٧٧ من طريق **وكيع**؛ والدارمي في ٢/ ٧٨٩ ح(٢٧١٧) عن **أبي عاصم النبيل**.

ثلاثتهم (ابن نمير، ووكيع، وأبو عاصم) عن سعدان بن بشر.

والطيالسي ص٣٣٧؛ وأحمد ٢/ ٣٠٤ عن **أبي كامل**، **وأبي النضر**؛ وأحمد ٢/ ٣٠٥ عن **حسن بن موسى**؛ والطبراني في «الدعاء» ٣/ ١٤١٤

ح(٣١٥) من طريق **أحمد بن يونس**؛ وابن حبان ٨/ ٢١٤ ح(٣٤٢٨)، وفي ١٦/ ٣٩٦ ح(٧٣٨٧) من طريق **فرح ـ بالحاء المهملة ـ بن رواحة**.

ستتهم (الطيالسي، وأبو كامل، وأبو النضر، وحسن، وأحمد بن يونس، وفرح) عن زهير بن معاوية.

وابن خزيمة ٣/ ١٩٩ ح(١٩٠١) من طريق محمد بن عبد الرحمٰن المحاربي، عن **عمرو بن قيس الملائي**.

ثلاثتهم (سعدان، وزهير، وعمرو) عن أبي مجاهد سعد بن عبيد الطائي، عن أبي مدلِّة، عن أبي هريرة به بنحوه، إلَّا أن وكيعاً، والطيالسي، وعمرو بن قيس اقتصر حديثهما على قوله (ثلاثة لا ترد دعوتهم. . . الخ)؛ وفي الموضع الثاني ـ عند أحمد ٢/ ٤٧٧ ـ قال وكيع في حديثه (الصائم لا ترد دعوته) فحسب، وفي الموضع الأول عند أحمد عن وكيع ١/ ٤٤٣ اقتصر حديثه على قوله (الإمام العادل لا ترد دعوته) فحسب، ولفظ حديث فرح في الموضع الأول نحو حديث الطيالسي وعمرٌو الملائي، واقتصر حديث أبي عاصم على صفة بناء الجنة.

* وأخرجه البزار ٤/ ٣٨ ح(٣١٣٩) ـ كشف ـ من طريق إبراهيم بن خيثم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة بنحوه، إلَّا أنه قال: «**والمسافر حتى يرجع**» بدلاً من «**الإمام العادل**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة وزياد الطائي.

وقد تبين من التخريج أن الحديث رواه عن أبي هريرة اثنان، وهما: زياد (أو سعد)[1] الطائي ـ كما سيأتي تحريره ـ وأبو مدلة، ولكن عند التأمل والنظر يتبين أنهما واحد، وذلك أن محمد بن فضيل، رواه عن حمزة الزيات، عن زياد الطائي، عن أبي هريرة، وخالفه ابن

(١) وسيأتي بيان أن من سماه زياداً، فهو مخطئ.

المبارك، فرواه عن حمزة عن سعد الطائي ـ الذي هو أبو مجاهد ـ حدثه، عن رجل، عن أبي هريرة فذكره بنحوه، ورواية ابن المبارك أرجح من وجهين:

الأول: أن ابن المبارك ثقة ثبت فقيه عالم ـ كما في «التقريب» ص٣٢٠؛ وابن فضيل ليس في منزلته، على أن في روايته مخالفةً أخرى ـ كما سيأتي ـ.

الثاني: أن الرواة الآخرين عن أبي مجاهد رووه كذلك عنه عن أبي مدلَّة، فعاد حديث حمزة إلى رواية الجماعة.

وثمة مخالفة أخرى من ابن فضيل لابن المبارك في إسناده، وهو أن ابن فضيل قد أسقط الواسطة بين أبي هريرة وزياد الطائي، بينما رواه ابن المبارك بذكر الواسطة.

وقد سئل الدارقطني ـ كما في «العلل» ١١/ ٢٣٥ ـ عن هذا الحديث، فقال ـ بعد إشارته إلى الرواة عن أبي مجاهد الذين سبق ذكرهم ـ: «ورواه حمزة الزيات، عن سعد الطائي أبي مجاهد، وقال: عن رجل، عن أبي هريرة، وأحسبه لم يحفظ كنيته، فقال: عن رجل، وأراد أبا مدلَّة. والله أعلم، والحديث محفوظ».اهـ.

فالإمام الدارقطني، لم يشر إلى مخالفة ابن فضيل في إسناده، فكأنه لم يلتفت إليها، وإنما أشار إلى رواية ابن المبارك فحسب، وإلى هذا أشار الترمذي بقوله عن الطريق التي رواها ابن فضيل: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل، وقد روي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي مدلَّة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»، فكأنه يقول رحمه الله: إن هذا هو المحفوظ في حديث أبي مدلة عن أبي هريرة، وأن تسمية زياد وهم، وبهذا يمكن أن تفسر كلمة الدارقطني بقوله: «والحديث محفوظ» أي من حديث أبي مدلة عن أبي هريرة. والله أعلم.

وإذا تبين أن مدار الحديث على أبي مجاهد، عن أبي مدلة، عن أبي هريرة، فقد حسنه الترمذي ح(٣٥٩٨)؛ وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، وحسنه ابن حجر ـ كما في «الفتوحات الربانية» لابن علان ٤/ ٣٣٨ ـ.

وابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ قد صحح الحديث من طريق محمد بن عبد الرحمٰن المحاربي عن عمرو بن قيس الملائي، عن أبي مجاهد به، وقد قال الدارقطني ـ كما في «أطراف الغرائب» ٥/ ٢٩٧ ـ: «تفرد به المحاربي محمد بن عبد الرحمٰن، عن عمرو بن قيسٍ بطوله وروي عن قُرَّان بن تمام، عن عمرٍ بعضه». اهـ.

وأبو مدلَّة ـ الذي مدار الحديث عليه ـ قال عنه ابن المديني ـ كما في «تهذيب التهذيب» ١٢/ ٢٠٤ ـ: «أبو مدلة مولى عائشة لا يعرف اسمه، مجهول، لم يرو عنه غير أبي مجاهد». اهـ.

وفي «التقريب» ص٦٧١: مقبول، ومثل هذا لا يحسن حديثه، خاصةً وأنه لم يتابع ـ فيما وقفت عليه ـ والله أعلم.

وفيما يتعلق بالطريق التي أخرجها البزار، فهي لا تصلح؛ لأن في إسنادها إبراهيم بن خيثم، قال عنه النسائي «متروك» كما في «الميزان» ١/ ٣٠.

وهذا الحديث قد اشتمل على عدة فقرات، إلَّا أنني لم أجد ما يشهد له بهذا السياق، وأما المعنى الذي لأجله أخرج هذا الحديث وهو قوله: «ثلاث دعوات... ومنها: والصائم حتى يفطر» فقد وقفت على حديث أخرجه البيهقي ٣/ ٣٤٥، والضياء في «المختارة» ٦/ ٧٤ ح(٢٠٥٧) من طريق إبراهيم بن بكر المروزي، عن عبد الله بن بكر السهمي، عن حميد الطويل، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ثلاث دعوات لا ترد: دعوة الوالد، ودعوة الصائم، ودعوة المسافر»**.

وفي إسناده إبراهيم بن بكر، لم أظفر ـ له بعد البحث ـ بترجمة، مع أنه في طبقة الإمام أحمد بن حنبل؛ لأن عبد الله بن بكر السهمي في طبقة شيوخ أحمد، فقد توفي سنة ٢٠٨هـ، كما في «التقريب» ص٢٩٣، ومثل هذا لو كان مشهوراً أوله عناية بالحديث لترجمه الأئمة أو بعضهم، ولكن لم أجد شيئاً من هذا، إلَّا أن ابن الجوزي قال ـ في «الضعفاء والمتروكين» ١/ ٢٧ ـ: «وإبراهيم بن بكر ستة، لا نعلم فيهم ضعفاً سوى هذا» يعني الشيباني الأعور، قال الذهبي معلقاً: «قلت: ولو سماهم لأفادنا، فما ذكر ابن أبي حاتم منهم أحداً».اهـ[1].

فالظاهر أن الذهبي يردُ كلمة ابن الجوزي؛ لأنهم لو كانوا معروفين بحمل العلم لترجمهم الأئمة[2].

وفي الإسناد أيضاً عنعنة حميد، وهو كثير التدليس حتى قيل إن معظم ما يرويه عن أنس، رواه بواسطة ثابت وقتادة ـ كما في «تعريف أهل التقديس» ص١٣٣، ١٣٤ ـ ولم أقف على غير هذا الحديث. والله أعلم.

---

(١) نبّه ابن حجر في «اللسان» ٦/ ٢٨ إلى أن الخطيب ذكرهم في «المتفق والمفترق» ومنه نقل ابن الجوزي.
وفي «المتفق والمفترق» ١/ ٩٠، لما ذكر صاحب الترجمة، قال عنه: «حدث ببيت المقدس عن عبد الله بن بكر السهمي وعبد الله بن موسى العبسي وأبي نعيم الفضل بن دكين وقيصر بن عقبة وغيرهم وروى عنه أبو العباس الأصم وأبو حامد الحسنوي النيسابوريان».

(٢) علّق د. عبد العزيز اللحيدان: ما ذكرته ليس بلازم، وكلام الذهبي لا يحتمله.

قال الترمذي ٤/ ٥٨٢ كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة درجات الجنة ح(٢٥٣٠):

حدثنا قتيبة، وأحمد بن عبدة الضبي البصري قالا: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان، وصلى الصلوات، وحج البيت ـ لا أدري أذكر الزكاة أم لا ـ إلَّا كان حقاً على الله أن يغفر له، إن هاجر في سبيل الله، أو مكث بأرضه التي ولد بها»، قال معاذ: أَلَا أخبر بهذا الناس؟، فقال رسول الله ﷺ: «ذر الناس يعملون، فإن في الجنة مائة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، والفردوس أعلى الجنة وأوسطها، وفوق ذلك عرش الرحمٰن، ومنها تُفْجَرُ أنهار الجنة، فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس».

قال أبو عيسى: هكذا روي هذا الحديث عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار [عن معاذ بن جبل، وهذا عندي أصح من حديث همَّام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار](١) عن عبادة بن الصامت، وعطاء لم يدرك معاذ بن جبل، ومعاذ قديم الموت مات في خلافة عمر.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: هو ابن سعيد، تقدم في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

---

(١) ما بين معقوفتين سقط استدركته من ط. د. بشار معروف ٤/ ٢٩٧ ح(٢٥٣٠).

٢ ـ أحمد بن عبدة الضبي: اسم جده موسى، أبو عبد الله البصري، مات سنة ٢٤٥هـ. روى عن: الدراوردي (عبد العزيز بن محمد)، وابن عيينة، وعنه: الجماعة سوى البخاري.

وثقه الأئمة مطلقاً ومع ذلك فإن الحافظ قال: «ثقة، ورمي بالنصب»، وقد كان قال في «التهذيب»: «وتكلم فيه ابن خراش، فلم يلتفت إليه أحدٌ للمذهب».

وسبقه الذهبي إلى ذلك فقال: «وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه، فلم يَصْدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة».

ولذا فإن اللائق بحاله أن يقال: «ثقة» فحسب. والله أعلم.

الميزان ١/ ١١٨، تهذيب التهذيب ١/ ٥٣، التقريب ص٨٢.

٣ ـ عبد العزيز بن محمد: هو الدراوردي، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر وهو صدوق، وكان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

٤ ـ زيد بن أسلم: تقدم في الحديث الرابع والثلاثين، وهو ثقة، وكان يرسل.

٥ ـ عطاء بن يسار: الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، مات سنة ٩٤هـ.

وقيل بعد ذلك: روى عن: معاذ ـ وهو مرسل ـ وأسامة، ومولاته ميمونة أم المؤمنين، وعنه: زيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وغيرهما. «ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة».

تهذيب الكمال ٢٠/ ١٢٥، الكاشف ٢/ ٢٥، التقريب ص٣٩٢.

٦ ـ معاذ بن جبل: الصحابي المشهور، مات سنة ١٨هـ بالشام، كان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن.

معجم الصحابة ٣/ ٢٤، الإصابة ٦/ ١٠٦، التقريب ص٥٣٥.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٥/ ٢٤٠ عن سريج بن النعمان؛ وأبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٢/ ٢٦ ح(١١٠٧) ـ عن عبد الأعلى بن حماد، كلاهما (سريج، وعبد الأعلى) عن الدراوردي به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ٢/ ١٤٤٨ في «الزهد»، باب صفة الجنة ح(٤٣٣١) من طريق **حفص بن ميسرة**؛ وأحمد ٥/ ٢٣٢ من طريق **زهير بن محمد**؛ وعلقه الترمذي ـ عقب إخراجه لحديث الباب ـ عن **هشام بن سعد**، **ثلاثتهم** (حفص، وزهير، وهشام) عن زيد بن أسلم به بنحوه، إلَّا أن حديث حفص اقتصر على آخره من قوله: «الجنة مائة درجة... إلخ»، ولفظ حديث زهير: «**من لقي الله لا يشرك به شيئاً، يصلي الخمس، ويصوم رمضان، غفر له**، قالت: أفلا أبشر الناس يا رسول الله؟ قال: **دعهم يعملوا**».

* وأخرجه الترمذي ٤/ ٥٨٣ ح(٢٥٣١)؛ وأحمد ٥/ ٣١٦ من طريق **يزيد بن هارون**؛ وأحمد ٥/ ٣١٦، والحاكم ١/ ٨٠ من طريق **عفان بن مسلم**؛ وأحمد ٥/ ٣٢١ عن **عبد الصمد**؛ والحاكم ١/ ٨٠ من طريق **أبي الوليد الطيالسي**.

أربعتهم (يزيد، وعفان، وعبد الصمد، وأبو الوليد) عن همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت، هكذا جعله همام، أبدل معاذاً بعبادة بن الصامت، وقد اقتصر حديث عفان، وعبد الصمد، والطيالسي على ذكر درجات الجنة.

* وأخرجه البخاري ٢/ ٣٠٣ في «الجهاد»، باب درجات المجاهدين في سبيل الله ح(٢٧٩٠) عن **يحيى بن صالح**؛ والبخاري أيضاً ٤/ ٣٨٨ في «التوحيد»، باب وكان عرشه على الماء ح(٧٤٢٣) من طريق **محمد بن فليح**؛ وأحمد ٢/ ٣٣٥، والحاكم ١/ ٨٠ من طريق

سريج بن النعمان؛ وأحمد ٢/ ٣٣٥؛ وابن حبان ٥/ ٤٢ ح(١٧٤٧) من طريق **أبي عامر العقدي**؛ وأحمد ٢/ ٣٣٥ عن **يونس بن محمد المؤدب**؛ وأحمد ٢/ ٣٣٩ عن **فزارة بن عمر**.

ستتهم (يحيى، ومحمد، وسريج، وأبو عامر، ويونس، وفزارة) عن فليح بن سليمان عن **هلال بن علي**.

والترمذي ـ ح(٢٥٢٨) ـ وأحمد ٢/ ٢٩٣ من طريق شريك عن **محمد بن جحادة**[١].

كلاهما (هلال، ومحمد) عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه، إلَّا أن أبا عامر العقدي ـ عند ابن حبان ـ اقتصر على درجات المجاهدين، وفي رواية أبي عامر ـ عند أحمد ـ قال: «وفوقه عرش الرحمٰن، ومنه تفجر، أو تنفجر أنهار الجنة» شك أبو عامر وعند أحمد، وابن حبان قال أبو عامر: عن فليح، عن هلال، عن ابن أبي عمرة، عن أبي هريرة، وفي حديث يونس، قال فليح: عن هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، أو ابن أبي عمرة، قال فليح: ولا أعلمه إلَّا عن ابن أبي عمرة، فذكر الحديث، إلَّا أنه قال: تفجر أنهار الجنة، وقال: أفلا ننبئ الناس بذلك؟ قال: ثم حدثنا به فلم يشك ـ يعني فليحاً ـ قال: عطاء بن يسار، وفي حديث محمد بن جحادة اقتصر على قوله: «في الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين مائة عام».

---

(١) وقع عند الترمذي وأحمد ـ في هذا الموضع ـ: عن عطاء ـ مهملاً ـ وقد نسبه المزي في «التحفة» ١٠/ ٢٦٧، وابن حجر في «أطراف المسند» ٧/ ٤١٢ فقالا: ابن أبي رباح، وهذا هو الموافق لرواية فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، والتي أخرج بعض طرقه: البخاري؛ ولهذا قال الحافظ في «الفتح» ٦/ ١٥ ح(٢٧٩٠) في بيان المتابعات: «وقد وافق فليحاً على روايته إياه عن هلال، عن عطاء، عن أبي هريرة، محمد بن جحادة عن عطاء، أخرجه الترمذي من روايته مختصراً»اهـ. فلعل الحافظ في الأطراف تابع المزي، أو تبين له من الطرق أن الصواب هو عن عطاء بن يسار. والله أعلم.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لانقطاعه، فعطاء لم يدرك معاذاً ـ كما سيأتي ـ.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث مداره على عطاء بن يسار، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه ابن زيد بن أسلم، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه الجماعة عنه ـ الذين سبق ذكرهم آنفاً ـ عن عطاء، عن معاذ.

(ب) ورواه همام بن يحيى عنه، عن عطاء، عن عبادة بن الصامت، فأبدل معاذاً بعبادة.

قال الترمذي ـ عقب إخراج الحديث ـ وإشارته إلى رواية هشام بن سعد ـ: «وهذا عندي أصح من حديث همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت».

ورواية الجماعة أرجح ـ كما قال الترمذي ـ خاصةً وأن فيهم هشام بن سعد وهو أثبت الناس في زيد بن أسلم، قاله أبو داود، كما في «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٢٠٨.

ومع ترجيح هذا الوجه إلَّا أنه منقطع، كما نصَّ على ذلك الترمذي في كلامه عقب إخراج الحديث، وهو كذلك، فإن عطاءً ولد سنة (١٩هـ)؛ أي: بعد وفاة معاذ بسنة، كما في «تهذيب التهذيب» ٧/ ١٨٩.

وبه يعلم أن قول «البوصيري» في «الإتحاف» ٢/ ٢٦ عن هذا الحديث من طريق عطاء، عن معاذ «هذا إسناد صحيح» فيه نظر.

٢ ـ ورواه هلال بن علي، وعنه: فليح بن سليمان، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه الجماعة: محمد بن فليح، ويحيى بن صالح،

وسريج بن النعمان، وفزارة بن عمر، ويونس المؤدب، عن فليح، عن هلال، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(ب) ورواه أبو عامر العقدي، فجعله عن ابن أبي عمرة، عن أبي هريرة، فأبدل عطاءً بابن أبي عمرة، وهذا ـ كما سبق ـ من فليح نفسه، فإنه كان يتردد في إسناده ثم جزم بأنه عطاء، كما روى ذلك عنه يونس المؤدب.

ولذلك لما غفل ابن حبان عن هذه العلة، أخرجه في صحيحه من حديث أبي عامر الذي جعله عن ابن أبي عمرة، كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٦/ ١٥ ح(٢٧٩٠): «ولم يقف ابن حبان على هذه العلة، فأخرجه من طريق أبي عامر».

وحينئذٍ، فالصواب رواية الجماعة، وهي التي أخرجها البخاري في صحيحه.

٣ ـ ورواه محمد بن جحادة، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً؛ كرواية هلال بن علي.

وبالنظر في المختلفين على عطاء نجد أن زيد بن أسلم، ثقة عالم وكان يرسل ـ كما في «التقريب» ص٢٢٢، وقد خالفه هلال بن علي ـ وهو ثقة أيضاً ـ كما في «التقريب» ص٥٧٦؛ ومحمد بن جحادة، وهو ثقة عابد ـ كما في «التقريب» ص٤٧١، مع ملاحظة أن الطريق إلى هلال فيها فليح بن سليمان، وفيه كلام ـ كما تبين من ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٢٦٣ ـ وهي التي أخرجها البخاري، وفي الطريق إلى محمد بن جحادة، شريك، وقد تقدم مراراً أنه صدوق يخطئ كثيراً كما في «التقريب» ص٢٦٦، فالظاهر أنهما حديثين لعطاء، أحدهما: عن معاذ، وهو منقطع، والآخر عن أبي هريرة وهو الذي أخرجه البخاري وغيره.

الحديث الثالث بعد المائة

قال الترمذي ١٣/٥ في كتاب «الإيمان»، باب ما جاء في حرمة الصلاة ح(٢٦١٦):

حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن معاذ بن جبل قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأصبحت يوماً قريباً منه ونحن نسير فقلت: يا رسول الله أخبرني بعملٍ يدخلني الجنة ويباعدني من النار؟ قال: «لقد سألتني عن عظيم، وإنه ليسير على من يسَّره الله عليه: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت».

ثم قال: «ألا أدلك على أبواب الخير؟ الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل من جوف الليل، قال: ثم تلا ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ حتى بلغ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ ثم قال: «ألا أخبرك برأس الأمر كله، وعموده، وذروة سنامه»؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»، ثم قال: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله»؟ قلت: بلى يا نبي الله، فأخذ بلسانه، قال: «كف عليك هذا» فقلت: يا نبي الله! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به، فقال: «ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»؟

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

رواة الإسناد:

١ ـ ابن أبي عمر: هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، نزيل مكة، ويقال: إن أبا عمر كنيته يحيى. صنَّف المسند، وكان لازم ابن

عيينة. روى عن: عبد الله بن معاذ الصنعاني وابن عيينة، وعنه: الترمذي، ومسلم، وابن ماجه.

قال ابن معين، والدارقطني: «ثقة حافظ»، وقال أحمد لما سئل عمن نكتب؟ قال: أما بمكة فابن أبي عمر، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقاً، وقال مسلمة: لا بأس به.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، ثبتاً، إماماً في علم الحديث، وحفظه والمعرفة به.

قال الذهبي عنه في «الكاشف»: «الحافظ»، وقال عنه ابن حجر: «صدوق».

ولعل حاله أرفع مما وصفه به الحافظ ابن حجر، فإن أبا حاتم لم يذكر سوى حديث واحد، ولعله أدخله عليه أحدٌ، وهذا لا ينزل مثل ابن أبي عمر عن رتبة الثقات، فلعل الأعدل فيه أن يقال عنه: «ثقة له أوهام». والله أعلم.

تاريخ الدوري ٢/ ٥٤٢، سؤالات البرقاني للدارقطني ص٣٤، تاريخ بغداد ٨/ ٤١١، تهذيب الكمال ٢٦/ ٦٣٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٩٩، الكاشف ٢/ ٢٣٠، التقريب ص٥١٣.

٢ ـ عبد الله بن معاذ الصنعاني: صاحب معمر، مات قبل سنة ١٩٠هـ. روى عن: معمر، ويونس بن يزيد الأيلي، وعنه: ابن أبي عمر، وإبراهيم بن المنذر الحزامي.

قال يحيى بن معين: ثقة، وكان عبد الرزاق يكذِّبه، وقال أبو زرعة: أقول أنا هو أوثق من عبد الرزاق، وقال أحمد: رأيته بمكة ولم أكتب عنه شيئاً، وقال مسلم بن الحجاج: عبد الله بن معاذ الصنعاني الثقة الصدوق، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وذكره ابن حبان في «الثقات».

لخص الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق». زاد ابن حجر: «تحامل عليه عبد الرزاق».

تهذيب الكمال ١٦/ ١٥٨، الكاشف ١/ ٥٩٩، التقريب ص٣٢٤.

٣ ـ معمر: تقدمت ترجمته في الحديث السبعين، وهو ثقة ثبت فاضل إلَّا أن في روايته عن بعض شيوخه شيئاً وكذا فيما حدَّث به في البصرة.

٤ ـ عاصم بن أبي النجود: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والخمسين، وهو صدوق له أوهام حجة في القراءة.

٥ ـ أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، مخضرم مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة. روى عن: معاذ، وحذيفة، وابن مسعود، وعنه: عاصم والأعمش. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٢/ ٥٤٨، التقريب ص٢٦٨.

٦ ـ معاذ: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني بعد المائة.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ٢/ ١٣١٤ في «الفتن»، باب كف اللسان في الفتنة ح(٣٩٧٣) عن ابن أبي عمر به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٦/ ٤٢٨ في «التفسير»، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ﴾ ح(١١٣٩٤)؛ وعبد الرزاق ١٢/ ١٩٤ ح(٢٠٣٠٣) ـ ومن طريقه ـ أحمد ٥/ ٢٣١ عن معمر بن راشد به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٥/ ٢٣٣ عن **زيد بن الحباب**؛ وأحمد ٥/ ٢٤٢ عن **حسن بن موسى**، **كلاهما** (زيد، وحسن) عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، ليس فيه ابن غنم إلَّا أن حديث حماد مختصرٌ جداً ولفظه: عن النبي ﷺ قال: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ

ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، قال: «قيام العبد من الليل».

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٢٨ في المقدمة، باب في الإيمان ح(٧٢) من طريق **محمد بن يوسف**؛ وأحمد ٥/ ٢٤٥ عن أبي النضر **هاشم بن القاسم**؛ وأحمد ٥/ ٢٣٦ عن **وكيع**[1]، **ثلاثتهم** (محمد، وأبو النضر، ووكيع) عن عبد الحميد بن بهرام.

وأحمد ٥/ ٢٣٥ من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حسين؛ وعلقه الدارقطني ٦/ ٧٧ عن مسلم بن خالد، وابن أبي حسين؛ وعلقه الدارقطني أيضاً ٦/ ٧٨ عن محمد بن عجلان، عن أبان بن صالح، وابن أبي حسين، **أربعتهم** (عبد الحميد، وابن أبي حسين، ومسلم، وأبان) عن شهر بن حوشب.

وابن حبان ١/ ٤٤٧ ح(٢١٤) من طريق علي بن الجعد، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن **عمير بن هانئ**.

كلاهما (شهر، وعمير) عن عبد الرحمٰن بن غنم، عن معاذ بنحوه، إلَّا أن في أول حديث أبي النضر قصة طويلة، وقال في حديثه: ثنا ابن غنم، عن حديث معاذ، واقتصر حديث وكيع على قصة التحذير من إطلاق اللسان، واقتصر حديث ابن عياش على ذكر الجهاد، وجعله أبان بن صالح، وابن أبي حسين ـ فيما رواه عنهما محمد بن عجلان ـ عن شهر بن حوشب، عن ابن غنم مرسلاً لم يذكرا فيه معاذاً، وحديث محمد بن يوسف، عن ابن بهرام مخالف في المتن لحديث الباب فإنه رواه بلفظ: «أمرت أن أقاتل الناس... ـ إلى قوله: ـ ويؤتوا الزكاة»، واقتصر حديث عمير بن هانئ على أوله إلى قوله: «وتؤتي الزكاة» ولم يذكر في حديثه صوم رمضان ولا حج البيت.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٦٦، باب فضل الصيام ح(٢٢٢٦)؛

---

(١) وقع في المطبوع ذكر سفيان بين وكيع وعبد الحميد، والتصويب من «أطراف المسند» ٥/ ٣٠٢ ح(٧١٧٣).

وأحمد ٥/ ٢٣٧ من طريق **غندر**؛ والنسائي ح(٢٢٢٧) من طريق **حجاج بن محمد**؛ وأحمد ٥/ ٢٣٣ من طريق **روح بن عبادة**، **ثلاثتهم** (غندر، وحجاج، وروح) عن شعبة.

والنسائي ٤/ ١٦٦ ح(٢٢٢٥)؛ والحاكم ٢/ ٤١٢ من طريق الأعمش؛ والنسائي ح(٢٢٢٤) من طرق فطر بن خليفة.

ثلاثتهم (شعبة، والأعمش، وفطر) عن الحكم بن عتيبة ـ زاد الأعمش: وحبيب بن أبي ثابت ـ وقال فطر: عن حبيب، عن الحكم، وقد رواه شعبة ـ في رواية الحجاج بن محمد ـ عند النسائي ـ وغندر، وروح عند أحمد ـ مرةً ـ عن الحكم بن عتيبة، عن عروة بن الغزال، ثم قال شعبة ـ أيضاً في رواية حجاج، وغندر ـ: قال لي الحكم: سمعته منه ـ أي من عروة ـ منذ أربعين سنة، ثم قال الحكم: وحدثني به ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ بن جبل؛ وابن حبان ١/ ٤٤٧ ح(٢١٤) من طريق عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه عن مكحول، ثلاثتهم (عروة بن النزال، وميمون، ومكحول) عن معاذ به بنحوه، إلَّا أن في حديث روح، عن شعبة عن الحكم قال: عروة بن النزال أو النزال بن عروة، وذكر كلاماً سيأتي في الحكم على الحديث، واقتصر عروة بن النزال، وميمون بن أبي شبيب على قوله: «الصوم جنة» فقط.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ظاهره الحسن، من أجل عبد الله بن معاذ الصنعاني، فهو صدوق، إلا أنه معلول ـ كما سيأتي ـ.

وقد قال الترمذي عقب إخراج الحديث من طريق أبي وائل: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان من طريق مكحول، وابن غنم، وصححه الحاكم من طريق ميمون بن أبي شبيب.

ولكن تبين من كلام العلماء أن للحديث علتين:

العلة الأولى: الانقطاع بين أبي وائل ومعاذ، فقد قال المنذري في

«الترغيب والترهيب» ٣/ ٥٢٩: «وأبو وائل أدرك معاذاً بالسن، وفي سماعه عندي نظر، وكان أبو وائل بالكوفة، ومعاذ بالشام. والله أعلم».اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم» ٢/ ١٣٥ ح(٢٩) ـ متعقباً على الترمذي تصحيحه لحديث الباب من وجهين:

«أحدهما: لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسن، وكان معاذ بالشام، وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة ـ كأحمد وغيره ـ يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا، وقد قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل من أبي الدرداء: قد أدركه، وكان بالكوفة، وأبو الدرداء بالشام، يعني: أنه لم يصح له سماع منه، وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم أنهم توقفوا في سماع أبي وائل من عمر، أو نفوه، فسماعه من معاذٍ أبعد.

والثاني: أنه قد رواه حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، خرجه الإمام أحمد مختصراً، قال الدارقطني: وهو أشبه بالصواب؛ لأن الحديث معروف من رواية شهرٍ على اختلافٍ عليه».اهـ.

وهذه العلة الثانية التي ذكرها ابن رجب، هي إشارة إلى رواية معمر لهذا الحديث عن عاصم، عن شهر، عن ابن غنم، عن معاذ، التي أخرجها الترمذي، والتي خالف فيها رواية حماد، ويحتمل أن يكون الخطأ من معمر، بحيث سلك الجادة فأخطأ، ولأن في روايته عن عاصم ـ وغيره من شيوخه كلام ـ فقد قال يحيى بن معين ـ كما في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢٢١ ـ: «وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام»، يحتمل أن يكون الخطأ من عاصمٍ نفسه، فإنه ـ كما قال الدارقطني وغيره من الأئمة ـ: «في حفظه شيء»، كما في «تهذيب التهذيب» ٥/ ٣٧.

والذي يظهر من كلام الإمام الدارقطني، أن الخطأ في هذا الحديث من قبل معمر. والله أعلم.

وقد تبين من التخريج أن للحديث طرقاً أخرى إلى معاذ، وهي كما يلي:

١ ـ طريق عبد الرحمٰن بن غنم: ، وعنه: شهر بن حوشب، ومدار الطريق إلى عبد الرحمٰن عليه، ولم يتابعه أحدٌ عن ابن غنم ـ فيما وقفت عليه ـ وهو الذي يظهر من كلام الدارقطني في «العلل» ٦/ ٧٥ ـ ٧٩ ـ وشهر قد تكلم فيه أهل العلم بكلام كثير، أذكر بعضه على وجه الإيجاز: فقد تركه شعبه، وابن عون، وضعفه غيرهما، ووثقه جماعة من الأئمة؛ كابن معين، وأحمد ـ في رواية ـ والعجلي، ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وحسَّن البخاري حديثه، وقوَّى أمره.

وقال صالح جزرة: «روى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طوالاً عجائب» ذكر ذلك كله الحافظ في «تهذيب التهذيب» ٤/ ٣٣٦ ـ ٣٣٨.

وقال ابن عدي ـ في الكامل ٤/ ٤٠ ـ: «ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثهم، ولا يتدين به». اهـ.

وقد لخص الحافظ أقوال هؤلاء الأئمة بقوله في «التقريب» ص٢٦٩: «صدوق كثير الإرسال والأوهام». ومع ذلك، فقد تفرد به، واختلف عليه وعلى من دونه أيضاً: فمرةً روي عنه عن ابن غنم، عن معاذ، ومرة بإسقاط ابن غنم، ومرةً بإسقاط معاذ، كما تبين ذلك من التخريج، ومن كلام الدارقطني في «العلل» ٦/ ٧٥ ـ ٧٩، ومثل هذا الاضطراب يشعر بعدم الضبط والحفظ؛ لأن مخرج الحديث واحد.

قال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٦/ ٧٩: «وقول حماد بن سلمة... ثم ذكر ما سبق نقله عن ابن رجب في العلة الثانية، ثم قال: وأحسنها إسناداً حديث

عبد الحميد بن بهرام ومن تابعه عن شهر عن ابن غنم، عن معاذ».اهـ.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «أحسنها إسناداً»، لا يعني تحسين الحديث ـ كما هو ظاهر ـ بل مراده الإشارة إلى أن هذا الوجه، هو أحسن الأوجه من حيث الإسناد، مع أنه غير سالم من علة؛ كقولهم: أحسن ما في الباب، على أنه قد يكون ضعيفاً.

ومما يؤيد أن هذا هو مراد الإمام الدارقطني، أنه قال مرةً عن شهر ـ كما في «العلل» ١١/ ٢٧ ـ: ضعيف، وقال مرة ـ ١١/ ٧٥ ـ بعدما ساق حديثاً حصل فيه اختلاف قريب من هذا الذي وقع في حديث الباب: «والاضطراب فيه من قبل شَهْر».اهـ.

فيمكن أن يقال أيضاً هنا: إن ما وقع من الاختلاف في هذا الحديث من إرسال في بعض الأوجه إنما هو من قبل شهر؛ لأن الحديث معروف عنه ـ كما قاله الدارقطني فيما سبق نقله عنه ـ.

٢ ـ عروة بن النزال: وقد رواه عنه الحكم بن عتيبة، إلَّا أن عروة لم يسمعه من معاذ، كما صرَّح بذلك الحكم لما سأله شعبة: سمعه من معاذ؟ فقال: لم يسمعه منه، وقد أدركه أنه قال: يا رسول الله أخبرني بعمل... فذكره، كما في رواية روح عن شعبة عند أحمد ٥/ ٢٣٣.

٣ ـ ميمون بن أبي شبيب: وقد رواه عنه الحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وقد نصَّ أبو داود ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٢٠٧ ـ على أنه لم يدرك عائشة، فإدراكه لمعاذ أبعد وأبعد؛ لأن وفاة معاذ في أوائل خلافة عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ جميعاً.

وقال أبو حفص الفلاس: ولم أخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٢٠٧ ـ.

وبما تقدم أعله المنذري في «الترغيب والترهيب» ٣/ ٥٢٩.

٤ ـ مكحول: وهو أيضاً لم يسمع من معاذ، ففي «المراسيل» لابن

أبي حاتم ص٢١١ قال أبي: «سألت أبا مسهر، هل سمع مكحول من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما صحَّ عندنا إلَّا أنس».

وإذا كان مكحول لم يدرك أُبي بن كعب، الذي مات على أقدم قولٍ قيل فيه وهو سنة (١٩هـ) ـ مع أن الأكثر على خلافه ـ، فإنه لم يدرك معاذاً من باب أولى؛ لأن معاذاً مات سنة (١٨هـ) على قول الجمهور. ينظر: «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٦٥، و«الإصابة» ١/ ١٦، ٦/ ١٠٦.

وخلاصة القول:

أن جميع الطرق إلى معاذ ـ سوى طريق ابن غنم ـ منقطعة، إذْ أن الذين رووا هذا الحديث عن معاذ لم يسمعوا منه.

وأما طريق ابن غنم، فقد تقدم ما فيها، وأن الذي رجحه الدارقطني، ووافقه عليه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم» ٢/ ١٣٥، أن طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن شهر، عن معاذ، هي الأشبه بالصواب، وأن رواية معمر وهمٌ، إما من معمر، أو من عاصم على ما سبق تفصيله. قال ابن رجب: «ورواية شهر عن معاذ مرسلةٌ يقيناً».اهـ.

وعليه، فإن هذه الطرق الخمسة إلى معاذ لا يثبت منها شيء.

وفي الحديث اختلاف أوسع مما ذكرت ـ ذكره الدارقطني في العلل ٦/ ٧٣ ـ ٧٩ ـ إلَّا أنني أوردت هنا ما يبين علة الحديث. والله أعلم.

ولم أقف على ما يشهد لهذا الحديث بهذا السياق، وأما فيما يتعلق بالزيادة التي أخرج لأجلها الحديث وهي قوله: «**وتصوم رمضان**»، فهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في حديث أركان الإسلام المشهور.

وأما قوله: «**والصوم جنة**» فهو ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وسيأتي تخريجه في شواهد حديث الحارث الأشعري: «**إن الله أمر يحيى...**» وهو الحديث التالي.

الحديث الرابع بعد المائة

قال الترمذي ٥/ ١٣٦ في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة ح(٢٨٦٣):

حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان بن يزيد، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلَّام، أن أبا سلام حدَّثه، أن الحارث الأشعري حدثه أن النبي ﷺ قال: «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها، وإنه كاد أن يبطئ بها، فقال عيسى: إن الله أمرك بخمس كلمات لتعمل بها، وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها، فإما أن تأمرهم وإما أنا آمرهم، فقال يحيى: أخشى إن سبقتني بها أن يخسف بي أو أُعَذَّب، فجمع الناس في بيت المقدس، فامتلأ المسجد، وتعدَّوا على الشرف، فقال: إن الله أمرني بخمس كلمات أن أعمل بهن وآمركم أن تعملوا بهنَّ:

أولهن أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وإن مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبداً من خالص ماله بذهب أو ورق، فقال: هذه داري وهذا عملي فاعمل وأد إلي، فكان يعمل ويؤدي إلى غير سيده، فأيكم يرضى أن يكون عبده كذلك؟

وإن الله أمركم بالصلاة، فإذا صليتم فلا تلتفتوا؛ فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت.

وآمركم بالصيام، فإن مثل ذلك كمثل رجل في عصابة معه صرة فيها مسك فكلهم يعجب أو يعجبه ريحها، وإن ريح الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

وآمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك كمثل رجل أسره العدو فأوثقوا يده إلى عنقه وقدموه ليضربوا عنقه، فقال: أنا أفديه منكم بالقليل والكثير، ففدى نفسه منهم.

وآمركم أن تذكروا الله فإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً، حتى إذا أتى على حصن حصين فأحرز نفسه منهم، كذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله.

قال النبي ﷺ: «وأنا آمركم بخمس الله أمرني بهن: السمع، والطاعة، والجهاد والهجرة، والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع ومن ادعى دعوى الجاهلية فإنه من جُثا جهنم»، فقال رجل: يا رسول الله وإن صلى وصام؟ قال: «وإن صلى وصام فادعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

قال محمد بن إسماعيل: الحارث الأشعري له صحبة وله غير هذا الحديث.

غريب الحديث:

قوله: «من جثا جهنم»: الجُثا جمع جُثوة بالضم، وهو الشيء المجموع، وروي «من جُثيّ» بتشديد الياء وضم الجيم، جمع جاث، من جثى على ركبتيه يجثو ويجثي، وكسر الجيم جائز لما بعدها من الكسرة، وقرئ بهما في قوله تعالى: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾، والمعنى أن الداعي بتلك الدعوى المذكورة متوعد بأن يكون من جثا جهنم نعوذ بالله منها. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» ١/ ٢٣٩، و«تحفة الأحوذي» ٨/ ١٣٢.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن إسماعيل: ابن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، صاحب الصحيح، مات سنة ٢٥٦هـ وله ٧٢ سنة. روى عن موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي، والإمام أحمد، وعنه: الترمذي ومسلم ـ في غير الصحيح ـ والفربري وأمم. «جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٠، التقريب ص٤٦٨.

٢ ـ موسى بن إسماعيل: التبوذكي، تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة ثبت.

٣ ـ أبان بن يزيد: هو العطار، تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة له إفراد.

٤ ـ يحيى بن أبي كثير: تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

٥ ـ زيد بن سلَّام: ابن أبي سلام، ممطور الحبشي، بالمهملة، ثم الموحدة، ثم المعجمة. روى عن جده أبي سلام، وعبد الله بن زيد الأزرق، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وأخوه معاوية بن سلَّام.

وثقه يعقوب بن شيبة، والنسائي، والدارقطني، وأبو زرعة الدمشقي، زاد يعقوب: صدوق، وقال العجلي: شامي لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الحافظان: الذهبي، وابن حجر حاله بقولهما: «ثقة».

وهو كما قال الحافظان، وتحمل كلمة يعقوب على الصدق في الديانة؛ لأنه وثقه قبل ذلك.

الكاشف ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦١، التقريب ص٢٢٣.

٦ ـ أبو سلَّام: هو ممطور الأسود الحبشي. روى عن: الحارث الأشعري، والنعمان بن بشير ـ وهو مرسل ـ، وعنه: حفيداه: زيد، ومعاوية ابنا سلَّام.

قال الذهبي: «غالب رواياته مرسلة، ولذا ما أخرج له البخاري»، وفي التقريب: «ثقة يرسل».

الكاشف ٢/ ٢٩٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٤، التقريب ص٥٤٥.

٧ ـ الحارث الأشعري: هو الحارث بن الحارث الأشعري، الشامي، يكنى أبا مالك، تفرد بالرواية عنه أبو سلام.

اختلط هذا الصحابي بالصحابي الآخر المشهور بكنيته أبي مالك الأشعري، واسمه كعب بن عاصم على اختلاف فيه.

قال الأزدي: «المشهور بكنيته المختلف في اسمه متقدم الوفاة على هذا، وهذا مشهور باسمه وتأخر حتى سمع منه أبو سلَّام».

وممن اختلط عليه الرجلان: أبو نعيم، وابن رجب الحنبلي، وقد بين الحافظ ابن حجر سبب ذلك: وهو أن مسلماً وغيره، أخرجوا لأبي مالك الأشعري حديث: «**الطهور شطر الإيمان**» من رواية أبي سلام عنه بإسناد حديث الباب: «**إن الله أمر يحيى**...» سواء. وقد فرق بينهما أبو حاتم، وابن معين، وابن الأثير وغيرهم.

قال الحافظ: «والفصل بينهما في غاية الإشكال، حتى قال أبو أحمد الحاكم في ترجمته: أبو مالك الأشعري أمره مشتبه جداً».

والمهم هنا أن حديث الباب لا إشكال في أنه من رواية الحارث بن الحارث، لا من رواية أبي مالك المشهور بكنيته. والله أعلم.

معرفة الصحابة ٢/ ٨٠٠، أسد الغابة ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦، جامع العلوم والحكم ٢/ ٦ ح(٢٣)، الإصابة ١/ ٢٨٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢٦، ١٢/ ١٩٦، التقريب ص١٤٥.

تخريجه:

* أخرجه أبو داود الطيالسي ص١٥٩ ومن طريقه ـ الترمذي ـ بعد حديث الباب ح(٢٨٦٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ١٩٥ ح(١٨٩٥)؛ وابن حبان ١٤/ ١٢٤ ح(٦٢٣٣)؛ والحاكم من طريق هدبة بن خالد، كلاهما (الطيالسي، وهدبة) عن أبان بن يزيد به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٤/ ١٣٠، ٢٠٢، من طريق موسى بن خلف؛ والحاكم ١/ ١١٧ من طريق علي بن المبارك؛ والطبراني في «الكبير» ٣/ ٢٨٧ ح(٣٤٢٩)؛ وأبو نعيم في «المعرفة» ٢/ ٨٠٢ من طريق معمر، **ثلاثتهم** (موسى، وعلي، ومعمر) عن يحيى بن أبي كثير.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٥/ ٢٧٢ في السير، باب الوعيد لمن دعا بدعوى الجاهلية ح(٨٨٦٦)، وفي ٦/ ٤١٢ في التفسير، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٧٥] من طريق محمد بن شعيب؛ وابن خزيمة ١/ ٢٤٤ ح(٤٨٣)؛ وفي ٢/ ٦٤ ح(٩٣٠) من طريق الربيع بن نافع، كلاهما (محمد، والربيع) عن معاوية بن سلَّام، عن أخيه زيد به بنحوه، إلَّا أن حديث محمد بن شعيب اقتصر على قصة دعوى الجاهلية، وحديث أبي توبة مختصر على قصة فضل الصلاة.

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

والحديث صححه الترمذي واستغربه، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

والظاهر من صنيع ابن القيم في «الوابل الصيب» ص٣١ أنه يصححه، حيث قال: قال: «فقد ذكر ﷺ في هذا الحديث العظيم الشأن

ـ الذي ينبغي لكل مسلم حفظه وتعقله ـ ما ينجي من الشيطان، وما يحصل للعبد به الفوز والنجاة في دنياه وأخراه».اهـ.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على زيد بن سلَّام، وقد رواه عنه ثقتان:

الأول: يحيى بن أبي كثير.

والثاني: معاوية بن سلام.

أما معاوية فلا إشكال في سماعه من أخيه، وأما يحيى بن أبي كثير فقد اختلف في سماعه، فمن الأئمة من نفاه مطلقاً، وهو ابن معين كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم، ص٢٤١، ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص٢٤٠ من طريق حسين المعلم قال: «لما قدم علينا يحيى بن أبي كثير وجه إلى مطر، أن أحمل الدواة والقرطاس وتعال، قال: فأتيته، فأخرج إلينا صحيفة أبي سلام، فقلنا له: سمعت من أبي سلَّام؟ قال: لا، قلت: فمن رجلْ سمعه من أبي سلام؟ قال: لا».اهـ.

قال ابن معين ـ كما في «تهذيب الكمال» ١٠/ ٧٨ ـ: «فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئاً، أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلسه عنه».اهـ.

فهذه القصة تفيد أن يحيى لم يسمع حديث أبي سلَّام، ولا من رجلٍ عن أبي سلَّام.

ومن الأئمة من أثبته كأبي حاتم ـ كما في «المراسيل» ص٢٤١ ـ ثم احتج أبو حاتم لذلك، بما رواه ابنه عنه، عن أبي توبة، عن معاوية ـ يعني: ابن سلَّام ـ قال: قال يحيى بن أبي كثير: قد كان أبوك يجيئنا فنسمع منه.

وأومأ الإمام أحمد إلى القول بثبوت السماع، فقد سأله الأثرم ـ

كما في «تهذيب الكمال» ١٠/ ٧٨ ـ: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلَّام؟ فقال: ما أشبهه. قلت له: إنهم يقولون سمعها من معاوية بن سلَّام؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يبين في أبي سلَّام، يقول: حدَّث أبو سلَّام، ويقول: عن زيد، أما أبو سلَّام فلم يسمع منه ثم أثنى أبو عبد الله على يحيى بن أبي كثير».اهـ.

فبين الإمام أحمد أنه لا يدلس عن أبي سلام، بل يأتي بصيغة تدل على أنه لم يسمع منه، فإذا أراد أن يذكر الواسطة، ذكر زيداً، فلو كان يروي بواسطة معاوية عن زيد لذكره أيضاً مع زيد.

وبعد: فلا شك أن تصريح يحيى بن أبي كثير نفسه بأنه لم يسمع من زيد، أقوى من استدلال الإمام أحمد، فيترجح أنه لم يسمع منه، وهذا يدل على أن ما وقع عند ابن حبان والحاكم من تصريح يحيى بالتحديث عن زيد، فيه شيء؛ إذْ لو كان ذلك ثابتاً لما احتاج الإمام أحمد أن يستدل على إثبات سماعه منه بأنه كان يبين عن زيد.

وبكل حال فقد تبينت الواسطة بين يحيى وزيد، وهو معاوية بن سلام، وهو ثقة كما في «التقريب» ص٥٣٨، وقد رواه معاوية نفسه ـ كما تقدم في التخريج ـ فعاد الحديث إليه.

وللحديث بطوله، شاهد من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» ٢/ ٨٠٣ ح(٢١١٧) من طريق أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد الحراني، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي نحوه.

قال الدارقطني ـ كما في «أطراف الغرائب» ١/ ٢٤٦، ٢٤٧ ـ: «غريب من حديث أبي إسحاق، عن عاصم، تفرد به زيد بن أبي أنيسة عنه، ولم يروه عنه غير يزيد بن سنان».اهـ، وقوله رحمه الله: «لم يروه عن

زيد غيره» متعقب، فقد رواه أبو عبد الرحيم الحراني ـ عند أبي نعيم كما تقدم آنفاً ـ.

فتبقى حينئذٍ العلة الأخرى، وهي تفرد زيدٍ به عن أبي إسحاق رغم كثرة أصحابه جداً، وقد قال الإمام أحمد عن زيد ـ لما سئل عنه كما في «الضعفاء» للعقيلي ٢/ ٧٤ ـ: «إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث»، وقال مرةً ـ كما في «سؤالات المروذي» ص٦٥ رقم (١١١)، لما سأله المروذي عنه كيف هو؟ فحرك يده، وقال: «صالح، وليس هو بذاك». اهـ.

قال ابن حجر في «التقريب» ص٢٢٢: «ثقة له أفراد»، فلعل هذا من أفراده. والله أعلم.

وأما جملة: «**وإن ريح الصائم أطيب...**» والتي ذكرت الحديث لأجلها، فهي ثابتة في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الصيام جنة، فلا يرفث ولا يجهل، وإن امرؤ قاتله أو شاتمه، فليقل: إني صائم** ـ مرتين ـ، **والذي نفسي بيده: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك...**» الحديث.

أخرجه البخاري ٢/ ٢٩، باب فضل الصوم ح(١٨٩٤) واللفظ له؛ ومسلم ٢/ ١١٥١ ح(٧٥١)؛ والترمذي ٣/ ١٣٦، باب ما جاء في فضل الصوم ح(٧٦٤)؛ والنسائي ٤/ ١٦٢ باب فضل الصيام ح(٢٢١٣)؛ وابن ماجه ١/ ٥٢٥، باب ما جاء في فضل الصيام ح(١٦٣٨). والله أعلم.

الحديث الخامس بعد المائة

قال الترمذي ٥/ ٥٠١ في كتاب الدعوات، باب ٨٧ ح(٣٥١٩):

حدثنا هناد، حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن جُرّيٍّ النهدي، عن رجل من بني سليم قال: عدَّهن رسول الله ﷺ في يدي أو في يده: «التسبيح نصف الميزان، والحمد لله يملأه، والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض، والصوم نصف الصبر، والطهور نصف الإيمان».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد رواه شعبة، وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق.

رواة الإسناد:

١ ـ هناد: تقدمت ترجمته في الحديث السادس والثمانين، وهو ثقة.

٢ ـ أبو الأحوص: سلَّام بين سليم الحنفي، مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن: أبي إسحاق السبيعي، والأعمش، وعنه: هناد، وأبو داود الطيالسي. «ثقة متقن صاحب حديث».

تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٢، التقريب ص٢٦١.

٣ ـ أبو إسحاق: هو السبيعي، تقدم في الحديث الحادي عشر، وهو ثقة مكثر عابد مدلِّس.

٤ ـ جُرّيٍّ النهدي: اسم أبيه: كليب، الكوفي. روى عن: رجلٍ من بني سليم له صحبة وعنه: أبو إسحاق، ويونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النجود.

وقد فرَّق أبو داود بين هذا، وبين جري بن كليب السدوسي فقال: جري بن كليب، صاحب قتادة، سدوسي بصري، لم يرو عنه غير قتادة، وجري بن كليب، كوفي. روى عنه: أبو إسحاق السبيعي.

بينما جمع بينهما أبو حاتم، ولما ذكرهما ابن ماكولا نسبهما جميعاً فقال عنهما: «النهدي»، وفرق بينهما في الحديث الذي عرف به كل واحدٍ منهما، وبمن روى عنهما، ثم قال: «لعله الأول أو غيره والله أعلم».

وممن فرَّق بينهما الذهبي في الميزان، بل إنه ترجم لرجلٍ ثالث اسمه جري فقال عنه: جري بن كليب، عن علي، لا يعرف ـ ثم قال ـ: والظاهر أنه النهدي، فعاد كلامه إلى أنهما رجلان، وصنيعه في «الكاشف» واضح في أنهما رجلان حيث وصف كل رجلٍ بوصف مختلف.

وقول الذهبي في «الميزان» لم يرو عنه ـ أي جري النهدي ـ غير أبي إسحاق متعقب بما قاله الذهبي نفسه في «الكاشف»: «وعنه يونس بن أبي إسحاق وأبوه».

وسيأتي في التخريج أنَّ معهم ثالثاً، وهو عاصم بن أبي النجود، فبذلك صار مجموع من روى عنه: ثلاثة، إلا أنني لم أقف على من عدّله، ولذلك قال عنه الحافظ ابن حجر: «مقبول».

الإكمال ٢/ ٧٥، ٧٦، تهذيب الكمال ٤/ ٥٥٣ ـ ٥٥٥، الميزان ١/ ٣٩٧، الكاشف ١/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٠، التقريب ص١٣٩.

٥ ـ عن رجلٍ من بني سليم: لم أقف على اسمه.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٤/ ٢٦٠ عن **معاذ بن معاذ**، وفي ٥/ ٣٧٠ عن

محمد بن جعفر؛ والدارمي ١/ ١٧٦ ح(٦٥٩) عن **سعيد بن عامر**، ثلاثتهم (معاذ، ومحمد، وسعيد) عن شعبة، وعلقه الترمذي ـ في الموضع نفسه ـ عن الثوري، **كلاهما** (شعبة، والثوري) عن أبي إسحاق به بنحوه، إلَّا أن في حديث سعيد ومعاذ: «سبحان الله نصف...، والوضوء...».

* وأخرجه أحمد ٥/ ٣٦٣ عن **وكيع**، وفي ٥/ ٣٧٢ عن **أبي قطن عمرو بن الهيثم**، **كلاهما** (وكيع، وعمرو) عن **يونس بن أبي إسحاق**؛ وأحمد ٥/ ٣٦٥ من طريق حماد بن سلمة، عن **عاصم بن أبي النجود**، **كلاهما** (يونس، وعاصم) عن جري به بنحوه إلَّا أن في حديث أبي قطن قال جري: لقيت شيخاً من بني سليم بالكناسة فحدثني أن رسول الله ﷺ عدَّ خمساً في يده أو في يدي... فذكره بنحوه، وفي حديث عاصم قال: التقى رجلان من بني سليم من أصحاب النبي ﷺ، فقال أحدهما لصاحبه: سمعت النبي ﷺ فذكره بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد الترمذي ضعيف؛ وفيه عدة علل:

١ ـ أن فيه جريّاً النهدي، وهو في عداد المجاهيل، ومدار الحديث عليه.

٢ ـ الظاهر أن جرياً لم يضبط متنه، فقد روى الإمام مسلم ١/ ٢٠٣ ح(٢٢٣) ـ واللفظ له ـ والترمذي ٥/ ٥٠١ في الدعوات، باب ٨٦، ح(٣٥١٧)؛ والنسائي ٥/ ٥ في الزكاة، باب وجوب الزكاة ح(٢٤٣٥)؛ وابن ماجه ١/ ١٠٢ في الطهارة، باب الوضوء شطر الإيمان ح(٢٨٠) من طرق عن أبي مالك الأشعري، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانِ. وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلآنِ ـ أَوْ تَمْلأُ ـ مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**» بينما في حديث الباب يقول: «**التسبيح**

نصف الميزان، والحمد لله يملأه، والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض»!

وفي حديث أبي مالك: «**وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، ...**»[1] بينما في حديث الباب قال: «والصوم نصف الصبر».

٣ ـ دلت رواية عاصم، أن اللقاء كان بين رجلين من بني سليم، وليس بين جري والصحابي، وعليه فهي علة مؤثرة في الإسناد، تدل على ضعف الحديث.

وبهذا يتبيّن أن في تحسين الترمذي لحديث الباب نظراً؛ لما أسلفت من الكلام في سنده ومتنه. والله أعلم.

وما يخشى من عدم سماع جري من الصحابي، زال برواية أبي قطن عن يونس بن أبي إسحاق، إلَّا أن وكيعاً ـ وهو ثقة حافظ ـ رواه بالعنعنة عن يونس، عن جري، عن رجل من بني سليم. والله أعلم.

---

(١) ليس في رواية النسائي: «كل الناس يغدو...».

الفصل الثالث

في زوائد السنن النسائي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن النسائي في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن النسائي خارج كتاب الصيام.

المبحث الأول

زوائد سنن النسائي في كتاب الصيام

الحديث السادس بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٢٤، باب وجوب الصيام ح(٢٠٩٤):

أخبرنا أبو بكر بن علي، قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا أبو عمارة حمزة بن الحارث بن عمير، قال: سمعت أبي يذكر، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: بينما النبي ﷺ مع أصحابه جاء رجلٌ من أهل البادية، قال: أيكم ابن عبد المطلب؟ قالوا: هذا الأمغر المرتفق ـ قال حمزة ـ: الأمغر الأبيض مشرب حُمْرَة ـ، فقال: إني سائلك فمشتد عليك في المسألة. قال: «سل عما بدا لك». قال: أسألك بربك ورب من قبلك وربِّ من بعدك، آلله أرسلك؟ قال: «اللهم نعم». قال: فأنشدك به، آلله أمرك أن تصلِّي خمس صلواتٍ كل يوم وليلة؟ قال: «اللهم نعم». قال: فأنشدك به، آلله أمرك أن تأخذ من أموالٍ أغنيائنا فترده على فقرائنا؟ قال: «اللهم نعم». قال: فأنشدك به، آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من اثني عشر شهراً؟ قال: «اللهم نعم». قال: فأنشدك به، آلله أمرك أن يَحُجَّ هذا البيت من استطاع إليه سبيلاً؟ قال: «اللهم نعم». قال: فإني آمنت وصدقت، وأنا ضمام بن ثعلبة.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن علي: هو أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم المروزي، أبو بكر القاضي، مات سنة ٢٩٢. روى عن: إسحاق بن أبي إسرائيل، والإمام أحمد، وعنه: النسائي فأكثر، وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١/٤٠٧، التقريب ص٨٢.

٢ ـ إسحاق: هو ابن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كَامَجْر ـ بفتح الميم وسكون الجيم ـ أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد، مات سنة ٢٤٥هـ، وقيل ٢٤٦، وله خمس وتسعون. روى عن: ابن عيينة، وابن مهدي، وحمزة بن الحارث، وعنه: أبو بكر المروزي، ويعقوب بن شيبة.

قال ابن معين: من ثقات المسلمين، وقال مرةً: ثقة مأمون، أثبت من القواريري وأكيس، والقواريري ثقة صدوق، وليس هو مثل إسحاق، وقال مرةً ـ لما سئل: كتبت عن إسحاق بن أبي إسرائيل ـ؟ قال: كتبت عنه سبعةً وعشرين جزءاً.

ووثقه أحمد ـ في رواية ـ، والدارقطني، وأبو القاسم البغوي ـ وزاد: مأمون، إلَّا أنه قليل العقل ـ وأبو حفص ابن شاهين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان ممن اتهم أيام المحنة.

وقال الإمام أحمد ـ في رواية ـ: واقفي مشؤوم، إلَّا أنه صاحب حديث كيِّس.

وقال أبو حاتم: كتبنا عنه، فوقف في القرآن؛ فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده، وهو وحيد لا يقربه أحد. وقال أبو زرعة: عندي أنه لا يكذب وحدَّث بحديث منكر، وقال يعقوب بن شيبة: سريج بن يونس شيخ صالح صدوق وإسحاق بن أبي إسرائيل أثبت

منه. وقال صالح بن محمد الحافظ: صدوق في الحديث إلّا أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف.

وقد أبان إسحاق نفسه عن سبب توقفه فقال عنه مصعب الزبيري: ناظرني إسحاق ابن أبي إسرائيل، فقال: «لا أقول كذا، ولا أقول غير ذا ـ يعني في القرآن ـ فناظرته فقال: لم أقل على الشك، ولكني أسكت، كما سكت القوم قبلي».

وقد اعتذر عنه الذهبي فقال: «كان يقف تورعاً».

وهذا الذي اعتذر به الذهبي عن إسحاق فيه نظر؛ فقد سئل الإمام أحمد عن هذه الطائفة ـ كما في «مسائل أبي داود» ـ: هل لهم رخصة أن يقول الرجل كلام الله ثم يسكت؟ قال: ولِمَ يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟ .اهـ.

وقال عثمان الدارمي ـ لما حكى توثيق يحيى له ـ: لم يكن أظهر الوقف حين سألت يحيى عنه، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً.

وخلاصة ما سبق: أن جمهور الأئمة على توثيقه مطلقاً في الحديث، وأن بعضهم نقم عليه الوقف في المحنة، وقد اعتذر عن ذلك، ووافقه على ذلك الذهبي، عفا الله عن الجميع.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة معمّر»، وقال ابن حجر: «صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن».

والأظهر أنه «ثقة له أوهام»، فإن النقد إنما توجه إلى توقفه في الفتنة، ولم يتوجه إلى حديثه، اللهم إلا ما قاله أبو زرعة عنه من كونه حديث بحديث منكر، ومثل هذا الغلط لا ينزله عن رتبة الثقات.

والإمام أحمد لم يعبه في حديثه، بل عابه على توقفه، والحديث شيء، وتلك البدعة شيء آخر، لم تقدح في قبول روايته، بل هو أولى

بالقبول من بعض من خرج لهم الشيخان من رؤوس البدع. والله أعلم.

مسائل الإمام أحمد لأبي داود/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الثقات لابن شاهين/ ١٣، تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٨، الكاشف ١/ ٢٣٤، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٢، التقريب ص١٠٠.

٣ ـ أبو عمارة حمزة بن الحارث بن عمير: العدوي مولاهم، أبو عمارة البصري نزيل مكة. روى عن: أبيه، وعنه: إسحاق بن أبي إسرائيل، وبكر بن خلف.

قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يروي المقاطيع»، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة».

تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣، التقريب ص١٧٩.

٤ ـ الحارث بن عمير: أبو عمير البصري، نزيل مكة. روى عن: عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني، وعنه: ابنه حمزة، وابن عيينة، وابن مهدي.

قال أبو حاتم عن سليمان بن حرب: كان حماد بن زيد يقدِّم الحارث بن عمير ويثني عليه، زاد غيره: ونظر إليه فقال: هذا من ثقات أصحاب أيوب، وقد نقل أبو داود الجملة الأخيرة.

ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، والدارقطني، وقال أبو زرعة: ثقة رجلٌ صالح.

وقال الأزدي: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن خزيمة ـ فيما نقله ابن الجوزي ـ: كذّاب. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وساق حديثاً قال عنه: موضوع لا أصل له، ولكن قال الحافظ: والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث.

لخص الذهبي حاله فقال: «وما أراه إلا بيِّن الضعف»، وابن حجر

بقوله: «وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغيَّر حفظه في الآخر».

سنن أبي داود ٤/ ٢٨ ح(٣٦٠٤)، الميزان ١/ ٤٤٠، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٠، التقريب ص١٤٧.

٥ ـ عبيد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين، وهو ثقة ثبت.

٦ ـ سعيد بن أبي سعيد المقبري: تقدم في الحديث التاسع عشر، وهو ثقة.

٧ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

علقه ابن منده في «الإيمان» ١/ ٢٨٣ ح(١٣٠) عن ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان؛ وعلقه الدارقطني ـ كما في «فتح الباري» لابن حجر ١/ ١٨١ ح(٦٣) ـ عن عبد الله بن عمر أخي عبيد الله، كلاهما (الضحاك، وعبد الله) عن سعيد المقبري به.

الحكم عليه:

إسناد النسائي ظاهره الصحة، وهو معلول، فللحديث علة خفية، وهي أن هذا الحديث رواه سعيد المقبري، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه عبيد الله بن عمر، وأخوه عبد الله، والضحاك بن عثمان، عن سعيد، عن أبي هريرة.

وقد أخرج هذا الوجه النسائي، وعلقه ابن منده، والدارقطني، كما تقدم في التخريج.

٢ ـ ورواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس.

وقد أخرج البخاري هذا الوجه في صحيحه ١/ ٣٩ ح(٦٣).

وقد رجح الأئمة: البخاري، وأبو حاتم، والدارقطني هذا الوجه ـ كما سيأتي بعد قليل ـ ووجه ترجيحهم يمكن أن يلخص فيما يلي:

١ ـ أن الليث بن سعد أثبت من غيره في المقبري، حتى قال أحمد: «هو ثبت في حديثه جداً» ـ كما في «شرح العلل» ٢/ ٦٧٠ ـ وينظر: «فتح الباري» لابن حجر ١/ ١٨١ ح(٦٣).

٢ ـ أن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة، فلا يعدل عنها إلى غيرها إلّا من كان ضابطاً متثبتاً، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه: رواية الضحاك وهم، وقال الدارقطني في «العلل»: «رواه عبيد الله بن عمر، وأخوه عبد الله، والضحاك بن عثمان عن المقبري، عن أبي هريرة، ووهموا فيه، والقول قول الليث».اهـ. من «فتح الباري» ١/ ١٨١.

ولكن يشكل على ما تقدم أن عبيد الله بن عمر متفق على تثبته وإتقانه ـ كما يتبين ذلك من ترجمته في تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤ ـ، فلعل الإسناد إليه فيه نظر. والله أعلم.

الحديث السابع بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٣٢، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ح(٢١١٦):

أخبرني إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا سعيد بن شبيب أبو عثمان ـ وكان شيخاً صالحاً ـ بطرسوس، قال: أنبأنا ابن أبي زائدة، عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطّاب أنه خطب الناس في اليوم الذي يُشَكُّ فيه فقال: ألَا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وساءلتهم، وأنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا ثلاثين، فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا».

رواة الإسناد:

١ ـ إبراهيم بن يعقوب: ابن إسحاق الجُوْزَجاني ـ بضم الجيم الأولى، وزاي وجيم ـ نزيل دمشق، مات سنة ٢٥٩هـ. روى عن: سعيد بن شبيب، وأحمد بن حنبل، وعنه: الأربعة سوى ابن ماجه. «ثقة حافظ ورمي بالنصب».

تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٤، التقريب ص٩٥.

٢ ـ سعيد بن شبيب أبو عثمان: الحضرمي، المصري. روى عن: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وبقية بن الوليد، وعنه: الجوزجاني، وأبو داود.

تقدم في الإسناد وصف الجوزجاني له بأنه كان شيخاً صالحاً.

قال الذهبي: «من الصلحاء». وقال ابن حجر: «صدوق».

تهذيب الكمال ١٠/ ٤٩٨، الكاشف ١/ ٤٣٨، التقريب ص٢٣٧.

٣ ـ ابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني ـ بسكون الميم ـ أبو سعيد الكوفي، مات سنة ١٨٣هـ أو ١٨٤ وله ثلاث وستون سنة. روى عن: أبيه وعن حسين بن الحارث الجدلي، وعنه: الإمام أحمد، وسعيد بن شبيب وخلق. «ثقة متقن».

تهذيب الكمال ٣١/ ٣٠٥، التقريب ص٥٩٠.

٤ ـ الحسين بن الحارث الجدلي: تقدم في الحديث الرابع عشر، وهو صدوق.

٥ ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب: العدوي، ولد في حياة النبي ﷺ، واستشهد أبوه باليمامة، وولي هو إمرة مكة ليزيد بن معاوية، ومات سنة بضع وستين، وقيل: كان اسمه محمداً، فغيره عمر. روى عن: أبيه، وعمه أمير المؤمنين عمر، وعنه: الحسين الجدلي، وسالم بن عبد الله بن عمر.

تهذيب الكمال ١٧/ ١١٩، التقريب ص٣٤٠.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٤/ ٣٢١ عن يحيى بن أبي زائدة، عن حجاج، عن الحسين بن الحارث به بنحوه، إلا أن فيه: «شاهدان مسلمان».

* وأخرجه الدارقطني ٢/ ١٣١ ح(٢١٧٣) من طريق أبي الأزهر، عن يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن الحسين به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الحسن ـ من أجل سعيد بن شبيب، والحسين بن الحارث، وكلاهما صدوق ـ ولكن للحديث علة، فقد تبين من رواية الإمام أحمد، والدارقطني أن الإمام أحمد رواه عن ابن أبي زائدة فذكر

فيه الحجاج بن أرطاة بين يحيى والحسين بن الحارث، والإمام أحمد فوق سعيد بن شبيب بدرجات.

وقد تابع الإمام أحمد على ذلك الحافظ الثقة يزيد بن هارون، كما أشار إلى ذلك المزي في «التحفة» ١١/ ١٧٨ حيث قال: «وكذلك رواه يزيد بن هارون، عن حجاج بن أرطاة».اهـ.

ولذا قال ابن عبد الهادي ـ كما في «التنقيح» ٢/ ٢٩٩ ح(١١٤٦) ـ: «ولم يذكر ـ أي سعيد بن شبيب ـ في روايته حجاج، وكأنه وهم. والله أعلم».اهـ[١].

وخلاصة القول: أن إسناد الحديث ضعيف؛ لأن مداره على الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، كما في «التقريب» ص١٥٢، ولم أقف عليه مصرحاً بالتحديث. والله أعلم.

---

(١) وقع في المطبوع سقط، استدركته من المخطوط [١٩٧/ب]، والمطبوع كثير السقط والتصحيف.

الحديث الثامن بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٣٨ باب كم الشهر؟ ذكر خبر ابن عباس فيه ح(٢١٣٣):

أخبرنا عمرو بن يزيد هو أبو بُرَيْد الجَرْمي بصريٌّ، عن بهز قال: حدثنا شعبة، عن سلمة، عن أبي الحكم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل عليه السلام فقال: [(١)]الشهر تسع وعشرون».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن يزيد، هو أبو بريد الجَرْمي، بصري. روى عن: بهز بن أسد، وأبي داود الطيالسي، وعنه: النسائي وأبو حاتم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان ـ بعد أن ذكره في «الثقات»: «ربما أغرب».

قال الذهبي: «وثِّق»، وهذه الكلمة منه تشعر بأن الذهبي لم يقف على توثيق الإمام النسائي، وأحسن من ذلك ما قاله ابن حجر فيه: «صدوق».

والظاهر أن الأليق بحاله أن يقال فيه: «ثقة ربما أغرب» ففيها جمع بين أقوال النقاد. والله أعلم.

الكاشف ٢/ ٩١، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠١، التقريب ص٤٢٨.

٢ ـ بهز بن أسد العَمِّي، أبو الأسود البصري، مات بعد المائتين وقيل قبلها. روى عن: شعبة، ويزيد بن زريع، وعنه: عمرو بن يزيد الجرمي، والإمام أحمد وأكثر عنه. «ثقة ثبت».

---

(١) في «التحفة» ٥/ ١٩٣، وفي النسائي «الكبرى» ٢/ ٧٣: «تَمَّ الشهر...».

تهذيب الكمال ٤/ ٢٥٧، التقريب ص١٢٨.

٣ ـ شعبة: هو ابن الحجاج، تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة حافظ متقن.

٤ ـ سلمة: هو ابن كُهَيْل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي. روى عن: أبي الحكم عمران بن الحارث، والشعبي، وعنه: شعبة، والثوري. «ثقة».

تهذيب الكمال ١١/ ٣١٣، التقريب ص٢٤٨.

٥ ـ أبو الحكم: هو عمران بن الحارث السُلَمي، الكوفي. روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وعنه: سلمة بن كهيل، وقتادة. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٣١٣، التقريب ص٤٢٩.

٦ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٣٨ ح(٢١٣٤)، باب كم الشهر؟ عن **محمد بن بشار؛ وأحمد** ١/ ٣٤٠، **كلاهما** (ابن بشار، وأحمد) عن **غندر محمد بن جعفر؛ وأحمد** ١/ ٢١٨ عن **عمرو بن الهيثم**.

كلاهما (غندر، وابن الهيثم) عن شعبة به بنحوه إلّا أن لفظ أحمد ـ عن غندر ـ «تم الشهر. . .»، ولم يذكر غندر قوله «أتاني جبريل»، وفي حديث بندار قال: عن غندر وذكر كلمة معناها: حدثنا شعبة.

* وأخرجه أحمد ١/ ٣٥ من طريق الثوري عن سلمة بن كهيل به بلفظ: «هجر النبي ﷺ نساءه شهراً، فلما مضى تسع وعشرون أتاه جبريل فقال: قد برَّت يمينك، وقد تمَّ الشهر».

الحكم عليه:

إسناده صحيح، ومعنى هذا الحديث ثابت في أحاديث كثيرة، كما تقدم التنبيه عليه في تخريج حديث ابن مسعود عند أبي داود برقم (٥). والله أعلم.

الحديث التاسع بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٣٨ باب كم الشهر؟ ح(٢١٣٧):

أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا إسماعيل، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا، وصفق محمد بن عبيد بيديه ينعتها ثلاثاً، ثم قبض في الثالثة الإبهام في اليسرى.

قال يحيى بن سعيد: قلت لإسماعيل: عن أبيه؟ قال: لا.

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن سليمان: ابن عبد الملك، أبو الحسين الرُّهاوي، مات سنة ٢٦١هـ. روى عن: محمد بن عبيد الطنافسي، وعارم محمد بن الفضل، وعنه: النسائي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن صدقة البغدادي الحافظ. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١/ ٣٢٠، التقريب ص٨٠.

٢ ـ محمد بن عبيد: ابن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب، مات سنة ٢٠٤هـ. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وعنه: الإمام أحمد، وأحمد بن سليمان الرهاوي. «ثقة يحفظ».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٤، التقريب ص٤٩٥.

٣ ـ إسماعيل: هو ابن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، مات سنة ١٤٦هـ. روى عن: محمد بن سعد بن أبي وقاص، والشعبي، وعنه: الطنافسي محمد بن عبيد، والسفيانان، وشعبة، والقطان وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣/ ٦٩، التقريب ص١٠٧.

٤ ـ محمد بن سعد بن أبي وقاص: الزهري، أبو القاسم المدني، نزيل الكوفة، كان يلقب: ظل الشيطان؛ لقصره، قتله الحجاج بعد الثمانين. روى عن: أبيه، وأبي الدرداء، وعنه: إسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق السبيعي.

وثقه ابن سعد، والعجلي، وزاد ابن سعد: وكانت له أحاديث ليست بالكثيرة.

وتابعهما ابن حجر فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٦، التقريب ص٤٨٠.

تخريجه:

* رواية يحيى القطان التي علقها النسائي، علقها أيضاً أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٥٥ـ عن يحيى، عن إسماعيل به بنحوه.

* وأخرجه مسلم ٢/ ٧٦٤ ح(١٠٨٦)؛ والنسائي ٤/ ١٣٨، باب كم الشهر؟ ح(٢١٣٥)؛ وابن ماجه ١/ ٥٣٠، باب ما جاء في الشهر تسع وعشرون ح(١٦٥٧)؛ وأحمد ١/ ١٨٤؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٧ ح(١٩٢٠) من طريق **محمد بن بشر**؛ ومسلم ٢/ ٧٦٤ ح(١٠٨٦)؛ وأحمد ١/ ١٨٤ من طريق **زائدة بن قدامة**؛ ومسلم ٢/ ٧٦٤ ح(١٠٨٦)؛ والنسائي ٤/ ١٣٨ ح(٢١٣٦)؛ وأحمد ١/ ١٨١ من طريق **ابن المبارك**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٠٧ من طريق **مروان بن معاوية**، وعلقه أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٥٥ ـ عن **وكيع**.

خمستهم (ابن بشر، وزائدة، وابن المبارك، ومروان، ووكيع) عن إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه، إلّا أنهم جميعاً ـ سوى وكيع ـ رووه موصولاً بذكر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لإرساله، فليس فيه سعد بن أبي وقاص.

وقد رواه هكذا مرسلاً عن إسماعيل بن أبي خالد ثلاثة، وهم: محمد بن عبيد، ويحيى القطان، ووكيع، وقد رواه جماعة آخرون عن إسماعيل بذكر سعد، وهم: محمد بن بشر، وزائدة بن قدامة، وابن المبارك، ومروان بن معاوية، وقد رجح النسائي الوجه المرسل، فقال ـ بعد إخراج الحديث، كما في «التحفة» ٣/ ٣١٢ ـ: «رواه يحيى وغيره عن إسماعيل عن محمد مرسلاً، حديث يحيى أولى بالصواب عندي». اهـ[(١)].

ولعل النسائي رجح هذا الوجه لكون يحيى سأل إسماعيل: هل فيه (عن أبيه)؟ فقال: لا، ثم إن إسماعيل مدلِّس، ويحيى يميز ما دلَّسه إسماعيل ـ وغيره من شيوخه ـ مما سمعه، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١/ ٣٧٠ ح(٢٠٦): «والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلّسين إلّا ما كان مسموعاً لهم، صرَّح بذلك الإسماعيلي». اهـ.

وقد رجّح أئمة آخرون الوجه الموصول، وهم:

١ ـ الإمام مسلم، فقد أخرجه في صحيحه.

٢ ـ الإمام أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٥٥ ـ حيث قال: «المتصل عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أشبه؛ لأن الثقات قد اتفقوا عليه». اهـ.

٣ ـ الإمام ابن خزيمة، فقد أخرجه في صحيحه.

---

(١) قول النسائي هذا موجود في سننه ٤/ ١٣٨ ح(٢١٣٦)، إلى قوله (مرسلاً)، أما الترجيح الذي ذكره فهو من «التحفة»، ولذلك نقلت كلامه منها.

قال النسائي ٤/ ١٣٩ باب كم الشهر؟ وذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أبي سلمة ح(٢١٣٨):

أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا هارون، حدثنا علي ـ هو ابن المبارك ـ، قال: حدثنا يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو داود: هو سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطائي مولاهم، أبو داود الحراني، مات سنة ٢٧٢هـ. روى عن: هارون بن إسماعيل الخزاز، وأبي عاصم النبيل

وعنه النسائي فأكثر، وأحمد بن عمرو الرملي الحافظ. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ١١/ ٤٥٠، التقريب ص٢٥٢.

٢ ـ هارون: هو ابن إسماعيل الخزاز ـ بمعجمات ـ، أبو الحسن البصري، مات سنة ٢٠٦هـ. روى عن: علي بن المبارك، وهمام بن يحيى، وعنه: سليمان بن سيف الحراني، وأبو موسى الزمن.

قال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، كان عنده كتاب عن علي بن المبارك، وقال أبو داود: لا بأس به، سمعت الحسن بن علي قال: الخزاز شيخ ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص حاله الذهبي وابن حجر بقولهما: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٧٧، الكاشف ٢/ ٣٢٩، التقريب ص٥٦٨.

٣ ـ علي بن المبارك: الهُنَائي ـ بضم الهاء وتخفيف النون، ممدود ـ. روى عن: يحيى بن أبي كثير، وأيوب، وعنه: هارون بن إسماعيل الخزاز، والقطان، وابن علية وغيرهم.

وثقه ابن معين ـ في رواية ـ وابن المديني، وأحمد، وأبو داود، وابن نمير، والعجلي، وقد ذكر يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان ما يفيد أن علي بن المبارك كان عنده عن يحيى كتابان: أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، وقد رواهما عنه جميعاً، وقد بين القطان أيهما مرسل فقال ـ فيما رواه يعقوب بن سفيان ـ: «كان له كتابان: أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، فأما ما روينا نحن عنه فمما سمع، وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع».

وقال ابن معين ـ في رواية ـ والنسائي: لا بأس به.

وقال يعقوب بن سفيان: ورواية علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهاء، وقد سمع منه يحيى ـ يعني ابن سعيد ـ وكان يحدث عنه بما سمع منه، ويحدث عنه بما كتب إليه، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده، وقال ابن عدي: «وهو ثبت في يحيى بن أبي كثير، ومقدم في يحيى، وهو عندي لا بأس به».

وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: «ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان: أحدهما سماع، والآخر إرسال، فحديث الكوفيين فيه شيء».

ولعل مراد يعقوب بوهاء حديثه عن يحيى، هو ما كان من حديث الكوفيين، أما حديث البصريين عنه فهو صحيح، كما يفهم من كلام الإمام يحيى القطان.

المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٣، ثقات ابن شاهين ص١٠٤ رقم (١٣٨)، الكامل ٥/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٧، التقريب ص٤٠٤.

٤ ـ يحيى بن أبي كثير: تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

٥ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن، تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه مسلم ٢/ ٧٦٢ ح(١٠٨٢)؛ والترمذي ٣/ ٦٩، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ح(٦٨٥)؛ وابن الجارود ٢/ ٣١ ح(٣٧٨) من طرق عن وكيع عن علي بن المبارك به بلفظ: «**لا تقدموا رمضان بصيام يومٍ ولا يومين إلّا رجلٌ كان يصوم صوماً فليصمه**».

* وأخرجه البخاري ٢/ ٣٤، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ح(١٩١٤)؛ ومسلم ٢/ ٧٦٣ ح(١٠٨٢)؛ وأحمد ٢/ ٢٣٤، ٥١٣، ٥٢٩؛ والدارمي ١/ ٤٢٩ ح(١٦٤١) من طرق عن **هشام الدستوائي**؛ ومسلم ٢/ ٧٦٣ ح(١٠٨٢) من طرق عن **معاوية بن سلّام، وأيوب السختياني وشيبان بن فروخ**؛ والنسائي ٤/ ١٤٩، باب التقدم قبل شهر رمضان ح(٢١٧٢)، وفي ح(٢١٧٣) وفي ٤/ ١٥٤ باب التسهيل في صيام يوم الشك ح(٢١٩٠)؛ وابن ماجه ١/ ٥٢٨، باب ما جاء من النهي أن يتقدم رمضان بصوم، من طرق عن **الأوزاعي**؛ والنسائي ٤/ ١٥٤ باب التسهيل في صيام يوم الشك ح(٢١٩٠) من طريق **ابن أبي عروبة**؛ وأحمد ٢/ ٢٨١ من طريق **معمر**، وفي ٢/ ٣٤٧، ٤٠٨ من طريق **همام بن يحيى، وأبان**، وفي ٢/ ٥١٣ من طريق **حسين بن ذكوان**.

عشرتهم (الدستوائي، ومعاوية، وأيوب، وشيبان، والأوزاعي،

وابن أبي عروبة ومعمر، وهمام، وأبان، وحسين) عن يحيى بن أبي كثير به بلفظ: «**لا يتقدمنَّ أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلّا أن يكون رجلٌ يصوم صومه فليصم ذلك اليوم**»، وفي حديث معمر: «نهى....»، ولم يذكروا في حديثهم: «**الشهر يكون تسعة وعشرين**».

* وأخرجه الترمذي ٣/٦٨ باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ح(٦٨٤)؛ وأحمد ٢/٤٣٨، وفي ٢/٤٩٧ من طرق عن **محمد بن عمرو**؛ **وأحمد** ٢/٢٥٩ من طريق معمر؛ وابن خزيمة ٣/٢٠٢ ح(١٩٠٨) من طريق يونس بن يزيد، كلاهما (معمر، ويونس) عن **الزهري**.

كلاهما (محمد بن عمرو، والزهري) عن أبي سلمة به بنحوه، إلّا أنهم لم يذكروا في حديثهم: «**الشهر يكون تسعةً وعشرين**»، اللهم إلّا أن ابن خزيمة لما أخرج هذا الحديث من طريق يونس أحال في لفظه على حديث ابن عمر الذي ساقه قبل ذلك ولفظه: «**الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه إلّا أن يُغمَّ عليكم، فإذا غمي عليكم فاقدروا له**»، ولما ساق خبر أبي هريرة قال: «عن رسول الله ﷺ نحو خبر ابن عمر، فقال: «**فإن غمَّ عليكم فعدوا ثلاثين**»، وهذا يدل على أن يونس ذكر هذه اللفظة: «**الشهر تسع وعشرون**» في حديث أبي هريرة، ولكن لا يُجزَم بذلك؛ لأن كلمة «نحو حديث فلان» فيها اتساع يحتمل ذكرها وعدمه، ويتأيد ذلك بطريق معمر، فليس فيها هذه الزيادة. والله أعلم.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، إلا أن لفظة: «**الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثين**» شاذة، وبيان ذلك أن يقال:

قد تبين من التخريج أن وكيعاً رواه عن علي بن المبارك بدون الزيادة «**الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثين**» ـ وهو الذي أخرجه مسلم ـ وكذا رواه بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير، وبعض طرقهم عند

الشيخين، وكذا رواه محمد بن عمرو، والزهري عن أبي سلمة، فهذه الزيادة فيها شذوذ، والأقرب أنها من قبل هارون بن عبد الله؛ لأمرين:

الأمر الأول: أن هارون لا يقارن في الحفظ والإتقان بوكيع، فهارون قال فيه أبو حاتم: شيخ محله الصدق، وقال عنه أبو داود: لا بأس به ـ كما سبق في ترجمته ـ فأين هو من وكيع الذي كان الإمام أحمد يتعجب من حفظه جداً، كما في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٤٧١.

الأمر الثاني: أن الإمام مسلماً أخرج الحديث في صحيحه من طريق وكيع واعتمده، وهذا مقوٍّ لجعل الوهم من قبل هارون. والله أعلم.

﴿ الحديث الحادي عشر بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/ ١٤٠، باب الحث على السحور ح(٢١٤٤):

أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمٰن، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زرٍ، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن بشار: الملقب بـ(بندار)، تقدم في الحديث التسعين، وهو ثقة.

٢ ـ عبد الرحمٰن: هو ابن مهدي، تقدمت ترجمته في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث.

٣ ـ أبو بكر بن عياش: ابن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ، الحناط ـ بمهملة ونون ـ مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقد اختلف في اسمه على قول من يقول إن له اسماً اختلافاً كثيراً.

روى عن عاصم بن بهدلة، وأبي إسحاق السبيعي، وعنه: ابن مهدي، وابن حنبل.

قال ابن عبد البر: كان الثوري، وابن المبارك، وابن مهدي يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وأبي الأحوص إلّا أنه يهم في حديثه وفي حفظه شيء. وقال ابن نمير: ضعيف، وقال أحمد ـ في رواية ـ: صدوق، صاحب قرآن وخير، وفي رواية: ثقة ربما غلط، وفي رواية لما سأله مهنا: أيهما أحب أبو بكر أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل، قلت: لم؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً، قلت: كان في كتبه خطأ؟

قال: لا، كان إذا حدث من حفظه، وقال أبو حاتم لما سئل عن شريك وأبي بكر أيهما أحفظ؟ فقال: هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً، وقال أبو زرعة: في حفظه شيء، وقال يعقوب بن شيبة: شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث، يعرف له سنة وفضل، وفي حديثه اضطراب، وقال البزار: لم يكن بالحافظ، وقد حدّث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه.

وقال الترمذي: كثير الغلط.

وقال ابن عدي: كوفي مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة وقد روى عنه من الكبار جماعة، وحديثه مسنده مقطوعه يكثر. . .، وهو في رواياته عن كلٍّ من روى عنه لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلّا أن يروي عنه ضعيف». اهـ.

وقد أورده الذهبي في ديوانه، ولخص حاله في الميزان فقال: «أحد الأئمة الأعلام صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث، لكنه ضعفه محمد بن عبد الله بن نمير». اهـ.

وقد لخص الحافظ ابن حجر أقوال الأئمة فيه فقال: «ثقة عابد إلّا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

ولا شك أن كلمة الحافظ الذهبي فيه أقرب إلى مقالات الأئمة فيه. والله أعلم.

علل ابن أبي حاتم ٢/ ٣٢٩ رقم (٢٠٩)، جامع الترمذي ٤/ ٦٠١ ح(٢٥٦٧)، تهذيب الكمال ٣٣/ ١٢٩، الديوان ٢/ ٤٨٤، الميزان ٤/ ٤٩٩، تهذيب التهذيب ١٢/ ٣١، التقريب ص٦٢٤.

٤ ـ عاصم: هو ابن أبي النجود، تقدم في الحديث الثامن

والخمسين، وهو صدوق له أوهام حديثه في الصحيحين مقرون.

٥ ـ زر: هو ابن حبيش، تقدم في الحديث الثامن والخمسين، وهو ثقة جليل مخضرم.

٦ ـ ابن مسعود: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

تخريجه:

* أخرجه البزار ٥/٢١٧ ح(١٨٢١)؛ وابن خزيمة ٣/٢١٣ ح(١٩٣٦)؛ وأبو عوانة الإسفراييني في مستخرجه [القسم المفقود ص١٠٨] عن داود بن محمد، ويوسف بن موسى؛ وابن عدي في الكامل ٤/٢٧ ـ ٢٨ عن القاسم بن الليث، وأبو يعلى، وأحمد بن يوسف الضحاك، **سبعتهم** (البزار، ابن خزيمة، وداود، ويوسف، والقاسم، وأبو يعلى، والضحاك) عن بندار به بلفظه.

* وأخرجه النسائي ٤/١٤٠، باب الحث على السحور، ح(٢١٤٥) عن عبيد الله بن سعيد، عن ابن مهدي به، لكنه جعله موقوفاً على ابن مسعود، وقال عبيد الله: «تسحروا»، قال عبيد الله: لا أدري كيف لفظه»؟.

* وأخرجه البزار ٥/٢١٨ ح(١٨٢٢)؛ وابن خزيمة ٣/٢١٣ ح(١٩٣٦) عن محمد بن عبد الرحيم البزاز المعروف بصاعقة؛ وأبو عوانة في مستخرجه [القسم المفقود ص١٠٨] عن **القَطِراني** ـ هكذا: قاف مفتوحة، ثم طاء مهملة مكسورة ثم راء ـ[1]، **كلاهما** (صاعقة، والقطراني) عن **أحمد بن يونس**؛ وأبو عوانة في مستخرجه [القسم المفقود ص١٠٨] من طريق العطاردي ـ **أحمد بن عبد الجبار**؛ وعلقه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/١٠٣ عن علي بن المديني، عن **أبي داود**

---

(١) ينظر: «تبصير المنتبه» لابن حجر ٣/١١٧١.

الطيالسي[1]، **كلاهما** (ابن يونس، والعطاردي) عن أبي بكر بن عياش به بلفظه، إلّا أنه في رواية أحمد بن يونس ـ فيما رواه عنه صاعقة ـ[2]، والعطاردي موقوفاً.

الحكم عليه:

إسناده حسنٌ، والصواب وقفه على ابن مسعود، ومتنه ثابت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه، وبيان ذلك أن يقال:

قد تبين من التخريج أن الحديث رواه عبيد الله بن سعيد السرخسي ـ ثقة مأمون كما في «التقريب» ص٣٧١ ـ عن ابن مهدي فوقفه على ابن مسعود، وقد قال النسائي ـ كما في «التحفة» ٧/ ٢٦ ـ: «عبيد الله أثبت عندنا من ابن بشار، وحديثه أولى بالصواب». اهـ.

وقد تابع عبيد الله ـ على رواية هذا الوجه ـ: العطاردي، وأحمد بن يونس ـ فيما رواه عنه صاعقة ـ، وأبو داود الطيالسي.

وأما رواية أحمد بن يونس، فقد قال ابن عدي ٤/ ٢٨: «وأكثر الرواة عن أحمد بن يونس موقوفاً».

---

(١) الذي في «تاريخ بغداد»: «أبو داود» مهملاً، والذي وجدته ممن اشتهر بكنيته في شيوخ علي، وتلاميذ أبي بكر، هو الطيالسي، ينظر: «تهذيب الكمال» ٢١/ ٧، ٣٣/ ١٣١. والله أعلم.

(٢) وقد وقع في رواية ابن خزيمة عن محمد بن عبد الرحيم (صاعقة) عن أحمد بن يونس ـ في النسخة المطبوعة ـ: «مرفوعاً»، والذي في «إتحاف المهرة» لابن حجر ١٠/ ١٨٩ «موقوفاً»، والأقرب ـ والله أعلم ـ أن الصواب هو ما ذكره ابن حجر لأمرين: الأول: أن النسخة المطبوعة كثيرة السقط والتحريف والتصحيف، الثاني: أن ابن خزيمة ـ: ـ لمَّا أخرج حديث بندار قال ـ كما نقله الحافظ في «الإتحاف» ـ: «حدثنا محمد بن بشار بخبرٍ غريبٍ غريبٍ، هكذا بالتكرار، وهذا من الإمام ابن خزيمة استنكار واستغراب للوجه المرفوع، فلو كان عنده طريق آخر «مرفوعاً» لما استغربه». والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» ٥/ ٦٨ ـ مشيراً إلى أن أكثر الرواة أيضاً عن أبي بكر رووه موقوفاً ـ: «ورواه أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، ورواه غيره من أصحاب أبي بكر فوقفوه».اهـ.

وأبلغ من ذلك كله أن الإمام علي بن المديني ـ لما ذكر له الوجه المرفوع عن بندار عن ابن مهدي به ـ قال: «هذا كذب، حدثني أبو داود موقوفاً، وأنكره أشد الإنكار».اهـ. كما في «تاريخ بغداد» ٢/ ١٠٣.

فظهر من خلال ما تقدم من التخريج، ومن كلام الأئمة أن الصواب هو الوجه الموقوف، وأن رواية الوجه المرفوع الذي رواه بندار وغيره ممن تابعه عليه خطأ. والله أعلم.

وحديث الباب ثابت بلفظه في الصحيحين وغيرهما مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث أنس رضي الله عنه، وقد أخرجه البخاري ٢/ ٢٦، باب بركة السحور من غير إيجاب ح(١٩٢٣)؛ ومسلم ٢/ ٧٧٠ ح(١٠٩٥)؛ والترمذي ٣/ ٨٨، باب ما جاء في فضل السحور ح(٧٠٨)؛ والنسائي ح(٢١٤٦) ـ تحت حديث الباب ـ، وابن ماجه ١/ ٥٤٠ باب ما جاء في السحور ح(١٦٩٢).

وفي الباب عن أبي هريرة أيضاً، وسيأتي تخريجه في الحديث التالي.

الحديث الثاني عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٤١، باب في الحث على السحور، وذكر الاختلاف على عبد الملك بن أبي سليمان في هذا الحديث، ح(٢١٤٧):

أخبرنا علي بن سعيد بن جرير ـ نسائي ـ، قال: حدثنا أبو الربيع، قال: حدثنا منصور بن أبي الأسود، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة».

رواة الإسناد:

١ ـ علي بن سعيد بن جرير النسائي: نزيل نيسابور، مات سنة بضع وخمسين روى عن: أبي الربيع الزهراني، وأبي عامر العقدي، وعنه: النسائي، وابن ماجه في «التفسير».

قال النسائي: صدوق. ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان متقناً من جلساء أحمد، وقال الحاكم: محدث عصره، كتب بالحجاز والشام والعراقين وخراسان، سمعت أبا سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد يقول: قال لنا محمد بن يحيى: اكتبوا عن هذا الشيخ، فإنه شيخ ثقة يشبه المشايخ.

وقد لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق»، ولعل حاله أعلى من هذا الوصف، إذ وثقه الذهلي، ووصفه ابن حبان بالإتقان، وكذا أثنى عليه الحاكم.

تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٧، التقريب ص٤٠١.

٢ ـ أبو الربيع: هو سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني، البصري، نزيل بغداد، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن منصور بن أبي الأسود ويزيد بن زريع، وعنه: الشيخان واحتجا به، وأبو داود.

روى عنه الأئمة ووثقوه، ولم يتكلم فيه سوى ابن خراش ـ المُتَكَلَّمِ فيه ـ ولذلك قال ابن حجر: «ثقة تكلم فيه بلا حجة».

تهذيب الكمال ١١/ ٤٢٣، التقريب ص٢٥١.

٣ ـ منصور بن أبي الأسود: الليثي، الكوفي، يقال: اسم أبيه حازم. روى عن عبد الملك بن أبي سليمان، والأعمش، وعنه: أبو الربيع الزهراني، وابن مهدي.

قال ابن معين ـ في رواية ـ: ثقة، وقال مرةً: لا بأس به، وكان من الشيعة الكبار، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق»، وعبارة الذهبي بعد ذلك: «شيعي»، وعبارة ابن حجر: «رمي بالتشيع».

الكاشف ٢/ ٢٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٢، التقريب ص٥٤٦.

٤ ـ عبد الملك بن أبي سليمان: تقدم في الحديث الرابع والتسعين، وهو على الأرجح «ثقة له أوهام».

٥ ـ عطاء: هو ابن أبي رباح، تقدم في الرابع والتسعين، وهو ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال.

٦ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٤١ ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢١٤٨) من

طريق يزيد بن هارون؛ وعلقه الدارقطني ١١/ ١٠٤ عن أبي حمزة[١]، كلاهما (يزيد، وأبو حمزة) عن عبد الملك بن أبي سليمان به بلفظه موقوفاً.

* وأخرجه النسائي ح(٢١٥٠)؛ وعبد الرزاق ٤/ ٢٢٨ ح(٧٦٠١) ـ، وعنه: أحمد ٢/ ٣٧٧ ـ من طريق **الثوري**؛ والنسائي ٤/ ١٤١ ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢١٤٩) من طريق **يحيى القطان**؛ وأحمد ٢/ ٤٧٧ عن **وكيع**، وفي ٢/ ٢٨٣ من طريق **معمر**.

أربعتهم (الثوري، والقطان، ووكيع، ومعمر) عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى.

والطبراني في «الأوسط» ٩/ ٢٦٤ ح(٩٤٠٥) ـ وعلقه الدارقطني في العلل ١١/ ١٠٣ـ من طريق يعقوب بن عطاء بن أبي رباح.

كلاهما (ابن أبي ليلى، ويعقوب) عن عطاء بن أبي رباح به بلفظه، إلّا أن لفظ معمر «دعا رسول الله ﷺ بالبركة في السحور والثريد».

* وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٣٣، من طريق عمرو بن حكام، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده حسن، وهو حديث صحيح مرفوعاً، وإعلاله بالوقف وجيه، ومتن الحديث ثابت في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وبيان هذا فيما يلي:

حديث الباب رواه منصور بن أبي الأسود ـ وهو صدوق ـ مرفوعاً،

---

(١) لم يتضح لي من هو أبو حمزة؟ فقد بحثت في ترجمة عبد الملك، فلم أر في تلاميذه من كنيته أبو حمزة وبحثت في تراجم من كنيتهم «أبو حمزة» فلم أجد عبد الملك مذكوراً في شيوخ واحدٍ منهم، لكن يحتمل أن يكون المراد «أبا حمزة السكري» فإنه مشهور بكنيته.

وخالفه يزيد بن هارون وأبو حمزة عن عبد الملك، فوقفاه على أبي هريرة.

ويزيد فوق منصور بدرجات، فيزيد «ثقة متقن عابد» ـ كما في «التقريب» ص٦٠٦ ـ، فكيف وقد تابعه أبو حمزة.

وقد ذكر الدارقطني في «العلل» ١١/ ١٠٥ أن رفعه صحيح، فلعله رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن كلا الوجهين محفوظ؛ لأن للمرفوع طرقاً أخرى إلى عطاء، وهي طريق يعقوب بن عطاء، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى على أنه اختلف عليه ـ أي ابن أبي ليلى ـ في متنه: فرواه الجماعة بلفظ حديث الباب، وخالفهم معمر فرواه بلفظ: «دعا رسول الله بالبركة في السحور والثريد»، ولعل هذا الاختلاف من شيخهم محمد، فإنه صدوق سيء الحفظ جداً ـ كما في «التقريب» ص٤٩٣ ـ.

وأما يعقوب بن عطاء فهو ضعيف كما قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال عنه أحمد: منكر الحديث، وقال عنه ابن عدي: «وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب...»، كما نقل ذلك كله عنهم المزي في «تهذيبه» ٣٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

ورواية الطبراني في «الأوسط» من طريق أبي إسماعيل المؤدب عن يعقوب، وعلى فهذه المتابعة واهية، لضعف يعقوب، وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل، كما في هذا الطريق.

وللحديث طريقان آخران إلى أبي هريرة:

أحدهما: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمٰن فقد قال عنها النسائي عقب إخراجها: «حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل».اهـ.

والثاني: طريق محمد بن زياد التي رواها عمرو بن حكام، عن شعبة، عن محمد بن زياد به، وهو إسناد منكر، لتفرد عمرو بن حكام ـ

وهو متروك، كما في «الميزان» ٣/ ٢٥٤ ـ بهذا الحديث عن شعبة.

ومما تقدم يتبين أن طريق الموقوف أقوى من طريق المرفوع، وطرق المرفوع ـ سوى طريق محمد بن زياد ـ على ما فيها من الضعف، فهي يشدُّ بعضها بعضاً وبذلك يتبين وجه كلمة الإمام الدارقطني السابقة: «ورفعه صحيح». والله أعلم.

وقد تقدم في الحديث السابق ـ حديث ابن مسعود ـ ذكر ما يشهد لهذا الحديث من حديث أنس في الصحيحين.

الحديث الثالث عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٤٢، باب تأخير السحور ح(٢١٥٢):

أخبرنا محمد بن يحيى بن أيوب، قال: أنبأنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن عاصم، عن زر قال: قلنا لحذيفة: أيَّ ساعةٍ تسحرت مع رسول الله ﷺ؟ قال: «هو النهار، إلَّا أن الشمس لم تَطْلُع».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن يحيى بن أيوب: ابن إبراهيم الثقفي، أبو يحيى المروزي، القُصْري المعلم. روى عن: وكيع، وابن إدريس، وعنه: النسائي، والترمذي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٦/ ٦٠٣، التقريب ص٥١٢.

٢ ـ وكيع: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين، وهو ثقة حافظ عابد.

٣ ـ سفيان: هو الثوري، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والخمسين، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

٤ ـ عاصم: هو ابن أبي النجود، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والخمسين، وهو صدوق له أوهام.

٥ ـ زر: ابن حبيش، تقدم في الحديث الثامن والخمسين، وهو ثقة جليل مخضرم.

٦ ـ حذيفة: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

تخريجه:

* أخرجه الجوزقاني في «الأباطيل» ٢/ ١٠٥ من طريق النسائي به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٥/ ٤٠٠ عن وكيع[1]، وفي ٥/ ٣٩٩ عن مؤمل[2]، كلاهما (وكيع، ومؤمل) عن سفيان به بنحوه، ولفظ مؤمل: «كان بلال يأتي النبي ﷺ وهو يتسحر، وإني لأبصر مواقع نبلي، قلت: أبعد الصبح؟ قال: بعد الصبح إلّا أنها لم تطلع الشمس».

* وأخرجه ابن ماجه ١/ ٥٤١ باب ما جاء في تأخير السحور ح(١٦٩٥) من طريق **أبي بكر بن عياش**؛ وأحمد ٥/ ٣٩٦ من طريق **حماد بن سلمة**، وفي ٥/ ٤٠٥ من طريق **شريك بن عبد الله**، **ثلاثتهم** (أبو بكر، وحماد، وشريك) عن عاصم بن بهدلة به بنحوه، إلّا أن لفظ حديث حماد: «تسحرت، ثم انطلقت إلى المسجد، فمررت بمنزل حذيفة بن اليمان فدخلت عليه، فأمر بلقحة فحلبت، وبقدر فسخنت، ثم قال: ادن فكل، فقلت: إني أريد الصوم، فقال: وأنا أريد الصوم، فأكلنا وشربنا ثم أتينا المسجد، فأقيمت الصلاة ثم قال حذيفة: هكذا فعل بي رسول الله ﷺ، قلت: أبعد الصبح؟ قال: نعم، هو الصبح، غير أنه لم تطلع الشمس، قال: وبين بيت حذيفة وبين المسجد كما بين بيت ثابت وبستان حوط»، وقال حماد أيضاً: وقال حذيفة: «هكذا صنعت مع النبي ﷺ وصنع بي النبي ﷺ».

وحديث شريك نحو حديث مؤمل السابق.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٤٢ ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢١٥٣)؛ والجوزقاني في «الأباطيل» ٢/ ١٠٦ من طريق شعبة، عن عدي بن ثابت، عن **زر بن حبيش**؛ والنسائي ح(٢١٥٤) ـ ومن طريقه الجوزقاني في «الأباطيل» ٢/ ١٠٦ ـ من طريق إبراهيم النخعي، عن **صلة بن زفر**،

---

(١) سقط ذكر (زر) في المطبوع، والاستدراك من «أطراف المسند» ٢/ ٢٥٥.

(٢) تحرف اسم (زر) في المطبوع إلى (نصر) والتصويب من «أطراف المسند» ٢/ ٢٥٥.

كلاهما (زر، وصلة) عن حذيفة موقوفاً، ولفظ حديث عدي: «تسحرت مع حذيفة ثم خرجنا إلى الصلاة، فلما أتينا المسجد صلينا ركعتين، وأقيمت الصلاة، وليس بينهما إلّا هنيّة»، ولفظ صلة: «تسحرت مع حذيفة، ثم خرجنا فصلينا ركعتي الفجر، ثم أقيمت الصلاة فصلينا».

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الحُسْن، إلا أنه ضعيف لاضطراب عاصم بن أبي النجود في سنده ومتنه، وبيان ذلك فيما يلي:

قد تبين من خلال التخريج أن عاصماً اضطرب في متنه، ثم هو قد خولف في متنه وإسناده، أما في متنه فقد سبق سياق الألفاظ عن عدي بن ثابت في روايته عن زر، وسياق لفظ صلة في روايته عن حذيفة، كما أنهما خالفاه في رفعه، فروياه موقوفاً على حذيفة، وعدي بن ثابت فوق عاصم في الحفظ والإتقان، فإن عدياً «ثقة رمي بالتشيع» كما في «التقريب» ص٣٨٨، وهذا كافٍ في ترجيح رواية عدي، فكيف وقد تابعه على هذا صلة بن زفر في روايته عن حذيفة؟ وقد قال يعقوب بن شيبة عن عاصم: في حديثه اضطراب، وهو ثقة، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، نقل ذلك عنهما المزي في «تهذيبه» ١٣/ ٤٧٧، ٤٧٨.

وبخصوص رواية عاصم عن زر، قال العجلي في كتابه «الثقات» ص٢٣٩: «عاصم ثقة في الحديث، لكن يختلف عليه في حديث زر، وأبي وائل»[١].

وقال ابن رجب في شرح «العلل» ٢/ ٧٨٨ عن عاصم: «كان حفظه

(١) في المطبوع أخطاء غيرت المعنى، صوبتها من «شرح العلل» لابن رجب ٢/ ٧٨٨.

سيئاً وحديثه ـ خاصة ـ عن زر، وأبي وائل مضطرب، كان يحدث بالحديث تارة عن زر وتارة عن أبي وائل.

قال حنبل بن إسحاق: ثنا مسدد، ثنا أبو زيد الواسطي، عن حماد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل ـ ثم ساق ابن رجب كلمة العجلي السابقة ـ». اهـ.

ولأجل هذا الاضطراب في سنده ومتنه، قال الجوزجاني ـ كما في «فتح الباري» لابن رجب ٤/ ٤٢٤ ـ: «وهو حديث أعيا أهل العلم معرفته»، وقال النسائي ـ كما في «التحفة» ٣/ ٣٢ ـ: «لا نعلم أحداً رفعه غير عاصم، فإن كان رفعه صحيحاً فمعناه: أنه قرب النهار؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾، معناه: إذا قاربن البلوغ؛ كقول القائل: بلغنا المنزل، إذا قاربه». اهـ.

قال ابن كثير في تفسيره ١/ ٢١١ آية (١٨٧) ـ معلقاً على قول النسائي ـ: «وهذا الذي قاله هو المتعين حمل الحديث عليه، أنهم تسحروا، ولم يتيقنوا طلوع الفجر، حتى إن بعضهم ظن طلوعه، وبعضهم لم يتحقق ذلك». اهـ.

وظاهر كلام ابن كثير الذي قبل هذا يشير إلى أنه يضعف المرفوع، حيث قال: «وهو حديث تفرد به عاصم بن أبي النجود، قاله النسائي... ثم ساق كلامه».

وقال الجوزجاني ٢/ ١٠٥: «هذا حديث منكر، وقول عاصم: هو النهار إلّا أن الشمس لم تطلع، خطأ منه، وهو وهم فاحش؛ لأن عدياً روى عن: زر بن حبيش بخلاف ذلك، وعدي أحفظ، وأثبت من عاصم»، ثم قال عن حديث عدي: «هذا حديث حسن».

وقال ابن مفلح في «الفروع» ٣/ ٧٠: «وعاصم في حديثه اضطراب ونكارة، فرواية الأثبات أولى». اهـ.

وقد صحح الحديث الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٦٢ ح(١٩١٩) حيث قال: «فروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة قال: «تسحرنا...» [ثم ذكر نحو حديث الباب]، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه، وروى ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة».اهـ.

وتصحيح هذا الحديث فيه نظر ـ والله أعلم ـ لما تقدم من بيان علله، وخلاصتها:

١ ـ أن عاصماً في حفظه شيء، وخاصةً إذا روى عن: زر أو عن أبي وائل وحديث الباب من روايته عن زر.

٢ ـ أنه مع ذلك فقد خولف في سنده ومتنه، كما سبق بيانه.

وقد حاول بعض أهل العلم أن يلتمس للحديث تأويلاً ـ على فرض ثبوته ـ.

قال ابن رجب في «فتح الباري» له ٤/ ٤٢٥: «ومن المتأخرين من حمل حديث حذيفة على أنه يجوز الأكل في نهار الصيام حتى يتحقق طلوع الفجر، ولا يكتفى بغلبة الظن بطلوعه، وقد نصَّ على ذلك أحمد وغيره، فإن تحريم الأكل معلق بتبين الفجر».اهـ.

وهذا الحمل الذي ذكره ابن رجب عن بعض المتأخرين بعيدٌ من معنى الحديث فإن فيه أن الشمس لم تطلع فقط، فهو بعد تيقن الفجر بكثير. والله أعلم.

وإذا تبين أن الراجح من الحديث وقفه على حذيفة، وأن لفظ عدي وصلة أرجح، وأن تأويلها على ما ذكره النسائي وتبعه ابن كثير، إذا تبين هذا، فقد قال ابن كثير في تفسيره ١/ ٢١١ آية (١٨٧): «وقد روى عن: طائفةٍ كثيرة من السلف أنهم تسامحوا في السحور عند مقاربة الفجر روي مثل هذا عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وابن مسعود...» ثم ساق

جماعات من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٦٢ بعض الآثار عن الصحابة والتابعين كلها تدور أن إمساكهم عن الأكل والشرب حين يتبين بياض النهار من سواد الليل؛ بمعنى: أن ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت، كما نقل هذا المعنى ابن مفلح في «الفروع» عن مسروقٍ، وكذا فسره ابن المنذر فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح ٤/ ١٦٢، ولشيخ الإسلام ابن تيمية جواب عن حديث حذيفة ـ لو صحَّ ـ وجواب عن أثر مسروق، ذكره في شرح كتاب الصيام من العمدة ١/ ٥٣١. والله أعلم.

الحديث الرابع عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٤٥، باب فضل السحور ح(٢١٦٢):

أخبرنا إسحاق بن منصور، قال: أنبأنا عبد الرحمٰن، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الحميد صاحب الزيادي قال: سمعت عبد الله بن الحارث يحدث عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: دخلت على النبي ﷺ ـ وهو يتسحر ـ فقال: «إنها بركة أعطاكم الله إياها فلا تدعوه».

رواة الإسناد:

١ ـ إسحاق بن منصور: ابن بَهْرَام، أبو يعقوب التميمي المروزي، المعروف بالكوسج، مات سنة ٢٥١. روى عن ابن مهدي، والقطان، وعنه: الستة، إلّا أبا داود. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢/ ٤٧٤، التقريب ص١٠٣.

٢ ـ عبد الرحمٰن: هو ابن مهدي، تقدمت ترجمته في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث.

٣ ـ شعبة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة حافظ متقن.

٤ ـ عبد الحميد صاحب الزيادي: هو عبد الحميد بن دينار. روى عن عبد الله بن الحارث، وأنس بن مالك، وعنه: شعبة، وابن علية. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٦/ ٤٢٨، التقريب ص٣٣٣.

٥ ـ عبد الله بن الحارث: الأنصاري، البصري، أبو الوليد، نسيب ابن سيرين روى عن: أنس، وابن عباس، وابن عمر، وجماعة من

الصحابة، وروايته عن النبي ﷺ مرسلة، وعنه: عبد الحميد صاحب الزيادي، وأيوب.

قال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقد لخَّص حاله ابن حجر بقوله: «ثقة».

وأما قول أبي حاتم يكتب حديثه، ففيه تشدد ظاهر، فالرجل ممن احتج به الشيخان.

تهذيب الكمال ١٤/ ٤٠٠، التقريب ص٢٩٩.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٥/ ٣٦٧ عن محمد بن جعفر؛ وفي ٥/ ٣٧٠ عن روح، كلاهما (محمد، وروح) عن شعبة به بنحوه، إلَّا أن في حديث روْح قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رجلاً دخل على النبي ﷺ فذكره بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لانقطاعه؛ فإن عبد الله بن الحارث لم يصرح بسماعه من ذلك الصحابي، ولم أقف على ما يفيد سماع عبد الله بن الحارث من ذلك الرجل. والله أعلم.

والحديث يدل على أن السحور مبارك، وفيه حث على عدم تركه، وهذان المعنيان ثابتان في حديث أنس المتفق على صحته، وقد تقدم تخريجه عند ذكر شواهد حديث ابن مسعود الماضي برقم (١١١). والله أعلم.

﴿ الحديث الخامس عشر بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/ ١٤٦ باب تسمية السحور غداء ح(٢١٦٤):

أخبرنا سويد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله، عن بقية بن الوليد قال: أخبرني بَحيْر بن سعد، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معديكرب، عن النبي ﷺ قال:

«عليكم بغداء السحور فإنه هو الغداء المبارك».

رواة الإسناد:

١ ـ سويد بن نصر: ابن سويد المروزي، أبو الفضل، لقبه الشاه، راوية ابن المبارك مات سنة ٢٤٠هـ. روى عن ابن المبارك، وعلي بن الحسين بن واقد، وعنه: الترمذي والنسائي. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٢/ ٢٧٢، التقريب ص٢٦٠.

٢ ـ عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي، مولى بني حنظلة، مات سنة ١٨١هـ. روى عن: بقية بن الوليد، والسفيانين، وعنه: سويد بن نصر، والإمام أحمد. «ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير».

تهذيب الكمال ١٦/ ٥، التقريب ص٣٢٠.

٣ ـ بقية بن الوليد: ابن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمد ـ بضم التحتانيَّة وسكون المهملة وكسر الميم ـ، مات سنة ١٩٧هـ وله ٨٧. روى عن: بحير بن سعد ومالك والزبيدي، وعنه: ابن المبارك، والحمادان.

قال ابن المبارك: كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر.

وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

واتفقت كلمة ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة والنسائي، أنه ثقة إذا حدَّث عن الثقات والمعروفين، وأما ما رواه عن المجهولين فليس بشيء.

وقال ابن معين: كان يحدث عن الضعفاء بمائة حديث قبل أن يحدث عن الثقات.

وقال أحمد: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلّا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير[1]، فعلمت من أين أتي!

وقال يعقوب بن شيبة: بقية ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحبُّ إليّ من إسماعيل بن عياش.

وقال النسائي: إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يدري عمن أخذه.

وقال ابن حبان: «دخلت حمص، وأكبر همي شأن بقية، فتتبعت أحاديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو ـ يعني تتبعته بنزول ـ، فرأيته ثقةً مأموناً ولكنه كان مدلساً، ودلَّس عن عبيد الله بن عمر، ومالك، وشعبة ما أخذه عن مثل المجاشع بن عمرو. . .ـ فذكر

(١) وهذا بسبب تدليس التسوية.

جملة من الضعفاء ثم قال: ـ فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ما سمع من هؤلاء الضعفاء عنهم، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك وأسقط الواهي بينهما، فالزق الوضع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وامتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به» انتهى.

وقال ابن عدي: «يخالف في بعض رواياته عن الثقات، وإذا روى عن: أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن: غيرهم خلَّط، وإذا روى عن: المجهولين فالعهدة منهم، لا منه وبقية صاحب حديث، ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس وهذه صفة بقية».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء».

تهذيب الكمال ٤/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٤، التقريب ص١٢٦.

٤ ـ بحير بن سعد: بكسر الحاء المهملة السَّحولي، بمهملتين، أبو خالد الحمصي. روى عن: خالد بن معدان، ومكحول الشامي، وعنه: بقية، وإسماعيل بن عياش. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٤/ ٢٠، التقريب ص١٢٠.

٥ ـ خالد بن معدان: تقدم في الحديث الخمسين، وهو ثقة عابد يرسل كثيراً.

٦ ـ المقدام بن معدي كرب: الكندي، صحابي مشهور، زل الشام، ومات سنة ٨٧هـ على الصحيح، وله ٩١ سنةً.

الاستيعاب ٤/ ١٤٨٢، أسد الغابة ٤/ ١٦٨، التقريب ص٥٤٥

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٤/ ١٣٢ عن عتاب بن زياد، عن ابن المبارك؛ والطبراني في «الكبير» ٢٠/ ٢٧١ ح(٦٤١)؛ وفي مسند الشاميين ٢/ ١٧١ ح(١١٣٠) من طريق نعيم بن حماد، كلاهما (ابن المبارك، ونعيم) عن بقية به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/١٤٦ ـ تحت حديث الباب ح(٢١٦٥) عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان مرسلاً ـ ليس فيه المقدام ـ بلفظ: قال رسول الله ﷺ لرجلٍ: «هلم إلى الغداء المبارك» يعني السحور.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن الراجح إرساله، ومعناه ثابت في الصحيح.

وإيضاح هذا بأن يقال: قد تبين من التخريج أن مدار الحديث على خالد بن معدان وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه بحير بن سعد عنه موصولاً بذكر المقدام.

٢ ـ ورواه ثور بن يزيد ـ ثقة ثبت، كما في «التقريب» ص١٣٥ ـ عن خالد مرسلاً.

وبالنظر في هذين المختلفين نجد أن كلاً منهما ثقة ثبت، إلّا أنه يمكن أن ينظر في الرواة عنهما، فالراوي عن بحير هو بقية بن الوليد، والراوي عن ثور هو الثوري.

وبقية وإن كان صرَّح بالتحديث عن شيخه، إلّا أنه لم يصرح به بين شيخ شيخه وشيخه، فيحتمل أنه دلَّسه تدليس تسوية، فهو يفعل هذا كثيراً، وهو مع ثقته إلّا أنه أيضاً لا يقارن بالثوري في إمامته وإتقانه.

فيترجح حينئذٍ الوجه المرسل ـ لما مضى ـ؛ ولأن ثوراً كانت له

عناية بحديث خالد بن معدان، كما ذكر ذلك الوليد بن مسلم ـ لما سأله معن بن الوليد بن هشام ـ: كان ثور بن يزيد يحفظ حديثه؟ قال ـ أي الوليد ـ: كان يحفظ حديث خالد بن معدان، ينظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٤٢٣.

والخلاصة: أن الوجه المرسل أرجح؛ لما يلي:

١ ـ أن ثوراً له مزيد عناية بحديث خالد.

٢ ـ احتمال تدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية، مع مخالفته للثوري في رواية هذا الحديث عن شيخه ثور.

وقد تقدم في الأحاديث القريبة السابقة وفي تخريجها شواهد لما دلَّ عليه هذا الحديث من أن السحور مبارك. والله أعلم.

الحديث السادس عشر بعد المائة

قال النسائي ١٥٨/٤ باب ثواب من قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً ح(٢٢١٠):

أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا أبو هشام، قال: حدثنا القاسم بن الفضل، قال: حدثنا النضر بن شيبان، قال: قلت لأبي سلمة بن عبد الرحمٰن: حدِّثني بشيء سمعته من أبيك، سمعه أبوك من رسول الله ﷺ، ليس بين أبيك وبين رسول الله ﷺ أحدٌ في شهر رمضان، قال: نعم، حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان عليكم، وسننت لكم قيامه، فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبد الله بن المبارك: المُخَرَّمي ـ بمعجمة وتثقيل ـ، أبوجعفر البغدادي مات سنة بضع وخمسين. روى عن أبي هشام المخزومي، ووكيع، وعنه: البخاري وأبو داود، والنسائي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٣٤، التقريب ص٤٩٠.

٢ ـ أبو هشام: هو المغيرة بن سلمة المخزومي، البصري، مات سنة ٢٠٠هـ. روى عن: القاسم بن الفضل، وأبي عوانة، وعنه: محمد بن عبد الله بن المبارك، وابن المديني. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٦٦/٢٨، التقريب ص٥٤٣.

٣ ـ القاسم بن الفضل: ابن مَعْدان الحُدَّائي ـ بضم المهملة والتشديد ـ أبو المغيرة البصري، مات سنة ١٦٧هـ. روى عن: النضر بن

شيبان، وابن سيرين، وعنه: أبو هشام المخزومي، وابن علية. «ثقة، رمي بالإرجاء».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٤١٠، التقريب ص٤٥١.

٤ ـ النضر بن شيبان: الحُدَّائي. روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمٰن واشتهر بروايته عنه لحديث الباب، وعنه: القاسم بن الفضل الحداني، ونصر بن علي الجهضمي الكبير.

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان ممن يخطئ.

وتعقبه ابن حجر بقوله: «فإذا كان أخطأ في حديثه وليس له غيره، فلا معنى لذكره في الثقات، إلّا أن يقال: هو في نفسه صادق، وإنما غلط في اسم الصحابي فيتجه لكن يرد على هذا أن في بعض طرقه عنه لقيت أبا سلمة. . .، فذكر سياقه المتقدم وقد جزم جماعة من الأئمة بأن أبا سلمة لم يصح سماعه من أبيه، فتضعيف النضر على هذا متعين».اهـ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «لين الحديث».

تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٢، التقريب ص٥٦٢.

٥ ـ أبو سلمة بن عبد الرحمٰن: تقدمت ترجمته الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ عبد الرحمٰن بن عوف، من أعيان الصحابة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، مناقبه مشهورة، مات سنة ٣٢، وقيل غير ذلك.

معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ١١٦ وأطال في ترجمته، التقريب ص٣٤٨.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ح(٢٢٠٩) من طريق **النضر بن شميل**؛ وابن

ماجه ١/ ٤٢١، باب ما جاء في قيام شهر رمضان ح(١٣٢٨) من طريق **أبي داود الطيالسي**؛ وأحمد ١/ ١٩١ عن **أبي سعيد مولى بني هاشم**؛ والبزار ٣/ ٢٥٦ ح(١٠٤٨) عن **عمر بن موسى السامي، أربعتهم** (النضر، والطيالسي، وأبو سعيد، وعمر) عن القاسم بن الفضل به بنحوه، إلّا أن النضر بن شميل لم يذكر قوله: «**سننت لكم قيامه**».

* وأخرجه النسائي ح(٢٢٠٨) من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**؛ وابن ماجه ح(١٣٢٨) من طريق **عبيد الله بن موسى، ووكيع، وأبي داود الطيالسي**؛ وأحمد ١/ ١٩٤، وابن خزيمة ٣/ ٣٣٥ ح(٢٢٠١) من طريق **نوح بن قيس، خمستهم** (الفضل، وعبد الله، ووكيع، والطيالسي، ونوح) عن نصر بن علي الجهضمي الكبير، عن النضر بن شيبان به بنحوه، إلّا أن أبانعيم لم يذكر في حديثه سوى فضل القيام.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه النضر بن شيبان «لين الحديث»، وقد سبق في ترجمته أنه لا يعرف إلّا بهذا الحديث، وقد قامت الدلائل على خطئه في هذا الحديث من وجهين:

الأول: أن جماعة رووه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وليس عن والده ـ كما سيأتي ـ.

الثاني: أن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، كما صرَّح بذلك عدد كثير من الأئمة ومنهم: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان وابن خزيمة، وابن عبد البر، وغيرهم، كما نقل ذلك الفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٢/ ١١٩، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٢/ ١٠٥.

والنضر بن شيبان يزعم أنه طلب من أبي سلمة أن يحدثه بشيء سمعه من أبيه. . . . إلخ كلامه المتقدم.

أما فيما يتعلق بالخطأ الأول، فقد نصَّ جماعة من الأئمة على أن الصواب في هذا الحديث إنما هو: أبو سلمة عن أبي هريرة، ومن هؤلاء الأئمة:

١ ـ البخاري: فقد قال في «التاريخ الكبير» ٨/ ٨٨ ـ بعد أن أشار إلى حديث الباب في ترجمة النضر ـ: «وقال الزهري، ويحيى بن أبي كثير، ويحيى بن سعيد الأنصاري: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو أصحُّ». اهـ.

٢ ـ النسائي: فقد قال في «سننه» عقب حديث أبي نعيم ح(٢٢٠٨): «هذا خطأ، والصواب عن أبي سلمة، عن أبي هريرة». اهـ.

٣ ـ ابن خزيمة: فقد قال في «صحيحه» ٣/ ٣٣٥: «أما خبر من صامه وقامه.. إلى آخر الخبر، فمشهور من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، ثابت لا شك، ولا ارتياب في ثبوته...ـ ثم قال عن رواية النضر: ـ فإني خائف أن يكون هذا الإسناد وهماً، أخاف أن يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحدٌ أعلمه غير النضر بن شيبان». اهـ.

٤ ـ الدارقطني: فقد قال في «العلل» ٤/ ٢٨٤ ـ بعد أن أشار إلى رواية النضر ـ: «ورواه الزهري عن أبي سلمة...، وحديث الزهري أشبه بالصواب». اهـ.

فهؤلاء الأئمة نصَّوا على خطأ النضر، ومن الأئمة من لم يشر إلى وجه الصواب في هذا الحديث، وإنما أعله بتفرد النضر به، والإمام الذي وقفت على كلامه هو البزار فقد قال في «مسنده» ٣/ ٢٥٦ ـ عقب إخراج الحديث من طريق النضر ـ:

«هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمٰن بن عوف إلَّا بهذا

الإسناد، من حديث النضر بن شيبان، ورواه عن النضر غير واحد».اهـ.

وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة، الذي قال الأئمة إنه الصواب، أخرجه البخاري ٢/ ٣١، باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية ح(١٩٠١)؛ ومسلم ١/ ٥٢٣ ح(٧٦٠) وغيرهما. والله أعلم.

الحديث السابع عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٥٩ باب فضل الصيام ح(٢٢١١):

أخبرني هلال بن العلاء، قال: حدثني أبي قال: حدثنا عبيد الله، عن زيد، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن الحارث، عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى يقول: الصوم لي وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان: حين يفطر، وحين يلقى ربه، والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

رواة الإسناد:

١ ـ هلال بن العلاء: ابن هلال بن عمر الباهلي مولاهم، أبو عمر الرقي، مات سنة ٢٨٠هـ، وقد قارب المائة. روى عن أبيه، وابن أبي عمر، وعنه: النسائي، وأبو حاتم الرازي وابن صاعد وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الحافظان الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٣٤٦، الكاشف ٢/ ٣٤٢، التقريب ص٥٧٦.

٢ ـ أبي: هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي، أبو محمد الرقي، مات سنة ٢١٥هـ وله ٦٥هـ. روى عن عبيد الله بن عمرو الرقي، وهشيم، ويزيد بن زريع، وعنه: ابنه هلال، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن

زريع أحاديث موضوعة، وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال روى عن: أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه. وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويغير الأسماء، فلا يجوز الاحتجاج به. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة.

ولذا قال ابن حجر: «لين الحديث».

تهذيب التهذيب ٨/١٦٦، التقريب ص٤٣٦.

٣ ـ عبيد الله: هو ابن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي، مات سنة ٨٠هـ عن ٧٩ سنة. روى عن زيد بن أبي أنيسة، والثوري، والسختياني، والأعمش، وعنه: العلاء بن هلال، ويوسف بن عدي وآخرون.

قال ابن معين والعجلي وابن نمير والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث: ثقة، صدوق، لا أعرف له حديثاً منكراً، وقال ابن سعد: كان ثقة، صدوقاً، كثير الحديث، وربما أخطأ، ولم يكن أحدٌ ينازعه في الفتوى في دهره، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة فقيه، ربما وهم».

تهذيب الكمال ١٩/١٣٦، تهذيب التهذيب ٧/٣٧، التقريب ص٣٧٣.

٤ ـ زيد: هو ابن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، أصله من الكوفة، ثم سكن الرُّها، مات سنة ١١٩، وقيل ١٢٤هـ، وله ٣٦ سنة. روى عن: أبي إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن السائب وخلق، وعنه: عبيد الله بن عمرو ـ وهو راويته ـ ومالك، ومسعر وآخرون.

وثقه الأئمة: ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، والذهلي وغيرهم، سوى ما حكاه العقيلي عن أحمد أنه قال: حديثه حسن مقارب، وإن فيها

لبعض النكرة، وهو على ذلك حسن الحديث. وقال المروزي: سألته ـ أي أحمد ـ عنه فحرَّك يده وقال: صالح وليس هو بذاك.

قال الذهبي: «حافظ، إمام، ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة له أفراد»، وكلمة الحافظ فيه ـ عندي ـ أدق وأقرب.

الكاشف ١/ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٦، التقريب ص٢٢٢.

٥ ـ أبو إسحاق: هو السبيعي، تقدمت ترجمته في الحديث الحادي عشر، وهو ثقة مكثر عابد، مدلِّس وقد اختلط بآخرة.

٦ ـ عبد الله بن الحارث: ابن نوفل الهاشمي، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والستين وله رؤية، وهو مجمعٌ على ثقته كما قال ابن عبد البر.

٧ ـ علي بن أبي طالب: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والسبعين.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٦١ ح(٢٢١٢) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، قال: قال عبد الله: قال الله عز وجل... فذكره بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من أجل العلاء بن هلال.

ومع ضعفه فقد تبين خطؤه في هذا الحديث، إذْ رواه شعبة عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه.

وقد قال النسائي عن هذا الوجه الموقوف ـ كما في «التحفة» ٧/ ٣٩٨ ـ: «هذا هو الصواب عندنا، وحديث العلاء خطأ، وقد رأيت للعلاء أحاديث مناكير».اهـ.

ولعل هذا الحديث من مناكيره، حيث خالف في إسناده، وأبدل بعض الأسماء كما قال ابن حبان ـ فيما تقدم نقله عنه ـ: «يقلب الأسانيد، ويغير الأسماء».

وهذا الحديث ـ حديث الباب ـ ثبت قريب منه لفظ في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له إلّا الصوم، فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جُنَّة، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذٍ، ولا يسخب، فإن سابَّه أحد أو قاتله فليقل: إني امرؤ صائم والذي نفس محمدٍ بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه».

رواه البخاري ٢/ ٣١، باب هل يقول: إني صائم إذا شتم ح(١٩٠٤)؛ ومسلم ٢/ ٨٠٧ ح(١١٥٢) واللفظ له؛ والنسائي ٤/ ١٦٢، باب فضل الصيام ح(٢٢١٥) من طرق عن أبي صالح الزيات، عن أبي هريرة به. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٦٥، باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم، ح(٢٢٢٠):

أخبرنا عمرو بن علي، عن عبد الرحمٰن، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: أخبرني محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، قال: أخبرني رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: مرني بأمرٍ آخذه عنك، قال: «عليك بالصوم، فإنه لا مثل له».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن علي: هو الفلاس، تقدم في الحديث التاسع والسبعين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ عبد الرحمٰن: هو ابن مهدي، تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة إمام حافظ.

٣ ـ مهدي بن ميمون: الأزدي، المِعْوَلي ـ بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو ـ أبو يحيى البصري، مات سنة ١٧٢هـ. روى عن: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب الضبي، وابن سيرين، وهشام بن عروة، وعنه: ابن مهدي، وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن الفضل عارم، وأبو سلمة التبوذكي وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٩٢، التقريب ص٥٤٨.

٤ ـ محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب: التميمي، البصري، وقد ينسب إلى جدِّه.

روى عن رجاء بن حيوة، وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة، وعنه:

مهدي بن ميمون وجرير بن حازم، وشعبة، وهشام بن حسَّان. «ثقة».

تهذيب التهذيب ٩/ ٢٤٦، التقريب ص٤٩٠.

٥ ـ رجاء بن حَيْوَة ـ بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو ـ الكندي أبو المقدام، ويقال: أبو نصر الفلسطيني، مات سنة ١١٢. روى عن: أبي أمامة، وجابر بن عبد الله وغيرهما، وعنه: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، وثور بن يزيد، وعبد الله بن عون وغيرهم. «ثقة فقيه».

تهذيب الكمال ٩/ ١٥١، التقريب ص٢٠٨.

٦ ـ أبو أمامة: تقدم في الحديث السادس والتسعين.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ٥/ ٢٥٧؛ وابن حبان ٨/ ٢١١ ح(٣٤٢٥) من طريق **يزيد بن هارون**؛ وأحمد ٥/ ٢٤٩، ٢٥٥ عن **روح**، **وفطر بن حماد**، **وبهز بن أسد**، **أربعتهم** (يزيد، وروح، وفطر، وبهز) عن مهدي بن ميمون به إلّا أن في حديثهم قصة مطوَّلة في أول الحديث.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٣٠٨ ح(٧٨٩٩)؛ وأحمد ٥/ ٢٤٨ عن **روح**[1]؛ والطبراني ٨/ ٩٢ ح(٧٤٦٥) من طريق أحمد بن منيع، **ثلاثتهم** (عبد الرزاق، وروح، وابن منيع) عن هشام بن حسان، عن واصل مولى أبي عيينة؛ والنسائي ٤/ ١٦٥ ح(٢٢٢١) من طريق **جرير بن حازم**.

كلاهما (واصل، وجرير) عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب به، إلّا أنه في حديث هشام بن حسان قصة، وفي حديث عبد الرزاق قال:

---

(١) في المطبوع من المسند: (عن هشام، عن همام، عن واصل)، والذي في «أطراف المسند» ٦/ ١٤، و«إتحاف المهرة» ٦/ ٢١٥، و«المعجم الكبير» للطبراني ٨/ ٩٢ ح(٧٤٦٥): حذف همام، ويكون هكذا: عن هشام، عن واصل.

عن هشام بن حسان، عن محمد بن أبي يعقوب، عن أبي أمامة، ليس فيه ذكر واصل ولا رجاء بن حيوة.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٦٥ ح(٢٢٢٢، ٢٢٢٣) من طريق **يعقوب الحضرمي، ويحيى بن كثير**؛ وأحمد ٥/ ٢٤٩؛ وابن خزيمة ٣/ ١٩٤ ح(١٨٩٣) من طريق **محمد بن بشار**؛ والحاكم ١/ ٤٢١ من طريق **عبد الملك الرقاشي، ثلاثتهم** (أحمد، وابن بشار، والرقاشي) عن **عبد الصمد**؛ **وأحمد** ٥/ ٢٦٤ عن سليمان بن داود **أبي داود الطيالسي**.

أربعتهم (يعقوب، ويحيى بن كثير، وعبد الصمد، والطيالسي) عن شعبة، عن محمد بن أبي يعقوب، عن أبي نصر الهلالي، عن رجاء بن حيوة بنحوه، إلّا أن في حديثهم جميعاً ـ سوى سليمان ـ أن أبا أمامة كرر سؤاله: «مرني بعمل» مرتين.

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة، منهم ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٢٦ ح(١٨٩٤).

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على محمد بن أبي يعقوب، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه مهدي بن ميمون، وجرير بن حازم عنه، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة.

٢ ـ ورواه واصل مولى أبي عيينة، وعن واصل هشام بن حسان، واختلف عليه:

(أ) فرواه روح، وأحمد بن منيع عن هشام، عن واصل، عن أبي يعقوب، عن رجاء، عن أبي أمامة.

(ب) ورواه عبد الرزاق عن هشام، عن أبي يعقوب، عن أبي أمامة، فلم يذكر واصلاً، ولا رجاء بن حيوة.

والأرجح عن هشام ـ والله أعلم ـ رواية روح، وأحمد بن منيع، فهما ثقتان حافظان، وحديثهما أقرب إلى الصواب من عبد الرزاق، وهو وإن كان ثقةً حافظاً ـ كما في «التقريب» ص٣٥٤ ـ إلَّا أن له أوهاماً في بعض ما يحدث به، كما قال البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» ص١٩٩ ح(٣٥٢): «وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به».اهـ، وقد ذكر البخاري كلمته هذه بعد حديثٍ أعله بتفرد عبد الرزاق عن معمر.

٣ ـ ورواه شعبة عن أبي يعقوب، عن أبي نصر الهلالي ـ سماه ابن حبان، والحاكم في روايتهما: حميد بن هلال ـ، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة.

وقد صرَّح ابن أبي يعقوب بالسماع من رجاء عند النسائي في حديث ميمون بن مهدي، وفي حديث جرير بن حازم، كما صرَّح ابن أبي يعقوب بالسماع من أبي نصر الهلالي ـ عند أحمد وابن خزيمة في حديث عبد الصمد ـ فقال: «سمعت أبا نصرٍ الهلالي يحدث عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة».اهـ.

وبالنظر في هذا الاختلاف نجد أن جرير بن حازم، ومهدي بن ميمون، وواصل بن أبي عيينة ـ على الأرجح فيما رواه روح وابن منيع عن هشام بن حسان عنه ـ رووا هذا الحديث عن ابن أبي يعقوب، عن رجاء، عن أبي أمامة.

وخالفهم شعبة، فرواه عن ابن أبي يعقوب، عن أبي نصر الهلالي، عن رجاء، عن أبي أمامة، فأدخل أبا نصر بين ابن أبي يعقوب عن رجاء.

وجرير بن حازم ثقة، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه، كما في «التقريب» ص١٣٨، ومهدي بن ميمون ثقة كما في «التقريب» ص٥٤٨، وواصل الأرجح في حاله أنه ثقة، كما قال الذهبي في «الكاشف» ٢/ ٣٤٦، بل زاد: «حجة»، وشعبة ثقة حافظ إمام حجة، وقد صرَّح شيخه وشيخ شيخه بالسماع، فلعل الأمر كما قال ابن حبان ٨/ ٢١٤: «ولست أنكر أن يكون محمد بن أبي يعقوب سمع هذا الخبر بطوله من رجاء بن حيوة، وسمع بعضه عن حميد بن هلال، فالطريقان محفوظان».اهـ.

إلَّا أن أبا نصرٍ هذا مجهول، كما قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٥٧٩: «لا يدرى من هو»، وفي «التقريب» ص٦٧٨: «مجهول»، وهناك رجل آخر يقال له أيضاً: أبو نصر الهلالي قال ابن حجر في «تهذيبه» ١٢/ ٢٣١: «أرسل عن النبي ﷺ في المتحابين، وعنه: قتادة. وذكره ابن منده في «الكنى» مفرداً، قلت: ما أستبعده أن يكون حميد بن هلال».اهـ.

وقال عنه في «التقريب» ص٦٧٨: «يقال: له صحبة، وإلَّا فمجهول»، وقال الحافظ في الإصابة ٧/ ١٩٧ كلاماً نحو كلامه في «التهذيب»، وقد ذكره في القسم الرابع الذي صرّح في المقدمة ١/ ٤ بأن المراد بهم: «من ذكر في الكتب المذكورة ـ يعني المؤلفة في الصحابة ـ على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعول عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلَّا ما كان الوهم فيه بيناً، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلّا إذا كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه».اهـ.

والمقصود هنا أنه مع احتمال كون طريق شعبة محفوظاً إلّا أنه ضعيف لجهالة أبي نصر.

وفيما يتعلق بسماع رجاء من أبي أمامة فقد صرّح بالسماع منه في رواية جرير بن حازم، عن أبي يعقوب، عنه، عن أبي أمامة.

ولم أقف على ما يشهد لهذا الحديث بهذا المعنى. والله أعلم.

الحديث التاسع عشر بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٦٧ باب في ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ح(٢٢٣٠):

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد بن أبي هند، أن مطرِّفاً ـ رجلاً من بني عامر بن صعصعة ـ حدثه، أن عثمان بن أبي العاص دعا له بلبنٍ ليسقيه، فقال مطرِّف: إني صائم، فقال عثمان: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الصيام جُنَّة كجنة أحدكم من القتال».

غريب الحديث:

قوله: «**الصيام جنة**»: قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ١٢٥ ح(١٨٩٤) ـ بعد أن ساق بعض الألفاظ الواردة في هذا الحرف ـ: «وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر، وأنه من النار. . . .، وقال عياض في «الإكمال»: معناه: سترة من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك، وبالأخير جزم النووي».اهـ.

رواة الإسناد:

١ ـ قتيبة: هو ابن سعيد، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر، وهو ثقة ثبت.

٢ ـ الليث: هو ابن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي، أبو الحارث المصري، مات سنة ١٧٥هـ. روى عن: خالد بن يزيد المصري، ونافع مولى ابن عمر، وأبي الزبير المكي، وعنه: ابنه شعيب، وعبد الله بن المبارك وخلق كثير. «ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٥٥، التقريب ص٤٦٤.

٣ ـ يزيد بن أبي حبيب: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والأربعين، وهو ثقة فقيه، وكان يرسل.

٤ ـ سعيد بن أبي هند: الفزاري مولاهم، مات سنة ١١٦هـ. روى عن: مطرف بن عبد الله بن الشخير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعنه: ابنه عبد الله، ويزيد بن أبي حبيب. «ثقة».

تهذيب التهذيب ٤/ ٨٣، التقريب ص٢٤٢.

٥ ـ مطرِّف: هو ابن عبد الله بن الشخِّير ـ بكسر الشين المعجمة وتشديد المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء ـ العامري، الحرَشي ـ بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة ـ أبو عبد الله البصري، مات سنة ٩٥هـ. روى عن: أبيه، وعثمان بن أبي العاص وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة، وعنه: سعيد بن أبي هند، وثابت البناني، وقتادة وغيرهم. «ثقة عابد فاضل».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٦٧، التقريب ص٥٣٤.

٦ ـ عثمان بن أبي العاص: الثقفي، الطائفي، أبو عبد الله، صحابي شهير، استعمله النبي ﷺ على الطائف، ومات في خلافة معاوية بالبصرة. روى عن النبي ﷺ، وعنه: مطرف بن عبد الله، وابن المسيِّب، ومولاه أبو الحكم.

الاستيعاب ٣/ ١٠٣٥، الإصابة ٤/ ٢٢١، التقريب ص٣٨٤.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٢٥ باب ما جاء في فضل الصيام ح(١٦٣٩)؛ وابن حبان ٨/ ٤٠٩ ح(٣٦٤٩) من طريق الحسن بن سفيان، كلاهما (ابن ماجه، والحسن) عن **محمد بن رمح**؛ وأحمد ٤/ ٢٢ عن

حجاج بن محمد المصيصي، وفي ٤/ ٢١٧ عن **هاشم بن القاسم**؛ وابن خزيمة ٣/ ٣٠١ ح(٢١٢٥) من طريق **عبد الله بن عبد الحكم، وشعيب بن الليث بن سعد**.

خمستهم (ابن رمح، وحجاج، وهاشم، وعبد الله، وشعيب) عن الليث بن سعد به بنحوه، إلّا أنهم جميعاً ـ سوى ابن ماجه في حديثه عن ابن رمح ـ زادوا قوله بعد لفظ حديث الباب: وسمعت رسول الله ﷺ: «وصيام حسن ثلاثة أيام من كل شهر».

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٦٧ ح(٢٢٣١) عن علي بن الحسين؛ وابن خزيمة ٣/ ١٩٣ ح(١٨٩١) عن بندار، كلاهما (علي وبندار) عن **ابن أبي عدي**؛ والنسائي ٤/ ١٦٧ ح(٢٢٣٢)، وفي باب ذكر الاختلاف على أبي عثمان في حديث أبي هريرة في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤١٢) من طريق **عبد الله بن سعيد بن أبي هند**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٧٣ ح(٨٨٩١) ـ ومن طريقه الطبراني ٩/ ٥١ ح(٨٣٦١) ـ عن **ابن علية**؛ وأحمد ٤/ ٢١ من طريق **حماد بن زيد**.

أربعتهم (ابن أبي عدي، وعبد الله، وابن علية، وحماد) عن ابن إسحاق، عن سعيد بن أبي هند به بنحوه، إلّا أن في حديث بندار عن ابن أبي عدي وابن علية في آخره قوله: «صيام حسن...»، وفي حديث عبد الله بن سعيد بن أبي هند جعله مرسلاً فقال: عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي هند قال: عثمان بن أبي العاص، وفي حديث حماد قصة الأمر بتخفيف الصلاة إذا كان إماماً.

* وأخرجه أحمد ٤/ ٢١٧، ٢١٨ عن عفان بن مسلم ويونس المؤدب، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرفٍ به بلفظ: «الصوم جنة من عذاب الله كجنة أحدكم من القتال، وصيام حسن ثلاثة من كل شهر، قال: وكان آخر شيء عهده النبي ﷺ إليَّ أن قال:...» فذكر الأمر بالتخفيف.

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن حبان.

وأما رواية عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ابن إسحاق، عن سعيد بن أبي هند مرسلاً، فهي مرجوحة؛ لمخالفته لرواية الجماعة، وروايتهم أرجح، فهم أكثر وأثبت وأحفظ، أما عبد الله فهو وإن وثقه أكثر الأئمة فإنه لا يقوى على مخالفة مثل هؤلاء الأئمة.

وأما ما يخشى من عنعنة ابن إسحاق فقد وقع تصريحه بالسماع في حديث ابن أبي عدي ـ عند ابن خزيمة ـ ثم إنه قد توبع من يزيد بن أبي حبيب.

وحديث الباب قد روي عن جماعة من الصحابة بلفظ: «**الصيام جنة**»، مع تفاوت في الزيادة على هذا الحرف، ومنها:

حديث أبي عبيدة وعائشة رضي الله عنهما، وسيأتي تخرجهما ـ بعد هذا الحديث على التوالي ـ إن شاء الله ـ.

ومنها حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**الصيام جنة، فلا يرفث ولا يجهل...**» الحديث.

أخرجه البخاري ٢/ ٢٩ باب فضل الصوم ح(١٨٦٤)؛ ومسلم ٢/ ٨٠٧ ح(١١٥٢)، وأبو داود ٢/ ٧٦٨ باب الغيبة للصائم ح(٢٣٦٣)؛ والنسائي ٤/ ١٦٦ باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة ح(٢٢٢٨)، إلّا أن حديث النسائي اقتصر على قوله: «**الصيام جنة**».

الحديث العشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٦٧ باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ح(٢٢٣٣):

أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا واصل، عن بشار، عن الوليد بن عبد الرحمٰن، عن عياض بن غطيف، قال أبو عبيدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الصوم جنة ما لم يخرقها».

غريب الحديث:

قوله: «ما لم يخرقها»: «متعلق بمقدر يقتضيه المقام، والمراد: الخرق بالغيبة، كما يدل عليه رواية الدارمي»، ينظر: «حاشية السندي على النسائي» ٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

والذي يظهر أن الخرق لجنة الصيام أعمّ مما ذكره السندي، بدليل قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، المخرج في الصحيحين ـ وقد تقدم تخريجه ضمن شواهد حديث عثمان بن أبي العاص الذي سبق آنفاً ـ: «**الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن امرؤ قاتله وشاتمه فليقل: إني صائم مرتين**» وهذا لفظ البخاري فهو عام في جنس الرفث والجهل. وينظر: «المفهم للقرطبي» ٣/ ٢١٣، و«فتح الباري» ٤/ ١٢٥ ح(١٨٩٤) ففيه مزيد بيان. والله أعلم.

رواة الإسناد:

١ ـ يحيى بن حبيب بن عربي: البصري، مات سنة ٢٤٨، وقيل بعدها. روى عن: حماد بن زيد وروح بن عبادة، وعنه: الجماعة سوى البخاري. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/ ٢٦٢، التقريب ص٥٨٩.

٢ ـ حماد: هو زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، مات سنة ١٧٩هـ وله ٨١ سنة. روى عن: أيوب، وعبد العزيز بن صهيب، وواصل مولى أبي عيينة وخلق، وعنه: يحيى بن حبيب، والسفيانان، ومسدد، وغيرهم كثير. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٩، التقريب ص١٧٨.

٣ ـ واصل: هو مولى أبي عيينة ـ بتحتانية مصغر ـ. روى عن: بشار بن أبي سيف ويحيى بن عقيل البهراني، وعنه: حماد بن زيد، وشعبة، ومعمر، وهشام بن حسان.

قال ابن معين وأحمد والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال البزار: ليس بالقوي وقد احتمل حديثه. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة حجة»، وابن حجر بقوله: «صدوق عابد».

وبين عبارتي الإمام فرقٌ واضح، ولعل الأقرب أنه «ثقة» أما أن يكون حجة فلا، مع نقد البزار، وأبو حاتم متشدد. والله أعلم.

الكاشف ٢/ ٣٤٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٩٤، التقريب ص٥٧٩.

٤ ـ بشار: هو ابن أبي سيف الجَرْمي ـ بفتح الجيم ـ، الشامي، نزل البصرة.

روى عن الوليد بن عبد الرحمٰن الجرشي، وعنه: جرير بن حازم وواصل مولى أبي عيينة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «مقبول».

تهذيب الكمال ٤/ ٨١، التقريب ص١٢٢.

٥ ـ الوليد بن عبد الرحمٰن: الجُرَشي، الحمصي، الزجاج. روى عن: عياض بن غطيف وجبير بن نفير، وعنه: بشار بن أبي سيف، وداود بن أبي هند. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/ ٤٢، التقريب ص٥٨٢.

٦ ـ عياض بن غطيف: ابن الحارث الكندي، وغُطَيْف ـ بالغين المعجمة والطاء المهملة ـ، كذا وقع في أكثر الطرق لهذا الحديث بتسمية والد عياض بغطيف، وهو اختيار ابن حبان ووهَّم من قال: إنه غضيف ـ بالضاد ـ ابن الحارث، حيث يقول في ترجمة عياض في الثقات: «وهو الذي يقول له سليم بن عامر: غضيف بن الحارث عن أبي عبيدة، ولم يضبطه».

وهذا الذي وهَّمه ابن حبان، اختاره بعض الأئمة، وصوّبوا أن الرجل الوارد ذكره في الإسناد إنما هو غضيف بن الحارث كما رواه سليم بن عامر لا أنه عياض بن غطيف ومنهم البخاري فيما نقله عنه البيهقي في «الكبرى».

وهذا الذي اختاره البخاري جاء في بعض الطرق عن غير سليم بن عامر كما سيأتي في التخريج.

وخالف ابنَ حبان بعضُ الأئمة في اسمه واسم والده؛ كأبي حاتم الرازي، حيث قال ـ كما في «الجرح» لابنه ـ: «والصحيح غُظيف ـ بالظاء المعجمة ـ ابن الحارث».

لكن قال ابن حجر ـ في ترجمة غضيف بن الحارث ـ: «الذي روى عنه ابنه عياض غير صاحب الترجمة...»، ثم ساق ما يبين ذلك من أقوال بعض الأئمة ممن نصَّ على التفريق الذي أشار إليه الحافظ، ومنهم: أبو بكر بن أبي خيثمة، وأبو الفتح الأزدي وأبو القاسم عبد الصمد القاضي، وأبو القاسم الطبراني في المعجم الكبير» انتهى بتصرف من «التهذيب».

وبكل حال فإن كان الصواب في الإسناد أنه عياض بن غطيف فهو: «مخضرم مقبول» كما في «التقريب»، إذْ لم أقف إلّا على ذكر ابن حبان له في «الثقات»، وذكْر البخاري له في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم له في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وإن كان الصواب أنه غضيف بن الحارث، فهو: «مختلف في صحبته» كما في «التقريب»، وعلى إثبات صحبته جماعة من الأئمة كأبي زرعة، وابن أبي حاتم، وعلى نفيها جماعة آخرون كابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، كما في «تهذيب الكمال»، والطريق إلى هذين الرجلين فيه مجاهيل.

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «ومنهم من فرَّق بين غضيف بن الحارث فأثبت صحبته وغطيف بن الحارث فقال: إنه تابعي، وهو أشبه».

التاريخ الكبير ٧/ ٢١، الجرح والتعديل ٦/ ٤٠٨، «الثقات» لابن حبان ٥/ ٢٦٥، سنن البيهقي الكبرى ٩/ ١٧٢، «الاستيعاب» لابن عبد البر ٣/ ١٢٥٤، تهذيب الكمال ٢٣/ ١١٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٥، الإصابة ٥/ ١٩٠، التقريب ص٤١٩، ٤٤٣.

٧ ـ أبو عبيدة: هو عامر بن عبد الله بن الجرّاح بن هلال القرشي الفهري أحد العشرة، أسلم قديماً، وشهد بدراً، مات شهيداً بطاعون عَمَواس سنة ١٨هـ وله ٥٨.

وقد أفاض الحافظ ابن حجر في قصة موته مع جماعة من الصحابة ﷺ في هذا الطاعون في كتابه «بذل الماعون».

معرفة الصحابة ١/ ١٤٨، الإصابة ٤/ ١١، بذل الماعون/ ٢٦٥ ـ ٢٧٤، التقريب ص٢٨٨.

تخريجه:

* أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٧٤ عن **عبد الوهاب الثقفي**؛ وأحمد ١/ ١٩٦ من طريق **هشام بن حسَّان**، وفي ١/ ١٩٦ أيضاً عن أبي خداش **زياد بن الربيع**؛ والدارمي ١/ ٤٤٠ ح(١٦٨٣) من طريق **خالد بن عبد الله الواسطي**؛ وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٣٧ عن **حماد بن سلمة**(١)، **خمستهم** (عبد الوهاب، وهشام، وزياد، وخالد، وحماد) عن واصل مولى أبي عيينة به بنحوه، إلّا أن عبد الوهاب وقفه على أبي عبيدة، ولم يذكر هشامٌ بشارَ بنَ أبي سيف وكذا لم يذكر زيادٌ الوليدَ بن عبد الرحمٰن(٢)، ورواه حماد عن واصل، عن بشار، عن أبي عبيدة، فلم يذكر الوليد ولا عياضاً، وزاد الدارمي بعد إخراجه للحديث تفسير قوله: «ما لم يخرقها» فقال: «يعني بالغيبة».

* وأخرجه **أبو داود الطيالسي** (٣١) ح(٢٢٧)؛ وأحمد ١/ ١٩٦ عن **يزيد بن هارون**؛ وابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٣٧ من طريق **إبراهيم بن أبي سويد**؛ وابن خزيمة ٣/ ١٩٤ ح(١٨٩٢) من طريق **ابن وهب**؛ والحاكم ٣/ ٢٦٥ من طريق **وهب بن جرير بن حازم**، **خمستهم** (الطيالسي، ويزيد، وإبراهيم، وابن وهب، ووهب) عن جرير بن حازم،

---

(١) كذا في المطبوع، والمخطوط [١٣٨/أ]، ولعله وهم؛ لأنه وقع التصريح باسم والد حماد في أكثر من طريق، وأنه زيد، ثم إني بحثت فلم أجد ذكراً لحماد بن سلمة ـ على شهرته ـ في أصحاب واصل، ولا ذكراً لواصل في شيوخ حماد بن سلمة. والله أعلم.

(٢) سقط ذكره من المطبوع ومن جميع الأصول ومن «أطراف المسند» ـ كما ذكر محققوا المسند للطبعة الجديدة الصادرة عن مؤسسة الرسالة ٣/ ٢٢٠ ـ ولعله سهو فإن ذكر الوليد ثابت في حديث أبي خداش زياد بن الربيع في مصادر أخرى منها: «الجهاد» لابن أبي عاصم ١/ ٢٥٤ ح(٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» ٩/ ١٧٢.

عن بشار به بنحوه، إلّا أنه في حديث الطيالسي وإبراهيم قالا: عن غضيف بن الحارث، وفي حديثه أيضاً ـ أي الطيالسي ـ وحديث يزيد ووهب قصة وسياق أتم وزيادة ألفاظ.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٢١ من طريق سليم بن عامر، عن غضيف بن الحارث، عن أبي عبيدة في قصةٍ وألفاظ زائدة.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٦٨ ح(٢٢٣٥) من طريق الوليد بن أبي مالك قال: حدثنا أصحابنا عن أبي عبيدة فذكره موقوفاً على أبي عبيدة.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ ففيه بشار بن أبي سيف مجهول الحال كما تقدم، ومع ذلك، فقد صححه جماعة من الأئمة منهم: ابن خزيمة، والحاكم، وحسنه المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ١٤٧!.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن أبي عبيدة اثنان:

أحدهما: عياض بن غطيف أو غضيف بن الحارث، على ما تقدم بيانه، والذي يظهر أنه لا حاجة إلى الترجيح لما سبق أن الطريق إليهما فيه مجاهيل.

فطريق النسائي وغيره ممن تقدم ذكرهم والتي سمي فيها الرجل ـ في أكثر الطرق: عياض بن غطيف ـ مدارها على بشار بن أبي سيف، وهو مجهول الحال.

والطريق التي سمّى فيها سليم بن عامر الراوي عن أبي عبيدة: غضيف بن الحارث فيها عمرو بن الحارث، وهو مقبول كما في «التقريب» ص٤١٩، على أن ابن حبان نصَّ ـ كما تقدم ـ على أن سليماً لم يضبط الاسم. والله أعلم.

وقد روى هذا الحديث عن عياض اثنان، واختلفا عليه في اسمه:

١ ـ فسماه الوليد في أكثر الطرق: عياض بن غطيف.

٢ ـ وسماه سليم بن عامر: غضيف بن الحارث.

وروى الحديث عن عياض الوليد بن عبد الرحمٰن، وعن الوليد بشار بن أبي سيف، وعنه: اثنان:

الأول: واصل مولى أبي عيينة، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه حماد بن زيد، واختلف عليه:

(أ) فرواه يحيى بن حبيب، عن حماد، عن واصل، عن بشار، عن الوليد، عن عياض عن أبي عبيدة.

(ب) ورواه بعض أصحابه ـ كما علقه عنه أبو حاتم ـ عن حماد، عن بشار، عن أبي عبيدة فلم يذكر الوليد ولا عياضاً.

٢ ـ ورواه هشام بن حسان، عن واصل، عن الوليد، عن عياض، عن أبي عبيدة، ولم يذكر بشار بن أبي سيف.

٣ ـ ورواه عبد الوهاب الثقفي فوقفه على أبي عبيدة.

٤ ـ ورواه زياد بن الربيع، وخالد بن عبد الله الواسطي، عن واصل، عن بشار، عن الوليد، عن عياض، عن أبي عبيدة كرواية حماد بن زيد ـ فيما رواه عنه يحيى بن حبيب ـ.

الثاني: جرير بن حازم ولم يختلف عليه إلا في تسمية شيخ الوليد:

١ ـ فرواه الجماعة ـ يزيد بن هارون، وابن وهب، ووهب بن جرير ـ فجعلوه عن الوليد عن غطيف بن الحارث.

٢ ـ ورواه الطيالسي، وإبراهيم بن أبي سويد، فجعلاه عن الوليد عن غضيف ابن الحارث.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه كما في «العلل» ١/ ٢٣٧ عن الوجهين اللذين رواهما حماد وجرير بن حازم أيهما أصح؟ فقال: «جميعاً صحيحين، حماد قصر به وجرير جوَّده».اهـ.

فهذا نصٌّ من أبي حاتم على أن كلا الوجهين محفوظ وإن كان مدارهما على مجهول.

ثانيهما: ممن رواه عن أبي عبيدة، بعض أصحاب الوليد بن أبي مالك موقوفاً على أبي عبيدة.

وهذا الوجه فيه جهالة شيخ الوليد، وعليه فهو ضعيف. والله أعلم.

والخلاصة: أن الحديث من جميع طرقه التي وقفت عليها لا يخلو من مجاهيل إما حالاً وإما عيناً، كما في الطريق إلى سليم بن عامر وعياض بن غطيف، فهؤلاء أحوالهم مجهولة، وإما مجهولي العين كما في الطريق إلى الوليد بن أبي مالك، وعليه ففي الحكم عليه بالصحة نظر. والله أعلم.

هذا وقد جاء لفظ هذا الحديث في حديث جماعةٍ من الصحابة، تقدم تخريج بعضها وهو حديث عثمان بن أبي العاص، وذكرت هناك شاهداً في الصحيحين له من حديث أبي هريرة، وسيأتي تخريج حديث عائشة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

الحديث الواحد والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٦٧ باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ح(٢٢٣٤):

أخبرنا محمد بن يزيد الآدمي، قال: حدثنا معن، عن خارجة بن سليمان، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «الصيام جنة من النار فمن أصبح صائماً فلا يجهل يومئذٍ، وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبّه، وليقل: إني صائم، والذي نفس محمدٍ بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن يزيد الآدَمي: أبو جعفر الخراز ـ بمعجمة ثم مهملة وآخره زاي ـ البغدادي، مات سنة ٢٤٥هـ. روى عن: معن بن عيسى، وابن عيينة، والوليد بن مسلم، وعنه: النسائي، وزكريا بن يحيى السجزي، وأبو حاتم الرازي، وابن صاعد، «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٨، التقريب ص٥١٤.

٢ ـ معن: هو ابن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبويحيى المدني القزاز، مات سنة ١٩٨. روى عن: مالك، وخارجة بن سليمان، وعنه: محمد الآدمي، وابن المديني، وابن معين، والحميدي، وقتيبة وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٣٦، التقريب ص٥٤٢.

٣ ـ خارجة بن سليمان: نسب إلى جده واسم أبيه عبد الله، فهو خارجة بن سليمان بن عبد الله بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو

زيد المدني، مات سنة ١٦٥هـ. روى عن: يزيد بن رومان، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: معن بن عيسى، والقعنبي عبد الله بن مسلمة وغيرهما.

قال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بشيء. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ، حديثه صالح. وقال أبو داود: شيخ. وقال الأزدي: اختلفوا فيه، ولا بأس به وحديثه مقبول، كثير المنكر، وهو إلى الصدق أقرب. وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته عندي. وضعفه الدارقطني.

وقد لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام».

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ص٨٤، الثقات للعجلي ص١٤٠، تهذيب الكمال ٨/ ١٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٠، التقريب ص١٨٦.

٤ ـ يزيد بن رومان: المدني، أبو روْح، مولى آل الزبير، مات سنة ١٣٠هـ. روى عن: أنس بن مالك، وعروة بن الزبير، والزهري، وعنه: الزهري أيضاً ـ وهو من أقرانه ـ وهشام بن عروة، ومالك، وعبيد الله بن عمر العمري وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/ ١٢٢، الكاشف ٢/ ٣٨٢، التقريب ص٦٠١.

٥ ـ عروة: هو ابن الزبير، تقدم في الحديث التاسع والثمانين، وهو ثقة فقيه مشهور.

٦ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٤/ ٢٧٣ ح(٤١٧٩) من طريق معنٍ

به، بلفظه، وقال ـ أي: الطبراني ـ: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن رومان إلا خارجة، تفرد به معن».

الحكم عليه:

إسناده ليّن؛ لأن خارجة بن سليمان صدوق له أوهام، ومع ذلك تفرد به عن يزيد!

وأما تفرد معن به فلا يضره عن مثل خارجة، فمعن ثقة ثبت كما تقدم.

وحديث الباب مشهور بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تقدمت الإشارة إليه عند تخريج حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه الماضي برقم (١١٩)، وهو في الصحيحين وغيرهما.

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٧١، باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ح(٢٢٤٣)، وقاله أيضاً في ٦/ ٥٦ في النكاح، باب الحث على النكاح، ح(٣٢٠٦):

أخبرنا عمرو بن زرارة، قال: أنبأنا إسماعيل، قال: حدثنا يونس، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كنت مع ابن مسعود وهو عند عثمان، فقال عثمان: خرج رسول الله ﷺ على فتيةٍ فقال: «من كان منكم ذا طول فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لا فالصوم له وجاء».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن زرارة: ابن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري، مات سنة ٢٣٨هـ. وكان مولده سنة ٦٠. روى عن: ابن علية، وعبد العزيز بن أبي حازم، وهشيم، وعنه: الشيخان، والنسائي. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٩، التقريب ص٤٢١.

٢ ـ إسماعيل: هو ابن علية، تقدم في الحديث الواحد والثمانين، وهو ثقة حافظ.

٣ ـ يونس: ابن عبيد، تقدم في الحديث الثالث والثمانين، وهو ثقة ثبت فاضل ورع.

٤ ـ أبو معشر: هو زياد بن كليب الحنظلي، الكوفي، مات سنة ١١٩ أو ١٢٠هـ. روى عن: إبراهيم النخعي ـ وهو من خواص أصحابه ـ، والشعبي، وعنه: ابن علية، وخالد الحذاء وغيرهما.

قال ابن المديني، والعجلي، والنسائي: ثقة، زاد العجلي: كان قديم الموت.

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو من قدماء أصحاب إبراهيم، وهو أحب إليّ من حماد بن أبي سليمان، وليس بالمتين في حفظه، وقيل لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح!

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين.

وقد لخص لحاله الذهبي بقوله: «حافظ متقن»، وابن حجر بقوله: «ثقة».

ولعل عبارة ابن حجر أدقّ، فإن الذهبي ـ فيما يظهر ـ اعتمد على كلمة ابن حبان، ولم يُعْمل كلمة أبي حاتم، والعدل أن يستفاد منهما جميعاً، وهو الذي صنعه الحافظ ابن حجر، ولعل كلمة أبي حاتم لم تنزله عنده إلى رتبة الصدوق؛ لأنه رأى فيها تشدداً. والله أعلم. هذا من تشدده.

الطبقات الكبرى ٦/ ٣٣٠، الجرح والتعديل ٣/ ٥٤٢، تهذيب الكمال ٩/ ٥٠٤، الكاشف ١/ ٤١٢، التقريب ص٢٢٠.

٥ ـ إبراهيم: هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، مات سنة ٩٦ وهو ابن خمسين أو نحوها. روى عن: خاليه: عبد الرحمٰن، والأسود ابنا يزيد وعلقمة، وعبيدة السلماني وغيرهم، وعنه: أبو معشر الكوفي، ومنصور، والحكم بن عتيبة وغيرهم. «ثقة، إلّا أنه كان يرسل كثيراً».

تهذيب الكمال ٢/ ٢٣٣، التقريب ص٩٥.

٦ ـ علقمة: ابن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي، مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين. روى عن ابن مسعود، وعثمان، وعائشة

وغيرهم من الصحابة، وعنه: إبراهيم النخعي، وأبو وائل، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم. «ثقة ثبت، فقيه، عابد».

تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٠٠، التقريب ص٣٩٧.

٧ ـ عثمان: هو ابن عفان، أمير المؤمنين وذو النورين، أحد السابقين الأولين، والخلفاء الأربعة، والعشرة المبشرين، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة ٣٥هـ، فكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعمره ٨٠ سنة، وقيل أكثر، وقيل أقل.

معرفة الصحابة ٤/ ١٩٥٢، تهذيب الكمال ١٩/ ٤٤٥، الإصابة ٤/ ٢٢٣، التقريب ص٣٨٥.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ١/ ٥٨ عن ابن علية به بنحوه، وفي أوله قصة.

* وأخرجه البزار ٢/ ٥٨ ح(٤٠٠) عن عمرو بن علي، عن يزيد بن زريع، عن يونس بن عبيد به بنحوه، وفي أوله قصة.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الصحة، إلا أن له علّةً نبّه عليها جماعة من الأئمة منهم:

١ ـ الإمام أحمد، كما في «مسائل أبي داود» ص٣١٦.

٢ ـ أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٤٢١ ـ حيث قال لما ذكر له حديث الباب من مسند عثمان: «هذا الحديث لعبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ أشبه يعني على ما رواه الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ».اهـ.

٣ ـ البزار: فقد قال ـ عقب إخراجه لهذا الحديث ـ: «وهذا الحديث إنما رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، وهو الصواب، ورواه منصور عن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن

يزيد، عن عبد الله، وحديث يونس خطأ، إنما الصواب حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ». اهـ.

٤ ـ الدارقطني: ففي «العلل» ٣/ ٤٦: «والمحفوظ عن ابن مسعود، ولم يُتابع أبو معشر على قوله عن عثمان». اهـ.

وأيضاً فإن الشيخين، لم يخرجا الحديث في صحيحهما إلّا من حديث ابن مسعود وقد رواه عن ابن مسعود اثنان من كبار أصحابه وهما علقمة، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن الأسود.

فأما حديث علقمة: فأخرجه البخاري ٢/ ٣٢، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة ح(١٩٠٥)، وفي النكاح ٣/ ٣٥٤، باب قول النبي ﷺ: «من استطاع الباءة فليتزوج» ح(٥٠٦٥)، ح(٥٠٦٦)؛ ومسلم ٢/ ١٠١٨ ح(١٤٠٠)؛ والترمذي ٣/ ٣٩٢، وفي النكاح، باب ما جاء في فضل التزوج والحث عليه ح(١٠٨١)؛ والنسائي ٤/ ١٧٠، باب فضل الصيام ح(٢٢٤٠)، وفي النكاح ٦/ ٥٧، باب الحث على النكاح ح(٣٢٠٧) كلهم من طرق عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وأما حديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن الأسود، فقد أخرجه البخاري ٣/ ٣٥٥ في النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم ح(٥٠٦٦)؛ ومسلم ٢/ ١٠١٩ ح(١٤٠٠)؛ والترمذي ٣/ ٣٩٢ في النكاح، باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه ح(١٠٨١)؛ والنسائي ٤/ ١٦٩، باب فضل الصيام ح(٢٢٣٩، ٢٢٤٢)، وفي النكاح ٦/ ٥٧، ٥٨ باب الحث على النكاح ح(٣٢٠٩، ٣٢١٠) من طرق عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمٰن بن يزيد قال: دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله، فقال عبد الله: كنا مع النبي ﷺ شباباً لا نجد شيئاً، فقال لنا رسول الله ﷺ: «**يا معشر...**» فذكره. والله أعلم.

﴿ الحديث الثالث والعشرون بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/ ١٧٤، باب ثواب من صام يوماً في سبيل الله ﷻ ح(٢٢٥٤):

أخبرنا محمود بن خالد، عن محمد بن شعيب، قال: أخبرني يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، أنه حدَّثه عن عقبة بن عامر، عن رسول الله ﷺ قال: «من صام يوماً في سبيل الله ﷻ باعد الله منه جهنّم مسيرة مائة عام».

رواة الإسناد:

١ ـ محمود بن خالد: السُلَمي، تقدم في الحديث السابع عشر، وهو ثقة.

٢ ـ محمد بن شعيب: هو ابن شابور ـ بالمعجمة والموحدة ـ الأموي مولاهم الدمشقي، نزيل بيروت، مات سنة ٢٠٠هـ وله ٨٤ سنة. روى عن: يحيى بن الحارث، والأوزاعي، وعنه: محمود بن خالد السلمي، وابن المبارك، ودُحَيْم.

قال ابن المبارك، وابن عمار الموصلي، ودحيم ـ وهم من أصحابه ـ والعجلي: ثقة. زاد دحيم: وكان محمد إذا حدَّث الشيء من كتبه حدَّثه صحيحاً.

وقال ابن معين: كان مرجئاً وليس به في الحديث بأس. وقال أحمد: ما أرى به بأساً ما علمت إلّا خيراً، وفي رواية: وكان رجلاً عاقلاً. وقال أبو حاتم: هو أثبت من محمد بن حمير وبقية ومن محمد بن حرب الأبرش. وقال أبو داود: محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت، وقال ابن عدي: الثقات من أهل الشام مثل.. وذكر محمد بن شعيب.

وقال الذهبي: «فمشهور، وما أعلم ـ والله ـ به بأساً».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق صحيح الكتاب»، والأولى أن يقال: ورمي بالإرجاء.

تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٧٠، الميزان ٣/ ٥٨٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٩١، التقريب ص٤٨٣.

٣ ـ يحيى بن الحارث: الذِّماري ـ بكسر المعجمة وتخفيف الميم ـ، أبو عمرو الشامي القارئ، مات سنة ١٤٥هـ، وله ٧٠ سنة. روى عن: القاسم أبي عبد الرحمٰن وسعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعنه: ابن شابور، والوليد بن مسلم وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣١/ ٢٥٦، الكاشف ٢/ ٣٦٣، التقريب ص٥٨٩.

٤ ـ القاسم أبو عبد الرحمٰن: صاحب أبي أمامة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والتسعين، وهو صدوق يغرب كثيراً.

٥ ـ عقبة بن عامر: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين.

تخريجه:

* أخرجه أبو يعلى ٣/ ٣٠١ ح(١٧٦٧) من طريق أبي همام الوليد بن شجاع؛ والطبراني في «الكبير» ١٧/ ٣٣٥ ح(٩٢٧)، وفي «مسند الشاميين» ٢/ ٤٦ ح(٨٩٦) من طريق دحيم: عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي، كلاهما (الوليد، ودحيم) عن محمد بن شعيب به بلفظه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٥/ ٣٠١ ح(٩٦٨٣) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ٨/ ١٩٨ ح(٧٨٠٦) ـ من طريق علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم به بنحوه، إلّا أنه جعله من مسند أبي أمامة.

* وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» ٤/ ٣٣٨ ح(٣٤٩٣) من

طريق غسان بن الربيع، عن عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن عقبة به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، القاسم بن عبد الرحمٰن، صدوق يغرب كثيراً، ولم أقف على ما يثبت سماعه من عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وأما متابعة علي بن يزيد الألهاني لا أثر لها؛ لأن علياً في نفسه ضعيف، فقد قال عنه البخاري: «منكر الحديث، ضعيف» كما في «تهذيب الكمال» ٢١/ ١٨١.

وفي خصوص روايته عن القاسم ضعف خاص، وقد نصَّ ابن معين، وأبو حاتم ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢١/ ١٧٨، ١٨١ ـ على أن أحاديثه عن القاسم عن أبي أمامة ضعاف كلها.

وأيضاً فإن علي بن يزيد قد خولف في إسناده، فهو سلك الجادة فرواه عن القاسم عن أبي أمامة، وخالفه يحيى بن الحارث وهو ثقة، فرواه عن القاسم عن عقبة.

وأما طريق مكحول عن عقبة، فلا تفيد شيئاً، لما يلي:

١ ـ أن مكحولاً لم يسمع من عقبة، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه كما في «المراسيل» له ص٢١١ هل سمع مكحول من أحدٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: «ما صحّ عندنا إلّا أنس».اهـ.

٢ ـ أن الإسناد معلول، فإن الصحيح عن مكحول عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه كما سيأتي تخريج حديثه بعد قليل في الشواهد.

٣ ـ أن في إسناده رجلان متكلم فيهما:

أما الأول: فهو عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، وهو صدوق يخطئ، كما في «التقريب» ص٣٣٧، وهذه الكلمة هي خلاصة أقوال الأئمة فيه.

والثاني: غسان بن الربيع الأزدي، قال الذهبي ـ كما في «الميزان» ٣/ ٣٣٤ ـ: «كان صالحاً، ورعاً، ليس بحجةٍ في الحديث، قال الدارقطني: ضعيف، وقال مرةً: صالح».اهـ.

وقد جاء لفظ هذا الحديث أو نحواً منه عن جماعة من الصحابة ـ تقدم ذكر بعضهم عند تخريج حديث أبي أمامة عند الترمذي برقم (٩٩) ـ ويذكر منهم هنا أيضاً:

١ ـ عمرو بن عبسة ﵁ مرفوعاً:

«من صام يوماً في سبيل الله، باعد الله وجهه من النار مسيرة مائة عام».

أخرجه عبد الرزاق ٥/ ٣٠١ ح(٩٦٨٤)؛ ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» ١/ ١٧ عن سعيد بن عبد العزيز؛ والطبراني في «الأوسط» ٣/ ٤٤٢ ح(٣٢٦١) عن يحيى بن حمزة، عن النعمان بن المنذر، كلاهما (سعيد، والنعمان) عن مكحول، عن عمرو بن عبسة، فذكره مرفوعاً.

قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يروه عن النعمان إلّا يحيى».اهـ.

وقد عزاه المنذري في «الترغيب» ٢/ ٨٦، والهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٩٤ إلى الطبراني في الكبير، وقال المنذري: «بإسناد لا بأس به»، وقال الهيثمي: «رجاله موثوقون».

أما قول الهيثمي فظاهرٌ أنه لا يفيد حكماً بقبول الحديث، وأما قول المنذري، فهو متعقب بأن مكحولاً لم يسمع من عمرو بن عبسة، كما تقدم نقله عن الإمام أبي حاتم ـ رحم الله الجميع ـ.

٢ ـ معاذ بن أنس ﵁:

«من صام يوماً في سبيل الله متطوعاً في غير رمضان، بَعُدَ من النار مائة عام، سَيْر المضمر المجيد».

أخرجه أبو يعلى ٣/ ٦١ من طريق زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه.

وزبّان هذا مع ضعفه في نفسه ففي حديثه عن سهل خاصةً ضعف أخص، فحديثه عنه شبيه بالمتروك، فقد قال ابن حبان عنه: «منكر الحديث جداً، يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخةٍ كأنها موضوعة، لا يحتج بها». اهـ من «المجروحين» ١/ ٣١٣، ٤١٤.

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٧٤، باب ما يكره من الصيام في السفر ح(٢٢٥٥):

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا سفيان، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من البر الصيام في السفر».

رواة الإسناد:

١ ـ إسحاق بن إبراهيم: ابن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، مات سنة ٢٣٨هـ، وله ٧٢ سنة. روى عن ابن عيينة، وعبد الرزاق، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه. «ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير».

تهذيب الكمال ٢/ ٣٧٣، التقريب ص٩٩.

٢ ـ سفيان: هو ابن عيينة، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثمانين، وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلّا أنه تغيّر حفظه بأخرة، وكان ربما دلَّس لكن عن الثقات.

٣ ـ الزهري: هو محمد بن مسلم ابن شهاب، تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والأربعين، وهو فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.

٤ ـ صفوان بن عبد الله: ابن صفوان بن أمية القرشي. روى عن: أم الدرداء، وأبي الدرداء، وعنه: الزهري، وأبو الزبير المكي. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٣/ ١٩٧، التقريب ص٢٧٧.

٥ ـ أم الدرداء: زوج أبي الدرداء، اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة،

الأوصابية الدمشقية، وهي الصغرى، ماتت سنة ٨١هـ. روت عن زوجها أبي الدرداء، وكعب بن عاصم، وعنها صفوان بن عبد الله ومكحول، وشهر بن حوشب وغيرهم. «ثقة فقيهة».

تهذيب الكمال ٣٥/ ٣٥٢، التقريب ص٧٥٦.

٦ ـ كعب بن عاصم: الأشعري، يكنى أبا مالك، صحابي، نزل الشام ومصر، له حديثان. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أم الدرداء، وجابر وغيرهما.

الاستيعاب ٣/ ١٣٢١، أسد الغابة ٣/ ٥٣٢، الإصابة ٥/ ٣٠٣، التقريب ص٤٦١.

تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٣٢، باب ما جاء في الإفطار في السفر ح(١٦٦٤) عن **محمد بن الصباح؛ وأبو بكر بن أبي شيبة** وهو في «المصنف» ٢/ ٢٧٩ ح(٨٩٥٩)؛ **والحميدي** ٢/ ٣٨١ ح(٨٦٤) ـ ومن طريقه الحاكم ١/ ٤٣٣؛ **وأحمد** ٥/ ٤٣٤؛ **والدارمي** ١/ ٤٣٤ ح(١٦٦٣) عن **محمد بن أحمد؛** وابن خزيمة ٣/ ٢٥٣ ح(٢٠١٦) عن **عبد الجبار بن العلاء، والحسن بن محمد الزعفراني، وسعيد بن عبد الرحمٰن، وعلي بن خشرم، تسعتهم** (ابن الصباح، وابن أبي شيبة، والحميدي، وأحمد، ومحمد بن أحمد، وعبد الجبار، والزعفراني، وسعيد، وابن خشرم) عن سفيان بن عيينة به مثله.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٧٥ ح(٢٢٥٦) من طريق محمد بن كثير، عن **الأوزاعي؛** وعبد الرزاق ٢/ ٥٦٢ ح(٤٤٦٧) ـ، وعنه: أحمد ٥/ ٤٣٤ ـ عن **معمر؛** وعبد الرزاق ٢/ ٥٦٢ ح(٤٤٦٩) ـ؛ وعنه: أحمد ٥/ ٤٣٤ وقرنه بمحمد بن بكر بن عثمان ـ عن **ابن جريج؛** والدارمي ١/ ٤٣٤ ح(١٦٦٢) من طريق **يونس الأيلي، أربعتهم** (الأوزاعي، ومعمر، وابن

جريج، ويونس) عن الزهري به بنحوه، إلّا أن محمد بن كثير في حديثه عن الأوزاعي جعله عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً، ولفظ حديث معمر: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»[1].

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وقد صححه ابن خزيمة، والحاكم.

وأما قول محمد بن كثير في روايته عن الأوزاعي الحديث مرسلاً، فلا يؤثر شيئاً فقد خالف الجماعة الحفاظ من أصحاب الزهري: سفيان بن عيينة، ومعمر، وابن جريج ويونس، ولهذا قال النسائي عقب إخراج الوجهين ٤/ ١٧٥: «هذا خطأ، والصواب الذي قبله ـ يعني حديث الجماعة ـ لا نعلم أحداً تابع ابن كثير عليه».اهـ.

ومحمد هذا صدوق كثير الغلط، كما في «التقريب» ص٥٠٤، وفي حديثه عن الأوزاعي خاصة ضعف، كما في «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٣٢٩.

والحديث ثابت أيضاً في الصحيحين عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، منهم: جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ـ كما ستأتي الإشارة إلى طرقه في الصحيحين ـ عند تخريج الحديث التالي.

(١) قال الحافظ في «التلخيص» ٢/ ٢٠٥: «وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب الأشعري كذلك؛ لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها الراوي عنه، وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم».اهـ.

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/١٣٦، باب ما يكره من الصيام في السفر، والعلة التي من أجلها قيل ذلك[1] ح(٢٢٥٨):

أخبرني شعيب بن شعيب بن إسحاق، قال: حدثنا عبد الوهاب بن سعيد، قال: حدثنا شعيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمٰن، قال: أخبرني جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ مرَّ برجلٍ في ظل شجرة يُرَشُّ عليه الماء، قال: «ما بال صاحبكم هذا»؟ قالوا: يا رسول الله! صائم، قال: «إنه ليس من البر أن تصوموا في السفر، وعليكم برخصة الله التي رخَّص لكم فاقبلوها».

رواة الإسناد:

١ ـ شعيب بن شعيب بن إسحاق: الدمشقي، وهو ابن شيخ شيخه في حديث الباب، مات سنة ٢٦٤هـ، وله ٧٤ سنة. روى عن: عبد الوهاب بن سعيد السلمي، ومروان الطاطري، وعنه: النسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو عوانة الاسفراييني.

قال أبو حاتم، وابنه: صدوق، وقال النسائي: ثقة، ومسلمة بن القاسم.

لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «صدوق».

ولعل كلمة ابن حجر أقرب؛ لأن شعيباً مقلٌّ جداً حتى إنه لم يرو عنه من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي، وليس له في النسائي ـ في

---

(١) أي العلة التي من أجلها قال النبي ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر».

«المجتبى» ـ إلا ستة أحاديث فحسب، وتزيد الكبرى قليلاً، لا تتجاوز كلها ـ مع ما في الصغرى ـ خمسة عشر حديثاً.

الكاشف ١/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢١، التقريب ص٢٦٧.

٢ ـ عبد الوهاب بن سعيد: ابن عطية السلمي، أبو محمد الدمشقي، يعرف بوهْب.

روى عن شعيب بن إسحاق، وابن عيينة، وإسماعيل بن عياش، وعنه: شعيب بن شعيب بن إسحاق، وعبد الرحمٰن الدارمي، ويعقوب الفسوي.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر العراقي أن ابن الموَّاق جهَّله، وقد روى عنه يعقوب بن سفيان، وهو لا يروي إلا عن ثقة، ولعل هذا سبب قول الذهبي عنه: «ثقة»، أما ابن حجر فقال عنه: «صدوق».

والظاهر عندي أن قول ابن حجر فيه أقرب، فإن الاعتماد على كون الراوي ممن روى عنه من قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة، فغير كافٍ في ذلك إذا لم يوجد إلا هو؛ لأنه ثبت أن هناك رواة انخرمت فيهم هذه القاعدة؛ كبعض شيوخ مالك ـ مع شدة تحريه ـ كيف ويعقوب بن سفيان نفسه ممن روى عن: هشام بن عمار ـ وهو متكلم فيه ـ.

تهذيب الكمال ١٨/ ٤٩٢، الكاشف ١/ ٦٧٤، ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص٣٤٨، التقريب ص٣٦٨.

٣ ـ شعيب: هو ابن إسحاق بن عبد الرحمٰن الأموي مولاهم، البصري، ثم الدمشقي، مات سنة ١٨٩هـ. روى عن: الأوزاعي، وابن أبي عروبة، والثوري، وابن جريج، وعنه: عبد الوهاب السلمي، وابن راهويه، والليث بن سعد، وأبو كريب وغيرهم.

حدث عنه الليث بن سعد وهو في عداد شيوخه.

قال الإمام أحمد: ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه، وقال أبو داود: ثقة وهو مرجئ.

ونصَّ بعض الأئمة ـ ومنهم أحمد ـ على أن سماعه من ابن أبي عروبة بآخرة ـ أي بعد اختلاطه ـ، وقد أخرج حديثه الجماعة إلا الترمذي.

قال عنه الذهبي «ثقة مرجئ»، وقال ابن حجر: «ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة».

تهذيب الكمال ١٢/ ٥٠١، الكاشف ١/ ٤٨٦، التقريب ص٢٦٦.

٤ ـ الأوزاعي: تقدم في الحديث السابع والثلاثين، وهو ثقة جليل.

٥ ـ يحيى بن أبي كثير: تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل.

٦ ـ محمد بن عبد الرحمٰن: هو ابن سعد[1] بن زرارة الأنصاري، وأبوه هو ابن عبد الله، ويقال: محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد، فينسب إلى جدّ أبيه، مات سنة ١٢٤هـ. روى عن: الأعرج، وعمرة بنت عبد الرحمٰن، وعنه: يحيى بن أبي كثير، وشعبة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٠٩، التقريب ص٤٩٢.

٧ ـ جابر بن عبد الله: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والثلاثين.

---

(١) هذا هو الذي ترجح لي في اسم هذا الرجل، وسأبين سبب الترجيح ـ إن شاء الله ـ في الدراسة.

❁ **تخريجه:**

* أخرجه النسائي ح(٢٢٥٩) من طريق الفريابي؛ والطحاوي ٢/ ٦٢، وابن حبان ٢/ ٧٠ ح(٣٥٥) من طريق الوليد بن مسلم، كلاهما (الفريابي، والوليد) عن الأوزاعي به، إلا أن الفريابي قال في حديثه: عن يحيى، أخبرني محمد بن عبد الرحمٰن، قال: حدثني من سمع جابراً.

وفي حديث الوليد الذي صرّح فيه بالتحديث قال يحيى: عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، عن جابر.

* وأخرجه النسائي ح(٢٢٦٠) من طريق وكيع، وفي ح(٢٢٦١) من طريق عثمان بن عمر، كلاهما (وكيع، وعثمان) عن علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن جابر به بنحوه، إلّا أن في حديث وكيع قال: عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، عن جابر، وليس في حديث وكيع ذكر للقصة، وفي حديث عثمان بن عمر، قال يحيى: عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن رجلٍ، عن جابر مرفوعاً، وليس في حديثه قصة الرجل ولا قوله: «فعليكم برخصة الله التي رخَّص لكم فاقبلوها».

* وأخرجه البخاري ٢/ ٤٣، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر» ليس من البر... «ح(١٩٤٦)؛ ومسلم ٢/ ٧٨٦ ح(١١١٥)؛ وأبو داود ٢/ ٧٦٦، باب اختيار الفطر ح(٢٤٠٧)؛ والنسائي ٤/ ١٧٧ ح(٢٢٦٢)، وفي «الكبرى» ٢/ ١٠٠ ح(٢٥٧٠)؛ وأحمد ٣/ ٢٩٩، ٣١٧، ٣١٩، ٣٩٩؛ والدارمي ١/ ٤٣٤ ح(١٦٦١) من طرق عن **شعبة**؛ والنسائي ٤/ ١٧٥ ح(٢٢٥٧)؛ وابن حبان ٨/ ٣٢٢ ح(٣٥٥٤) من طريق **قتيبة**؛ وأحمد ٣/ ٣٥٢ عن **أبي سلمة منصور بن سلمة**، كلاهما (قتيبة، وأبو سلمة) عن بكر بن مضر، عن عمارة بن غزيَّة.

كلاهما (شعبة، وعمارة بن غزيَّة) عن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد بن زرارة، لكن في حديث شعبة، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن

سعد، عن محمد بن عمرو بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن جابر بنحوه بدون الزيادة: «فعليكم. . .»، وعند مسلم قال شعبة: «وكان يبلغني عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الحديث، وفي هذا الإسناد أنه قال: «عليكم برخصة الله الذي رخَّص لكم»، قال: فلما سألته لم يحفظه». اهـ.

وفي حديث عمارة عن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد، عن جابر ـ لم يذكر محمد بن عمرو بن حسن ـ وسياقه كحديث شعبة، إذْ لم يذكر الزيادة: «**فعليكم**....».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، ومتنه ثابت إلا قوله: «**فعليكم برخصة الله...**» ـ كما سيتبين ذلك قريباً ـ.

والحديث صححه بهذه الزيادة» فعليكم. . . .» ابن حبان، وهو ظاهر صنيع الطحاوي.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن جابر اثنان:

١ ـ محمد بن عبد الرحمٰن.

٢ ـ ومحمد بن عمرو بن حسن بن علي بن أبي طالب.

فأما محمد بن عبد الرحمٰن فقد اختلف عليه في اسم جده هل هو ثوبان أم سعد بن زرارة؟:

١ ـ فرواه يحيى بن أبي كثير، وعن يحيى رواه اثنان:

(أ) الأوزاعي، وقد اختلف عليه:

(*) فرواه شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى، قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمٰن قال: أخبرني جابر بن عبد الله، فذكر الحديث.

قال النسائي في السنن الكبرى عقب هذا الطريق ٢/ ١٠٠: «هذا خطأ، ومحمد بن عبد الرحمٰن لم يسمع هذا الحديث من جابر».اهـ.

(**) ورواه الفريابي عن الأوزاعي عن محمد بن عبد الرحمٰن قال: حدثني من سمع جابراً فذكره.

(***) ورواه الوليد بن مسلم قال: حدثني الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، عن جابرٍ مرفوعاً، فذكره.

(ب) ورواه علي بن المبارك، واختلف عليه:

(*) فرواه وكيع بن الجراح عن علي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان عن جابر مرفوعاً فذكره.

(**) ورواه عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن رجلٍ، عن جابر مرفوعاً، فذكره لكن لم يذكر الزيادة: «فعليكم....» ولم يذكر القصة أيضاً، كما تقدم.

٢ ـ ورواه عمارة بن غزيَّة، عن محمد بن عبد الرحمٰن، لكن قال: ابن سعد بن زرارة.

وأما محمد بن عمرو بن حسن بن علي فروى الحديث عنه محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد بن زرارة، وعن محمد شعبة، وقد أخرجه من هذا الوجه الشيخان وغيرهما.

ومما تقدم يتبين أن محمد بن عبد الرحمٰن الراوي عن جابر، قد وقع في اسمه اختلاف هل هو ابن زرارة أو ابن ثوبان؟

وقد سئل أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٧ ـ عن الوجه الذي رواه الوليد بن مسلم قال: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، فذكره، قال: أبو حاتم: «هذا حديث خطأ، إنما هو محمد بن عبد الرحمٰن بن

أسعد[1] بن زرارة، عن جابر، عن النبي ﷺ».اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢١٩ ح(١٩٤٧) مبيناً معنى كلمة أبي حاتم: «جزم أبو حاتم ـ كما نقله عنه ابنه في «العلل» بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان فقد وهم، وإنما هو ابن عبد الرحمٰن بن سعد».اهـ.

وهذا الكلام من أبي حاتم وافقه عليه النسائي في قوله المتقدم نقله، وفي قوله لما روى حديث شعبة عن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد، عن محمد بن عمرو، عن جابر: «هذا هو الصحيح» كما في «السنن الكبرى» ٢/ ١٠٠.

وهذا الذي ذهب إليه النسائي ـ من الحكم على الحديث الذي رواه يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن جابر وأنه منقطع ـ خالفه فيه بعض العلماء، ومنهم أبو الحسن بن القطان ـ كما في «بيان الوهم» ٢/ ٥٧٦ ـ ٥٨٤ وقد أطال في ذلك ـ وتبعه على ذلك المزي ـ كما في «التحفة» ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ـ وخلاصة اعتراضهما تدور على أن النسائي وهم، حيث ظن أن محمد بن عبد الرحمٰن شيخ شعبة هو محمد بن عبد الرحمٰن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه، وليس كذلك، وأن الصواب ـ في رأي ابن القطان، والمزي ـ أن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمٰن بن سعد بن زرارة، هذا خلاصة اعتراضهم الذي فهمته من كلامهما.

ويجاب عما ذكراه بما قاله الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢١٨ فقد أجاد وأفاد بقوله:

---

(١) كذا في «العلل»، والصواب: ابن سعد، بدون ألف كما في كتب الرجال، وقد نصّ على ذلك الحافظ في «التقريب» ص٤٩١. وانظر مثلاً: «تهذيب الكمال» ٢٥/ ٥٨٨، ٦٠٩.

«والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي؛ لأن مسلماً لما روى الحديث عن طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره: قال شعبة. . . ـ ثم ذكر قوله المتقدم في التخريج ـ والضمير في «سألت» يرجع إلى محمد بن عبد الرحمٰن شيخ يحيى؛ لأن شعبة لم يلق يحيى، فدلَّ على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن محمد بن عمرو، عن جابر في هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمٰن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها.

وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمٰن فقال فيه: ابن ثوبان، فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم (ثم ذكر كلامه المتقدم)، وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي، وجُل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمٰن، لا يذكرون جدَّه ولا جدّ جده. والله أعلم».اهـ.

ومما يقوي قول النسائي في الحكم بالانقطاع على رواية يحيى، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن جابر أن بعض الرواة عن الأوزاعي أدخل واسطة بين محمد وجابر.

وبهذا يتبين أن محمد بن عبد الرحمٰن المذكور في حديث الباب إنما هو ابن سعد لا ابن ثوبان، وعليه فذكر التحديث في بعض الطرق بين محمد بن عبد الرحمٰن، وجابر وهمٌ.

وعليه فتحسين ابن القطان لهذه الزيادة وقوله: إن الراوي صرّح بالتحديث مرةً، ومرةً رواه بواسطة أن ذلك محمول على أنه رواه على الوجهين ـ غير ظاهر لما تقدم.

ومما يدل على قوة قول النسائي وتأييد ابن حجر له، أن الشيخين أخرجا الحديث من الوجه المذكور عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعد، عن محمد بن عمرو، عن جابر، هذا بالإضافة إلى وجود الاختلاف على الأوزاعي، وعلي بن المبارك في إسناده. والله أعلم.

قال النسائي ٤/ ١٧٧، باب ذكر اسم الرجل[١] ح(٢٢٦٤):

أخبرنا هارون بن عبد الله، وعبد الرحمٰن بن محمد بن سلام قالا: حدثنا أبو داود عن سفيان، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أُتِيَ النبي ﷺ بطعامٍ بمرِّ الظهران فقال لأبي بكر وعمر: «أدنيا فكلا»، فقالا: إنا صائمانً، فقال: «ارحلوا لصاحبيكم، اعملوا لصاحبيكم».

غريب الغريب:

«ارحلوا لصاحبيكم»: «أي شدوا الرحل لهما على البعير». ينظر: «حاشية السندي على النسائي» ٤/ ١٧٨.

رواة الإسناد:

١ ـ هارون بن عبد الله: ابن مروان البغدادي، أبو موسى الحمَّال، بالمهملة، البزاز، مات سنة ٢٤٣هـ، وقد ناهز الثمانين. روى عن: أبي داود الحفري، وابن عيينة، وعفان بن مسلم، وعنه: الجماعة سوى البخاري. «ثقة».

تهذيب الكمال ٩٦/٣٠، الكاشف ٢/ ٣٣٠، التقريب ص٥٦٩.

٢ ـ عبد الرحمٰن بن محمد بن سلّام ـ بالتشديد ـ ابن ناصح البغدادي، ثم الطرسوسي أبو القاسم، مولى بني هاشم، وقد ينسب إلى

---

(١) ذكره النسائي تحت حديث جابر الذي سبق تخريجه في الحديث السابق: «أن رسول الله ﷺ مرَّ برجلٍ...» فلعل مراده بذلك أن الرجل اسم جنس يشمل أكثر من واحد، وأن حديث الباب فسَّر المبهم، وأنه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

جدِّه. روى عن: أبي داود الحفري، والطيالسي، وعنه: أبو داود، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي ـ مرة ـ والدارقطني: ثقة، وقال النسائي مرة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما خالف.

وقد اعتمد ابن حجر كلمة النسائي الأخيرة هذه فقال في «التقريب»: «لا بأس به».

تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٧، التقريب ص٣٤٩.

٣ ـ أبو داود: هو الحَفَري، بفتح المهملة والفاء، نسبة إلى موضع بالكوفة، واسمه: عمر بن سعد بن عبيد، مات سنة ٢٠٣هـ. روى عن: الثوري، وحفص بن غياث ويحيى بن أبي زائدة، وعنه: الإمام أحمد، وهارون الحمال، وعبد الرحمٰن بن محمد بن سلّام وابن راهويه وغيرهم. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٢١/ ٣٦٠، التقريب ص٤١٣.

٤ ـ سفيان: هو الثوري، وقد تقدم في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة إمام حجة.

٥ ـ الأوزاعي: تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين، وهو ثقة جليل.

٦ ـ يحيى: هو ابن أبي كثير، وقد تقدم في الحديث الثلاثين، وهو ثقة فاضل لكنه يدلس ويرسل.

٧ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن، تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٨ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

❁ **تخريجه:**

* وأخرجه **أحمد** ٢/ ٣٣٦؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٦١ ح(٢٠٣١) عن **عبدة بن عبد الله ومحمد بن خلف الحدادي**؛ وابن حبان ٨/ ٣٢٤ ح(٣٥٥٧) من طريق **إسحاق بن راهويه**؛ والحاكم ١/ ٤٣٣ من طريق **الحسن بن علي العامري**؛ والبيهقي ٤/ ٢٤٦ من طريق **العباس الدوري، وأبي الأزهر أحمد بن الأزهر، سبعتهم** (أحمد، وعبدة، ومحمد، وابن راهويه، والعامري، والدوري، وأبو الأزهر) عن أبي داود الحفري به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٠١ باب ذكر اسم الرجل ح(٢٥٧٤) من طريق الوليد بن مسلم، وفي «الصغرى» ٤/ ١٧٨ ح(٢٢٦٥) من طريق محمد بن شعيب بن شابور، **كلاهما** (الوليد، ومحمد) عن الأوزاعي، وفي «الصغرى» ٤/ ١٧٨ ح(٢٢٦٦) من طريق علي [ولعله ابن المبارك(١)]، **كلاهما** (الأوزاعي، وعلي) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً، ليس فيه أبو هريرة.

❁ **الحكم عليه:**

إسناده ضعيف؛ لأن الصواب إرساله ـ كما رجحه جمع من الأئمة ـ كما سيأتي.

وقد صححه جماعة من الأئمة، ومنهم: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

---

(١) وقع في «التحفة» للمزي ١١/ ٧٥: «عن علي بن عمر»، ولم أجد في تلاميذ يحيى ولا شيوخ عثمان بن عمر ـ الراوي عن علي في هذا الإسناد ـ من يسمَّى بهذا الاسم، ولعله علي بن المبارك، ويقويه أن النسائي في الصغرى قال: عن عثمان بن عمر، عن علي، عن يحيى، فأهمله ولم ينسبه، والمصنفون غالباً لا يجعلون الاسم مهملاً إلّا إذا كان معروفاً بذلك الشيخ أو لندرة اسمه أو لغير ذلك من الأسباب وعلي بن المبارك، ممن يروي عن يحيى كثيراً. والله أعلم.

والحديث له علة قوية، فقد رواه عن الأوزاعي ثلاثة، وهم: سفيان الثوري ـ، وعنه: أبو داود الحفري ـ وقد رواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بينما رواه الوليد بن مسلم، ومحمد شعيب عنه، عن يحيى، عن أبي سلمة مرسلاً، لم يذكرا أبا هريرة، وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى أبي كثير.

وقد رجح هذا المرسل جماعة من الأئمة، منهم:

١ ـ النسائي، فقد قال ـ عقب إخراج هذه الطرق في «الصغرى»، و«الكبرى» قال في «الكبرى» ٢/ ١٠١ ـ عن رواية أبي داود الحفري الموصولة بذكر أبي هريرة ـ: «هذا خطأ، لا نعلم أن أحداً تابع أبا داود الحفري على هذه الرواية، والصواب مرسلا». اهـ.

٢ ـ البيهقي: حيث قال عن الموصول: «تفرد به أبو داود الحفري عن سفيان». اهـ.

وعليه: فذكر أبي هريرة في هذا الحديث وهمٌ من أبي داود الحفري، كما نصَّ عليه هذان الإمامان ـ رحمهما الله تعالى ـ والله أعلم.

وقد دلَّ حديث الباب على جواز الفطر والصوم للمسافر، وهذا الحكم تضافرت الأدلة على ثبوته، ومنها حديث جابر السابق، في الحديث الذي قبل هذا. والله أعلم.

﴿ الحديث السابع والعشرون بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/١٧٨ باب ذكر وضع الصيام عن المسافر ح(٢٢٦٧):

أخبرني عبدة بن عبد الرحيم، عن محمد بن شعيب، قال: حدثنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة قال: أخبرني عمرو بن أمية الضمري قال: قدمت على رسول الله ﷺ من سفر فقال: «انتظر الغداء يا أبا أمية»، فقلت: إني صائم، فقال: «أُدنُ مني حتى أخبرك عن المسافر، إن الله ﷻ وضع عنه الصيام ونصف الصلاة».

رواة الإسناد:

١ ـ عبدة بن عبد الرحيم: ابن حسان المروزي، أبو سعيد، نزيل دمشق، مات سنة ٢٤٤هـ. روى عن محمد بن شعيب، والنضر بن شميل، والفضل بن موسى، وعنه: البخاري ـ في «الأدب المفرد» ـ والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وعبد الله ابن الإمام أحمد وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: لا أحدث عنه. وقال النسائي ومسلمة: ثقة، وقال النسائي مرةً: صدوق لا بأس به، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: شيخ صالح.

وقال الذهبي ـ بعد أن حكى بعض الأقوال المتقدمة ـ: «له ما ينكر». اهـ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق».

الميزان ٢/ ٦٨٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠١، التقريب ص٣٦٩.

٢ ـ محمد بن شعيب: هو ابن شابور، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين بعد المائة، وهو ثقة على الأرجح.

٣ ـ الأوزاعي: تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين، وهو ثقة جليل.

٤ ـ يحيى: هو ابن أبي كثير، تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين، وهو ثقة فاضل لكنه يدلس ويرسل.

٥ ـ أبو سلمة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، هو ثقة مكثر.

٦ ـ عمرو بن أمية الضمري: هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله، أبو أمية الضمري، صحابي مشهور، أول مشاهده بئر معونة، مات في خلافة معاوية رضي الله عنهم جميعاً. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أولاده: جعفر، وعبد الله، والفضل وغيرهم.

معجم الصحابة ٢/ ٢١٠، معرفة الصحابة ٤/ ١٩٩٣، الإصابة ٤/ ٢٨٥، التقريب ص٤١٨.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٧٩، باب ذكر وضع الصيام عن المسافر ح(٢٢٦٩)؛ والدارمي ١/ ٤٣٥ ح(١٦٦٤)؛ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/ ١٥٥، والطبراني ٢٢/ ٣٦١ ح(٩٠٧) من طرق عن **أبي المغيرة عبد القدوس الخولاني**؛ والنسائي ٤/ ١٧٩ ح(٢٢٧٠) من طريق **محمد بن حرب**؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد» ٣/ ١٥٥ من طريق **بقية بن الوليد**؛ والنسائي ٤/ ١٧٩ ح(٢٢٧١) من طريق **شعيب بن إسحاق الدمشقي**؛ والنسائي ٤/ ١٧٨ ح(٢٢٦٨)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد» ٣/ ١٥٥ عن **عمرو بن عثمان**[1]؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ١/ ٤٢٣

(١) كذا في المطبوع من «السنن»، وفي «تحفة الأشراف» ٨/ ١٣٧، و«السنن الكبرى» ٢/ ١٠٢: «عمرو بن قتيبة»، قال المزي: هكذا [يعني عمرو بن قتيبة] في رواية أبي الحسن بن حيويه، وأبي علي الأسيوطي، وفي كتاب أبي القاسم: «عمرو بن عثمان».

عن **محمد بن عبد الله بن ميمون، كلاهما** (عمرو، ومحمد) عن **الوليد بن مسلم**.

خمستهم (أبو المغيرة، ومحمد، وبقية، وشعيب، والوليد) عن الأوزاعي به بنحوه، إلّا أن في حديث أبي المغيرة، ومحمد بن حرب، وبقية عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر الجرمي عن أبي أمية، زاد أبو المغيرة في حديث إسحاق بن منصور عنه: يعني الضمري، قال المزي في «التحفة» ٨/ ١٤٠: «هكذا يقول الأوزاعي: عن أبي المهاجر، وغيره يقول: عن أبي المهلب، وهو المحفوظ».اهـ. وفي حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي: حدثني يحيى حدثني أبو قلابة، حدثني جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، فذكره بنحوه، وفي حديث شعيب عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أمية، فذكر نحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٨٠ ح(٢٢٧٣)؛ والدولابي في «الكنى» ١/ ١٤ من طريق **علي بن المبارك**؛ والنسائي ٤/ ١٨٠ ح(٢٢٧٢) من طريق **معاوية بن سلام**؛ والطبراني ١/ ٢٦٢ ح(٧٦٢)، و٢٢/ ٣٦١ ح(٩٠٦) من طريق **أبان العطار، ثلاثتهم** (علي، ومعاوية، وأبان) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة بنحوه، لكن في حديث معاوية، وأبان قالا: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أمية فذكر نحوه، وفي حديث علي بن المبارك، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن رجل، أن أبا أمية أخبره، أنه أتى النبي ﷺ من سفر، فذكر نحوه.

* وأخرجه **البخاري** في «التاريخ الكبير» ٧/ ٧١؛ والطبراني في «الكبير» ٢/ ٣٦٢ ح(٩٠٦)؛ وفي «مسند الشاميين» ٣/ ١٨٩ ح(٢٠٥٣) عن **بكر بن سهل، كلاهما** (البخاري، وبكر) عن **عبد الله بن صالح**، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ٧١ من طريق **الليث بن سعد**.

كلاهما (عبد الله، والليث) عن معاوية بن صالح، أن عصام بن

يحيى حدثه عن أبي قلابة، عن عبد الله بن زياد، عن أبي أمية، وفي المعجم الكبير: «عن أبي أميمة»، وفي «التاريخ الكبير»: «عبيد الله بن زياد»، إلّا أن الليث لم يذكر في حديثه أبا قلابة، ولا عبد الله بن زياد، بل قال: عن أبي أميمة أخي بني جعدة.

الحكم عليه:

إسناده لا بأس به ـ إن شاء الله ـ. وقد وقع في إسناد الحديث اختلاف كثير ـ كما تقدم في التخريج ـ.

وقد تبين مما سبق أن الحديث يرويه يحيى بن أبي كثير، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه الأوزاعي، واختلف عليه:

(أ) فرواه محمد بن شعيب بن شابور، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن عمرو بن أمية الضمري.

(ب) ورواه شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أمية الضمري.

قال النسائي عن هذا الوجه ـ كما في «التحفة» ٨/ ١٣٨: «هذا خطأ».

(ج) ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن جعفر بن أمية الضمري، عن أبيه.

والوليد يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن في هذا الإسناد، ولم أقف على طريق صرّح فيها بالسماع.

(د) ورواه بقية بن الوليد، وأبو المغيرة عبد القدوس الخولاني، ومحمد بن حرب، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي أمية الضمري.

٢ ـ ورواه معاوية بن سلّام، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أمية الضمري.

وقد قال النسائي عن هذا الوجه ـ كما في «التحفة» ٨/ ١٣٨: «وهذا أيضاً خطأ».

٣ ـ ورواه أبان بن يزيد العطار، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أمية كرواية معاوية والأوزاعي ـ فيما رواه عنه شعيب بن إسحاق ـ اللتين خطأهما النسائي.

والذي يظهر من تخطئة النسائي هذه، أنها مصيرٌ منه إلى تخطئة هذا الوجه: يحيى عن أبي قلابة، عن عمرو بن أمية. والله أعلم.

٤ ـ ورواه علي بن المبارك، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن رجل أن أبا أمية أخبره.

قال الدولابي: «هكذا قال: إن أبا أمية أخبره، والصواب: أبا أميمة». اهـ.

وهذا يوافق رواية الأوزاعي، إلّا أنه لم يسمِّ الرجل، فلعله هو أبو المهلب.

ومن خلال ما سبق يظهر أن أصح هذه الأوجه عن يحيى: هو الوجه الذي رواه الأوزاعي عن يحيى، عن أبي قلابة، عن (أبي المهلب)، عن أبي أمية الضمري.

وقد قال الأوزاعي في هذا الإسناد: أخبرني يحيى، قال: حدثني أبو قلابة، قال: حدثني أبو المهاجر (أبو المهلب)، قال: حدثني أبو أمية ـ يعني الضمري ـ فذكر الحديث.

وأبو المهلَّب الجرمي، البصري، عم أبي قلابة، اختلف في اسمه، ثقة كما في «التقريب» ص٦٧٦.

بقي طريق واحد: وهو الذي رواه معاوية بن صالح، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه عبد الله بن صالح، عن معاوية، عن عصام بن يحيى، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن زياد، عن أبي أمية أخي ابن جعدة.

٢ ـ ورواه الليث، عن معاوية، عن عصام، عن أبي أميمة أخي بني جعدة.

والوجه الثاني: الذي رواه الليث هو الأرجح، فإن الليث ثقة ثبت كما في «التقريب» ص٤٦٤، والذي خالفه عبد الله بن صالح هو المصري كاتب الليث، «صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة»، كما في «التقريب» ص٣٠٨.

وعليه فالأرجح من هذين الوجهين هو الوجه المرسل الذي أرسله عصام بن يحيى عن أبي أميمة مرفوعاً. والله أعلم.

على أن عصاماً لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً سوى ذكر ابن أبي حاتم له في «الجرح» ٧/ ٢٥، وابن حبان في «الثقات» ٧/ ٣٠١.

وخلاصة ما سبق: أن الحديث وقع فيه اختلاف على يحيى بن أبي كثير، وأن أصح الأوجه عنه هو ما رواه الأوزاعي عنه عن أبي قلابة، عن أبي المهلّب الجرمي، عن أبي أمية الضمري، وأن الأرجح في حديث معاوية بن صالح، عن عصام، عن أبي أميمة. والله أعلم.

وقد صحح الحديث ابن حزم في «المحلى» ٥/ ٣٢، واحتج به الطحاوي في «شرح المعاني» ١/ ٤٢٣.

وما دلّ عليه الحديث ثابت بالكتاب الكريم، والسنة المتواترة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند تخريج حديث أنس بن مالك القشيري رضي الله عنه الماضي برقم (٤٣).

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٨٢، باب ذكر وضع الصيام عن المسافر ح(٢٢٨١):

أخبرنا عبيد الله بن عبد الكريم، قال: حدثنا سهل بن بكار، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن هانئ بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه قال: كنت مسافراً فأتيت النبي ﷺ ـ وهو يأكل ـ وأنا صائم، فقال: «هَلُمَّ». قلت: إني صائم. قال: «أتدري ما وضع الله عن المسافر؟». قلت: وما وضع الله عن المسافر؟ قال: «الصوم، وشطر الصلاة».

رواة الإسناد:

١ ـ عبيد الله بن عبد الكريم: ابن يزيد بن فرُّوخ، أبو زرعة الرازي، مات سنة ٢٦٤هـ وله ٦٤هـ. روى عن: سهل بن بكار، والإمام أحمد، وعنه: مسلم، والأربعة إلّا أبا داود. «إمام ثقة حافظ مشهور».

تهذيب الكمال ١٩/ ٨٩، التقريب ص٣٧٣.

٢ ـ سهل بن بكار: ابن بشر الدارمي، البصري، أبو بشر المكفوف، مات سنة ١٢٧هـ، أو ١٢٨. روى عن: أبي عوانة، ووهيب بن خالد، وشعبة، وحماد بن سلمة، وعنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، والذهلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

قال أبو حاتم، والدارقطني: ثقة، زاد أبو حاتم: صدوق، وقال ابن قانع: صالح.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما وهم وأخطأ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة ربما وهم».

الجرح والتعديل ٤/ ١٩٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٤، التقريب ص٢٥٧.

٣ ـ أبو عوانة: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر، وهو ثقة ثبت.

٤ ـ أبو بشر: هو جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة ـ بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقيل التحتانية ـ. روى عن: هانئ بن عبد الله بن الشخير، وابن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة، ونافع وغيرهم، وعنه: أبو عوانة، وأيوب، وشعبة، وهشيم وغيرهم.

وثقه الأئمة؛ ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، والنسائي وغيرهم، إلّا أن شعبة، ويحيى القطان ضعَّفا حديثه عن حبيب بن سالم، وكان شعبة أيضاً يضعف حديثه عن مجاهد.

أما حديثه عن حبيب فلأنه لم يسمع منه، وأما حديثه عن مجاهد فلأنه صحيفة.

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»، وفي الميزان: «أحد الثقات، أورده ابن عدي في كامله فأساء».اهـ.

وقال ابن حجر: «ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعَّفه شعبة في حبيب بن سالم».

وظاهره أن تضعيف شعبة غير عائد إلى جعفرٍ نفسه، بل إلى روايته عن حبيب، ومجاهد؛ لأنه لم يسمع منهما، وعليه فعبارة الذهبي في «الميزان» أجود من عبارته في «الكاشف».

تهذيب الكمال ٥/ ٥، الكاشف ١/ ٢٩٣، الميزان ١/ ٤٠٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٧٥، التقريب ص١٣٩.

٥ ـ هانئ بن عبد الله بن الشخِّير ـ بكسر المعجمتين وتثقيل ثانية ثم تحتانية ساكنة ثم راء ـ. روى عن: أبيه، وقيل: عن رجلٍ من بلجريش، وهو وهم ـ وسيأتي ـ، وعنه: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ عنه: «مقبول».

تهذيب التهذيب ١١/ ٢١، التقريب ص٥٧٠.

٦ ـ عبد الله بن الشخير: ابن عوف بن كعب بن وقْدان بن الحريش، وهو معاوية بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة الحرشي العامري، صحابي، من مسلمة الفتح. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: بنوه: هانئ، ومطرِّف، ويزيد.

أسد الغابة ٢/ ٦٢٠، تهذيب الكمال ١٥/ ٨١، الإصابة ٤/ ٨٤، التقريب ص٣٠٧.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ١٨١ ح(٢٢٧٩) عن **قتيبة بن سعيد**، وفي ٤/ ١٨١ ح(٢٢٨٠) عن عبد الرحمٰن بن محمد الطرسوسي، عن **أبي داود الطيالسي**؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد» ٣/ ١٥٤ عن **عبد الواحد بن غياث**، **ثلاثتهم** (قتيبة، والطيالسي، وابن غياث) عن أبي عوانة به بنحوه، إلّا أن في حديث قتيبة، والطيالسي، عن هانئ بن عبد الله بن الشخير ـ ونسبه قتيبة إلى جده فقال: هانئ ابن الشخير ـ عن رجلٍ من بلحريش، عن أبيه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ فيه هانئ، وهو مجهول الحال.

وأما قول قتيبة، والطيالسي في حديثهما: عن رجلٍ من بلحريش، فقد قال المزي في «التحفة» ٤/ ٣٦١: «والحديث حديث أبي زرعة،

والصواب حذف (عن) من حديث قتيبة والطرسوسي. . .»، وقول قتيبة: «هانئ بن الشخير، ينسبه إلى جده وسقط ذكر أبيه ولعله عن هانئ ـ رجلٍ من بني الحريش ـ وعن، مزيدة فيه»، وتبعه ابن حجر على أن «وقول قتيبة. . .» إلخ أن هذا وهم، كما في «تهذيب التهذيب» ١١/٢١.

ويؤيد كلام المزي هذا، أنه لو صحَّ هذا للزم منه أن يكون هذا الرجل هو عبد الله بن الشخير، وأن المراد بـ«أبيه» هو الشخير، وعليه فيكون الحديث حينئذٍ من مسند الشخير، وبالتالي فهو صحابي ـ أعني الشخير ـ، ولا ذكر له في كتب الصحابة. والله تعالى أعلم.

ورغم ضعف إسناد حديث الباب، إلّا أن شواهده من الكتاب والسنة كثيرة تقدم ذكر بعضها عند تخريج حديث أنس بن مالك القشيري برقم (٤٣).

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

قال النسائي ٤/ ١٩٢، باب إذا طهرت الحائض أو قدم المسافر في رمضان هل يصوم بقية يومه ح(٢٣٢٠):

أخبرنا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس أبو حصين، قال: حدثنا عبثرٌ قال: حدثنا حصين، عن الشعبي، عن محمد بن صيفي، قال: قال رسول الله ﷺ يوم عاشوراء: «أمنكم أحدٌ أكلَ اليوم؟»، فقالوا: منا من صام ومنا من لم يصم، قال: «فأتموا بقية يومكم، وابعثوا إلى أهل العروض فليتموا بقية يومهم».

رواة الإسناد:

١ ـ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس أبو حَصِيْن ـ بفتح أوله ـ، اليربوعي. مات سنة ٢٤٨هـ. روى عن: عبثر بن القاسم، وأبيه، وعنه: الترمذي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن خزيمة، وابن جرير وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة.

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

تهذيب الكمال ١٤/ ٢٨٤، الكاشف ١/ ٥٣٨، التقريب ص٢٩٥.

٢ ـ عبثر: هو ابن القاسم، تقدم في الحديث الخامس والسبعين، وهو ثقة.

٣ ـ حصين: هو ابن عبد الرحمٰن السُّلَمي، أبو الهذيل الكوفي، مات سنة ١٣٦هـ وله ٩٣ سنة. روى عن: جابر بن سمرة، وعمارة بن رؤيبة، والشعبي وغيرهم، وعنه: عبثر بن القاسم، وشعبة، والثوري، وأبو عوانة وغيرهم.

وثقه جماعة من الأئمة، إلّا أن يزيد بن هارون، وابن معين، وأبا حاتم، والنسائي ذكروا أنه تغير، وأنكر ذلك ابن المديني، وعلي بن عاصم.

ومال الحافظ إلى القول الأول فقال في «الهدي»: «متفق على الاحتجاج به، إلّا أنه تغير في آخر عمره».اهـ.

وقال ابن رجب في «شرح العلل»: «وقد أنكر ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط، قالوا: ولكن ساء حفظه كما قاله أبو حاتم».اهـ.

وذكر ابن رجب رواية أخرى عن يزيد أنه نسي، ولم يقل: اختلط.

وقد عدّه العلائي في القسم الأول من المختلطين الذين لم يوجب اختلاطهم ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبتهم.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة حجة»، وابن حجر بقوله: «ثقة تغير حفظه في الآخر».

ولم يتبين لي أي القولين أصحّ، إلا أن رواية عبثر عنه قبل الاختلاط، ولذا أخرج من رواية عبثر عن حصين.

الميزان ١/ ٥٥٢، الكاشف ١/ ٣٣٨، كتاب المختلطين للعلائي ص٣، ٢١، شرح العلل لابن رجب ٢/ ٧٤١، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٣، هدي الساري ص٤١٧، التقريب ص١٧٠، الكواكب النيرات ص١٢٦.

٤ ـ الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشَعْبي ـ بفتح المعجمة ـ، أبو عمرو، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين سنة. روى عن: علي، وأبي هريرة، ومحمد بن صيفي، والمغيرة وجماعة كبيرة من الصحابة، وعنه: حصين، وابن عون، ومنصور وغيرهم. «ثقة مشهور فقيه فاضل».

تهذيب الكمال ١/ ٥٢٢، التقريب ص٣٨٧.

٥ ـ محمد بن صيفي: ابن سهل بن الحارث الأنصاري الخطْمي، صحابي، مدني نزل الكوفة. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: الشعبي فقط، نص عليه الأزدي، وابن عبد البر.

المخزون في علم الحديث للأزدي ص١٥٣ رقم (٢٣٥)، الاستيعاب ٣/ ١٣٧١، تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٠٢، الإصابة ٦/ ٥٦، التقريب ص٤٨٤.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني ١٩/ ٢٣٨ ح(٥٣٠) عن أحمد بن أسد، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، عن عبثر بن القاسم به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣١١ ح(٩٣٥٢) ـ ومن طريقه ابن ماجه ١/ ٥٥٢ باب صيام يوم عاشوراء ح(١٧٣٥) عن **محمد بن فضيل** ـ؛ وأحمد ٤/ ٣٨٨، وابن خزيمة ٣/ ٢٨٩ ح(٢٠٩١) من طريق **هشيم**؛ وابن حبان ٨/ ٣٨٢ ح(٣٦١٧) من طريق **سفيان الثوري، ثلاثتهم** (ابن فضيل، وهشيم، والثوري) عن حصين بن عبد الرحمٰن به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني ١٩/ ٢٣٨ ح(٥٣٢) من طريق الحر بن مالك، عن هشيم، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناد صحيح.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن حجر في «الإصابة» ٦/ ٥٦.

وقد تبين من التخريج أن للحديث طريقاً آخر إلى الشعبي، وهو طريق داود بن أبي هند، لكن هو من رواية الحر بن مالك، وهو على أحسن الأحوال ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ص١٥٥ ـ: «صدوق»،

وهذا الحكم هو خلاصة كلام الأئمة فيه كما يتبين من ترجمته في «تهذيب الكمال» ٥/ ٥١٥.

وقد خالفه في الرواية عن هشيم حافظان ثبتان وهما: الإمام أحمد، وزياد بن أيوب وفي الإسناد أيضاً عنعنة هشيم، وهو كثير التدليس، كما في «التقريب» ص٥٧٤: «ثقة ثبت كثير التدليس، والإرسال الخفي».

الحديث الثلاثون بعد المائة

قال النسائي ٤/١٩٨، باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك ح(٢٣٤٥):

أخبرنا القاسم بن زكريا، قال: حدثنا عبيد الله، قال: حدثنا يعقوب، عن جعفر، عن سعيد، عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض في حَضَر ولا سفر».

رواة الإسناد:

١ ـ القاسم بن زكريا: ابن دينار القرشي، أبو محمد الكوفي، الطحَّان، وربما نسب إلى جدِّه، مات في حدود الخمسين. روى عن: عبيد الله بن موسى، وأبي داود الحفري، وعنه: مسلم، والأربعة إلا أبا داود. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٥١/٢٣، التقريب ص٤٥٠.

٢ ـ عبيد الله: هو ابن موسى وقد تقدم في الحديث الثالث والخمسين، وهو ثقة.

٣ ـ يعقوب: هو ابن عبد الله بن سعد الأشعري، أبو الحسن القُمِّي ـ بضم القاف وتشديد الميم ـ مات سنة ١٧٤هـ. روى عن: جعفر بن أبي المغيرة القمِّي، والأعمش. وأخويه: عمران، وعبد الرحمٰن، وعنه: ابن مهدي، وعبيد الله بن موسى.

قال النسائي: ليس به بأس، وقال الطبراني: كان ثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

لخص الذهبي، وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق»، زاد ابن حجر: «يهم».

وفي «معرفة الرواة» للذهبي قال: «صالح الحديث».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٣٤٤، الكاشف ٢/ ٣٩٤، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص١٩١، التقريب ص٦٠٨.

٤ ـ جعفر: هو ابن أبي المغيرة الخزاعي، القُمِّي ـ بضم القاف ـ قيل اسم أبي المغيرة: دينار. روى عن: سعيد بن جبير، وعكرمة، وشهر، وعنه: يعقوب القمي وابنه الخطَّاب وغيرهم.

قال ابن حجر: نقل ابن حبان في «الثقات» توثيقه عن أحمد.

وهذا الذي قاله الحافظ، هو في العلل للإمام أحمد نفسه، وقال ابن منده: ليس بالقوي في سعيد بن جبير، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي: «كان صدوقاً»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم».

ولعل مراد الحافظ أنه يهم في حديثه عن ابن جبير، فكأنه اعتمد كلمة ابن منده.

العلل لأحمد ٢/ ١٥٩ رقم (١٠٥٧)، الميزان ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٧، التقريب ص١٤١.

٥ ـ سعيد: هو ابن جبير، تقدمت ترجمته في الحديث الرابع، وهو ثقة ثبت فقيه.

٦ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني ١٢/ ١١ ح(١٢٣٢٠) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١٠/ ١٠٣ ـ عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن إبراهيم بن إسحاق الصيني، عن يعقوب القمي به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، وفي متنه غرابة.

أما ضعف إسناده، فلأن جعفر القمّي مع كون في حفظه شيئاً، إلا أنه مضعّف تضعيفاً خاصاً في سعيد بن جبير ـ كما قاله ابن منده ـ ولم أقف له على متابع يزيل تفرده بالحديث عن سعيد، وليدفع ما قد يقع من الوهم في روايته.

أما غرابة متنه: ففي قوله: «**في سفر**»، فإنه مخالف للهدي المعروف منه ﷺ ـ كما سبق ذلك في الأحاديث الماضية ـ وإذا كان ﷺ ثبت عنه الفطر في رمضان ـ وهو فريضة ـ في السفر[1]، فلأَن يفطر في صيام النفل من باب أولى، وهذا المعنى مما يدل على أن في الحديث وهماً. والله أعلم.

---

(١) ثبت هذا في عدة أحاديث منها حديث ابن عباس قال: «سافر رسول الله ﷺ في رمضان، فصام حتى بلغ عُسفان، ثم دعا بإناءٍ فيه شراب، فشربه نهاراً، ليراه الناس، ثم أفطر حتى دخل مكة»، قال ابن عباس: «فصام رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام ومن شاء أفطر».
أخرجه البخاري ٢/ ٤٤، باب من أفطر في السفر ليراه الناس ح(١٩٤٨) واللفظ له، ومسلم ٢/ ٧٨٥ ح(١١١٣) وغيرهما.

الحديث الواحد والثلاثون بعد المائة

قال النسائي ٤/٢٠١، باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي واختلاف الناقلين للخبر في ذلك ح(٢٣٥٧):

أخبرنا عمرو بن علي، عن عبد الرحمٰن، قال: حدثنا ثابت بن قيسٍ أبو الغصن شيخ من أهل المدينة، قال: حدثني أبو سعيد المقبري، قال: حدثني أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله! لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: «ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن علي: هو الفلّاس، تقدم في الحديث التاسع والسبعين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ عبد الرحمٰن: هو ابن مهدي، تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت حافظ.

٣ ـ ثابت بن قيس: الغفاري مولاهم، أبو الغصن المدني، مات سنة ١٦٨هـ وله ١٠٠ سنة. روى عن: أنس بن مالك، وأبي سعيد المقبري، وعمر بن عبد العزيز، وعنه: عبد الرحمٰن بن مهدي، والقعنبي وغيرهما.

قال أحمد: ثقة، وقال ابن معين ـ في رواية ـ والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين مرةً: حديثه ليس بذاك، وهو صالح، وقال ابن سعد: هو شيخ قليل الحديث، وقال أبو داود: حديثه ليس بذاك، وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان قليل الحديث،

كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره، وأعاده في «الثقات».

لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «صدوق يهم».

ولعل كلمة ابن حجر أقرب؛ لأن الجرح فيه مفسّر، وأما الذهبي فكأنه اعتمد على أن ابن مهدي روى عنه، وأن أحمد وثقه. والله أعلم.

المجروحين ١/٢٠٦، الكاشف ١/٢٨٢، تهذيب التهذيب ٢/١٣، التقريب ص١٣٣.

٤ ـ أبو سعيد المقبري: هو كيسان، المدني، مولى أم شريك، ويقال: هو الذي يقال له: صاحب العباء، مات سنة ١٠٠هـ. روى عن: أسامة، وأبي هريرة، وأبي سعيد وغيرهم، وعنه: أبو الغصن المدني، وابنه سعيد وغيرهما. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٤/٢٤٠، التقريب ص٤٦٣.

٥ ـ أسامة بن زيد: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والخمسين.

تخريجه:

* هو في سنن النسائي الكبرى ٢/١٢٠ ح(٢٦٦٦) وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢/٩٢ عن النسائي به بلفظه.

* وأخرجه البزار في مسنده ٧/٦٩ ح(٢٦١٧) عن الفلاس به بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يصوم الأيام يسرد حتى يقال لا يفطر، ويفطر الأيام حتى يقال لا يكاد يصوم، ولم يكن يصوم من شهر من الشهور ما يصوم من شعبان! فقلت: يا رسول الله! إنك تصوم حتى نقول لا تفطر، وتفطر حتى لا تكاد تصوم! قلت: وتصوم الاثنين والخميس؟ قال: **إنهما يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين، فأحب أن يعرض عملي**

وأنا صائم، وأصوم من شهر شعبان، أو من شعبان، فإن ذلك شهر يغفل الناس عنه».

* وأخرجه أحمد ٥/٢٠١ عن ابن مهدي به بنحوه، وفي أوله حديث أسامة في سؤاله النبي ﷺ عن صيام الاثنين والخميس ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يصوم الأيام يسرد حتى يقال: لا يفطر، ويفطر الأيام حتى لا يكاد أن يصوم إلّا يومين من الجمعة إن كان في صيامه وإلّا صامهما، ولم يكن يصوم من الشهور. . .» فذكر الحديث[1].

* وأخرجه الضياء في «المختارة» ٤/١٠٨ ح(١٣١٩، ١٣٢٠) من طريق زيد بن الحباب، عن ثابت قال: حدثني أبو سعيد المقبري، قال: حدثني أبو هريرة، عن أسامة بن زيد به بنحوه، فزاد أبا هريرة بين المقبري وبين أسامة رضي الله عنه.

الحكم عليه:

إسناده ليّن، ثابتٌ أبو الغصن صدوق يهم، ولم أقف له على متابع عن أبي سعيد.

وقد تبين من التخريج أن ثابتاً أخطأ في متنه وإسناده:

أما خطؤه في متنه: فإنه يروي المتن، ويعلل صوم شعبان بأنه شهر تعرض فيه الأعمال، ومرةً يجعل هذه العلة هي سبب صومه ﷺ ليومي الاثنين والخميس ـ وهو المحفوظ في الأحاديث[2] ـ.

---

(١) وهذا القدر الزائد من الحديث هو عند بعض الأئمة حديث مستقل، وقد تقدم في «زوائد سنن أبي داود» برقم (٥٣).

(٢) وهذا ـ بالطبع ـ لا يعني أنني أميل إلى تصحيح الحديث الوارد في صيام الخميس، لكن مقصودي هو بيان أن اللفظ المعروف، والذي جاء في أكثر الطرق، هو تعليل صيام الاثنين والخميس بأنهما يومان تعرضان فيهما الأعمال.

وأما خطؤه في إسناده: فإنه مرةً يجعله عن المقبري، عن أسامة، ومرةً يجعل بين المقبري وأسامة أبا هريرة، ومثله لا يحتمل له هذا الاختلاف، بحيث يقال: إنه ربما رواه على الوجهين!

وقد قال ابن حبان في «المجروحين» ـ كما سبق النقل عنه ـ: «كان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه» ولم أقف على متابعٍ له!

والحديث أشار الحافظ ـ في الفتح ٤/ ٢٥٣ ح(١٩٧٠) ـ إلى تصحيحه، مع أنه وهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نسبة حديث الباب إلى أبي داود وابن خزيمة، وإنما الذي عندهما حديث صيام الاثنين والخميس لا صيام شعبان، وقد تقدم تخريجه في أحاديث أبي داود برقم (٥٣) وقد تبع الحافظَ على هذا الوهم جماعة منهم الصنعاني في «السبل» ٤/ ١٦٢، والشوكاني في «نيل الأوطار» ٤/ ٢٤٦ وغيرهما.

فلا أدري! هل كان مراد الحافظ ابن حجر تصحيح أحاديث الاثنين والخميس، أم يريد تصحيح هذا الحديث؟! والنفس إلى الاحتمال الأول أمْيَل.

والذي يظهر أن هذا الحديث بهذا السياق لا يثبت لأمور:

الأول: أنني لم أقف ـ بعد البحث ـ على من تابع ثابتاً على هذا الحديث، إذْ مثله لا يحتمل الانفراد عن أبي سعيد، مع كثرة أصحابه وثقتهم، خاصة مع ما ذكر من وهمه الكثير كما ذكره ابن حبان.

الثاني: أن قوله عن شهر شعبان: «**ترفع فيه الأعمال...**» فيه غرابة من جهة أن رفع الأعمال غير مختص بشعبان، كما في حديث أسامة نفسه أن الأعمال تعرض كل اثنين وخميس، بل إن حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم** ـ وهو أعلم بهم ـ: **كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون،**

وأتيناهم وهم يصلون»، هذا الحديث يدل على أن العرض كلَّ يومٍ، والحديث أخرجه البخاري ١/ ١٩٠ في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر ح(٥٥٥)؛ ومسلم ١/ ٤٣٩ ح(٦٣٢) وغيرهما.

على أن بعض الشرّاح قال في توجيه هذه الأحاديث التي اختلف فيها ذكر عرض الأعمال ـ بناءً على أنها كلها صحيحة ـ: «يحتمل أحد أمرين:

أحدهما: أن أعمال العباد تعرض على الله تعالى كل يوم، ثم تعرض عليه أعمال الجمعة في كل اثنين وخميس، ولكل عرض حكمة يطلع عليها من يشاء من خلقه، أو يستأثر بها عنده، مع أنه تعالى لا يخفى عليه من أعمالهم خافية.

ثانيهما: أن المراد أنها تعرض في اليوم تفصيلاً ثم في الجمعة جملة، أو بالعكس». اهـ من «زهر الربى في شرح المجتبى» للسيوطي ٤/ ٢٠٢.

الثالث: أن هذا الحديث الذي فيه نص على أن الأعمال ترفع في شعبان، وهذا مع مخالفته للمشهور من كون الرفع في يومي الاثنين، والخميس ـ كما سبق شرحه آنفاً ـ فقد يكون معارضاً ـ أيضاً ـ لما يدل عليه عموم قوله تعالى في سورة الدخان عن ليلة القدر: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان: ٤]، ولذلك لما تكلم ابن كثير على هذه الآية في «تفسيره» قال ٤/ ١٤٠: «والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن الزهري أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان حتى إن الرجل لينكح ويولد له، وقد أخرج اسمه في الموتى**» فهو حديث مرسل، ومثله لا تعارض به النصوص». اهـ.

والمقصود أن كلام ابن كثير هذا فيه إشارة إلى ردِّ القول الذي فيه أن انتهاء أعمال السنة ورفع أعمالها في شهر شعبان لمخالفته نصَّ الآية، وأن ذلك إنما هو في ليلة القدر.

وأما ما رواه أبو يعلى في «مسنده» ٨/ ٣١١ ح(٩٤١١) من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يصوم شعبان كله، قالت: قلت: يا رسول الله أحب الشهور إليك أن تصومه شعبان، قال: «**إن الله يكتب على كل نفسٍ ميتة تلك السنة، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم**»، فإن في إسناده: سويد بن سعيد، وهو متكلم فيه، وقد لخص ابن حجر حاله بقوله في «التقريب» ص٢٦٠: «صدوق في نفسه، إلّا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول».

وفي إسناده أيضاً: مسلم بن خالد الزنجي، وهو «صدوق كثير الأوهام» كما في «التقريب» ص٥٢٩.

وفيه أيضاً: طريف بن الدفّاع، قال الذهبي في «الميزان» ٢/ ٣٣٧: «لينه العقيلي».

وخلاصة القول:

أن حديث الباب لا يثبت لأمور أربعة:

١ ـ أن في إسناده ثابتاً أبا الغصن، وهو متكلم في حفظه وله أوهام، ولم يتابع عليه.

٢ ـ أن عرض الأعمال غير مختص بشعبان، وهذا الأمر محل نظر.

٣ ـ معارضته لما يدل عليه قوله تعالى عن ليلة القدر: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾.

٤ ـ أن ما ورد في معنى هذا الحديث لا يثبت، فمنه مرسل والآخر في رجاله ضعف.

بقي أن يقال: إن صيام النبي ﷺ لشعبان كله أو أكثره ثابت في «الصحيح» ـ كما سبق ذكر ذلك ـ عند تخريج حديث أم سلمة عند أبي داود برقم (١٢) إلّا أن الكلام هنا على العلة المذكورة في الحديث، وهي أن سبب صيامه هو عرض الأعمال. والله أعلم.

﷽ الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة ﷽

قال النسائي ٤/ ٢٠٥ باب ذكر الاختلاف على عطاء في الخبر فيه ح(٢٣٧٣):

أخبرني حاجب بن سليمان، قال: حدثنا الحارث بن عطية، قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام الأبد، فلا صام».

رواة الإسناد:

١ ـ حاجب بن سليمان: المَنْبَجي ـ بنون ساكنة، ثم موحدة، ثم جيم ـ أبو سعيد مولى بني شيبان، مات سنة ٢٦٥هـ. روى عن: الحارث بن عطية، وابن عيينة، ووكيع، وعنه: النسائي، وأبو بكر النيسابوري وغيرهما.

قال النسائي: ثقة، وقال مرةً: لا بأس به، وقال الدارقطني: لم يكن له كتاب، إنما كان يحدث من حفظه، وقال مسلمة بن قاسم: روى عن: ابن أبي روّاد وغيره أحاديث منكرة، وهو صالح يكتب حديثه، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد دافع الزيلعي عنه مستمسكاً بتوثيق النسائي له، ولم يسلِّم للدارقطني قوله فيه.

والمتأمل في كلام الأئمة فيه يجد أن كلام الدارقطني لا يعارض كلام غيره، غاية ما هنالك أنه أشار إلى أنه يحدث من حفظه، فيخشى أنه يخطئ. والله أعلم.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «صدوق يهم».

وقول ابن حجر أصح؛ فإنه قد روى أحاديث منكرة، ولا شك أنها تؤثر على مرتبته، وتحطه عن رتبة الثقات.

الكاشف ١/ ٣٠١، نصب الراية ١/ ٧٥، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢١، التقريب ص١٤٤.

٢ ـ الحارث بن عطية: البصري، نزيل المصيصة، مات سنة ١٩٩هـ. روى عن: الأوزاعي، والدستوائي، وهشام بن حسان، وشعبة، وعنه: حاجب بن سليمان، وإبراهيم بن الحسن المصيصي وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني: من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ، وقال الساجي: قال أحمد بن حنبل: جلست إليه فلم أكتب عنه.

لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «صدوق يهم».

ولعل الأقرب فيه أنه «ثقة يهم»، فقد وثقه ابن معين والدارقطني، ولم أر ما ينزله عن رتبة ثقة، وكلمةُ ابن حبان فيه يمكن اعتبارها، مع بقائه في مرتبة الثقات.

الكاشف ١/ ٣٠٣، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٨، التقريب ص١٤٧.

٣ ـ الأوزاعي: تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثلاثين، وهو ثقة جليل.

٤ ـ عطاء بن أبي رباح: تقدم في الحديث الثالث، وهو ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال.

٥ ـ عبد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه النسائي ٤/ ٢٠٥ ح(٢٣٧٤) من طريق **الوليد بن مسلم**؛ وفي ح(٢٣٧٥) من طريق **الوليد بن مزيد، وعقبة بن علقمة**، وفي ٤/ ٢٠٦ ح(٢٣٧٦) من طريق **موسى بن أعين**، وفي ٤/ ٢٠٦ ح(٢٣٧٧) من طريق **يحيى بن حمزة بن واقد، خمستهم** (الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وعقبة، وموسى، ويحيى) عن الأوزاعي به، كذا رواه الوليد بن مسلم، وقد صرح الوليد بالتحديث عن الأوزاعي، أما في حديث الوليد بن مزيد، وعقبة، وابن أعين ففي حديثهم عن عطاء حدثني من سمع ابن عمر، وفي حديث يحيى بن حمزة: عن عطاء أنه حدثه، قال: حدثني من سمع عبد الله بن عمرو بن العاص، فجعله من مسند ابن عمرو بن العاص.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، وهو خطأ، وسأبين صوابه ـ فيما يأتي ـ.

أما وجه انقطاعه: فإن عطاء لم يسمع من ابن عمر، كما نصَّ على ذلك بعض الأئمة منهم: ابن معين ـ كما في «تاريخ الدوري» ٢/ ٤٠٣ ـ، والإمام أحمد ـ كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (١٥٤)، ونصَّ هذان الإمامان على أنه رآه لكنه لم يسمع منه.

وفي خصوص حديثنا هذا، فقد رواه الجماعة عن الأوزاعي بذكر واسطة بين عطاء وابن عمر، لم يُسَمَّ، فأما رواية الحارث فقد سبق آنفاً الكلام عليه وعلى تلميذه حاجب، ومخالفة الجماعة لروايته دليل على أنه لم يضبط، وأما رواية الوليد فهو وإن صرّح بالتحديث، فهو يدلس تدليس التسوية، فالظاهر أنه تعمد حذف الواسطة.

وأما رواية يحيى بن حمزة، فهي شاذة، مع أنه يحتمل أن يكون

الوهم في هذه الرواية من قبل شيخ النسائي في هذا الإسناد، وهو: أحمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي أرطاة فإنه «صدوق» كما في «الكاشف» ١/ ١٨٩، و«التقريب» ص٧٧.

وأما خطؤه في الإسناد: فإن المحفوظ في هذا الحديث أنه من رواية عطاء، عن أبي العباس الشاعر ـ واسمه السائب بن فروخ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، كما أخرج ذلك جماعة من الأئمة، منهم: الشيخان، وفي الحديث قصة:

فقد روى البخاري ٢/ ٥٢، باب حق الأهل في الصوم ح(١٩٧٧)؛ ومسلم ٢/ ٨١٤ ح(١١٥٩)؛ والنسائي ـ تحت حديث الباب برقم (٢٣٧٨) ـ، وغيرهم من طرق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء، أن أبا العباس الشاعر أخبره، أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص قال: بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم، وأصلِّي الليل، فإما أرسل إليَّ وإما لقيته فقال: «**ألم أخبر أنك تصوم...**» فذكر الحديث، وفي آخره: قال عطاء: فلا أدري كيف ذكر صيام الأبد؟ فقال النبي ﷺ: «**لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد**»، هذا لفظ مسلم.

وقد تابع عطاءً في روايته عن أبي العباس أئمة منهم: عمرو بن دينار، وحبيب بن أبي ثابت، وحديثهما في الصحيحين وغيرهما.

ثم إن ابن جريج أثبت الناس في عطاء كما نصَّ على ذلك جماعة من الأئمة؛ كابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد، كما في «الجرح» ٥/ ٣٥٧، وهو هنا قد صرَّح بالسماع.

فالخلاصة: أن حديث عطاء عن ابن عمر بالإضافة إلى انقطاعه، فإنه خلاف المحفوظ من حديث عطاء، وأن الصواب هو روايته الحديث عن أبي العباس الشاعر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا هو الذي اعتمده الشيخان: البخاري ومسلم. والله أعلم.

﴿ الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/ ٢٠٦، باب النهي عن صيام الدهر وذكر الاختلاف على مطرف بن عبد الله في الخبر فيه ح(٢٣٧٩):

أخبرنا علي بن حجر قال: أنبأنا إسماعيل، عن الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أخيه مطرِّف، عن عمران قال: قيل: يا رسول الله! إن فلاناً لا يفطر نهاراً الدهر، قال: «لا صام ولا أفطر».

رواة الإسناد:

١ ـ علي بن حجر: تقدم في الحديث الثامن والسبعين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ إسماعيل: هو ابن علية تقدم في الحديث الواحد والثمانين، وهو ثقة حافظ.

٣ ـ الجُرَيري: هو سعيد بن إياس، تقدم في الحديث الواحد والخمسين، وهو ثقة لكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين.

٤ ـ يزيد بن عبد الله بن الشخير ـ بكسر المعجمة وتشديد المعجمة ـ العامري أبو العلاء البصري، مات سنة ١١١هـ أو قبلها، وكان مولده في خلافة عمر، فوهم من زعم أن له رؤية. روى عن: أبيه، وعبد الله بن عمرو، والبراء بن عازب، وجماعة من الصحابة، وعنه: الجريري، وخالد الحذاء، وسليمان التيمي، وقتادة وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/ ١٧٥، التقريب ص٦٠٢.

٥ ـ مطرِّف: تقدم في الحديث التاسع عشر بعد المائة، وهو ثقة عابد فاضل.

٦ ـ عمران: بن حصين بن عبيد، الخزاعي، أبو نُجيد، صحابي مشهور، أسلم عام خيبر، وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة، مات سنة ٥٢هـ.

الاستيعاب ٣/ ١٢٠٨، الإصابة ٥/ ٢٦، التقريب ص٤٢٩.

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٣١١ ح(٢١٥١) عن علي بن حجر به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٤/ ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٣ ـ ومن طريقه الحاكم ١/ ٤٣٥؛ وابن خزيمة ٣/ ٣١١ ح(٢١٥١) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، كلاهما (أحمد، ويعقوب) عن ابن علية به بنحوه.

* وأخرجه ابن حبان ٨/ ٣٤٨ ح(٣٥٨٢) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي؛ والطبراني في «الكبير» ١٨/ ١١٣ ح(٢١٨) من طريق سفيان، كلاهما (خالد، وسفيان) عن الجريري به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ٤/ ٢٠٧ ح(٢٣٨١)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٤، باب ما جاء في صيام الدهر ح(١٧٠٥)؛ وأحمد ٤/ ٢٤، ٢٥، ٢٦؛ وابن خزيمة ٣/ ٣١١ ح(٢١٥٠)؛ والحاكم ١/ ٤٣٥ من طرق عن **شعبة**؛ والنسائي ٤/ ٢٠٦ ح(٢٣٠٨)؛ والدارمي ١/ ٤٤٤ ح(١٦٩٤) من طريق **الأوزاعي**؛ وأحمد ٤/ ٢٥ من طريق **سعيد بن أبي عروبة**؛ وأحمد ٤/ ٢٥ من طريق **همام**، **أربعتهم** (شعبة، والأوزاعي، وسعيد، وهمام) عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله لكن جعله عن أبيه عبد الله بن الشخير، بدل عمران، بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده صحيح، وله علّةٌ.

والجُريري، وإن كان قد اختلط، إلّا أن ابن علية وخالد ممن سمع منه قبل الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات» ص١٨٣ ـ ١٨٥.

وقد تبين من التخريج، أن قتادة خالف الجريري، فجعله عن مطرف بن عبد الله عن أبيه.

وقد سئل الإمامان أبو حاتم، وأبو زرعة عن هذا الاختلاف على مطرف ـ كما في العلل لابن أبي حاتم ١/ ٢٣٣ ـ، فأما أبو حاتم فقد أشار إلى ترجيح رواية قتادة بقوله: «قتادة أحفظ».اهـ.

وأما أبو زرعة فقد قال: «ما أقف من هذا الحديث على شيء، يحتمل أن يكونا جميعاً صحيحين، ومطرِّف عن أبيه: ما أدري كيف هو؟ والجريري بآخره ساء حفظه وليس هو بذاك الحافظ».اهـ.

وكلام أبي زرعة فيه موافقة لمن صحح الحديث من بعده من الأئمة على الوجهين وهم: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقد صرّح الحاكم بأن حديث عمران شاهد لحديث عبد الله بن الشخير، لكن قال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» ـ كالمتعقب لكلام الحاكم: «وجعله ـ أي الحاكم ـ شاهداً لحديث ابن الشخير، وغيره علله به».اهـ.

ولم يتبين لي أي القولين أرجح؛ لأن لقائلٍ أن يقول: إن مطرف بن عبد الله عن أبيه جادة مسلوكة، بينما مطرف، عن عمران ليست كذلك، فدلَّ على أن الجريري قد ضبط.

وقد يقال: إن قتادة أحفظ، كما قال أبو حاتم، فيترجح حديثه.

وفيما يتعلق بعنعنة قتادة، فقد صرَّح بالسماع من مطرِّف عند النسائي ح(٢٣٨١)، ثم إن الحديث من رواية شعبة عنه، وهو لا يروي عنه إلّا ما سمعه، كما روى عثمان الدارمي في تاريخه ص١٩٢ رقم (٧٠٣) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي قال: سمعت شعبة يقول: كنت أتفطَّن إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا كتبت، وإذا قال: حُدِّث، لم

أكتب، وسبق[1] أن شعبة لايأخذ عن شيوخه المدلسين إلا ما كان من سماعه كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر.

وبكل حال، فإن لفظ هذا الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما في غير ما حديث، ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقد سبق تخريجه في الحديث السابق. والله أعلم.

(١) ينظر: دراسة الحديث رقم (٨٨).

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة

قال النسائي ٤/٢٠٧، باب ذكر الاختلاف على غيلان بن جرير فيه ح(٢٣٨٢):

أخبرني هارون بن عبد الله، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: أنبأنا أبو هلال قال: حدثنا غيلان هو ابن جرير، قال: حدثنا عبد الله وهو ابن معبد الزماني، عن أبي قتادة، عن عمر قال: كنا مع رسول الله ﷺ فمررنا برجلٍ فقالوا يا نبي الله: هذا لا يفطر منذ كذا وكذا، فقال: «لا صام ولا أفطر».

رواة الإسناد:

١ ـ هارون بن عبد الله: هو أبو موسى الحمال، تقدمت ترجمته في الحديث السادس والعشرين بعد المائة، وهو ثقة.

٢ ـ الحسن بن موسى: هو الأشيب، تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين، وهو ثقة.

٣ ـ أبو هلال: هو الراسبي، واسمه محمد بن سلِيم، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين، وهو صدوق فيه لين.

٤ ـ غيلان بن جرير: المِعْولي الأزدي، البصري، مات سنة ١٢٩هـ. روى عن: عبد الله بن معبد الزِمَّاني، وأنس بن مالك، والشعبي وغيرهم، وعنه: أبو هلال الراسبي وأيوب، وشعبة، وأبان العطّار وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٣/ ١٣٠، التقريب ص٤٤٣.

٥ ـ عبد الله بن معبد الزِمَّاني ـ بكسر الزاي وتشديد الميم وبنون ـ روى عن: أبي قتادة، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وعنه: غيلان بن جرير، وقتادة، وثابت البناني. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٦/١٦٨، التقريب ص٣٢٤.

٦ ـ أبو قتادة: هو الحارث، ويقال: عمرو، أو النعمان بن ربعي بن بُلْدَمة السَّلَمي، المدني، شهد أحداً وما بعدها، ولم يشهد بدراً على الصحيح، ومات سنة ٥٤هـ، وقيل: ٣٨هـ، والأول أصح وأشهر.

معجم الصحابة ١/١٦٩، الإصابة ١/٢٨٩، التقريب ص٦٦٦.

٧ ـ عمر بن الخطاب: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والثلاثين.

تخريجه:

* أخرجه أبو يعلى ١/١٣٣ ح(١٤٤) عن شيبان، عن أبي هلال الراسبي، عن غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن عمر ـ لم يذكر أبا قتادة ـ فذكره، وفيه قصة السؤال عن صوم الاثنين وعاشوراء وعرفة.

* وأخرجه مسلم ٢/٨١٨ ـ ٨٢٠ ح(١١٦٢)؛ والنسائي ٤/٢٠٧ ح(٢٣٨٣)؛ وأحمد ٥/٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣ من طرق عن **شعبة**؛ ومسلم ٢/٨١٩ ح(١١٦٢)؛ وأبو داود ٢/٨٠٧، باب في صوم الدهر تطوعاً ح(٢٤٢٥، ٢٤٢٦)؛ والترمذي ٣/١٢٤، باب ما جاء في فضل صوم عرفة ح(٧٤٩)، وفي ٣/١٢٦، باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء ح(٧٥٢)، وفي ٣/١٣٨ باب ما جاء في صوم الدهر ح(٧٦٧)؛ والنسائي ٤/٢٠٨، باب صوم ثلثي الدهر ح(٢٣٨٧)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٦، باب ما جاء في صيام داود عليه السلام ح(١٧١٣)، وفي ١/٥٥١، باب صيام يوم عرفة ح(١٧٣٠)، وفي ١/٥٥٣، باب صيام عاشوراء

ح(١٧٣٨) من طرق عن **حماد بن زيد**؛ ومسلم ٢/ ٨١٩ ح(١١٦٢)؛ وأحمد ٥/ ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٠ من طريق **مهدي بن ميمون**؛ ومسلم ٢/ ٨٢٠ ح(١١٦٢) من طريق **أبان العطّار**؛ وأحمد ٥/ ٢٩٧ من طريق **قتادة**.

خمستهم (شعبة، وحماد بن زيد، ومهدي، وأبان، وقتادة) عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ سئل عن صومه؟ فغضب رسول الله ﷺ، فقال عمر رضي الله عنه: «رضينا بالله رباً...» فذكر الحديث ولكن ليس فيه أنهم مروا برجلٍ... إلخ، وفيه السؤال عن صوم الاثنين وعرفة وعاشوراء فجعلوه من مسند أبي قتادة، لا من مسند عمر، وإنما عمر كان حاضراً في ذلك الموقف.

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الصحة، إلا أن له علة، ومتنه ثابت في الصحيح.

وعلة الحديث، هي أن جماعة من الحفاظ وهم: شعبة، وأبان، وحماد بن زيد، ومهدي بن ميمون، وقتادة رووه عن غيلان بن جرير، فجعلوه من مسند أبي قتادة **وقولهم هو الراجح** ، لا سيما وأن مخالفهم وهو أبو هلال ـ على ما فيه من ضعف ـ قد اختلف عليه في إسناده.

فرواه الحسن بن موسى الأشيب، عن أبي هلال، عن غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة، عن عمر.

وخالف الحسنَ الأشيبَ: شيبانُ بن فروخ، فرواه عن أبي هلال، عن غيلان، عن عبد الله بن معبد، عن عمر ـ لم يذكر أبا قتادة ـ ولعل هذا الاختلاف من قبل أبي هلال نفسه، فإنه صدوق وفي حفظه لين.

ومما يرجح رواية الجماعة ـ أيضاً ـ أن مسلماً أخرج الوجه الذي رووه في صحيحه. والله أعلم.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة

قال النسائي ٢٠٨/٤، باب صوم ثلثي الدهر وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك ح(٢٣٨٥):

أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمٰن، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: قيل للنبي ﷺ: رجل يصوم الدهر، قال: «وددت أنه لم يصم الدهر»، قالوا: فثلثيه؟ قال: «أكثر»، قالوا: فنصفه؟ قال: «أكثر»، ثم قال: «ألا أخبركم بما يذهب وحر الصدر؟ صوم ثلاثة أيام من كل شهر».

غريب الحديث:

قوله: «وحَرَ الصدر»: قال ابن فارس: «الواو والحاء والراء كلمة واحدة، هي الوَحَرة: دُوَيْبَةٌ شبه العَظَاية، إذا دبت على اللحم وَحِرَ، ثم شبه الغِلُّ في الصدر بها، فيقال: «وَحِرَ صدره»، وفي الحديث: «يذهب وحر الصدر».

وفي «النهاية»: «هو بالتحريك: غشه ووساوسه، وقيل: الحقد والغيظ، وقيل: العداوة، وقيل: أشد الغضب».

ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٩١/٦، النهاية لابن الأثير ١٦٠/٥.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن بشار: بندار، تقدمت ترجمته في الحديث التسعين، وهو ثقة.

٢ ـ عبد الرحمٰن: هو ابن مهدي، تقدم في الحديث السابع، وهو ثقة ثبت عارف بالرجال.

٣ ـ سفيان: هو الثوري، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين، وهو ثقة ثبت إمام حجة.

٤ ـ الأعمش: سليمان بن مهران، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وهو ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلِّس.

٥ ـ أبو عمّار: عَرِيْب ـ بفتح أوله وكسر الراء بعدها تحتانية ثم موحدة ـ، ابن حُميْد، أبو عمَار الدُهْني ـ بالضم وسكون الهاء ونون ـ. روى عن: علي، وعمار، وعنه: أبو إسحاق، والأعمش.

قال أحمد وابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يروي المراسيل.

قال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

الكاشف ٢/ ٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٧، التقريب ص٣٩٠.

٦ ـ عمرو بن شرحبيل: الهمْداني، أبو ميسرة الكوفي، مات سنة ٦٣هـ. روى عن عمر، وعلي، وعنه: القاسم بن مخيمرة، وأبو إسحاق.

قال الذهبي: «فاضل عابد حجة»، وفي التقريب: «ثقة عابد مخضرم».

الكاشف ٢/ ٧٨، التقريب ص٤٢٢.

تخريجه:

* أخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢٩٦ ح(٧٨٦٧) عن الثوري به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ـ تحت حديث الباب ـ ح(٢٣٨٦) من طريق أبي معاوية؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٣٢٨ ح(٩٥٥٥) عن وكيع،

كلاهما (أبو معاوية، ووكيع) عن الأعمش، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل قال: أتى رجل فقال: يا رسول الله... فذكره بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لإرساله، وشواهده كلها لا تخلو من مقال.

وقد تبين مما سبق أن الحديث رواه عن الأعمش ثلاثة من أصحابه:

١ ـ فرواه الثوري، عن الأعمش، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، فذكره.

٢ ـ ورواه أبو معاوية الضرير، ووكيع، عن الأعمش، عن أبي عمّار، عن عمرو بن شرحبيل قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ...، فذكره على صورة المرسل.

وهذا في الظاهر أنه اختلاف على الأعمش، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الأمر ليس كذلك، إذْ يمكن أن يقال: إن من روى الوجه المسند ـ وهو الثوري ـ أراد حكاية القصة والتحديث عن شأنها، ومراده عن قصة ذلك الرجل من أصحاب النبي ﷺ، وبذلك يتوافق مع الوجه الذي رواه أبو معاوية، ووكيع عن الأعمش، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل قال: أتى النبي ﷺ...، وهذا التوجيه له أصلٌ في عمل القدماء الذين كانوا كثيراً ما يقولون: «عن فلان» ويريدون به الحكاية عن قصة ولا يقصدون الرواية عنه، وقد وضَّح هذه المسألة وقررها الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» ٢/٦٠٢ ـ ٦٠٤، والحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/٥٨٦ ـ ٥٨٩، وذكر عدة أمثلة لهذه المسألة.

وعليه فالأقرب ـ والله أعلم ـ أن الحديث مرسل، وإسناده صحيح إلى عمرو بن شرحبيل، لولا ما يخشى من عنعنة الأعمش رحمه الله.

هذا؛ وقد جاءت شواهد عن جماعة من الصحابة ﭫ لا تخلو من مقال، ومنها:

١ ـ الأعرابي ـ قيل هو النمر بن تولب ﭬ كما في «الإصابة» ٦/ ٢٥٣، و«التقريب» ص٧٣٨ ـ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**صوم شهر الصبر، وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن وحر الصدر**».

أخرجه أحمد ـ وهذا أحد ألفاظه ـ ٥/ ٧٧، ٧٨، ٣٦٣، والطبراني في «الأوسط» ٥/ ٢٨١ ح(٤٩٤٠) من طرق عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، وفي بعض الطرق قصة، وأصل الحديث بقصته ـ عند أبي داود ٣/ ٤٠٠ ح(٢٩٩٩)؛ والنسائي ٧/ ١٣٤ ح(٤١٤٦) لكن ليس عندهما ذكر الصوم، ولكن أشار الحافظ في الإصابة ٦/ ٢٥٣ إلى أن في الحديث اختلافاً على يزيد بن الشخير.

٢ ـ عن علي ﭬ أن النبي ﷺ قال: «**صوم ثلاثة أيام من كل شهر يذهب بوحر الصدر**».

أخرجه البزار في مسنده ٣/ ٨٨ ح(٨٦٢)؛ وأبو يعلى ١/ ٣٤٦ ح(٤٤٢)؛ والطبراني في الأوسط؛ كما في «المجمع» ٣/ ١٩٦ إذْ لم أجده في المطبوع ـ من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي.

قال البزار: «وهذا الحديث رواه حماد، عن الحجاج، ولا نعلم رواه غيره، ورواه يونس، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الحارث، عن علي».اهـ. وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٤٢ـ: «هذا خطأ، إنما هو أبو إسحاق، عن هبيرة، عن علي، موقوف».اهـ.

وفي إسناد الحديث الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في «التقريب» ص١٥٢، وقد عنعن في هذا الإسناد، وفي

إسناده الحارث، وهو الأعور، قال في «التقريب» ص١٤٦: «كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف».اهـ.

٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن وحر الصدر**».

رواه البزار ـ كشف ١/ ٤٩٤ ح(١٠٥٧) ـ من طريق زائدة بن قدامة، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس فذكره.

قال البزار: «تفرد به زائدة، عن سماك».اهـ.

وهناك علة أخرى وهي أن رواية سماك، عن عكرمة فيها اضطراب كما نصَّ على ذلك جماعة من الأئمة، منهم: ابن المديني، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، والعجلي وغيرهم كما في «تهذيب الكمال» ١٢/ ١١٥، ومع ذلك قال الحافظ البوصيري في «إتحاف الخيرة» ٣/ ٤١٣: «بإسناد حسن»، ومثله قال الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد البزار» ١/ ٤٠٨: «إسناده حسن».

والخلاصة: أن حديث الباب مرسل ـ على الأرجح ـ وأن ما ورد في معناه عن بعض الصحابة كلها لا تخلو من مقال. والله أعلم.

﴿ الحديث السادس والثلاثون بعد المائة ﴾

قال النسائي ٤/٢٢١ باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ح(٢٤٤٠):

أخبرنا مخلد بن الحسن، قال: حدثنا عبيد الله، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «صيام ثلاثة أيام من كل شهرٍ صيام الدهر، وأيام البيض: صبيحة ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة».

رواة الإسناد:

١ ـ مخلد بن الحسن: مخلد ـ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ ابن الحسن بن أبي زميل ـ بالزاي، مصغر ـ الحرَّاني، نزيل بغداد. روى عن: عبيد الله الرقي، وأبي المليح، وعنه: النسائي، وعبد الله بن أحمد، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حبان ـ بعد أن ذكره في الثقات ـ: مستقيم الحديث، وقال مسلمة: ثقة.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «لا بأس به».

ولعل كلمة الحافظ ابن حجر أقرب، فالرجل ليس له رواية في الكتب الستة إلا لهذا الحديث، وهو قليل الحديث جداً، ومثله لا يرقى لأن يوصف بأنه ثقة، ولعل سبب اعتماد ابن حجر لكلمة النسائي فيه كونه من شيوخ النسائي، وهو أعلم به من غيره.

الكاشف ٢/٢٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/٦٥، التقريب ص٥٢٣.

٢ ـ عبد الله بن عمرو الرقي: تقدم في الحديث السابع عشر بعد المائة وهو ثقة فقيه ربما وهم.

٣ ـ زيد بن أبي أنيسة: تقدم في الحديث السابع عشر بعد المائة، وهو ثقة له أفراد.

٤ ـ أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي، تقدم في الحديث الحادي عشر وهو ثقة مكثر عابد، ولكنه يدلس، وقد اختلط بأخرة.

٥ ـ جرير: هو ابن عبد الله بن جابر البجلي، صحابي مشهور، مات سنة ٥١، وقيل بعدها.

الاستيعاب ١/٢٣٦، أسد الغابة ١/٣١٩، الإصابة ١/٢٤٢، التقريب ص١٣٩.

تخريجه:

* أخرجه **أبو يعلى** ١٢/٤٩٢ ح(٧٥٠٤)؛ والطبراني في «الكبير» ٢/٣٥٦ ح(٢٥٠٠) عن **عبد الله بن العباس الطيالسي**، وفي «الأوسط» ٣/٣٤٧ ح(٧٥٥٠)، وفي «الصغير» ٢/٥٢ عن **محمد بن إبراهيم الأصبهاني**، **ثلاثتهم** (أبو يعلى، والطيالسي، والأصبهاني) عن مخلد بن الحسن به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢/٣٥٦ ح(٢٤٩٩) من طريق جندل بن والق، عن عبيد الله بن عمرو الروقي، عن زيد بن أبي أنيسة، به بنحوه.

* وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/٢٦٧ عن المغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق به بنحوه إلّا أنه جعله موقوفاً على جرير.

* وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٣/٣٣٣ ح(٢٣٩١) من طريق

الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن إسماعيل بن جرير، عن جرير بن عبد الله بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لتفرد زيد بن أبي أنيسة به، ولتدليس أبي إسحاق.

ومع هذا فقد صحح الحديث جماعة من العلماء منهم:

١ ـ المنذري، وعبارته في «الترغيب» ٢/ ١٢٤: «إسناده جيد».

٢ ـ الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢٢٦.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث رواه عن جرير اثنان:

١ ـ أبو إسحاق، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق، عن جرير مرفوعاً.

(ب) ورواه المغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن جرير موقوفاً.

وقد سئل الإمام أبو زرعة عن هذا الاختلاف على أبي إسحاق، فقال ـ كما في «العلل» لابن أبي حاتم ١/ ٢٦٧ ـ: «حديث أبي إسحاق، عن جرير مرفوعٌ أصح من موقوف، ولأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغيرة بن مسلم». اهـ.

٢ ـ ورواه إسماعيل بن جرير، وذلك من طريق الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة عنه، ولكن هذا الطريق لا يصح؛ لأن الحسن بن عمارة متروك الحديث، كما قاله الأئمة: أحمد، وأبو حاتم، ومسلم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم ـ كما في «تهذيب الكمال» ٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، وبهذا يكون مدار الحديث على أبي إسحاق السبيعي.

لكن أشار بعض الأئمة إلى علةٍ في الحديث، **ألَا وهي: تفرد زيد بن أبي أنيسة بهذا الحديث عن أبي إسحاق**، فقد قال الطبراني عقب إخراجه في «الصغير» ٢/ ٥٢: «لم يروه عن أبي إسحاق إلّا

زيد بن أبي أنيسة، ولا يروى عن جرير إلّا بهذا الإسناد». اهـ.

وقال الدارقطني ـ كما في «أطراف الغرائب» للمقدسي ٢/ ٤٦٥:
«غريب من حديثه ـ أي حديث أبي إسحاق ـ عن جرير». اهـ.

وما قاله هذان الإمامان لا يُعَارض برواية مغيرة بن مسلم؛ لأنها موقوفة، فهما استغرباه من حديث زيد بن أبي أنيسة عن جرير مرفوعاً. والله أعلم.

بقي أن يقال: إن في الحديث علة تتعلق بسماع أبي إسحاق من جرير، إذْ لم أقف على ما يثبت سماعه منه، وعليه ففي صحة هذا الإسناد نظر، وهذا لا يعارض تصحيح أبي زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذْ يحمل كلامه على تصحيح أحد الوجهين عن أبي إسحاق.

ومما يقوي هذا القول، استغراب الإمامين الطبراني والدارقطني للحديث من حديث أبي إسحاق، ومن حديث زيد بن أبي أنيسة. والله أعلم.

المبحث الثاني

زوائد سنن النسائي خارج كتاب الصيام

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

قال النسائي ٥/٨ كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة ح(٢٤٣٨):

أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن شعيب، عن الليث، قال: أنبأنا خالد، عن ابن أبي هلال، عن نعيم المجمر أبي عبد الله، قال: أخبرني صهيب أنه سمع من أبي هريرة ومن أبي سعيد يقولان: خطبنا رسول الله ﷺ يوماً فقال: «والذي نفسي بيده، ثلاث مرات، ثم أكبَّ، فأكب كل رجل منا يبكي لا ندري على ماذا حلف، ثم رفع رأسه في وجهه البشرى فكانت أحب إلينا من حُمْرِ النعم ـ ثم قال ـ: ما من عَبد يصلي الصلوات الخمس، ويصوم رمضان، ويخرج الزكاة، ويجتنب الكبائر السبع إلَّا فتحت له أبواب الجنة، فقيل له: ادخل الجنة بسلام».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: ابن أعين المصري، الفقيه، مات سنة ٢٦٨هـ وله ٨٦ سنة. روى عن: أبيه، وشعيب بن الليث بن سعد، وعنه: النسائي، ويحيى بن صاعد.

قال النسائي: ثقة، وقال مرةً: صدوق لا بأس به، وقال مرةً ـ وقد سئل عنه ـ: هو أظرف من أن يكذب، وقال ابن خزيمة: ما رأيت في

فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أما الإسناد فلم يكن يحفظه، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وهو صدوق ثقة، أحد فقهاء مصر من أصحاب مالك، وقال مسلمة: كان مقدماً في العلم والديانة، ثقة إماماً.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق»، وابن حجر بقوله: «ثقة».

ولعل رأي الذهبي أقرب للصواب؛ لأن ابن خزيمة، والنسائي ـ في إشارته ـ غمزوا ابن عبد الحكم بعدم ضبط الأسانيد.

تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٩٧، الميزان ٣/ ٦١١، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٦، التقريب ص٤٨٨.

٢ ـ شعيب: هو ابن الليث بن سعد الفهمي مولاهم، أبو عبد الملك المصري، مات سنة ١٩٩هـ، وله ٦٤ سنة. روى عن: أبيه وموسى بن عُلَيِّ بن رباح، وعنه: ابن عبد الحكم وابنه عبد الملك، «ثقة نبيل فقيه».

تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣٢، التقريب ص٢٦٧.

٣ ـ الليث: هو ابن سعد، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والثلاثين، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

٤ ـ خالد: هو ابن يزيد الجمحي، ويقال: السكسكي، أبو عبد الرحيم المصري مات سنة ١٣٩هـ. روى عن: سعيد بن أبي هلال، وعطاء بن أبي رباح، وعنه: الليث بن سعد، والزهري. «ثقة فقيه».

٥ ـ ابن أبي هلال: هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري. مات بعد ١٣٠هـ، وقيل قبلها، وقيل قبل الخمسين بسنة. روى عن: نعيم المجمر، وزيد بن أسلم، وعنه: خالد بن يزيد المصري، وعمرو بن الحارث، والليث وغيرهم.

قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، ووثقه ابن خزيمة والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر وغيرهم.

وقال أحمد ـ فيما نقله الساجي بعد قوله عنه: صدوق ـ: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث، وقال العجلي: مصري ثقة. وقال أبو زرعة: خالد بن يزيد، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما، وقال ابن حزم: ليس بالقوي.

قال الحافظ ابن حجر ـ معلقاً على كلام ابن حزم ـ: «ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة معروف، حديثه في الكتب الستة».

وابن حجر بقوله: «صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلّا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط».

وما قاله الحافظ هنا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، ليس كذلك، بل الإمام أحمد قال: يخلط في الأحاديث، أي يضطرب في الأحاديث.

أسئلة البرذعي ٢/ ٣٦١، الميزان ٢/ ١٦٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٤، التقريب ص٢٤٢.

٦ ـ نعيم المجمر: هو نعيم بن عبد الله المدني، مولى آل عمر، يعرف بالمُجْمِر ـ بسكون الجيم وضم الميم وكسر الثانية ـ وكذا أبوه. روى عن صهيب العتواري، وابن عمر، وأبي هريرة، وعنه: سعيد بن أبي هلال، والإمام مالك، وعمارة بن غزية. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٨٧، التقريب ص٥٦٥.

٧ ـ صهيب: هو مولى العُتْواريين ـ بمهملة ومثناة ساكنة ـ تفرَّد نعيم المجمر بالرواية عنه، ووهم من قال غير ذلك. روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وعنه: نعيم المجمر.

وهل روى عن: غير نعيم؟ هذا محل خلاف، وبيانه كما يلي:

فقد ذهب الأكثر إلى أنه لم يرو عنه غير نعيم، وهذا ظاهر ما في الجرح لابن أبي حاتم، و«الثقات» لابن حبان في نسخة، والحاكم ـ كما نقل عنه الحافظ قوله: لم يرو عنه غيره ـ والذهبي في «الميزان»، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، وغيرهم.

وذهب بعض العلماء إلى أنه روى عنه أبو يعفور ـ وهذا ظاهر اختيار المزي في «تهذيبه»، والذهبي في «الكاشف».

وبكل حال فالرجل كما قال الذهبي في «الميزان»: «لا يكاد يعرف»، وقال في «الكاشف»: «وثق»، أما ابن حجر فقد قال فيه: «مقبول».

الجرح والتعديل ٤/ ٤٤٤، «الثقات» لابن حبان ٤/ ٣٨١، تهذيب الكمال ١٣/ ٢٤٥، الميزان ٢/ ٣٢١، الكاشف ١/ ٥٠٥، حاشية سبط ابن العجمي على الكاشف ١/ ٥٠٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٤، التقريب ص٢٧٨.

٨ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

٩ ـ أبو سعيد: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستين.

تخريجه:

* أخرجه الحاكم ٢/ ٢٤٠ عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن أبيه وشعيب، عن الليث به بنحوه، إلّا أنه زاد في آخره: ثم تلا قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

* وأخرجه ابن خزيمة ١/ ١٦٣ ح(٣١٥)؛ وابن حبان ٥/ ٤٣ ح(١٧٤٨)؛ والحاكم ١/ ٢٠٠ من طرق عن ابن وهب، عن عمرو بن

الحارث، عن ابن أبي هلال به بنحوه، وقد زاد في آخره تلاوة الآية السابقة.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ للجهالة بحال صهيب العتواري، ولم أقف على من تابعه، ومثله لا يحسن حديثه فضلاً عن أن يصحح، خاصة وأن أبا سعيد، وأبا هريرة ممن عرفوا بكثرة الأصحاب والنقلة عنهم. والله أعلم.

ومع هذا فقد صحح الحديث: ابنُ خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ولم أقف على ما يشهد للحديث بهذا السياق، والعلم عند الله تعالى.

الفصل الرابع

في زوائد سنن ابن ماجه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن ابن ماجه في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن ابن ماجه خارج كتاب الصيام.

المبحث الأول

زوائد سنن ابن ماجه في كتاب الصيام

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/٥٢٦: باب ما جاء في فضل شهر رمضان ح(١٦٤٣):

حدثنا أبو كريب، ثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله عند كل فطرٍ عتقاء، وذلك كل ليلة».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو كريب: هو محمد بن العلاء، مشهور بكنيته، وقد تقدم في الحديث الثامن والستين، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ أبو بكر بن عياش: تقدم في الحديث الحادي عشر بعد المائة، وهو ـ على الأرجح ـ صدوق عابد، إلَّا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابة صحيح.

٣ ـ الأعمش: تقدم في الحديث الرابع والستين، وهو ثقة حافظ ورع لكنه يدلس.

٤ ـ أبو سفيان: هو طلحة بن نافع الواسطي، الإسكاف، نزل مكة. روى عن جابر، وابن عمر، وابن عباس وغيرهم، وعنه:

الأعمش ـ وهو راويته ـ وابن إسحاق وشعبة حديثاً واحداً، وغيرهم.

قال شعبة، وابن عيينة عن أحاديث أبي سفيان عن جابر: إنما هي صحيفة.

وقال ابن معين: لا شيء. وقال ابن المديني: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وقال فيه: أبو سفيان يكتب حديثه، وليس بالقوي. وقال أحمد بن حنبل والنسائي: ليس به بأس. وقال البزار: هو في نفسه ثقة. وقال ابن عدي: لا بأس به. روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة. وقال العجلي: جائز الحديث وليس بالقوي وطلحة من رجال الصحيح.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان الأعمش يدلس عنه.

قال الحافظ: لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر، وأظنها التي عناها شيخه ابن المديني، وزاد في الهدي: «واحتج به الباقون».

وقد راجعت الأحاديث التي أخرجها مسلم في الصحيح عن أبي سفيان، عن جابر فإذا هو قد احتج في أكثر من موضع، وهذه أرقام الأحاديث التي وقفت عليها (١٩١١، ٢٢٠٧، ٣٠٢٩)، وفي بعض المواضع عند مسلم صرَّح أبو سفيان بالسماع من جابر في مثل الحديث رقم (٢٠٥٢)، وهو موافق لقول ابن المديني الذي أثبت السماع له في الجملة، وعليه فإن أبا سفيان قد سمع من جابر في الجملة، وروى عنه جملةً من الأحاديث من صحيفة، خلافاً لما تدل عليه عبارة الإمامين شعبة وابن عيينة من أن جميع الأحاديث التي يرويها عن جابر إنما هي صحيفة، فالمثبت هنا مقدم على النافي. والله أعلم.

قال الذهبي في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»: «ثقة»،

وقال الحافظ: «صدوق».، ولعل كلمة ابن حجر أقرب؛ لما سبق من كلام بعض الأئمة في حفظه.

«الثقات» للعجلي ص٢٣٧، «الثقات» لابن حبان ٣٩٣/٤، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص١٢٠، هدي الساري ص٤٣١، تهذيب التهذيب ٢٥/٥، التقريب ص٢٨٣.

٥ ـ جابر تقدم في الحديث الثامن والثلاثين.

تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٦٦/٣ باب ما جاء في فضل شهر رمضان ح(٦٨٢)؛ وابن ماجه ٥٢٦/١، باب ما جاء في فضل شهر رمضان ح(١٦٤٢)؛ وابن خزيمة ١٨٨/٣ ح(١٨٨٣)؛ وابن حبان ٢٢١/٨ ح(٣٤٣٥) عن أبي يعلى الموصلي؛ والحاكم ٤٢١/١ من طريق أحمد بن نجدة، خمستهم (الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو يعلى، وأحمد بن نجدة) عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وحديثهم جميعاً بسياق أطول من حديث الباب، ولفظهم متقارب جداً، وهذا لفظ الترمذي وابن ماجه وابن حبان: «**إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن، وغُلِّقت أبواب النار فلم يفتح منها باب، وفتِّحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب، وينادي منادٍ: يا باغي الخير أقبل، ويا باغي الشر أقصر، ولله عتقاء من النار وذلك كل ليلة**»، وهذا هو لفظ ابن خزيمة، وأحمد بن نجدة، إلا أنه ليس عندهما: «**وذلك كل ليلة**».

* وأخرجه الحاكم ٤٢١/١ من طريق أحمد بن نجدة، عن سعيد بن منصور، عن أبي بكر بن عياش به بنحو حديث الجماعة عن أبي كريب، وقد قرنه أحمد بن نجدة بأبي كريب.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٢٥٤ عن أبي معاوية محمد بن خازم؛ والبزار ٤/ ٤٠ ـ كشف ـ من طريق أبي إسحاق الفزاري، كلاهما (أبو معاوية، وأبو إسحاق) عن الأعمش، لكن أبا معاوية رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد ـ الشك من الأعمش ـ مرفوعاً بنحوه، وجعله أبوإسحاق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر، وزاد في آخره: «وإن لكل مسلم دعوة يدعو بها فيستجاب له».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف ـ وسيأتي بيان ذلك ـ.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة باللفظ المذكور!

لكن ابن ماجه، قد خولف في روايته، حيث رواه ابن ماجه عن أبي كريب، عن أبي بكر ابن عياش، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، ورواه الجماعة عن أبي كريب، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وكذا رواه سعيد بن منصور، عن أبي بكر بن عياش به، فالظاهر أن هذا هو المحفوظ عن أبي بكر بن عياش.

ومع أن هذا هو المحفوظ عن أبي بكر ـ فيما يظهر ـ إلَّا أن الإمام البخاري قال ـ لما سأله الترمذي عن هذا الحديث ـ كما في «السنن» ٣/ ٦٨ ـ: «حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص، عن الأعمش، عن مجاهدٍ قوله: «**إذا كان أول ليلة من شهر رمضان...**» فذكر الحديث. قال محمد: وهذا أصح عندي من حديث أبي بكر بن عياش». اهـ.

ونقل الترمذي في «العلل الكبير» ص١١١ عن البخاري قوله: «غلط

أبو بكر بن عياش في هذا الحديث. . .»، ثم ساق أثر مجاهد وأنه أصح.

وقال الترمذي في «السنن» ٣/ ٦٨: «حديث أبي هريرة الذي رواه أبو بكر بن عياش حديث غريب، لا نعرفه من رواية أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة إلَّا من حديث أبي بكر». اهـ.

وخلاصة كلام هذين الإمامين ـ البخاري والترمذي ـ:

١ ـ أن البخاري يخطئ أبا بكر في هذا الوجه، ولكن سبق أن أبا معاوية الضرير تابعه على هذا الوجه، وأبو معاوية من أعلم الناس بحديث الأعمش، فلعل البخاري لم يطلع على متابعة أبي معاوية، فظن أنَّ أبا بكر تفرد به، فغلَّطه في ذلك.

وكلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ لا إشكال فيه، لولا متابعة أبي معاوية له لضبطه لحديث الأعمش خاصة.

٢ ـ أن كلام الترمذي يشير إلى إعلال الحديث بتفرد أبي بكر بن عياش، وقد سبق الجواب عنه.

وأما طريق أبي إسحاق الفزاري، فقد قال عنها البزار ـ ٤/ ٤٠ كشف ـ: «حديث أبي إسحاق هذا، لا نعلم أحداً تابعه عليه، وقد رواه أبو معاوية، وأبو بكر بن عياش عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة». اهـ.

بقي أن يقال: إن في رواية الأعمش عن أبي سفيان طعناً ذكره ابن حبان ـ كما تقدم في ترجمة أبي سفيان ـ وهو أن الأعمش كان يدلس عنه، فهذه علة أخرى للخبر، ولم أقف على ما ينفيها، ومع ذلك فإن ابن حبان أخرج حديث الباب في صحيحه ولم يتعقبه بشيء. والله أعلم.

وقد جاء معنى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة ﭫ، وكلها لا تخلو من مقال، ومنها:

١ ـ عن أبي أمامة ﭬ أن النبي ﷺ قال: «**إن لله ﻷ عند كل فطر عتقاء**».

أخرجه أحمد ٥/ ٢٥٦، والطبراني ٨/ ٢٨٤ ح(٨٠٨٨، ٨٠٨٩) من طرق عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة فذكره.

وفي إسناده أبو غالب، وهو «صدوق يخطئ» كما في «التقريب» ص٦٦٤.

٢ ـ عن أبي سعيد ﭬ أن النبي ﷺ قال: «**إن لله تبارك وتعالى عتقاء في كل يوم وليلة** ـ يعني في رمضان ـ، **وإن لكل مسلم في كل يوم وليلة دعوة مستجابة**».

أخرجه البزار ـ كشف ـ ١/ ٤٥٧ ح(٩٦٢)؛ وابن شاهين في «فضائل شهر رمضان» ص١٣٧ ح(١٠) من طريق أبان بن أبي عياش، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد فذكره.

والحديث فيه أبان بن عياش وهو «متروك» كما في «التقريب» ص٨٧.

٣ ـ عن أنس ﭬ أن النبي ﷺ قال: «**إن لله عتقاء في كل ليلة من شهر رمضان، إلّا رجل أفطر على خمر**».

أخرجه الطبراني في الصغير ١/ ١٥٥، وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٩٤ من طريق واسط بن الحارث، عن قتادة، عن أنس فذكره.

قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلّا واسط».

وقال ابن عدي ـ عقب سياقه جملة من أحاديث واسط بن الحارث، ومنها هذا الحديث ـ: «وعامة هذه الأحاديث لا يتابع عليها».اهـ.

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٠، باب ما جاء في «الشهر تسع وعشرون» ح(١٦٥٦):

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كم مضى من الشهر؟ قال: قلنا: اثنان وعشرون وبقيت ثمان، فقال رسول الله: الشهر هكذا، والشهر هكذا، والشهر هكذا» ثلاث مرات وأمسك واحدة.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة، هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ إبراهيم ـ بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي، مات سنة ٢٣٥هـ. روى عن أبي معاوية، ووكيع، وعنه: الشيخان، وأبو داود وابن ماجه، والنسائي لكن بواسطة. «ثقة حافظ، صاحب تصانيف».

تهذيب الكمال ١٦/ ٣٤، التقريب ص٣٢٠.

٢ ـ أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير، تقدم في الحديث الثاني والسبعين، وهو ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.

٣ ـ الأعمش: سليمان بن مهران، تقدم في الحديث الرابع والستين وهو ثقة حافظ، ورع، لكنه يدلس.

٤ ـ أبو صالح، هو ذكوان السمان، تقدم في الحديث الخامس والستين، وهو ثقة ثبت.

٥ ـ أبو هريرة: تقدم في الحديث السادس.

تخريجه:

* هو في «مصنف ابن أبي شيبة» ٢/ ٣٣٢ ح(٩٦٠٢).

* وأخرجه **أحمد** ٢/ ٢٥١؛ وابن حبان ٨/ ٢٣٣ ح(٣٤٥٠) من طريق **مسدد**؛ والبيهقي ٤/ ٣١٠ من طريق **أحمد بن عبد الجبار، ثلاثتهم** (أحمد، ومسدد، وابن عبد الجبار) عن أبي معاوية به، إلّا أن في حديثهم جميعاً أن النبي ﷺ قال بعد قول الصحابة: مضت اثنتان وعشرون وبقيت ثمان: «**بل مضت منه اثنتان وعشرون، وبقي سبع، اطلبوها الليلة**»، ثم ساق ابن أبي شيبة ـ في مصنفه ـ ومسدد، الحديث بنحوه، ولم يذكر الإمام أحمد وابن عبد الجبار في حديثهما: «**الشهر هكذا**...» إلخ، بل وقف حديثهما عند قوله: «اطلبوها الليلة».

* وأخرجه أحمد ٢/ ٢٥١ عن يعلى بن عبيد الطنافسي، عن أبي معاوية به بنحوه، وزاد «الشهر تسع وعشرون»، وليس فيه «الشهر هكذا . . .» إلخ.

* وأخرجه ابن خزيمة ٣/ ٣٢٦ ح(٢١٧٩)؛ وابن حبان ٦/ ٢٨٩ ح(٢٥٤٨) من طريق **جرير بن عبد الحميد؛ والبيهقي** ٤/ ٣١٠ من طريق **أبي إسحاق الفزاري، وأبي مسلم عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، ثلاثتهم** (جرير، وأبو إسحاق، وعبيد الله) عن الأعمش به بنحوه، ولكن ليس في حديثهم: «**والشهر هكذا، والشهر هكذا**...» إلخ، بل في حديثهم جميعاً: «**الشهر تسع وعشرون، فاطلبوها الليلة**»، وزاد عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش سهيل بن أبي صالح بين الأعمش وأبي صالح.

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

وفي «صحيح مسلم» من هذه السلسلة كثير؛ ولذا قال البوصيري:

«هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات» .اهـ. وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن حبان.

وأما رواية عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، فقد خالف فيها رواية الجماعة ولا شك أن رواية الجماعة هي الصواب لوجهين:

الأول: أن هؤلاء جماعة وحفاظ ثقات.

الثاني: أن المخالف لهم ـ وهو عبيد الله بن سعيد ـ قال عنه ابن حبان ـ كما في «تهذيب التهذيب» ٧/ ١٥ ـ: «كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش بما لا يتابع عليه»، وفي «التقريب» ص٣٧١: «ضعيف».

وقد تقدم عند تخريج حديث ابن مسعود عند أبي داود برقم (٥) ذكر شواهد كثيرة لما دلَّ عليه حديث الباب من أن الشهر يكون ثلاثين، ويكون تسعة وعشرين وهي في الصحيحين وغيرهما. والله أعلم.

﴿ الحديث الأربعون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٠، باب في «الشهر تسع وعشرون» ح(١٦٥٨):

حدثنا مجاهد بن موسى، ثنا القاسم بن مالك المزني، ثنا الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي هريرة قال: «ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين، أكثر مما صمنا ثلاثين».

رواة الإسناد:

١ ـ مجاهد بن موسى: الخوارزمي، وهو الخُتَّلي ـ بضم المعجمة وتشديد المثنَّاة المفتوحة ـ، أبو علي، نزيل بغداد، مات سنة ٢٤٤هـ، وله ٨٦ سنة. روى عن: القاسم بن مالك المزني، وهشيم، والوليد بن مسلم، وعنه: الجماعة إلا البخاري. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٣٦، التقريب ص٥٢٠.

٢ ـ القاسم بن مالك المزني: أبو جعفر الكوفي، مات بعد التسعين. روى عن: الجريري، وابن عون، وخالد الحذاء، وعنه: أحمد، وابن المديني، وابنا أبي شيبة، وابن معين، وابن نمير وجماعة.

قال ابن سعد، وابن معين ـ في رواية ـ والعجلي، وأبو داود ـ في رواية ـ: ثقة، زاد ابن سعد: صالح الحديث، وقال ابن معين ـ في رواية ـ وأحمد: صدوق، زاد ابن معين: ما كان به بأس، وقال أبو داود ـ في رواية ـ: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح، وليس بالمتين، وقال الساجي: ضعيف، وقد روى عنه ابن المديني في الناس وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد أخرج حديثه الجماعة سوى أبي داود.

وقد لخص حاله الذهبي بقوله في «الميزان»: «صدوق مشهور»، و«الرواة المتكلم فيهم»: «ثقة، مشهور، ضعفه زكريا الساجي وحده»، وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين».

ولعل قول الذهبي في «الميزان»، وقول ابن حجر أقرب؛ لجرح الساجي؛ ولأن قول أبي حاتم في تليينه مفسّر، حيث قال: وليس بالمتين. والله أعلم.

الميزان ٣/ ٣٧٨، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص١٦٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٩، التقريب ص٤٥١.

٣ ـ الجريري: هو سعيد بن إياس، تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والخمسين وهو ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين.

٤ ـ أبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قُطَعَة ـ بضم القاف وفتح المهملة ـ العبدي العَوَقي ـ بفتح المهملة ثم الواو ثم قاف ـ البصري، أبو نَضْرَة ـ بنون ومعجمة ساكنة ـ مشهور بكنيته، مات سنة ١٠٨هـ أو ١٠٩هـ. روى عن: جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعلي، وعمران بن حصين، وجماعة من الصحابة، وعنه: الجريري، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير وغيرهم.

تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٠٨، التقريب ص٥٤٦.

٥ ـ أبو هريرة، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه، والحكم عليه:

إسناده ضعيف، وقد سبقت دراية هذا الحديث ضمن دراسة الحديث الخامس عند أبي داود.

وقد تقدم هناك أن البخاري، والطبراني أشارا إلى تفرد القاسم بن مالك به، وأن البوصيري ذكر أنه لا يعرف متى كان سماع القاسم بن مالك من الجريري، هل هو بعد الاختلاط أم قبله؟

وخلاصة القول فيه: أن الحديث بهذا الإسناد لا يثبت؛ لتفرد القاسم؛ ولعدم تميز سماعه من الجريري.

الحديث الواحد والأربعون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٢: باب ما جاء في الإفطار في السفر ح(١٦٦٥):

حدثنا محمد بن المصفَّى الحمصي، ثنا محمد بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن المصفَّى: ابن بهلول الحمصي، القرشي، مات سنة ٢٤٦هـ. روى عن: أبيه، ومحمد بن حرب، والوليد بن مسلم، وعنه: أصحاب السنن سوى الترمذي، وأبو زرعة، وأبو حاتم.

قال أبو حاتم، والنسائي ـ مرة ـ: صدوق، وقال أبو زرعة: كان يدلس تدليس التسوية، وقال النسائي ـ مرة ـ: صالح، وقال صالح جزرة: كان مخلطاً، وأرجو أن يكون صدوقاً، وقد حدَّث بأحاديث مناكير، وقال ابن حبان ـ بعد أن ذكره في الثقات ـ: وكان يخطئ.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة يغرب»، وابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام وكان يدلس»، وقد تقدم قول أبي زرعة في أن تدليسه كان تدليس تسوية.

ولا ريب أن عبارة ابن حجر فيه أقرب؛ لأن الجرح الذي ذكر فيه جرحٌ مفسّر.

الكاشف ٢/ ٢٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٥، التقريب ص٥٠٧.

٢ ـ محمد بن حرب: الخولاني، الحمصي، الأبرش ـ بالمعجمة ـ، مات سنة ١٩٤هـ. روى عن: عبيد الله بن عمر، ومحمد بن زياد الألهاني، وعنه: محمد بن مصفى ومحمد بن كثير. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٤، التقريب ص٤٧٣.

٣ ـ عبيد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين، وهو ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع.

٤ ـ نافع: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر، وهو ثقة ثبت فقيه مشهور.

٥ ـ ابن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث السابع عشر، وهو صحابي جليل.

تخريجه:

* أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٦٣ عن علي بن عبد الرحمٰن؛ وابن حبان ٨/ ٣١٧ ح(٣٥٤٨) عن الحسن بن سفيان الشيباني، وعمر بن سعيد الطائي، والحسين بن عبد الله الرافقي، ومحمد بن الحسن اللخمي، وعبد الله بن محمد الفريابي، ومحمد بن عبيد الله الكلاعي، ومحمد بن المعافى؛ والطبراني ١٢/ ٣٧٤ ح(١٣٣٨٧) عن أحمد بن علي الأبار، وفي ١٢/ ٣٧٩ ح(١٣٤٠٣) عن عبدان بن أحمد، **عشرتهم** (علي، والشيباني، والطائي، والرافقي، واللخمي، والفريابي، والكلاعي وابن المعافى) عن محمد بن المصفى به بلفظه.

* وأخرجه الطبراني ١٢/ ٤٤٦ ح(١٣٦١٨) من طريق محمد بن إبراهيم المقدسي عن روَّاد بن الجرَّاح، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر بلفظه.

❁ **الحكم عليه:**

إسناده منكر، ومتنه ثابت في الصحيحين.

وأما قول البوصيري ٢/٢٩٧: «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات» ففيه نظرٌ بيّن، فقد قال أبو حاتم الرازي لما سئل عن هذا الحديث ـ كما في «العلل» لابنه ١/٢٤٧ ـ: «هذا حديث منكر»، وفي ١/٢٦٢ قال: «هذا حديث لم يروه غير محمد بن حرب».

والعبارة الثانية تفسّر مراد أبي حاتم بالنكارة، وهو تفرد محمد بن حرب ـ وهو ثقة ـ عن عبيد الله بن عمر، وذلك أن مخرج الحديث مدني ـ أي عن عبيد الله ـ والمتفرد عنه حمصي وهو محمد بن حرب، فأين أصحاب عبيد الله؟ وأين أصحاب نافع عن هذا الحديث؟ بل أين المدنيون عن هذا الحديث الذي خرج من كبار أئمتهم ومع ذلك لا يحفظه سوى رجلٍ واحدٍ، ومن أهل حمصٍ أيضاً؟!.

وأما المتابعة التي أخرجها الطبراني، فلا تفيد شيئاً لسببين:

الأول: أن محمد بن إبراهيم المقدسي قال فيه: «أبو حاتم: ضعيف الحديث مجهول».

الثاني: أن فيه روَّاد بن الجراح، قال في «التقريب» ص٢١١: «صدوق اختلط بأخرة فترك».

وبهذا البيان يظهر أن قول أبي حاتم أرجح. والله أعلم.

وأما ما يخشى من تدليس محمد بن المصفى، وهو ممن وصف بتدليس التسوية ـ كما سبق ـ فقد زال بتصريحه بالتحديث عن شيخه في إسناد النسائي وغيره، وبتصريح شيخ شيخه ـ محمد بن حرب ـ بالتحديث عن عبيد الله بن عمر ـ عند الطحاوي ـ.

على أن هذا الحديث وإن ضعف سنده، إلّا أن متنه ثابت في الصحيح عن جماعة من الصحابة، سبق تخريج أحاديثهم عند تخريج حديث جابر عند النسائي برقم (١١٥). والله أعلم.

﴿ الحديث الثاني والأربعون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٢ باب ما جاء في الإفطار في السفر ح(١٦٦٦):

حدثنا إبراهيم بن المنذر الحِزامي، ثنا عبد الله بن موسى التيمي، عن أسامة بن زيد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبيه عبد الرحمٰن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر».

قال أبو إسحاق: هذا الحديث ليس بشيء.

رواة الإسناد:

١ ـ إبراهيم بن المنذر الحزامي: هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، بالحاء المهملة ثم زاي، مات سنة ٢٣٦هـ. روى عن: عبد الله بن موسى، وابن عيينة، والوليد بن مسلم، وعنه: البخاري ـ لكن خارج الصحيح ـ وابن ماجه، وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم.

قال ابن معين والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم، وصالح جزرة: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الساجي: بلغني أن أحمد كان يتكلم فيه ويذمه. . .، عنده مناكير.

قال الخطيب معلقاً على كلمة الساجي: أما المناكير فقلما توجد في حديثه، إلّا أن يكون عن المجهولين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه. اهـ.

ويضاف على نقد الخطيب، أن الساجي قال: بلغني فلم يسند هذه

الرواية عن أحمد، وقال ابن حجر: «والذي قاله الخطيب سبق أبو الفتح الأزدي بمعناه».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «أحد العلماء، صدوق»، وابن حجر بقوله: «صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن».

تاريخ بغداد ٦/ ١٧٩، الكاشف ١/ ٢٢٥، تهذيب التهذيب ١/ ١٥٠، التقريب ص٩٤.

٢ ـ عبد الله بن موسى التيمي: هو عبد الله بن موسى بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي، أبو محمد المدني. روى عن: أسامة بن زيد الليثي وابن أبي ذئب، وعنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ويعقوب بن حميد بن كاسب.

قال ابن معين: صدوق كثير الخطأ، وقال أحمد: كل بلية منه، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ما أرى بحديثه بأساً، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس محله ذاك، وقال ابن حبان: يرفع الموقوف، ويسند المرسل، لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد، ولا الاعتبار عند الوفاق.

قال الذهبي عنه: «شيخ»، وفي موضع آخر: «ليس بحجة»، وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ»، وهي كلمة ابن معين.

المجروحين ٢/ ١٦، الكاشف ١/ ٦٠١، الميزان ٢/ ٥٠٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢، التقريب ص٣٢٥.

٣ ـ أسامة بن زيد: الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، مات سنة ١٥٣هـ، وهو ابن بضع وسبعين. روى عن الزهري، ونافع مولى ابن عمر وجماعة، وعنه: يحيى القطان، وابن المبارك، والثوري، والأوزاعي، ووكيع، وأبو نعيم وآخرون.

قال ابن معين ـ مرةً ـ: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال مرةً: ثقة

صالح، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال مرةً: ثقة حجة، وقال مرةً: أنكروا عليه أحاديث، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علياً عن أسامة بن زيد الليثي؟ فقال: ذاك كان عندنا ثقة، وقال أحمد: تركه القطان بأخرة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرةً: روى عن: نافع أحاديث مناكير، فقال له ابنه عبد الله: أراه حسن الحديث؟ فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة، وقال أبو داود: صالح، إلّا أن يحيى ـ يعني ابن سعيد ـ أمسك عنه بأخرة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: فمن أجل هذا تركه البخاري ـ أي من أجل ترك يحيى القطان له ـ وقال ابن حبان: يخطئ، وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب، وقال ابن عدي: وهو كما قال ابن معين ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم.

وقد بين الحاكم، وابن القطان أن رواية الإمام مسلم له هي في الشواهد والمتابعات لا في الأصول.

قال الذهبي في «الرواة المتكلم فيهم»: «صدوق قوي الحديث، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه، ولكن أكثره في الشواهد والمتابعات، والظاهر أنه ثقة».

وقال ابن حجر ملخصاً حاله: «صدوق يهم».

«سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة» لعلي بن المديني ص٩٨، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص٦٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٨٩، التقريب ص٩٨.

٤ ـ ابن شهاب: هو الزهري، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والأربعين وهو متفق على جلالته وإتقانه.

٥ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ عبد الرحمٰن بن عوف: تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر بعد المائة.

تخريجه:

* أخرجه ابن حزم في المحلَّى ٦/ ٢٥٨ من طريق موسى بن هارون، عن إبراهيم بن المنذر به مثله.

* وأخرجه البزار(١) في مسنده ٣/ ٢٣٦ ح(١٠٢٥)؛ والطبري في تفسيره ٢/ ١٥٢ من طريق يعقوب بن محمد، عن عبد الله بن موسى، عن أسامة به مثله.

* وأخرجه الطبري في تفسيره ٢/ ١٥٢؛ وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٢٦٦ من طريق **يزيد بن عياض**؛ وعلقه ابن أبي حاتم ـ في «العلل» ١/ ٢٣٨ ـ، والدارقطني ٤/ ٢٨١ في «العلل» عن **ابن لهيعة**؛ وعلقه ابن أبي حاتم ١/ ٢٣٨ عن **عنبسة بن خالد**؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ٤/ ٢٨١ عن **القاسم بن مبرور**.

ثلاثتهم (ابن لهيعة، وعنبسة، والقاسم) عن **يونس بن يزيد**.

وعلقه الدارقطني في «العلل» ٤/ ٢٨١ عن سلامة بن روح، عن **عقيل بن خالد**؛ وعلقه في ٤/ ٢٨٢ عن داود بن عبد الرحمٰن العطار، عن **معمر**.

أربعتهم (يزيد، ويونس، وعقيل، ومعمر) عن الزهري به مثله، إلّا أن ابن لهيعة قال في حديثه عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

* وأخرجه النسائي ٤/ ١٨٣ باب ذكر قوله: «**الصائم في السفر**

---

(١) في المطبوع والمخطوط من «مسند البزار» وقع عنده (عبد الله بن عيسى المدني)، ولعله تحريف، فإن اسمه في جميع المصادر التي اطلعت عليها كما عند ابن ماجه.

كالمفطر في الحضر» ح(٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦) من طريق **أبي عامر العقدي، ومعن بن عيسى، وحماد بن خالد الخياط، وأبي معاوية الضرير**؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٨٠ ح(٨٩٦٢) عن **خالد بن مخلد**؛ والضياء في «المختارة» ٣/ ١١٠ ح(٩١١)؛ وعلقه ابن أبي حاتم ـ في «العلل» ١/ ٢٣٨ عن **أبي أحمد الزبيري**؛ والخطيب في «تاريخه» ١١/ ٣٨٣ من طريق **عبد الله بن واقد أبي قتادة الحراني**.

سبعتهم (أبو عامر، ومعن، وحماد، وأبو معاوية، وخالد، والزبيري، والحراني) عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه قوله: «**الصائم...**»، إلا أن أبا قتادة الحراني رفعه، وأبو معاوية جعله عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن أبيه قوله وليس في حديثهم جميعاً ذكر «رمضان».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف ـ كما قال البوصيري ١/ ٢٩٨ ـ: «إسناد ضعيف، ومنقطع». اهـ.

أما ضعفه فمن أجل ما قيل في أسامة بن زيد، ثم هو أيضاً منقطع ـ كما سيأتي التنبيه على ذلك ـ.

وقد وقع اختلاف على الزهري ـ كما تقدم في التخريج ـ في رفع هذا الإسناد ووقفه ـ مع انقطاعه ـ فالأكثر من أصحابه على رفعه، وخالفهم ابن أبي ذئب فوقفه على عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه وبالنظر في كلام الأئمة في الترجيح بين هذه الأوجه نجد أنهم يصححون الوجه الموقوف، ومنهم أبو زرعة الرازي ـ كما في «العلل» لابن أبي حاتم ـ ١/ ٢٣٩، والبزار ٣/ ٢٣٧، والدارقطني في «العلل» ٤/ ٢٨٣، وابن جرير ٢/ ١٥٥، وابن عدي ٧/ ٢٦٦، والبيهقي ٤/ ٢٤٤، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ١٧٠، ٢٢/ ٤٩، ومن المتأخرين:

ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٨٥، وابن حجر في «الفتح» ٤/ ٢١٧ وغيرهم من أهل العلم، وتصحيحهم لهذا الوجه لا يعني تصحيح

الطريق نفسه، فإنه منقطع بين أبي سلمة وبين أبيه، كما قال الحافظ في «الفتح» ٤/ ٢١٧:

«ومع وقفه فهو منقطع؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه». اهـ.

وبهذا يتبين أن قول ابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢٥٧ ـ عن الطريق الموقوف ـ: «وهذا إسناد صحيح»، وقول المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ١٣٤: «بإسناد حسن» يتبين أن في هذا نظراً. والله أعلم.

وقد سبق نقل كلام بعض الأئمة المتقدمين في نفي سماع أبي سلمة من أبيه، وأن ما ورد من الطرق التي فيها إثبات السماع قد حكم عليها الأئمة بالخطأ.

أما الطرق الأخرى عن الزهري، فهي كلها ضعيفة، وهذا بيان وجه ضعفها:

فأما طريق يزيد بن عياض فساقطة؛ لأن يزيد هذا متروك الحديث، وقد قال عنه الأئمة البخاري، ومسلم، وأبو حاتم: منكر الحديث، كما في «تهذيب الكمال» ٣٢/ ٢٢١.

وأما الطريق إلى عقيل، فهي من رواية سلامة بن روح بن خالد ـ ابن أخي عقيل ـ وهو ـ أي سلامة ـ متكلم فيه، وفي سماعه من عمه عقيل.

ففي «تهذيب الكمال» ١٢/ ٣٠٤:

«قال أحمد بن صالح: سألت عنبسة بن خالد بن يزيد ـ ابن أخي يونس بن يزيد ـ عن سلامة، فقال: لم يكن له من السن ما يسمع من عقيل. . .

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن سلامة؟ فقال: ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة.

وسأل أبا زرعة أيضاً عن سلامة؟ فقال: أيلي ضعيف، منكر الحديث، قلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم، يكتب على الاعتبار.

وذكر أبو داود أن أحمد بن صالح كتب عنه خمسين ألف حديث ثم تركه.

ولذا قال الحافظ في التقريب (٢٦١): «صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه، وإنما يحدث من كتبه».

وأما بقية الطرق إلى الزهري وهي طريق يونس ومعمر، فلم أجد كلاماً عنها لكن إعراض الأئمة عن ترجيح الوجه المرفوع ـ رغم كثرة طرقه ـ يشير إلى أن فيها شيئاً عندهم.

ثم إن الحديث معارض لظاهر القرآن الذي فيه الرخصة للمريض والمسافر بالصوم والسنة في ذلك أصرح، ولذا قال البزار ٣/٢٣٨، ونحوه للحافظ في الفتح ٤/٢١٧:

«ولو ثبت مرفوعاً، كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر وأمرنا بالفطر دليلاً على نسخ هذا الحديث ـ لو ثبت ـ؛ لأنه يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل رسول الله ﷺ».اهـ.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٢/٤٩ ـ بعد أن ساق حديث ابن عباس في إفطاره ﷺ عام الفتح ـ: «وفي هذا الحديث وشبهه بطلان قول من قال: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر وهو قول شاذ هجره الفقهاء كلهم، يروى عن عبد الرحمٰن بن عوف والسنة ترده...».اهـ. والله أعلم.

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/٥٣٣ باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع ح(١٦٦٨):

حدثنا هشام بن عمار الدمشقي، ثنا الربيع بن بدر، عن الجريري، عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: «رخص رسول الله ﷺ للحبلى التي تخاف على نفسها أن تفطر، وللمرضع التي تخاف على ولدها».

رواة الإسناد:

١ ـ هشام بن عمار الدمشقي: هو هشام بن عمار بن نُصَيْر ـ بنون مُصَغَّر ـ السُّلمي، الدمشقي، الخطيب، مات سنة ٢٤٥هـ على الصحيح، وله ٩٢ سنة. روى عن: معروف الخياط، والربيع بن بدر، والإمام مالك، وابن عيينة وخلق، وعنه: البخاري وأبو داود والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

قال ابن معين والعجلي ـ في قول لهما ـ: ثقة، وقال ابن معين ـ في رواية ـ: كيّس كيس، وقال مرةً: حدثنا هشام بن عمار ـ وليس بالكذوب ـ فذكر عنه حديثاً. وقال أحمد لما ذكر هشاماً: طياش خفيف، وقال العجلي ـ مرةً ـ: صدوق.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: كان هشام بأخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن، وكان قديماً أصح يقرأ من كتابه، وسئل عنه أبي فقال: صدوق، وقال أبو داود: كان فضْلَك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر وأحاديث الشيوخ يُلقنها هشام بن عمار، فيحدثه بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقاً، وقال مرةً ـ أي أبو داود ـ: حدث بأربعمائة حديث ليس لها أصل مسندة كلها، وقال النسائي: لا بأس به، وقال

الدارقطني: صدوق كبير المحل، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وعاب عليه بعض الأئمة أخذه الأجرة على التحديث؛ كابن وارة، وصالح جزرة.

وقد احتج به البخاري، كما في «الهدي» للحافظ ابن حجر.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله في «الميزان»: «صدوق مكثر، له ما ينكر».

وابن حجر بقوله: «صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح».

تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٤٢، الميزان ٤/ ٣٠٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٤٧، هدي الساري ص٤٧١، التقريب ص٥٧٣.

٢ ـ الربيع بن بدر: ابن عمرو بن جراد التميمي السعدي، أبو العلاء البصري يُلَقَّب عُلَيْلَة ـ بمهملة مضمومة ولامين ـ مات سنة ١٧٨هـ. روى عن: الجريري وثابت، وأبي الزبير، وعنه: هشام بن عمار، وداود بن رشيد. «متروك».

تهذيب الكمال ٩/ ٦٣، الكاشف ١/ ٣٩١، التقريب ص٢٠٦.

٣ ـ الجريري: هو سعيد بن إياس، تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والخمسين وهو ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين.

٤ ـ الحسن: هو البصري، تقدمت ترجمته في الحديث السابع والأربعين، وهو ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس.

٥ ـ أنس بن مالك: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في «الصغير» ١/ ١٤١ عن الحسين بن سهل المصري؛ وابن عدي في «الكامل» ٣/ ١٣٠ عن عبد الله بن محمد بن

نصر الرملي، وعبد الله بن محمد بن سلم، ثلاثتهم (الحسين، والرملي، وابن سلم) عن هشام بن عمار به بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف جداً؛ من أجل الربيع بن بدر؛ فإنه متروك الحديث، ومع ذلك فقد تفرد به، كما أشار إلى ذلك الطبراني، وابن عدي.

لكن ما دلَّ عليه الحديث جاء في حديث أنس بن مالك القشيري، وجاء عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ... ﴾ الآية [البقرة: ١٨٤]، وقد تقدم دراسة حديث أنس في الحديث رقم (٤٣)، وأثر ابن عباس برقم (٤). والله أعلم.

﴿ الحديث الرابع والأربعون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٥ باب ما جاء في الصائم يقيء ح(١٦٧٥):

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يعلى ومحمد ابنا عبيد الطنافسي قالا: ثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق قال: سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يحدث أن النبي ﷺ خرج عليهم في يوم كان يصومه فدعا بإناء فشرب فقلنا: يا رسول الله! إن هذا يومٌ كنت تصومه، قال: «أجل ولكني قئت».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف.

٢ ـ يعلى بن عبيد: ابن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة. روى عن: ابن إسحاق، والأعمش، والثوري وغيرهم، وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأخوه عثمان، ومحمد بن عبد الله بن نمير، والذهلي، ويعقوب بن شيبة السدوسي وغيرهم.

وثقه الأئمة إلّا أن بعضهم ضعَّفه في حديثه عن الثوري، كما نصَّ عليه ابن معين في رواية الدارمي.

قال الذهبي: «ثقة عابد، قال ابن معين: ثقة إلا في سفيان»، وقال ابن حجر: «ثقة إلَّا في حديثه عن الثوري ففيه لين».

تهذيب الكمال ٣٢/ ٣٨٩، الكاشف ٢/ ٣٩٧، التقريب ص٦٠٩.

٣ ـ محمد بن عبيد: تقدمت ترجمته في الحديث السادس، وهو ثقة يحفظ.

٤ ـ محمد بن إسحاق: المطلبي المؤرخ المشهور، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والستين، وهو صدوق يدلس.

٥ ـ يزيد بن أبي حبيب: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والأربعين، وهو ثقة فقيه، وكان يرسل.

٦ ـ أبو مرزوق: التُجِيْبي ـ بضم المثناة وكسر الجيم ـ مولاهم المصري ـ بالميم ـ نزيل بَرْقة، اسمه حبيب ابن الشهيد على الأشهر، مات سنة ١٠٩هـ. روى عن فضالة وقيل: عن حنش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد، والمغيرة بن أبي بردة، وعنه: يزيد بن أبي حبيب، وسالم بن غيلان التجيبي وغيرهما.

قال العجلي: مصري، تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي وابن حجر: «ثقة»، زاد الذهبي: «فقيه».

تهذيب الكمال ٣٤/ ٢٧٤، الكاشف ٢/ ٤٥٩، التقريب ص٦٧٢.

٧ ـ فضالة بن عبيد: ابن نافذ بن قيس الأنصاري الأوسي، أول ما شهد أحداً ثم نزل دمشق وولي قضاءها، ومات سنة ٥٨هـ وقيل قبلها. روى عن: النبي ﷺ وأبي الدرداء، وعنه: حنش الصنعاني، وعُلَي بن رباح وغيرهما.

معرفة الصحابة ٤/ ٢٢٨٢، الإصابة ٥/ ٢١٠، التقريب ص٤٤٥.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٨/ ٣١٦ ح(٨١٨) عن عبيد بن غنام، عن ابن أبي شيبة به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٦/ ١٨ عن محمد بن عبيد الطنافسي به بنحوه،

لكن ذكر حنش بين أبي مرزوق وفضالة[1].

* وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١٦/ ٢١ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، **عن أبيه**؛ والطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٩٧ من طريق **روح بن عبادة، وحجاج بن محمد ويحيى بن حسان**؛ والطبراني ١٨/ ١٦ ح(٨١٧) من طريق **أبي الوليد الطيالسي وابن عائشة**، **خمستهم** (روح، وحجاج، ويحيى، وأبي الوليد، وابن عائشة) عن حماد بن سلمة.

كلاهما (إبراهيم بن سعد، وحماد) عن ابن إسحاق به بنحوه، إلَّا أن في حديث محمد بن عبيد، وإبراهيم بن سعد، وحماد ـ فيما رواه عنه روح، وحجاج، ويحيى بن حسان ـ عن أبي مرزوق، عن حنش الصنعاني، عن فضالة، فذكروا حنشاً بين أبي مرزوق وفضالة.

* وأخرجه أحمد ٦/ ١٩ عن **يحيى بن إسحاق**؛ والطحاوي في شرح المعاني ٢/ ٩٦ من طريق **أسد بن موسى**؛ والطبراني ١٨/ ٣٠٣ ح(٧٧٩) من طريق **عمرو بن خالد**، **ثلاثتهم** (يحيى، وأسد، وعمرو) عن ابن لهيعة.

وأحمد ٦/ ٢٢ عن **يحيى بن غيلان**؛ والدارقطني في السنن ٢/ ١٤٣ ح(٢٢٣٧)؛ والبيهقي ٤/ ٢٢٠ من طريق **عثمان بن صالح**، **كلاهما** (يحيى، وعثمان) عن **المفضل بن فضالة**، قال عثمان[2]: **وابن لهيعة**؛ **والطبراني** ١٨/ ٣١٦ ح(٨١٩) عن أحمد بن رشدين، عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن **عميرة بن أبي ناجية**.

ثلاثتهم (ابن لهيعة، والمفضل، وعميرة) عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق عن حنش، عن فضالة، هكذا عندهم جميعاً بذكر حنش،

---

(١) ليس في المطبوع من المسند في رواية محمد بن عبيد ذكرٌ لحنش، ولكني استدركته من «أطراف المسند» ٥/ ١٨١.

(٢) قال ذلك في رواية البيهقي، أما عند الدارقطني فقد قال: حدثنا المفضل بن فضالة وآخر.

إلّا في رواية عمرو بن خالد، عن ابن لهيعة فإنه جعله عن يزيد، عن حنش، عن فضالة ليس فيه ذكرٌ لأبي مرزوق، وفي حديث يحيى بن غيلان ـ عند أحمد ـ قال: عن المفضل بن فضالة، عن عبد الله بن عياش، عن يزيد أنه أخبره، عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فضالة بلفظ: «أنه ﷺ كان صائماً فقاء فأفطر».

۞ الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، ومتنه ثابت.

وأما ما يخشى من تدليس ابن إسحاق، فإنه قد زال بتصريحه بالتحديث عند الإمام أحمد ٦/ ٢١ في رواية إبراهيم بن سعد عنه، والذي نص الإمام أحمد على أن كتاب إبراهيم بن سعد فيه بيان ما دلّسه ابن إسحاق مما صرَّح فيه بالتحديث ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٢١ ـ وبهذا يتعقب على البوصيري ١/ ٢٩٩ الذي أعله بأمور منها عنعنة ابن إسحاق.

وقد تبين من التخريج السابق أن الحديث وقع فيه اختلاف كبير.

والخلاصة: أن هذا الحديث روي على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يزيد، عن أبي مرزوق، عن فضالة، وهذا هو الذي رواه ابن أبي شيبة عن ابني عبيد، وحماد بن سلمة ـ في رواية أبي الوليد الطيالسي، وابن عائشة عنه ـ ثلاثتهم عن ابن إسحاق، وفي هذين الطريقين قال أبو مرزوق: سمعت فضالة.

الوجه الثاني: يزيد عن أبي مرزوق، عن حنش، عن فضالة، وهذا الذي رواه محمد بن عبيد ـ فيما رواه عنه الإمام أحمد ـ عن ابن إسحاق، وكذا ما رواه إبراهيم بن سعد، وحماد بن سلمة ـ في رواية روح، وحجاج، ويحيى بن حسان ـ، وتابع ابن إسحاق على هذا المفضل بن فضالة ـ فيما رواه عنه عثمان بن صالح ويحيى بن غيلان وإن

كان يحيى زاد عبد الله بن عياش بين المفضل ويزيد ـ وابن لهيعة ـ فيما رواه عنه عثمان بن صالح، ويحيى بن إسحاق، وأسد بن موسى ـ وتابعهم عميرة بن أبي ناجية أيضاً عن يزيد.

الوجه الثالث: ما رواه عمرو بن خالد، عن ابن لهيعة، عن يزيد، عن حنش، عن فضالة ليس فيه أبو مرزوق.

والذي يظهر أن أرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني، وأما الجواب عن الوجه الأول الذي وقع فيه تصريح أبي مرزوق بالسماع من فضالة فيقال:

قد سئل أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه ١/٢٣٨ ـ عن هذا الاختلاف في ذكر أبي مرزوق فقال: «بين أبي مرزوق وفضالة، حنش الصنعاني من غير رواية[1] ابن إسحاق». اهـ.

ولما ترجم المزي لأبي مرزوق في «تهذيبه» ٣٤/ ٢٧٤ قال: «روى عن حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد، وقيل: روى عن فضالة بن عبيد نفسه». اهـ.

وقد جزم أبو زرعة العراقي في كتابه «تحفة التحصيل» ص٣٧٣ بأن بينهما حنشاً الصنعاني.

وكذا البوصيري، فقد جزم في «المصباح» ١/ ٢٩٩ بأنه لم يسمع منه واحتج لذلك بقوله: «بينهما حنش»، وذكر ـ أي البوصيري ـ أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه في المسند هكذا ـ أي بذكر حنش ـ.

وهذا كله يقوي القول بأن ذكر السماع هنا إما وهمٌ من بعض الرواة أو من بعض النسَّاخ.

---

(١) في بعض نسخ «العلل»: (رواة)، و الصواب ـ إن شاء الله ـ ما أثبت، ينظر: ط. الدباسي، رقم السؤال: (٦٩١).

وقد حاولت تتبع مرويات أبي مرزوق عن فضالة، فلم أجده يروي عن فضالة مباشرة في غير هذا الحديث، إلا عند البيهقي ٥/ ٣٥٠ في حديثٍ موقوفٍ على فضالة بلفظ: «**كل قرض جرَّ منفعة فهو وجه من وجوه الربا**»، وقد عنعن في ذلك الإسناد على أن فيه عبد الله بن عياش القتباني، قال فيه أبو حاتم: صدوق ليس بالمتين، هو قريب من ابن لهيعة يكتب حديثه، وضعفه أبو داود، والنسائي، كما في «تهذيب الكمال» ١٥/ ٤١٠.

وأما الوجه الثالث فهو من رواية ابن لهيعة، رواه عنه عمرو بن خالد، وعمرو ثقة كما يتبين من ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٢٣، وابن لهيعة ضعيف ـ كما تقدم[1] ـ ولم يتابعه أحدٌ على هذا فيما وقفت عليه. والله أعلم.

وحنش الصنعاني الذي روى عن: فضالة ـ كما في الوجه الثاني ـ «ثقة» كما في «التقريب» ص١٨٣، وسماعه من فضالة ثابت في «صحيح مسلم»، وهو ـ أي حنش ـ أحد من سمع قصة القلادة التي وقعت لفضالة من مغانم خيبر، كما في «مسلم» ٣/ ١٢١٤ ح(١٥٩١).

وقد تقدم في الكلام على حديث أبي الدرداء عند أبي داود برقم (٣٧)، ذكر بعض الشواهد. والله أعلم.

---

(١) ينظر تخريج الحديث الأول وشواهده.

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٦ باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ح(١٦٧٧):

حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة، ثنا أبو إسماعيل المؤدب، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من خير خصال الصائم السِّواك».

رواة الإسناد:

١ ـ عثمان بن محمد بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين وهو ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن.

٢ ـ أبو إسماعيل المؤدب: هو إبراهيم بن سليمان بن رزين، الأُرْدني ـ بضم الميم وسكون الراء وضم الدال بعدها نون ثقيلة ـ نزيل بغداد، مشهور بكنيته، وقيل اسم أبيه إسماعيل. روى عن: مجالد بن سعيد، والأعمش، وعاصم الأحول، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم، وعنه: ابنا أبي شيبة، وابنه إسماعيل وغيرهم.

قال ابن معين ـ في رواية ـ والعجلي، وأبو داود، والدارقطني: ثقة، زاد معاوية بن صالح ـ أحد رواة هذا التوثيق عن ابن معين ـ: صحيح الكتاب كتبت عنه، هكذا نقل المزي تبعاً لما رواه الخطيب أن يحيى وثق أبا إسماعيل في رواية معاوية بن صالح عنه لكن الذي في الكامل لابن عدي عن معاوية بن صالح عن ابن معين: أبو إسماعيل المؤدب ضعيف.

ولهذا لما ترجم له ابن عدي قال: «وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد

في ضعفه إلّا ما حكاه معاوية بن صالح عن يحيى، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية عن يحيى، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق وهو ممن يكتب حديثه». اهـ.

وبهذا تعقب ابن حجر كلام المزي، وهو ظاهر كلام الذهبي في «الميزان» حيث قالا: «ضعفه يحيى بن معين مرة، . . .». اهـ.

وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد لخص الحافظ ابن حجر ملخصاً حاله: «صدوق يغرب»، ولعله أرفع من ذلك كما يدل عليه كلام ابن عدي، وكذلك أكثر الأئمة على توثيقه مطلقاً. والله أعلم.

الكامل ١/ ٢٥٠، تاريخ بغداد ٦/ ٨٧، تهذيب الكمال ٢/ ١٠٩، الميزان ١/ ٣٦، تهذيب التهذيب ١/ ١١٣، التقريب ص٩٠.

٣ ـ مُجَالد ـ بضم أوله وتخفيف الجيم ـ ابن سعيد بن عمير الهمْداني ـ بسكون الميم ـ أبو عمرو الكوفي، مات سنة ١٤٤هـ. روى عن: الشعبي، وقيس بن أبي حازم، وعنه: ابنه إسماعيل، وشعبة، والسفيانان، وأبو إسماعيل المؤدب، ويحيى القطان.

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه، وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً ويقول: ليس بشيء، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن مهدي أنه قال: حديث مجالد عند الأحداث: يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم وهؤلاء القدماء، يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره، وقال القطان لعبيد الله لما أراد أن يكتب السيرة عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن مجالد: تكتب كذباً كثيراً، لو شئت أن يجعلها لي

مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق عن عبد الله، فعل، وقال ابن معين: ضعيف، واهي الحديث، كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كلَّه رفعه، قلت: ولم يرفع حديثه؟ قال: للضعف، وقال أحمد: ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس، وقال أحمد: مجالد عن الشعبي وغيره ضعيف، وقال مرةً: أحاديث مجالد كأنها حلم وقال البخاري، ويعقوب بن شيبة: صدوق، زاد يعقوب: تكلم الناس فيه، وقال النسائي مرةً: ثقة، وقال مرةً: ليس بالقوي، قال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وحديثه عند مسلم مقرون.

لخص الذهبي حاله بقوله: «مشهور صاحب حديثٍ على لينٍ فيه»، وابن حجر: «ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره».

التاريخ الأوسط ١/ ٢٥٥، الضعفاء للعقيلي ٤/ ٢٣٢، تهذيب الكمال ٢٧/ ٢١٩، الميزان ٣/ ٤٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥، التقريب ص٥٢٠.

٤ ـ الشعبي: هو عامر بن شراحيل، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين بعد المائة، وهو ثقة مشهور فقيه فاضل.

٥ ـ مسروق: هو ابن الأجدع بن مالك الهمْداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي. مات سنة ٦٢هـ، وقيل: ٦٣. روى عن: عائشة، وابن عمر، والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وعنه: الشعبي، وأبو الشعثاء، وأبو وائل وغيرهم «ثقة فقيه عابد».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٥١، التقريب ص٥٢٨.

٦ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه الدارقطني في «السنن» ٢/ ١٦٣ ح(٢٣٤٦) عن أبي القاسم أحمد بن منيع عن عثمان بن أبي شيبة به بلفظه.

* وأخرجه الدارقطني ٢/ ١٦٣ح(٢٣٤٦) من طريق الحسن بن عرفة؛ والبيهقي ٤/ ٢١٢ من طريق يحيى بن معين، كلاهما (الحسن، ويحيى) عن أبي إسماعيل المؤدب، به بلفظ: «**خير خصال الصائم**...».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف ـ كما قال البوصيري ١/ ٢٩٩ ـ: «ضعيف؛ لضعف مجالد».

وقد تبين أن مدار الحديث على أبي إسماعيل المؤدب، ولم أقف على متابع لمجالد على هذا الحديث.

وقد أشار الدارقطني، والبيهقي إلى ضعف إسناده، إذْ قال كلٌّ منهما: «مجالد غيره أثبت منه»، زاد الغساني في تعليقه على «سنن الدارقطني» ص٢٥٣: «في حديثه ضعف»، وقال الحافظ في «التلخيص» ١/ ٦٨ وهو ضعيف».اهـ.

وقد سبق أيضاً أن الإمام أحمد نص على ضعف رواية مجالد عن الشعبي بعينها.

هذا وقد تقدم الكلام على ما جاء في معنى هذا الحديث وهو حديث عامر بن ربيعة المتقدم في سنن أبي داود، برقم (٢٧). والله أعلم.

الحديث السادس والأربعون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/٥٣٦ باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ح(١٦٧٨):

حدثنا أبو التقي هشام بن عبد الملك الحمصي، ثنا بقية، ثنا الزُبيدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو التَقِي: هو هشام بن عبد الملك بن عمران اليَزَني ـ بفتح التحتانية والزاي ثم نون، أبو تقي ـ بفتح المثناة وكسر القاف ـ الحمصي، مات سنة ٢٥١هـ. روى عن: بقية بن الوليد، ومحمد بن حرب، وعنه: أصحاب السنن سوى الترمذي وغيرهم.

قال أبو حاتم: كان متقناً في الحديث، وقال أبو داود ـ مرة ـ: شيخ ضعيف. وقال مرةً: شيخ مغفل، وقال النسائي مرة: لا بأس به، وقال مرةً: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «صدوق ربما وهم» وكلمة الحافظ ابن حجر فيه أولى؛ لأن جرحه مفسر، كما ألمح إلى ذلك أبو داود. والله أعلم.

سؤالات الآجري ٢/٢٠٣، تهذيب الكمال ٣٠/٢٢٣، الكاشف ٢/٣٣٧، التقريب ص٥٧٣.

٢ ـ بقية: هو ابن الوليد، تقدم في الحديث الخامس عشر بعد المائة، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

٣ ـ الزبيدي: هو سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ـ بضم الزاي ـ، أبو عثمان الحمصي، وهو سعيد بن أبي سعيد، هكذا وقع التصريح باسمه عند أبي يعلى الموصلي ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ. روى عن: هشام بن عروة، وروح بن جناح، وعنه: بقية الوليد، ويحيى بن آدم.

قال قتيبة: رأيته بالبصرة، وكان جرير يكذّبه. وقال ابن المديني: لم يكن بشيء وكان يحدثنا بالشيء، فأنكرنا عليه بعد ذلك فجحد. وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن عدي: وعامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء وغيرهم مما لا يتابع عليه.

قال الحافظ: «وفرَّق ابن عدي بين سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وبين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي».اهـ. ولذا ذكر ابن عدي حديث الباب في ترجمة سعيد بن أبي سعيد الزبيدي.

قال الذهبي ملخصاً حاله: «واه»، وابن حجر: «ضعيف، كان جرير يكذبه».

الكامل ٣/٣٨٦، ٤٠٥، الكاشف ١/٤٣٩، تهذيب التهذيب ٦/٤٧، التقريب ص٢٣٨.

٤ ـ هشام بن عروة، تقدم في الحديث التاسع والثمانين، وهو ثقة فقيه ربما دلَّس.

٥ ـ عن أبيه: هو عروة بن الزبير، تقدم في الحديث التاسع والثمانين، وهو ثقة فقيه مشهور.

٦ ـ عائشة: تقدمت في الحديث السابع.

تخريجه:

* أخرجه ابن عدي ٣/ ٤٠٦ عن الحسن بن عبد الله القطان عن أبي التقي هشام بن عبد الملك به بلفظه.

* وأخرجه أبو يعلى الموصلي ٨/ ٢٢٥ ح(٤٧٩٢) ـ، وعنه: ابن عدي ٣/ ٤٠٦ ـ عن عبد الجبار بن عاصم؛ والبيهقي ٤/ ٢٦٢ من طريق أحمد بن أبي الطيب، كلاهما (عبد الجبار، وابن أبي الطيب) عن بقية بن الوليد به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، من أجل الزبيدي شيخ بقية، ومن أجل بقية فإنه يدلس كثيراً عن الضعفاء، وبهذا ضعفه جماعة من أهل العلم، ومنهم البيهقي ٤/ ٢٦٢ حيث قال: «وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية، ينفرد بما لا يتابع عليه».اهـ.

وبضعف سعيد وتدليس بقية؛ ضعفه النووي في «المجموع» ٦/ ٣٤٨، وكذا البوصيري في «المصباح» ١/ ٣٠٠، وضعفه ابن حجر في «البلوغ» ص١٧٤، و«التلخيص» ١/ ١٩٠.

وقد تقدم أنه لا يثبت في الباب شيء، كما قاله الترمذي وابن القيم، إلا أن الحافظ في «التلخيص» ١/ ١٩٠ ـ ١٩١ ذكر أنه ورد عن بعض الصحابة كأنس وابن عباس، وسند بعضها جيد، وبعضها لا بأس به، وقد سبق شيء من ذلك ـ أعني الكلام على ما روي في الباب عند تخريج حديث معبد بن هوذة في سنن أبي داود برقم (٣٥). والله تعالى أعلم.

الحديث السابع والأربعون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٧ باب ما جاء في الحجامة للصائم ح(١٦٧٩):

حدثنا أيوب بن محمد الرقي، وداود بن رشيد قالا: ثنا مُعَمَّر بن سليمان، ثنا عبد الله بن بشر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

رواة الإسناد:

١ ـ أيوب بن محمد الرقي: أيوب بن محمد بن زياد الوزَّان، أبو محمد الرقي مولى ابن عباس. مات سنة ٢٤٩هـ، وذكر الشيرازي أنه هو الذي يلقب بالقُلْب، وقيل: هما واحد.

روى عن حجاج بن محمد ومُعَمَّر بن سليمان، وعنه: الأربعة إلا الترمذي، وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

قال يعقوب بن سفيان: شيخ لا بأس به. وقال النسائي: ثقة. وقال الخطيب: حديثه كثير مشهور.

قال الذهبي: «حجة»، وقال ابن حجر: «ثقة».

الكاشف ١/ ٢٦٢، تهذيب التهذيب ١/ ٣٧٣، التقريب ص١١٨.

٢ ـ داود بن رشيد: بالتصغير، الهاشمي مولاهم، الخوارزمي، نزيل بغداد، مات سنة ٢٣٩هـ. روى عن: معمَّر بن سليمان، وهشيم، وعنه: مسلم، وأبو داود وابن ماجه، والبخاري لكن بواسطة، فقد روى عنه في موضع واحد في كتاب كفارات الأيمان عن محمد بن عبد الرحيم صاعقة.

قال ابن معين وابن سعد والدارقطني: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وزاد الدارقطني: نبيل، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «وغفل ابن حزم فقال في «الاتصال» وفي «المحلى» في كتاب الحدود منه: إنه ضعيف، فكأنه اشتبه عليه».اهـ.

لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة».

صحيح البخاري ٤/ ٢٣٣ كتاب كفارات الأيمان، باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وأي الرقاب أزكى؟ ح(٦٧١٥)، تهذيب الكمال ٨/ ٣٨٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٦، هدي الساري ص٤٢١، التقريب ص١٩٨.

٣ ـ مُعَمَّر ـ بالتشديد ـ ابن سليمان: النخعي، أبو عبد الله الرقي، مات سنة ١٩١هـ. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الله بن بشر الكوفي وغيرهم، وعنه: الإمام أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلّام ـ وقد أثنيا عليه ـ وداود بن رشيد، وأيوب بن محمد الوزان الرقي وغيرهم.

وثقه ابن معين، وأبو داود. وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الأزدي: له مناكير. قال ابن حجر: «ولم يلتفت إلى الأزدي في ذلك».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة، وقور، صالح»، وابن حجر بقوله: «ثقة فاضل، أخطأ الأزدي في تليينه، وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له».

تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٢٦، الكاشف ٢/ ٢٨٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٤، التقريب ص٥٤١.

٤ ـ عبد الله بن بِشْر ـ بكسر الموحدة ثم معجمة ـ، الرقي، القاضي، أصله من الكوفة. روى عن الأعمش، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق السبيعي، وعنه: معمَّر بن سليمان، وجعفر بن برقان وغيرهما.

قال ابن معين: عبد الله بن بشر ـ الذي يروي حديث الأعمش: «**أفطر الحاجم والمحجوم**» ـ ثقة من خيار المسلمين، هكذا نقل توثيقه أكثر وأعلم اصحاب ابن معين به، بينما ذكر الساجي عن ابن معين أنه قال: عبد الله بن بشر ـ الذي يروي عنه معتمر بن سليمان ـ كذاب، لم يبق حديث منكرٌ رواه أحد من المسلمين إلّا وقد رواه عن الأعمش.

وقال الدارقطني: ثقة[1]، وقال مرةً: ليس بالحافظ.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: عبد الله بن بشر؟ قال: هذا ما أرى كان به بأس! قلت: يروي مثل هذا؟! أعني حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**أفطر الحاجم والمحجوم**» قال: هو شيخ قد روى عن قتادة، وعنده مراسيل.

وظاهرٌ من سؤال أبي داود الاستغراب، كيف يروي مثل عبد الله عن مثل الأعمش؟!

وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به.

قال الحافظ: «وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ثم غفل فذكره في «الضعفاء»، فقال: يروي عن الأعمش، وعنه: معتمر[2] بن سليمان، كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء ويشهد

---

(١) قال هذه الكلمة في سياق توثيق جماعي لجمع من الرواة رووا حديثاً عن الأعمش ـ وقد اختلف عليه فيه ـ: فقال: «كلٌّ من رواه عن الأعمش ثقة إلا حبان»، ولا ريب أنها ليست بقوة ما لو وثقه بعينه، ولذا فالأظهر ـ عندي ـ أن قوله: ليس بالحافظ، هو المعتمد عن الدارقطني.

(٢) هكذا، والصواب أنه معمَّر تلميذ عبد الله بن بشر؛ لأن معتمراً من الطبقة التاسعة، ومعمَّر من الطبقة السابعة على تقسيم ابن حجر، وهكذا جاء اسمه في «التاريخ الكبير» ٥/ ٤٩، و«الجرح والتعديل» ٥/ ١٤، و«المعرفة والتاريخ» ٢/ ٢٦٥، وغيرها من المصادر.

السمع لها أنها مقلوبة، وقال الحاكم: يحدث عن الأعمش مناكير، ثم غفل فأخرج له في «المستدرك»، وزعم أن مسلماً أخرج له، وليس كما قال». اهـ كلام ابن حجر.

وقد ذكر البزار، وابن خلفون أنه ليس بالقوي في الزهري، وقال ابن عدي: «أحاديثه عندي مستقيمة».

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثقة»، وابن حجر بقوله: «اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان، وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة».

وظاهر من كلام ابن عدي، والذهبي أنهما لم يلتفتا إلى ما ذكره الساجي عن ابن معين، ورجّحا رواية الجماعة من أصحاب ابن معين.

لكن الذي يستغرب إغفاله، هو تضعيف البزار ـ ومن بعده: ابن خلفون ـ لروايته عن الزهري!

وواضح من عبارة ابن حجر في «التقريب» أنه لم يتحرر له شيء فيه، وأنه يثبت كلمة الساجي.

والظاهر ـ بالنسبة ـ لرأي ابن معين، فإن الراجح فيه هو توثيقه لأمرين:

١ ـ لأن أصحابه العالمين به، المختصين بعلمه رووا توثيقه، ولم ينقلوا خلافه.

٢ ـ أن تعديله موافق لقول الأئمة الذين ذكرت أقوالهم.

والذي لم يترجح عندي هو تضعيفه في حديثه عن الزهري، إذ لم أجد من وافق البزار على قوله هذا، مع شدة عناية العلماء بحديث الزهري، وطبقات أصحابه.

والذي يظهر أنه عبد الله بن بشر لا بأس به ـ كما قال أبو زرعة

وغيره ـ، وله تفردات، كما هو ظاهر من كلام ابن معين ـ في تعريفه به برواية حديث الباب عن الأعمش ـ، وكذا في سؤال أبي داود. والله أعلم!

سؤالات أبي داود ص٢٧٧، العلل للدراقطني ١/ ١٧٢، ١١/ ٣٤٣، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٦، الكاشف ١/ ٥٤٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٢، التقريب ص٢٩٧.

الأعمش: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستون، وهو ثقة حافظ ورع، لكنه يدلس.

أبو صالح: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والستون، وهو ثقة ثبت.

أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس، وهو صحابي مشهور.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ٢٢٥ ح(٣١٧٦) عن أيوب بن محمد الرقي فقط عن معمّر بن سليمان به بلفظه.

* وأخرجه النسائي ح(٣١٧٧) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش به بلفظه لكن جعله موقوفاً على أبي هريرة.

* وأخرجه النسائي ح(٣١٧٢)؛ وأحمد ٢/ ٣٦٤ من طريق **يونس بن عبيد**؛ والنسائي ح(٣١٧٣) من طريق **بشر بن المفضّل**؛ والنسائي ح(٣١٦٥) من طريق **أشعث**، وفي ح(٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤) من طرق عن **قتادة**، **أربعتهم** (يونس، وبشر، وأشعث، وقتادة) عن الحسن البصري.

والنسائي في ح(٣١٧٤) من طريق محمد بن عبد الرحمٰن بن

خالد بن ميسرة **عن أبيه**؛ والنسائي في ح(٣١٧٨) من طريق شقيق بن ثور بن عفير، **عن أبيه**؛ والنسائي ح(٣١٧٥) من طريق ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن **سعيد مولى بني عامر**؛ والنسائي ح(٣١٨٠) من طريق **رباح بن أبي معروف**، وفي ح(٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩) من طريق **عبد الملك بن أبي سليمان**، وفي ح(٣١٩٣) من طريق **ابن لهيعة**، وفي ح(٣١٨٦) من طريق شعبة، عن **عمرو بن دينار**، وفي ح(٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢) من طريق **ليث بن أبي سليم**، وفي ح(٣١٨٥) من طريق **ابن أبي حسين**، وفي ح(٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، وداود بن عبد الرحمٰن العطار، والنضر بن شميل، وحجاج بن محمد، كلهم (الأنصاري، وداود، والنضر، وحجاج) عن **ابن جريج**.

سبعتهم (رباح، وعبد الملك، وابن لهيعة، وعمرو، وليث، وابن أبي حسين، وابن جريج) عن عطاء بن أبي رباح.

خمستهم (الحسن، وعبد الرحمٰن، وثور، وسعيد، وعطاء) عن أبي هريرة مرفوعاً إلّا أن في حديث عمرو بن دينار وابن جريج ـ فيما رواه عنه حجاج بن محمد ـ قال: عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة موقوفاً عليه، ورواه النضر بن شميل عن ابن جريج عن عطاء موقوفاً على أبي هريرة ﵁.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، والصواب وقفه، فهاتان علّتان، وبيانهما فيما يلي:

أولاً: انقطاعه، فإن عبد الله بن بشر لم يسمع من الأعمش، كما نصَّ على ذلك أبو حاتم الرازي ـ كما في «المراسيل» لابنه (١١٥) ـ وإنما يقول: كتب إليَّ أبو بكر بن عياش عن الأعمش.

ثانياً: أن ابن بشر خولف في إسناده، فقد رواه إبراهيم بن طهمان، فوقفه على أبي هريرة، وهو الذي صوبه الدارقطني في العلل ١٠/ ١٧٢.

أما الطرق الأخرى إلى أبي هريرة فلا تثبت:

أما طريق سعيد مولى أبي عامر، فقد سئل عنها الإمامان أبو حاتم، وأبو زرعة فقالا:

«أسقط من الإسناد إبراهيم بن أبي يحيى بين ابن جريج وبين صفوان، قال أبو زرعة: لم يسمع ابن جريج من صفوان شيئاً»، نقل ذلك ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٤٨.

وقال النسائي ـ كما في «التحفة» ١٠/ ٤٥٦ ـ: «هذا الحديث منكر، وإني أحسب ابن جريج لم يسمع من صفوان بن سليم».اهـ، وإبراهيم بن أبي يحيى متروك الحديث، كما في «التقريب» ص٩٣.

وأما طريق ثور، فهي ضعيفة؛ لأن ثوراً هذا، لم يرو عنه سوى ابنه شقيق ـ كما قال الذهبي في «الميزان» ١/ ٣٧٣ـ ولذا قال ابن حجر في «التقريب» ص١٣٥: «مقبول».

وأما الطريق التي رواها عبد الرحمٰن بن خالد بن ميسرة فهي ضعيفة أيضاً لجهالة عبد الرحمٰن فإنه لم يرو عنه سوى ابنه محمد، كما قال الذهبي في «الميزان» ٢/ ٥٥٧، ولذا قال ابن حجر في «التقريب» ص٣٣٩: «مقبول».

وأما طريق الحسن البصري، ففيه انقطاع، فقد نصَّ الأئمة على أنه لم يسمع من أبي هريرة، بل قال يونس بن عبيد ـ صاحب الحسن ـ: «إنه لم يره قط»، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص٣٤ ـ ٣٦.

وأما طريق عطاء، فقد بيَّن عمرو بن دينار، وابن جريج ـ فيما رواه عنه حجاج بن محمد ـ أن بين عطاء وأبي هريرة رجلاً، وهو الذي رجحه النسائي ٢/ ٢٢٧ حيث قال: «عطاء لم يسمعه من أبي هريرة».اهـ. ثم ساق رواية حجاج وعمرو بن دينار، ولما خالفهما ابن أبي حسين في إسقاط الرجل وجعله عن عطاء عن أبي هريرة، قال النسائي ٢/ ٢٢٧:

«والصواب رواية حجاج عن ابن جريج، تابعه عمرو بن دينار إياه على ذلك». اهـ.

وخلاصة القول: أن حديث الباب كما قال العقيلي ٢/ ١٣٩ في «الضعفاء»: «وحديث أبي هريرة في هذا الباب معلول، فيه اختلاف». اهـ.

وغاية ما يبلغه - والله أعلم - أنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد تقدم ما يشهد لهذا الحديث عند تخريج حديث ثوبان عند أبي داود برقم (٣٠). والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/٥٣٨ باب ما جاء في القبلة للصائم ح(١٦٨٦):

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا الفضل بن دكين، عن إسرائيل، عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضِّنِّي، عن ميمونة مولاة النبي ﷺ قالت: سئل النبي ﷺ عن رجل قبَّل امرأته وهما صائمان، قال: «قد أفطرا».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف.

٢ ـ الفضل بن دكين، الكوفي، واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، الأحول، أبو نعيم، الملّائي ـ بضم الميم ـ، مشهور بكنيته، مات سنة ٢١٨هـ، وقيل ٢١٩هـ، وكان مولده سنة ١٣٠. روى عن: إسرائيل بن يونس والسفيانان وشعبة، ومالك، وعنه: الإمام أحمد، والبخاري، وابنا أبي شيبة، وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٣/١٩٧، التقريب ص٤٤٦.

٣ ـ إسرائيل: هو ابن يونس، تقدمت ترجمته في الحديث الأربعين وهو ثقة تكلم فيه بلا حجة.

٤ ـ زيد بن جبير: ابن حرْمل ـ بفتح المهملة وسكون الراء ـ، الطائي. روى عن: أبي يزيد الضِّنِّي، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهما، وعنه: إسرائيل، والثوري، وشعبة وأبو عوانة وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٠/٣٢، الكاشف ١/٤١٥، التقريب ص٢٢٢.

٥ ـ أبو يزيد الضِّنِّي[(١)] ـ بكسر المعجمة وتشديد النون ـ، قال ابن عبد البر ـ في بيان اسمه ـ: «أيوب بن أبي خالد».اهـ. روى عن: ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ حديثين، وعنه: زيد بن جبير الطائي.

قال البخاري: هو رجل مجهول. وقال الدارقطني: ليس بمعروف. وقال عبد الغني بن سعيد وابن ماكولا: هو بكسر الضاد وتشديد النون، قال [أي عبد الغني[(٢)]]: «وهو منكر الحديث». وقال الطحاوي: «وهو رجل لا يعرف».

شرح معاني الآثار ٢/ ٨٩، الاستيعاب ٤/ ١٩١٨، الإكمال ٥/ ٢٣١، تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٥١، التقريب ص٦٨٤.

٦ ـ ميمونة بنت سعد، أو سعيد، خادم النبي ﷺ، صحابية.

وهل هما اثنتان أم واحدة؟ قولان لأهل السير، وممن اختار أنهما اثنتان ابن عبد البر وأبو علي بن السكن، وممن رجح كونهما واحدة ابن منده، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن الأثير، وابن حجر، وهو ظاهر كلام المزي في «تهذيبه» حيث قال: «وقيل إن.... ميمونة أخرى، فالله أعلم».اهـ. وعمله في «التحفة» ظاهرٌ في أنها واحدة حيث أورد جميع الأحاديث التي رويت عنها وعمن قيل إنها أخرى في ترجمتها.

الاستيعاب ٤/ ١٩١٨، تهذيب الكمال ٣٥/ ٣١٣، تحفة الأشراف ١٢/ ٤٩٩، الإصابة ٨/ ١٩٣، التقريب ص٧٥٣.

---

(١) تصحَّف في كثير من المصادر إلى «الضِّبَّي» وإنما هو «الضِّنَّي» بالنون كما سيأتي ضبطه.

(٢) ما بين معقوفتين إضافة مني لبيان من هو القائل؛ لأنني رجعت إلى الإكمال ٥/ ٢٣١ فلم أجد هذه الكلمة (منكر الحديث)، فعُلِم أنها من عبد الغني المقدسي، رحم الله الجميع.

تخريجه:

* أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٦/ ٢١٠ ح(٣٤٤٢) عن ابن أبي شيبة به بلفظه.

* وأخرجه أحمد ٦/ ٤٦٣؛ والطبراني ٢٥/ ٣٤ من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وفضيل بن محمد الملطي، ثلاثتهم (أحمد، والفريابي، وفضيل) عن أبي نعيم به بلفظه.

* وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» ٢/ ٨٨ من طريق أبي أحمد الزبيري؛ والدارقطني ٢/ ١٤٥ ح(٢٢٤٨، ٢٢٤٩) من طريق عبيد الله بن موسى، وإسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم (أبوأحمد، وعبيد الله، وإسماعيل) عن إسرائيل به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، والحديث منكر، في إسناده أبو يزيد الضِّنِّي وهو مجهول.

وقد نقل الذهبي في «الميزان» ٤/ ٥٨٨ عن البخاري قوله ـ عن حديث الباب ـ: «هذا لا أحدث به، هذا حديث منكر، وأبو يزيد رجل مجهول»، ثم قال الذهبي: ونصّ على جهالة أبي يزيد ـ الذي روى عن: ميمونة ـ غير واحدٍ كالطحاوي والدارقطني.

وبأبي يزيد هذا ضعف الحديث جماعة منهم: الطحاوي، والدارقطني، وابن الجوزي ـ كما في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٤٣، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤/ ١٩١٨؛ والنووي في «المجموع» ٦/ ٣٥٥، والبوصيري في «المصباح» ١/ ٣٠١.

وما استنكره الإمام البخاري يمكن أن يفسر بأمرين:

الأول: تفرد أبي يزيد بهذا الحديث.

الثاني: معارضة هذا الحديث للأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما، والتي سبق ذكر بعضها عند تخريج حديث عمر في القبلة للصائم عند أبي داود برقم (٣٨). والله أعلم.

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٩، باب ما جاء في المباشرة للصائم ح(١٦٨٨):

حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، ثنا أبي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «رُخِّص للكبير الصائم في المباشرة، وكره للشاب».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، الطَّحان، مات سنة ٢٤٠هـ، وله تسعون سنة. روى عن: أبيه، وهشيم، وشريك، وعنه: ابن ماجه، وبقي بن مخلد، وبحشل وغيرهم.

ضعّفه الأئمة، وذكر أبو زرعة أنه سمع وهباً القاضي يقول: سمعت محمد بن خالد الواسطي يقول: لم أسمع من أبي إلا حديثاً واحداً، وليس هو حديث الباب، قال: ثم حدث عنه حديثاً كثيراً، ولذا قال الحافظ: «ضعيف».

تهذيب الكمال ٢٥/ ١٤٣، التقريب ص٤٧٦.

٢ ـ أبوه: هو خالد الواسطي، تقدم في الحديث الثاني والعشرين وهو ثقة ثبت.

٣ ـ عطاء بن السائب: أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي، الكوفي مات سنة ١٣٦هـ. روى عن سعيد بن جبير، وطاووس، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم، وروى عنه أمم منهم: ابنه خالد بن عبد الله الواسطي، والحمادان، والسفيانان، وشعبة وغيرهم.

قال يحيى القطان: ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً قط في حديثه القديم. وقال أيوب السختياني، والإمام أحمد: ثقة، زاد أحمد: ثقة رجل صالح ووثقه جمع آخرون.

وقد نصَّ جمع من الأئمة منهم: ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي على أنه ثقة في حديثه القديم، ضعيف في حديثه الذي كان بأخرة.

وقد ذكروا بعضاً ممن روى عنه قبل الاختلاط وبعده، وقد يختلفون في بعضهم.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «أحد الأعلام على لينٍ فيه»، وابن حجر بقوله: «صدوق اختلط».اهـ. ولو قيل: ثقة اختلط لكان أقرب. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٢٠/٨٦، الكاشف ٢/٢٢، التقريب ص٣٩١.

٤ ـ سعيد بن جبير: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع، وهو ثقة ثبت فقيه.

٥ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

لم أقف ـ بعد البحث ـ على من أخرجه سوى ابن ماجه. والله أعلم.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من وجهين:

الأول: ضعف محمد بن خالد الواسطي.

الثاني: أن رواية خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب

بعد الاختلاط كما نصَّ على ذلك جمع من الأئمة، كما في «الكواكب النيرات» ص٣٢٧.

وبهذا ضعَّف البوصيري حديث الباب كما في «المصباح» ١/ ٣٠١.

وقد جاء معنى حديث ابن عباس هذا في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ الذي تقدم عند أبي داود برقم (٤٠) وفي إسناده جهالة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٦٤: «روي إباحة القبلة عن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس». اهـ.

وقد ثبت في الصحيح ـ كما تقدم في تخريج حديث أبي هريرة المشار إليه ـ أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقبِّل ويباشر وهو صائم، وقد بيَّنت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا العلة في ذلك فقالت: «لأنه كان أملككم لإربه»، فهذه هي العلة التي ينبغي أن يناط بها الحكم وإن كان ما ذكر في حديث الباب غالبٌ لا دائم. والله أعلم.

الحديث الخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٣٩ باب ما جاء في الغيبة والرفث للصائم ح(١٦٩٠):

حدثنا عمرو بن رافع، ثنا عبد الله بن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رب صائم ليس له من صيامه إلَّا الجوع، وربَّ قائم ليس له من قيامه إلَّا السهر».

رواة الإسناد:

١ ـ عمرو بن رافع: ابن الفرات القزويني، البجلي، أبو حجْر ـ بضم المهملة وسكون الجيم ـ، مات سنة ٢٣٧هـ. روى عن: ابن المبارك، وابن علية، وجرير، وعنه: ابن ماجه، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٢/ ١٩، التقريب ص٤٢١.

٢ ـ عبد الله بن المبارك: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر بعد المائة، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد.

٣ ـ أسامة بن زيد: هو الليثي، تقدم في الحديث الثاني والأربعين بعد المائة، وهو صدوق يهم.

٤ ـ سعيد المقبري: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر، وهو ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في الكبرى ٢/ ٢٣٩ ح(٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١)

من طريق يحيى بن آدم، وحبان[1] بن موسى، كلاهما عن ابن المبارك به بنحوه، إلا أن حبان بن موسى جعله مرةً [ح(٣٢٥١)] موقوفاً على أبي هريرة، ومرةً جعله [ح(٣٢٤٩)] عن أسامة عن، سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٤٤١ عن أبي خالد الأحمر، عن أسامة بن زيد به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٣٧٣؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٤٢ ح(١٩٩٧)؛ والحاكم ١/ ٤٣١ من طرق عن **إسماعيل بن جعفر**؛ والدارمي ٢/ ٧٥٧ ح(٢٦٢٠) من طريق **عبد الرحمٰن بن أبي الزناد**؛ وابن حبان ٨/ ٢٥٧ ح(٣٤٨١) من طريق **عبد العزيز الدراوردي، ثلاثتهم** (إسماعيل، وابن أبي الزناد، والدراوردي) عن عمرو بن أبي عمرو، عن المقبري به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده فيه لين، والحديث حسنٌ بمجموع طرقه ـ إن شاء الله ـ.

وإسناد ابن ماجه فيه أسامة بن زيد، وهو صدوق يهم، وعليه فإن قول البوصيري ـ ١/ ٣٠١ عن إسناد ابن ماجه ـ: «صحيح» فيه نظر. والله أعلم.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ولعل ذلك لمجموع طرقه.

---

(١) في ح(٣٢٥١) من المطبوع: عن سويد عن ابن المبارك، والذي في «التحفة» ٩/ ٤٦٩ ح(١٢٩٤٧)، و«مصباح الزجاجة» ١/ ٣٠١: «عن حبان عن ابن المبارك»، والأخذ بما في «التحفة»، والمصباح أولى ـ والله أعلم ـ؛ لأن النسخة المطبوعة من السنن الكبرى كثيرة التصحيف.
وفي طبعة «السنن الكبرى» التي حققها الشيخ شعيب ومن معه، وجدت الأمر كما هو في المطبوع ح(٣٢٣٦ ـ ٣٢٣٨)! واعتبروا أن ذكر (حبان) وهم، وفي هذا نظرٌ لما سبق.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على سعيد المقبري، وقد رواه عنه اثنان:

١ ـ عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو من رجال الستة وهو كما قال الذهبي: «حديثه صالح حسن منحط عن الدرجة العليا من الصحيح» كما في «الميزان» ٣/ ٢٨٢، وهو ما عبّر عنه الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب» ص٤٢٥: «ثقة ربما وهم».

٢ ـ أسامة بن زيد، وعنه: اثنان:

(أ) أبو خالد الأحمر.

(ب) ابن المبارك، وقد اختلف عليه:

(*) فرواه يحيى بن آدم، عن ابن المبارك، عن أسامة، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(*) ورواه حبان بن موسى مرتين على وجهين:

فمرةً رواه عن ابن المبارك، عن أسامة، عن سعيد، عن أبي هريرة موقوفاً عليه.

ومرةً رواه عن ابن المبارك، عن أسامة، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولم يتبين لي ممن هذا الاختلاف، فإن جميع الرواة في الوجه الأول هم رواة الوجه الثاني، إلَّا أن يُحمَّل هذا الاختلاف أسامة بن زيد الليثي، فإن في حفظه شيئاً.

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الذي رواه أسامة بن زيد، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً لما يلي:

١ ـ لأن رواة هذا الوجه عن أسامة، وعمن دونه أكثر وأحفظ.

٢ ـ أن أسامة قد توبع من عمرو بن أبي عمرو على هذا الوجه، وهو الذي صححه الأئمة ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم. والله أعلم.

وقد جاء معنى هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رب صائم ليس له من صيامه إلّا الجوع والعطش، ورب قائم ليس له من قيامه إلّا السهر».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٤٠٢ من طريق بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، فذكره.

والحديث في معجم الطبراني الكبير ـ كما في «المجمع» ٣/ ٢٠٢ـ.

وقد سئل الإمام أبو حاتم عنه ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٣٨ ـ فقال: «الحديث منكر».اهـ.

وساقه ابن عدي في جملة الأحاديث المستنكرة على معاوية بن يحيى، والذي قال عنه ابن حجر في «التقريب» ص٥٣٩: «صدوق له أوهام»، وهو خلاصة كلام الأئمة منه كما في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٩٩، وفي الإسناد أيضاً عنعنة بقية بن الوليد، الذي يدلس كثيراً عن الضعفاء والمجاهيل.

وبذلك يُعلم أن قول المنذري في «الترغيب» ٢/ ١٤٨: «إسناده لا بأس به»، وقول الهيثمي في «المجمع»: ورجاله موثوقون، محل نظر. والله أعلم.

الحديث الواحد والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٤٠، باب ما جاء في السحور ح(١٦٩٣):

حدثنا محمد بن بشار، ثنا أبو عامر، ثنا زمعة بن صالح، عن سلمة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «استعينوا بطعام السحر على صيام النهار، وبالقيلولة على قيام الليل».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن بشار: تقدمت ترجمته في الحديث التسعين، وهو ثقة.

٢ ـ أبو عامر: هو عبد الملك بن عمرو العقدي، تقدمت ترجمته في السادس والستين، وهو ثقة.

٣ ـ زمعة بن صالح: وزمْعة بسكون الميم، ابن صالح الجَنَدي ـ بفتح الجيم والنون اليماني، نزيل مكة، أبو موهب. روى عن أبي حازم سلمة بن دينار، وسلمة بن وهْرام وعمرو بن دينار، والزهري وغيرهم، وعنه: أبو عامر العقدي، والسفيانان، وابن مهدي، وابن جريج وهو من أقرانه، وغيرهم، وحديثه عند مسلم مقرون. «ضعيف».

تهذيب الكمال ١٩/ ٣٨٦، الكاشف ١/ ٤٠٦، التقريب ص٢١٧.

٤ ـ سلمة: هو ابن وهْرام ـ بالراء ـ اليماني. روى عن طاووس، وعبد الله بن طاووس، وعكرمة، وعنه: زمعة بن صالح، ومعمر، وابن عيينة وغيرهم.

قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال أحمد: روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه ضعيفاً، وقال البخاري: سلمة

روي عنه مناكير، وقال أبو داود: ضعيف، وقال العقيلي: «وله عن عكرمة أحاديث لا يتابع منها على شيء».اهـ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه».اهـ، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة».اهـ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق».

ضعفاء العقيلي ٢/ ١٤٦، ذخيرة الحفاظ ١/ ٣٩٤، تهذيب الكمال ١١/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٥، التقريب ص٢٤٨.

٥ ـ عكرمة: مولى ابن عباس، تقدمت ترجمته في الحديث الأول، وهو ثقة ثبت لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه، ولا ثبتت عنه بدعة.

٦ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه ابن خزيمة ٣/ ٢١٤ ح(١٩٣٩)؛ وابن عدي في «الكامل» ٣/ ٣٤٠ عن أحمد بن محمد بن عبد الكريم، كلاهما (ابن خزيمة، وأحمد) عن محمد بن بشار بندار به بنحوه.

* وأخرجه الحاكم ١/ ٤٢٥ من طريق أبي عامر به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لضعف شيخ أبي عامر: زمعة بن صالح، ولذا قال ابن خزيمة: «إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح، فإن في القلب منه لسوء حفظه».اهـ.

وقال الحاكم ١/ ٤٢٥: «زمعة بن صالح، وسلمة بن وهرام ليسا بالمتروكين اللذين لا يحتج بهما، لكن الشيخين لم يخرجاه عنهما، وهذا من غرر الحديث في هذا الباب».اهـ.

وبزمعة بن صالح ضعَّفه البوصيري ١/ ٣٠٢.

وقد جاء هذا الحديث بنحوه عن أبي هريرة، فيما رواه ابن أبي حاتم في «العلل» ١/ ٢٤١ ـ من طريق مروان الفزاري، عن علي بن عبد العزيز، عن يزيد بن أبي يزيد الجزري، عن المسور[1]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**استعينوا بالقيلولة على القيام، وبالسحور على الصيام**»، لكن قال أبو حاتم ـ لما سأله ابنه عنه ـ: «هؤلاء مجهولون»[2]. اهـ.

وقد تقدم تخريج بعض الأحاديث التي تحث على السحور منها حديث العرباض برقم (١٨)، وأبي هريرة برقم (١٩) ـ وابن مسعود برقم (١١١)، وأبي هريرة برقم (١١٢).

(١) في المطبوع: المور، والتصويب من المخطوطة.

(٢) في المطبوع: «هؤلاء مجهولان»، والتصويب من المخطوط.

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٤٣، باب ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام ح(١٧٠٢):

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن الصبَّاح، قالا: ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن عبد الله بن عمروٍ القاريّ قال: سمعت أبا هريرة يقول: لا وربِّ الكعبة، ما أنا قلت: «من أصبح وهو جنب فليفطر» محمد ﷺ قاله.

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة، وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف.

٢ ـ محمد بن الصبَّاح: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن، وهو صدوق.

٣ ـ سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثمانين، وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلَّس عن الثقات.

٤ ـ عمرو بن دينار: المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، مات سنة ١٢٦هـ. روى عن: يحيى بن جعدة، وعطاء، وسعيد بن جبير، وطاووس وغيرهم، وعنه: السفيانان، والحمادان، وشعبة، والإمام مالك وغيرهم. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٥، التقريب ص٤٢١.

٥ ـ يحيى بن جعدة: ابن هبيرة بن أبي وهب المخزومي. روى عن

جدته أم هانئ بنت أبي طالب، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو القاري وغيرهم، وعنه: عمرو بن دينار، وأبو الزبير المكي، ومجاهد وغيرهم.

وثقه أبو حاتم، والنسائي، ونصَّ بعض الأئمة على أنه لم يسمع من بعض الصحابة كأبي الدرداء، وابن مسعود ونحوهم، ولذا قال ابن حجر: «ثقة، وقد أرسل عن ابن مسعود ونحوه».

تهذيب الكمال ٣١/٢٥٣، التقريب ص٥٨٨.

٦ ـ عبد الله بن عمرو: ابن عبدٍ القاري، وقد ينسب إلى جدِّه. روى عن عبد الله بن السائب، وعنه: محمد بن عباد بن جعفر فحسب، كذا قال الذهبي، لكن قال ابن حبان: «روى عن أبي هريرة، وروى عنه يحيى بن جعدة».اهـ.

قال ابن سعد: كان قليل الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد اختلف قول الذهبي فيه، فقال في «الميزان»، و«المغني»: «صدوق».

وقال في «الديوان»: «مجهول»، أما ابن حجر فقال: «مقبول».

وظاهر من حكم الحافظ أنه لم يلتفت إلى إخراج مسلمٍ له، مع أنه علّم على إخراج مسلم له في التقريب!

والظاهر أن سبب عدم اعتماده؛ لأن مسلماً لم يخرج له إلا مقروناً، ولم يحتج به.

طبقات ابن سعد ٥/٤٨٢، صحيح مسلم ١/٣٣٦[1]، ثقات ابن

---

(١) وقع في رواية هارون بن عبد الله ـ عند مسلم ـ نسبة عبد الله بن عمرو إلى ابن العاص، مما أوهم أنه الصحابي المعروف، وهذا خطأ بلا ريب، وقد نص على خطأ الحافظ المزي في «التحفة» حيث قال: «وهو وهم»، وأشار إلى ذلك ابنُ خزيمة في «صحيحه» ح(٥٤٦) فقال: «ليس هو عبد الله بن عَمرو بن =

حبان ٥/ ٤٩، تهذيب الكمال ١٥/ ٣٦٣، الميزان ٢/ ٤٦٨، المغني في الضعفاء ١/ ٣٤٩، الديوان ٢/ ٥٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٩، التقريب ص٣١٥.

٧ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٧٦ باب صيام من أصبح جنباً ح(٢٩٢٤) عن محمد بن منصور؛ وأحمد ٢/ ٣١٤، كلاهما (محمد، وأحمد) عن ابن عيينة به بلفظه، إلّا أن أحمد في حديثه زيادة في آخره في النهي عن صوم يوم الجمعة.

* وأخرجه أحمد ٢/ ٣١٤، وابن حبان ٨/ ٢٦١ ح(٣٤٨٥)؛ والبخاري ٢/ ٣٧ باب الصائم يصبح جنباً ح(١٩٢٥) تعليقاً من طريق همام بن منبه؛ والنسائي ح(٢٩٢٥) من طريق **شعيب بن أبي حمزة**، وفي ح(٢٩٢٦) من طريق **عقيل بن خالد**، **كلاهما** (شعيب، وعقيل) عن الزهري، عن **ابن عبد الله بن عمر**، **كلاهما** (همام، وابن عبد الله بن عمر) عن أبي هريرة مرفوعاً، إلّا أن لفظ حديث همام: «**إذا نودي بالصلاة** ـ صلاة الصبح ـ **وأحدكم جنب فلا يصوم يومئذٍ**»، وفي حديث ابن عبد الله بن عمر قصة احتلامه وأنه ذهب يستفتي أبا هريرة فقال: أفطر؛ فإن رسول الله كان يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً، وقد اختلف على الزهري في تسمية ابن عبد الله بن عمر، فسماه شعيب: عبد الله، وخالفه عقيل فسماه: عبيد الله بالتصغير.

= العاص السهمِي»، وألمح إليها الإمام مسلمٌ حينما قال: «وفي حَدِيثِهِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، ولم يَقُل ابن الْعَاصِ».

* وأخرجه البخاري ٢/ ٣٧ باب الصائم يصبح جنباً (١٩٢٦) من طريق **شعيب**؛ وعبد الرزاق ٤/ ١٧٩ ح(٧٣٩٦) ـ ومن طريقه ابن حبان ٨/ ٢٧٠ ح(٣٤٩٩) ـ من طريق **معمر**، **كلاهما** (شعيب، ومعمر) عن **الزهري**؛ ومسلم ٢/ ٧٧٩ ح(١١٠٩) من طريق **عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمٰن**؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٥٠ ح(٢٠١١) من طريق **عكرمة بن خالد**.

ثلاثتهم (الزهري، وعبد الملك، وعكرمة) عن أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام قال: سمعت أبا هريرة يقصُّ يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، فذَكَرَ ذلك لعبد الرحمٰن بن الحارث (أي لأبيه) فأنكر ذلك. . . ، ثم ذكر القصة وفيها أنه انطلق إلى عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، فذكر لهما قول أبي هريرة، فردتاه بأن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم، وأنه رجع إلى أبي هريرة ـ بأمرٍ من مروان ـ فذكر له ذلك فقال: أهما قالتاه؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم ردَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن عباس، فقال أبو هريرة: سمعته من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك، هذا لفظ مسلم، وفي حديث معمر عن الزهري عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره، مرفوعاً.

الحكم عليه:

إسناده حسن، وفي متنه غرابة.

وبخصوص رواية عبد الله بن عبدٍ القاري، فقد توبع عليها من قِبَلِ همام ـ عند أحمد ـ وابن عبد الله بن عمر ـ عند النسائي ـ ومتابعة همام سندها صحيح، وعليه فإن قول البوصيري ١/ ٣٠٣ عن إسناد ابن ماجه «صحيح» فيه نظر؛ لأن فيه عبد الله القاري، إلّا أن الحديث تقوى سنده بالمتابعات.

وقد اختلفت أنظار العلماء تجاه هذا الحديث ـ مع اتفاقهم على ترك العمل به كما حكاه على وجه الجزم النووي في شرح مسلم ٧/ ٢٢٢، وابن دقيق العيد في شرح العمدة ٣/ ٣٣٦ من غير جزم ـ، والذي وقفت عليه من مسالكهم في النظر إلى هذا الحديث ثلاثة مسالك:

الأول: ترجيح حديث أُمَّيْ المؤمنين ـ عائشة، وأم سلمة ـ على حديث أبي هريرة لكثرة طرقه إليهما، ولخصوصيتهما به ﷺ، ولصراحة روايتهما في الرفع، بخلاف حديث أبي هريرة، فهو في الصحيحين موقوف، وفي أكثر الروايات عنه أنه كان يفتي بذلك، مع أنه ورد الرفع في بعض الطرق القوية ـ كما تقدم ـ، وهذا المسلك هو اختيار الشافعي كما في «اختلاف الحديث» له ص١٩٤ ـ ١٩٦؛ وهو ما قد يفهم من كلام الإمام البخاري ٢/ ٣٧، حيث قال لما ساق طريق همام، وابن عبد الله بن عمر عقب حديث أُمَّيْ المؤمنين: «والأول أسند». اهـ.

وهو ظاهر كلام ابن القيم في «تهذيب السنن» ٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، والحافظ في «الفتح» ٤/ ١٧٣ ـ ١٧٥، وغيرهم من العلماء.

الثاني: هو القول بأن حديث أُمَّيْ المؤمنين ناسخ لحديث أبي هريرة، وممن قال بهذا من العلماء: ابن خزيمة ٣/ ٢٥٠، والخطابي في «معالم السنن» ٣/ ٢٦٦، وابن المنذر ـ كما رواه عنه البيهقي في «الكبرى» ٤/ ٢١٥ ـ، وابن حزم في «المحلى» ٦/ ٢١٩، بناءً على أن حديث أبي هريرة كان في أول الإسلام، وأن حكمه كحكم الأكل والشرب.

الثالث: ما قاله الخطّابي وغيره ٣/ ٢٦٧:

«أن يكون معناه: من أصبح مجامعاً فلا صوم له، والشيء قد يسمى باسم غيره، إذا كان مآله في العاقبة إليه».

وهذا التأويل هو أبعدها لمخالفته لظاهر اللفظ، ولورود ما يخالف ذلك عن أبي هريرة، وهو أمره ابن عبد الله بن عمر ـ الذي أصبح وهو محتلم ولم يغتسل ـ بالفطر.

وثمة أمر آخر يبطل هذا التأويل، وهو أن هذا الأمر متفق عليه، ولولا فهم أُمَّي المؤمنين من أن ما ذكره أبو هريرة على ظاهره لما اعترضا عليه بفعل النبي ﷺ. والله أعلم.

وقد بحثت فلم أقف على شاهد لهذا الحديث عن غير أبي هريرة، والعلم عند الله تعالى.

﴿ الحديث الثالث والخمسون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/٥٤٧، باب ما جاء في صيام نوح عليه السلام ح(١٧١٤):

حدثنا سهل بن أبي سهل، ثنا سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صام نوحٌ الدهر، إلَّا يوم الفطر ويوم الأضحى».

رواة الإسناد:

١ ـ سهل بن أبي سهل: هو سهل بن زنجلة بن أبي الصُّغْدي الرازي، أبو عمر الخياط، الأشتر الحافظ، مات في حدود الأربعين. روى عن: سعيد بن أبي مريم، ويحيى القطان، ووكيع، وعنه: ابن ماجه، وأبو يعلى، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم صدوق، وقال العجلي: ثقة حجة، وقال مسلمة: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الخليلي: ثقة حجة.

قال عنه الذهبي: «ثقة»، وابن حجر: «صدوق»، ولعل قول الذهبي فيه أقرب، فإن أبا حاتم متشدد ـ كما هو معروف ـ ولم أقف على ما يقدح في ثقته، سوى أنه استنكر عليه حديث أورده الخطيب البغدادي في ترجمته، وخطأ واحد أو اثنان لا ينزلان مثله عن رتبة الثقات.

الإرشاد ٢/ ٦٧٤، تاريخ بغداد ٩/ ١١٦، تهذيب الكمال ١٢/ ١٨٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٥٢، الكاشف ١/ ٤٦٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٨، التقريب ص٢٥٧.

٢ ـ سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، مات سنة ٢٢٤هـ وله ٨٠ سنة. روى عن ابن لهيعة، وابن عيينة وابن وهب وغيرهم، وعنه: البخاري، والذهلي، وسهل بن أبي سهل وغيرهم. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ١٠/٣٩١، التقريب ص٢٣٤.

٣ ـ ابن لهيعة: تقدمت ترجمة في الحديث الواحد والستين، وهو ـ على الراجح ـ ضعيف.

٤ ـ جعفر بن ربيعة: ابن شرحبيل بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل المصري، مات سنة ١٣٦هـ. روى عن: أبي فراس يزيد بن رباح، والأعرج، والزهري، وعنه: ابن لهيعة وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٥/٢٩، التقريب ص١٤٠.

٥ ـ أبو فراس: هو يزيد بن رباح ـ بموحدة ـ السهمي، المصري. روى عن: عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وعنه: جعفر بن ربيعة، والزهري وغيرهما.

قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات التابعين من أهل مصر وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وتبعهم على ذلك الحافظ ابن حجر فقال: «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢/١٢٠، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٢، التقريب ص٦٠١.

٦ ـ عبد الله بن عمرو: ابن العاص بن وائل بن هاشم السهمي، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح.

معرفة الصحابة ٣/ ١٧٢٠، الإصابة ٤/ ١١١، التقريب ص٣١٥.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني في «الكبير» ـ وهو في القطعة المفردة المطبوعة من المجلد (١٣) ص٥٤، ح(١٣٣) من طريق عمرو بن خالد الحراني، عن ابن لهيعة، عن أبي قنان عن يزيد بن رباح أبي فراس أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: . . . فذكره وزاد فيه: «**وصام داود** عليه السلام **نصف الدهر، وصام إبراهيم** عليه السلام **ثلاثة أيام من كل شهر، صام الدهر وأفطر الدهر**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة ـ كما قال البوصيري ١/ ٣٠٣ ـ وقد اختلف عليه.

وفي الحديث علة أخرى ـ ظهرت من خلال طريق الطبراني ـ وهي:

الاختلاف على ابن لهيعة في تسمية شيخه، وهذا راجع إلى سوء حفظ ابن لهيعة ـ والله أعلم ـ لأن الراويين عنه من الثقات.

وقد ضعَّف الحديث جماعة، وكان تضعيفهم لطريق الطبراني لجهالة أبي قنان ومنهم المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ١٢٠، والهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٩٥، والسيوطي في «شرح سنن النسائي» ٤/ ٢٢٢، إلّا أن المنذري ضعف الحديث بأبي فراس ظناً منه أنه مجهول، وليس كذلك ـ كما تقدم ـ.

وأبو قنان الذي ضعَّف الحديث به، مترجم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٢٥٤، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٥٩.

ولم أقف على ما يشهد لهذا الحديث من الإخبار عن صيام نبي الله ورسوله نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ بل ما دلَّ عليه الحديث من الإخبار عن جواز صيام الدهر جاء النهي عنه في الصحيحين وغيرهما في قصة مراجعة النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو، وقد تقدم تخريج ذلك عند تخريج حديث مجيبة الباهلية عن أبيها عند أبي داود برقم (٣٥). والله أعلم.

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ٥٤٧/١، باب صيام ستة أيام من شوال ح(١٧١٥):

حدثنا هشام بن عمار، ثنا بقية، ثنا صدقة بن خالد، ثنا يحيى بن الحارث الذماري، قال: سمعت أبا أسماء الرحبي، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «من صام ستة أيام بعد الفطر، كان تمام السنة، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها».

رواة الإسناد:

١ ـ هشام بن عمار: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين بعد المائة، وهو صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح.

٢ ـ بقية: هو ابن الوليد، تقدم في الحديث الخامس عشر بعد المائة، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

٣ ـ صدقة بن خالد: الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، مات سنة ١٧١هـ، وقيل: ١٨٠هـ، أو بعدها. روى عن: يحيى بن الحارث، والأوزاعي، وعنه: بقية، وأبو مسهر. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٢٨/١٣، التقريب ص٢٧٥

٤ ـ يحيى بن الحارث الذماري: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين بعد المائة وهو ثقة.

٥ ـ أبو أسماء الرحبي: تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين، وأنه ثقة.

٦ ـ ثوبان: تقدم في الحديث الثلاثين.

تخريجه:

* أخرجه ابن حبان ٨/ ٣٩٨ ح(٣٦٣٥) عن الحسين بن إدريس الأنصاري، عن هشام بن عمار به بلفظه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٢ ح(٢٨٦٠)؛ والدارمي ١/ ٤٤٧ ح(١٧٠٤)؛ وابن خزيمة ٣/ ٢٩٨ ح(٢١١٥) من طريق **يحيى بن حمزة**؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٣ ح(٢٨٦١) من طريق **محمد بن شعيب بن شابور**؛ وأحمد ٥/ ٢٨٠ من طريق **ابن عياش**، **ثلاثتهم** (يحيى، وابن شعيب، وابن عياش) عن يحيى الذماري به بلفظ: «**صيام رمضان بعشرة أشهر، وصيام الستة أيام بشهرين، فذلك صيام السنة**»، يعني شهر رمضان وستة أيام بعده، هذا لفظ يحيى بن حمزة، والبقية بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره.

شيخ ابن ماجه صدوق، وهذا لا يؤثر هنا؛ لأن الحديث معروف عن يحيى الذماري.

وقد قال الإمام أحمد عن هذا الحديث ـ فيما نقله عنه ابن رجب في «اللطائف» ص٣٩٢ ـ: إنه أصح شيء في هذا الباب، وفي رواية عنه أنه توقف فيه.

وصححه أبو حاتم الرازي ـ فيما نقله عنه ابنه في «العلل» ٢/ ٢٥٣ـ، وابن خزيمة وابن حبان.

وللحديث شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال، كان كصيام الدهر**».

أخرجه مسلم ٢/ ٨٢٢ ح(١١٦٤)؛ وأبو داود ٢/ ٨١٢ باب في صوم ستة أيام من شوال ح(٢٤٣٣)؛ والترمذي ٣/ ١٣٢، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ح(٧٥٩)؛ والنسائي في «الكبرى» ٢/ ١٦٣، باب صيام ستة أيام من شوال ح(٢٨٦٢)؛ وابن ماجه ١/ ٥٤٧، باب صيام ستة أيام من شوال ح(١٧١٦) من طرق عن عمر بن ثابت الخزاعي، عن أبي أيوب الأنصاري به. والله أعلم.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٤٨، باب ما جاء في النهي عن صيام أيام التشريق ح(١٧١٩):

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبد الرحيم[(١)] بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام منى أيام أكلٍ وشربٍ».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف.

٢ ـ عبد الرحيم بن سليمان: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والتسعين، وهو ثقة له تصانيف.

٣ ـ محمد بن عمرو: هو ابن علقمة، تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والعشرين وهو صدوق له أوهام.

٤ ـ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٥ ـ أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* هو في مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٣٧٥ ح(١٥٢٦٣).

---

(١) في المطبوع: عبد الرحمن، وهو خطأ، والصواب: عبد الرحيم بن سليمان، كما سيتبين من المصادر الأخرى في التخريج.

* وأخرجه أبو يعلى ١٠/ ٣٢٠ ح(٩٥١٣) ـ، وعنه: ابن حبان ٨/ ٣٦٦ ح(٣٦٠١) ـ عن ابن ماجه به بلفظه.

* وأخرجه **أحمد** ٢/ ٢٢٩؛ وأبو يعلى ١٠/ ٤١٥ ح(٦٠٢٤) من طريق **أبي معمر**؛ وابن حبان ٨/ ٣٦٧ ح(٣٦٠٢) من طريق **يعقوب بن إبراهيم الدورقي**، **ثلاثتهم** (أحمد، وأبو معمر، ويعقوب) عن هشيم؛ وأحمد ٢/ ٣٨٧ من طريق أبي عوانة.

كلاهما (هشيم، وأبو عوانة) عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه به، إلّا أن لفظ أحمد عن هشيم: «**أيام التشريق أيام طعم، وذكر لله**»، وقال مرةً: «**أيام أكلٍ وشرب**»، وفي حديث يعقوب: «**أيام التشريق أيام طعمٍ وذكر**».

الحكم عليه:

إسناده حسن، وهو صحيح لغيره.

وإسناد ابن ماجه رجاله ثقات سوى محمد بن عمرو، ففي حفظه شيء.

وقد صحح الحديث ابن حبان، وقال البوصيري في «المصباح» ١/ ٣٠٢: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، كذا قال، ومحمد بن عمرو تقدم ما فيه، إلّا أنه توبع من عمر بن أبي سلمة، وهو ـ أي عمر ـ متكلم فيه أيضاً من جهة حفظه، ولعل أعدل الأقوال فيه ـ والله أعلم ـ كلمة أبي حاتم الرازي: «صالح صدوق في الأصل، ليس بذلك القوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء»، كما في «الجرح» لابن أبي حاتم ٦/ ١١٨، وهي التي لخصها ابن حجر بقوله في «التقريب» ص٤١٣: «صدوق يخطئ».

وهو ممن استشهد به البخاري، وروى له الباقون سوى مسلم، كما في «تهذيب الكمال» ٢١/ ٣٧٩.

هذا، وللحديث شواهد كثيرة بعضها في صحيح مسلم، وقد تقدم ذكر بعضها عند تخريج حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «سنن أبي داود» برقم (٨٤).

﴿ الحديث السادس والخمسون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٥٤ باب صيام أشهر الحرم ح(١٧٤٣):

حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا داود بن عطاء، حدثني زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن سليمان، عن أبيه، عن ابن عباس أن النبي ﷺ: «نهى عن صيام رجب».

رواة الإسناد:

١ ـ إبراهيم بن المنذر الحزامي: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والأربعين بعد المائة، وهو صدوق.

٢ ـ داود بن عطاء: المزني مولاهم، أبو سليمان المدني أو المكي. روى عن زيد بن عبد الحميد، وصالح بن كيسان، وعنه: إبراهيم بن المنذر، والأوزاعي ـ وهو من شيوخه ـ وغيرهما. «ضعيف».

تهذيب الكمال ٨/ ٤١٩، التقريب ص١٩٩.

٣ ـ زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب: العدوي المدني، وقيل: هو زيد بن عبد الكبير بن عبد الحميد، نسب لجده. روى عن: سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، وعنه: داود بن عطاء المدني.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: من آل الخطّاب، يروي عن أهل المدينة، وعمر بن عبد العزيز. روى عنه الأوزاعي، ولما ترجم ابن أبي حاتم له في «الجرح» قال: «زيد بن عبد الحميد، وهو زيد بن عبد الكبير بن عبد الحميد، نسبوه إلى جده؛ لأن جدّه كان قاضيَ عمر بن عبد العزيز، وكان جليلاً فاضلاً».اهـ.

وبه يُعلم الوهم الذي وقع للذهبي في «الكاشف» حينما ترجم لزيد فقال: «ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز».اهـ؛ لأن الذي ولي هو جدُّه لا هو؛ لأن في تولية عمر له على القضاء رفعاً من شأنه، وهو توثيق من عمر بلا شك، ولكن هل قول ابن أبي حاتم: «وكان جليلاً فاضلاً» يعود على المترجَم أم على جدّه؟ هذا محل احتمال، وإن كان الأقرب ـ والله أعلم ـ أن المراد بذلك جدُّه؛ لأن السياق في ذكره.

وقد قال الحافظ في بيان حاله: «مقبول».

الجرح والتعديل ٣/٥٦٨، الكاشف ١/٤١٨، تهذيب التهذيب ٣/٣٦٢، التقريب ص٢٢٤.

٤ ـ سليمان: هو ابن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أحد الأشراف، عم الخليفتين: السفاح، والمنصور، مات سنة ١٤٢هـ، وله ٥٩ سنة. روى عن أبيه، وأبي بردة، وعكرمة، وعنه: أولاده: جعفر، ومحمد، وزينب، وزيد بن عبد الحميد وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن القطان: هو مع شرفه في قومه لا يعرف حاله في الحديث.

قال الذهبي: «وثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

الكاشف ١/٤٦٢، تهذيب التهذيب ٤/١٩١، التقريب ص٢٥٣.

٥ ـ عن أبيه: هو علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أبو محمد، مات سنة ١١٨هـ على الصحيح. روى عن أبيه، وابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعنه: أبناؤه: عيسى وسليمان، وصالح، والزهري وغيرهم. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٢١/٣٥، التقريب ص٤٠٣.

٦ ـ ابن عباس: تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني ١٠/ ٢٨٧ ح(١٠٦٨١) عن مسعدة بن سعد العطّار؛ والجورقاني في «الأباطيل» ٢/ ١٠٣ ح(٤٩٣) من طريق عبد الله بن شبيب، كلاهما (مسعدة، وعبد الله) عن إبراهيم بن المنذر الحزامي به بلفظه، إلا أن شيخ الطبراني زاد في آخره: «كله».

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/ ٢٩٢ ح(٧٨٥٤) عن ابن جريج، عن عطاء قال: «كان ابن عباس ينهى عن صيام رجب كله؛ لأن لا يتخذ عيداً».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ من أجل داود بن عطاء، وفيه من لا تعرف حاله ـ أيضاً ـ وهما زيد بن عبد الحميد، وسليمان بن علي.

وبداود هذا ضعفّه البيهقي في «شعب الإيمان» ٣/ ٣٧٥، والجورقاني في «الأباطيل» ٢/ ١٠٣، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/ ٥٥٥، والحافظ ابن دحية الكلبي في كتابه «آداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» ص١٠٢ ـ ١٠٣؛ وابن حجر في «تبيين العجب» ص٦٨.

وممن ضعَّفه: شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٢٥/ ٢٩١، وابن رجب في «اللطائف» وقال: «والصحيح وقفه على ابن عباس».اهـ، والبوصيري في «المصباح» ١/ ٣٠٧ وغيرهم.

والخلاصة: أن حديث الباب لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وأن الصحيح ـ كما قال ابن رجب ـ أنه موقوف على ابن عباس ـ على ضعف إسناده ـ.

وقد روى مسلم في «صحيحه» ٢/ ٨١١ ح(١١٥٧) من طريق

عثمان بن حكيم الأنصاري، قال: سألت سعيد بن جبير عن صوم رجب؟ ونحن يومئذٍ في رجب، فقال: سمعت ابن عباس يقول: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم.

قال البيهقي في «شعب الإيمان» ٣/ ٣٧٥ ـ عقب إخراج حديث الباب وتضعيفه بداود: «هكذا رواه داود بن عطاء، وليس بالقوي، إنما الرواية فيه عن ابن عباس من فعل النبي ﷺ ما قدمنا ذكره في أول هذا الباب، فحرَّف الفعل إلى النهي. والله أعلم».اهـ.

ومراده بحديث ابن عباس هو الذي أخرجه مسلم آنفاً، وهذا الكلام من الإمام البيهقي ـ فيما يظهر ـ إعلالٌ آخر لحديث الباب. والله أعلم.

ولم أقف في الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ في النهي عن صيام رجب، سوى ما رواه عبد الرزاق ٤/ ٢٩٢ ح(٧٨٥٨) عن داود بن قيس؛ وابن أبي شيبة ٢/ ٣٤٦ ح(٩٧٥٩) من طريق سفيان الثوري، كلاهما (داود، والثوري) عن زيد بن أسلم قال: ذكر لرسول الله ﷺ قومٌ يصومون رجب، فقال النبي ﷺ: «**فأين هم من شعبان؟**» قال زيد: وكان أكثر صيام رسول الله ﷺ بعد رمضان شعبان، هذا لفظ داود.

والحديث مرسل، فإن زيد بن أسلم تابعي.

وقد روي النهي عن صوم رجب عن عمر رضي الله عنه:

فقد روى ابن أبي شيبة ٢/ ٣٤٥ ح(٩٧٥٨) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن وبرة بن عبد الرحمٰن، عن خرشة بن الحر قال: «رأيت عمر يضرب أكف الناس في رجب، حتى يضعوها في الجفان، ويقول: كلوا، فإنما هو شهر كان يعظمه أهل الجاهلية».

وإسناد هذا الأثر قوي، وقد رواه ابن وضاح في كتابه «ما جاء في البدع» ص٩٣ من طريق سويد بن عبد العزيز، عن سيار أبي الحكم، عن

الشعبي، عن عمر فذكره، وهو منقطع؛ لأن الشعبي لم يلق عمر، وسويد ضعيف، كما في «تهذيب الكمال» ١٢/ ٢٤٧.

وروى عبد الرزاق في «المصنف» الأثر المتقدم في التخريج عن ابن عباس، وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في «التبيين» ص٧٠.

وقد ذكر ابن قدامة في «المغني» ٤/ ٤٢٩، وشيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥/ ٢٩١، وابن رجب في «اللطائف» ص٢٣٠؛ وأشار إليه ابن حجر في «التبيين» ص٧٠، أثراً عن أبي بكرة في النهي عن صوم رجب ـ وفيه قصة ـ ولكنني لم أجد له ـ بعد البحث ـ سنداً، لكن ذكر ابن قدامة، أن أحمد رواه بسنده، ولم أجده في المسند ولا في كتبه المطبوعة، فلعله في بعض الكتب التي لم تصلنا، ولفظ الأثر الذي أورده ابن قدامة: «عن أبي بكرة أنه دخل على أهله، وعندهم سلال جدد وكيزان، فاكفأ السلال وكسر الكيزان».اهـ.

وقد ذكر بعض العلماء أنه لا يثبت في صوم رجب لا نهياً ولا ندباً حديث صحيح، ومنهم النووي في «شرح مسلم» ٨/ ٣٩، وشيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥/ ٢٩٠، بل قال ـ كما في «المستدرك على مجموع الفتاوى» ٣/ ١٧٨ ـ: «وسائر الأحاديث التي وردت في فضل الصوم فيه موضوعة. . .».اهـ، وابن القيم في «المنار المنيف» ص٩٧؛ وابن رجب في «اللطائف» ص٢٢٨ على أنه ـ أي ابن رجب ـ نصَّ على أنه لم يصح في الفضل فقط عن النبي ﷺ وأصحابه ﵃ أما النهي فلم يتعرض له.

وللحافظ ابن حجر في «تبيين العجب» ص٢٣، كلام أعم من ذلك أسوقه بطوله لنفاسته، حيث قال:

«لم يرد في فضل شهر رجب، ولا في صيامه، ولا في صيام شيء منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه، حديث صحيح يصلح

للحجة، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسماعيل الهروي الحافظ، رويناه عنه بإسناد صحيح، وكذلك رويناه عن غيره ولكن اشتهر أن أهل العلم يتسمحون في إيراد الفضائل، وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعة، وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال، فيظن أنه سنة صحيحة.

وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «**من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين**» فكيف بمن عمل به؟**!** ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام، أو في الفضائل، إذْ الكل شرع».اهـ.

وبما قرره هؤلاء العلماء يتبين أن قول العلامة علي القاري في كتابه «الأدب في رجب» ص٢٤، ٢٥: «وقد جاء في فضائل صومه أحاديث ضعيفة، تصير بكثرة طرقها قوية، مع أن الأحاديث الضعيفة الأحوال، معتبرة في فضائل الأعمال».اهـ. ـ يتبين من تقريرهم ـ أن في كلامه نظراً.

وكل ما تقدم في النهي ـ لو صح ـ إنما هو في إفراد شهر رجب وحده بالصوم أما صومه تبعاً لغيره كصيام الأشهر الحرم أو صيام الدهر ـ عند من يرى جوازه ـ فقد ذكر غير واحدٍ من أهل العلم بأنه لا بأس به، وممن قال بذلك من الصحابة: ابن عمر وممن بعدهم: الإمام أحمد ـ نقل ذلك ابن رجب في «اللطائف» ص٢٣٠.

وهو ظاهر كلام النووي في «شرح مسلم» ٨/ ٣٩؛ وشيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٢٥/ ٢٩١؛ وابن حجر في «التبيين» ص٧٠، ٧١، وغيرهم من أهل العلم. والله أعلم.

الحديث السابع والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٥٥ باب في الصوم زكاة الجسد ح(١٧٤٥):

حدثنا أبو بكر، ثنا عبد الله بن المبارك ح وحدثنا محرز بن سلمة العدني، ثنا عبد العزيز بن محمد، جميعاً عن موسى بن عبيدة، عن جُمهان، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل شيء زكاة، وزكاة الجسد الصوم».

زاد محرز: وقال رسول الله ﷺ: «الصيام نصف العبد».

رواة الإسناد:

١ ـ أبو بكر: هو ابن أبي شيبة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة، وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف.

٢ ـ عبد الله بن المبارك: تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر بعد المائة، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد.

٣ ـ محرز بن سلمة: مُحْرِز، بسكون المهملة وكسر الراء بعدها الزاي، العدني، ثم المكي، مات سنة ٢٣٤هـ وقد جاوز التسعين. روى عن: مالك، والدراوردي عبد العزيز بن محمد، وعنه: ابن ماجه، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «صدوق».

تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٧٦، الكاشف ٢/ ٢٤٤، التقريب ص٥٢١.

٤ ـ عبد العزيز بن محمد: هو الدراوردي، تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

٥ ـ موسى بن عُبَيْدة ـ بضم أوله ـ، ابن نَشيط ـ بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ـ، الرَّبَذي ـ بفتح الراء والموحدة، ثم المعجمة أبو عبد العزيز المدني، مات سنة ١٥٣هـ. روى عن: جمهان الأسلمي، وعبد الله بن دينار، وعنه: الدراوردي، وابن المبارك، والثوري، وشعبة، وروح بن عبادة وغيرهم.

ضعَّفه الأئمة، وخاصة في روايته عن عبد الله بن دينار.

ولذا قال الذهبي: «ضعَّفوه»، وقال ابن حجر: «ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار».

تهذيب الكمال ٢٩/ ١٠٤، الكاشف ٢/ ٣٠٦، التقريب ص٥٥٢.

٦ ـ جُمْهان: بضم أوله، الأسلمي، مدني. روى عن: أبي هريرة، وعثمان، وسعد، وعنه: موسى بن عبيدة، وعروة بن الزبير.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «مقبول».

تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٠، التقريب ص١٤٢.

٧ ـ أبوهريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخريجه:

* أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٧٥ ح(٨٩٠٨)؛ وابن عدي في الكامل ٦/ ٣٣٦ من طريق المسيَّب بن واضح، كلاهما (ابن أبي شيبة، والمسيب) عن ابن المبارك، عن موسى بن عبيدة به بلفظه من غير زيادة: «والصوم نصف العبد».

* وأخرجه عبد بن حميد في المسند (٤٢٣) ح(١٤٤٩) عن يحيى بن عبد الحميد، عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن جمهان به.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فالحديث مداره على موسى بن عبيدة، وهو ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار ـ كما تقدم ـ، وبهذا ضعَّفه البوصيري ١/٣٠٨.

وفي إسناده أيضاً جمهان، وهو في عداد المجاهيل.

وأما رواية الحماني عن ابن المبارك، وجعله شيخ ابن المبارك، الأوزاعي، عن جمهان فهذا الوجه مرجوح جداً؛ لأن الأكثرين على تضعيف يحيى الحماني، وقد ضعفه الإمام أحمد، حتى اتهمه بسرقة الحديث والكذب، كما في «تهذيب الكمال» ٣١/٤١٩.

وقال عنه الذهبي في «السير» ١٠/٥٣٧: «ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمداً، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم». اهـ.

ومن كان هذا حاله فلا يقوى على مخالفة إمام حافظ كابن أبي شيبة، كيف وقد توبع؟!

فالراجح في إسناد الحديث ـ على ضعفه ـ أنه عن ابن المبارك، عن موسى بن عبيدة، عن جمهان، ولو صحَّ هذا الذي رواه يحيى، فيبقى ضعف جمهان. والله أعلم.

وقد جاء لفظ هذا الحديث عن صحابي واحدٍ فقط ـ فيما وقفت عليه ـ وهو حديث سهل بن سعد:

أخرجه الطبراني ٦/١٩٣ ح(٥٩٧٣)؛ وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢٤٠، والخطيب في «تاريخه» ٨/١٥٤، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/٥٣٩ من طرق عن حماد بن الوليد، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعاً.

لكن هذا الحديث لا يصح، فإن مداره على حماد بن الوليد الأزدي الكوفي، وهو يسرق الحديث، ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال، كما قال ابن حبان في «المجروحين» ١/ ١٥٤، وهو على ضعفه قد تفرَّد به عن الثوري كما قال ابن عدي، والخطيب البغدادي، فالحديث منكر. والله أعلم.

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٥٥٦ باب في ثواب من فطر صائماً ح(١٧٤٧):

حدثنا هشام بن عمار، ثنا سعيد بن يحيى اللخمي، ثنا محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير قال: أفطر رسول الله ﷺ عند سعد بن معاذ فقال: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلَّت عليكم الملائكة».

رواة الإسناد:

١ ـ هشام بن عمار: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين بعد المائة، وهو صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

٢ ـ سعيد بن يحيى: ابن صالح اللخمي، أبو يحيى الكوفي، نزيل دمشق، لقبه سعدان، ما له في البخاري سوى حديث واحد، مات قبل المائتين. روى عن: أبيه، ومحمد بن عمرو بن علقمة، والأعمش، وعنه: هشام بن عمار، وعلي بن حجر.

قال دحيم: ما هو عندي ممن يتهم بالكذب. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال الدارقطني مرة: ليس بذاك، وقال مرة: لا بأس به. وقال ابن حبان: ثقة مأمون مستقيم الأمر في الحديث.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق»، وابن حجر بقوله: «صدوق وسط».

العلل للدارقطني ٥/ ١٦٩، تهذيب الكمال ١١/ ١٠٦، الكاشف ١/ ٤٤٦، التقريب ص٢٤٢.

٣ ـ محمد بن عمرو: هو ابن علقمة، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والعشرين، وهو صدوق له أوهام.

٤ ـ مصعب بن ثابت: ابن عبد الله بن الزبير بن العوّام الأسدي، مات سنة ١٥٧هـ، وله ٧٣ سنة. روى عن: أبيه، وجده، وابن عم أبيه: هشام بن عروة وغيرهم، وعنه: محمد بن عمرو بن علقمة، والدراوردي، وابن المبارك.

ضعفه الأئمة لكثرة غلطه، ومن ثمَّ قال الذهبي ملخصاً حاله: «لين لغلطه»، وقال ابن حجر: «لين الحديث، وكان عابداً».

تهذيب الكمال ٢٨/١٨، الكاشف ٢/٢٦٧، التقريب ص٥٣٣.

٥ ـ عبد الله بن الزبير: ابن العوَّام القرشي الأسدي، أبو بكر، وأبو خبيب ـ بالمعجمة ـ، مصغراً، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ.

معرفة الصحابة ٣/١٦٤٧، الإصابة ٤/٦٩، التقريب ص٣٠٣.

تخريجه:

* أخرجه ابن حبان ١٢/١٠٧ ح(٥٢٩٦) عن الحسين بن إدريس الأنصاري عن هشام بن عمار به بلفظه، إلّا أنه قدَّم قوله: «**وصلَّت عليكم الملائكة**» على قوله: «**وأكل طعامكم الأبرار**».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، فالحديث مداره على مصعب بن ثابت، ومصعب ضعيف، وبه ضعَّفه البوصيري في «المصباح» ١/٣٠٩، وفي الحديث علة أخرى، وهي الانقطاع بين مصعب وجدِّه عبد الله، فقد قال المزي في ترجمته ٢٨/١٩: «روى عن. . . وجدِّه عبد الله بن الزبير مرسل»، ووافقه على ذلك أبو زرعة العراقي في كتابه «تحفة التحصيل» ص٣٠٥، ومع ذلك فقد صححه ابن حبان، فلعله صححه لشواهده الكثيرة التي تقدم ذكر بعضها عند تخريج حديث ابن عمر عند أبي داود برقم (٢٥). والله أعلم.

﴿ الحديث التاسع والخمسون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٥٦ باب في الصائم إذا أُكِلَ عنده ح(١٧٤٩):

حدثنا محمد بن المصفَّى، ثنا بقية، ثنا محمد بن عبد الرحمٰن، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لبلال: «الغداء يا بلال»، فقال: إني صائم، قال رسول الله ﷺ: «نأكل أرزاقنا وفضل رزق بلال في الجنة، أشعرت يا بلال أن الصائم تسبح عظامه، وتستغفر له الملائكة ما أكل عنده».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن المصفى: تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والأربعين بعد المائة، وهو صدوق له أوهام وكان يدلس تدليس التسوية.

٢ ـ بقية: هو ابن الوليد، وقد تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر بعد المائة، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

٣ ـ محمد بن عبد الرحمٰن: هو القشيري، الكوفي، نزيل بيت المقدس. روى عن سليمان بن بريدة، والأعمش، وعنه: بقية، وأنس بن عياض.

قال أبو حاتم: متروك الحديث، كان يكذب يقنطر في الحديث.

ولذا قال الذهبي: «متهم»، وقال ابن حجر: «كذبوه».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٥٧، الكاشف ٢/ ١٩٥، التقريب ص٤٩٣.

٤ ـ سليمان بن بريدة: ابن الحصيب الأسلمي، المروزي، قاضيها، مات سنة ١٠٥هـ وله ٩٠ سنة. روى عن: أبيه، وعمران بن حصين، وعائشة، وعنه: محمد بن عبد الرحمٰن القشيري، وعلقمة بن مرثد. «ثقة».

تهذيب الكمال ١١/ ٣٧٠، التقريب ص٢٥٠.

٥ ـ عن أبيه: هو بريدة بن الحُصَيب ـ بمهملتين، مصغراً، أبو سهل الأسلمي صحابي، أسلم قبل بدر، مات سنة ٦٣هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبناؤه: سليمان وأبو بردة، وعبد الله، وابن عباس وغيرهم.

معرفة الصحابة ١/ ٤٣٠، الإصابة ١/ ١٥١، التقريب ص١٢١.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ٣/ ٢٩٧ من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج عن بقية به بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف جداً، فالحديث مداره على بقية بن الوليد عن شيخه محمد بن عبد الرحمٰن.

وبمحمد هذا ضعَّفه المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ١٤٥، لكنه قال: «مجهول» فضعفه بجهالته، والأقرب في تضعيفه أنه لأجل تهمته بالكذب، ولذا قال البوصيري ١/ ٣١٠: «هذا إسناد فيه محمد بن عبد الرحمٰن متفق على ضعفه وكذبه أبو حاتم وغيره».اهـ.

وعلى هذا فهو حديث واهٍ جداً إن لم يكن موضوعاً. والله أعلم.

قال ابن ماجه ١/ ٥٥٧، باب في الصائم لا ترد دعوته ح(١٧٥٣):

حدثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا إسحاق بن عبيد الله المدني، قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد».

قال ابن أبي مليكة: سمعت عبد الله بن عمرو يقول إذا أفطر: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي.

رواة الإسناد:

١ ـ هشام بن عمار: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والأربعين، وهو صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

٢ ـ الوليد بن مسلم: تقدمت ترجمته في الحديث العاشر، وهو ثقة ولكنه كثير التدليس والتسوية.

٣ ـ إسحاق بن عبيد الله المدني: هو إسحاق بن عبد الله بن أبي مليكة التيمي. روى عن: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، وعن يزيد بن رومان مرسلاً، وعنه: الوليد بن مسلم وأسد بن موسى وغيرهم.

هذا هو الأرجح في ترجمة هذا الراوي، وهذا هو الذي اختاره الأئمة البخاري وأبو حاتم، وأبو زرعة ـ وقال: يعد في المكيين ـ وابن أبي حاتم، والمزي، والذهبي.

بينما ذهب ابن عساكر، وتبعه مغلطاي، وابن حجر إلى أن الراوي هنا هو: إسحاق بن عبيد الله بن أبي المهاجر، حيث قال: «الذي رأيته

في عدة نسخ من ابن ماجه: حدثنا إسحاق بن عبد الله المدني، عن عبد الله بن أبي مليكة...» ثم قال في ترجمة إسحاق بن عبيد الله: «هو الذي أخرج له ابن ماجه».

وعلى كل حالٍ، فكلا الرجلين في عداد المجاهيل، وقد قال الذهبي عن إسحاق بن عبيد الله المدني: «مقبول»، وقال ابن حجر: «مجهول الحال».

التاريخ الكبير ١/٣٩٨، الجرح والتعديل ٢/٢٢٨، تهذيب الكمال ٢/٤٥٦، الكاشف ١/٢٣٧، تهذيب التهذيب ١/٢٢٠، التقريب ص١٠٢.

٤ ـ عبد الله بن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة ـ بالتصغير ـ ابن عبد الله بن جدعان، يقال اسم أبي مليكة: زهير، التيمي، المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة، مات سنة ١١٧هـ. روى عن: عبد الله بن عمرو، وابن الزبير، وابن عباس، وعنه: إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة، وابن جريج، والليث بن سعد وغيرهم. «ثقة فقيه».

تهذيب الكمال ١٥/٢٥٦، التقريب ص٣١٢.

٥ ـ عبد الله بن عمرو: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والخمسين بعد المائة.

تخريجه:

* أخرجه الحاكم ١/٤٢٢، والبيهقي في «فضائل الأوقات» ص٣٠٠ ح(١٤٢) من طريق الحكم بن موسى عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي، عن أبي محمد المليكي، عن

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: «للصائم عند إفطاره دعوة مستجابة، فكان عبد الله بن عمرو إذا أفطر دعا أهله وولده، ودعا».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لجهالة إسحاق بن عبيد الله، ولذا فإن قول البوصيري في «المصباح» ١/ ٣١٠، وفي «إتحاف الخيرة» ٣/ ٤٤٣: «إسناده صحيح» فيه نظر، والسبب في تصحيحه للإسناد هو أنه ظن أن إسحاق بن عبيد الله بن الحارث الذي وثقه أبو زرعة، وقال النسائي فيه: لا بأس به، كما نقل هو ذلك في كلامه، وليس الأمر كذلك، بل الراوي هو إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة ـ كما تقدم بيان ذلك ـ.

وأما الطريق التي رواها أبو داود الطيالسي فهي عن أبي محمد المليكي، ولم أظفر لهذا الرجل بترجمة ـ بعد البحث ـ وعليه فهو طريق ضعيف، لا سيما وقد تفرد به عن عمرو بن شعيب مع كثرة أصحابه، إذْ لم أقف ـ بعد البحث ـ على متابعٍ له.

وقد ضعَّف حديث الباب جماعة من أهل العلم، ومنهم:

المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢/ ٨٩، وأشار ابن القيم إلى ضعفه بقوله في «الزاد» ٢/ ٥٢: «ويُذكر عنه...» ثم ذكره، فصدّره بصيغة التمريض، وقد حسن الحديث الحافظ ابن حجر ـ كما في «الفتوحات الربانية» لابن علان ٤/ ٣٤٢.

وما دلّ عليه حديث الباب، من الترغيب في الدعاء عند الفطر، جاء عن بعض الصحابة، ومنهم: ابن عمر عند أبي داود، وقد مضى برقم (٢٥)؛ وأبو هريرة عند الترمذي، وقد تقدم برقم (١٠١)؛ وذكرت هناك في تخريج حديث ابن عمر أيضاً بعض الآثار عن بعض السلف في ذلك. والله تعالى أعلم.

الحديث الواحد والستون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/٥٥٩، باب فيمن أسلم في شهر رمضان ح(١٧٦٠):

حدثنا محمد بن يحيى، ثنا أحمد بن خالد الوهبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن عيسى بن عبد الله بن مالك، عن عطية بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال: ثنا وفدنا الذين قدموا على رسول الله ﷺ بإسلام ثقيف قال: وقدموا عليه في رمضان، فضرب عليهم قبة في المسجد، فلما أسلموا صاموا ما بقي عليهم من الشهر.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن يحيى: هو الذهلي، وقد تقدم في الحديث السابع والثمانين وهو ثقة حافظ جليل.

٢ ـ أحمد بن خالد الوهبي: الكندي، أبو سعيد، مات سنة ٢١٤. روى عن: ابن إسحاق، وإسرائيل، وعنه: البخاري خارج الصحيح في «الأدب المفرد»، و«القراءة» والذهلي وغيرهم.

قال ابن معين: ثقة. وأخرج له ابن خزيمة في «الصحيح»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: «لا بأس به».

وقد حكى الذهبي توثيق ابن معين، وقال ابن حجر: «صدوق»، ولا أدري لم قال الحافظ ابن حجر فيه صدوق، وقد وثقه ابن معين، ولم يؤثر عن أحدٍ أنه تكلم فيه؟!

تهذيب الكمال ١/٢٩٩، الكاشف ١/١٩٣، التقريب ص٨٨.

٣ ـ محمد بن إسحاق: تقدم، في الحديث الثامن والستين، وهو صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.

٤ ـ عيسى بن عبد الله بن مالك: ابن عياض العمري مولاهم، وقيل فيه: عبد الله بن عيسى، قال المزي: «وهو وهم».اهـ. روى عن: عطية بن سفيان الثقفي، ومحمد بن عمرو بن عطاء وغيرهما، وعنه: ابن إسحاق، والحسن بن الحر، وابن لهيعة.

قال ابن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير ابن إسحاق. وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي: «وُثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

تهذيب الكمال ٢٢/ ٦٢٣، الكاشف ٢/ ١١٠، التقريب ص٤٣٩.

٥ ـ عطية بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة: الثقفي. روى عن وفد ثقيف عن النبي ﷺ، وعنه: عيسى بن عبد الله بن مالك فقط.

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روى عن: عثمان، وعلي.

قال الذهبي: «فيه جهالة»، وقال ابن حجر: «صدوق، وهم من عدَّه صحابياً».

وكلمة الذهبي هنا أقرب. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٢٠/ ١٤٩، الكاشف ٢/ ٢٧، التقريب ص٣٩٣.

تخريجه:

* أخرجه الطبراني ١٧/ ١٦٩ ح(٤٤٨) عن أبي زرعة الدمشقي، عن أحمد بن خالد الوهبي به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني أيضاً ٧/ ٧٠ ح(٦٤٠١)؛ وأبو نعيم في «المعرفة» ٣/ ١٣٨٩ من طريق إبراهيم بن المختار الرازي، عن ابن إسحاق به بنحوه، وفي آخره: «ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ وفيه عدة علل، وهي:

١ ـ تدليس ابن إسحاق، والحديث مداره عليه، وهو ممن يدلّس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد عنعن؛ ولذلك ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين اُتُفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلّا بما صرَّحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كما في «تعريف أهل التقديس» ص١٦٩.

٢ ـ جهالة عطية بن سفيان.

٣ ـ جهالة عيسى بن مالك.

وبهاتين العلتين ـ أعني تدليس ابن إسحاق وجهالة عطية ـ ضعّف البوصيري إسناد الحديث كما في «المصباح» ١/ ٣١١.

ولم أجد ـ بعد البحث ـ ما يشهد لهذا الحديث. والله أعلم.

المبحث الثاني

زوائد سنن ابن ماجه خارج كتاب الصيام

الحديث الثاني والستون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ٤٤٤ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان ح(١٣٨٨):

حدثنا الحسن بن علي الخلال، ثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها، فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا فيقول: ألا من مستغفر لي فأغفر له، ألا مسترزق فأرزقه، ألا مبتلىً فأعافيه، ألا كذا ألا كذا، حتى يطلع الفجر».

رواة الإسناد:

١ ـ الحسن بن علي الخلال: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وهو ثقة حافظ.

٢ ـ عبد الرزاق: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين، وهو ثقة، حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيَّر، وكان يتشيّع.

٣ ـ ابن أبي سبرة: هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبْرة ـ بفتح المهملة وسكون الموحدة ـ، ابن أبي رُهْم بن عبد العزى القرشي

العامري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: محمد، وقد ينسب إلى جدِّه، مات سنة ١٦٢هـ.

روى عن إبراهيم بن محمد، وابن أبي ذئب، والأعرج، وعنه: عبد الرزاق، وابن جريج وغيرهما. «رموه بالوضع».

تهذيب الكمال ٣٣/ ١٠٢، التقريب ص٦٢٣.

٤ ـ إبراهيم بن محمد: هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر، كذا قال ابن حجر في «التقريب»، وفيه خلاف في تعيينه سيأتي.

روى عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وعنه: ابن أبي سبرة، قال المزي: فلا أدري هو هذا أو غيره؟ أي: هل هو ابن علي بن عبد الله بن جعفر أو راوٍ غيره؟

وقال الذهبي في «الميزان»: «ولعله ابن أبي يحيى، وإلّا فليس بالمشهور». اهـ.

وتبعه على ذلك ابن حجر في «التهذيب» فقال في ترجمة إبراهيم بن محمد: «صاحب الترجمة أظنه ابن أبي يحيى، وهو من أقران ابن أبي سبرة، وأما هذا ـ يعني ابن علي بن عبد الله بن جعفر ـ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روى عن: الدراوردي». اهـ.

أما قول الحافظ في «التقريب» الذي صدرت به هذه الترجمة، فقد تبع فيه شيخه العراقي ـ كما نقل ذلك سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف ـ ومن ثم قال ابن حجر عنه: «صدوق».

أما الذهبي فقد قال في «الكاشف» عن ابن علي بن عبد الله بن جعفر: «شيخ»، وفي الديوان: «لا يعرف»، وقد تقدم قوله في الميزان، وقول الذهبي أرجح فيما إذا كان المترجم هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٢/ ١٩٣، الميزان ١/ ٦١، الديوان ١/ ٥٧،

الكاشف ـ ومعه حاشية ابن العجمي على الكاشف ـ١/ ٢٢٤، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٥، التقريب ص٩٣.

٥ ـ معاوية بن عبد الله بن جعفر: ابن أبي طالب الهاشمي. روى عن: أبيه، ورافع بن خديج، وعنه: إبراهيم بن محمد، ومحمد بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والأعرج وغيرهم.

قال العجلي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: كان مُقدَّماً، وكان يوصف بالفضل والعلم. وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الذهبي: «ثقة»، وأما ابن حجر فقال: «مقبول».

والذي يظهر أن كلمة «صدوق» فيه أقرب؛ لأن الرجل وثقه العجلي، وأثنى عليه يعقوب، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جمعٌ ولم يذكر فيه جرح. والله أعلم.

تهذيب الكمال ٢٨/ ١٩٦، الكاشف ٢/ ٢٧٦، التقريب ص٥٣٨.

٦ ـ عن أبيه: هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، أحد الأجواد، ولد بأرض الحبشة، وله صحبة، مات سنة ٨٠هـ وهو ابن ٨٠ سنة. روى عن: النبي ﷺ وعن الخلفاء الأربعة سوى عمر، وعنه: أبناؤه: إسماعيل، وإسحاق، ومعاوية، وروى عنه الشعبي وغيرهم.

معرفة الصحابة ٣/ ١٦٠٥، الإصابة ٤/ ٤٨، التقريب ص٢٩٨.

٧ ـ علي بن أبي طالب: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والسبعين.

تخريجه:

* أخرجه البيهقي في «الشعب» ٣/ ٣٧٨، وفي «فضائل الأوقات» ص١٢٣ ح(٢٤) من طريق محمد بن علي الصائغ، وفي «الشعب» ٣/ ٣٧٩ من طريق إبراهيم بن أبي طالب، كلاهما (محمد بن علي،

وإبراهيم بن أبي طالب) عن الحسن بن علي به بنحوه، إلّا أن إبراهيم لم يذكر علياً، فجعله من مسند عبد الله بن جعفر.

الحكم عليه:

حديث موضوع، وآفته ابن أبي سبْرة، وهو ممن رمي بوضع الحديث ـ كما تقدم ـ.

وفيه ـ أيضاً ـ إبراهيم بن محمد، أقل أحواله أنه مجهول.

وقول البوصيري في «المصباح» ١/٢٤٧: «هذا إسناد فيه لين» فيه تسامح، وقد قال الذهبي في «مختصر العلل المتناهية» ص١٨٥: «ابن أبي سبرة واهٍ، وشيخه تالف، أو هو ابن أبي يحيى: تالف».اهـ. وضعَّفه أيضاً أبو شامة في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» ص١٣١.

وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في الترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان وقيامها ونحوها قد حكم عليها جماعة من العلماء بالوضع، وبعضهم بالضعف وأنه لا يصح منها شيء ومنهم:

١ ـ العقيلي، فقد قال في «الضعفاء» ٣/٢٩: «وفي النزول في ليلة النصف من شعبان أحاديث فيها لين، والرواية في النزول في كل ليلة أحاديث ثابتة صحاح، فليلة النصف من شعبان داخلة فيها إن شاء الله».اهـ.

٢ ـ البيهقي في «الشعب» ٣/٣٨٣ حيث قال: «وقد روي في هذا الباب أحاديث مناكير، رواتها قومٌ مجهولون».اهـ.

٣ ـ ابن دحية الكلبي ـ كما نقله أبو شامة في «الباعث» ص١٢٧ ـ حيث قال: «قال أهل التعديل والتجريح: ليس في حديث النصف من شعبان حديث يصح».اهـ.

٤ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» ٢/ ٦٣٢ حيث قال: «فأما صوم يوم النصف مفرداً فلا أصل له. . . ». اهـ.

٥ ـ ابن القيم في «المنار» ص٩٨، وغيرهم من العلماء، رحم الله الجميع.

وبهذا النقل عن هؤلاء الأئمة، فلا حاجة لجمع الشواهد هنا؛ لأنه لا فائدة من ذلك، إذ الغرض من ذلك دفع الغرابة أو الضعف، وهو غير متحقق هنا. والله أعلم.

﴿ الحديث الثالث والستون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ١/ ٥٩٢، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح ح(١٨٤٦):

حدثنا أحمد بن الأزهر، ثنا آدم، ثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طولٍ فلينكح، ومن لم يجد فعليه بالصيام فإن الصوم له وجاء».

رواة الإسناد:

١ ـ أحمد بن الأزهر: ابن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري، مات سنة ٢٦٣هـ. روى عن آدم بن أبي إياس، وعبد الرزاق، والحميدي وغيرهم، وعنه: النسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم وصالح جزرة: صدوق، وقال النسائي، والدارقطني: لا بأس به، زاد الدارقطني: وقد أخرج في الصحيح عمن هو دونه وشرٌّ منه، وقال ابن شاهين: ثقة نبيل.

وأثنى عليه الذهلي، وأبو حامد ابن الشرقي، وكذا أبو أحمد الحاكم وقال: «ما حدث من أصل كتابه فهو أصح...»، ثم ذكر عن ابن خزيمة ما يدل على أنه كبر فصار يتلقن، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ.

لخص الحافظ حاله بقوله: «صدوق، كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه».

تهذيب الكمال ١/ ٢٥٥، تهذيب التهذيب ١/ ١١، التقريب ص٧٧.

٢ ـ آدم: هو ابن أبي إياس واسم إياس: عبد الرحمٰن، العسقلاني، أصله خراساني يكني أبا الحسن، نشأ ببغداد، مات سنة ٢٢١هـ. روى عن عيسى بن ميمون، وشعبة وغيرهما، وعنه: البخاري، وأبو الأزهر النيسابوري، وابنه: عبيد وغيرهم. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٢/ ٣٠١، التقريب ص٨٦.

٣ ـ عيسى بن ميمون: المدني، مولى القاسم بن محمد، يعرف بالواسطي، ويقال له: ابن تليدان ـ بفتح المثناة ـ. روى عن: مولاة القاسم بن محمد، ومحمد بن كعب القرظي، وعنه: آدم بن أبي إياس، ويزيد بن هارون وغيرهما.

والمترجم عند ابن معين وابن حبان رجلان، أحدهما: هذا، والآخر هو الذي يروي عن محمد بن كعب القرظي، وكلا الرجلين قال فيه ابن معين: ليس بشيء.

أما المترجم المعروف بمولى القاسم بن محمد فقد ضعفه الأئمة، حتى قال فيه البخاري والفلاس وأبو حاتم وغيرهم: منكر الحديث. ولذا قال ابن حجر: «ضعيف».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٨، الميزان ٣/ ٣٢٥، التقريب ص٤٤١.

٤ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح.

روى عن عمته عائشة، وابن عمر، وابن عباس وغيرهم، وعنه: عيسى بن ميمون، وابنه: عبد الرحمٰن، والشعبي وغيرهم. «ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٢٧، التقريب ص٤٥١.

٥ ـ عائشة: تقدمت ترجمتها في الحديث السابع.

تخريجه:

لم أقف ـ بعد البحث ـ على من أخرجه سوى ابن ماجه. والله أعلم.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف جداً، فيه عيسى بن ميمون، وفي رواية عيسى عن القاسم خاصةً ضعف شديد، كما في «المجروحين» لابن حبان ٢/ ١١٨.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ما دلَّ عليه هذا الحديث من الحث على النكاح والاستعاضة بالصوم لمن لم يقدر على النكاح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغضُّ للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء**».

أخرجه البخاري ٣/ ٣٥٤ في «النكاح»، باب قول النبي ﷺ: «**من استطاع الباءة...**» ح(٥٠٦٥)؛ ومسلم في «النكاح» ٢/ ١٠١٨، ح(١٤٠٠)؛ وأبو داود ٢/ ٥٣٨، في «النكاح»، باب التحريض على النكاح، ح(٢٠٤٦)؛ والنسائي ٤/ ١٧٠ في «النكاح»، باب الحث على النكاح، ح(٣٢٠٦)؛ وابن ماجه ١/ ٥٩٢ في «النكاح» باب ما جاء في فضل النكاح ح(١٨٤٥) من طرق عن ابن مسعود ـ وفيه قصة ـ وهذا لفظ الشيخين. والله أعلم.

الحديث الرابع والستون بعد المائة

قال ابن ماجه في كتاب المناسك، باب الحج عن الميت ح(٢٩٠٥):

حدثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عثمان بن عطاء، عن أبيه عن أبي الغوث بن حُصَيْن (رجل من الفُرُع) أنه استفتى النبي ﷺ عن حجةٍ كانت على أبيه مات ولم يحج، قال النبي ﷺ: «حُجَّ عن أبيك»، وقال النبي ﷺ: «وكذلك الصيام في النذر».

رواة الإسناد:

١ ـ هشام بن عمار: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة، وهو صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

٢ ـ الوليد بن مسلم: تقدمت ترجمته في الحديث العاشر، وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية.

٣ ـ عثمان بن عطاء: ابن أبي مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي، مات سنة ١٥٥هـ وقيل سنة ١٥١. روى عن: أبيه، وإسحاق بن قبيصة بن ذؤيب، وعنه: الوليد بن مسلم، وحجاج بن محمد المصيصي، وابن وهب وغيرهم. «ضعيف».

تهذيب الكمال ١٩/ ٤٤١، التقريب ص٣٨٥.

٤ ـ عن أبيه: هو عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبد الله، مات سنة ١٣٥هـ. روى عن: جماعة من الصحابة، منهم: ابن عباس وأبو الغوث. روى عن: عطاء بن أبي رباح، ونافع وغيرهم، وعنه: ابنه: عثمان، وإبراهيم بن طهمان،

وشعبة، والثوري، ومالك، وابن جريج، وغيرهم من الأئمة.

روى البخاري في «الضعفاء» له أن القاسم بن عاصم قال: قلت لسعيد بن المسيّب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي ﷺ أمر الذي وقع على امرأته في رمضان بكفارة الظهار، فقال: كذب علي عطاء ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: «**تصدق تصدق**».

وقال شعبة: حدثنا عطاء الخراساني وكان نسياً، وقال ابن سعد، وابن معين، وأحمد ويعقوب بن شيبة، والعجلي، والترمذي، والدارقطني: ثقة، زاد الدارقطني: في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس، وقد احتج جمعٌ من هؤلاء برواية الأئمة عنه؛ كشعبة، والثوري ومالك، ونصّوا على مالكٍ لشدة تحريه.

وقال أبو حاتم ـ لما سأله ابنه ـ: ثقة صدوق، قلت: يحتج به؟ قال: نعم. وأورده أبو زرعة الرازي في «أسماء الضعفاء». وقال النسائي وابن عدي: لا بأس به.

وقال البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير»: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديث مقلوبة».اهـ.
وتابعه ابن حبان فقال: «وكان من خيار عباد الله غير انه رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به».اهـ.

وذكره العقيلي في «الضعفاء»، ولم يزد على قصة سعيد بن المسيب المتقدمة.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله في «الديوان»: «ثقة يرسل ويعنعن».

وابن حجر بقوله في «التقريب»: «صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلس، ولم يصح أن البخاري أخرج له»، بينما قال في «الفتح»: «ضعيف».

وهذا الذي ذكره الحافظ في الفتح مبالغة، لاحتجاج أكثر الأئمة به، فكيف يكون مثله ضعيفاً؟ ولعل الأقرب فيه قول الذهبي، وأما قول ابن المسيب: «كذب علي» فهو بمعنى أخطأ كما هو معروف في لسان أهل الحجاز، وعبارته في «التقريب» أقرب إلى الصواب؛ لجمعها بين كلام الأئمة فيه. والله أعلم.

الضعفاء الصغير للبخاري ص٩٣، الضعفاء لأبي زرعة الرازي ٢/ ٦٤٥ رقم (٢٥٠)، الثقات للعجلي ص٣٣٤، العلل الكبير للترمذي ص٢٧١، ٢٧٣، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص١٥٧، الضعفاء للعقيلي ٣/ ٤٠٥، المجروحين لابن حبان ٢/ ١٣٠، الكامل ٥/ ٢٥٨، تهذيب الكمال ٢٠/ ١٠٦، السير للذهبي ٦/ ١٤٠، الديوان للذهبي ٢/ ١٥٧، فتح الباري ٨/ ٥٤٦ ح(٤٩٢٤)، التقريب ص٣٩٢.

٤ ـ أبو الغوث بن الحصين: الخثعمي، رجلٌ من الفُرُع ـ بضم الفاء والراء، بعدها مهملة ـ مكان معروف بنواحي المدينة. روى عن: النبي ﷺ وتفرد عنه عطاء الخراساني ولم يسمع منه.

معرفة الصحابة ٦/ ٢٩٨٣، الإصابة ٧/ ١٥٠، التقريب ص٦٦٤.

تخريجه:

* أخرجه أبونعيم في «المعرفة» ٦/ ٢٩٨٤ ح(٦٩٤٥) من طريق **الحسن بن سفيان؛ والبيهقي** في «الكبرى» ٤/ ٣٣٥، ٦/ ٢٧٧ من طريق **عبيد بن شريك**، كلاهما (الحسن، وعبيد) عن صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم به بنحوه إلّا أن في حديث صفوان، عن الوليد ثنا شعيب بن زريق، زاد الحسن في حديثه وعثمان بن عطاء، وفي حديثهما زيادة: «والصدقة أفضل من الصيام، والنذر، والمشي إلى المساجد» وفي حديث الحسن زيادة وهي قوله: «وأحق من حج عن الرجل ولده وذو قرابته وعن المرأة ولدها وذو قرابتها».

الحكم عليه:

إسناده ضعيف، كما قال البيهقي ٤/ ٣٣٥، والبوصيري ١/ ١٢٩؛ لسببين:

١ ـ لضعف عثمان بن عطاء.

٢ ـ ولأن عطاءً الخراساني لم يسمع من أبي الغوث كما نصَّ على ذلك أبو نعيم في «المعرفة» ٦/ ٢٩٨٣، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢٠/ ١٠٦، وابن حجر في «الإصابة» ٧/ ١٥٠، و«التقريب» ص٦٦٤، وغيرهم.

والمعنى الذي خرَّج الحديث لأجله وهو الصوم عن الغير إذا كان قد مات ولم يصمه ثابت في الصحيحين وغيرهما في عدة أحاديث منها:

١ ـ حديث عائشة ﵂ أن النبي ﷺ قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**».

أخرجه البخاري ٢/ ٤٦، باب من مات وعليه صوم ح(١٩٥٢)؛ ومسلم ٢/ ٨٠٣ ح(١١٤٧)؛ وأبو داود ٢/ ٧٩١، باب من مات وعليه صيام ح(٢٤٠٠).

٢ ـ حديث ابن عباس ﵄ قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ قال: نعم فدين الله أحق أن يقضى».

رواه البخاري ٢/ ٤٦، باب من مات وعليه صوم ح(١٩٥٣) واللفظ له، ومسلم ٢/ ٨٠٤ ح(١١٤٨)؛ وأبو داود ٣/ ٦٠٥ في «الأيمان والنذور»، باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه ح(٣٣١٠)؛ والترمذي ٣/ ٩٥، باب ما جاء في الصوم عن الميت ح(٧١٦)؛ وابن ماجه ١/ ٥٥٩، باب من مات وعليه صيام من نذر ح(١٧٥٨) من طرق عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﵄ فذكره.

الحديث الخامس والستون بعد المائة

قال ابن ماجه ١/ ١٠١٤، كتاب المناسك، باب صيام شهر رمضان بمكة ح(٣١١٧):

حدثنا محمد بن أبي عمر العدني، ثنا عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك رمضان بمكة فصام وقام منه ما تيسر، كتب الله له مائة ألف شهر رمضان فيما سواها، وكتب الله له بكل يومٍ عتق رقبة، وكل ليلة عتق رقبة، وكل يوم حُمْلان فرسٍ في سبيل الله، وفيٍ كل يوم حسنة، وفي كل ليلة حسنة».

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن أبي عمر العدني: تقدم في الحديث الثالث بعد المائة، وهو صدوق.

٢ ـ عبد الرحيم بن زيد العَمِّي ـ بفتح المهملة وتشديد الميم ـ البصري، أبو زيد. مات سنة ١٨٤هـ. روى عن: أبيه، ومالك بن دينار، وعنه: سويد بن سعيد، وابن أبي عمر العدني. «متروك».

تهذيب الكمال ١٨/ ٣٤، التقريب ص٣٥٤.

٣ ـ عن أبيه: هو زيد بن الحواري، أبو الحواري، العَمِّي، البصري، قاضي هراة يقال اسم أبيه: مرة. روى عن أنس بن مالك، وابن المسيب، وسعيد بن جبير، وعنه: ابنه وجابر الجعفي، وشعبة، ومسعر بن كِدام وغيرهم. «ضعيف».

تهذيب الكمال ١٠/ ٥٦، التقريب ص٢٢٣.

٤ ـ سعيد بن جبير: تقدم في الحديث الرابع، وهو ثقة ثبت فقيه.

٥ ـ ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

تخريجه:

* أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ٣١٤ عن ابن أبي عمر به بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف جداً؛ من أجل عبد الرحيم العمي متروك، وأبوه ضعيف؛ ولذا قال أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه ١/ ٢٥٠ ـ: «هذا حديث منكر»، وضعَّفه ابن رجب في «اللطائف» ص٢٨٥؛ والبوصيري في «المصباح» ٢/ ١٥٢.

وقد جاء في فضل الصيام بمكة حديث عند البزار ١/ ٤٥٩ [كشف ح(٩٦٦)] من طريق عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**رمضان بمكة أفضل من ألف رمضان بغير مكة**».

ولكن قال البزار: تفرد به عاصم بن عمر، لا نعلمه عن النبي ﷺ إلّا من هذا الوجه، وبعاصم ضعَّفه الهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٤٥.

وعاصم هذا متفق على تضعيفه، وهو ممن قال فيهم البخاري: منكر الحديث كما في «تهذيب الكمال» ١٣/ ٥١٨، ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» قال: يخطئ ويخالف.

ومع ضعفه فقد تفرد به عن عبد الله بن دينار، وهذه تزيد الحديث نكارة. والله أعلم.

﴿ الحديث السادس والستون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ٢/ ١٢٩٣، كتاب تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا ح(٣٩٢٥):

حدثنا محمد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن طلحة بن عبيد الله أن رجلين من بَلِيٍّ قدما على رسول الله ﷺ وكان إسلامهما جميعاً، فكان أحدهما أشدَّ اجتهاداً من الآخر، فغزا المجتهد منهما فاستشهد، ثم مكث الآخر بعده سنة، ثم توفي، قال طلحة: فرأيت في المنام: بينا أنا عند باب الجنة، إذا أنا بهما، فخرج خارج من الجنَّة، فأَذِنَ للذي توفي الآخِرَ منهما، ثم خرج، فأَذِنَ للذي استشهد، ثم رجع إليَّ فقال: ارجع، فإنك لم يأنِ لك بعد.

فأصبح طلحة يحدِّث به الناس، فعجبوا لذلك، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، وحدثوه الحديث، فقال: «من أيِّ ذلك تعجبون»؟! فقالوا: يا رسول الله! هذا كان أشد الرجلين اجتهاداً، ثم استشهد ودخل هنا الآخِرُ الجنة قبله، فقال رسول الله ﷺ: «أليس قد مكث هذا بعده سنة»؟ قالوا: بلى. قال: «وأدرك رمضان فصام، وصلى كذا وكذا من سجدة في السنة»؟ قالوا: بلى. قال رسول الله ﷺ: «فما بينهما أبعد مما بين السماء والأرض».

غريب الحديث:

قوله: «رجلين من بلي»: أي من قبيلة (بلي) القبيلة القضاعية، التي تنتسب إلى بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، منها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

ينظر: الأنساب ١/ ٣٩٥.

رواة الإسناد:

١ ـ محمد بن رمح: ابن المهاجر التجيبي مولاهم، المصري، مات سنة ٢٤٢هـ. روى عن: الليث بن سعد، وابن لهيعة، وعنه: مسلم، وابن ماجه وغيرهما. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٠٣، التقريب ص٤٧٨.

٢ ـ الليث بن سعد: تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والثلاثين، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.

٣ ـ ابن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن الهاد، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والأربعين، وهو ثقة مكثر.

٤ ـ محمد بن إبراهيم: هو التيمي تقدم في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة له أفراد.

٥ ـ أبو سلمة بن عبد الرحمٰن: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر، وهو ثقة مكثر.

٦ ـ طلحة بن عبيد الله: ابن عثمان بن عمرو بن كعب، سعد بن تيم بن مرة التيمي أبو محمد المدني، أحد العشرة، مشهور، استشهد يوم الجمل سنة ٣٦هـ، وهو ابن ٦٣. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: بنوه: يحيى، وموسى، وعيسى، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن وغيرهم.

معجم الصحابة ٢/ ٢٣٩، الاستيعاب ٢/ ٧٦٤، الإصابة ٣/ ٢٩٠، التقريب ص٣٠٢٧.

تخريجه:

* أخرجه أحمد ١/ ١٦٣ من طريق بكر بن مضر؛ وابن حبان ٧/ ٢٤٨ ح(٢٩٨٢) من طريق عبد العزيز بن محمد، وعبد العزيز بن أبي

حازم، ثلاثتهم (بكر، وعبد العزيز بن محمد، وابن أبي حازم) عن يزيد بن الهاد به بنحوه.

* وأخرجه أحمد ١/ ١٦١ من طريق ابن إسحاق؛ **والشاشي** في «المسند» ٢/ ٨٦ من طريق مسلم بن أبي مريم، **كلاهما** (ابن إسحاق، ومسلم) عن محمد بن إبراهيم التيمي، لكن رواه ابن إسحاق، عن أبي سلمة مرسلاً مختصراً ـ ليس فيه طلحة ـ، ورواه مسلم بن أبي مريم عن التيمي مرسلاً ولفظه: «أن رجلين أضافا طلحة...» فذكره، ليس فيه ذكر أبي سلمة ولا طلحة، وفي آخر حديث ابن إسحاق: «**صلى ألفاً وثمانمائة صلاة، وصام رمضان**».

* وأخرجه أحمد ٢/ ٣٣٣ عن محمد بن بشر، **وفي** ٢/ ٣٣٣ عن يزيد بن هارون؛ وأبو يعلى ٢/ ١٩؛ **والشاشي** ٢/ ٨٥ من طريق إسماعيل بن جعفر، **ثلاثتهم** (محمد، ويزيد، وإسماعيل) عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة به بنحوه، إلّا أن في حديث محمد بن بشر قال: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: كان رجلان من بلي... قال طلحة: فأريت... فساق القصة هكذا، جعلها من مسند أبي هريرة لا طلحة.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف لانقطاعه ـ كما قال البوصيري ٢/ ٢٨١ ـ: «رجاله ثقات، وهو منقطع، قال علي بن المديني وابن معين: أبو سلمة لم يسمع من طلحة بن عبيد الله شيئاً».اهـ.

وقد ذكر المزي في التحفة ٤/ ٢٢١ قول ابن معين، وابن المديني، وكذا أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» ص١٨٠.

ولما أخرج الشاشي الحديث في مسنده ٢/ ٨٥ من طريق إسماعيل بن جعفر قال: «قال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين هذا

الحديث فقال: مرسل، لم يسمع من طلحة». اهـ، ونقله ابن عبد البر كذلك في «التمهيد» ٢٤/ ٢٢٢.

وقد تبين من التخريج السابق أن مدار الحديث على أبي سلمة، وقد اختلف عليه:

١ ـ فرواه محمد بن إبراهيم التيمي، واختلف عليه:

(أ) فرواه يزيد ابن الهاد، عن التيمي، عن أبي سلمة، عن طلحة مرفوعاً.

(ب) ورواه ابن إسحاق، عن التيمي، عن أبي سلمة مرسلاً ليس فيه ذكر طلحة.

(ج) ورواه مسلم بن أبي مريم، عن التيمي مرسلاً، ليس فيه ذكر أبي سلمة ولا طلحة.

٢ ـ ورواه محمد بن عمرو بن علقمة واختلف عليه:

(أ) فرواه يزيد بن هارون، وإسماعيل بن جعفر، عن محمد، عن أبي سلمة، عن طلحة.

(ب) ورواه محمد بن بشر العبدي، عن محمد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فذكر قصة طلحة، فجعله من مسند أبي هريرة.

وبالنظر في هذا الاختلاف نجد أن الوجه الذي روي عن أبي سلمة، عن طلحة أرجح هذه الأوجه لما يلي:

١ ـ أن رواة هذا الوجه أكثر، فقد رواه التيمي ـ فيما رواه عنه ابن الهاد ـ ومحمد بن عمرو بن علقمة ـ فيما رواه يزيد بن هارون وإسماعيل بن جعفر ـ.

٢ ـ أن الاختلاف الذي وقع على التيمي يمكن الجواب عنه بأن يقال:

أما مسلم بن أبي مريم فهو وإن كان ثقة، فقد نقل القعنبي عنه أنه كان لا يكاد يرفع حديثاً إلى النبي ﷺ ـ كما في «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٥٤١ ـ، وقد يكون حديث الباب من هذا القبيل.

وأما طريق ابن إسحاق فيجاب عنها بأمرين:

الأول: أن ابن إسحاق قد عنعن في هذا الإسناد، ولم أقف على تصريحٍ له بالسماع، ولا على متابع له على هذا الوجه.

الثاني: أنه خولف من قبل من هو أوثق منه وهو يزيد بن عبد الله بن الهاد.

وعليه فيبقى الطريق التي رواها ابن ماجه من طريق الليث، وتابعه ـ أي الليث ـ عليها جماعة منهم بكر بن مضر ـ عند أحمد ـ وغيرهم ممن سبق ذكرهم، يبقى هذا الطريق هو الأرجح. والله أعلم.

٣ ـ أن الاختلاف على محمد بن عمرو يمكن أن يجاب عنه بأن يقال:

إن الاختلاف على محمد بن عمرو إنما جاء من قبله؛ لأن في حفظه شيئاً، ولأن الرواة عنه كلهم ثقات فيزيد بن هارون ومحمد بن بشر وإسماعيل بن جعفر، كلهم ثقات أثبات كما في تراجمهم في «التقريب» ـ على الترتيب (١٠٦، ٦٠٦، ٤٦٩)، ورواية الحديث من مسند أبي هريرة لعلها وهم من محمد، بحيث يكون سلك الجادة فأخطأ، فجعله من مسند أبي هريرة؛ لكثرة رواية أبي سلمة عن أبي هريرة. والله أعلم.

والخلاصة: أن أرجح الأوجه في هذا الحديث هو الوجه الموصول بذكر أبي سلمة عن طلحة، وأن هذا الوجه منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من طلحة. والله أعلم.

وقد دلَّ الحديث على أن الإنسان إذا طال عمره وزاد عمله ـ ومن ذلك الصلاة والصيام ـ فإن هذا مما يرفع درجات العبد عند الله

تعالى في الجنة، وهذا المعنى جاء في أحاديث عن جماعة من الصحابة، ومنها:

١ ـ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وناسٍ من أصحاب النبي ﷺ يقولون: كان رجلان أخوان في عهد رسول الله ﷺ، وكان أحدهما أفضل من الآخر فتوفي الذي هو أفضلهما، ثم عُمِّر الآخر بعده أربعين ليلة، ثم توفي، فذكر لرسول الله ﷺ فضل الأول على الآخر، فقال: «**ألم يكن يصلي؟**»، فقالوا: بلى يا رسول الله، فكان لا بأس به، فقال: «**ما يدريكم ماذا بلغت به صلاته؟**»، ثم قال عند ذلك: «**إنما مثل الصلاة كمثل نهر جارٍ بباب رجلٍ غَمْر عذبٍ، يقتحم فيه كل يوم خمس مرات، فماذا ترون يُبقِي ذلك من درنه؟**».

أخرجه مالك في «الموطأ» بلاغاً عن عامر بن سعد؛ وأخرجه أحمد ١/ ١٧٧ ـ واللفظ له ـ، وابن خزيمة ١/ ١٦٠ ح(٣١٠)؛ والطبراني في «الأوسط» ٦/ ٣٨٤ ح(٦٤٧٦)؛ والحاكم ١/ ٢٠٠ كلهم من طرق عن ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد قال: سمعت أو ناساً فذكره.

لكن قال الطبراني ـ عقب إخراجه الحديث ـ:

«لم يرو هذا عن عامر بن سعد عن أبيه إلّا بكير بن عبد الله بن الأشج، ولا رواه عن بكير إلّا مخرمة، تفرد به ابن وهب، ورواه ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن صالح بن عبد الله، عن أبي فروة، عن عامر بن سعد، عن أبان بن عثمان، عن أبيه».اهـ.

ووافقه على الحكم بالتفرد الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٤/ ٢٢٠.

وفي الحديث علة أخرى أشار إليها الحاكم عقب إخراجه الحديث حيث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجا مخرمة بن بكير،

والعلة فيه أن طائفة من أهل مصر ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغر سنه، وأثبت بعضهم سماعه». اهـ.

والقول بعدم السماع، هو قول الأئمة: ابن معين، وأحمد، وأبي داود ـ إلّا أنه استثنى حديثاً واحداً ـ والنسائي، وخالفهم آخرون، منهم: الإمام مسلم بن الحجاج حيث أخرج في صحيحه أحاديث عن مخرمة عن أبيه، وكأنه رأى الوجادة سبباً للاتصال؛ لأن مخرمة روى عن: كتب أبيه، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص٢٢٠؛ و«تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي (٢٩٦). والله أعلم.

٢ ـ حديث عبد الله بن شداد:

أن نفراً من بني عذرة ثلاثة... ثم ذكر قصة فيها أن هؤلاء الثلاثة استشهد أحدهم ثم استشهد الثاني، ثم مات بعدهما الثالث على فراشه، فرآهم طلحة بن عبيد الله وإذا آخرهم قوماً أرفعهم درجة، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال:

«وما أنكرت من ذلك؟ ليس أحدٌ أفضل عند الله من مؤمن يُعَمَّر في الإسلام لتسبيحه وتكبيره وتهليله».

أخرجه أحمد ١/ ١٦٣، والحديث مرسل، فإن عبد الله بن شداد لم يسمع من النبي ﷺ نصَّ عليه أحمد كما في «تهذيب الكمال» ١٥/ ٨٣.

٣ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ لا يتمنى أحدكم الموت، ولا يدع به من قبل أن يأتيه، إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله، وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلَّا خيراً».

أخرجه مسلم ٤/ ٢٠٦٥ ح(٢٦٨٢) من بين الستة بهذا اللفظ، الذي بيّن فيه النبي ﷺ علة النهي عن تمني الموت، وهي أن المؤمن لا يزيده طول العمر إلّا خيراً، وهي تشهد لما دلَّ عليه حديث الباب، وإنما تأخر

ذكره لأن الحديثين اللذين قبله فيهما قصتان تقاربان في المعنى، معنى حديث الباب. والله أعلم.

وقد ساق الإمام الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٦/ ٧٦ فما بعدها، والإمام ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٤/ ٢٢٣ فما بعدها شواهد أخرى كلها بمعنى حديث الباب وظاهر صنيعهما أنهما يريان أن أحاديث الباب محفوظة، إذ أخذ الطحاوي في الإجابة عن هذه الأحاديث وبين ما يُظن أنه معارض لها، وهذا مصير منه إلى أنها عنده ثابتة كلها.

وأما ابن عبد البر فإنه قال ٢٤/ ٢٢٠: «تحفظ قصة الأخوين من حديث طلحة بن عبيد الله، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث عبيد بن خالد، ومن حديث سعد هذا من رواية مالك هذه، ومرسل حديث مالك هذا، أقوى من مسند بعض حديث هؤلاء»، إلى أن قال ٢٤/ ٢٢٦: يفسر هذا المعنى ويوضحه قوله ﷺ: «**خير الناس من طال عمره وحسن عمله**».اهـ. والله أعلم.

فائدة: قال ابن رجب في «جامع العلوم» ٢/ ٣١٧: «وقد روي في حديثين مرفوعين أن السيئات تضاعف في رمضان، ولكن إسنادهما لا يصح».

﴿ الحديث السابع والستون بعد المائة ﴾

قال ابن ماجه ٢/١٤٠٨، كتاب الزهد، باب الحسد، ح(٤٢١٠):

حدثنا هارون بن عبد الله الحمال، وأحمد بن الأزهر قالا: ثنا ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى الحنّاط، عن أبي الزناد، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، والصلاة نور المؤمن، والصيام جنة من النار».

رواة الإسناد:

١ ـ هارون بن عبد الله: الحمَّال، تقدم في الحديث السادس والعشرين بعد المائة، وهو ثقة.

٢ ـ أحمد بن الأزهر: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والستين بعد المائة، وهو صدوق كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه.

٣ ـ ابن أبي فديك: هو محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، تقدمت ترجمته في الحديث الواحد والأربعين، وهو صدوق.

٤ ـ عيسى بن أبي عيسى الحناط: الغفاري، أبو موسى المدني، أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه: الخياط ـ بالمعجمة والتحتانية، وبالموحدة، وبالمهملة والنون ـ كان قد عالج الصنائع الثلاث، مات سنة ١٥١هـ، وقيل قبل ذلك. روى عن: أبي الزناد، ونافع، وعنه: ابن أبي فديك، وعبيد الله بن موسى وغيرهما. «متروك».

تهذيب الكمال ٢٣/ ١٥، التقريب ص٤٤٠.

٥ ـ أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمٰن

المدني، مات سنة ١٣٠هـ، وقيل بعدها. روى عن: أنس، والأعرج، وعنه: عيسى الحناط والثوري. «ثقة فقيه».

تهذيب الكمال ١٤/ ٤٧٦، التقريب ص٣٠٢.

٦ ـ أنس بن مالك: تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

تخريجه:

* أخرجه أبو يعلى ٦/ ٣٣٠، ح(٣٦٥٦) عن هارون بن عبد الله الحمّال به بلفظه.

* وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٢٤٧، والقضاعي في «مسند الشهاب» ٢/ ١٣٦ من طريق أحمد بن صالح المصري عن ابن أبي فديك به بلفظه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف جداً، فيه عيسى الحناط، وهو متروك.

وفيه علة أخرى، وهي أن أبا الزناد لم يسمع من أنس، كما قال البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» ص ٣٨٦ـ.

وبعيسى الحناط، ضعّفه البوصيري ٢/ ٣٤٠.

والجملة التي أخرج الحديث لأجلها وهي قوله: «**والصيام جنة من النار**» ثابتة في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة، وغيره، وقد تقدم ذكر بعض هذه الأحاديث عند تخريج حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه عند النسائي برقم (١١٩). والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمداً كثيراً طيباً مباركاً، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما يسر وأعان من إتمام هذه الرسالة، والتي أسأل الله تعالى أن تكون سبباً في الزلفى والفوز لديه، وأن يدخلني في زمرة من خدم السنة النبي ﷺ، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن كان ثمة شيء يسطر ـ بعد هذا الجهد المتواضع ـ فإني ألخصه فيما يلي:

١ ـ وقفت من خلال عملي في هذه الرسالة، على شيء من الجهود العظيمة التي بذلها أسلافنا من أئمة الحديث ونقاده، وجهابذته الكبار، ومن اقتفى أثرهم ممن جاء بعدهم ـ رحمهم الله جميعاً ـ في تمحيص السنة، ونقدها، وتمييز الأصيل من الدخيل وأفنوا في ذلك أعمارهم، فرضي الله عنهم، ورفع درجتهم في الدارين، وجمعنا بهم ـ بحبنا إياهم ـ في دار الكرامة، إنه سميع مجيب.

٢ ـ ظهر من خلال البحث أن أئمة المحدثين؛ كالقطان، وابن مهدي، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، لهم منهج واحد مطرد في نقد الأحاديث وتعليلها، مما يدل على اتحاد المشرب واتفاق الطريق التي يسلكونها، وأنه لهم في كل حديث نظر خاص.

وهذا لا يعارض ما يقع من اختلافهم في تصحيح بعض الأحاديث، فهذا يعود اجتهاد كل إمام في النظر إلى القرائن التي احتفت بالخبر عنده.

٣ ـ ومن الفوائد التي استفدتها في هذه الرسالة، دراستي لبعض الأحاديث دراسة معللة، مما زاد في نفسي من إجلال أولئك الأئمة وإكبارهم، ومعرفة ما لهم من المنزلة العالية ورسوخ القدم في هذا العلم الشريف عموماً، وفي هذا العلم بالذات ـ أعني علم العلل ـ مما يؤكد على الباحثين الذين يشتغلون في السنة تأليفاً أو تحقيقاً أن يراعوا هذا الفن في دراساتهم، وأن يُعْمِلوا كلام الأئمة حق إِعماله، وأن لايكتفوا في دراساتهم بالحكم على ظواهر الأسانيد؛ لأن هذا المسلك ـ أعني الحكم بظواهر الأسانيد ـ بعيد عن منهج الأئمة الذين نصوا على أن الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علته، وقد لمست هذا في رسالتي، فكم من حديث ظاهر إسناده الصحة، يتبن ـ بعد جمع الطرق ـ أنه معلل!

٤ ـ وفيما يتعلق بالسنن الأربع، فقد ظهر لي ـ من خلال دراستي لأحاديث الصيام فيها ـ أن كثيراً من هذه الزوائد لا يخلو من علة.

وفي الوقت ذاته فكثير من هذه الزوائد متونها ثابتة، وفي هذه الرسالة شواهد كثيرة.

وهذه الكتب ـ مع الصحيحين ـ أصول الإسلام، وعليها يعول الفقهاء في الاستدلال؛ لأن أكثر أصول أحاديث الأحكام موجود فيها، فلهذا كان إفراد زوائدها بالدراسة من الأهمية بمكان، والالتفات إلى خدمتها ـ أعني الكتب الستة وخاصة السنن الأربع ـ أولى من خدمة كتبٍ لا تبلغ منزلتها، ولا تساميها في الرتبة، فقد وقع لي أثناء العمل تصحيفات وأخطاء في النسخ المطبوعة، لا يتبين بعضها إلا من خلال المصادر الأخرى أو كتب ضبط أسماء الرجال.

على أنني أشير هنا أنه في أثناء عملي في الرسالة برز على الساحة جهدان مشكوران خُدِمَ بهما كتاب أبي داود، والترمذي، كما أشرت إلى ذلك في المقدمة.

ومما يسر أيضاً أن قسم السنة في هذه الكلية المباركة قد وافق على استمرار مشروع دراسة زوائد السنن الأربع على الصحيحين، فأسأل الله لي ولجميع زملائي الذين سجلوا في هذا المشروع المبارك أن يسددهم ويعينهم.

٥ ـ ومما ظهر لي من خلال دراستي لهذه الأحاديث، أن سنن الإمام ابن ماجه أكثر السنن ضعفاً في زوائده، إذ لم يثبت من زوائده ـ حسب ما توصلت إليه ـ سوى خمسة أحاديث من أصل ثلاثين.

ومما أختم بهذه المقدمة ـ بعد الوصية لنفسي وإخواني بتقوى الله ـ توجيه العناية إلى خدمة الكتب الستة، وعلى وجه الخصوص السنن الأربع، ففيها كنوز كثيرة، تنتظر من الباحثين إخراجها، والتنقيب عنها. والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية الكريمة(1)

الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	الحديث
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾	البقرة	١٨٣	١
﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ﴾	البقرة	١٨٤	١، ٢، ٢*، ٤، ٤*، ٤٣*، ١٤٣*
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾	البقرة	١٨٤	٤٣*
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾	البقرة	١٨٥	٢، ٦٧
﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾	البقرة	١٨٧	٦٧
﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ﴾	البقرة	١٨٧	٣٥*
﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾	البقرة	١٨٧	٩١
﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ﴾	البقرة	٢٣١	١١٣*
﴿وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ﴾	النساء	١٠١	٤٣*
﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ﴾	السجدة	١٦	١٠٣
﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤﴾	الدخان	٤	١٣١*

(١) هذه العلامة (*) تعني أن الآية واردة في دراسة الحديث والحكم عليه.

فهرس الأحاديث والآثار هجائياً[(١)]

(١) لم يراع في الفهرسة (الـ) التعريف، كما أن هذه العلامة عند رقم الحديث (*) تعني أن الحديث وارد في شواهد الحديث.

طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الحديث
أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم	أبو هريرة	٩٧*
أفطر الحاجم والمحجوم	ثوبان	٣٠
أفطر الحاجم والمحجوم	شداد بن أوس	٣١
أفطر الحاجم والمحجوم	رافع بن خديج	٨٧
أفطر الحاجم والمحجوم	أبو هريرة	١٤٧
أفطر عندكم الصائمون	أنس	٧٠
أفطر عندكم الصائمون	عائشة	٧٠*
أفطر عندكم الصائمون	عبد الله بن الزبير	١٥٨
أقيمت الصلاة والإناء في يد عمر	أبو أمامة	٢١*
أكنت تقضين شيئاً؟	أم هانىء	٦٢
ألم أخبر أنك تصوم	ابن عمرو بن العاص	١٣٢*
ألم يكن يصلي؟	سعد بن أبي وقاص	١٦٦*
أمر رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء	ابن عباس	٨٣
أمر رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس	سلمة بن الأكوع	٥٦*
أمنكم أحد أكل اليوم؟	محمد بن صيفي	١٢٩
إن أعمال العباد تعرض يوم الإثنين ويوم الخميس	أسامة بن زيد	٥٣
إن أمي توفيت وعليها رمضان	عائشة	٧٥*
أن أناساً تماروا عند يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ	أم الفضل	٥٥*
إن الشهر يكون تسعة وعشرين	عمر	٥*
إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات	الحارث الأشعري	١٠٤
إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان	عبد الرحمن بن عوف	١١٦
إن الله تبارك وتعالى يقول: الصوم لي	علي	١١٧
إن الله يكتب على كل نفس ميتة تلك السنة	عائشة	١٣١*
أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها	عائشة	٣٩
أن النبي ﷺ أفطر بعرفة	ابن عباس	٨١

طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الحديث
والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أن أراه	دحية الكلبي	٤٦
وددت أنه لم يطعم الدهر	رجل من أصحاب النبي ﷺ	١٣٥
وصم من الشهر ثلاثة أيام	ابن عمرو بن العاص	٨٦*
وعلى الذين يطيقونه...فكان من شاء منهم	ابن عباس	٢
وعلى الذين يطيقونه...كانت رخصة للشيخ	ابن عباس	٤
وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم	أبو هريرة	٦
وما أنكرت من ذلك؟	عبد الله بن شداد	١٦٦*
ومن أنت؟	مجيبة الباهلية عن أبيها أوعمها	٥١
يا أبا ذر إذا صمت من الشهر	أبو ذر	٨٥
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم...، فكان الناس	ابن عباس	١
يا كعب بن عجرة! الناس غاديان	جابر	٩٥*
يا معشر الشباب من استطاع	ابن مسعود	١٢٢* ـ ١٦٣*
يعاقبون فيكم ملائكة بالليل	أبو هريرة	١٣١*
يوم عاشوراء هو اليوم العاشر	الحسن البصري	٨٣*
يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا	عقبة بن عامر	٤٩

فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد

طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الحديث
فأين هم من شعبان	زيد بن أسلم	١٥٦*
من فطر صائما فله مثل أجره	زيد بن خالد	٩٤
ألم يكن يصلي؟	سعد بن أبي وقاص	١٦٦*
من فطر صائما في رمضان	سلمان	٩٤*
إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على تمر	سلمان بن عامر	٢٣
أمر رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس	سلمة بن الأكوع	٥٦*
من كانت له حمولة تأوي إلى شبع	سلمة بن المحبق	٤٤
أنت بذاك يا سلمة؟	سلمة بن صخر	٦٨
لا يزال الناس بخير	سهل بن سعد	٢٢*
لكل شيء زكاة، وزكاة الجسد الصوم	سهل بن سعد	١٥٧*
أفطر الحاجم والمحجوم	شداد بن أوس	٣١
من أي ذلك تعجبون؟	طلحة بن عبيد الله	١٦٦
كلوا واشربوا ولايهيدنكم	طلق بن علي	٢٠
أفطر عندكم الصائمون	عائشة	٧٠*
إن أمي توفيت وعليها رمضان	عائشة	٧٥*
إن الله يكتب على كل نفس ميتة تلك السنة	عائشة	١٣١*
أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها	عائشة	٣٩
أن رسول الله ﷺ كان يقبل بعض أزواجه	عائشة	٣٩*
اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم	عائشة	١٤٦
الصيام جنة	عائشة	١٢١
الفطر يوم يفطر الناس	عائشة	٩٣
النكاح من سنتي	عائشة	١٦٣
قربوه، إني كنت قد أردت الصوم	عائشة	٦٣*
قربي إلينا الغداء المبارك	عائشة	١٨*
كان النبي ﷺ يتحرى صوم الإثنين	عائشة	٧٩
كان رسول الله ﷺ من الشهر	عائشة	٨٠
كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان	عائشة	٧

طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الحديث
كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول	عائشة	١٢*
كذلك كان يصنع رسول الله ﷺ	عائشة	٢٢*
لا عليكما، صوما مكانه يوماً آخر	عائشة	٦٣
لم يكن يبالي من أيام الشهر يصوم	عائشة	٥٧*
ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً العشر قط	عائشة	٥٤*
ما صمت مع رسول الله ﷺ	عائشة	٥*
من خير خصال الصائم السواك	عائشة	١٤٥
من فطر صائما كان له مثل	عائشة	٩٤*
من مات وعليه صيام	عائشة	١٦٤*
من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا	عائشة	٨٩
هل عندكم شيء؟	عائشة	٦٢*
رأيت رسول الله ﷺ يستاك ما لا أحصي	عامر بن ربيعة	٢٧
الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء	عامر بن مسعود	٩٠
أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال	عبد الرحمن بن أبي ليلى	٦٧
إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان	عبد الرحمن بن عوف	١١٦
صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر	عبد الرحمن بن عوف	١٤٢
صمتم يومكم هذا؟	عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه	٥٦
أفطر عندكم الصائمون	عبد الله بن الزبير	١٥٨
هلم، قلت: إني صائم	عبد الله بن الشخير	١٢٨
احتجم رسول الله ﷺ بلحي جمل	عبد الله بن بحينة	٣٢*
وما أنكرت من ذلك؟	عبد الله بن شداد	١٦٦*
إن لأهلك عليك حقاً	عبيد الله بن مسلم القرشي عن أبيه	٥٢
الصيام جنة	عثمان بن أبي العاص	١١٩
من كان منكم ذا طول فليتزوج	عثمان بن عفان	١٢٢
تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان	عثمان بن محمد	١٣١*
من صام رمضان وشوال	عريف من عرفاء قريش عن أبيه	٥٢*

فهرس الرواة المترجمين

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
آدم بن أبي إياس	جه	١٦٣
أسامة بن زيد الليثي المدني	جه	١٤٢
إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي	س	١٢٤
إسحاق بن أبي إسرائيل	س	١٠٦
إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي	جه	١٦٠
إسحاق بن منصور الكوسج	س	١١٤
إسحاق بن موسى الخطمي	ت	٧٣
إسرائيل بن يونس	د	٤٠
إسماعيل بن إبراهيم الأسدي = ابن علية	ت	٨١
إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي	س	١٠٩
إسماعيل بن كثير	د	٢٩
أشعث بن سوار الكندي	ت	٧٥
أنس بن سيرين الأنصاري	د	٥٧
أنس بن مالك الأنصاري	د	٢٤
أنس بن مالك القشيري	د	٤٣
أيوب السختياني	د	٦
أيوب بن عائذ بن مدلج	ت	٩٥
أيوب بن محمد الوزان الرقي	جه	١٤٧
أيوب بن واقد الكوفي	ت	٨٩
الأغر أبو مسلم المديني	د	٤٠
الحارث بن الحارث الأشعري	ت	١٠٤
الحارث بن حاطب الجمحي	د	١٤
الحارث بن ربعي = أبو قتادة	س	١٣٤
الحارث بن عطية البصري	س	١٣٢
الحارث بن عمير البصري	س	١٠٦
الحارث بن يزيد الشامي	د	١٥
الحر بن الصياح	د	٥٤
الحسن البصري	د	٤٧
الحسن بن عبيد الله	د	٦٠

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
الحسن بن عطية بن نجيح القرشي	ت	٧٧
الحسن بن علي الخلال	د	٩
الحسن بن علي بن أبي طالب	ت	٩٢
الحسن بن موسى الأشيب	د	٣٠
الحسين بن الحارث الجدلي	د	١٤
الحسين بن ذكوان	د	٣٧
الحسين بن علي الجعفي	د	٩
الحسين بن علي بن واقد	د	١
الربيع بن بدر التميمي السعدي	جه	١٤٣
السائب بن يزيد بن سعيد الكندي	ت	٨٧
الضحاك بن مخلد الشيباني = أبو عاصم النبيل	ت	٧٣
العلاء بن عبد الرحمن الحرقي	د	١٣
العلاء بن هلال الباهلي	س	١١٧
الفضل بن دكين الكوفي = أبو نعيم	جه	١٤٨
القاسم بن الفضل الحدائي	س	١١٦
القاسم بن زكريا القرشي	س	١٣٠
القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي	ت	٩٩
القاسم بن مالك المزني	جه	١٤٠
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	جه	١٦٣
الليث بن سعد	د	٣٨
المطوِّس، ويقال: أبو المطوس	د	٤٢
المغيرة بن سلمة المخزومي	س	١١٦
المغيرة بن فروة الثقفي = أبو الأزهر	د	١٠
المقدام بن معدي كرب الكندي	س	١١٥
المنذر بن مالك بن قطعة = أبو نضرة	جه	١٤٠
المهلب بن أبي حبيبة البصري	د	٤٧
النضر بن شيبان الحداني	س	١١٦
النعمان بن سعد بن حبتة	ت	٧٨
النعمان بن معبد بن هوذة الأنصاري	د	٣٥

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
النهاس بن قهم	ت	٨٤
الوليد بن جميل الفلسطيني	ت	٩٩
الوليد بن عبد الرحمن الجرشي	س	١٢٠
الوليد بن عبد الله الهمداني	د	١٦
الوليد بن مسلم	د	١٠
الوليد بن هشام = أبو يعيش المعيطي	د	٣٧
بحير بن سعد السحولي	س	١١٥
بريدة بن الحصيب الأسلمي	جه	١٥٩
بشار بن أبي سيف الجرمي	س	١٢٠
بشر بن معاذ العقدي	ت	٨٩
بقية بن الوليد الكلاعي	س	١١٥
بكير بن عبد الله بن الأشج	د	٣٨
بهز بن أسد العمي	س	١٠٨
توبة العنبري	د	١٢
ثابت بن أسلم البناني	د	٢٤
ثابت بن قيس الأنصاري الزرقي	س	١٣١
ثور بن يزيد الحمصي	د	٥٠
جابر بن عبد الله الأنصاري	د	٣٨
جري بن كليب النهدي	ت	١٠٥
جرير بن عبد الحميد الضبي	د	٨
جرير بن عبد الله البجلي	س	١٣٦
جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي	س	١٣٠
جعفر بن إياس = أبو بشر بن أبي وحشية	س	١٢٨
جعفر بن ربيعة بن شرحبيل الكندي	جه	١٥٣
جعفر بن سليمان الضبعي	د	٢٤
جعفر بن مسافر التنيسي	د	٤١
جُميل بن وقاص الغفاري = أبو بصرة	د	٤٥
جندب بن جنادة = أبو ذر الغفاري	د	٧١
جهمان الأسلمي	جه	١٥٧

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
ربعي بن حراش الكوفي	د	٨
ربيعة بن الغاز الجرشي	ت	٧٩
رجاء بن حيوة الكندي	س	١١٨
زائدة بن قدامة الثقفي	د	٩
زر بن حبيش	د	٥٨
زمعة بن صالح الجندي	جه	١٥١
زميل بن عباس الأسدي	د	٦٤
زهير بن حرب النسائي	د	٦٠
زهير بن محمد الخراساني	د	٦٦
زياد الطائي	ت	١٠١
زياد بن أيوب بن زياد البغدادي	ت	٩٩
زياد بن الحباب العكلي	ت	٩٦
زياد بن كليب الحنظلي = أبو معشر	س	١٢٢
زيد بن أبي أنيسة الجزري	س	١١٧
زيد بن أسلم العدوي	د	٣٤
زيد بن الحواري العمي البصري	جه	١٦٥
زيد بن جبير بن حرمل الطائي	جه	١٤٨
زيد بن خالد الجهني	ت	٩٤
زيد بن سلّام بن أبي سلّام	ت	١٠٤
زيد بن عبد الحميد العدوي	جه	١٥٦
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	د	٦١
سعد بن أوس العدوي	د	٣٩
سعد بن طارق الأشجعي	د	١٤
سعد بن طريف الإسكاف	ت	٩٢
سعد بن مالك بن سنان = أبو سعيد الخدري	د	٦٥
سعيد بن أبي أيوب الخزاعي	د	٤٥
سعيد بن أبي سعيد المقبري	د	١٩
سعيد بن أبي عروبة	د	٤
سعيد بن أبي هلال = ابن أبي هلال	س	١٣٧

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
سعيد بن أبي هند الفزاري	س	١١٩
سعيد بن إياس الجريري	د	٥١
سعيد بن المسيب	ت	٧٤
سعيد بن جبير	د	٤
سعيد بن سليمان الضبي = سعدويه	د	١٤
سعيد بن شبيب الحضرمي	س	١٠٧
سعيد بن عبد الجبار الزبيدي	جه	١٤٦
سعيد بن عبد الحكم بن محمد الجمحي = سعيد بن أبي مريم	جه	١٥٣
سعيد بن يحيى اللخمي الكوفي	جه	١٥٨
سفيان الثوري	د	٢٧
سفيان بن حبيب البصري	د	٥٠
سفيان بن عيينة	ت	٨٢
سلام بن سليم الحنفي	ت	١٠٥
سلم بن قتيبة الشعيري = أبو قتيبة	د	٤٤
سلمان بن عامر الضبي	د	٢٣
سلمة بن المحبق	د	٤٤
سلمة بن صخر الأنصاري	د	٦٨
سلمة بن كهيل الحضرمي	س	١٠٨
سلمة بن وهرام اليماني	جه	١٥١
سليم بن عامر الكلاعي	ت	٩٦
سليمان بن بريدة بن الحصيب	جه	١٥٩
سليمان بن حرب الأزدي	د	٤٢
سليمان بن حيان الأزدي = أبو خالد الأحمر	د	١١
سليمان بن داود البصري = أبو داود الطيالسي	د	٥٨
سليمان بن داود العتكي = أبو الربيع الزهراني	س	١١٢
سليمان بن سيف بن يحيى الحراني	س	١١٠
سليمان بن علي بن عبد الله الهاشمي	جه	١٥٦
سليمان بن مهران = الأعمش	د	٦٤
سليمان بن يسار الهلالي	د	٦٨

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
سماك بن حرب الكوفي	د	٩
سمي، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن	د	٢٨
سنان بن سلمة بن المحبق	د	٤٤
سهل بن بكار الداري البصري	س	١٢٨
سهل بن زنجلة بن أبي الصغدي الرازي	جه	١٥٣
سواء الخزاعي	د	٥٩
سويد بن نصر المروزي	س	١١٥
شداد بن أوس الأنصاري	د	٣١
شراحيل بن آده الصنعاني = أبو الأشعث	د	٣١
شريك بن عبد الله النخعي	د	٢٧
شعبة بن الحجاج	د	١٢
شعيب بن إسحاق البصري الدمشقي	س	١٢٥
شعيب بن الليث بن سعد	س	١٣٧
شعيب بن شعيب الدمشقي	س	١٢٥
شقيق بن سلمة الأزدي = أبو وائل	ت	١٠٣
شيبان بن عبد الرحمن	د	٣٠
شيبان بن فروخ	د	٤٣
صدقة بن خالد الأموي	جه	١٥٤
صدقة بن موسى الدقيقي	ت	٩٧
صدي بن عجلان الباهلي = أبو أمامة	ت	٩٦
صفوان بن عبد الله القرشي	س	١٢٤
صلة بن زفر	د	١١
صهيب مولى العتواريين	س	١٣٧
ضريب بن نقير الجريري	د	٥١
طارق بن شهاب البجلي	ت	٩٥
طلحة بن عبيد الله التيمي	جه	١٦٦
طلحة بن نافع الواسطي	جه	١٣٨
طلق بن علي	د	٢٠
عاصم بن بهدلة = عاصم بن أبي النجود	د	٥٨

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
عاصم بن سليمان الأحول	د	٢٣
عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب	د	٢٧
عاصم بن لقيط بن صبرة	د	٢٩
عامر بن ربيعة	د	٢٧
عامر بن شراحيل الشعبي	س	١٢٩
عامر بن عبد الله بن الجراح = أبو عبيدة	س	١٢٠
عامر بن مسعود الجمحي	ت	٩٠
عباد بن العوام	د	١٤
عبثر بن القاسم الزبيدي	ت	٧٥
عبد الأعلى بن حماد النرسي	د	٢١
عبد الأعلى بن واصل الأسدي الكوفي	ت	٧٧
عبد الحميد بن دينار	س	١١٤
عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري	د	٣٣
عبد الرحمن بن أبي نجيح	ت	٨٢
عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي	ت	٧٨
عبد الرحمن بن النعمان بن معبد الأنصاري	د	٣٥
عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب	د	٣٤
عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب	س	١٠٧
عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي	د	٥٦
عبد الرحمن بن عابس	د	٣٣
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي = الأوزاعي	د	٣٧
عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري	س	١١٦
عبد الرحمن بن محمد بن سلّام	س	١٢٦
عبد الرحمن بن مل النهدي	ت	٨٦
عبد الرحمن بن مهدي	د	٧
عبد الرحمن بن يعقوب الجهني	د	١٣
عبد الرحيم بن زيد الحواري العمي	جه	١٦٥
عبد الرحيم بن سليمان الكناني	ت	٩٤
عبد الرزاق بن همام	د	٢٤

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
عبد الصمد بن حبيب الأزدي	د	٤٤
عبد العزيز الدراوردي	د	١٣
عبد القدوس بن الحجاج الخولاني = أبو المغيرة	ت	٧٣
عبد الله بن أبي بكر الأنصاري	د	٦١
عبد الله بن أبي قيس النصري	د	٧
عبد الله بن أحمد اليربوعي	س	١٢٩
عبد الله بن إدريس	د	٦٨
عبد الله بن الحارث الأنصاري	س	١٤
عبد الله بن الحارث بن نوفل المدني	د	٦٢
عبد الله بن الحكم القطواني	ت	٩٥
عبد الله بن الزبير بن العوام	جه	١٥٩
عبد الله بن الشخير	س	١٢٨
عبد الله بن العلاء الدمشقي	د	١٠
عبد الله بن المبارك	س	١١٥
عبد الله بن النعمان السحيمي	د	٢٠
عبد الله بن بسر	د	٥٠
عبد الله بن بشر الرقي القاضي	جه	١٤٧
عبد الله بن جعفر السعدي	ت	٩١
عبد الله بن جعفر بن أبي طالب	جه	١٦٢
عبد الله بن داود الهمداني	ت	٧٩
عبد الله بن ذكوان القرشي = أبو الزناد	جه	١٦٧
عبد الله بن زيد الجرمي = أبو قلابة	د	٣٠
عبد الله بن سوادة القشيري	د	٤٣
عبد الله بن عامر لعنزي	د	٢٧
عبد الله بن عباس	د	١
عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي = الدارمي	د	١٧
عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة	جه	١٦٠
عبد الله بن عمر بن الخطاب	د	١٧
عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج	د	٣٧

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
علي بن مسهر القرشي	ت	٧٨
عمار بن ياسر	د	١١
عمارة بن عمير	د	٤٢
عمر بن الحسن بن إبراهيم، وصوابه محمد بن الحسين	د	١٩
عمر بن الحكم بن ثوبان	د	٥٣
عمر بن الخطاب	د	٣٨
عمر بن سعد بن عبيد = أبو داود الحفري	س	١٢٦
عمران القطان	د	٦٦
عمران بن الحارث السلمي	س	١٠٨
عمران بن حصين الخزاعي	س	١٣٣
عمران بن طلحة بن عبيد الله	د	٦٦
عمرو بن أمية الضمري	س	١٢٧
عمرو بن الحارث الخزاعي	د	٥
عمرو بن العاص	د	٤٨
عمرو بن دينار المكي	جه	١٥٢
عمرو بن رافع بن الفرات القزويني	جه	١٥٠
عمرو بن زرارة الكلابي	س	١٢٢
عمرو بن شرحبيل الأنصاري	س	١٣٥
عمرو بن عبد الله بن عبيد = أبو إسحاق السبيعي	د	١١
عمرو بن علي بن بحر = أبو حفص الفلاس	ت	٧٩
عمرو بن قيس الملائي	د	١١
عمرو بن محمد بن بكير	د	١٨
عمرو بن مرة بن عبد الله الجملي	د	٦٧
عمرو بن مرزوق البصري	د	٦٧
عمرو بن يزيد الجرمي	س	١٠٨
عمير بن مأموم التميمي	ت	٩٢
عويمر بن زيد = أبو الدرداء	د	٣٧
عياض بن غطيف	س	١٢٠
عيسى بن أبي عيسى الحناط	جه	١٦٧

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
عيسى بن حماد التجيبي	د	٣٨
عيسى بن دينار الخزاعي	د	٥
عيسى بن عبد الله بن مالك الدار العمري	جه	١٦١
عيسى بن ميمون المدني	جه	١٦٣
عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	د	٣٦
غالب بن نجيح الكوفي	ت	٩٥
غيلان بن جرير المعولي	س	١٣٤
فضالة بن عبيد الأنصاري	جه	١٤٤
فضيل بن حسين الجحدري	د	٥٨
قتادة بن دعامة السدوسي	د	٣
قتادة بن ملحان	د	٥٧
قتيبة بن سعيد	د	١٣
قرة بن عبد الرحمن بن حيويل	ت	٧٣
قيس بن طلق بن علي	د	٢٠
قيس بن مسلم الجدلي	ت	٩٥
كعب بن عاصم الأشعري	س	١٢٤
كعب بن عجرة	ت	٩٥
كليب بن ذهل الحضرمي	د	٤٥
كيسان = أبو سعيد المقبري	س	١٣١
لقيط بن صبرة	د	٢٩
مالك بن أنس الأصبحي	د	٢٨
مجالد بن سعيد الهمداني	جه	١٤٥
مجاهد بن موسى الخوارزمي	جه	١٤٠
مجيبة الباهلي	د	٥١
محرز بن سلمة العدني ثم المكي	جه	١٥٧
محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	د	٤
محمد بن إبراهيم بن الحارث المدني	جه	١٦٦
محمد بن أحمد بن نافع العدوي = أبو بكر بن نافع	ت	٨٤
محمد بن إسحاق المدني	د	٦٨

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
موسى بن طلحة التيمي	ت	٨٥
موسى بن عبد الرحمن الكندي المسروقي	ت	٩٦
موسى بن عبيدة	جه	١٥٧
موسى بن عُلي بن رباح	د	٤٩
مولى أسامة	د	٥٣
مولى عثمان بن مظعون	د	٥٣
نافع مولى ابن عمر	د	١٧
نصر بن علي الجهضمي	د	٤٠
نعيم بن عبد الله المدني	س	١٣٧
نفيع بن الحارث بن كلدة = أبو بكرة الثقفي	د	٤٧
نمير بن عريب الهمداني	ت	٩٠
هارون ب سلمان المخزومي	د	٦٢
هارون بن إسماعيل الخزاز	س	١١٠
هارون بن عبد الله الحمال	س	١٢٦
هاشم بن القاسم = أبو النضر	د	٤٤
هانىء بن عبد الله بن الشخير	س	١٢٨
هشام الدستوائي	د	٣٠
هشام بن حسان	د	٣٦
هشام بن سعد المدني	د	٤١
هشام بن عبد الملك اليزني = أبو التقي	جه	١٤٦
هشام بن عروة بن الزبير	ت	٨٩
هشام بن عمار السلمي	جه	١٤٣
هشيم بن بشير	د	٢٦
هلال بن العلاء الباهلي الرقي	س	١١٧
همام بن يحيى العوذي	د	٥٧
هناد بن السري	ت	٨٦
هنيدة بن خالد الخزاعي	د	٥٤
واصل مولى أبي عيينة	س	١٢٠
وضاح بن عبد الله اليشكري = أبو عوانة	د	١٥

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
يعقوب بن عبد الله الأشعري	س	١٣٠
يعلى بن عبيد الكوفي	جه	١٤٤
يعيش بن الوليد	د	٣٧
يونس بن سيف الكلاعي	د	١٨
يونس بن عبيد العبدي	ت	٨٣

الكنى من الرجال

أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله بن عبيد	د	١١
أبو إسماعيل المؤدب = إبراهيم بن سليمان بن رزين	جه	١٤٥
أبو أمامة = صدي بن عجلان الباهلي	ت	٩٦
أبو الأزهر = المغيرة بن فروة الثقفي	د	١٠
أبو الأشعث = شراحيل بن آده الصنعاني	د	٣١
أبو التقي = هشام بن عبد الملك اليزني	جه	١٤٦
أبو الدرداء = عويمر بن زيد	د	٣٧
أبو الربيع الزهراني = سليمان بن داود العتكي	ت	١١٢
أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان القرشي	س	١٦٧
أبو العنبس الكوفي	د	٤٠
أبو الغوث بن حصين الخثعمي	جه	١٦٤
أبو المطوس	د	٤٢
أبو المغيرة = عبد القدوس بن الحجاج الخولاني	ت	٧٣
أبو النضر = هاشم بن القاسم	د	٤٤
أبو بشر بن أبي وحشية = جعفر بن إياس	س	١٢٨
أبو بصرة = جُميل بن وقاص الغفاري	د	٤٥
أبو بكر بن أبي شيبة الواسطي = عبد الله بن محمد بن أبي شيبة	جه	١٣٩
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي	د	٢٨
أبو بكر بن عبد الله بن محمد = ابن أبي سبرة	جه	١٦٢
أبو بكر بن عياش	س	١١١
أبو بكر بن نافع = محمد بن أحمد بن نافع العدوي	ت	٨٤
أبو بكرة الثقفي = نفيع بن الحارث بن كلدة	د	٤٧
أبو جعفر الخزاز = محمد بن يزيد الأدمي	س	١٢١

اسم الراوي	السنن	رقم الحديث
أبو حفص الفلاس = عمرو بن علي بن بحر	ت	٧٩
أبو خالد الأحمر = سليمان بن حيان الأزدي	د	١١
أبو داود الحفري = عمر بن سعد بن عبيد	س	١٢٦
أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود البصري	د	٥٨
أبو دحية البصري = حوشب بن عقيل	د	٥٥
أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة	د	٧١
أبو زرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم	س	١٢٨
أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي	د	٧١
أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان	د	٦٥
أبو سعيد المقبري = كيسان	س	١٣١
أبو سلمة التبوذكي = موسى بن إسماعيل المنقري	د	٣
أبو سلمة بن عبد الرحمن	د	١٢
أبو صالح السمان = ذكوان	د	٦٥
أبو عاتكة البصري	ت	٧٧
أبو عاصم النبيل = الضحاك بن مخلد الشيباني	د	٧١
أبو عبيدة = عامر بن عبد الله بن الجراح	س	١٢٠
أبو علي الحنفي = عبيد الله بن عبد المجيد	د	٦٦
أبو عوانة = وضاح بن عبد الله اليشكري	د	١٥
أبو فراس = يزيد بن رباح المصري	جه	١٥٣
أبو فروة = عروة بن الحارث الكوفي	جه	١٥٣
أبو قتادة = الحارث بن ربعي	س	١٣٤
أبو قتيبة = سلم بن قتيبة الشعيري	د	٤٤
أبو قلابة = عبد الله بن زيد الجرمي	د	٣٠
أبو كريب = محمد بن العلاء	د	٦٨
أبو مرزوق التجيبي = حبيب الشهيد	جه	١٤٤
أبو معاوية الضرير = محمد بن خازم	ت	٧٢
أبو معشر = زياد بن كليب الحنظلي	س	١٢٢
أبو موسى الزمن = محمد بن المثنى العنزي	د	٤
أبو نضرة = المنذر بن مالك بن قطعة	جه	١٤٠

فهرس النساء

فهرس الأحاديث فقهياً[(١)]

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	أبواب بدء الصوم: فرضه، وما يثبت به الشهر من العدد والشهود		
كيفية مشروعية الصوم	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم. . . ، فكان الناس	ابن عباس	١
	أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال	عبد الرحمٰن بن أبي ليلى	٦٧
فرض صوم رمضان	كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهري أصحابه	أبو ذر وأبو هريرة	٧١
	اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم	أبو أمامة	٩٦
	سل عما بدا لك	أبو هريرة	١٠٦
	إن الله تبارك وتعالى فرض صيام رمضان	عبد الرحمٰن بن عوف	١١٦
فضل صيام رمضان	خمس من جاء بهن مع إيمان	أبو الدرداء	٦٦
	أعيذك بالله يا كعب	كعب بن عجرة	٩٥
	إن في الجنة غرفاً	علي	١٠٠
	ثلاثة لا ترد دعوتهم	أبو هريرة	١٠٢
	من صام رمضان، وصلى	معاذ بن جبل	١٠٢
	لقد سألتني عن عظيم	معاذ بن جبل	١٠٣

(١) رتّبتُ هذه الأحاديث على أبواب كتاب الصيام، مستفيداً من تبويب المصنفين في أحاديث الأحكام.

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات	الحارث الأشعري	١٠٤
	التسبيح نصف الميزان	رجل من بني سليم	١٠٥
	إن الله تبارك وتعالى يقول: الصوم لي	علي	١١٧
	عليك بالصوم فإنه لا مثل له	أبو أمامة	١١٨
	الصيام جنة	عثمان بن أبي العاص	١١٩
	الصوم جنة مالم يخرقها	أبو عبيدة	١٢٠
	الصيام جنة	عائشة	١٢١
	والذي نفسي بيده ثلاث مرات	أبو هريرة وأبو سعيد	١٣٧
	إن لله عند كل فطر عتقاء	جابر	١٣٨
	من أي ذلك تعجبون؟	طلحة بن عبيد الله	١٦٦
	الحسد يأكل الحسنات	أنس	١٦٧
ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود	عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية	الحارث بن حاطب	١٤
	اختلف الناس في آخر يوم من رمضان	رجل من أصحاب النبي ﷺ	١٥
	أتشهد أن لا إله إلا الله	ابن عباس	١٦
	أحصوا هلال شعبان لرمضان	أبو هريرة	٧٢
الشهر يكون ثلاثين ويكون تسعة وعشرين يوماً	لما صمنا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين	ابن مسعود	٥

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	أتاني جبريل فقال: الشهر تسع وعشرون	ابن عباس	١٠٨
	الشهر هكذا وهكذا وهكذا	محمد بن سعد بن أبي وقاص	١٠٩
	الشهر يكون تسعة وعشرين ويكون ثلاثين	أبو هريرة	١١٠
	ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين	أبو هريرة	١٤٠
إذا رأى أهل بلد الهلال هل يلزم البقية أن يصوموا؟	وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم	أبو هريرة	٦
	الفطر يوم يفطر الناس	عائشة	٩٣
	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته	بعض الصحابة	١٠٧
ما جاء في تقدم رمضان بالصوم	لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال	حذيفة	٨
	لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين	ابن عباس	٩
	صوموا الشهر وسره	معاوية	١٠
	من صام اليوم الذي يشك فيه	عمار	١١
	إذا انتصف شعبان فلا تصوموا	أبو هريرة	١٣
وجوب النية من الليل	من لم يجمع الصيام قبل الفجر	حفصة	٦١
قطع الصيام للمتطوع	أكنت تقضين شيئاً؟	أم هانىء	٦٢
	لا عليكما، صوما مكانه يوماً آخر	عائشة	٦٣
	فإن كان مفطراً فليطعم	ابن عمر	٦٩

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	من صام رمضان، وصلى	معاذ بن جبل	١٠١
	إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد	ابن عمرو بن العاص	١٦٠
الدعاء لمن فطّر صائماً	أفطر عندكم الصائمون	أنس	٧٠
	أفطر عندكم الصائمون	عبد الله بن الزبير	١٥٨
الحث على السحور	هلم إلى الغداء المبارك	العرباض بن سارية	١٨
	نعم سحور المؤمن التمر	أبو هريرة	١٩
	تسحروا فإن في السحور بركة	ابن مسعود	١١١
	تسحروا فإن في السحور بركة	أبو هريرة	١١٢
	إنها بركة أعطاكم الله إياها	رجل من أصحاب النبي ﷺ	١١٤
	عليكم بغداء السحور	المقدام	١١٥
	استعينوا بطعام السحر على صيام النهار	ابن عباس	١٥١
متى يمسك الصائم؟	كلوا واشربوا ولايهيدنكم	طلق بن علي	٢٠
	إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده	أبو هريرة	٢١
	هو النهار إلا أنها لم تطلع الشمس	حذيفة	١١٣
ما جاء في السواك للصائم	رأيت رسول الله ﷺ يستاك ما لا أحصي	عامر بن ربيعة	٢٧
	من خير خصال الصائم السواك	عائشة	١٤٥

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	أبواب صوم التطوع، وما نهي عنه من الصوم		
ما جاء في صوم شعبان	كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان	عائشة	٧
	لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً	أم سلمة	١٢
	سئل النبي ﷺ أي الصوم أفضل؟	أنس	٩٧
	ذلك شهر يغفل الناس عنه	أسامة بن زيد	١٣١
ما جاء في صوم ست من شوال	من صام ستة أيام بعد الفطر	ثوبان	١٥٤
ما جاء في صيام أيام التشريق	كُلْ فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا	عمرو بن العاص	٤٨
	يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا	عقبة بن عامر	٤٩
	أيام منى أيام أكل وشرب	أبو هريرة	١٥٥
ما جاء في صوم الإثنين والخميس	إن أعمال العباد تعرض يوم الإثنين ويوم الخميس	أسامة بن زيد	٥٣
	كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة	هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ	٥٤
	كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر	حفصة	٥٩
	كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام	أم سلمة	٦٠
	كان النبي ﷺ يتحرى صوم الإثنين	عائشة	٧٩
	كان رسول الله ﷺ يحب أن يصوم من الشهر	عائشة	٨٠

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
ما جاء في صوم السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء	لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم	الصماء بنت بسر	٥٠
	إن لأهلك عليك حقاً	عبيد الله بن مسلم القرشي عن أبيه	٥٢
ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ومنه: صيام الأيام البيض	هن كهيئة الدهر	قتادة بن ملحان	٥٧
	كان رسول الله ﷺ يصوم يعني من غرة كل شهر ثلاثة	ابن مسعود	٥٨
	كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر	حفصة	٥٩
	يا أبا ذر إذا صمت من الشهر	أبو ذر	٨٥
	من صام من كل شهر	أبو ذر	٨٦
	كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض	ابن عباس	١٣٠
	صيام ثلاثة أيام من كل شهر	جرير	١٣٦
صيام تسع ذي الحجة	كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة	هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ	٥٤
	ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها	أبو هريرة	٨٤
صيام يوم عرفة	أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة	أبو هريرة	٥٥

الموضوع	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقمه
	أن النبي ﷺ أفطر بعرفة	ابن عباس	٨١
	حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه	ابن عمر	٨٢
صوم عاشوراء	كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة	هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ	٥٤
	صمتم يومكم هذا؟	عبد الرحمٰن بن مسلمة عن عمه	٥٦
	أمر رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء	ابن عباس	٨٣
صوم شهر الله المحرم	إن كنت صائماً بعد رمضان	علي بن أبي طالب	٧٨
فضل من صام يوماً في سبيل الله	من صام يوما في سبيل الله	أبو هريرة	٩٨
	من صام يوما في سبيل الله	أبو أمامة	٩٩
الحث على الصوم لمن عجز عن النكاح	من كان منكم ذا طول فليتزوج	عثمان بن عفان	١٢٢
	النكاح من سنتي	عائشة	١٦٣
صيام شهر رجب	نهى عن صيام رجب	ابن عباس	١٥٦
صيام ليلة النصف من شعبان	إذا كانت ليلة النصف من شعبان	علي	١٦٢
صوم الدهر	إن لأهلك عليك حقاً	عبيد الله بن مسلم القرشي عن أبيه	٥٢
	من صام الأبد فلا صام	ابن عمر	١٣٢
	لا صام ولا أفطر	عمران بن حصين	١٣٣

فهرس الأماكن

فهــرس المـراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق د. سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

٣ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، تحقيق عادل سعد، والسيد محمود، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٤ ـ إتحاف المهرة، بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر، تحقيق مجموعة محققين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة بالمدينة النبوية.

٥ ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق علي الهندي، الثانية، ١٤٠٩هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.

٦ ـ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثة، لمحمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق د. عبد الملك ابن دهيش، الثانية، ١٤١٤هـ، دار خضر، بيروت.

٧ ـ أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لابن دحية الكلبي، تحقيق محمد ابن سليمان الفوزان (رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة)، سنة ١٤٠٤ ـ ١٤٠٧هـ.

٨ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٩ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، خليل شيحا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٠ ـ أطراف الغرائب والأفراد، للدارقطني، بترتيب ابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود نصار، والسيد يوسف، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١ ـ أطراف مسند الإمام أحمد، لابن حجر، تحقيق د. زهي بن ناصر الناصر، الأولى، ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق.

١٢ ـ إقامة البرهان على عدم وجوب صوم يوم الثلاثين من شعبان، لابن عبد الهادي تحقيق سامي جاد الله، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض.
١٣ ـ ألفية السيوطي، تحقيق أحمد شاكر، دار كاتب وكتاب، بيروت.
١٤ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني، الثانية، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥ ـ ابن حجر العسقلاني، مصنفاته دراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة، لشاكر محمود عبد المنعم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.
١٦ ـ اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تحقيق علي حسن عبد الحميد، الأولى، ١٤١٥هـ، دار العاصمة، الرياض.
١٧ ـ اختلاف الحديث، للإمام الشافعي، تحقيق عامر أحمد حيدر، الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٨ ـ الأباطيل والمناكير، للجوزقاني، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الثالثة ١٤١٥هـ، الصميعي، الرياض.
١٩ ـ الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لشمس الدين محمد السخاوي، تحقيق د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار الراية، الرياض.
٢٠ ـ الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق د. باسم الجوابرة، الأولى، ١٤١١هـ، دار الراية، الرياض.
٢١ ـ الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها، دراسة وتخريجاً، لتركي بن فهد الغميز، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.
٢٢ ـ الأحاديث التي بيّن أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها، دراسة وتخريجاً، لمحمد بن عبد العزيز الفراج، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.
٢٣ ـ الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير، لخالد بن محمد باسمح، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ.
٢٤ ـ الأحكام الوسطى، لعبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ١٤١٦هـ، الرشد، الرياض.

٢٥ ـ الآداب، للبيهقي، أبو عبد الله السعيد المندوه، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٦ ـ الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحقيق كمال الحوت، الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.

٢٧ ـ الأدب في رجب، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق عمرو عبد المنعم، الأولى ١٤١٢هـ، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.

٢٨ ـ الأذكار، للنووي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ، دار الهدى، الرياض.

٢٩ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل القزويني، تحقيق د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، الرشد، بيروت.

٣٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١ ـ الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، تحقيق عبد العزيز المشيقح، الأولى، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.

٣٢ ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، الطبعة العاشرة، ١٤١٣هـ، دار العلم للملايين، بيروت.

٣٣ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، الثانية، ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٣٤ ـ الإلزامات والتتبع، للدارقطني، تحقيق مقبل الوادعي.

٣٥ ـ الأمالي المطلقة، لابن حجر، تحقيق حمد السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٦ ـ الإمام ابن ماجه وكتاب السنن، محمد عبد الرشيد النعماني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، السادسة، ١٤١٩هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٧ ـ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق د. سعد الحميد، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار المحقق، الرياض.

٣٨ ـ الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، المؤيد، الرياض.

٣٩ ـ الإيمان، لابن منده، تحقيق د. علي فقيهي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

٤٠ ـ الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دار الوعي.

٤١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوى، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت.

٤٢ ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة الشافعي، تحقيق مشهور حسن سلمان، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الراية، الرياض.

٤٣ ـ البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٤٤ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د. أحمد أبو ملحم وجماعة، الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان، القاهرة.

٤٥ ـ البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لأبي حفص عمر ابن الملقن، تحقيق جمال محمد السيد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار العاصمة، الرياض.

٤٦ ـ التاريخ، لابن معين برواية الدوري، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، الأولى، ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

٤٧ ـ التاريخ الأوسط، للإمام البخاري، تحقيق، محمد بن إبراهيم اللحيدان، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الصميعي، الرياض.

٤٨ ـ التاريخ الكبير، للإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩ ـ التبصرة والتذكرة، لزكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠ ـ التحقيق في أحاديث التعليق، لابن الجوزي، حقق جزءاً من هذا الكتاب د. إبراهيم، ابن عبد الله اللاحم، لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ.

٥١ ـ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للمنذري، تحقيق مصطفى عمارة، ١٤٠٧هـ، دار الريان، دار الحديث، القاهرة.

٥٢ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للحافظ ابن نقطة، تحقيق كمال الحوت، الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، الثانية، ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.

٥٤ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد الكري، ١٣٨٧هـ توزيع مكتبة الأوس.

٥٥ ـ التمييز، للإمام مسلم (مطبوع مع كتاب منهج النقد عند المحدثين)، تحقيق محمد بن مصطفى الأعظمي، الثالثة ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

٥٦ ـ التوحيد، لابن منده، تحقيق د. علي الفقيهي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٥٧ ـ الثقات، لابن حبان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف، الهند، دار الفكر.

٥٨ ـ الجامع في الجرح والتعديل، لمجموعة من المؤلفين، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، عالم الكتب، بيروت.

٥٩ ـ الجرح والتعليل، لابن أبي حاتم، الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن.

٦٠ ـ الجمع بين الصحيحين، للحافظ عبد الحق الإشبيلي، تحقيق حمد الغماس، الأولى، ١٤١٩هـ، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض.

٦١ ـ الجهاد، لابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق مساعد الحميد، الأولى، ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٦٢ ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٦٣ ـ الجوهر النقي بحاشية سنن البيهقي، لابن التركماني، ١٤١٣هـ، دار المعرفة، بيروت.

٦٤ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة.

٦٦ ـ الدعاء، لابن فضيل، تحقيق د. عبد العزيز البعيمي، الأولى، ١٤١٩هـ، الرشد، الرياض.

٦٧ ـ الدعاء، للطبراني، تحقيق محمد البخاري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٦٨ ـ الدعوات الكبير، للبيهقي، تحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت.
٦٩ ـ الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، دار المعرفة، بيروت.
٧٠ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٧هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
٧١ ـ الروض البسام بترتيب ترتيب وتخريج فوائد التمام، لجاسم الدوسري، الأولى ١٤٠٨هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٧٢ ـ السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل، لمحمد بن عبد الله بن الشيخ محمد الشنقيطي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، توزيع دار المؤتمن، السعودية.
٧٣ ـ السنن الكبرى، للبيهقي، ١٤١٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
٧٤ ـ السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٥ ـ الشريعة، للآجري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٧٦ ـ الشمائل المحمدية، للترمذي، تحقيق سيد عباس، الثالثة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٧٧ ـ الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، تحقيق د. سعدي الهاشمي، (مطبوع مع كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» للمحقق المذكور)، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٠٢هـ.
٧٨ ـ الضعفاء الصغير، للإمام البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكة المكرمة، دار المعرفة، بيروت.
٧٩ ـ الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد العقيلي، تحقيق الحديث. عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٠ ـ الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٨١ ـ الضعفاء والمتروكين، للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الباز، مكة المكرمة، دار المعرفة، بيروت.
٨٢ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٨٣ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد [القسم المتمم] تحقيق د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٨٤ ـ العلل، لابن المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الثانية، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٨٥ ـ العلل، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، الأولى، طيبة، الرياض.
٨٦ ـ العلل، للدارقطني، مخطوط، الأجزاء (٤، ٥).
٨٧ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق خليل الميس، الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٨ ـ العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، المكتبة الإسلامية، استنبول.
٨٩ ـ العلم الهيب في شرح الكلم الطيب، لبدر الدين العيني، تحقيق خالد المصري، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، الرشد، الرياض.
٩٠ ـ الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، لابن علان الصديقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩١ ـ الفروع، لابن مفلح، راجعه عبد الستار أحمد فرَّاج، الرابعة، ١٤٠٥هـ، دار عالم الكتب، بيروت.
٩٢ ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.
٩٣ ـ الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، تحقيق حلمي كامل عبد الهادي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٩٤ ـ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٥ ـ القراءة خلفَ الإمام، للإمام البخاري، تحقيق سعيد زغلول، المكتبة التجارية، مكة.
٩٦ ـ القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، للسخاوي، تحقيق جاسم بن محمد الفجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، دمشق.

٩٧ ـ القول الواضح في صلاة المستحاضة وغيرها من أهل العلل والجرائح، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. صالح السلطان، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار أصداء المجتمع، بريدة.

٩٨ ـ الكاشف قي معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوامة، الأولى، ١٤١٣هـ، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٩٩ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق د. عمر تدمري، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠٠ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، الثالثة، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٠١ ـ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢ ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٣ ـ الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٤ ـ الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٠٥ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار المأمون للتراث، بيروت.

١٠٦ ـ اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في المجموع، جمع محمد الرملي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار رمادي، الدمام.

١٠٧ ـ المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٠٨ ـ المجموع شرح المهذب، للنووي، دار الفكر.

١٠٩ ـ المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرين، الثانية، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

١١٠ ـ المحلى، لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر.

١١١ ـ المختلطين، للعلائي، تحقيق: رفعت فوزي، وعلي مزيد، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١١٢ ـ المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي، تحقيق محمد إقبال السلفي، الأولى، ١٤٠٨هـ، الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، دلهي.
١١٣ ـ المراسيل، لأبي داود السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.
١١٤ ـ المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق شكر الله قوجاني، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.
١١٥ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة، بيروت.
١١٦ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، انتقاء ابن الدمياطي، تحقيق، د. قيصر أبو فرح، دار الفكر، بيروت.
١١٧ ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي، تحقيق د. عبد الرحمٰن البر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار الوفاء، المنصورة.
١١٨ ـ المسند الجامع، لبشار عواد وآخرين، الأولى، ١٤١٣هـ، دار الجيل، بيروت.
١١٩ ـ المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق، حبيب الرحمٰن الأعظمي، المجلس العلمي.
١٢٠ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، ١٤١٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٢١ ـ المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: أيمن شعبان، وسيد إسماعيل، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الحديث، القاهرة.
١٢٢ ـ المعجم الصغير، للطبراني، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٣ ـ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية.
١٢٤ ـ المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبل، لابن عساكر، تحقيق سكينة الشهابي، دار الفكر.
١٢٥ ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الثانية، دار الدعوة، تركيا.
١٢٦ ـ المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق د. أكرم العمري، الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة.

١٢٧ ـ المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق أبي الزهراء القاضي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٨ ـ المغني لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، ود.عبد الفتاح الحلو، الثانية، ١٤١٢هـ، دار هجر، القاهرة.
١٢٩ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبو العباس القرطبي، تحقيق محي الدين مستو وآخرون، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت.
١٣٠ ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، تحقيق عبد الله بن محمد الصديق، الأولى، ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣١ ـ المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
١٣٢ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي، تحقيق سيد كسروي حسن، الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٣ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٣٤ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، لعبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي، محمود خليل الصعيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، السنة، القاهرة، عالم الكتب، بيروت.
١٣٥ ـ المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ، لمجد الدين ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١٣٦ ـ الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: د. بشار عواد ومحمود خليل، الثانية، ١٤١٣هـ، الرسالة، بيروت.
١٣٧ ـ الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٨ ـ الموطآت للإمام مالك، للدكتور: نذير حمدان، الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق.
١٣٩ ـ الموقظة في علم المصطلح، للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الثانية، ١٤١٢هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٤٠ ـ النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس اليعمري، تحقيق الشيخ د. أحمد معبد، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٤١ ـ النكت الظراف (مطبوع مع تحفة الأشراف)، لابن حجر، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ المكتب الإسلامي، بيروت.

١٤٢ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٤٣ ـ النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت.

١٤٤ ـ الوابل الصيب، ورافع الكلم الطيب، لابن القيم، تحقيق بشير عيون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتبة المؤيد، دار البيان.

١٤٥ ـ انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، الثانية، ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٤٦ ـ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق د. وصي الله عباس، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الراية، الرياض.

١٤٧ ـ بذل الماعون في فضل الطاعون، لابن حجر، تحقيق أحمد عصام عبد القادر، الأولى ١٤١١هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٤٨ ـ بذل المجهود في حل أبي داود، لخليل أحمد السهارنفوري، تحقيق محمد زكريا الدهلوي، الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان، القاهرة.

١٤٩ ـ برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ١٩٨١م الدار العربية للكتاب، ليبيا.

١٥٠ ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تحقيق مسعد السعدني، دار الطلائع، القاهرة.

١٥١ ـ بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني، لحماد الأنصاري، الأولى، ١٤١٥هـ، دار الغرباء، المدينة النبوية.

١٥٢ ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر، تحقيق سمير الزهيري، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الدليل، الجبيل.

١٥٣ ـ بيان الوهم والايهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار طيبة، الرياض.

١٥٤ ـ تاريخ أصبهان أو (ذكر أخبار أصبهان)، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كرمي حسن، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٥ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٦ ـ تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، تحقيق أبو المعالي أظهر المباركفوري، مكتبة شرف الدين الكتبي، الهند.

١٥٧ ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥٨ ـ تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٩ ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة العشرون، ١٤١٥هـ دار الكتاب العربي، بيروت.

١٦٠ ـ تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، ترجمة: محمود حجازي، ١٤٠٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٦١ ـ تاريخ الثقات، لأحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب نور الدين الهيثمي، تحقيق، د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٢ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت.

١٦٣ ـ تاريخ عثمان ين سعيد الدارمي عن ابن معين، لعثمان الدارمي، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

١٦٤ ـ تاريخ علماء أهل مصر، ليحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان، تحقيق محمود الحداد، الأولى، ١٤٠٨هـ دار العاصمة، الرياض.

١٦٥ ـ تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الأولى، ١٤١٥هـ.

١٦٦ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، تحقيق علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٦٧ ـ تبيين العجب بما ورد في شهر رجب، لابن حجر، تحقيق طارق عوض الله، مؤسسة قرطبة.

١٦٨ ـ تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.
١٦٩ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء محمد عبد الرحمٰن المباركفوري، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٠ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٧١ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، تحقيق عبد الله نواره، الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
١٧٢ ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير، تحقيق عبد الغني الكبيسي، الثانية، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، بيروت.
١٧٣ ـ تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، لعبد الفتاح أبو غدة، الأولى ١٤١٤هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٧٤ ـ تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني. لعبد الله بن يحيى الغساني، تحقيق أشرف عبد المقصود، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
١٧٥ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق نظر الفاريابي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، الكوثر، الرياض.
١٧٦ ـ تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة الصديق، الطائف.
١٧٧ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٨ ـ تسمية شيوخ أبي داود السجستاني، للحافظ أبي علي الجياني الغساني، تحقيق جاسم الفجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار ابن حزم، بيروت.
١٧٩ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، تحقيق إكرام الله إمداد الحق الأولى، ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
١٨٠ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، تحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي، الأولى، ١٤١٣هـ.
١٨١ ـ تعليقات الدارقطني على المجروحين، تحقيق خليل العربي، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الكتاب الإسلامي.
١٨٢ ـ تغليق التعليق، لابن حجر، تحقيق سعيد القزقي، الأولى، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن.

١٨٣ ـ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان، القاهرة، دار الحديث، القاهرة.
١٨٤ ـ تلخيص الحبير، لابن حجر، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
١٨٥ ـ تلخيص كتاب العلل المتناهية، لابن الجوزي، للذهبي، تحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، الأولى، ١٤١٩هـ، الرشد، الرياض.
١٨٦ ـ تلخيص مستدرك الحاكم، للذهبي، دار المعرفة، بيروت.
١٨٧ ـ تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي، مخطوط.
١٨٨ ـ تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٩ ـ تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري، تحقيق: ناصر الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النبي، ١٤٠٢هـ، مطابع الصفا، مكة.
١٩٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.
١٩١ ـ تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.
١٩٢ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.
١٩٣ ـ تهذيب سنن أبي داود (مطبوع مع مختصر المنذري)، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١٩٤ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، للمبارك ابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، دار الفكر، بيروت.
١٩٥ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت.
١٩٦ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ العلائي، حمدي السلفي، الثانية، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.
١٩٧ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، الرسالة، بيروت.

١٩٨ ـ جزء في مسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل، لعبد الله بن محمد البغوي، تحقيق محمود الحداد، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٩٩ ـ حاشية السندي على سنن ابن ماجه، تحقيق خليل مأمون شيحا، الأولى، ١٤١٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٠ ـ حاشية السندي على سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٠١ ـ حاشية سبط ابن العجمي على الكاشف، لسبط ابن العجمي، تحقيق محمد عوامة، الأولى، ١٤١٣هـ، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٢٠٢ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٣ ـ خلاصة الأحكام، للنووي، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.

٢٠٤ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين الخزرجي، اعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، ١٤١١هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٠٥ ـ خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق د. عبد الرحمٰن عميرة، ١٣٩٨هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٠٦ ـ درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم، لابن الجوزي، تحقيق جاسم الدوسري، الأولى، ١٤١٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٠٧ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق مجموعة محققين، ١ ١٤٠٨هـ، دار القلم، بيروت.

٢٠٨ ـ ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، لابن طاهر المقدسي، تحقيق د. عبد الرحمٰن الريوائي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار السلف، الرياض.

٢٠٩ ـ ذيل الكاشف، لأبي زرعة العراقي، تحقيق بوران الضناوي، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٠ ـ ذيل طبقات الحفاظ للذهبي (مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي)، للسيوطي، دار الكتب العلمية.

٢١١ ـ ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤٠٦هـ، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى.

٢١٢ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، تحقيق محمد لطفي الصباغ، الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢١٣ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الخامسة والعشرون، ١٤١٢هـ، الرسالة، بيروت، المنار الإسلامية، الكويت.

٢١٤ ـ زهر الربى على المجتبى، للسيوطي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢١٥ ـ زوائد السنن على الصحيحين، لصالح أحمد الشامي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار القلم، دمشق، دار النفائس، الرياض.

٢١٦ ـ زوائد عبد الله بن أحمد بن أحمد في المسند، ترتيب وتخريج د. عامر حسن صبري، الأولى، ١٤١٠هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢١٧ ـ زيادات ابن صاعد على كتاب الزهد لابن المبارك، للحافظ يحيى بن محمد بن صاعد (مطبوع مع كتاب الزهد لابن المبارك) تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٨ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢١٩ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق د. عبد العليم البستوي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت.

٢٢٠ ـ سؤالات أبي عبد الرحمٰن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق د. سليمان آتش ١٤٠٨هـ، دار العلوم.

٢٢١ ـ سؤالات أبي عبد الله ابن بكير وغيره، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق علي حسن عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار عمَّار، الأردن.

٢٢٢ ـ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.

٢٢٣ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.

٢٢٤ ـ سبل السلام، للصنعاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٢٢٥ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٢٦ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٢٧ ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس، الأولى، ١٣٨٩، دار الحديث، القاهرة.
٢٢٨ ـ سنن أبي داود، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار القبلة، السعودية، الريان، بيروت، المكتبة المكية، السعودية.
٢٢٩ ـ سنن أبي داود برواية اللؤلؤي، مخطوط.
٢٣٠ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البابي الحلبي.
٢٣١ ـ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، كمال الحوت، دار الحديث، القاهرة.
٢٣٢ ـ سنن الترمذي المطبوع باسم الجامع الكبير، للترمذي، تحقيق د. بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٣٣ ـ سنن الدارقطني، الثالثة، ١٤١٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
٢٣٤ ـ سنن الدارقطني، للدارقطني، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٣٥ ـ سنن الدارمي، تحقيق د. مصطفى البغا، الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم، دمشق.
٢٣٦ ـ سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
٢٣٧ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ، الرسالة، بيروت.
٢٣٨ ـ شرح السنة، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي.
٢٣٩ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق د. همام سعيد، الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار.
٢٤٠ ـ شرح كتاب الصيام من عمدة الفقه، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق زائد النشيري، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الأنصاري، مكة المكرمة.

٢٤١ ـ شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الأولى، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.
٢٤٢ ـ شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق الأولى، ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت.
٢٤٣ ـ شروط الأئمة، لابن منده، تحقيق د. عبد الرحمٰن الفريوائي، الأولى، ١٤١٦هـ دار المسلم، الرياض.
٢٤٤ ـ شروط الأئمة الخمسة، لمحمد بن موسى الحازمي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤٥ ـ شروط الأئمة الستة، لمحمد ابن طاهر المقدسي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤٦ ـ شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق محمد السيد بسيوني زغلول، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤٧ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفرسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، الرسالة، بيروت.
٢٤٨ ـ صحيح ابن خزيمة، تحقيقق محمد مصطفى الأعظمي، الثانية، ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٤٩ ـ صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.
٢٥٠ ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، اسطنبول.
٢٥١ ـ طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.
٢٥٢ ـ طبقات المحدثين بأصبهان، لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥٣ ـ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي، الأولى، ١٤١٥هـ إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٤ ـ علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، الأولى، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
٢٥٥ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم، مخطوط.
٢٥٦ ـ علل الحديث، للرازي، ١٤١٥هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٥٧ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم، ت: محمد الدباسي، الأولى، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٥٨ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم، ت: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميّد، ود. خالد الجريسي، الأولى، ١٤٢٧هـ، بدون بيانات نشر أخرى[١].
٢٥٩ ـ علم زوائد الحديث، لعبد السلام محمد علوش، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار ابن حزم، بيروت.
٢٦٠ ـ علوم الحديث لابن الصلاح، لأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، تحقيق نور الدين عمر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق.
٢٦١ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر.
٢٦٢ ـ عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق د. فاروق حمادة، الثانية، ١٤٠٦هـ، الرسالة، بيروت.
٢٦٣ ـ عمل اليوم واليلة، لابن السني، تحقيق بشير عيون، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار البيان، دمشق، الطائف.
٢٦٤ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦٥ ـ عيون الأثر في فنون المغازي والسير، لابن سيد الناس اليعمري، تحقيق إبراهيم محمد رمضان، الأولى، ١٤١٤هـ، دار القلم، بيروت.
٢٦٦ ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الأولى، ١٣٩٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند.
٢٦٧ ـ غوث المكدود، في تخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٦٨ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧، السلفية، القاهرة.
٢٦٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، تحقيق محمود عبد المقصود وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

(١) هذا المصدر والذي قبله (طبعتا العلل لابن أبي حاتم)، استفدت منهما بعد مناقشة الرسالة، وأثناء مراجعتها وتهيئتها للطباعة.

٢٧٠ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق محمود ربيع، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٢٧١ ـ فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق علي حسين، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة السنة، القاهرة.
٢٧٢ ـ فتوح مصر والمغرب، لابن عبد الحكم، تحقيق د. علي محمد عمر، ١٤١٥هـ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
٢٧٣ ـ فضائل الأوقات، للبيهقي، تحقيق عدنان القيسي، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة المنارة، مكة.
٢٧٤ ـ فضائل شهر رمضان، [ضمن مجموع فيه مؤلفات لابن شاهين]، تحقيق بدر البدر، الأولى، ١٤١٥هـ، دار ابن الأثير، الكويت.
٢٧٥ ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧٦ ـ قطعة من الجزء (١٣) من المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٥، دار الصميعي، الرياض.
٢٧٧ ـ كتب الزوائد، نشأتها، أهميتها، وسبل خدمتها، لمحمد عبد الله أبو صعيليك، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار القلم، دمشق.
٢٧٨ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، الأولى ١٣٩٩هـ، الرسالة، بيروت.
٢٧٩ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٨٠ ـ كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب، لمحمد حبيب الله مختار، ١٤٠٧هـ مجلس الدعوة والتحقيق العلمي، كراتشي، باكستان.
٢٨١ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (مطبوع مع التذكرة للذهبي) لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨٢ ـ لسان العرب، لابن منظور، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر.
٢٨٣ ـ لسان الميزان، لابن حجر، ١٤٠٦هـ، دار مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
٢٨٤ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لابن رجب، تحقيق ياسين محمد السواس، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.

٢٨٥ ـ ما جاء في البدع، لابن وضاح القرطبي، تحقيق بدر البدر، الأولى، ١٤١٦هـ دار الصميعي، الرياض.
٢٨٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيثمي، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨٧ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن قاسم، وابنه محمد.
٢٨٨ ـ مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة، ومسند أحمد، لابن حجر، تحقيق صبري عبد الخالق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٢٨٩ ـ مختصر سنن أبي داود، للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
٢٩٠ ـ مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم، تحقيق زهير الشاويش، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٩١ ـ مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، تحقيق د. علي بن سليمان المهنا، الأولى، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
٢٩٢ ـ مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، تحقيق زهير الشاويش، الثالثة، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٩٣ ـ مسائل الإمام أحمد لأبي داود، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
٢٩٤ ـ مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، لراويه إسحاق بن منصور، تحقيق د. صالح المزيد، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة المدني، القاهرة.
٢٩٥ ـ مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
٢٩٦ ـ مسند أبي عوانة، لأبي عوانة الإسفراييني، دار الكتبي.
٢٩٧ ـ مسند أبي عوانة المستخرج على صحيح مسلم (القسم المفقود)، لأبي عوانة الإسفراييني، تحقيق أيمن عارف الدمشقي، الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة السنة، القاهرة.
٢٩٨ ـ مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت.
٢٩٩ ـ مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر، بيروت.

٣٠٠ ـ مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر، الثانية، ١٣٩١هـ، دار المعارف، مصر.
٣٠١ ـ مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة (مصورة عن طبعة دار صادر)، الهرم، مصر.
٣٠٢ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق، شعيب الأرناؤوط وجماعة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الرسالة، بيروت.
٣٠٣ ـ مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
٣٠٤ ـ مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق أيمن علي، الأولى، ١٤١٦هـ، قرطبة، القاهرة.
٣٠٥ ـ مسند الشاشي، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.
٣٠٦ ـ مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، الرسالة، بيروت.
٣٠٧ ـ مسند الشهاب، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٠٨ ـ مسند الفاروق، لابن كثير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الأولى، ١٤١١هـ، دار الوفاء، مصر.
٣٠٩ ـ مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق كمال الحوت، الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.
٣١٠ ـ معالم السنن (مطبوع مع مختصر المنذري)، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
٣١١ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.
٣١٢ ـ معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
٣١٣ ـ معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند، د. عامر حسن صبري، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٣١٤ ـ معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى عمار منلا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار البخاري، المدينة المنورة، بريدة.

٣١٥ ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

٣١٦ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للذهبي، تحقيق إبراهيم إدريس، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

٣١٧ ـ معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق سيد كردي حسن الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٨ ـ معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض.

٣١٩ ـ من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية أبي بكر المروذي، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.

٣٢٠ ـ من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال من رواية أبي الحسن الميموني، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.

٣٢١ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسين الداراني، عبده كوشك. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الثقافة العربية، دمشق.

٣٢٢ ـ موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، لمحمد السيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٣ ـ موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، لأبي المعاطي النووي، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل. الطبعة، الأولى، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٢٤ ـ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، لخالد منصور إدريس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرشد، الرياض، شركة الرياض.

٣٢٥ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٣٢٦ ـ ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص ابن شاهين، تحقيق سمير الزهيري، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المنار، الأردن.

٣٢٧ ـ نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر، تحقيق عبد العزيز السديري، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، الرشد، الرياض
٣٢٨ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، تحقيق علي حسن عبد الحميد، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٣٢٩ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، تحقيق المجلس العلمي في الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، دار المأمون، القاهرة.
٣٣٠ ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكاني، دار الحديث، القاهرة.
٣٣١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، الثالثة، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، القاهرة.
٣٣٢ ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف بإستانبول سنة ١٩٥١ م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٣٣ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

فهرس المـــوضـوعـات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تم البحث بحمد اللّه تعالى